جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

التحول الديمقراطي والتنمية السياسية في بلدان المغرب العربي بين متغيرات البيئة الخارجية ومحددات البيئة الداخلية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، فرع: العلاقات الدولية.

إعداد الطالبة: بلعيد منيرة

إشراف الأستاذ: أ.د. كيبش عبد الكريم

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بوريش رياض	أستاذ التعليم العالي	صالح بوبنيدر قسنطينة 3	رئيسا
كيبش عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	صالح بوبنيدر قسنطينة 3	مشرفا ومناقشا
بحري دلال	أستاذة محاضرة (أ)	الحاج الأخضر باتنة	عضوا مناقشا
بوروبي عبد اللطيف	أستاذ محاضر (أ)	صالح بوبنيدر قسنطينة 3	عضوا مناقشا
غزلاني وداد	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة قالمة	عضوا مناقشا
فريمش مليكة	أستاذة محاضرة (أ)	صالح بوبنيدر قسنطينة3	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017

إهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، المعلم الأول النبي الكريم.

أهدي ثمرة جهدي:

- إلى من سهرت الليالي في سبيل راحتي وكانت دائما سر نجاحي...
- إلى من كانت لي عونا وسندا في مصاعب الدنيا...
- إلى من تعتبر نجاحي نجاحا لها...
- إلى مصدر البهجة والأمل...
- إلى نبع الحب والإلهام...

حبا وعرفانا أهدي هذا العمل إلى "أمـــــــــــي"

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم: " نرفع درجات من نشاء وفق كل ذي علم عليم" صدق الله العظيم

سورة يوسف –الآية 76-

إن الحمد لله وحده نحمده على فيض نعمه وجزيل عطائه ونشكره على توفيقه وتسديده ونصلي ونسلم على رسوله الكريم القائل: "لم يشكر الله من لم يشكر الناس".

فالشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور كيبش عبد الكريم الذي تولاني برعايته طوال فترة إعداد هذه الرسالة وفتح أمامي الطريق رحبا وكان لي أستاذا فاضلا الذي لم يبخل عليا بتوجيهاته ونصائحه القيمة وقومني عندما وجب التقويم والتصويب فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات.

هذا وأسدي شكري وثنائي إلى الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة على ما سيبذلوه من جهد في قراءة الرسالة ومناقشتها.

خـــــــطـــة

الـدراســـــــة

مقدمة.

الفصل الأول: الأطر النظرية والمعرفية لدراسة التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: التحول الديمقراطي كأجندة متجددة للبحث والتحليل في حقل السياسة المقارنة.

المطلب الأول: التغير السياسي والتحدي النظري لحقل السياسة المقارنة.

المطلب الثاني: تطور دراسة وتحليل عمليات الدمقرطة وتغير أجندة السياسة المقارنة.

المطلب الثالث: دراسة التحول الديمقراطي أولوية بحث تعكسها الحاجيات السياسية العربية.

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي: دراسة في المفهوم والأدبيات.

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي وعلاقته ببعض المفاهيم.

المطلب الثاني: أنماط التحول الديمقراطي ومراحله.

المطلب الثالث: عوامل التحول الديمقراطي.

الفرع الأول: العوامل الداخلية.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية.

المبحث الثالث: الأطر النظرية لدراسة وتحليل عملية التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: المقاربات النظرية الهيكلية ودراسة التحول الديمقراطي.

المطلب الثاني: مقاربة النشأة ودراسة التحول الديمقراطي.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية البيئية ودراسة التحول الديمقراطي.

خلاصة الفصل.

الفصل الثاني: التنمية السياسية كمقاربة لبحث وتحليل التحول الديمقراطي: دراسة في المفهوم والنظريات.

المبحث الأول: الجهود الرائدة والاجتهادات الحديثة في دراسة التنمية السياسية.

المطلب الأول: التغيرات الدولية والمجتمعية ودراسة التنمية السياسية.

المطلب الثاني: التطورات الفكرية والامبريقية وظهور حقل التنمية السياسية.

المطلب الثالث: التنمية السياسية كمدخل وأجندة متجددة لتحليل الدمقرطة.

المبحث الثاني: التنمية السياسية: البناء المعرفي وإشكالية التعريف.

المطلب الأول: التنمية السياسية: المفهوم وطبيعة الظاهرة.

المطلب الثاني: التنمية السياسية وبعض المفاهيم المشابهة لها.

المطلب الثالث: أهداف التنمية السياسية.

المبحث الثالث: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية.

المطلب الأول: المداخل النظرية التقليدية.

الفرع الأول: المدخل القانوني.

الفرع الثاني: المدخل المؤسساتي.

الفرع الثالث: مدخل نظرية النخبة.

المطلب الثاني: المداخل النظرية السلوكية.

الفرع الأول: المدخل البنائي الوظيفي.

الفرع الثاني: مدخل الثقافة السياسية.

الفرع الثالث: مدخل الأزمات التنموية.

المطلب الثالث: المداخل النظرية ما بعد السلوكية.

الفرع الأول: المدخل الماركسي.

الفرع الثاني: مدخل التبعية.

خلاصة الفصل.

الفصل الثالث: التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية: ضرورات الواقع ورهانات التحول.

المبحث الأول: الأبعاد البنائية للدولة المغاربية: ظروف ما قبل التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: الانثروبولوجيا الاجتماعية وتقاليد الدولة المغاربية.

المطلب الثاني: المقومات البنائية والفكرية للدولة القطرية المغاربية.

المطلب الثالث: طبيعة ومحددات العملية السياسية في البلدان المغاربية.

المبحث الثاني: إرهاصات التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية: دراسة المؤشرات.

المطلب الأول: الإصلاحات الدستورية.

المطلب الثاني: التعددية السياسية.

المطلب الثالث: الانتخابات.

المبحث الثالث: دمقرطة البلدان المغاربية: حتمية تفرضها ضرورات الداخل.

المطلب الأول: انهيار شرعية النظم التسلطية المغاربية.

المطلب الثاني: ضعف العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع.

الفرع الأول: أزمة المشاركة السياسية.

الفرع الثاني: دور النخبة في التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية.

الفرع الثالث: دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية.

المطلب الثالث: أزمة الهوية.

الفرع الأول: اللغة.

الفرع الثاني: الدين.

الفرع الثالث: التكوينات الاجتماعية.

المطلب الرابع: العامل الاقتصادي.

المبحث الرابع: العوامل الخارجية لدمقرطة البلدان المغاربية: بيئة ودوافع التحول.

المطلب الأول: دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى.

الفرع الأول: دور القوى الغربية

الفرع الثاني: دور التكتلات الكبرى في دفع البلدان المغاربية نحو الدمقرطة.

المطلب الثاني: دور مؤسسات التمويل الدولية.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني العالمي.

خلاصة الفصل.

الفصل الرابع: الترسيخ الديمقراطي في البلدان المغاربية: دراسة تحليلية للمعوقات.

المبحث الأول: مقاربة تفسيرية لظهور الأنظمة التسلطية التنافسية المغاربية.

المطلب الأول: تقييم مسار عملية دمقرطة البلدان المغاربية.

الفرع الأول: الجهود المعاصرة لقياس التحول الديمقراطي.

الفرع الثاني: المبادئ العامة لأسلوب التقييم الديمقراطي.

الفرع الثالث: قياس نوعية الديمقراطية في البلدان المغاربية.

المطلب الثاني: استمرار الأنظمة غير الديمقراطية المغاربية.

الفرع الأول: الأنظمة التسلطية التنافسية وآليات إعادة تموضعها.

الفرع الثاني: المقاربات المفسرة لإستمرار الأنظمة غير الديمقراطية.

الفرع الثالث: إستمرار الأنظمة التسلطية التنافسية المغاربية.

المبحث الثاني: التخلف السياسي في البلدان المغاربية وإشكالية البناء الديمقراطي.

المطلب الأول: ضعف القدرات النظامية والسياسية للنظم المغاربية.

الفرع الأول: ضعف التكوين المؤسساتي.

الفرع الثاني: إشكالية قدرة العملية السياسية.

الفرع الثالث: ضعف قدرة النظام على التغلغل.

المطلب الثاني: عدم تمايز الوظائف والبنى السياسية المغاربية.

الفرع الأول: عدم إنفصال المجالات النظامية للمؤسسات.

الفرع الثاني: مركزية بناء مؤسسات الدولة المغاربية.

الفرع الثالث: عدم تخصص الأدوار.

المطلب الثالث: عدم ترشيد بناء السلطة وغياب المساواة.

الفرع الأول: ضعف الدساتير المغاربية.

الفرع الثاني: غياب الولاء وأزمة التكامل.

الفرع الثالث: غياب الثقافة السياسية.

المبحث الثالث: الثورة كنتاج لفشل إحلال الديمقراطية الغربية.

المطلب الأول: الاحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة التسلطية التنافسية.

المطلب الثاني: الإصلاح السياسي واستراتيجية البقاء.

المطلب الثالث: تعثر المسار الانتقالي للثورة.

خلاصة الفصل.

الفصل الخامس: التنمية السياسية وإدارة الانتقال الديمقراطي في البلدان المغاربية: هندسة التغيير الشامل.

المبحث الأول: الديمقراطية وعملية المواءمة في البلدان المغاربية.

المطلب الأول: نسبية الديمقراطية الغربية.

المطلب الثاني: الطرح الديمقراطي الغربي وإشكالية المواءمة.

المطلب الثالث: توطين نهج ديمقراطي وفق الخصوصيات المغاربية.

المبحث الثاني: التنمية السياسية وهندسة بناء الديمقراطية في البلدان المغاربية.

المطلب الأول: المداخل الضرورية لبناء الدولة الديمقراطية المغاربية.

الفرع الأول: المدخل السياسي: تأسيس عقد إجتماعي.

الفرع الثاني: المدخل الدستوري: وضع إرساء أسس دولة المؤسسات وسيادة القانون.

الفرع الثالث: المدخل الإداري: الإصلاح الإداري وفق مناهج جديدة ومطورة.

الفرع الرابع: تطوير هياكل وعمليات صنع السياسات العامة.

المطلب الثاني: مقومات التنمية السياسية كدعامات البناء الديمقراطي.

الفرع الأول: الأيديولوجيا السياسية.

الفرع الثاني: التعبئة الاجتماعية.

الفرع الثالث: بناء المؤسسات.

المطلب الثالث: الهندسة السياسية واستراتيجية بناء ديمقراطية تشاركية مغاربية.

المبحث الثالث: ميكانيزمات التنمية السياسية لبناء الديمقراطية في البلدان المغاربية.

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في بناء الديمقراطية.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية.

المطلب الثالث: دور الصفوة السياسية في بناء الديمقراطية.

المطلب الرابع: دور المثقفون في بناء الديمقراطية.

خلاصة الفصل.

خاتمة.

قائمة المراجع.

فهرس الجداول والأشكال.

فهرس المحتويات.

مـــقـــدمـــــــة

تعتبر التطورات السياسية التي شهدتها الساحة الدولية خلال العقدين الأخيرين من القرن المنصرم وصولا إلى يومنا هذا، السبب الدافع للعديد من دول العالم بما فيها البلدان العربية إلى تراجع التوجهات التسلطية وتنامي التحولات الديمقراطية في إطار ما يسمى بـ: "الثورة الديمقراطية العالمية" " The Global Democratic Revolution" وقد شهدت البلدان المغاربية كجزء مهم من بلدان العالم العربي، تحولات ومطالب سياسية وإجتماعية تضغط بإتجاه بناء الديمقراطية وإقرار التعددية السياسية وإحترام حقوق الإنسان. في المقابل، بدأ يظهر على الساحة الفكرية تفاعل جديد مع إشكالية التحول الديمقراطي، حيث أصبحت تحتل المرتبة الأولى في سلم الأولويات السياسية من خلال إنتقال قضية المحافظة على حقوق الانسان. من خلال طرح كل من مسألة التعددية "Pluralism" كقضية مركزية في الحياة السياسية في البلدان المغاربية.

فانتشار ظاهرة التحول الديمقراطي "Democratization" في الدول المغاربية برزت بعد إنزواء الفكر الشيوعي وما ترتب عن ذلك من انهيار شبه تام للأنظمة التي كانت تتبنى النموذج الاشتراكي كنظام إقتصادي وإجتماعي وسياسي وفكري. هذه التحولات نحو تبني نظام ديمقراطي جديد، ما لبثت أن عرفت إنتكاسة أعقبها ظهور نمط جديدة من الأنظمة التسلطية أو ما أصطلح على تسميته "بالأنظمة التسلطية التنافسية".

أثارت مبادرة النظم التسلطية إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي جدلا واسعا بين الدارسين والمهتمين بالسياسات المقارنة، فقد ظهرت العديد من الاتجاهات التي ركزت على بحث مضمون هذه الإصلاحات وأهدافها والغاية من ورائها، وهل ترمي فعلا إلى تكريس الديمقراطية أم أنها لا تعدو أن تكون مجرد ترتيبات ظرفية تندرج في إطار ما يعرف بـ: "استراتيجيات البقاء".

هذا التقدم الدرامي الذي شهدته الديمقراطية في البلدان المغاربية أدى إلى قيام ما أصطلح على تسميته بالحراك العربي أو الثورات العربية التي كانت انطلاقتها الأولى من دولة تونس في 17 ديسمبر 2010 لتنتشر هذه الموجة إلى العديد من البلدان المغاربية والعربية الأخرى. والتي طالبت من خلالها الشعوب بـ 'إسقاط الأنظمة السياسية القائمة" وإقامة نظم ديمقراطية حقيقية.

هذه التطورات إنعكست على زيادة الاهتمام العلمي بموضوع الدمقرطة، وأعادت الحديث والبحث في مفاهيم ومداخل نظرية عديدة يمكن من خلالها تفسير أسباب فشل عملية الانتقال إلى الديمقراطية في هذه البلدان واقتراح الحلول اللازمة من أجل المضي قدما ببناء نظام ديمقراطي مستقر وراسخ في هذه البلدان.

ولعل أهم هذه المداخل البحثية، هي منظور "التنمية السياسية" "Political Developement" الذي عرف إعادة انبعاث وازدهارها بعد ما عرفه من تراجع خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات، باعتباره من الحقول المعرفية السياسية التي تعمل على دراسة توسيع هامش الديمقراطية المتاح والعمل على إطلاق الحريات العامة

والخاصة لفتح الطريق أمام إعادة صياغة النظام الاجتماعي بأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية، والتأكيد على ممارسة الديمقراطية في المجال السياسي بما يسمح لكل القوى القيام بمهام تطوير المجتمع، ومنه تحقيق استقرار سياسي ديمقراطي.

من هنا، يتضح أن موضوع هذه الدراسة ينتمي إلى دراسات الظاهرة السياسية في العالم الثالث بوجه عام والتي تندرج بدورها وفي الأغلب الأعم منها ضمن أدبيات السياسة المقارنة، وتجمع هذه الدراسة بين حقلين فرعيين من هذه الأدبيات وهما:

حقل التحول الديمقراطي وما يتطلبه من شروط وعمليات ومراحل تختلف من حالة إلى أخرى، وحقل التنمية السياسية بمناهجها ومتغيراتها ومحاورها الأساسية، ابتداء من بناء الدولة والمؤسسات إلى ترشيد السلوك السياسي للفرد وتوسيع المشاركة وبناء المساواة.

والحقلين مترابطين إلى حد بعيد، فالتنمية السياسية تتطلب عقلانية، وترشيد في السلوك وبناء مؤسسات فعالة وثقافة سياسية مشاركاتية، والجمع والملائمة بين الأصالة والمعاصرة، وهذه العناصر جميعها تعد متطلبات أساسية للتحول الديمقراطي، ولو بدرجات متفاوتة، ودراسات التحول الديمقراطي ذاتها جاءت كذروة، وتتويجا لبحوث ودراسات التنمية السياسية.

من هنا يمكن إستخدام مدخل التنمية السياسية كمقاربة لتحليل وتفسير أسباب عدم إكتمال وفشل عملية الدمقرطة في البلدان المغاربية وبالتالي إمكانية الإجابة عن الاستفهام الأساسي الذي تدور حوله هذه الدراسة المتمثل في تبيان وتفسير عدم توصل البلدان المغاربية إلى تحقيق الرسوخ الديمقراطي رغم أنها دخلت مرحلة التحول نحو الديمقراطية منذ عقود من الزمن.

1- أهمية الدراسة وأهدافها:

إن دراستنا للتحول الديمقراطي من خلال مدخل التنمية السياسية في البلدان المغاربية، تعبر عن جهد متواضع للفت النظر إلى أهمية التنمية السياسية ودورها في بناء نظام سياسي ديمقراطي مستقر.

ويتمثل الهدف العام للدراسة في البحث عن كيفية وإمكانية توطين مفهوم الديمقراطية في الواقع السوسيولوجي المغاربي فكرا وممارسة كقيمة وإرث إنساني مشترك. ويتمحور حول هذا الهدف عدة إعتبارات علمية وعملية، وتتمثل الاعتبارات العلمية فيما يلي:

- أن هذه الدراسة تتخذ من مفهوم التنمية السياسية مدخلا لتحليل التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية، باستخدام مقاربة الأزمات السياسية، والتي من خلالها يمكن التعرض لأهم المشاكل والتحديات السياسية التي مرت بها ولا زالت تعايشها هذه البلدان، ومنه إمكانية تقديم وإقتراح الحلول اللازمة لمعالجة هذه الأزمات.
- تحديد الشروط اللازمة لمواءمة الديمقراطية في السياق المجتمعي المغاربي بعيدا عن صيغ النقل الميكانيكي والقوالب الجاهزة.
- مقاربة أسس ومبادئ الديمقراطية الليبيرالية مع ما يطلق عليه بالخصوصية التاريخية والإجتماعية والثقافية المغاربية العربية التي لا تقبل فرض الديمقراطية من الخارج.
- معرفة ما إذا كان التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية مطلب داخلي وذو طابع إجتماعي أم انه مطلب دولي ذو طابع سياسي بهدف السيطرة.
- إن أهمية هذه الدراسة تنبع من كونها تندرج في توظيف الجوانب المعرفية النظرية التي يتلقاها الباحث في هذا المجال الدراسي، وتطبيقها على موضوع التنمية السياسية والتحول الديمقراطي في البلدان المغاربية، أي كيف يمكن تحقيق بناء نظام ديمقراطي مستقر في هذه البلدان عبر دراسة ما لعملية التنمية السياسية من أهمية في خلق الظروف والمؤسسات والثقافات والقوانين والدساتير والأيديولوجية اللازمة من أجل تحقيق الرسوخ الديمقراطي.
- هذه الدراسة تعالج موضوعا هاما يمثل جزءا من خصائص مرحلة الانتقال التي تمر بها المجتمعات المغاربية بشكل عام والمجتمع الجزائري بشكل خاص، فهو مجتمع لم يستقر سياسيا بعد، إذ لا يوجد اتفاق عام داخله حول شكل النظام السياسي والاقتصادي، وطبيعة النظام الاجتماعي المتوخى. وعلى هذا الأساس فهناك العديد من القضايا الجوهرية التي لم تحسم فيها بعد لكون الرؤية الحضارية للموضوع غائبة أو مغيبة.
- إن هذه الدراسة تعالج موضوعا حيويا، يتمثل في رصد تحليل ظاهرة التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية، والوقوف على حجم هذه الظاهرة وأسبابها من جهة، وتحديد العلاقة الارتباطية بين عملية الدمقرطة والتنمية السياسية من جهة ثانية، ذلك يعتبر إنطلاقة ومقدمة أساسية لاقتراح حلول وأساليب فعالة للقضاء على ظاهرة التخلف السياسي في هذه البلدان وبناء نظام ديمقراطي مستقر يأخذ بالمعايير ويتوافق مع خصوصيات هذه المجتمعات، ومن ثم فالتحديد العلمي لظاهرة ما يعد ضروريا لتطوير حلول فعالة لها.

2- مبررات إختيار الموضوع:

هدف هذه الدراسة هو الكشف عن مواقع الخلل وأسباب عدم إمكانية البلدان المغاربية من ترسيخ نظام ديمقراطي قوي مستقر من جهة والهدف الثاني هو محاولة تحديد المنهج الذي يمكن أن نتبناه في سعينا نحو التعامل السياسي المجدي وترسيخ قواعد النظام الديمقراطي.

ومن منطلق أن حضارات البلدان المغاربية لم تكن هي التربة التي نشأت فيها الديمقراطية، إنما الوعاء الذي يحاول اليوم إستيعابها، عملية الإستيعاب هذه تقتضي إجراءات تتميز بالقدرة على تحقيق التلاؤم بين الأيديولوجيا الديمقراطية الوافدة وحضارات البلدان المغاربية بصورة تتماشى مع ذهنيات شعوبها ومسالكهم السياسية، الاجتماعية والثقافية.

من هنا تبرز أهم الدوافع والاعتبارات الذاتية والموضوعية لاختيار الموضوع والتي يمكن أن نوجزها في الآتي:

- اهتمامنا ليس البحث في أسباب التحول إلى الديمقراطية فقط، بل يتعداه إلى البحث عن وسائل الاقتباس والتجديد الفكري، أي البحث في الأسباب المجدية لإقتباس الديمقراطية والحفاظ عليها ومنه الكيفيات المباشرة لترسيخها وبناء نظام ديمقراطي يتماشى وفق مقومات وحضارة البلدان المغاربية.
- محاولة تدعيم الإطار المرجعي الكفيل برصد وإستجلاء الإطار النظري والتأصيل المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي من جهة والتنمية السياسية من جهة ثانية وعبر الربط والكشف عن علاقة كل منهما بالآخر.
- من الملاحظ أن التراكم الأكاديمي المتصل بدراسة التنمية السياسية وبعض الإشكالات والمتغيرات المرتبطة بها، يعتبر ضعيفا ومحدودا مقارنة بالأدبيات التي تناولت هذه المسألة في مناطق أخرى من العالم، مثل أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق ووسط أوروبا، هذا الأمر الذي دفع ببعض الدارسين للفكر التنموي القول أن التنمية السياسية في التراث العربي لا تزال تمثل الجانب المهمل في دراسات التنمية السياسية، وما يعنيه هذا الإهمال من أزمة خطيرة في الفكر التنموي العربي. وحتى يكون محاولة لاستكمال بعض جوانب النقص. من هنا، تم اختيار هذا الموضوع حتى تكون هذه الدراسة إضافة إلى المكتبة العربية في هذا المجال.

  حتى يكون محاولة لاستكمال بعض جوانب النقص والقصور التي تعتري تراث التنمية السياسية، ومنه وضع وتحديد مفهوم لهذه العملية وفق المنطلقات والأفكار العربية. من هنا، تم اختيار هذا الموضوع حتى تكون هذه الدراسة إضافة إلى المكتبة العربية في هذا المجال.
- اهتمام الباحثة بقضايا التحول الديمقراطي والتنمية السياسية على سبيل التخصص، وهي دائرة بحثية مقصر بشأنها كثيرا على حساب دوائر أخرى أشبعت بحثا، في مقدمتها مواضيع وقضايا الشرق الأوسط والدراسات الأوروبية، كما أن الدافع الشخصي هو محاولة الإسهام في إيجاد حلول لمشاكل وقضايا التخلف العام والتخلف السياسي على وجه الخصوص الذي تعاني منه منطقتنا المغاربية والعربية بصفة عامة.

3- إشكالية الدراسة:

نظرا للتقدم الدرامي الذي شهدته الديمقراطية خلال السنوات الأخيرة في البلدان المغاربية بات موضوع التحول الديمقراطي يشغل حيزا متناميا من شواغل المحللين السياسيين في محاولة من جانبهم لإستجلاء مختلف

التباينات القائمة ومختلف القوى المحركة لهذا التحول وذلك لمراجعة المناهج والاقترابات القائمة التي أصبحت تولي إهتماما خاصا بكل من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تحقيق هذا التحول، إلى جانب إهتمامها بسبل ترسيخ التحول الديمقراطي.

فطبيعة إشكالية الدراسة يمكن تحديدها من خلال، أولا: النظر إلى واقع الديمقراطية في البلدان المغاربية والمتمثل في عجز هذه الأخيرة في بناء نظام ديمقراطي مستقر وراسخ رغم دخولها مرحلة التحول الديمقراطي منذ عقود من الزمن. وثانيا: من خلال محاولة إيجاد الحلول اللازمة والكفيلة بدعم عملية الدمقرطة في هذه البلدان عبر تبني تنمية سياسية فعالة تدفع نحو بناء نظام ديمقراطي مستقر وراسخ. وهذا ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

لماذا لم تتمكن البلدان المغاربية من إستكمال مسار التحول الديمقراطي وتوصلها إلى بناء نظام ديمقراطي مستقر وراسخ وكيف يمكن لتبني عملية التنمية السياسية أن يسهم في نجاح مسار الدمقرطة في هذه البلدان؟

يهدف البحث من خلال هذه الإشكالية إلى تحديد العلاقة بين متغيرين أساسيين مستقل وتابع، يشكل وجود تنمية سياسية المتغير المستقل الذي يؤثر إيجابا في المتغير التابع وهو التحول الديمقراطي كعملية مستمرة تواكب حركة التطور المجتمعي العام في أي مجتمع.

فما لم تقترن عملية التحول الديمقراطي بتبني تنمية سياسية فإن أي حديث أو محاولات الترسيخ الديمقراطي يعد من قبيل العبث بالديمقراطية ذاتها، ذلك أن التنمية السياسية توفر الأساس الموضوعي لإستتباب وتجذير قيم مبادئ الديمقراطية في العمق المجتمعي المغاربي، بمرتكزاتها الرئيسية الثلاثة التالية:

- عقد اجتماعي يؤسس لمنظومة قوانين تحدد الحقوق والواجبات وتنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع.
- أطر مؤسسية تعكس حالة التعدد والتنوع في المجتمع وتحقق التعايش السلمي من خلال إتاحة الفرصة لمكونات المجتمع للتعبير عن ذاتها ومصالحها، مما يعني امتصاص حالة الاحتقان السياسي.
- تداول سلمي للسلطة يعكس حالة التوازن السياسي والاجتماعي بالاحتكام لتفضيلات الجماهير المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع التي تعزز من معدل ودرجة الترابط والتلاحم العضوي في المجتمع.

هذه الشروط لازمة للوصول إلى تحقيق وبناء نظام ديمقراطي يعبر عن ثقافة وتراث هذه المجتمعات المغاربية وعقيدتها الإسلامية.

وفي إطار توضيح وشرح علاقة هذين المتغيرين ببعضهما البعض، تطرح الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي الأبعاد المعرفية والمنهجية لدراسة التحول الديمقراطي؟
2. كيف يمكن للتنمية السياسية أن تكون مقاربة لبحث ودراسة التحول الديمقراطي.

3. فيما تتمثل الأبعاد البنائية للدولة المغاربية والتي شكلت ظروف ما قبل التحول الديمقراطية، وما هي أهم مؤشرات دخول هذه المرحلة؟
4. ما هي ضرورات الداخل والعوامل الخارجية التي شكلت في مجملها بيئة ودوافع التحول نحو الديمقراطية في البلدان المغاربية؟ وأي من هذين العاملين كان له التأثير الرئيس في ذلك؟
5. كيف يمكن أن نفسر فشل البلدان المغاربية في ترسيخ نظام ديمقراطي مستقر، وما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور النظم التسلطية التنافسية المغاربية وما هي نتائج هذا الفشل؟
6. كيف يمكن للتنمية السياسية أن تدير عملية الانتقال إلى الديمقراطية وهندسة التغيير المنشود؟

4- فرضيات الدراسة:

يهدف موضوع دراستنا إلى السعي لفهم وإستيعاب الأسباب الحقيقية وراء عدم تمكن البلدان المغاربية من التوصل إلى بناء نظام ديمقراطي مستقر. ومنه محاولة تبيان ما لمدخل التنمية السياسية من أهمية ودور بارز في تصحيح وتقويم مسار الدمقرطة في هذه البلدان وذلك عبر الإعتماد على مختلف ميكانيزماتها التي من شأنها أن تهيئ البيئة اللازمة لبناء نظام سياسي مستقر من جهة، ومن جهة ثانية ما لهذه العملية من أهمية كبيرة في إعادة صياغة ووضع معالم وأسس نظام ديمقراطي مواءم ويأخذ بخصوصيات البلدان المغاربية لكي تصل في النهاية إلى تحقيق الرسوخ الديمقراطي.

من خلال هذا الطرح، وفي محاولة لمعالجة الإشكالية الأساسية للبحث، نصيغ وننطلق من الفرضية العامة التالية:

إذا لم تنجح البلدان المغاربية في بناء نظام ديمقراطي مستقر وراسخ، فإن ذلك يرجع إلى دخولها مرحلة التحول الديمقراطي دون تهيئة البيئة اللازمة لتبني نظام سياسي جديد، والتي تكون عبر القيام بتنمية سياسية تدير من خلالها هذه البلدان عملية الدمقرطة.

وللضرورة البحثية التي لا تكتفي ببناء فرضية وحيدة، يمكن إستنباط الفرضيات التالية:

* إذا كان دخول البلدان المغاربية مرحلة التحول الديمقراطي بسبب عوامل عديدة ومتنوعة فقد تكون الأسباب الداخلية هي المحرك الأول والأساسي وما الأسباب الخارجية إلا مكملة لها.
* غالبا ما تؤدي القرارات الإستباقية للنخب الحاكمة في البلدان المغاربية إلى سياسات وقائية للتكيف مع الأوضاع الطارئة حفاظا على إستمرارها في الحكم، وبالتالي ظهور أنظمة تسلطية تنافسية في هذه البلدان.
* ربما كانت إشكالية البناء الديمقراطي في البلدان المغاربية تكمن في محاولة إسقاط نظام ديمقراطي بالمعايير الغربية في بيئة مخالفة حضاريا.

5- حدود الدراسة:

بعد تحديدنا لإشكالية وفرضيات الدراسة، ونظرا لشساعة وتشعب مضامين موضوعنا، يتعين علينا وضع حدود لهذا البحث سواء الزمنية، المكانية أو التحليلية التي تبرز الأهمية العلمية لموضوعنا، وهذا بغرض الوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

أ- الإطار الزمني:

إن تتبع عملية التحول الديمقراطي التي مرت به البلدان المغاربية كانت عبر مجال زمني كانت إرهاصاته الأولى بنهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وهي الفترة التي تعبر عن نهاية الحرب الباردة وانزواء الفكر الشيوعي مقابل تألق النظرية الليبيرالية، وهي نفس المرحلة التي عايشت فيها البلدان المغاربية العديد من الأزمات الداخلية التي دفعت بالتفاعل مع العوامل الخارجية نحو الدخول في مرحلة التحول الديمقراطي، رغم أن دولة المغرب الأقصى دخلت مرحلة التحول منذ الاستقلال إلا أن هناك العديد من المؤشرات التي تبرز بأن جل الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية وحتى الاجتماعية شهدت تطورا بعد نهاية الحرب الباردة، وهذا جعلنا نختار هذه الفترة التاريخية لتكون بداية دراستنا وصولا إلى بداية سنة 2016.

ب- الإطار المكاني:

تبحث الدراسة في عملية التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية التي تضم مجموعة من الدول التي تقع شمال القارة الأفريقية، والممتدة من دولة مصر والسودان شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ويحدها من الجنوب النيجر، التشاد، مالي والسنغال ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط.

لكن الدراسة وجدت أكثر من الضرورة للتركيز على دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في تونس، ليبيا، الجزائر والمغرب دون التطرق لها في موريتانيا، وهذا خدمة لموضوع بحثنا للتركيز والتدقيق وبناء تحليل منسجم نظرا لما يجمع ما بين هذه البلدان من العديد من المتغيرات ومنه المؤشرات التي يمكن من خلالها التوصل إلى نتائج علمية أكثر دقة وشمولا، وتجدر الإشارة هنا أن دراسة البلدان المغاربية تكون دراسة كل دولة على حدى أو فرادى وليس ككتلة واحدة.

ت- الإطار التحليلي:

قدمت أدبيات التنمية السياسية الأطر النظرية والأدوات المناهجية المتعددة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لدراسة الظاهرة موضوع البحث، أي ظاهرة التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية، لاشك في أن أبرزها يتمثل في مدخل "أزمات التنمية السياسية"، ولقد دارت الأعمال التي تربط بين أزمات التنمية السياسية من ناحية، والتحول

الديمقراطي في البلدان المغاربية من ناحية أخرى، حول محورين، أولهما هو أثر أزمات التنمية على نشأة وتطور الديمقراطية في البلدان المغاربية، والمحور الثاني، هو دور التنمية السياسية في بناء نظام ديمقراطي مستقر.

ليس هناك من شك إذن في أن أدبيات التنمية السياسية بكافة صورها، تقدم إطارات نظرية وتحليلية وأدوات مناهجية مهمة تسهم في إلقاء الضوء على العديد من ملامح ظاهرة التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية. على أن هذا لا يعني أن مفهوم التنمية السياسية المقصود هنا، تلك المنهاجيات التي تعكس إلى حد بعيد ظروف المجتمعات الغربية الصناعية، وخصوصية تطورها التاريخي مما يعني صعوبة تلاؤمها مع الظروف المختلفة لبلدان المغرب العربي. وإنما يقصد بها تلك العملية المجتمعية النابعة من خصوصيات البلدان المغاربية والتي تهدف إلى بناء نظام سياسي مستقر بملامح وميزات ملاءمة لهذه الخصوصيات.

بهدف التوصل إلى إجابة منطقية عن الإشكالية المطروحة في بحثنا، تم استخدام المنهج المقارن وذلك بالقيام بالتحليل السياسي المقارن للنظم السياسية المغاربية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة وغاياتها، تم أولا إختيار البيانات ذات العلاقة بالموضوع من بين الكم الهائل من الوقائع والحقائق المتوفرة. هذه العملية تتطلب وجود إستراتيجية ملائمة تقود بحثنا وتوجهه تمثلت في البداية في تحديد مستوى التحليل ومنه تحديد مستوى التنظير للدراسة المقارنة.

إذ تم تبني مستويات تحليلية عديدة، تمثل الأول في المستوى التحليلي الكلي الذي يهتم بدراسة الدولة، وذلك بالتركيز على دراسة القواعد الدستورية والمؤسسات الرسمية والبنى الحكومية أي على مستوى النظرية العامة "Grand Theory"، كما أن التحليل السياسي المقارن في هذه الدراسة يركز أيضا على بؤر ومحاور أخرى جزئية مثل: النظام السياسي والجماعة والفرد والوظيفة والبنية... وغيرها. أي يتم الاعتماد على النظرية الجزئية أو الفردية "Singular Theory" التي تكون عند مستوى منخفض من التنظير.

كما تم إستخدام مستوى تنظيري متوسط "Middle Range Theory" أو النظريات المتوسطة المدى التي تتعامل مع ظواهر ومتغيرات محدودة. حيث أن النظرية المتوسطة هي الأكثر ملاءمة وفائدة لحقل السياسة المقارنة، إذ أنها تمكن الباحث من استعمال نظريات ومداخل مهمة ومفيدة دون أن تكون بالضرورة عامة وشاملة فهي نظريات على مستوى المنطقة الثقافية أو الجغرافية الواحدة (وفي موضوعنا منطقة المغرب العربي)، وهي تتميز بالتواضع في إدعاءاتها وتركز على منطقة واحدة تتكون من بلدان متشابهة يمكن مقارنتها.

بمعنى آخر، فإن الدراسة والتفسير المقارن يتم هنا على المستويات الثالثة التالية: المستوى الفردي (الجزئي)، المستوى المتوسط والمستوى الكلي.

ثانيا: كما تم اختيار أسلوب (الحالات الأكثر تشابها Most Similar) لما يتميز به استخدام هذا الأسلوب بمزايا عديدة، حيث أن إختيار وحدات تحليل تمتاز بالتشابه في عدد من المتغيرات الرئيسية يجعل من السهل تحديد المتغيرات التي تختلف فيها هذه الوحدات والتي يمكن اعتبارها المرشح الرئيسي كمتغيرات تفسيرية. فدراسة أسباب عدم التوصل إلى تحقيق استقرار ديمقراطي في البلدان المغاربية يمكن دراستها لأنها تشترك بدرجات متفاوتة في الإرث التاريخي للاستعمار الفرنسي (الأوروبي) والجوار الجغرافي، والتراث اللغوي والبنى الاقتصادية المتشابهة والثقافة السياسية المتقاربة والتغلغل الثقافي والاقتصادي الغربي (الأوروبي) والمنافسة الأمريكية-الأوروبية (الفرنسية) حول منطقة المغرب العربي، إضافة إلى الخصائص الدينية والثقافية والاجتماعية المشتركة.

فتأسيسا على ذلك، إن أسباب عدم التوصل إلى تحقيق الاستقرار الديمقراطي في البلدان المغاربية، يمكن تفسيره من خلال المتغيرات غير المتشابهة في هذه النظم والمجتمعات.

6- مفاهيم الدراسة:

إن دراسة أية ظاهرة سياسية في حركتها يعتمد على تحديد الأطر المفاهيمية التي ستجعلها أساسا للدراسة المقارنة، فالباحث من خلال استخدامه لمفاهيم متعددة تجعله ملم بكل تفاصيل الحياة التي تعيشها النظم السياسية ويتوصل إلى نتائج أكثر دقة في دراسته. ويمكن تصنيف المفاهيم الرئيسية للدراسة وعرضها والتي تمثل مصطلحات العنوان على النحو التالي:

أ- التحول الديمقراطي:

وهو المفهوم الأول الأكثر مركزية في دراستنا هذه، ويعتبر أحد أهم حقول البحث في مجال علم السياسة المقارنة ومن أحدثها، وقد انتشر الحديث عنه في الميادين العلمية والأكاديمية تزامنا مع ما شهدته الساحة الدولية من انتشار كبير لظاهرة تبني النظام الديمقراطي في العديد من مناطق العالم، الأمر الذي جعل منه يتصدر من الأهمية ما يجعله مجال بحث خصب لجميع الباحثين في مجال السياسية المقارنة عبر كل بلدان العالم.

هذا التنوع والانتشار في البحث والتقصي في هذه الظاهرة إنعكس على التنوع والتعدد الذي عرفه هذا المفهوم من تعريفات مختلفة باختلاف المنطلقات الفكرية والتوجهات البحثية.

فالتحول الديمقراطي أو الدمقرطة هي سيرورة ذات إتجاه إصلاحي تقدمي تهدف إلى استيعاب الديمقراطية كنظام للحكم ودمجها في الثقافة الوطنية وانعكاسها على السلوك الفردي والجماعي. وفي أبسط تعريف لها: هي عملية انتقال نظم سياسية غير ديمقراطية إلى نظم سياسية ديمقراطية، ومنه فهي مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال

النظم السلطوية يتبعها مؤشرات بناء نظام ديمقراطي حديث وهي مرحلة الانتقال الديمقراطي والتي من خلالها تسعى لترسيخ نظمها الديمقراطية وهنا نكون بصدد الحديث عن مرحلة الرسوخ أو الاستقرار الديمقراطي.

وهو ما يجعل منها عملية صعبة وجد معقدة وهي عملية تاريخية تبدأ عندما يتوافر الحد الأدنى من شروط ممارستها وتتحسن نوعيتها ويتسع نطاقها باستمرار الممارسة وانتشار الثقافة الديمقراطية وتصبح سلوكا اجتماعيا وطريقة حياة.

ب- التنمية السياسية:

وهي المفهوم الثاني الأكثر مركزية في دراستنا هذه، كما أنه يعتبر أيضا من أهم مداخل علم السياسة المقارنة الذي عرف نشأته بنهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن المنصرم، ارتبط ظهوره بتلك التغيرات الاجتماعية والسياسية والفكرية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، مصدر معظم أدبيات السياسة المقارنة، تزامنا مع الابتكارات والتجديدات الفكرية والمناهجية في علم السياسة ككل وحقل السياسة المقارنة خاصة.

لكن ما لبث أن تراجع هذا المنظور بفعل تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية في سبعينيات القرن المنصرم، ثم عاد للبروز وتم إعادة إحياءه من قبل العديد من الباحثين، وأصبح منظورا مسيطرا في حقل السياسة المقارنة بسبب نهاية الحرب الباردة وتفرد الفكر الليبيرالي على الساحة الدولية إضافة إلى بروز العديد من الدول الجديدة والنامية على الساحة الدولية.

إنعكست هذه التطورات على اختلاف التعاريف حول مفهوم التنمية السياسية، فمن المنظور الغربي هي عملية تغيير للمجتمعات من حالة تخلف إلى تبني ومحاكاة النمط الغربي بحذافره سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى الثقافي. عكس المنظور الغربي المبني على الفكر الاقتصادي-السياسي الذي ينطلق من فكرة تمجيد الفرد. غير أن المفهوم العربي للتنمية السياسية ينطلق فكر اجتماعي-سياسي تكون فيه الجماعة هي أساس والهدف من عملية التنمية.

وهذا ما يفسر الاختلاف والتنوع في التعاريف التي قدمت لضبط مصطلح التنمية السياسية. إلا أن أننا يمكن أن نقول بأن التنمية السياسية هي مصطلح مركب ونسبي ومتعدد الأبعاد والمستويات والتي يمكن أن نوجزها في أنها عملية مجتمعية مستمرة وهادفة تعمل على نقل المجتمع من حالة التخلف السياسي إلى إقامة نظام سياسي ديمقراطي مستقر يعكس مبادئ، خصوصيات وأهداف المجتمع.

7- أدبيات الدراسة:

في إطار مفهوم عالمية العلوم لابد من التعرف بداية على الإسهامات الغربية ثم العربية في مجال دراسة التحول الديمقراطي والتنمية السياسية، فهل هذا المفهوم للعالمية يعني تضافر جميع الجهود من مختلف الثقافات والمناطق، وتعدد الإسهامات برؤى مختلفة ومنطلقات متعددة، ومنظورات متباينة، أم أن مفهوم العالمية ليس إلا غطاءا علميا لبسط سيادة المنظور العلمي الغربي ونظرياته المعرفية؟ وهل استطاعت أدبيات الدراسة العربية في الفكر الديمقراطي والتنموي طرح رؤى مستقلة وبديلة وأصيلة نابعة من معطياته الحضارية والتاريخية والفكرية. أم أنه لا يزال حبيس الخبرة التاريخية الغربية، يحاول إسقاطها أو تكرارها في غير إطارها الزماني والمكاني والحضاري؟ من هنا، سوف نحاول التطرق أولا إلى الدراسات الغربية في هذا المجال باعتبارها السباقة إليه، ثم نحاول القيام بعملية مسح لأهم الدراسات العربية.

أولا: الدراسات الغربية:

ويمكن أن نفصل بين الدراسات التي تناولت التحول الديمقراطي والدراسات التي عالجت مفهوم التنمية السياسية:

1. دراسات التحول الديمقراطي:

إن الدراسات المتعلقة بالتحول الديمقراطي أكثر من أن تحصى ويكفي أن نشير إلى إسهامات الباحثين الأوائل في هذا المجال. ويندرج تحت هذا الإطار المصادر التالية:

أ. نجد بحث: Gerardo L.Munch و Richard Snyder والمعنونة:

Passions, Craft and Method in Comparative Politics. 2007.

إهتمت هذه الدراسة بالأطر النظرية في حقل السياسة المقارنة وسيطرة نظريات الخيار العقلاني Rotional Choice Theory التي ظهرت في أواخر التسعينيات، والتي اهتمت أكثر بقضايا دراسة الدمقرطة Democratization Studies.

ب. استدعى إعادة التفكير Rethinking في النظرية الديمقراطية ظهور أدبيات جديدة وتأتي في مقدمتها: علم الانتقاليات Transitologie لتحليل عملية الدمقرطة وقد كان كل من Phillippe. C. SHmitter و Guillermo O'Donnell أول من أشارا واعتمدا هذه المقاربة في علم السياسة حيث صدر كتاب لهما سنة 1986 بعنوان: Transition From Authoritarion Rule :Tentative Conclusions About Uncertain Democracies.

حيث من خلاله تم وضع المصطلحات الأولية لأدبيات الانتقال الديمقراطي ومنه فتح باب البحث في هذا المجال.

ت. إضافة إلى إسهامات العديد من الباحثين على رأسهم Guy Hermet في كتابه: Le Passage à la Démocratie، و Samuel Huntington في كتابه Troisième Vague : Les Démocratisations de la Fin du XX Siècle.

وكتاب خوان لينز Juan Linz الذي تحدث عن مشاكل الانتقال والترسيخ الديمقراطي: جنوب أوروبا وأوروبا ما بعد الشيوعية سنة 1996، وكتاب Adam Prezeworski حول الديمقراطية والسوق وكتاب Collier: طرق نحو الديمقراطية سنة 1999، وكتاب كل من Larry Diamond و Juan Linz و Semour Martin Lipset بعنوان الدول النامية وتجربة الديمقراطية سنة 1991، كل هذه المصادر ساهمت في دراسة وتحليل حقل التحول الديمقراطي كبراديم جديد في حقل السياسة المقارنة.

2. دراسات التنمية السياسية:

أهم المصادر البحثية التي اعتمدت عليها الدراسة تعتبر من أوائل الإسهامات في مجال التنمية السياسية والصادرة عن لجنة السياسة المقارنة برئاسة Gabriel Almond والتي اهتمت بدراسة العملية السياسية في العالم غير الغربي وتم إصدار كتاب جماعي من تحرير ألموند وكولمان بعنوان: "السياسة في المناطق النامية" سنة 1960.

وقد تم إصدار خمسة مجلدات تعني بمختلف مجالات التنمية السياسية وهي:

كتاب: Lucian W.Pye بعنوان:

Communication and Political Development, 1962.

والذي حاول من خلاله التطرق إلى فكرة الاتصال السياسي وعلاقته بالتنمية السياسية.

وكتاب: Joseph Lapalombara، بعنوان:

Bureaucracy and Political Developement, 1963.

والذي ركز من خلاله على جزئية البيروقراطية وعلاقتها بالتنمية السياسية.

ثم كتاب Robert Edward و Dankwart A.Ruston بعنوان:

Political Developement in Turkey and Japon, 1994.

وهي كانت عبارة عن دراسة مقارنة لأهم مؤشرات التنمية السياسية في كل من تركيا ودولة اليابان والتي حاولا من خلالها الكاتبان تبيان دور الثقافة السياسية في بناء التنمية السياسية إضافة إلى كتاب Lucian W.Pye و Sidney Verba بعنوان: Political Culture and Political Development, 1965. والتي أيضا من خلالها عالجا دور الثقافة السياسية في التنمية السياسية. أما كتاب James S.Coleman بعنوان: Education and Political Development, 1965، فقد عمل من خلاله على إبراز دور التنشئة السياسية كإحدى أهم ميكانيزمات بناء التنمية السياسية في البلدان النامية.

ثانيا: الدراسات العربية:

يمكن التعرض لأهم الإنتاج الفكري العربي في كل من حقل التحول الديمقراطي والتمية السياسية، لتحديد أبعاده وتوجهاته ومدى إسهاماته العلمية في هذين المجالين.

1. دراسات التحول الديمقراطي:

تعرضت العديد من الكتابات العربية لدراسة مسألة التحول الديمقراطي بصفة عامة في الوطن العربي ومداخل وعوامل التحول الديمقراطي في المنطقة، ولعل أهمها هي تلك الدراسات الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية ونذكر من أهمها:

أ- كتاب خليفة الكواري وآخرون بعنوان مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، 2005، وهو يعتبر من أهم المراجع العربية التي عكست نظرة العديد من الباحثين العرب حول ظاهرة التحول الديمقراطي في البلدان العربية، الأسباب، العوامل، الارهاصات الأولى ونتائج هذه التحولات.

ب- كما تطرق كل من الكاتب علي الدين هلال والكاتبة نيفين مسعد في كتابهما: النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، 2002، إلى أهم المداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي وعوامله مؤشراته ومراحله المختلفة.

ت- أما محاولة غسان سلامة وآخرون من خلال كتاب: ديمقراطية من دون ديمقراطيين، 2002، وكتاب برهان غليون وآخرون بعنوان: حول الخيار الديمقراطي 1994، فتعتبر أوائل المحاولات العربية في وضع عملية التحول الديمقراطي في إطارها المفاهيمي العام.

ث- إسهام الباحث عزمي بشارة بعنوان: في المسألة العربية، مقدمة لبيان ديمقراطي، 2007، يعتبر من أهم البحوث العلمية التي حاول من خلالها دراسة أسباب استمرار الأنظمة التسلطية في البلدان العربية ومحاولة تسليط الضوء عن أهم العوامل التي جعلت بالشعوب العربية تطالب بالتغير وبناء نظام ديمقراطي.

إضافة إلى التقرير الاستراتيجي العربي الصادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة، والمقالات الصادرة عن مجلة المستقبل العربي الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية ومقالات مجلة السياسة الدولية ومجلة الديمقراطية الصادرة عن مركز الأهرام، كلها تعتبر أهم مصادر المعلومات وتطوير المفاهيم في حقل علم السياسة بصفة عامة والسياسة المقارنة بصفة خاصة بما تضمنه من دراسات حول التحول الديمقراطي.

2. دراسات التنمية السياسية:

من خلال متابعة الإنتاج الأكاديمي في دراسة التنمية السياسية والإشكالات والقضايا التي تندرج ضمنها عبر فترة ممتدة من الزمن، لاحظت أن هناك سمة تكاد ترقى إلى مستوى الظاهرة، ومفادها أن الإسهام الأكاديمي الحقيقي لكثير من الباحثين قد جاء في الأساس في أطروحاتهم للماجستير والدكتوراه. أما إسهاماتهم الأخرى فمعظمها جاءت في شكل بحوث ودراسات منشورة في دوريات، أو أوراق قدمت إلى ندوات ومؤتمرات ثم نشرت كفصول ضمن الكتب التي تتضمن أعمال هذه الندوات والمؤتمرات.

كذلك، وبالنظر إلى الإطار المرجعي لهذه الكتابات في دراسة التنمية السياسية فإن ما يبرز بصورة واضحة هو تبني الاقترابات والمداخل المنهجية الغربية بحجة مسايرة التطور العلمي، والإلمام بالمعرفة وتحقيق التواصل مع التيارات العالمية. وفيما يلي نتطرق إلى أهم الإسهامات العربية في دراسة التنمية السياسية:

أ- كتاب: نصر محمد عارف بعنوان: نظريات التنمية السياسية المعاصرة، 1996، وتعتبر من أوائل البحوث في مجال التنمية السياسية في البلدان العربية، وقد كانت عبارة عن دراسة نقدية مقارنة بين المنظور الغربي للتنمية السياسية والمنظور الحضاري الإسلامي، والتي قدم من خلال مجموعة من النتائج البحثية والتي تأتي في مقدمتها استبدال مفهوم ومصطلح التنمية السياسية بمصطلح الإستخلاف.

ب- وضع السيد عبد الحليم الزيات كتابا ضم ثلاثة أجزاء كل جزء كان بالعنونة التالية:
الجزء الأول بعنوان: التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأبعاد المعرفية والمنهجية، 2002. والذي حاول من خلاله تسليط الضوء على مصادر الاهتمام بقضية التنمية السياسية وتطوره، إضافة إلى محاولة ضبط المفهوم ومدار دراسة التنمية السياسية. أما الجزء الثاني فقد تطرق فيه إلى بنية التنمية السياسية وأهدافها. أما الجزء الثالث، فقد خصص للحديث عن أهم أدوات أو ميكانيزمات التنمية السياسية من تنشئة سياسية، اتصال سياسي، أحزاب سياسية وصفوة سياسية ودورها في بناء التنمية السياسية في المجتمعات المتخلفة سياسيا.

ت- وقد حاول الباحث عبد الغفار رشاد القصبي تحليل عملية التنمية السياسية بتتبع نشأتها وتطورها والربط بينها وبين الدور الذي يمكن أن تقوم به في عملية بناء الأمة وهذا في الجزء الأول من الكتاب، والذي أخذ

عنوان: التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، 2006. أما الجزء الثاني فقد تطرق فيه إلى دور التنمية السياسية في إدارة الصراع ضمن ما سماه بالحراك السياسي.

ث- وقد أسهم الكاتب رعد عبد الجليل علي، من خلال كتابه التنمية السياسية: مدخل للتغيير، 2002. في تتبع نشأة التنمية السياسية في البلدان الغربية، وأهم مقوماتها البنائية، ثم حاول تبيان أهم ثغرات ونقائص هذا المنظور حتى يصل إلى اقتراح مفهوم توفيقي وملائم للتنمية السياسية بأخذ بعين الاعتبار مميزات وخصائص البلدان العربية والنامية.

8- منهجية الدراسة:

إن التكامل المنهجي الذي إعتمدنا عليه في بحثنا هذا، يجمع بين المناهج والأدوات والتقنيات العلمية المتبعة في دراسة العلوم السياسية عموما والسياسة المقارنة على وجه أخص، وذلك وفقا لترتيب منطقي من خلال الانتقال من المستوى الأكثر عمومية ومفهومية إلى المستوى الأكثر دقة. بتتبعنا لتطور ظاهرة التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية والتي كانت نتاجا لتفاعل مجموعة من العوامل الداخلية منها والخارجية وهذا ما قادنا إلى الاعتماد على:

أ- المنهج المقارن كمنهج رئيس ضمن المقاربة المنهجية المعتمدة في هذا البحث.

إن التحليل السياسي المقارن يساعد على تطوير التفسيرات وعلى اختبار النظريات التي تبين الطرق التي تتم بها العمليات السياسية، والطرق التي تؤدي إلى التغير السياسي، وفي هذا الإطار، فإن منطق وهدف المنهج المقارن الذي يستخدمه علماء السياسة هو شبيه لمنطق وهدف المناهج الأخرى التي تستخدمها العلوم الأكثر دقة وانضباطية. إذ أن الباحث في علم السياسية لا يستطيع أن يضع تصميمات تجريبية للتحكم في العوامل السياسية وملاحظة النتائج ولكنه يستطيع أن يصف ويفسر التوليفات والتركيبات المختلفة من الأحداث والمؤسسات السياسية في مجتمعات مختلفة.

إن التحليل المقارن أداة قوية ومتعددة الجوانب، فهو يعزز من قدرتنا على وصف وفهم العمليات السياسية والتغير السياسي في أي بلد من خلال إستخدام مفاهيم ونقاط مرجعية ذات منظور أوسع، كما يشجعنا ويمكننا من إختبار نظرياتنا السياسية من خلال فحصها في إطار خبرات مؤسسات وأوضاع متباينة.

بناءا على ذلك فإن أهمية إستخدام هذا المنهج في دراستنا تكمن في فحص وتحليل وتفكيك وإعادة تركيب مفاهيم ونظريات دراسة كل من التحول الديمقراطي والتنمية السياسية سعيا نحو تقديم فهم مستقيم متكامل لها، يضعها في أطرها المعرفية والتاريخية والإجتماعية والعلمية، ويظهر قدراتها التفسيرية ويبين مدى صلاحياتها لدراسة قضايا التحول الديمقراطي والتنمية السياسية في البلدان المغاربية، لكون هذه النظم لم تمثل بيئة لنشأة تلك المفاهيم والنظريات وإنما تمثل مجالا لتطبيقها، وعليه فإن فهم وتحليل وتفسير هذه المفاهيم

والنظريات خطوة أولية وضرورية لتحقيق استخدام أفضل لها، يمكن من خلالها الوصول إلى تفسير للواقع يقترب من الحقيقة. ومنه الكشف عن أهم أسباب عدم نجاح البلدان المغاربية في بناء نظام ديمقراطي مستقر، وتبيان كيفية الاعتماد على ميكانيزمات التنمية السياسية في تحقيق ذلك.

ب- ومن بين أهم المناهج والطرق المتبعة في الدراسة المقارنة هو المنهج التاريخي المقارن، فدراسة بيئة نشأة الدمقرطة في البلدان المغاربية لا يتحقق بمجرد سرد أحداث تلخص في مجملها الخلفية التاريخية، بل لابد من رؤية نقدية تمحيصية لتلك الظاهرة واستقصاء تطوراتها وذلك عبر الكشف عن العلاقة بين المتغيرات الأساسية للبحث.

ت- وفي إطار تحليل وفهم النظم السياسية المختلفة للبلدان المغاربية تم استخدام منهج تحليل النظم، الذي يعتبر منهجا من مناهج دراسة البيئة السياسية، كما طورها دافيد إيستون David Easton لأنه يسمح بدراسة التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية من مستويات عدة: الفرد، الدولة والمستوى الدولي.

ومنهج تحليل النظم يسمح بالتحليل الحركي، فهو يعني بتحليل التفاعلات بين المدخلات ببعضها بعض وبينها وبين مؤسسات النظام وقيادته والقوى المؤثرة في صناعة القرار من جهة ثانية وبين المدخلات والمخرجات من جهة ثالثة مما يساعد على فهم عميق للظاهرة موضع التحليل.

ث- إضافة لاستخدامنا للمنهج القانوني الذي يقوم على تحليل النصوص القانونية وموادها من أجل شرحها، و بإعتبار أن التغير السياسي يكون عبر قوانين خاصة وطبقا لمواد دستورية معينة كان يتوجب علينا الإطلاع عليها من أجل معرفة أهم القرارات القانونية التي مثلت المؤشرات الدستورية للتحول الديمقراطي وهذا ما قادنا إلى استخدام تقنية تحليل المضمون.

9- تقسيم الدراسة:

اعتمادا على التكامل المنهجي المتبع في البحث، وبغرض التوصل إلى تحقيق أهدافه، قمنا بتقسيم البحث إلى خمسة فصول رئيسية علاوة على مقدمة وخاتمة، هذا ويمكن تقسيم الدراسة إلى قسمين أساسين، أحدهما نظري والآخر تطبيقي.

يضم القسم الأول الإطار النظري والمفاهيمي للبحث، من خلال فصلين، الفصل الأول ضم بدوره مجموعة من المباحث تحاول في مجملها بناء قاعدة معرفية ومنهجية حول حقل التحول الديمقراطي كأحد الفروع العلمية المنبثقة عن علم السياسة المقارنة، التطرق إلى دراسة المفهوم والأدبيات إضافة إلى محاولة الإلمام بالأطر النظرية لدراسة وتحليل عملية التحول الديمقراطي.

أما الفصل الثاني فانصرف إلى دراسة التنمية السياسية كمقاربة لبحث وتحليل عملية التحول الديمقراطي، عبر البحث وتقصي الجهود الرائدة والاجتهادات الحديثة في دراسة التنمية السياسية، إضافة إلى محاولة الإلمام بالإطار المعرفي وإزالة الغموض عن تعريفات مفهوم التنمية السياسية لما عرفته هذه الأخيرة من إشكالية مستعصية في بناء تعريف دقيق وموحد المعالم: كما ضم هذا الفصل أهم المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية.

أما القسم الثاني فيعبر عن الإطار التطبيقي للدراسة وقد تضمن ثلاثة أجزاء أو فصول رئيسية. حاولت أولا تتبع نشأة وتطور ظاهرة التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية عبر البحث في ظروف ما قبل التحول ثم رصد إرهاصات هذه الظاهرة في البلدان المعنية عبر تتبع مؤشراتها، عالجت كيفية تأثير كل من العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في الدفع بهذه البلدان نحو الديمقراطية.

أما في الجزء الثاني من هذا القسم (الفصل الرابع)، فقد تضمن دراسة تحليلية لمعوقات الترسيخ الديمقراطي في البلدان المغاربية، عبر تبني مقاربة تفسيرية لظهور الأنظمة التسلطية التنافسية في هذه البلدان والتطرق إلى إشكالية البناء الديمقراطي الذي شكل فيه التخلف السياسي في هذه البلدان العائق الأساسي، ونتاجا لهذه الحالة الدراسية التي وصلت إلى النظم المغاربية اندلعت الثورات كدليل صارخ على فشل إحلال الديمقراطية الغربية، لكن ما لبثت أن تعثرت هذه الثورات أو الحراك السياسي في بلوغ مقاصده.

يأتي الجزء الأخير من هذه الدراسة لفتح باب جديد من الإسهامات البحثية في إطار محاولة إيجاد الحلول اللازمة للخروج من أزمة الديمقراطية في البلدان المغاربية، وذلك بهندسة تغيير شامل عبر تبني تنمية سياسية تدار من خلالها عملية الانتقال الديمقراطي في هذه اللبدان، عبر مواءمة الديمقراطية كمفهوم ونظام حكم وفق الخصوصيات المغاربية، وذلك عن طريق إعتماد مقومات التنمية السياسية كدعامات للبناء الديمقراطي وإستخدام ميكانيزمات هذه التنمية من أحزاب سياسية ومؤسسات المجتمع المدني والصفوة السياسية في بناء الديمقراطية المنشودة.

الفصل الأول:

الأطر النظرية والمعرفية لدراسة التحول الديمقراطي.

عرفت الساحة السياسية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين العديد من التطورات التي شهدتها دول العالم الثالث تدور في معظمها حول تراجع التوجهات التسلطية وتنامي التحولات الديمقراطية في إطار ما يسمى بالثورة الديمقراطية العالمية The Global Democratic Revolution، هذا الانتشار الواسع للتحول الديمقراطي Democratization في دول العالم الثالث شمل أكثر من نصف دول العالم بعد انزواء الفكر الشيوعي، هذا الاتساع والانتشار في نطاق هذه التحولات قاد إلى تفاؤل الكثيرين حول قدرة موجة التحول الديمقراطي على الانتشار والاستمرار بما يدعم المقولة التي ترى قدرة المنظومة الليبيرالية على أن تسود باعتبارها البديل المحتمل الوحيد للنظام التسلطي.

خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية إلى محاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي، وما زاد الاهتمام المتنامي لمختلف هذه الأدبيات بهذا الموضوع، هو أن طبيعة التحول الديمقراطي تتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له. ذلك أن هذه التحولات لم تمثل في مجملها تجاوزا للواقع السياسي والاجتماعي التي تعرفه تلك الدول، بل جاءت نتيجة لهذا الواقع، بل وتباينت من دولة لأخرى، بالنظر إلى طبيعة السياقات المجتمعية للنظم السياسية المختلفة، أنتجت أنماطا مختلفة وأشكال من التحول الديمقراطي تختلف من حالة إلى أخرى، بحيث أن كل تجربة لها خصوصيتها وأسبابها.

ولذلك سوف نعكف من خلال هذا الفصل إلى البحث في طبيعة عملية التحول الديمقراطي التي أصبحت تمثل الاتجاه الرئيسي في دراسة النظم السياسية في العالم الثالث، وذلك بمحاولة الإجابة عن التساؤل التالي: "ما هي الأبعاد المعرفية والمنهجية لدراسة التحول الديمقراطي؟" وللإجابة عن هذا التساؤل سوف نعمل على التطرق إلى المحاور التالية:

أولا: التحول الديمقراطي كأجندة متجددة للبحث والتحليل في حقل السياسة المقارنة.

ثانيا: التحول الديمقراطي: دراسة في المفهوم والأدبيات.

ثالثا: الأطر النظرية لدراسة وتحليل عملية التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: التحول الديمقراطي كأجندة متجددة للبحث والتحليل في حقل السياسة المقارنة.

فرض بروز ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة على المستوى الداخلي للدول من جهة، وعلى المستوى الدولي من جهة أخرى، ظهور تيارات فكرية ونظرية تدعو إلى تكييف الأبحاث مع هذا الواقع المتغير بتسارع كبير حيث أن ظاهرة تصاعد وتيرة التبادل العالمي والتفاعل عبر القومي أو العولمة "Globalization"، كما فرض على الدول النامية بما فيها الدول العربية ضغوطا جديدة تتطلب استجابات استراتيجية وإجراءات دولتية Etatic مغايرة لظروف الحرب الباردة.

تجلى ذلك في العديد من الأحداث السياسية التي طفت إلى السطح أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، أدت إلى تراجع وإلغاء أيديولوجيات وأفكار بعد فترة انتعاش. في المقابل كرست نجاح أيدولوجيات معينة ومنه تجسيد نمط حكم معين ألا وهو الديمقراطية الليبيرالية، والضغط المتزايد في اتجاه تبني هذا النموذج ضمن موجات الانتقال الديمقراطي Democratic Transition التي شهدتها دول ما بعد الاستعمار في هذه الفترة. كل ذلك تزامن مع الإعلان عن فشل كل السياسات التنموية التي تبنتها تلك الدول. الأمر الذي أدى إلى تعرضها لضغوط داخلية رافضة للنظام التسلطي بسبب أوضاع إجتماعية، وضغوط خارجية تدعو إلى الربط بين الإصلاحات الديمقراطية ومساعدات التنمية وإصلاحات على مستوى السياسات والمؤسسات تحت مسمى مقاربة الدمقرطة.

وهذا ما سوف نحاول شرحه وتبيانه من خلال تفاصيل هذا الجزء من الدراسة بالتطرق:

أولا: التغير السياسي العالمي والتحدي النظري لحقل السياسة المقارنة.

ثانيا: تطور دراسة وتحليل عمليات الدمقرطة وتغير أجندة السياسة المقارنة.

ثالثا: دراسة التحول الديمقراطي أولوية بحث تعكسها الحاجيات السياسية العربية.

المطلب الأول: التغير السياسي والتحدي النظري لحقل السياسة المقارنة:

فرضت التغيرات التي عرفتها الأنظمة السياسية للعديد من دول العالم بالانتقال من النظم التسلطية إلى النظم الديمقراطية تحديات عديدة على مناهج و مقتربات و أدوات التحليل و المفاهيم والنماذج النظرية في حقل السياسة المقارنة أو النظم السياسية المقارنة، ذلك أن تجارب الاصلاح السياسي التي شملت جنوب أوروبا أولا ثم أمريكا اللاتينية إلى شرق أوروبا و جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا وروسيا الاتحادية، فآسيا و أفريقيا ، التي شكلت ما أضحى يعرف بظاهرة عولمة الديمقراطية Globalisation of Democracy أو الثورة الديمقراطية العالمية أو كما سماها "صامويل هانتنجتون" " S. Huntington " بـ: الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي The

Third Wave Of Democratization[1]. التي بدأت بنهاية الديكتاتورية في البرتغال سنة 1974 واليونان سنة 1974، إسبانيا 1975، هذا في أوروبا، أما في آسيا نجد: الهند سنة 1977، الفلبين 1986، كوريا 1987، تايوان 1988، باكستان 1988، وفي أمريكا اللاتينية نجد: الإكوادور 1977، البيرو 1978، بوليفيا 1982، الأرجنتين 1983، الأرغواي 1984، البرازيل 1974....)[2].

في نفس الاتجاه شهد العالم الشيوعي أواخر الثمانينات موجة نحو أنظمة سياسية تعددية، حدث ذلك في هنغاريا 1988ظ وعرفت سنة 1990 اجراء انتخابات تعددية في العديد من دول أوروبا الشرقية، جمهوريات: البلطيق، بولونيا، رومانيا، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية.[3]

أما عن أفريقيا والبلدان العربية، فقد شهدت عدة دول خلال سنوات الثمانينات والتسعينات تحولات ديمقراطية كالجزائر، تونس، مصر، الأردن، السنغال، جنوب إفريقيا ... إلخ.

هذه التطورات خلقت تحديا نظريا جديا لحقل السياسة المقارنة الذي عجزت مفاهيمه ومقترباته ونماذجه التحليلية النظرية عن تقديم تفسير منهاجي ونظري لهذه التحولات، ويمكن تلمس وتتبع هذا التحدي من خلال تبيان السمات الرئيسية لعمليات التغير السياسي العالمي تجاه الديمقراطية وما وضعته من عقبات أمام علماء السياسة المقارنة في محاولتهم مواجهة الاضطراب النظري الذي نجم عن هذه العمليات:

1- في حين كانت النظرية المقارنة ما تزال تنطلق من السياسات الداخلية كوحدة تحليل أساسية، فإن الديمقراطية في الثمانينيات والتسعينيات عبرت في الواقع عن ظاهرة دولية، سواء من حيث مدى انتشار التحولات أو اتساعها الجغرافي، أو من زاوية ازدياد أهمية ما يعرف بآثار المحاكاة أو العدوى، أو لجهة تنامي المؤثرات الخارجية.[4]

2- إن مجموعة الظروف والأبنية الاجتماعية والاقتصادية وأنماط علاقة الدولة بالمجتمع، ومسارات الانتقال والتقاليد التاريخية المتفاعلة مع التحولات الحديثة إلى الديمقراطية السياسية، بينت عدم صدقية النظرية القديمة وزادت من تعقيد محاولات التركيب والتعميم.[5]

---

[1] - Huntington, Samuel, **The Third Wave Democratization in the Late Twentieth Century**,(London :University of Oklahoma, press 1993). P18.

[2]- نفس المرجع. ص81.

[3]- نفس المرجع. ص83.

[4]- أحمد ثابت، **الإصلاح السياسي في دول العالم الثالث**، تحرير علي الدين هلال ومحمود إسماعيل، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، (الطبعة الأولى، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992). ص258.

[5]- نفس المرجع.

3- حلت الديمقراطية السياسية، محل السلطوية في ظروف انهيار اقتصادي حاد وأزمة اقتصادية عانت منها النظم التسلطية سواء على مستوى الداخل أو على مستوى علاقاتها الخارجية[1].

شكلت هذه التغيرات تحديا نظريا سواء في مواجهة تقاليد التحليل المتعارف عليها أو إزاء أنماط التفكير بشأن الديمقراطية السياسية، فقد وضعت تقاليد التحليل حدودا رئيسية على النظرية المقارنة في مجال دراسة شاملة للحقائق الدولية الجديدة، و قد يعزى إلى أن حقل السياسات المقارنة تعود على إقامة حدود فاصلة بينه و بين حقل السياسات الدولية[2]، وهذا ما أدى بعالم السياسات المقارنة إلى تضييق نطاق دراسة أنماط النظم السياسية في مستوى الدولة الوطنية و نادرا ما كان يسعى إلى تطوير مقارنات أو تعميمات تدخل المتغيرات الدولية في التحليل. وهو ما لم يعد ملائما في عصر التحولات العالمية الكبرى التي عكستها ما يسمى بـ: "ظاهرة العولمة" في أبعادها المختلفة[3]، والتي حملت ظواهر قللت إلى حد كبير من قدرة الدولة على الأداء بمعزل عن النظام الدولي.

فلا يمكن تفسير ظاهرة الدمقرطة دون الأخذ بعين الاعتبار انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه، والضغوط المتزايدة للهيئات المالية الدولية ولحكومات الدول الغربية والمنظمات غير الحكومية في التأثير على الاختيارات والنتائج السياسية المحلية.

فخلال الستينات كانت الدمقرطة تعتبر نتاجا لقوى محلية، وينطبق هذا على أغلب علماء السياسة المقارنة رغم اختلاف متغير أو وحدة التحليل. حيث نجد: "جابريل ألموند" "G. Almond " و "سيدني فيربا " " S. Verba"في كتابهما:" The Civic Culture ,Political Attitudes and Democracy in Five Nation. Boston. Little Brown. 1963. ركزا على متغير الثقافة السياسية و القيم. أما متغير مستوى التحديث فقد تطرق له: "سيمور مارتن ليبست""S.M. Lipset " في دراسته: some social requisites of democraty. Economic developpement and political legitimacy. American political science review. 53March 1959.[4]

[1]- نفس المرجع. ص259

[2]- JORGEN MOLLER AND SVEND-ERIK SKARNING, **Democracy And Democratization In Comparative Perspective : Conceptions, Conjunctures, Causes And Consequences**, (First published. LONDON : Routledge, 2013). P85.

[3]- Ibid. p86.

[4]- أحمد ثابت، مرجع سابق. ص260.

أما المتغير المؤسسي فقد ركز عليه كل من : "جوان لينز" "J. LinZ" و "أرتورو فالزويلا" "A.Valenzuela" في كتابهما بعنوان : The Failure of présidentiel Democracy. Baltimore. The Johns Hopkins Univ Press 1994.[1]

ركز أصحاب هذه الدراسات على متغيرات ومفاهيم جماعات المصالح والسياسيين والقوى الأخرى الفعالة في إطار الدولة القومية، و هو ما لم يعد ملائما في عصر التحولات التي تتجسد فيما يعرف بـ: "عولمة" عمليات الإنتاج و أسواق رأس المال و تحرير الحواجز التجارية و ظهور المؤسسات المالية الدولية، فضلا عن المنظمات الغير حكومية[2]، و هي ظواهر قللت إلى حد ملموس قدرة الدولة على الأداء بمعزل عن النظام العالمي.

أثرت التغيرات الدولية الحادثة على علم السياسة المقارنة عبر مستويات عبر القومية وعبر الإقليمية و أدوارها وتأثيرها النسبي في عملية الدمقرطة، كما أن اتساع قطاع عمليات الإصلاح السياسي لتشمل مجتمعات من شرق أوروبا إلى إفريقيا في ظل ظروف وعوامل تختلف إلى حد كبير عن الخبرة الأوروبية الغربية في بناء الديمقراطية الليبيرالية أدى إلى إثارة الشك في صدقية ذلك التوافق الذي تبناه بعض علماء السياسة المقارنة حتى منتصف السبعينيات[3]. ومفاده عدم إمكانية حدوث تنمية سياسية ديمقراطية خارج نطاق الحلف الأطلسي وحتى بعد حدوث موجة من الإصلاحات السياسية في جنوب أوروبا (اسبانيا والبرتغال) وأمريكا اللاتينية مع منتصف السبعينيات، لم يفكر باحثو السياسة المقارنة في مراجعة نظرية لأنهم اعتبروا تلك الموجة مجرد وقائع غير متجانسة أو عمليات عارضة في تغير النظم السياسية[4]. وبامتداد موجة الديمقراطية إلى شرق أوروبا أصبح من غير الممكن تجاهل عدم كفاءة الأدب النظري المقارن. ومنه ظهرت ضرورة المراجعة النظرية بصفة خاصة في ضوء أن الموجة الجديدة من الديمقراطية تعد الأكثر إتساعا وتأثيرا[5]. ومن هنا طرح العديد من العلماء مداخل نظرية واقترابات ومفاهيم جديدة من أجل تطوير الإطار النظري لحقل الدراسات المقارنة على النحو التالي:

نموذج التفسير للتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي: الذي قدمه "هانتنجتون"، حيث تشير تحليلاته إلى أهمية الرابطة بين الشرعية وموجات التحول الديمقراطي في العالم، واعتبرت هذه التحليلات أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية، ويؤكد على الدور المهم الذي لعبته كل من الهوية القومية، والأيديولوجيا السياسية في إرساء شرعية كثير من النظم السياسية، وتعد الماركسية وفق "هانتنجتون" المبرر الأيديولوجي الأول للحكم الشمولي في

[1]- نفس المرجع. ص259.

[2]- نفس المرجع، ص209.

[3]- JORGEN MOLLER AND SVEND-ERIK SHAHNING, op.cit , p94.

[4]- Ibid. p96.

[5]- Ibid. p97.

العصر الحديث، لما تقدمه من أسس منطقية للحكم الديكتاتوري أو الاستبدادي، حيث الزعامة مركزة في يد نخبة بيروقراطية محدودة[1].

ويعتقد "هانتنجتون" أن النمو الاقتصادي الكبير قد مهد السبيل لقيام الموجة الثالثة للديمقراطية، فالتحول إلى الديمقراطية غير وارد في الدول الفقيرة، ويتطلب حد أدنى من النمو الاقتصادي. لكن الثراء وحده لا يكفي لتحقيق الديمقراطية، فالدول المنتجة للنفط لم تحقق في معظمها الديمقراطية مما دفع "هانتنجتون" إلى إضافة شرط النمو الاقتصادي[2]، وارتبط هذا التحليل بإبراز الأهمية الرئيسية التي تمثلها الطبقة الوسطى.

فالنمو الاقتصادي في مستوياته الأعلى يؤدي إلى تغيرات بنيوية وقيمية أساسية، حيث من شأنه إشباع الحاجات الأساسية للمواطن، وتحقيق قدر من الأمان الشخصي، وتوفر المزيد من الموارد التي يمكن أن توزعها، مما ييسر عمليات التعايش والتكيف، ويوسع من قاعدة المستفيدين من عملية التوزيع، ويرفع من مستوى ونوعية الحياة المعيشية، ويرتبط ذلك مباشرة بارتفاع مستوى الوعي والتعلم[3]. وهنا تبرز وتتأكد أهمية الطبقة الوسطى، فبتوسعها إلى قطاعات أوسع من المجتمع من رجال أعمال ومهنيين وموظفين ومدرسين...، تلعبا دورا في الدمقرطة وهذا ما قامت به خلال موجة التحول الديمقراطي الثالثة، في كل من إسبانيا وتايوان وكوريا الجنوبية.[4]

كما تطرق أيضا "هانتنجتون" إلى العوامل القومية أو الثقافية خصوصا العقيدية منها، أو كما سماها بـ "المتغيرات الدينية" التي من شأنها إذا صاحبت معدلات تنمية اقتصادية عليا أن توطد وتعزز المزيد من التحولات في اتجاه الديمقراطية[5].

نموذج التحليل البنيوي The Strcturalist Analysis: طرح كل من "ديتريش رايماير" "Dietrich Ruemeyer"، "إفلين هيبر ستيفنس" "Evelyne Huber Stephens"، "جون ستيفنس" "John Stephens" في كتابهم "التنمية الرأسمالية والديمقراطية عام "1992 Capitalist developpment and Democracy ,Chicago : Univ of Chicago

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، (الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004) ص19.

[2] -Huntington, Samuel, **The Third Wave Democratization in the Late Twentieth Century**, op.cit. p74.

[3]- Ibid. p75.

[4]- عبد الغفار رشاد القصبي، **" الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، مرجع سابق. ص23.

[5]- نفس المرجع، ص 24.

Press1992،الأنماط التاريخية المقارنة في التطور الديمقراطي لكل من أوروبا وأمريكا اللاتينية مع إدخال مفهوم الطبقة والقوى عبر القومية، ووجدوا علاقة ارتباطية إيجابية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية[1].

نموذج الإختيار الاستراتيجي اللامركزية The Decentralizes Strategique Choice Model: طرحه "أدم برزفوسكي" "A. Przeworski" في كتابه:

Democracy and The Market : Political and Economic Reforms in Europe and Latin America, New York : Cambridge Univ Prss 1991.

وقد اتخذ من الأساس النظري للإصلاحات الاقتصادية في الدول محل الدراسة أداة تحليل منهجية في نمو فئات اجتماعية معينة تطالب بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، أو ما يعرف بالاقتراب الاجتماعي الديمقراطي.

نموذج تحليل التطور في المجتمع المدني: من أبرز رواده "لاري دياموند" "L. Diamond" في كتابه: "الثورة الديمقراطية" " The Democratic Revolution, London : Freedom House, 1992."، الذي انطلق من التغيرات الحادثة في تطوير وتنظيم ووعي المجتمع المدني بمكوناته المختلفة وبما حدث من استفادة هذا المجتمع من انفتاح سياسي من قبل الدول والمنظمات غير الحكومية ونزوع الغرب نحو تشجيع الإصلاح السياسي في دول الجنوب[2].

وعليه فقد شهد حقل الدراسات المقارنة تراجعا ملحوظا للأدبيات الخاصة بالشروط والعوامل التي تقود إلى الديمقراطية حيث بدأ الاهتمام بدراسة التحول من الأنظمة التسلطية إلى مزيد من الديمقراطية حيزا أكثر اتساعا. وهذا ما عكسته مختلف الدراسات التي أكدت على أهمية العوامل غير السياسية في إطار الفهم الشامل للتحول الديمقراطي[3]، كما نجد أن عددا من الأدبيات أعطت أهمية خاصة إلى ما يسمى بالسياسات التحتية ولمشاركة المواطنين في تحديد البرامج والقرارات التي تؤثر عليهم.

لذلك من الناحية المنهاجية فإن الجيل الجديد لجأ بدلا من دراسة نمط عام من التحولات الديمقراطية إلى محاولة لتحديد العلاقة بين مختلف التفاعلات ونوعية التحول الديمقراطي من ناحية والنظام السياسي الذي ينتج عنه من ناحية أخرى.

---

[1]-أحمد ثابت، مرجع سابق، ص259.

[2]- نفس المرجع، ص 260.

[3]- هدى متكيس، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، (القاهرة: اللجنة العلمي للعلوم السياسية والإدارة العامة 1999)، ص138.

لقد أدت هذه التحولات إلى فرض أجندات وقضايا جديدة سواء على مستوى السياسات العالمية، أو على مستوى الدولة الوطنية في البلدان العربية، وحفزت كذلك على طرح إشكاليات جديدة وإعادة النظر في كل الافتراضات النظرية التي كانت قائمة أو تجديدها[1]. فوجد الباحثون في علم السياسة والسياسة المقارنة أنفسهم أمام واقع جديد أثار التساؤل والجدل حول إمكانية وقدرة النظريات والافتراضات العامة في الحقبة الماضية على التعامل مع هذه الظروف الجديدة وما تطرحه من قضايا، هل يتطلب الأمر تجديد تلك الأطر أو التفكير في أطر نظرية جديدة سواء في اختيار وحدات التحليل أو مناهج البحث خصوصا ما يتعلق بالمفاهيم التحليلية وباقي الأطر الذهنية الأخرى، حيث مثلت قضية الدمقرطة والديمقراطية المجال الأوسع في أبحاث علم السياسة المقارنة، وكل ما يرتبط بهذا الموضوع البحثي بأنماط الانتقال وعمليات ترسيخها، كما احتلت جدلية الديمقراطية وعلاقتها بالتنمية مكانا بارزاً في هذه النقاشات[2]. كل هذه المواضيع البحثية الجديدة أثرت على دراسات السياسة المقارنة التي شهدت العديد من المراجعات وإعادة التفكير في ملائمة الأبحاث.

المطلب الثاني: تطور دراسة وتحليل عمليات الدمقرطة وتغير أجندة السياسة المقارنة:

تعتبر عملية الدمقرطة "Democratization" واحدة من الملامح الرئيسية للتطور السياسي في دول العالم خلال الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات، حيث تزايدت حالات الانتقال من نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية، وكنتيجة لهذه التحولات صدرت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية للتأصيل لتلك الفكرة وتحليل أبعادها، وقد ركزت هذه الدراسات على عدة عناصر أساسية هي:

1- البحث عن أسباب وخلفيات التحول من نظم لاديمقراطية إلى نظم ديمقراطية، بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة.

2- رصد وتحليل طبيعة القوى السياسية والاجتماعية التي لعبت أدوارا هامة في الدفع نحو عملية التحول.

3- تحليل استراتيجيات وأساليب إدارة عملية التحول.

4- رصد وتحليل مخرجات عملية التحول الديمقراطي، سواء على صعيد الأطر القانونية والدستورية، أو الأبنية والمؤسسات، أو أنماط العلاقات والتفاعلات بين أطراف العملية السياسية، أو النظم والعمليات الانتخابية.

[1]- نفس المرجع. ص139.

[2]- عبد الغفار رشاد القصبي، **" الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات"**، مرجع سابق. ص25.

5- رصد المشكلات التي تواجه الأنظمة التي اصطلح على تسميتها في الأدبيات الغربية بـ: الديمقراطيات الجديدة، واستشراف مستقبلها[1].

فقد تأثر التأصيل النظري للتحول الديمقراطي بتعقد التشابكات والتفاعلات على المستوى العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والدفع تجاه تبني نمط لبرلة (Libiralization) الحكم السياسي والاقتصادي الأمر الذي عمل على تغيير طبيعة السياسات والمؤسسات الوطنية والدولية من جهة، كما مست كذلك المستوى الأكاديمي، أي كيفية تناول الظواهر السياسية وتغير مناهج وأجندة البحث في السياسة المقارنة[2].

فحسب "جيراردو مانك" "Gerardo Munck" و "ريتشارد سنايدر" "Richard Snyder". ومن خلال ورقة بحثية لهما حاولت رصد ماضي و حاضر السياسة المقارنة، اهتمت الأطر النظرية بالبعد الاقتصادي أكثر في مقابل البعد السوسيولوجي الذي شكل مصدر النظرية البنائية الوظيفية سابقا حيث سيطرت نظريات الخيار العقلاني (Rational Choice Theory) التي ظهرت في أواخر السبعينيات، إلا أنها اهتمت أكثر بقضايا دراسة الدمقرطة Democratization Studies، والديمقراطية، وقضايا الحكم Governance Issues، تماشيا مع ما فرضه واقع انتقالات الديمقراطية على المستوى العالمي[3]، أين شهدت السياسة المقارنة بعد سنة 1989 إجماعا وسط الباحثين حول موضوع الديمقراطية كقيمة أساسية.

شكلت أبحاث الانتقال الديمقراطي الحالة المهيمنة ضمن الدراسات المقارنة بسبب عمليات الدمقرطة التي تصاعدت وتيرتها منذ بداية القرن العشرين أو كما أطلق عليها "صامويل هانتنجتون": الموجة الثالثة. أفرزت بدورها هذه الحالات الجديدة للدمقرطة إشكاليات جديدة، بسبب اختلافها عن الحالات الكلاسيكية في أوروبا الغربية في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، سواء من حيث طبيعة النظم السابقة لعملية الانتقال أو الاختلاف في نوعية الفاعلين المنخرطين في هذه العملية. وهذا ما استدعى إعادة التفكير "rethinking" في النظرية

[1]- إبراهيم توفيق حسنين، **دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، تحرير علي الدين هلال و محمود إسماعيل محمد، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، مرجع سابق، ص178.

[2] - Richard Snyder, "The humain Dimension of comparative research", in Gerardo L.MUNCK, Richard Snyder, **Passions, craft and method in comprative politics**. (Baltimore : the Johns HOPKINS University press Forthcoming . 2007). P-p 01-31.

[3]- Gerardo L.Munck, **The past and the present of comparative politics**, In Gerardo L.MUNUCK, Richard Snyder, **Passions,Craft and method in comparative politics**, op. cit. p-p 32-62.

الديمقراطية ومنه ظهور أدبيات جديدة ومناطق أخرى لاهتمامات السياسة المقارنة[1]. وتأتي في مقدمتها: علم الانتقاليات Transitologie لتحليل عملية الدمقرطة، وقد كان كل من "فيليب شميتر" " Philippe .c. Schmitter" و"قيليرمو أودونيل" "Guillermo O'Donnell" أول من أثار واعتمد هذه المقاربة في علم السياسة، حيث صدر كتاب لهما سنة 1986 بعنوان: "الانتقال من الحكم التسلطي: خلاصات حول الديمقراطيات غير الأكيدة" " Transition from authoritation rule :Tentative Conclusions about uncertain democracies". حيث من خلاله تم وضع المصطلحات الأولية لأدبيات الانتقال الديمقراطي ومنه فتح باب البحث في هذا المجال[2]. إضافة إلى إسهامات العديد من الباحثين على رأسهم: "قاي هرمي" "Guy Hermet" في كتابه: "المرور إلى الديمقراطية " Le passage à la démocratie "، "صامويل هانتنجتون" في كتابه: "الموجة الثالثة: الدمقرطة في القرن الواحد والعشرين 1991"، "خوان لينز " Juan Linz"في كتابه: "مشاكل الانتقال والترسيخ الديمقراطي: جنوب أوروبا وأوروبا ما بعد الشيوعية 1996"، "ألفريد ستيبان" "Alfred Stepan" في كتابه "الديمقراطية والسوق"، "أدم بريزورسكي" " Adam Prezeworski" في كتابه: "Collier طرق نحو الديمقراطية 1999"، وكتاب "لاري دياموند" " Larry Diamond" و "خوان لينز" "Juan Linz" و "سيمور مارتن ليبست" "Semour Martin Lipest": "الدول النامية وتجربة الديمقراطية 1991" . الذين ساهموا في ميلاد علم الانتقاليات كبرادا جديد في حقل السياسة المقارنة.[3]

عرفت هذه الدراسات توسعا في نطاق التحليل المقارن والتحليل الامبريقي بسبب عدد الحالات التي شهدت انتقال نحو الديمقراطية منذ السبعينيات إلى أواخر الثمانينيات والتسعينيات، فساهمت في بناء النظرية Theory building بالتركيز على موضوع الانتقال الديمقراطي وتطوير النظريات الموجودة، وصياغة مفهوم الترسيخ الديمقراطي democratic consilidation، والاهتمام بموضوع نوعية الديمقراطية democracy quality.[4]

قدم "شمايتر" أربعة لأنماط يمكن أن تفضي إليها عمليات الانتقال الديمقراطي تتمثل في:

1- العودة إلى النظام الفردي Le retour à l'autocratie.

[1]- Mamadou Gazibou, "La démarche comparative binaire : éléments méthodologique à partir d'une analyse de trajectoires contrastées de démocratisation", **Revue Internationale De Politique Comparée**. Vol 9 N°3, 2002, p 430.

[2]- Ibid. p431.

[3]- Ibid. p433.

[4]- JORGEN MOLLER AND SVEND SHAHNING, op,cit. p102.

2- نظام هجين Régime hybride.

3- ديمقراطيات غير مرسخ Démocratie non consolidée.

4- ديمقراطيات مرسخة Démocratie consolidée.[1]

تميز أدبيات الدمقرطة بين عمليات الانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي، إذ يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في بلد ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في النظام السياسي. أي يمكن القول أن الديمقراطية قد تعززت عندما يسعى الأفراد والجماعات لتحقيق مصالحهم استنادا على قواعد وترتيبات مؤسسية تعطي للأفراد والجماعات إمكانية السيطرة على عملية اتخاذ القرارات ووضع السياسة العامة عبر التنافس الانتخابي[2].

كما أشار "خوان لينز" أنه عندما تصبح الديمقراطية هي اللعبة الوحيدة داخل البلد فإن ذلك يدل على حدوث ترسيخ ديمقراطي، بفعل إدراك أغلب الفاعلين السياسيين (أحزاب، جماعات، مصالح، قوى، مؤسسات) أنه لا يوجد بديل عن الديمقراطية كطريقة للوصول إلى السلطة، أما "آدم بريزورسكي" "Adam Prezeworski" يرى أن الديمقراطية تترسخ عند التفكير بعدم جدوى النشاط خارج المؤسسات الديمقراطية. كما عرف "فلانزويلا Valenzuela" الترسيخ الديمقراطي على أنه إقصاء عناصر النظام السابق غير المنسجمة مع الحكم الديمقراطي، والعمل على بناء مؤسسات جديدة تدعم قواعد اللعبة الديمقراطية[3].

وقد عرف مفهوم الترسيخ الديمقراطي إشكاليات عديدة في إطار تحديد ومعرفة المقصود منه، وذلك بسبب عدم توافق في توظيف مفهوم وتصور الديمقراطية الذي عرف بدوره إسهامات متعددة تتفق في بعض المتغيرات وتختلف في أخرى.

حيث نجد: "آدم بريزورسكي" يرى أن الديمقراطية هي النظام الدي يوجد فيه أحزاب، اختلافات في المصالح، القيم والآراء، وجود قواعد تحكم وتنظم المنافسة، عدم وجود رابحين وخاسرين دائمين. فالديمقراطية هي النظام الذي لا تكون فيه الحكومة نتاج لانتخابات تنافسية الا إذا تم السماح للمعارضة بالمنافسة.[4]

---

[1]- Ibid. p107.

[2]- محمد بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، (الطبعة الثانية، بنغازي: جامعة قاريونس، 1994). ص81.

[3]- Gerardo L. Munck, **Democratic transition in comparative perspective comparative politics**, vol 26 N°3, Apr 1994. P362.

[4]- Ibid. p363.

أما "صامويل هانتنجتون" فيعرف الديمقراطية بأنها النظام السياسي الذي يكون معظم صانعي القرار فيه مختارين عن طريق انتخابات محددة الفترات، عادلة ونزيهة، مع السماح لكل البالغين بحق التصويت. ويتطلب هذا احترام الحريات المدنية والسياسية للتعبير والنشر والتجمع، والتنظيم كمقدمات ضرورية للمناقشات السياسية وقيادة الحملات الانتخابية.[1]

أما "دي بالاما" "Di Palama" فالديمقراطية عنده تقوم على اقتراع حر وعادل في سياق تتوفر فيه الحريات المدنية، والأحزاب التنافسية، واختيار مرشحين كبدائل للأشخاص الموجودين في الحكومة، في ظل وجود مؤسسات سياسية تنظم وتحمي أدوار الحكومة والمعارضة.[2]

ويعرف "جيوفاني سارتوري" "Giovanni Sartori" الديمقراطية على أنها نظام حكم الأغلبية المقيد بحقوق الأقليات والانتخابات، ويعتبر أن الرأي العام المستقل، وبناء إعلام متعدد المراكز وتنافسي شروط ضرورية لوجود هذا النظام.[3]

تميزت أدبيات الترسيخ الديمقراطي بالتشاؤم بفعل تراجع وعدم نجاح عملية الدمقرطة في العديد من الدول، مما دفع بالباحثين إلى التفكير في عوامل ومتغيرات استمرار الديمقراطية وترسيخها في النظم ما بعد الانتقالية، وعلى رأسهم "فرانسيس فوكوياما" الذي قدم أربعة مستويات يمكن أن تمسها عملية الترسيخ الديمقراطي، وتمثل في نفس الوقت مستويات تحليلية تتمثل في:

1- مستوى الإيديولوجيا: ويتضمن مختلف المعتقدات المعيارية حول إيجابيات وسلبيات المؤسسات الديمقراطية وبنى السوق.

2- مستوى المؤسسات: ويتضمن الدساتير، أنظمة التشريع، النظام الحزبي، وبنى السوق.

3- مستوى المجتمع المدني: هو المجال التطوعي المؤسس من طرف البنى الاجتماعية المستقلة عن الدولة.

4- مستوى الثقافة: يحتوي مكونات مثل البنية العائلية، الدين والقيم الأخلاقية والخصوصيات والتقاليد التاريخية.[4]

---

[1]- Samuel P.Huntington, **The Third Wave Democratization in the Late Twentieth**. Op.cit. p67.

[2]- JORGEN MOLLER AND SVEND SHAHNING, op,cit. p85.

[3]- Mamadou Gazibou, "la démarele binaire : éléments méthodologique à partir d'un analyse de trajectoires contrastées de démocratisation". Op.cit. p431.

[4]- Ibid. p432.

ويركز "Prezworski" و"AL" على أهمية العامل الاقتصادي (النمو الاقتصادي، ارتفاع معدل الدخل الفردي) كدافع لعملية الترسيخ الديمقراطي. أما: "Linz" فيتحدث عن دور المؤسسات السياسية مفضلا النظام البرلماني على النظام الرئاسي، وأهمية نتائج الانتخابات وقد حدد "لينز" خمسة شروط ضرورية لعيش واستمرار الديمقراطية تشمل: مجتمع مدني نشط، مجتمع سياسي مستقل، دولة القانون، دولة قابلة لوضع قواعد حكم ومعايير ومؤسسات وتنظيمات[1].

وفي دراسة مقارنة لعشر دول نامية قدم "لاري دياموند"، "خوان لينز" و"سيمون مارتن ليبست" مجموعة من المتغيرات كعوامل مساعدة أو معيقة لنجاح ديمقراطية مستقرة من بينها: الشرعية، دور الزعماء السياسيين، الثقافة السياسية، البنى الاجتماعية والتنمية السوسيو–اقتصادية، الحياة الجمعوية، علاقة الدولة بالمجتمع، المؤسسات السياسية والصراعات الاثنية والجهوية[2].

ويركز"O'Donnell" على متغير دولة القانون ونتائجه على ثلاثة جوانب تتعلق بالديمقراطية، المواطنة والدولة.[3]

ركزت معظم الإسهامات السابقة على عوامل ومتغيرات داخلية، في حين تطرقت أبحاث أخرى إلى أهمية المحددات الخارجية في عملية الترسيخ الديمقراطي، كتقييم فعالية الشروط السياسية المفروضة بواسطة برامج مساعدات التنمية والبنك الدولي التي تهدف إلى تشجيع دمقرطة الأنظمة السياسية واحترم حقوق الانسان، والحكم الراشد، والإدارة الجيدة في البلدان المستهدفة. وأثار تعدد لوائح الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان في عملية الترسيخ[4]. كما ركزت دراسات أخرى على تحليل نفوذ استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في مجال الترسيخ المتوجهة لتدعيم الديمقراطيات الجديدة.

---

[1]-David D .Latin, « Comprative politics : the state of the subdiscipline », paper presented at the annuel meeting of the american political science association. Washington D.C, September 2000, p-p 14-45: (2015-08-06) : من الرابط
www.stanford,edu/~dlation/papers/Cpapsa.doc.

[2]- Larry Diamond et autres, introduction : « la comparaison des expériences démocratique ». In Larry Diamond et autres, **les pays en développement et l'expérience de la démocratie**= traduit de l'American par Brigitte Delorme, Bernard Vincent, (Paris : nouveau horizon, 1993). P-p 7-8.

[3]- Ibid. p8.

[4]- هدى متكيس، مرجع سابق. ص142.

ومنه يمكن القول بإن إعادة التفكير في النظرية الديمقراطية بسبب التحولات السياسية الكبرى أدى إلى ظهور أدبيات جديدة لدراسة وتحليل عمليات الدمقرطة بفعل ظهور مناطق أخرى للاهتمامات العلمية والأكاديمية الأمر الذي غير في أجندة البحث في السياسة المقارنة.

المطلب الثالث: دراسة التحول الديمقراطي أولوية بحث تعكسها الحاجيات السياسية العربية.

بعد الحرب العالمية الثانية ورثت حكومات الاستقلال للبلاد العربية عن الاستعمار الأوروبي، وأقامت سلطات مختلفة البنى والأشكال، فكانت قبلية ودينية (السعودية ودول الخليج)، وملكية ليبيرالية (المغرب والأردن)، وقومية اشتراكية (سوريا، العراق، مصر، الجزائر، تونس، ليبيا)، وديمقراطية توافقية طائفية (لبنان)[1].

أخذت هذه الحكومات على عاتقها أن تجعل من الاستقلال حقيقة واقعة، وكان هذا يتطلب سد الفراغ الذي خلفه الاستعمار وراءه والعمل على عملية تنموية شاملة على كافة الميادين. وكانت هذه الحكومات (وكلها غير ديمقراطية) والمعارضات التي تشكلت فيما بعد منقسمة في الانتماء إلى قطبي الحرب الباردة: أمريكا والاتحاد السوفياتي، فكانت المشاريع القومية والاشتراكية تنتمي للاتحاد السوفياتي، والمشاريع الليبيرالية والإسلامية تنتمي إلى أمريكا[2]، وكان الصراع داخل الدولة العربية عنيفا حيث يسعى كل طرف من خلاله لإلغاء الآخر.

ومن أبرز إشكاليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي غموض الديمقراطية كقيمة عليا في منظومة القيم التي يبحثها الفكر السياسي العربي كما ان الثقافة العربية لم تفلح في تحويل فكر السلطة من فكرة أحادية المضمون إلى فكرة ثنائية الأطراف، وبالتالي فإن المكون الثقافي العربي ينزع إلى السلطوية ورفض النقد. وعدم قبول الحوار، ومن ضمن هذه المعوقات أيضا أزمة الشرعية في الوطن العربي، وعامل السيطرة الاستعمارية[3]. كما أن العجز الاقتصادي أو الفشل بإدارة الاقتصاد مثل عائقا كبيرا نحو تحقيق الديمقراطية في هذه البلدان. حيث فشلت هذه الأخيرة في إقامة اقتصاديات قوية مستقلة، وتحقيق تنمية مستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما تؤكده كل تقارير التنمية العربية التي تشير إلى عجز في نسبة النمو. وتفاقم المديونية الخارجية، والمشاكل الناتجة عن الفقر والبطالة، تردي المستوى الصحي، اتساع الأمية[4]، مما جعل هذه الأنظمة تلجأ إلى المؤسسات النقدية الدولية كي تبحث عن حل لأزماتها، سواء عن طريق تقديم المساعدات أو البرامج الاصلاحية المختلفة.

---

[1]- محمود جميل الجندي، **الربيع العربي واشكالية التحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاستثنائية العربية في مسألة ديمقراطية**، من الرابط: (08-04-2015):

- http :ar.scribd.com/mobile/document/331573689/الربيع العربي-وإشكالية-التحول-الديمقراطي.

[2]- HAOUES SENIGUER, "Les pays Arabes entre Autoritarisme et Démocratisation "Contrôlée"", **Annales de philosophie et des sciences humaines**, (N°23, t1, 2007). P179.

[3]- Ibid. p182.

[4]- محمود جميل الجندي، مرجع سابق.

كما أن انغلاق المؤسسات السياسية على التنافس السياسي الحقيقي داخل هذه البلدان زاد في تعقد الأوضاع، حيث أن هذه المؤسسات لا تعكس تمثيلا شعبيا حرا وصحيحا، وبغياب المؤسسات الضامنة للمصلحة العامة التي تصونها النظم الديمقراطية، فقد نتج عن هذا الانفتاح الاقتصادي في العديد من البلدان العربية تقاطع مصالح بين طبقة السياسيين الحاكمة (أو بعضها) ورجال الأعمال الكبار (أو بعضهم) ترافق معه ارتفاع مستويات الفساد. حيث أنه في عام 2009 صنف مؤشر الفساد الذي تعتمده منظمة الشفافية العالمية Transparency international Organisation معظم البلدان العربية في النصف الأسفل لهذا المؤشر.[1]

وارتبطت الأزمة السياسية في الوطن العربي بفساد القيم السياسية وانهيار المشروع الوطني المرتبط بها وتفاقم أزمة الدولة التي تسببت دون شك في الميل العميق نحو التسلط والاستبداد في مصدريه البنيوي والتاريخي معا، مما ولد تحول مسار الدولة في اتجاه الانحرافات في وظائفها والانخراط في هياكلها والقطيعة التي تشهدها جل الأقطار العربية بين الدولة ومؤسساتها والمجتمع وأفراده، وإذا كانت أزمة أنظمة الحكم العربية متعددة الجوانب، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية[2]، إلا أن الجانب السياسي في هذه الأزمة يبدو هو الأكثر حدة وقسوة بالنظر إلى الحياة اليومية للمواطن في البلاد العربية.

يسجل العالم العربي انخفاضا في معظم مؤشرات الحوكمة الصادرة عن مختلف المؤسسات الدولية، من حيث حرية التعبير والمساءلة، تأتي المنطقة العربية في المرتبة الأسوء في العالم، وحتى في مرتبة أدنى من دول أفريقيا جنوب الصحراء، ومن حيث مؤشرات أخرى كالاستقرار السياسي Political Stability ومكافحة الفساد Anti-corruption، سيادة القانون The rule of law وفاعلية الحكومة Government effectiveness، تأتي المنطقة العربية في المرتبة الثانية الأسوء في العالم، بعد دول جنوب الصحراء في أفريقيا حسب تقرير البنك الدولي[3]. هذه التصنيفات تشير إلى وجود نمط خطير يتطلب درسا وتفسيرا. أدت هذه التراكمات إلى الانتفاضات الشعبية منذ جانفي 2011 في العديد من الدول العربية.

شهدت المجتمعات العربية وما تزال تشهد حراكا سياسيا شاملا، بسبب حالة الإحتقان السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشديد والمتصاعد الذي عرفته هذه المجتمعات على مدار السنوات العشر السابقة. فاندلعت الشرارة الأولى لهذه الثورات في تونس، ثم لم تلبث أن امتدت إلى مصر، ثم تبعتها اليمن وليبيا ثم سوريا، وانتشرت في نفس الوقت موجات من الاحتجاج الاجتماعي–السياسي في كل من العراق والمغرب والجزائر وموريتانيا

[1]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011). ص16.

[2]– نفس المرجع، ص17.

[3]– دانيال كوفمان وآخرون، **مسائل الحوكمة: مؤشرات الحوكمة الإجمالية والفردية للفترة الممتدة بين العامين 1996 و2008**. تقرير تقني رقم: 4978، واشنطن البنك الدولي، مجموعة أبحاث التنموية 2009.

والبحرين وغيرها[1]. وأيا ما كانت الاختلافات بين هذه الثورات والإحتجاجات، فإن القاسم المشترك بينها هو المطالبة بالديمقراطية بكافة أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أنتجت ثورات الربيع العربي واقعا جديدا، جعلت المجتمعات تواجه مرحلة انتقالية تشوبها تحديات عدة:

- تحدي إدارة المرحلة الانتقالية يمثل قمة التحديات بسبب انفراط قواعد الحياة العامة ونظم الأمن السابقة، وحاجتها لإعادة البناء على عجل بوصفها الضامن لانتقال سلمي للسلطة نحو مرحلته الديمقراطية والحرية في البلاد. وتشكل الفجوة بين التوقعات والإنجازات تحديا آخر.[2]
- التناقضات التي تعصف بالقوى الفاعلة في حركة التغيير.
- التزامن بين معضلتي إعادة بناء الدولة الوطنية وتحقيق التحول الديمقراطي: فهناك مشكلات ترتبط بالتكوين السوسيولوجي للمجتمعات العربية، فالثورات والانتفاضات في هذه الدول أنعشت الولاءات الأولية (القبيلية والطائفية والعرقية والدينية والجهوية)[3]، وهو أمر له تأثيراته على مفهوم وكيان الدولة الوطنية في هذه البلدان.
- معوقات ترتبط بالبنية الفكرية–السياسية لمجتمعات هذه الأقطار من هذه المعوقات وهي انحسار الفكر الليبيرالي الديمقراطي في هذه البلدان وضعف الوعي السياسي وهو ما يصعب فهم لغة الخطاب السياسي المتداول، وأسلوب التفكير الشمولي لدى أطراف المشهد السياسي العربي[4]. أي أن الواقع الحالي متأزم بجملة من الإشكاليات الفكرية والسياسية والقيمية والدستورية التي انفجرت مرة واحدة مما يجعلنا في حالة من التفكير وإعادة البناء.
- ثورات الربيع العربي لم تفلح في استئصال جذور الأنظمة السابقة وإن أسقطت عددا من رؤوسها وفي تطهيرها من رمز الفساد والتسلط، فهذه العناصر تشكل "جيوب مقاومة" مازال خطرها قائما وتجعل مسار التغيير صعبا وبطيئا كما أن الحشد والحشد المضاد أعاق مرحلة التحول إلى الديمقراطية.
- الوضع الاقتصادي المتهالك وضعف وهشاشة أجهزة الدولة ومؤسساتها في جميع دول الربيع العربي، مما يجعلها غير قادرة على القيام بوظائفها بفاعلية وكفاءة، كما أن أسلحة القوى والمليشيات التي ارتبطت بفترة المواجهة

[1]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، مرجع سابق. ص18.

[2]– نفس المرجع. ص19.

[3]– أحمد يوسف أحمد وآخرون، **حال الأمة العربية 2012–2013**، (الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013). ص140.

[4]– نفس المرجع. ص142.

والحرب، تشكل أيضا تحديا أمام عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، وتقتضي الضرورة إلى نزعها ووضع حد لمظاهر التسلح في المجتمع.[1]

هذه التحديات والأوضاع المختلفة والصعبة التي تمر بها المنطقة العربية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، تفرض نفسها كأجندات وأولويات بحث في مراكز البحوث والجامعات العربية المختلفة تماشيا وتزامنا مع ما شهده الحقل العلمي والنظري لدراسة النظم السياسية المقارنة من تطورات فكرية ومنهجية ملحوظة.

في الحقيقة، إن دراسة النظم السياسية العربية تأثرت بالتطورات والتحولات الكبرى التي جرت على الصعيدين الاقليمي والدولي، والتي كانت لهما تأثيراتهما المباشرة وغير المباشرة في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الوطن العربي كل ذلك وغيره أسهم في صياغة الأجندات البحثية للعديد من مراكز البحوث والدراسات العربية والأجنبية المعنية بالشؤون العربية، كما أثر في اهتمامات الباحثين المتخصصين في دراسة السياسات العربية.

كما أن حدوث تطور ملحوظ في البنية المعرفية لحقل السياسة المقارنة من حيث المفاهيم والأطر النظرية والتحليلية والأدوات البحثية، قد مكن الباحثين المتخصصين في دراسة السياسات العربية من الإستفادة من بعض الإسهامات الجديدة في هذا الحقل وتوظيفها في فهم وتحليل ديناميات الحياة السياسية في الوطن العربي.[2]

حيث جرى في السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات من القرن الماضي التركيز على دراسة أسباب رسوخ وتجذر الاستبداد والتسلطية في الحياة السياسية العربية، الأمر الذي أدى إلى غياب الديمقراطية في الوطن العربي، ومع تزايد حالات الانتقال إلى التعددية السياسية في الدول العربية منذ النصف الثاني من الثمانينيات، اهتمت أدبيات عديدة برصد وتحليل هذه الظاهرة من حيث أسبابها وآلياتها وتقويم مخرجاتها، وفي أواخر التسعينيات أصبح في الحكم المؤكد أن عمليات الانتقال إلى التعددية السياسية لم تسفر عن تحول ديمقراطي حقيقي في أي من البلدان العربية، بل حدثت حالة من الانتكاس والتراجع في العديد من الحالات، الأمر الذي جعل المنطقة العربية أقل مناطق العالم من حيث درجة التحول الديمقراطي[3]. إزاء هذا الوضع تزايد الاهتمام الأكاديمي برصد وتحليل أسباب تعثر عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، وسبل تفعيل وتعزيز هذه العملية، باعتبار أن الديمقراطية أحد المتطلبات الضرورية لتمكين الوطن العربي من الخروج من حالة العجز والتردي التي يعانيها منذ عقود.

ومنه على الباحثين في البلدان العربية استخدام وسائل الاقتباس والتجديد الفكري، وليس بحث أسباب التحول إلى الديمقراطية فقط، أي البحث عن الأسباب المجدية لاقتباس الديمقراطية والحفاظ عليها.

---

[1]- عبد الجبار أحمد عبد الله، **معوقات الديمقراطية في العالم الثالث**، (الطبعة الأولى، عمان: مكتبة الطليعة العلمية، 2013). ص54.

[2]- هدى متكيس، مرجع سابق. ص79.

[3]- أحمد ثابت، مرجع سابق. ص259.

تأسيسا على ذلك (كل هذه الظروف والأوضاع...) يجب دراسة التحول الديمقراطي وذلك من خلال التركيز على مواضيع ثلاثة بحاجة إلى عناية جدية ودقيقة عند معالجة الملفات والموضوعات المتعلقة بالديمقراطية في الدول العربية، وذلك من خلال التركيز على العناصر أو الجزئيات أو النقاط التالية:

1. الجزئيات المفاهمية:

وتتعلق بعملية النقل الميكانيكي لمفهوم الديمقراطية الليبرالية دون استيعاب للمفهوم ودلالاته المتعددة. فمن الناحية النظرية يمكن القول أن معظم الدول العربية قد أخذت بتشريعات دستورية وقانونية متقدمة بما يحقق لها التماثل الحضاري مع النموذج الديمقراطي في المجتمعات الغربية المتقدمة. أما من حيث الممارسة فإن الهوة تبدو عميقة بين التشريع والممارسة، إذ أن انتقال المجتمعات الغربية إلى مرحلة الحداثة والعصرنة كان نتاج جهد فكري وعلمي كبير فقد استطاع رواد عصر التنوير –بدءا من لوك، روسو، هوبز، سميث ...–إحداث ثورة فكرية معرفية شاملة ضد الكنيسة والإقطاعية، تجلت بظهور نظرية العقد الاجتماعي وانطلاق الثورة الصناعية وبالتالي الانتقال من حالة الطبيعة والسلطة الإلهية المطلقة إلى حالة المجتمع القائم على التعاقد بين أفراده وبموجب نظرية العقد الاجتماعي انتفت السلطة الفردية[1]. وبالتالي فأن عملية الدمقرطة للمجتمعات الغربية استمرت لعدة قرون وتمت في إطار عملية التحديث الشامل والواعي للواقع المجتمعي ببناه الفوقية والتحتية. وصولا إلى ظهور المجتمعات الليبرالية الحديثة أو ما يسمى بالمجتمع المدني الحديث Civil Societey بديناميته القائمة على التعددية والتنوع في إطار الوحدة.[2] وبالتالي فإن التأسيس الثقافي لمفهوم الديمقراطية في الفكر الاجتماعي والسياسي العربي هو ضرورة ومن أهم الأولويات للإصلاح الديمقراطي.

2. الجزئيات الحضارية:

إن قضية غياب الديمقراطية وحقوق الانسان في المجتمعات العربية هي نتاج التحول التاريخي المتمثل بتقدم الغرب وتخلف الشرق، وشكلت وسائل ضغط واستمرار السيطرة على نظمها السياسية وثرواتها الطبيعية وفق آليات العولمة في إطار النظام العالمي الجديد الذي تشكل عقب سقوط جدار برلين واختلال التوازن الدولي بفعل التحالف الذي تشكل من الولايات المتحدة الأمريكية والنخب المحلية الحاكمة في معظم الدول العربية بتوظيف مباشر للمال العربي وللنزعة العقائدية لمواجهة المد الشيوعي في العالم.[3]

[1]- JORGEN MOLLER And SVEND-ERIK SKARNING, op.cit. p104.

[2]- Ibid. p105.

[3]– أحمد ثابت، مرجع سابق.

ومع تطور الأحداث وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في مواجهة مباشرة مع الحركات الإسلامية وهو ما عجل بعودة المناداة بالديمقراطية في الشرق الأوسط من جديد من خلال مبادرة الشرق الأوسط الكبير ثم تعديلها بفعل الضغوطات الأوروبية[1]. وهذا ما يجعلنا نتساءل عن جدية الدول المتقدمة في إحلال الديمقراطية في الشرق الأوسط بما فيها في البلدان المغاربية.

3. الجزئيات البنيوية:

إن طبيعة النخب السياسية الحاكمة في المجتمعات النامية التي تكرس ثقافة الهيمنة والخضوع والاستبداد على مجتمعاتها والتبعية للداخل والخارج وما يتبع ذلك من اختزال لكافة مكونات وقدرات المجتمع في شخص الحاكم وهو مؤشر على غياب البعد المؤسسي وبالتالي فإن كل محاولات التفكير في توطين مفهوم الديمقراطية تصطدم مباشرة بظاهرة الشخصنة حيث يصور الحاكم وجوده على أنه ضرورة للأمة.[2]

ويمكن تفسير ذلك باستمرار هيمنة القوى السياسية والاجتماعية التقليدية المضادة للديمقراطية حتى في ظل التوجهات المعلنة حيث يكاد لا يخلو خطاب سياسي عربي من استخدام مفردات الديمقراطية والإشادة بها بصورة صريحة أو ضمنية ويصعب الحصول على ما يشير إلى المجاهرة برفض الديمقراطية علنا.

أما من حيث التطبيق فإن كل السلوكيات تشير إلى أن الديمقراطية ليست آلية للأنظمة السياسية للخروج بالمجتمعات العربية من الحالة التقليدية والتخلف إلى التقدم والمعاصرة، وهذا ما جعل المواطن العربي يفقد الثقة بقدرته على التغيير، بل لا يدرك أهمية حقوقه السياسية وربما لا يحس بالحاجة إليها بفعل سياسة التجهيل التي تمارس عليه.[3]

إن عملية الإصلاح الديمقراطي للأنظمة السياسية العربية من الداخل ينبغي أن تتجاوز عملية التجميل للتشريعات بصيغ ليبيرالية، ومن ثم إيجاد مؤسسات ديمقراطية شكلية ومجتمع تصويتي إلى إحلال ثقافة الديمقراطية في بنية الواقع المجتمعي والارتقاء بوعي الفرد ليصبح قادرا على التمييز بين حقوقه وواجباته والتزاماته والممارسة الواعية لها، في إطار الحرية الفردية التي تبدأ وتنتهي إليها الديمقراطية وما يتبع ذلك من لبرلة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.[4]

ومنه يمكن القول، إن الظروف التي تمر بها المنطقة العربية يجب أن لا تكون مدعاة إلى اليأس وإنما إلى المزيد من البحث حول أسباب تراجع العرب عما بلغته دول أخرى، ويجب أن تتصدر قضية التحول الديمقراطي أولويات

---

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، مرجع سابق. ص24.

[2]- محمد غالب سعيد علي البكاري، **الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية: تحليل سوسيولوجي مقارن**، (الطبعة الأولى، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2013)، ص17.

[3]- نفس المرجع. ص18.

[4]- نفس المرجع.

الأجندات البحثية في حقل السياسة المقارنة للنظم السياسية العربية لسنوات قادمة، فالكثير من القضايا الأساسية والفرعية المرتبطة به لم يتم دراستها وإزالة الغموض عنها بعد. كما أن عملية الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي وترسيخه على النحو الذي يضمن استمراريته واستقراره هي عملية معقدة وتستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا. فالانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي لا يعني بالضرورة قيام نظام ديمقراطي راسخ ومستقر، حيث أن ذلك له شروط ومتطلبات عديدة لابد من البحث والتقصي فيها حتى يتمكن الباحث العربي من الاسهام في بناء نظام سياسي ناضج.

ومنه يمكن أن نقول، إن موضوع التحول الديمقراطي هو موضوع وأجندة متجددة للبحث والتحليل في حقل السياسة المقارنة، وهذا كان نتاجا لمجموعة العوامل التي يمكن أن تلخصها فيما يلي:

- أثرت التغيرات الحادثة على المستوى الدولي على علم السياسة المقارنة عبر مستويات متعددة وخاصة في تفسيرها لعملية الدمقرطة، وهو الأمر الذي أثبت عدم كفاءة الأدب النظري المقارن الكلاسيكي وهذا ما أدى إلى ضرورة المراجعة النظرية، فطرح العديد من العلماء مداخل نظرية واقترابات ومفاهيم جديدة من أجل تطوير الإطار النظري لحقل الدراسات المقارنة في هذا المجال.
- تأثر التأصيل النظري للتحول الديمقراطي بتعقد التشابكات والتفاعلات على المستوى العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والدفع تجاه تبني نمط لبرلة الحكم السياسي والاقتصادي الأمر الذي عمل على تغيير طبيعة السياسات والمؤسسات الوطنية والدولية من جهة، كما مست كذلك المستوى الأكاديمي، أي كيفية تناول الظواهر السياسية وتغير مناهج وأجندة البحث في السياسة المقارنة.
- إن التحديات والأوضاع الصعبة والمختلفة التي تمر بها المنطقة العربية سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الخارجي، تفرض نفسها كأجندات وأولويات بحث في مراكز البحوث والجامعات العربية المختلفة، ويأتي في مقدمتها مرحلة التحول الديمقراطي التي دخلتها هذه البلدان منذ عقود من الزمن إلا انها لم تتمكن من تحقيق الاستقرار السياسي الديمقراطي، هذا ما يتطلب القيام بدراسات وتزامنا مع ما شهده الحقل العلمي والنظري لدراسة النظم السياسية المقارنة من تطورات فكرية ومنهجية، وذلك بالتركيز على دراسة التحول الديمقراطي.

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي: دراسة في المفهوم والأدبيات.

بالرغم من انتشار استخدام مصطلح "التحول الديمقراطي" في الآونة الأخيرة، إلا أنه يعتبر من المصطلحات المهمة والأكثر إثارة للجدل داخل أدبيات النظم السياسية المقارنة، حيث أن الجماعة العلمية لم توفق في الحصول على اتفاق حول تعريف له، أو منهج لدراسته، حيث أن هناك اختلافا واضحا حول ماهية التحول الديمقراطي، أسبابه وشروط نجاحه.

إن مسألة التحول الديمقراطي تعتبر من القضايا الجديدة نسبيا في حقل النظم السياسية التي لم يتم حسمها حتى الآن، ومن الصعب حسمها مستقبلا، فالعوامل وراء التحول الديمقراطي على قدر كبير من الاختلاف والتعدد، كما أن الاستثناءات والخصوصية تظهر بوضوح في دراسات حالات الدول التي مرت بتحول ديمقراطي، بحيث يصعب التعميم أو الاتفاق على نظرية تحكم عملية التحول وتتنبأ به[1]، وإن كان ذلك لا يقلل من أهمية أدبيات التحول الديمقراطي.

يعد كتاب لاري دايموند "The Global Resurgence of Democracy" من الأعمال المميزة التي تناولت عملية التحول الديمقراطي، ويحتوي الكتاب على عدد من المقالات الهامة التي كتبها كبار الباحثين في هذا المجال، مثل: هانتنجتون وبوتنم وفوكوياما، ويركز الكتاب على وضعية النظام العالمي الجديد وظهور الديمقراطية بالمفهوم الليبيرالي كأيديولوجية وحيدة يراها الغرب صالحة لدول العالم الثالث كمشروع للنهضة السياسية والاقتصادية، وما قد يسببه ذلك من اضطرابات للنظم السياسية المختلفة[2]. ويرى دايموند أن عملية التحول الديمقراطي تشمل مراجعة القيم الاجتماعية والأخلاقية السائدة، ومن ثم فإنها تؤدي إلى حالة من عدم الضمان للنتائج uncertainty والتحلل الإجتماعي social decay ويركز على الحاجة إلى مجتمع مدني فعال يتبنى وينشر قيم الديمقراطية ويضغط على النظام من أجل تحقيق الديمقراطية[3]. ويتفق كل من "لينز" وهانتنجتون وأودونيل مع دايموند في أن عملية التحول الديمقراطي عادة ما تؤدي إلى حالة من عدم ضمان النتائج.

وقدم "هانتنجتون" في كتابه " The Third Wave: Democratization in the late 20th Century" تحليلا للنظام العالمي الجديد (انهيار الكتلة الشيوعية، انتشار الليبيرالية ونمط السوق الحر، ظهور الاتحاد الأوروبي ككيان اقتصادي وسياسي)، وما يؤدي ذلك إليه من حتمية التحول الديمقراطي في النظم السلطوية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ويؤكد "هانتنجتون" على أنه رغم هذا التحول إلا أنه ليس من الضروري أن يكون هذا هو الشكل النهائي لعملية التنمية في تلك الدول، فمن الوارد جدا أن ترتد هذه النظم عن عمليتها الديمقراطية وتعود سلطوية كما كانت[4]. كما يناقش "هانتنجتون" في مقاله الهام: "كيف تتحول الدول إلى الديمقراطية" الطرق الأساسية للتحول الديمقراطي من وجهة مرحلية وإجرائية تفاوضية.[5]

---

[1]- عماد الدين شاهين، **قراءة في أدبيات التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007)، ص22.

[2]- نفس المرجع. ص26.

[3]- نفس المرجع.

[4]- Samuel P.Huntington, **The Third Wave Democratization in the Late Twentieth Century**, op.cit. P13.

[5]- عماد الدين شاهين، مرجع سابق. ص28.

ومن الأعمال المهمة في عملية التحول الديمقراطي كتاب "جيف هاينز": " Democracy in The Developing World : Africa, Asia, Latin America and The Middle East".

ويطرح "هاينز" نموذجا لتحليل عملية التحول الديمقراطي في الدول النامية، ويتسم هذا النموذج بالدقة والشمولية، فـ"هاينز" يضع جميع العوامل المؤثرة في العملية السياسية موضع التحليل، وهو يرى أن هناك متغيرات تؤثر في التحول الديمقراطي، هذه المتغيرات مثل العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والديموغرافية وأخيرا العوامل السياسية،[1] ويحاول الوصول إلى نتائج متعلقة بكل منطقة على حدة.

ويعتبر كتاب "جورج سورنسن" "Democracy and Democreatization" من الأعمال التي تعتبر علامات في هذا المجال، وهو لا يختلف كثيرا عن الرؤية التي قدمها "هاينز" في كتابه إلا أنه يلقي مزيدا من الضوء على العوامل الخارجية[2]. ويعتبر كتاب "سورنسن" مقدمة جيدة للتعريف بعملية التحول الديمقراطي والعوامل الخارجية والداخلية المؤثرة فيها.

وحاولت "فاليري بنص" في دراسة مسحية جادة التوفيق بين النظريات المختلفة إلا أنها تقر بأن أدبيات التحول الديمقراطي تتميز إما بتعميمات كثيرة، أو بتعميمات ضئيلة إلا أنها ترى إمكانية الاتفاق حول الاستنتاجات التالية:

1. التنمية الاقتصادية لا تلعب بالضرورة دورا في إيجاد الديمقراطية، وإنما يتمثل دورها في المساعدة على الاستمرارية الديمقراطية، كما أن البلدان التي تقوم بعملية إصلاح اقتصادي، هي أوفر حظا في تسجيل نسب أعلى في معايير التحول الديمقراطي.

2. هناك اتفاق على أن النخب السياسية تلعب دورا مركزيا في عملية التحول، فعندما تبدأ النخب في الانقسام والتمايز وتبدأ في تكوين وبلورة مصالح متضاربة، فإن مساحة الاختيار السياسي والبدائل السياسية تبدأ في الاتساع.

3. شكل المؤسسات السياسية له دور هام في عملية التحول.

4. أهمية وجود حالة من الاتفاق أو التراضي حول مكونات وحدود الجماعة الوطنية، فالتصارع حول هوية الأمة أو الدولة وحدودها يعقد من مسيرة التحول الديمقراطي.

5. أهمية الحفاظ على الدولة في عملية التحول، لأنها المؤسسة التي يمكن لها فرض الالتزام بالمعايير الديمقراطية وسيادة القانون، فبدون سيادة القانون لا يمكن للديمقراطية أن تتحقق بصورة كاملة.[3]

إن دراسة المناطق تظهر أن عملية التحول الديمقراطي اختلفت في كثير من تفاصيلها من منطقة لأخرى ومن بلد لآخر، رغم منطقية العديد من هذه التعميمات، حيث نجد دراسة "توماس كاروذرس" "The end of

[1]- Micheal Saward, **The Terms of Democracy**, (Cambridge :Polity press,1998). P68.

[2]- عماد الدين شاهين، مرجع سابق. ص27.

[3]- Micheal Saward, op.cit, p-p 69-74.

The Transition Paradigm" تؤكد على أنه ليس كل التحولات السياسية تؤدي بالضرورة إلى تحقيق الديمقراطية في نهاية الأمر، فمن مجموع ما يقرب من 100 دولة مرت بحالة التحول من نظم تسلطية إلى نظم أكثر انفتاحا خلال السنوات القليلة الماضية، تمكنت عشرون دولة منها فقط في المضي في بناء نظم ديمقراطية ناجحة، بل إن الحالة الشائعة بين الدول التي بدأت مسيرة الانفتاح السياسي هي ما يطلق عليه توماس "كاروذرس" حالة: "المنطقة الرمادية"، أي فترة ما بين الديمقراطية الكاملة والديكتاتورية الفجة، وهي فترة تبدأ بالانفتاح السياسي للنظام التسلطي والانتقال لتأسيس نظام جديد مستقر ليس ديمقراطيا بالضرورة.[1] وعادة ما يأتي هذا التحول الفوقي كنتيجة لإحساس النخبة السياسية الحاكمة بنقص شرعيتها وصعوبة استمرارها في انتهاج سياسات قمعية لمدة طويلة دون مشروعية، أو نتيجة للضغوط المتصاعدة من المعارضة الداخلية والمجتمع الدولي، أو بسبب أزمات اقتصادية تؤثر على استقرار النظام، أو لحاجة النخب الحاكمة لضمان استمراريتها وبقاءها في السلطة لفترات أطول على أساس جديد من الشرعية.[2] وفي مثل هذه الحالات لا تكون الديمقراطية هي القيمة العليا وإنما الحاجة إلى التقليل من الضغوط على النخب الحاكمة واكتساب رضاء ودعم القوى الخارجية.

وفي محاولة لإزالة الغموض عن مفهوم التحول الديمقراطي ووضعه في إطاره العام، نحاول التطرق إلى:

أولا: مفهوم التحول الديمقراطي وعلاقته ببعض المفاهيم.

ثانيا: أنماط التحول الديمقراطي ومراحله.

ثالثا: عوامل التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي وعلاقته ببعض المفاهيم:

يتألف مصطلح التحول الديمقراطي من جزئين كلمة التحول وكلمة الديمقراطية. ولعل ضبط كل من هذين اللفظين يساعد في إعطاء ووضع مفهوم التحول الديمقراطي في إطاره الصحيح.

يدل لفظ التحول من الناحية اللغوية إلى التغير أو النقل أو التغيير في الشيء والانصراف إلى سواه، وعلى مستوى النظم السياسية يستخدم للإشارة إلى انتقال النظام من نوع إلى آخر، أو يقصد به الاستمرارية بشكل عام في الممارسة، والتحول ضمن مسار واضح إلى مزيد من المكاسب الديمقراطية[3].

ويختلف مفهوم التحول عن مفهوم التقدم والتطور والتغير والنمو، فالتقدم هو عملية تحول تتضمن السير إلى الأمام، في حين أن التطور لا يعني بالضرورة التقدم والسير نحو خطى إيجابية، فقد يتضمن معنى التقهقر والتراجع نحو خط سلبي، أما التغير فقد يكون نحو الأحسن أو الأسوأ.

---

[1]- عماد الدين شاهين، مرجع سابق. ص29.

[2]- نفس المرجع. ص30.

[3]- علي خليفة الكواري وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص27.

أما الديمقراطية، وبالرغم من وجود عدد من الاقترابات لفهمها، إلا أنها تظل مفهوما متعدد الأبعاد يمثل حزمة معقدة Complicated Package من المفاهيم والإجراءات، ولا تتبنى الدراسات المعاصرة أبعادا محددة لتعريف مفهوم الديمقراطية، فبعض الدراسات ترى أن الديمقراطية هي نظام تسود فيه السيطرة الشعبية على سياسات الحكومة وقراراتها.[1]

وبعض الدراسات ترى تعدد أبعاد ومفهوم الديمقراطية الذي يقوم على أساس تأكيد السيادة الشعبية، والمساواة، وحكم الأغلبية، وحماية الأقليات، والحريات المدنية، والمشاركة في القرار على كل المستويات.

فرغم الاتفاق حول الأصل اليوناني لكلمة الديمقراطية والتي هي مركبة من شقين، الأول Demos وتعني الشعب وKratos وتعني السلطة والحكم، حيث يصبح معناها حكم الشعب نفسه بنفسه، إلا أن مصطلح الديمقراطية يبقى من المفاهيم التي يدور حولها جدال كبير،[2] كما أنه لا يوجد تعريف جامع مانع للديمقراطية ولا شكل تطبيقي واحد تتبناه جميع نظم الحكم الديمقراطي في العالم.

تطور مفهوم الديمقراطية عبر مراحل زمنية وظروف مكانية مختلفة، وقد ساهم كل مفكر في عملية بلورة هذا المفهوم من منظوره الخاص وتماشيا مع أفكاره وبيئته المجتمعية، حيث نجد "سيمور مارتين ليبست" " Symour Martin Lipset" يرى أنه بالرغم من اختلاف مفهوم الديمقراطية باختلاف الثقافة والظروف السياسية، إلا أنه يمكن القول أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية لمفهوم الديمقراطية، وهي:

- التنافس الموجود في المواقع الحكومية.
- انتخابات حرة لتولي المناصب الرسمية تحدث على فترات متساوية بدون استخدام القوة.
- حريات مدنية وسياسية تؤمن التنافس والمشاركة السياسية.[3]

يعرف "ليسلي ليبسون" الديمقراطية: "هي نظام سياسي يترك سلطة زعمائها تحت المراقبة، وقيد الإشراف مع إفساح المجال لعبقرية الفرد السياسية للتعبير عن ذاتها."[4].

وعرفها "ليوناردو وولف": "بأنها الفكرة القائلة بأن أية حكومة، إنما تقوم بغرض السهر على مصلحة مواطنين أحرار ومتساوين اتحدوا سياسيا من أجل تحقيق هدف عام وهو سعادة الفرد والمجتمع."[5]

---

[1]- شادية فتحي إبراهيم عبد الله، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، (الطبعة الأولى، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005). ص19.

[2]- نفس المرجع. ص20.

[3]- نفس المرجع.

[4]- خالد عليوى، **الديمقراطية في الفكر القومي المعاصر**، (بغداد: جامعة بغداد، 2000). ص07.

[5]- نفس المرجع. ص08.

"روبارت دال" "Robert Dahl "يقول أن الديمقراطية هي: "نظام حكم الكثرة، لذلك فإن الممارسة الديمقراطية ليست سوى نفي حكم الفرد المطلق وحكم القلة، وتجاوزهما إلى تحقيق حكم الكثرة، الساعي من أجل الوصول إلى حكم الشعب."[1].

يقترن مفهوم الديمقراطية، بشكل النظام السياسي القائم، وبالتالي فهي شكل من أشكال الحكم، من حيث مصدر السلطة، وأهداف الحكومة وإجراءات تكوينها.[2]

وقد عرف "هانتنجتون" الديمقراطية بأنها: "ذلك النموذج في الحكم الذي يحدد فيه القادة بناءا على اختيار حر عبر الانتخابات"[3]، وهي نفس الفكرة التي أقرها "شومبيتر ""Joseph Shumpeter"، حيث عرف الديمقراطية: "النهج الديمقراطي، هو اتخاذ التدابير المؤسساتية، من أجل التوصل إلى القرارات السياسية، التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار، عن طريق التنافس على الأصوات"[4].

كما عرف "شومبيتر" الحكم الديمقراطي بأنه "الأسلوب الذي يختار من خلاله الشعب أسلوب ونوع الحكم الذي يريده"[5].

أي تلك العملية الاجتماعية، التي تحكم فيها الجماعة نفسها بنفسها، وهذا بتمثيل أعضاء المجتمع تمثيلا متساويا في صناعة القرار[6].

من خلال التعاريف السابقة للديمقراطية يتضح أن هناك ثلاثة تيارات فكرية:

1. التيار القيمي: يركز في تعريفه للديمقراطية على المعنى الحرفي للمصطلح أي هي حكومة الشعب.
2. التيار الوصفي: يركز على الجوانب الوصفية للديمقراطية باعتبارها نظاما يعتمد على وجود أحزاب سياسية متنافسة وداخل هذه الأحزاب تحترم الأغلبية الحاكمة حقوق الأقليات.
3. التيار التصنيفي: يركز على تحديد أهم سمات وخصائص الديمقراطية التي تميزها عن النظم السياسية الأخرى.[7]

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- Huntington, Samuel, **The Third Wave Democratization in the Late Twentieth Century**, op.cit. p64.

[3] - Ibid. p p 64-65.

[4]-Joseph Shumpeter, **Capitalisme**, **socialisme et démocratie**, traduit par Gael Fain, (Paris : Editions payot, 1990). P131.

[5]- Ibid. p133.

[6]-عبد الحليم عباس قشطة، **الجماعات والقيادة**، (بغداد : دار الكتاب للطباعة والنشر، 1981). ص86.

[7]- نفس المرجع. ص91.

أما عن مفهوم الديمقراطية عند العرب، فهناك أيضا اختلافات كثيرة في نظرة المفكرين إليه، التي كانت منبعثة ومتولدة من منطلقاتهم القيمية والعقائدية، فحاولوا استجلاء منهج الغرب في الحكم وتأصيله من منظور إسلامي، على أساس مبدأ الشورى في الإسلام. وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة تيارات رئيسية في مقاربة العرب لمفهوم الديمقراطية وهي:

- تيار يرفض الديمقراطية جملة وتفصيلا ويرى أنها متناقضة ومخالفة لما جاءت به العقيدة الإسلامية.
- تيار ينظر إلى الديمقراطية نظرة إيجابية كنظام أو كفكر، ويسعون إلى التفاعل مع الأوضاع المحيطة.
- تيار لا يرفض الديمقراطية كنظام حكم إلا إذا أخضعت إلى مجموعة من التعديلات والتجديدات التي تتماشى وفق الفكر الإسلامي.[1]

لم تتخذ الديمقراطية في مسارها الطويل شكلا واحدا ثابتا لا يتغير باستثناء المبادئ التي تقوم عليها كالحرية والعدل والمساواة، بل اتخذت صيغ مختلفة وهي الصيغ التي اختارها أفراد المجتمع، ولا يفترض أن توضع في إطار جامع مانع، بل يجب أن تكون موضوعا حيا قابلا للتطوير وفقا لظروف المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن صيغة هذه الديمقراطية ليست سلعة تستورد من هذا البلد أو ذاك، وإنما هي إطار يمارس فيه المواطنون حقوقهم وواجباتهم. ونتيجة لعدم تماثل المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الشعوب لم تفرض أية صيغة ديمقراطية نفسها بقوتها أو جاذبيتها على شعوب العالم في أي وقت، وعلى امتداد ما هو معروف من التاريخ الإنساني، رغم رغبة الإنسان الدائمة في تحقيق الحياة الديمقراطية، وإنما بقيت في الزمن الواحد وفي مرحلة تاريخية واحدة صيغ كثيرة جدا تسير بموجبها شعوب العالم[2].

كذلك، أثار مفهوم التحول الديمقراطي Democratic Transformation جدلا واسعا وخلافا كبيرا حول تحديده والاتفاق حول تعريف موحد له، لما يتميز به من مرونة، ونشأته في مجتمعات مختلفة من حيث النضج السياسي، حيث ينظر إلى إجراء الانتخابات الديمقراطية على أنها بداية التحول الديمقراطي، وفي هذا السياق ذهبت مؤسسة "كارتر" في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعريف التحول الديمقراطي على أنه إجراء الانتخابات الحرة، الانتخابات التنافسية متعددة الأحزاب. هذه الانتخابات تقدم العلامات الأولى للتحول الديمقراطي، وفي بعض الحالات تكون هي الخطوة الأولى في خلق ديمقراطية جديدة. إلا أن إجراء الانتخابات لا يمكن أخذه في حد ذاته للاستدلال على التحول الديمقراطي، ففي بعض الحالات، استخدمت الانتخابات من أجل الحفاظ على النظم غير الديمقراطية، مثل النظام السوفياتي والدكتاتوريات المشخصنة. كذلك، فإن جنوح المجتمع الدولي، في محاولته تعزيز

[1]- ديندار شفيق الدوسكي، **التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث**، (الطبعة الأولى، دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009). ص61.

[2]- زاكي حنوش، "حقوق الانسان العربي وترسيخ الديمقراطية والحرية السياسية"، **مجلة دراسات عربية**، (العدد 5، أفريل)1997. ص08.

التحول الديمقراطي إلى الضغط بالمساعدات، قد أدى بالتيارات السلطوية إلى إجراء انتخابات عامة للحصول على المعونة الأجنبية، والتفافا على الاستحقاق الديمقراطي بمعناه الحقيقي[1].

في هذا السياق، يقول "جون جروجل": "تم فهم التحول الديمقراطي على طول خط متدرج من موقف أضيق إلى موقف أوسع، وحسب التعريف الأضيق ينظر إلى التحول الديمقراطي على أنه الإجراء المنتظم للانتخابات النزيهة وتطبيق المعايير الأساسية التي تجعل هذه الانتخابات النزيهة ممكنة مثل: التنافس بين حزبين اثنين على الأقل، ونظام الاقتراع العام... بينما يشمل التعريف الأوسع، إضافة إلى تلك العناصر، وتوفير واحترام حقوق فردية ليبرالية (حرية الاجتماع، الحرية الدينية، صحافة حرة، حرية التقدم للمناصب العامة،... إلخ) وخلق نظام متعدد القوى[2].

هذا ويضيف اتجاه آخر، في إطار تعريف التحول الديمقراطي، عنصر عدم اضطرار سلطات الدولة الثلاثة إلى مشاركة أجهزة أخرى مثل الجيش في سلطتها. ومن رواد هذا الاتجاه "لينز" و"ستيبان" حيث اعتبرا أن التحول الديمقراطي يصبح كاملا عندما يتم التوصل إلى اتفاق حول الاجراءات السياسية لإنتاج حكومة منتخبة، عندما تصل الحكومة إلى السلطة عبر تصويت حر وشعبي، وعندما تكون لها سلطة وضع السياسات الجديدة، وعندما تصبح السلطات التنفيذية، التشريعية، والقضائية المنشأة وفقا للديمقراطية الجديدة غير مضطرة إلى اقتسام سلطتها مع هيئات أخرى[3].

فنجد "صامويل هانتنجتون"، يعرف التحول الديمقراطي بأنه: "عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية... وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح"[4]، كما يعرفه على أنه محاولة تبني النهج الديمقراطي في الحكم والذي يتضمن تبني الانتخابات الحرة، التداول على السلطة بين الأحزاب السياسية، في ظل تكافؤ فرص بين الأحزاب السياسية وحرية الاختيار بالنسبة للناخبين ومؤسسات سياسية مستقرة وثابتة ترعى هذا التحول.[5]

---

[1]- Jean Grugel, **Democratization : A Critical Introduction**, (USA : Palgrave, 2002). p-p 71-72.

[2]- Ibid. p-p 04-05.

[3]- Juan J.Linz & Alfred Stepan, **Problems of democratic transition and consolidation : South Europe, South America and post-Communist Europe**, (USA : The John Hopkins university Press, 1996). P74.

[4]- Huntington, Samuel, **The Third Wave Democratization in the Late Twentieth Century**, op.cit.P121.

[5]- Ibid, p124.

ويعرف "روستو" التحول الديمقراطي بأنه عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاثة قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفق للطرف المتغير في هذا الصراع.[1]

ويعرف "فيليب شميتر" عملية التحول الديمقراطي، بأنها: "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق فيها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا، أو جماعات، أو موضوعات لم تشملها من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديموقراطي مستقر[2].

فالأسلوب الديمقراطي هو الترتيب المؤسسي الذي يحصل بمقتضاه الأفراد على سلطة اتخاذ القرار من خلال انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس فيها المرشحون على أصوات الناخبين، وطبقا لذلك، فإن عملية التحول الديمقراطي تشير إلى تضمين أو إعادة تضمين ممارسة التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في الجسد السياسي، ويشمل ذلك تعديلات دستورية وتنظيمية وكذلك قيمية وفكرية فضلا عن إعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيها وبروز مراكز مختلفة.[3]

أما عند المفكرين العرب، فنجد تعريف "علي خليفة الكواري" للتحول الديمقراطي بأنه عملية مستمرة، تأتي بعد الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي، فإن التحول هو سيرورة ذات اتجاه اصلاحي تقدمي، تهدف إلى استيعاب الديمقراطية كنظام للحكم ودمجها في الثقافة الوطنية، وانعكاساتها على السلوك الفردي والجماعي[4].

ويقدم "محمد نصر مهنا" تعريفا للتحول الديمقراطي، فيقول أنه مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية اعادة توزيع القوة، بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي[5].

أما "بلقيس أحمد منصور" فترى أن التحول الديمقراطي عبارة عن عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية[6].

---

[1]- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية**، (الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004). ص29.

[2] -O'Donnel and Shmmiter, Transitions from authoritarian rule : **tentative conclusions about uncertain democracies**, (The John Hopkins university Press, 1986).

[3]- مصطفى كامل السيد، "تحول ديمقراطي بطيء"، **الديمقراطية**، (العدد الثاني، ربيع 2001)، ص146.

[4]- علي خليفة الكواري وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟**، مرجع سابق، ص275.

[5] - محمد نصر مهنا، **في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص442.

[6]- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية**، مرجع سابق، ص28.

ويقصد بالتحول الديمقراطي عند كل من "سليم محمد السيد" و"عابدين السيد صدقي":" تراجع نظم الحكم السلطوية بكافة أشكالها وألوانها لتحل محلها نظم أخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية، وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتداول السلطة أو الوصول إليها وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور"[1].

وتشير تلك العملية عند "علي الدين هلال" إلى تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في الحياة السياسية ويبرز ذلك من خلال إدخال تعديلات دستورية وقانونية وتنظيمية وكذا قيمية وفكرية، وإعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيها حيث يتعرض الجسد السياسي والاجتماعي نتيجة ذلك إلى جملة من التغيرات، حيث تحل قيم التغير والتنوع والتنافس محل قيم الطاعة التي تسود نظام الحزب أو النظم السلطوية، وتحل أنماط جديدة من السلطة أكثر تعقيدا وذات أبعاد متعددة تتضمن بناء تحالفات والوصول إلى الحلول الوسط[2].

في الحقيقة لا يكتفي التحول الديمقراطي ببعض الاصلاحات السياسية التي قد تشهدها بعض الدول التي لا تعني في الغالب سوى تطورا ديمقراطيا، لكون التحول الحقيقي يمتد في مضمونه الاجتماعي والسياسي إلى التغيير الجذري "لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي"[3]، كما تفرض عملية التحول "تجاوز الحدود الضيقة لكل من الفردية والجماعية، كما تهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكبر إتساعا من محاسبة النخبة، إضافة إلى صياغة آلية لعملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي"[4].

وهو ما يجعل منها عملية صعبة وجد معقدة، ليس لكونها تقتضي التعايش بين جميع مؤسسات وذهنيات وسلوكيات النظام القديم والحديث التي قد تعرضها إلى هزات وانتكاسات من شأنها العصف بعملية التحول الديمقراطي برمتها، وإنما لكون عملية الرسوخ والتجدد الديمقراطي تتطلب تطورا مستمرا في المجتمع، بحيث تبدأ في مرحلتها الابتدائية بزوال النظم السلطوية لصالح نظم أخرى ثم تحاول في مرحلتها الانتقالية إرساء أسس الديمقراطيات الحديثة وصولا إلى مرحلة الرسوخ الديمقراطي النهائية، أين يتجسد القبول بقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية ويسود الاقتناع التام بين السلطة والمعارضة بعدم وجود بديل عن التحول.[5]

---

[1]- سليم محمد السيد وعابدين السيد صدقي، **التحولات الديمقراطية في آسيا**، (القاهرة: مركز الدراسات الآسياوية بجامعة القاهرة، 1999)، ص ص 02-01.

[2]- علي الدين هلال، **تطور النظام السياسي في مصر (1803-1997)**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1997)، ص285.

[3]- عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، في علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في العالم العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص136.

[4]- هدى ميتكيس، **التجارب الآسياوية في الإصلاح السياسي**. من الرابط: (12-11-2015).
http://www.arabrenwal.info/كتاب_الموقع/10597_السياسي_الإصلاح_في_الآسيوية_التجارب/html.

[5]- علي خليفة الكواري، "مفهوم الديمقراطية: قراءة أولية"، في **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق. ص37.

الشكل رقم (01): **مراحل التحول الديمقراطي**

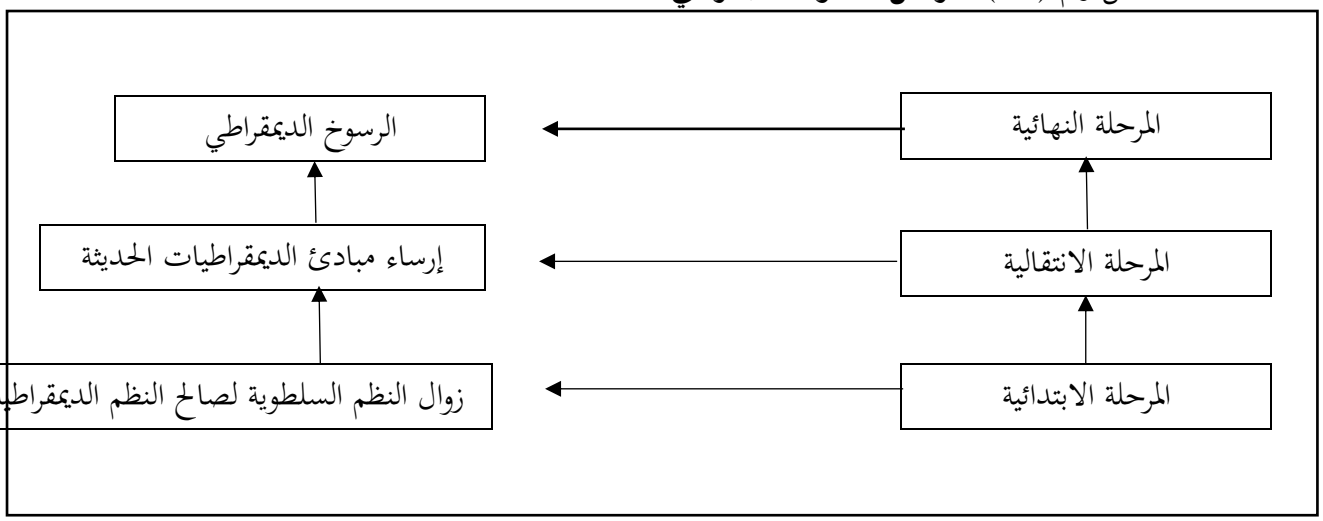

المصدر: علي خليفة الكواري، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة: قراءة أولية"، في: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص37.

عملية التحول الديمقراطي هي عملية تاريخية تبدأ عندما يتوافر الحد الأدنى من شروط ممارستها وتتحسن نوعيتها ويتسع نطاقها باستمرار الممارسة وانتشار الثقافة الديمقراطية وتصبح سلوكا اجتماعيا وطريقة حياة عندما تنتشر ممارستها في البيت والمدرسة والمؤسسة إضافة إلى ممارستها في الحياة السياسية.[1]

إن التحول ناتج عن مبادرات تقوم بها جماعات لها مصلحة في التغيير ويختلف من دولة إلى أخرى، فالديمقراطية ذاتها ليست صيغا جاهزة تطبق هنا وهناك، وإنما هي عملية بناء متواصلة لا تقوم إلا "عندما تقتنع القوى الاجتماعية والتيارات السياسية بأن لها مصلحة أكيدة في ممارسة الحرية السياسية فتدافع عنها كما تدافع عن مصالحها ذاتها"[2].

ولا يمكن قيام تحول ديمقراطي دون تحمل القوى الممثلة للتغيير في المجتمع غير الديمقراطي وإحساسها بالمسؤولية المجتمعية، كما لا يمكن للممارسة الديمقراطية الحقيقية أن تتم أو تتكامل دون رغبة الأفراد والمواطنين في المشاركة في عملية اتخاذ القرار والقبول بذلك من طرف النخب الحاكمة، وعدم وجود ثقافة سياسية تحترم قيم الديمقراطية ومؤسساتها وتكون مستعدة لتحمل تبعاتها ونتائجها لا يساعد على خلق تحول ديمقراطي حقيقي يقتضي وجود بيئة داخلية وخارجية تساعد على حدوثه.[3]

وحسب "صامويل هانتنجتون" إن العالم مر بثلاث موجات للديمقراطية رفع عدد الدول بها إلى أكثر من 100 دولة عضو في الأمم المتحدة. لكن، لقد تبع كل موجة ردة قلصت من عدد الدول التي تحولت إلى المعسكر الديمقراطي، الأمر الذي دفع بالباحث "لاري دايموند" " Larry Diamond " للحديث عما أسماه: تعزيز

[1]- علي خليفة الكواري وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟**، مرجع سابق، ص40.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص313.

[3]- سامح فوزي، **ألوان الحرية: الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي في العالم**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007). ص45.

الديمقراطية في البلدان التي جرى بها تحول في سياق الموجة الثالثة. بل وتم الحديث عن الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي، وقد ارتبطت بأسماء عديدة منها: "مايكل ماكفول" "Michael Mcfaul" مدير معهد الديمقراطية والتنمية وحكم القانون "CDDRL" بجامعة ستانفورد الأمريكية. إنطلق من المقاربة التي ترى أن الموجة الثالثة خلفت وراءها أنظمة سياسية تحمل في طياتها بعض سمات الديكتاتورية والديمقراطية معا، فهي ديمقراطية مقيدة أو ديكتاتورية منفتحة من أبرز ملامحها: إجراء انتخابات نزيهة، وجود أحزاب فاعلة ومنظمات مجتمع مدني تحت رقابة الدولة وأجهزتها، فساد، برلمان ضعيف... هذا النموذج يطبق في حالة وجود نظام سياسي هجين، يعطي مساحات معينة لتحرك القوى المعارضة يمكن استغلالها في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي، لكن على مدى زمني أطول، على اعتبار أن النظام التسلطي التنافسي هو نظام غير مستقر بالطبيعة، يمكن أن يساعد على توفير مساحة أمام المعارضة لإبراز وجودها واستغلال الثغرات والتناقضات القائمة بين القانون والممارسة.

ويرتبط مفهوم التحول الديمقراطي بمجموعة من المفاهيم التي تتداخل معه من ناحية وتختلف وتستقل عنه من ناحية أخرى، ولعل أهم هذه المفاهيم:

أولا: التحول الديمقراطي ومفهوم الانتقال الديمقراطي Democratic Transition أو Transition to Democracy: يشير مفهوم الانتقال الديمقراطي من الناحية النظرية إلى مرحلة وسيطة يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم وانهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد، وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية...الخ

فهو حالة وفترة تاريخية يتم فيها الانتقال، وفق توافق تعاقدي متجدد (دستور ديمقراطي) يوضع موضع التطبيق، من خانة نظام حكم الفرد أو القلة، بمختلف مسمياتها ومصادر شرعيتها، إلى نظام حكم ديمقراطي، يؤسس على مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية، الشعب فيه هو مصدر السلطات التي ينظمها دستور ديمقراطي، تراعى فيه ثوابت المجتمع[1].

وتعتبر عملية الانتقال الديمقراطي عملية معقدة للغاية، تشير إلى التحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية، وهي تتأثر في ذلك بعدة مؤشرات، أهمها: مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وطبيعة الثقافة السياسية، ووجود بيئة دولية مناسبة للتحول[2]. ومنه إن الانتقال الديمقراطي يعد أحد مراحل عملية التحول وأخطرها نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات[3]، حيث أن هذا الأخير في

[1]- علي خليفة الكواري وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟**، مرجع سابق، ص275.

[2]- شادية فتحي إبراهيم عبد الله، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، مرجع سابق، ص29.

[3]- هدى ميتكيس، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، مرجع سابق. ص 136.

هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق.

ثانيا: التحول الديمقراطي ومفهوم الترسيخ أو الرسوخ الديمقراطي Democratic Consolidation :فهو يشير إلى المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي، يتم فيها تعزيز الديمقراطية ورسوخها، الأمر الذي يتطلب وقتا وجهدا كبيرين وبشكل تدريجي، عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود كما كان الحال مع ترسيخ الديمقراطية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.[1]

إن تجربة التحول الديمقراطي التي وإن خطت خطوات واسعة في مراحل نشأتها أو تطورها، ليس حتما أن تترسخ أو تتخلص من مخاطر الارتداد إلى الحكم الشمولي أو السلطوي.

ووفقا لـ: "ليزا أندرسون"، لا يمكن أن نفترض أن "الديمقراطيات المتحولة" التي هي في مرحلة انتقالية من النظم السلطوية، ستتحول تلقائيا أو لا محالة إلى ديمقراطيات راسخة، إذ الأمر المهم هنا هو مأسسة "نوع النظام الجديد"، وما أطلق عليه التعدديين "مجموعة جديدة من القواعد للعبة السياسية"[2].

هناك اتجاهان في مجال تعريف الرسوخ الديمقراطي، اتجاه عبر عنه: "لاري دايموند" قائم عل فكرة تعريف الظاهرة بغيابها، أما الاتجاه الثاني فعبر عنه كل من "لينز" و"ستيبمان" اللذان اهتما بتحديد الشروط الأساسية من أجل الوصول إلى الرسوخ الديمقراطي.

يرى الاتجاه الأول، أنه لا يوجد مؤشر واحد يدل على رسوخ الديمقراطية، ومن الأسهل التعرف على الظاهرة بغيابها، إن علامات الهشاشة، عدم الاستقرار، الرفض الظاهر لشرعية النظام الديمقراطي –أو الدولة القومية وحدودها– من قبل أحزاب، حركات أو منظمات ذات ثقل، استعداد المنافسين السياسيين لاستخدام القوة أو الاحتيال أو غيرها من الوسائل غير القانونية للحصول على القوة أو التأثير على السياسات، القرع على أبواب الثكنات من أجل زج الجيش في الصراع السياسي، رفض احترام حق الزعماء والأحزاب المنتخبة في الحكم، اعتداء النخب الحاكمة على الحريات الدستورية وحقوق المعارضة،....[3].

أما الاتجاه الثاني: والذي يمثله: "ستيبمان" و"لينز"، هناك ثلاثة شروط أساسية لا بد من تحققها قبل إمكانية الحديث عن رسوخ الديمقراطية، أولا وحدة سياسية حديثة، حيث لا يمكن إجراء الانتخابات الحرة، ولا ممارسة الفائزين للقوة الشرعية، ولا مباشرة المواطنين لحقوقهم، التي ينظمها القانون بفاعلية، إلا في وجود الدولة، ثانيا، لا يمكن التفكير في الديمقراطية على أنها ترسخت إلا إذا كانت عملية الانتقال إليها قد اكتملت والشرط الضروري من

[1]– نفس المرجع. ص138.

[2]– Liza Anderson, **transition to democracy**, (USA : Columbia university Press, 1999). P45.

[3]– Larry Diamond and others, **Consolidating in the third wave democracies : themes and perspectives**, (Baltimore : The John Hopkins University Press, 1997). P xix.

أجل اكتمال الانتقال إلى الديمقراطية هو إجراء الانتخابات الحرة التنافسية، لا يمكن أن نصنف أي نظام بأنه ديمقراطي إلا إذا كان حكامه يحكمون بشكل ديمقراطي، وبالتالي، إذا قام المسؤولون المنتخبون انتخابا حرا بانتهاك الدستور، وخرق حقوق الأفراد والأقليات، وتغولوا على الوظائف الشرعية للهيئة التشريعية، تصبح نظمهم غير ديمقراطية[1].

ثالثا: التحول الديمقراطي والتحول الليبيرالي: Liberal Transformation: يرتبط التحول الليبيرالي حسب "صامويل هانتنجتون" بزيادة مساحة الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم ضمانات لعدم العصف بها من قبل السلطة، والحد من التدخل في العملية الانتخابية لصالح مرشحين الحزب الحاكم، أو إعادة تعريف وتوسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم عدد من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تعسف الدولة، وتتضمن هذه العملية الإفراج عن المسجونين السياسيين والسماح بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام. [2] ومنه فالتحول الليبيرالي يشير إلى عملية محكومة من أعلى أو عملية تتضمن تقديم تنازلات مختارة بعناية من جانب النخبة الحاكمة دون تغيير عبر آلية الانتخابات.

فالليبيرالية تتضمن أهداف متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي وهي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرسائها لتحول ديمقراطي وإن كانت تسهم في حفز هذ العملية.

أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبة النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي.[3]

وبالتالي لا تعتبر عملية التحول الديمقراطي مرادفا لعملية التحول الليبيرالي، على الرغم مما يوجد بينهما من ارتباط، فالحكام السلطويين قد يسمحون بحدوث عملية التحول الليبيرالي على اعتقاد ان انفتاح النظام أو وجود مساحات لتحرك الأفراد بحرية من شأنه أن يزيد من شرعية النظام دون أن يصاحب هذا تبدل في هيكل السلطة، إلا أنه مع الحقوق والحريات التي يمنحها النظام الأفراد فإنه يصبح من الصعب تبرير احتكار السلطة، مما يترتب عليه ازدياد المطالب الشعبية بالتحول الديمقراطي.

---

[1]- John Linz and Alfred Stepam, « Toward Consolidated Democracies », in takashi Inoguchi, Edward Newman and John Keane, **The changing nature of democracy**, (Unites Nations University Press, 1998). P-p 48-49.

[2]- هدى ميتكيس، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، مرجع سابق. ص136.

[3]- نفس المرجع.

رابعا: التحول الديمقراطي والانفتاح السياسي: Political Openness: الانفتاح السياسي هو نمو شعور عقلاني لدى نظام حكم الفرد أو القلة، بتآكل شرعيته التقليدية أو الثورية، ومن ثم قيامه نتيجة لذلك بتقديم تنازلات سياسية من حيث الشعارات ومن حيث درجة ضبطه لحرية التعبير والتنظيم، بل وربما قيامه بتبني بعض آليات الديمقراطية ومؤسساتها، لكن دون أن يصل ذلك إلى الإقرار بأن الشعب هو مصدر السلطات، وإنما على العكس يبقى الحاكم الفرد، أو تظل القلة الحاكمة مصدر السلطات. [1] فالانفتاح السياسي هو تعبير عن عدم قدرة السلطة على الاستمرار في الحكم، قد تصل بالبلد إلى الانتقال إلى الديمقراطية.

خامسا: التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي: Politic Reform: يعني الاصلاح السياسي القيام باتخاذ إجراءات متدرجة من داخل النظام وآليات نابعة من النظام السياسي لإعادة بناءه وتشكيله، بحيث يكون قادرا على التعامل مع المتغيرات الجديدة والمتجددة المحيطة ببيئة النظام السياسي الداخلية والخارجية. ومنه فالإصلاح السياسي يعمل على الزيادة من فاعلية النظام السياسي من خلال مؤسسات تفتح المجال أمام حماية حقوق وحريات الأفراد وتفعيل آليات الرقابة والمشاركة،[2] ويتم ذلك في ظل استمرار النخب السلطوية في الحكم واستمرارية النظام السلطوي.

إذا كان الاصلاح السياسي يسعى إلى إعادة تشكيل النظام ليتلاءم مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية فإن التحول الديمقراطي عبارة عن مراحل من الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، وإذا كانت عملية الإصلاح السياسي تتم في ظل استمرارية قيام النظام السلطوي وممكن استمرار نفس القيادة، فإن مرحلة التحول الديمقراطي تسقط فيها النخب والمؤسسات السلطوية الموروثة من النظام السابق وتنشئ نخب ومؤسسات ديمقراطية جديدة جاءت بها انتخابات نزيهة وحرة.

إن عملية التحول الديمقراطي تعد حجر الزاوية في عملية اصلاح الدولة، وجوهر الاصلاح السياسي هو تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها، يجعل من المواطنة بمعناها السياسي والقانوني محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم، من خلال الاستناد الى مبادئ وأسس احترام حقوق الانسان، واقرار التعددية السياسية والفكرية، وتمكين مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها من خلال قنوات مؤسسية شرعية، وتوفير ضمانات ومتطلبات تحقيق المشاركة السياسية والرقابة السياسية، وكذلك إقرار مبدأ الفصل بين السلطات[3]، وكل ذلك يقود في النهاية إلى إقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة طبقا للإرادة الشعبية كما تعكسها نتائج الانتخابات الحرة.

---

[1]- علي خليفة الكواري وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟**، مرجع سابق، ص274.

[2]- حازم صباح حميد، **الإصلاحات الدستورية في الدول العربية 1991-2007**، (الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012). ص42.

[3]- نفس المرجع. ص55.

سادسا: التحول الديمقراطي والتعددية السياسية: Political pluralism: تعتبر التعددية السياسية أداة ووسيلة لتنظيم الحياة العامة ترسي مبدأ احترام التنوع الفكري والسياسي، كما تعتبر شرطا لأي ممارسة ديمقراطية، بحيث تشارك كافة الفئات والاتجاهات والقوى داخل المجتمع في كافة أنشطته، وتحتوي التعددية السياسية على التعددية الحزبية والنقابية والاعلامية ...الخ.[1]

إن العلاقة بين التعددية السياسية والديمقراطية علاقة وثيقة، فالتعددية السياسية تتيح الفرصة أمام ممارسة مبدأ التداول على السلطة والتناوب على الحكم وبذلك تساهم في تكريس الديمقراطية، غير أن وجود تعددية سياسية لا يعني بالضرورة وجود تحول ديمقراطي حقيقي، حيث يمكن أن تستخدم كواجهة شكلية فقط.

سابعا: التحول الديمقراطي والحكم الراشد Good Gouvernance: يتم التمييز بين مفهوم الديمقراطية ومفهوم الحكم الراشد، فالأول يستهدف شرعية (Legitimacy) الحكومة، أما الثاني فيهتم بفاعلية (Effectiveness) الحكومة أي الاهتمام بجانب التسيير والإدارة.

ففي وثيقة صدرت سنة 1997 بعنوان "الحكم من أجل التنمية البشرية المستدامة"، تم تعريف الحكم الراشد من طرف برنامج الأمم المتحدة على أنه: "العمليات والهياكل التي تقود العلاقات السياسية والسوسيواقتصادية بشفافية ومسؤولية[2]. وضمن نفس الوثيقة تم تحديد تسع خصائص للحكم الراشد تتمثل في:

1. المشاركة: وتعني أن كل الرجال والنساء يجب أن يكون لهم رأي في صنع القرار سواء بطريقة مباشرة أو من خلال مؤسسات الوساطة المشروعة.
2. حكم القانون: مؤسسات القانون ينبغي أن تكون عادلة، وتولى الاهتمام خاصة لقوانين حقوق الإنسان.
3. الشفافية: عن طريق حرية تبني المعلومات، فالعمليات والمؤسسات والمعلومات يمكن الوصول إليها من المعنيين بها.
4. الاستجابة: استجابة المؤسسات والعمليات لمطالب العملاء.
5. اتجاه الاجماع: تسوية الخلافات في المصالح لتحقيق الاجماع حول المصالح الجيدة والتي تخدم الجماعة، وتوفير الإجراءات والسياسات الممكنة لذلك.
6. العدالة: كل الرجال والنساء لهم الفرص متساوية لتحسين أوضاعهم وتحقيق سعادتهم.
7. الفعالية والكفاءة: العمليات والمؤسسات تؤدي لنتائج وفق الحاجيات، مع الاستخدام الجيد للموارد.
8. المساءلة: تتم مساءلة صناع القرار في الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني من قبل الشعب ومن قبل مؤسسات العملاء.

[1]- نفس المرجع. ص57.

[2]- http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Goodgovermance.index.aspx. (2015-04-18).

9. الرؤية الاستراتيجية: يجب أن يكون لدى القادة والشعب آفاقا واسعة وبعيدة المدى لتحقيق الحكم الراشد والتنمية.[1]

هذه الخصائص تتفاعل مع مكونات الحكم الثلاث: الحكومة (الدولة)، القطاع الخاص (السوق)، ومنظمات المجتمع المدني، حيث يضطلع كل طرف بوظائف من أدوار محددة، فالحكومة تعمل على ايجاد البيئة المساعدة، عن طريق ايجاد إطار قانوني وتشريعي مستقر وثابت وفعال وعادل للأنشطة العامة والخاصة، إضافة إلى تعزيز الاستقرار والمساواة في السوق، والاهتمام بتقديم السلع وتزويد الخدمات العامة بفاعلية ومسؤولية. أما القطاع الخاص فيقوم بمهمة توفير فرص العمل والتخفيف من البطالة. أما منظمات المجتمع المدني فتقوم بمجموعة من الأدوار تتمثل في مشاركة المواطنين في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وتنظيمهم في جماعات قوي تستطيع التأثير في السياسات العامة، ومساعدة الفقراء على إيجاد مداخل للموارد العامة، ومراقبة التعسفات والفساد ودورها في عمليات المساءلة والشفافية، ....[2]

جاء التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2002 بعنوان: "تعميق الديمقراطية في عالم متغير"، حيث اعتبر نجاح التنمية هو قضية سياسية بقدر ما هو قضية اقتصادية،[3] فالتقليص المستدام للفقر يتطلب التأسيس لحكم ديمقراطي مرسخ في كل مستويات المجتمع.

وقد تناول الفصل الثاني منه دور الحرية والمشاركة السياسية والديمقراطية بشكل عام في تحقيق التنمية البشرية، حيث تقوم الحريات والمشاركة السياسية بدور فاعل في التنمية البشرية كونها تسهم في توسعة مجال الاختيار لدى الأفراد من خلال فتح مجال حرية التجمع والتعبير، كما أن المشاركة تساعد على تفعيل الفعل الفردي والجماعي عن طريق الوسائط المتمثلة في الحركات السياسية والاجتماعية.

فالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، تعتبر أن الديمقراطية والحكم هما مفهومان مترابطان،[4] فالديمقراطية شرط أولي لإقامة الحكم الراشد، وهذا الأخير يتحقق بوجود مؤسسات ديمقراطية مشاركاتية.

---

[1]-Ibid.

[2]- Brian Smith, **Good Governance and Development**. (London : Palgrave Mac millan, 2007). P97.

[3]- Ibid. p101.

[4]- Ibid.

المطلب الثاني: أنماط التحول الديمقراطي ومراحله.

يقصد بأنماط التحول الديمقراطي، الأشكال والإجراءات التي تتخذها عملية التحول من نظام سلطوي إلى آخر ديمقراطي أو هي المسارات التي تتخذها للوصول إلى الديمقراطية[1]، وتختلف هذه الأنماط من باحث إلى آخر باختلاف المعيار أو المقياس الذي يتم استخدامه، أهمها:

أولا: وفقا لمعيار الأهمية النسبية للجماعات الحاكمة والمعارضة كمصدر للتحول الديمقراطي: يمكن التمييز فيه بين ثلاثة أنماط:

1-نمط التحول:Transformation : ويسمى أيضا: الانتقال من الأعلى Transition from Above، وفقا لـ:"هانتنجتون" يحدث هذا النمط عندما تبادر النخبة الحاكمة إلى مباشرة عملية الانتقال إلى الديمقراطية، ويلحظ في هذا النمط أن المبادرة تأتي من أعلى، أي من قمة النظام الحاكم. كما يرتبط بظهور قادة يؤمنون بفكرة الإصلاح وتبني المبادئ الديمقراطية للحكم، وقد يأخذ العسكريون المبادرة وذلك لأهمية المؤسسة العسكرية في ظل النظم السلطوية مثلما حدث في اليونان والبرتغال[2].

ويعتبر "هانتنجتون" أن هناك خمس مراحل تمر بها عمليات التحول، وهي: ظهور الإصلاحيين الذين تتعدد أسباب ظهورهم، ثم وصول هؤلاء إلى السلطة، وإن تعددت طرق وصولهم إليها، ثم فشل التحرر أو التحول الليبرالي، ثم العزف على وتر شرعية النظام السابق والتواصل مع الماضي من أجل تحجيم المعارضين من المحافظين، مما يضفي الشرعية على النظام الجديد باعتباره نتاجا للقديم، ويؤكد شرعية القديم إذ أنه أنتج الجديد. وأخيرا التعامل مع المعارضة، فحيث أن الإصلاحيين يخرجون المحافظين من الائتلاف الحاكم، فيصبح عليهم أن يثبتوا مواقعهم من خلال كسب تأييد المعارضة أو من خلال توسيع المجال السياسي والاقتراب من الجماعات التي تصبح نشطة سياسيا نتيجة للانفتاح[3].

2-نمط الاستبدال:Replacements: ويسمى أيضا التحول من أسفل: Transition from Below، تختلف عملية الاستبدال عن التحول، حيث يشهد هذا النمط ضعف الإصلاحيين أو حتى غيابهم بالمطلق، فيما تكون السيطرة على الحكومة للمحافظين المعارضين لتغيير النظام، وبالتالي فإن التحول الديمقراطي ينتج

[1] - Samuel Huntington, **The Third Wave Democratization in the Late Twentieth Century**, op.cit. p p 114-115.

[2]- Terry Karl and Philip Schmitter, « wat Democracy is and is not », **Journal of Democracy**, (Vol 2, 1991). P277.

[3]- Samuel Huntington, **Samuel Huntington**, **The Third Wave Democratization in the Late Twentieth Century**, op.cit. p p 124-139.

عن كسب المعارضة للقوة وفقد الحكومة لقوتها حتى تنهار ويتم إسقاطها، وتأتي أو تصل الجماعات التي كانت في المعارضة إلى السلطة ويدخل الصراع هنا مرحلة جديدة حيث تتعارك الجماعات التي تشكل الحكومة الجديدة فيما بينها على طبيعة النظام الذي يجب أن يؤسس، فيمر نمط الاستبدال بثلاث مراحل متميزة: الصراع من أجل إسقاط النظام، إسقاط النظام والصراع بعد إسقاطه[1].

إن عملية الاستبدال تتطلب أن تقوم المعارضة بإرهاق الحكومة وتحويل ميزان القوة إلى صالحها، وعادة ما تحظى الحكومات السلطوية في البداية بتأييد شعبي جارف، إلا أنه بمرور الوقت تتدهور شرعيتها، وقد يتآكل دعم النظام علنيا في بعض الأحيان، بينما يحدث خفية في الغالب الأعم نتيجة للطبيعة القمعية للنظم السلطوية.

ويفترض "هانتنجتون" أن عملية انهيار النظام تبدأ من خلال معارضة الطلاب، ويتم إسقاطه، عند فقدان هذا الأخير (النظام) لدعم الجيش، وتعمل جماعات أخرى تساهم في ذلك، مثل المثقفون، وقادة الأحزاب السياسية السابقة، وبعد سقوط النظام، تبدأ الانقسامات في الظهور وتتصارع الأطراف على توزيع القوى وطبيعة النظام الجديد الذي يجب أن يؤسس[2]، ويتوقف مصير الديمقراطية على القوة النسبية للمعتدلين الديمقراطيين والراديكاليين المناهضين للديمقراطية.

3-نمط الإحلال: Trasplacements : ويسمى أيضا التحول من خلال التفاوضNegotiated Transation: أما في نمط الإحلال فإن التحول الديمقراطي ينتج من خلال الأعمال المتقاطعة للحكومة والمعارضة، فالتوازن داخل الحكومة بين المتشددين والإصلاحيين يجعلها راغبة في التفاوض على تغيير النظام، بخلاف حالة هيمنة المتشددين التي تؤدي إلى الاستبدال،[3] وحيث أن الحكومة لا ترغب في بدء تغيير النظام يجب أن تدفع إلى الدخول في مفاوضات رسمية وغير رسمية مع المعارضة.

في هذا النمط من التحول، أدركت الحكومة والمعارضة أنه لا سبيل لأي منهما بمفردها أن تحدد طبيعة النظام السياسي القادم، فكان أن طور زعماء الحكومة والمعارضة رؤاهم بهذا الشأن بعد أن اختبر كل طرف قوة الآخر. ففي البداية، تظن المعارضة أنها قادرة على التخلص من الحكومة عبر الإطاحة بها، بينما تظن الحكومة أنها قادرة على احتواء وقمع المعارضة دون نفقات فادحة. ويتم الإحلال عندما تتغير معتقدات كل فريق، وذلك عبر الخطوات المتتابعة، بدءا بفقدان الحكومة لقوتها وسلطتها، ثانيا، استغلال المعارضة ضعف الحكومة من أجل توسيع تأييدها وتكثيف نشاطها بناءا على توقع أنه يمكنها قريبا أن تسقط الحكومة. ثالثا، تستجيب الحكومة باستخدام

[1]- Ibid. p142.

[2]- Ibid. p-p 142-149.

[3]- Ibid. p150.

القوة لاحتواء وقمع المعارضة، رابعا، تدرك الحكومة والمعارضة انسداد الأفق،[1] مما يحملها على الدخول في مفاوضات حول إحداث تحول أو انتقال.

ويحتاج الإحلال، وفقا لـ: "هانتنجتون" إلى بعض التساوي في القوة بين الحكومة والمعارضة، إلى جانب قدر من عدم اليقين على صعيد كل منهما حول من سيكون الفائز في حالة وقوع اختبار حقيقي للقوة.

ثانيا: معيار العلاقة بين النظام السياسي، الثقافة السياسية والتنمية الاقتصادية: وفقا لهذا المعيار، يميز "روبرت دال" بين ثلاثة أنماط أو مسارات أساسية للتحول:

1-نمط غربي تقليدي: وفق هذا النمط يسبق التحول الديمقراطي وانتشار الثقافة الديمقراطية حدوث التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وأهم مثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية أو البلاد الإسكندنافية.

2-نمط سلطوي تحديثي: هنا تسبق التنمية الاجتماعية الاقتصادية حدوث التحول الديمقراطي وانتشار الثقافة الديمقراطية، حيث تهيئ النظم السلطوية الظروف التي تحفز بدورها مطالب التحول الديمقراطي بين النخب والسواد الأعظم من العامة، من خلال إقامة اقتصاد سوق متقدم.

3-تزامن التطورات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية: يسعى الزعماء عن قصد إلى تبني عناصر من اقتصاد السوق، زيادة الصادرات وتحفيز النمو الاقتصادي السريع، فينتعش رجال الأعمال والمال ويضغطون على القادة من أجل المزيد من التوسع في قطاعات السوق، وبسبب المكاسب التي يحققها النمو، يستجيب القادة، وكنتيجة، يزداد التحضر وينكمش القطاع الزراعي وتتسع الطبقة المتوسطة العاملة، وعندئذ، تظهر المطالب بالمزيد من التعليم، المهارات المتخصصة، الوصول إلى المعرفة ووسائل الاتصال والمزيد من حرية التعبير، وهنا تجد القيادة نفسها بين خيار الاستجابة لطلب المزيد من التحول الديمقراطي وبين إعادة تركيب نظام قمعي لا يتمتع بالشرعية ويفتقد القدرة على تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، فيأخذ القادة بالخيار الأول،[2] وبالتالي يكتمل الانتقال إلى الديمقراطية.

ثالثا: معيار اتجاه النظام من وإلى الديمقراطية: قدم هذا المعيار "صامويل هانتنجتون" في كتابه "الموجة الثالثة من الديمقراطية" حيث افترض أن هناك خمسة أنماط للتحول الديمقراطي، هذه الأنماط هي:

[1]- Ibid. p-p 151-153.

[2]- Robert Dahl, « **Developpement and democratic culture** », in Larry Diamond and others, op.cit, p-p 36-37.

1-نمط دوري أو ترددي: Cyclical:

في ظل هذا النمط تتأرجح الدول ذهابا وإيابا ما بين النظم السلطوية والديمقراطية، ففي ظل النظام السلطوي، قد تبلغ الراديكالية، الفساد والفوضى مستويات غير مقبولة، فيتدخل الجيش للتخلص من الوضع القائم، إلا أنه قد ينهار الائتلاف المؤيد للنظام العسكري، ويفشل هذا الأخير في التعامل مع المشاكل الاقتصادية بفاعلية، وينتاب القلق ضباط الجيش ذوي الاتجاهات المهنية من تسيير القوات المسلحة، ومرة أخرى ومن أجل إراحة الشعب، يتخلى الجيش عن السلطة ويعود إلى الثكنات. في هذه البلاد، يتغير النظام كما يتغير وتنتقل السلطة من حزب لآخر في النظم الديمقراطية المستقرة.[1] وبالتالي يتراوح النظام السياسي بين الحكم السلطوي والحكم الديمقراطي.

2-نمط المحاولة الثانية: Second Try Democracy:

في هذا النمط تتحول الدولة من نمط سلطوي إلى آخر ديمقراطي، لكن النظام الديمقراطي يفشل إما لأن الدولة تفتقر إلى المرتكزات الاجتماعية للديمقراطية أو لأن قادة النظام الديمقراطي الجديد ينتهجون سياسيات متشددة تولد رد فعل شديد أو لحدوث بعض المنغصات مثل: الحرب أو الكساد، فتأتي حكومة سلطوية إلى الحكم وتبقى لمدة طويلة أو قصيرة، ثم تبذل مرة أخرى جهود أكثر نجاحا من أجل استعادة الديمقراطية، مع زيادة في فرص النجاح جزئيا بسبب أن القادة الديمقراطيين قد تعلموا من التجربة السابقة.[2]

3-نمط الديمقراطية المتقطعة: Interrupted democracy :

تشمل الدول التي أقامت أنظمة ديمقراطية لفترة طويلة نسبيا. ولكن في نقطة ما، تطرأ ظروف مثل عدم الاستقرار أو الاستقطاب تؤدي إلى تعليق العمليات الديمقراطية، ويشير "هانتنجتون" إلى أنه ليس كل تعليق للديمقراطية، يتم على يد الجيش، قد يحدث تعليق للديمقراطية من قبل رؤساء الحكومة المنتخبة كما حدث في الفلبين، إلا أن الخبرة الطويلة لهذه الدول مع الديمقراطية جعلت من المستحيل على القادة السياسيين الذين علقوا الديمقراطية أن يتخلصوا تماما من الممارسات الديمقراطية، وبالتالي كان عليهم بعد فترة أن يستردوا الصوت الشعبي الذي فقدوه.[3]

4-نمط الانتقال المباشر:Direct Transition :

يكون هذا الانتقال من نظام سلطوي مستقر إلى نظام ديمقراطي مستقر، إما من خلال التطور التدريجي على مر الزمن أو من خلال الاستبدال المباشر للأول بالأخير.

---

[1]- Samuel Huntington, **The Third Wave Democratization in the Late Twentieth**, op.cit. p-p 153-154.

[2]- Ibid. p-p 154-155.

[3]- Ibid. p-p 155-156.

5-نمط الانتقال من الاستعمار:Decolonization :

وفق هذا النمط، تفرض الدولة الديمقراطية مؤسساتها الديمقراطية على مستعمراتها، وتستمر هذه المؤسسات حتى بعد حصول هذه الدول على الاستقلال. وينطبق هذا النمط على المستعمرات السابقة لبريطانيا والتي استقل غالبيتها في الموجة الثانية[1].

كما يضيف بعض الباحثين نمط آخر ألا وهو: نمط التحول الديمقراطي من خلال التدخل العسكري: Foreign Military Intervention:

يرتبط هذا النمط من التحول الديمقراطي بحروب وصراعات، تؤثر فيها وتحكمها مصالح وتوازنات داخلية وإقليمية ودولية. يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير، وعدم بروز جناح إصلاحي داخله، وعجز قوى المعارضة عن إطاحته بسبب ضعفها وهشاشتها نتيجة لسياسته القمعية. وفي ظل هذا الوضع لا يكون هناك بديل لإطاحته والانتقال إلى نظام ديمقراطي سوى التدخل العسكري الخارجي،[2] الذي يمكن أن تقوم به دولة واحدة على نحو ما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في كل من جرينادا وبنما في ثمانينات القرن الماضي، أو تحالف يضم مجموعة من الدول على غرار الحرب التي قادتها واشنطن بمشاركة دول أخرى ضد أفغانستان في عام 2001 وضد العراق في عام 2003 وعلى ليبيا سنة 2013.

وعادة ما يحدث التدخل العسكري الخارجي لأسباب وذرائع مختلفة منها إلحاق هزيمة بنظام ديكتاتوري، والتدخل لأسباب إنسانية، ووضع حد لحرب أهلية طاحنة... إلخ. ويلاحظ أنه في غالبية حالات التدخل العسكري الخارجي لم يكن هدف تأسيس نظام ديمقراطي هو الهدف الرئيسي أو المبدئي، بل كانت هناك أهداف ومصالح أخرى.[3] وإذا كان التحول الديمقراطي من خلال التدخل العسكري الخارجي قد نجح في بعض الحالات كما هو في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه فشل في حالات أخرى كثيرة أحدثها أفغانستان والعراق.

ومنه، وبعد رصد والتطرق للاتجاهات الثلاثة في تصنيف التحول الديمقراطي، يمكن القول بأنها رصدت عددا لا بأس به من خيارات التحول الديمقراطي لعدد من الدول. حيث عبرت الأنماط المتضمنة في كل واحد من هذه المعايير عن سيناريوهات لكيفية المرور بعملية التحول الديمقراطي، واختلفت الاتجاهات الثلاثة في محاور تركيزها، فبينما ركز الاتجاه الأول على موقع الإصلاحيين في النظام السياسي، ركز الاتجاه الثاني على التراتبية ما بين التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما ركز الاتجاه الأخير على التردد ما بين الديمقراطية والسلطوية.

---

[1] - Weiner, « Empirical Democratic Theory », **Political Science** (20 Fall 1987). P862.

[2]- أحمد يوسف أحمد وآخرون، مرجع سابق. ص91.

[3]- نفس المرجع. ص96.

وبالرغم من التناسق الشديد الذي عبر عنه كل اتجاه أو معيار وكذا الأنماط بدرجة أو بأخرى، فالحقيقة أن التجارب الواقعية للتحول الديمقراطي تمزج بين أكثر من نمط، وأن الواقع أشد تعقيدا من بساطة الأنماط المطروحة.

وبصفة عامة فقد أكدت خبرات وتجارب التحول الديمقراطي على أن طريقة الانتقال تؤثر عل نوعية وطبيعة النظام الديمقراطي الوليد، وعلى فرص واحتمالات استمراره وترسيخه في مرحلة ما بعد الانتقال، حيث أن الانتقال السلس والسلمي الذي يتم بمبادرة من النخبة الحاكمة أو من خلال التفاوض بين الحكم والمعارضة، أو بعد إطاحة النظام بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية سلمية غالبا ما يكون مصحوبا بدرجة أعلى من الديمقراطية وفرص أفضل لاستمرار وترسيخ النظام الديمقراطي الناشئ. بالمقابل، فإن الانتقال العنيف يكون في الغالب مقرونا بدرجات أدنى من الديمقراطية، وفرص أقل لاستمرارية النظام الديمقراطي واستقراره، بل إنه تزداد في مثل هذه الحالة احتمالات الارتداد إلى شكل من أشكال التسلطية، أو وقوع البلاد في صراع داخلي أو حرب أهلية. أما التحول الناجم عن التدخل العسكري الخارجي فقد نجح في حالات قليلة، وفشل في حالات كثيرة، وقد كان لكل من الفشل والنجاح ظروف ومعطيات خاصة.

وتتضمن عملية التحول نحو الديمقراطية عددا من المراحل المتميزة، تبدأ بزوال النظم السلطوية، وظهور ديمقراطيات حديثة، ثم ترسيخ هذه النظم الديمقراطية الحديثة Consolidation . وإن كانت هذه المراحل الثلاث يمكن تقسيمها بشكل نوعي مختلفا نسبيا، فيرى بعض الدارسين أن عملية التحول الديمقراطي تمر بثلاث مراحل، هي:

1-مرحلة التحول إلى الليبيرالية: Liberalization : تشير إلى التأكيد على حقوق الأفراد والجماعات من تعسف السلطة السياسية وانتهاكها المحتمل للشرعية داخل النظام السلطوي، فالتحول إلى الليبيرالية يتمتع بحرية محكومة. وفي هذا الإطار فإن الليبيرالية هي جزء من الديمقراطية، كما يمكن أن تساهم في دعمها من خلال استيعاب المطالب من أسفل.[1]

2-مرحلة التحول إلى الديمقراطية:Democratization : فتتجاوز الليبيرالية إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبة النخبة وإقرار المبادئ الأساسية للديمقراطية في إطار مؤسسي ديمقراطي.[2]

3-عملية تعزيز أو ترسيخ الديمقراطية: Consolidation: هي العملية التي بمقتضاها يتم تحويل كل مظاهر وترتيبات مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية إلى مؤسسات سياسية معترف بها، منتظمة في أداء دورها ومقبولة

[1]- شادية فتحي إبراهيم عبد الله، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، مرجع سابق، ص 28.

[2]- نفس المرجع.

من جانب المواطنين الذين يخضعون لها ومن ثم يمكن القول أنها مرادف للاستقرار والمؤسسية في ظل مشاركة فعالة من جانب المواطنين.[1]

أما بعض الدارسين فيرى أن عملية التحول الديمقراطي تمر بأربعة مراحل حتى تصل إلى مرحلة حكم ديمقراطي من خلال ترسيخ الهياكل والأوضاع المؤدية إل تحويل هيكلي وتغيير النظام من الحكم السلطوي، وتتمثل هذه المراحل في:

المرحلة الأولى: مرحلة القضاء على النظام السلطوي:

هي الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، ويشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية.[2]

ينهار النظام التسلطي بسبب مجموعة من العوامل أهمها الصراع بين المعتدلين الذين استفادوا من مناصب في ظل النظام السلطوي لكنهم اقتنعوا بضرورة إحداث تعديلات عليه لإعادة بناء شرعيته المهتزة وبين المتشددين الذين يرفضون إحداث أي تحويل ديمقراطي ويدافعون على بقاء النظام السلطوي، ويمثل هؤلاء مصدر تهديد للنظام الجديد بتدبير الانقلابات والمؤامرات، ويحدث هذا الصراع في ظل الشقاقات والانقسامات داخل النظام القائم وفي ظل ضغوط دولية لتبني التحول الديمقراطي مقابل تقديم المساعدات الدولية.

المرحلة الثانية: أخذ قرار بالتحول أو إقامة النظام الديمقراطي:

أثناء هذه المرحلة يتم اتخاذ القرار للقيام بعملية التحول الديمقراطي وتتواجد مؤسسات النظام القديم مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، مما يجعل المعتدلين والمتشددين يتقاسمون السلطة إما بالصراع أو الاتفاق، كما يتم وضع مجموعة من القواعد والاجراءات التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين[3]، فيلتزم المحكومين بطاعة الحاكم والقبول بقواعد اللعبة السياسية.

[1]- نفس المرجع، ص29.

[2]- أحمد يوسف أحمد وآخرون، مرجع سابق. ص101.

[3]- نفس المرجع.

المرحلة الثالثة: ترسيخ الديمقراطية:

يعرف "جون لينز" مرحلة رسوخ الديمقراطية أنها حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب وجماعات المصالح أو أي قوى أو منظمات بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة، ببساطة فإن الديمقراطية يجب النظر إليها على أنها اللعبة الوحيدة في المدينة.

تعود بداية الرسوخ الديمقراطي كما أشار كل من "جون ماري جويثير" والفيلسوف الألماني "هيجلي جورج ويلهلم فريدريش" إلى اتفاق أعضاء النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى.[1] ومنه فإن عملية الرسوخ تمثل قبول القوى الأساسية في المجتمع لعملية الديمقراطية.

المرحلة الرابعة: النضج الديمقراطي:

تعتبر أعلى مراحل التطور الديمقراطي وتسعى الدولة في هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديمقراطي بالرفع من كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها من خلال عمليتين مستقلتين ومترابطتين هما الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية، ففي الأولى يجب أن يكون المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات فاعلون في عملية تقرير أي قرارات تتخذها المؤسسة، أما الديمقراطية الاقتصادية فتتضمن الوصول إلى آليات وسياسات تكفل توزيع المنافع الاقتصادية على أفراد المجتمع استنادا إلى معايير العدالة والمساواة.[2] تهدف هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديمقراطي وزيادة قدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية لهم.

وإجمالا، أكدت خبرات وتجارب التحول الديمقراطي على أن طريقة الانتقال تؤثر على نوعية أو طبيعة النظام الديمقراطي الوليد، وعلى فرص واحتمالات استمراره وترسخه في مرحلة ما بعد الانتقال، حيث أن الانتقال السلمي الذي يتم بمبادرة من النخبة الحاكمة، أو من خلال التفاوض بين الحاكم والمعارضة، أو بعد إطاحة النظام بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية سلمية غالبا ما يكون مصحوبا بدرجة أعلى من الديمقراطية، وفرص أفضل لاستمرار وترسخ النظام الديمقراطي الناشئ.

وبالمقابل فإن الانتقال العنيف يكون في الغالب مقرونا بدرجات أدنى من الديمقراطية، وفرص أقل لاستمرارية النظام الديمقراطي واستقراره، بل إنه تزداد في مثل هذه الحالات احتمالات الإرتداد إلى شكل من أشكال التسلطية،

[1]- محمد سعد أبو عامد، **الرأي العام والتحول الديمقراطي**، (الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010). ص143.

[2]- نفس المرجع. ص145.

أو وقوع البلاد في صراع داخلي أو حرب أهلية، أما الانتقال الناجم عن التدخل العسكري الخارجي فقد نجح في حالات قليلة، وفشل في حالات أخرى كثيرة.

المطلب الثالث: عوامل التحول الديمقراطي.

ترجع بعض نظريات التحول الديمقراطي عملية الدمقرطة إلى جملة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية تحدث آليات تدفع إلى التحول الديمقراطي مثل ارتفاع القدرة الاستهلاكية، وجود اقتصاد سوق غير مركزي ونمو اقتصادي وتحديث اجتماعي، وجود بورجوازية وطبقة متوسطة قوية، ارتفاع نسبة التعليم وازدياد التنافس السياسي، وانخفاض مستويات العنف السياسي.

وهناك عوامل تاريخية بارزة تمثلت في سلسلة من التحولات العالمية تتمثل في: التحولات على مستوى توزيع القوة على المستوى العالمي بانهيار القطب الشيوعي مما فسح المجال أمام انتشار نموذج الديمقراطية الليبيرالية، كما عرفت بعض البلدان التحول إلى الديمقراطية بخضوعها إلى احتلال أجنبي مثل اليابان وألمانيا.[1] كما أن لتداعيات انتشار الحدث (مفعول كرة الثلج) بانتشار الاحتجاجات والمطالبة بالديمقراطية عبر الثورات دور في تزايد البلدان التي انتهجت الحكم الديمقراطي.

حيث يرى كل من "جابريال ألموند" و "باول بينغهام" أن المبادرة من أجل التغيير السياسي يمكن أن تنبع من ثلاث مصادر: من النظام السياسي نفسه أي من النخبة الحاكمة، ومن الجماعات الاجتماعية في البيئة الداخلية، ومن النظم السياسية في البيئة الدولية، وعادة ما تتفاعل هذه العناصر الثلاثة مع بعضها البعض.[2]

أما "هانتنجتون" فيحصر عوامل التحول الديمقراطي في خمسة عوامل:

1. اهتزاز شرعية النظم التسلطية نتيجة سيادة المناخ الديمقراطي كمصدر للشرعية.
2. النمو الاقتصادي العالمي الذي حدث في الستينيات وتأثيره على ارتفاع مستويات المعيشة والتعليم، إلى جانب الطفرة النفطية في بعض البلدان المنتجة له. هذا النمو مهد السبيل لقيام الديمقراطيات في بعض

[1]- Liza Anderson, op.cit. p54.

[2]- David E.Apter, **political change : A Coolection of Essays**, (Oxom : Routledge, 2012). P227.

الدول، بفعل الأزمات الاقتصادية الناجمة عن النمو السريع والركود الاقتصادي، الذي أدى إضعاف النظم التسلطية القائمة.[1]

3. التغيرات الداخلية في الكنيسة الكاثوليكية واتجاه البابا نحو تأييد الديمقراطية، ومن جهة أخرى يرى "هانتنجتون" أن التحول الديمقراطي في البلدان التي تدين بالإسلام أو البوذية كان أمرا نادر الحدوث، على عكس البلدان المسيحية حسب نظره تؤكد على حرية الفرد والفصل بين الدين والدولة، فثلاثة أرباع الدول التي تحولت إلى الديمقراطية بين 1974 إلى 1989 كانت دولا مسيحية كاثوليكية.[2]
4. التحول في توجهات السياسة الأمريكية نحو دعم حقوق الانسان والديمقراطية ابتداء من 1974، والتحول في دور القوى الخارجية مثل الفاتيكان والمجموعة الأوروبية نحو الضغط على الدول لانتهاج الحكم الديمقراطي بربط المساعدات الخارجية بمستوى التحسن في احترام حقوق الإنسان وإجراء الانتخابات.[3]
5. تداعي الأحداث بفعل وسائل الاتصال الدولية.

وإجمالا هناك مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى التحول، هذه الأسباب تختلف من حالة إلى أخرى، بحيث ما يمكن اعتباره أسبابا حاكمة في هذه الحالة أو تلك قد لا يكون كذلك في حالات أخرى. ومن هنا تأتي أهمية دراسة حالات التحول الديمقراطي من منظور مقارن.

وبصفة عامة لا يمكن تفسير التحول الديمقراطي بعامل أو سبب واحد فقط، فعادة ما يكون ذلك نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي، بعضها داخلي والآخر خارجي، بعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية (الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والدينية) التي تشكل بيئة الانتقال، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم واستراتيجياتهم وفي ضوء ذلك يمكن تصنيف الأسباب أو العوامل إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

الفرع الأول: العوامل الداخلية:

تشير الدراسات المعاصرة إلى بعض العوامل الداخلية المؤثرة على عملية التحول نحو الديمقراطية ولعل أهم هذه العوامل تتمثل فيما يلي:

[1]- Samuel Huntington, **The Third Wave Democratization in the Late Twentieth Century**, op.cit, p154.

[2]- Ibid.

[3]- Ibid. p155.

أولا: انهيار شرعية النظم التسلطية:

يعتبر تآكل سيطرة النظم التسلطية على الحياة السياسية أحد أهم الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي، ببروز معارضة قوية يكون على النظام أن يتعامل معها، وقد تكون هذه المعارضة أحد عوامل الضغط الرئيسية التي تؤدي لتغيير النظام، حيث يقوم النظام السلطوي بترك الحياة السياسية بشكل تطوعي، أو بالاتفاق مع قوى المعارضة السياسية وبعض المؤسسات الأخرى مثل: الجيش الذي يمكن أن يلعب دورا في تأييد المعارضة،[1] وقد تلعب الانتخابات دورا مهما في عملية في عملية التحول الديمقراطي أين تلعب الجماهير دورا مهما باستبعاد الحكام السلطويين.

وتمثل الشرعية ضمانة استمرار السلطة وتجديدها من حقبة إلى أخرى على أسس ثابتة تمنع الحاجة إلى القوة والاستلاء، فيرى العالم الألماني "ماكس فيبر" أن نظام الحكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بأن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة. وتقوم علاقة الحاكم والمحكوم على التفاعل وتبادل الرأي فالمحكوم يندفع إلى المشاركة بفعل اعترافه بالحكم، والحاكم يندفع إلى قبول المشاركة بفعل استمداد شرعيته من المحكوم.[2]

تختلف مشاكل الشرعية في النظم السياسية للدولة حيث يمكن أن تكون نتيجة ضعف الاستقطاب الجماهيري أو نتيجة انعدام آليات التجديد الذاتي للشرعية أو نتيجة عدم تحقيق الوعود وهذا ما يؤدي إلى ضعف وتدهور النظم السياسية،[3] حيث أن الأنظمة السياسية التي تعاني من مثل هذه المشاكل تميل إلى انتهاك القواعد الدستورية والقانونية وتحويل الدستور إلى وثيقة شكلية توضع لتغطية ممارسات الحاكم وإضفاء الشرعية عليها.

إن أي نظام يعاني مشكلة غياب الديمقراطية سيعاني من مشكلة غياب الشرعية مما يؤدي إلى المعاناة من مشكلة غياب الاستقرار ثم مشكلة فقدان الكفاءة في الإنجاز، ولضمان الحفاظ على شرعية الأنظمة السياسية الحاكمة وعلى استقرارها أصبح هناك حل واحد يتمثل في انتهاج الديمقراطية، فإن الأنظمة التي ترفض انتهاج الديمقراطية تعاني من ضعف شرعيتها لذا تلجأ إلى وسائل القسر والإرغام لضمان استقرارها واستمرارها،[4] وإذ لا ينتج هذا الخيار ولا يولد إلا المزيد من غياب الديمقراطية وانتهاك الحريات الفردية والحقوق الإنسانية الأساسية.

---

[1]- محمد عابد الجابري، مرجع سابق. ص82.

[2]- نفس المرجع.

[3]- علي عباس مراد، **المجتمع المدني والديمقراطية**، (الطبعة الأولى، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009). ص57.

[4]- نفس المرجع. ص58.

ثانيا: القيادة السياسية:

تلعب القيادة السياسية دورا مهما وحيويا في إقامة الديمقراطية، فالقيادة السياسية تبادر إلى اتخاذ قرار التحول الديمقراطي على إثر دوافع متنوعة، قد تكون نتيجة إدراك القيادة بأفضلية القيام بعملية التحول الديمقراطي لأن تمسكها بالسلطة سيؤدي إلى تكاليف مرتفعة، أو نتيجة اهتزاز وتردي شرعية النظام القائم لعدم قدرته على تلبية احتياجات ومطالب شعبه،[1] ويمكن أن يرجع السبب إلى اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية الدولية، والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم.

في ظل النظام السياسي غير الديمقراطي يمكن للقائد السياسي أن يحدد هدفا واحدا أو عددا من الأهداف، وبشكل ما يقوم بتحفيز وإجبار القوى السياسية والاجتماعية على تشكيل سلوكها بما يتماشى مع الأولويات التي تفرضها هذه الأهداف، أما في الدول الديمقراطية، فلا يفرض الهدف من أعلى النظام، بل يكون نتاج إدراك جماعي من قبل الجماعات الأساسية في المجتمع بأن رفاهيتهم مهددة بدرجات متقاربة.

إن الدول المتحولة إلى الديمقراطية والتي شهدت استقرار ممارسة حزبية تعددية، تنافسية، ترتكز على انتخابات نزيهة ودورية، أدت إلى نتائج تعكست تداولا معتبرا للسلطة، ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى التشارك في السلطة من جانب عدد من الأحزاب السياسية مما يدخلها في عداد الدول التي يصعب فرض الأهداف عليها من أعلى ويستحيل إجراء تعديلات معتبرة فيها دون التعاون بين عدد من اللاعبين، أما الدول المتحولة إلى الديمقراطية التي تعجز عن ضمان نزاهة انتخاباتها أو التنافس الفعلي على الأصوات الانتخابية بين اثنين على الأقل من الأحزاب السياسية، وبحيث تتحول الإصلاحات لأمور شكلية،[2] أي مجموعة من القواعد والنصوص الدستورية والقانونية الديمقراطية التي تحول الجهات التنفيذية بالأساس دون تفعيلها، تقترب من فئة النظر غير الديمقراطية التي يسهل فيها إملاء الأهداف من العمل.

ويرى "هانتنجتون" أن هناك عدة عوامل تساعد على انتشار الديمقراطية، ومن بينها دور القيادة السياسية، غير أنه لا يمكن قياس أهمية عامل القيادة دون النظر إلى البيئة الثقافية المحيطة بها.[3]

---

[1]- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية**، مرجع سابق. ص36.

[2]- علي عباس مراد، مرجع سابق. ص61.

[3]- Samuel Huntington, **The Third Wave Democratization in the Late Twentieth Century**, op.cit. p55.

إلا أن التغير في مدركات القيادة السياسية لا يشترط أن يكون تحولا إلى الايمان بالديمقراطية كقيمة سياسية عليا، وإنما قد يكون التغير في إدراكهم للواقع السياسي المحيط بهم، حيث يرون عدم إمكانية استمرار الأسس التقليدية لحكمهم في المستقبل نتيجة لتغيرات في البيئة السياسية لن تسمح لهم بالحفاظ على قبضتهم الحديدية على الدولة والمجتمع[1]، ومن ثم لا يكون لجوؤهم للديمقراطية راجعا إلى الإيمان بها، وإنما لعدم قدرتهم على إيجاد بدائل لها تضمن الحفاظ على الشرعية.

إلا أن العلاقة بين دور القيادة السياسية في دعم التحول الديمقراطي وتآكل الشرعية ليست على هذا القدر من البساطة، حيث يفترض "هانتنجتون" أن هناك خمسة طرق تستجيب بها القيادة السياسية لتآكل الشرعية، فأولا من الممكن أن ترفض الاعتراف بضعفها المتزايد على أمل أو اعتقاد بأنها سوف تبقى في السلطة...، ثانيا، قد يعمد النظام في سبيل الاستمرار إلى زيادة القمع بحيث تحل الطاعة بدافع القهر محل الطاعة بدافع الواجب. ثالثا، افتعال صراع خارجي ومحاولة استعادة الشرعية من خلال استخدام دعاوي القومية. رابعا، محاولة تأسيس نوع ما يشبه الشرعية الديمقراطية للنظام. وذلك من خلال تقديم الوعود باستعادة الديمقراطية أو إجراء انتخابات... وأخيرا، يمكن أن يقوم الزعماء السلطويين بأخذ زمام المبادرة في إنهاء الحكم السلطوي وتقديم النظام الديمقراطي.[2]

ومنه، ووفقا لهذا التحليل، فإن العلاقة بين تآكل الشرعية ودور القيادة السياسية في دفع عملية التحول الديمقراطي ليست خطية أو أحادية الاتجاه، بمعنى أن تآكل الشرعية لا يؤدي حتما إلى تحول القيادة السياسية إلى دعم التحول الديمقراطي أو تبني الإصلاحات الديمقراطية.

حتى وإن أخذت القيادة السياسية الدور الأول في تغيير النظام السلطوي، فإن ذلك لا يضمن نجاح التجربة الديمقراطية أو حتى استمرارها، إذ أن القادة السلطويين بعد تحقيق قدر من الاستقرار السياسي عبر التخلي عن أنماط الحكم السلطوي وتقديم النظام الديمقراطي، قد يتراجعون عن جهودهم الديمقراطية نتيجة لعدم وجود إصلاحيين في مواقع قوية في النظام السياسي أو غياب معارضة متماسكة وموحدة تطالب باستمرار وتوسيع الديمقراطية، مما يمكنهم من التراجع عما قدموه من إصلاحات من قبل.

من هنا كانت أهمية وجود القيادة السياسية التي تؤمن بالإصلاح الديمقراطي النابع من إيمانها بقيمة الممارسة الديمقراطية، هي الدافع الحقيقي لعملية التحول الديمقراطي بل وجديته على وجه الخصوص، فإذا توافرت القيادة

---

[1]- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية**، مرجع سابق. ص38.

[2]- Samuel Huntington, **The Third Wave Democratization in the Late Twentieth Century**, op.cit. p p 55-57.

السياسية التي تؤمن بالديمقراطية في الدول المتحولة إلى الديمقراطية، فإن ذلك يتيح فرصا واسعة من أجل تعزيز تجربة التحول الديمقراطي واستقرارها والجدول رقم (01) يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): **أنماط دور القائد في عملية التحول الديمقراطي**.

نمط القيادة في كل مرحلة	خصائص هذا النمط	ملاحظات على المرحلة
المرحلة الأولى: القائد المؤسس	يقود معركة كفاحية أو حركة وطنية، ويتبنى دعوة سياسية أو مذهبية أو أيديولوجية أو إصلاحية	قد يؤسس أمة أو دولة أو كيان سياسي جديد أو يحدث تغييرات جذرية في الدولة والمجتمع.
المرحلة الثانية: القائد الوقور	قد يكون أكبر سنا (في النظام الوراثي) أو أكبر الأتباع سنا أو مكانة (دينية، رمزية، تاريخية). المهم أنه يتسم بالوقار	هو من الأتباع المقربين، وفترة ولايته قصيرة غالبا، وهمه الأكبر توطيد أركان النظام الجديد واكتساب الشرعية
المرحلة الثالثة: القائد الكاريزمي	هو أقوى الأتباع المقربين، وهو كاريزمي في الغالب	جزء من هذه الكاريزمية يرجع إلى الظرف التاريخي الذي يساعده على جني ثمار التأسيس وتحقيق إصلاحات كبرى
المرحلة الرابعة: القائد الإنقلابي	هو من بين الأتباع أيضا، وغالبا ما يبدو في صورة أضعف من سلفه الكاريزمي	يحاول الإنقلاب على النظام الذي تم تأسيسه، سواء لإثبات وجوده أو للتصحيح، وغالبا ما يتسم نهجه بالشطط
المرحلة الخامسة: القائد المعتدل	يتسم بقدر كبير من الإعتدال ويحاول الجمع والتوفيق بين النهجين السابقين المتعارضين	غالبا ما تعطي هذه المحاولة نتائج أقل من المرجوة، أو تتآكل الشرعية وينفتح الباب لإحداث تغيير جذري في قواعد انتقال السلطة

المصدر: إيمان أحمد، **قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي**، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016). ص04.

إذن إن الانتقال من حكم لاديمقراطي إلى حكم ديمقراطي يفترض: إما أن يتولى الحكام أنفسهم القيام بعملية الانتقال، وفي هذه الحالة سيكون عليهم أن يتنازلوا على سلطاتهم عن طيب خاطر لاقتناعهم أن الأسس القديمة للنظام القائم قد انتهت صلاحيتها ولن تسمح لهم بالاستمرار في السيطرة على الحكم، وهذه الحالة نادرة الحدوث ومن أهم مميزاتها أنها تعزز وتحافظ على استقرار الديمقراطية، أما الحالة الثانية فهي إجبار الحكام بوسيلة من الوسائل على التنازل، وهذا يتطلب قوات ديمقراطية في المجتمع قادرة على فرض الديمقراطية في دولة قادرة على الحفاظ عليها والحيلولة دون قيام نوع آخر من الحكم اللاديمقراطي[1]. في حالة إحجام القيادة الوطنية عن اقتحام مرحلة التحول الديمقراطي فإنه ينبغي زيادة الضغوط الشعبية مع توفر الرغبة لدى قوى المعارضة السياسية في التفاوض مع النظام بغية استحداث دساتير ديمقراطية يحدد فيها شكل نظام الحكم.

لإنجاح عملية التحول الديمقراطي لابد على القيادة السياسية إدراك البدائل المتاحة وتحديد المسار والتوقيت والأسلوب المناسب لتغيير النظم السلطوية والبدء بعملية التحول الديمقراطي إلى جانب توفير عوامل أخرى تتمثل في تحقيق تنامي قوة المعارضة السياسية والوضع الاقتصادي للدولة، وتنامي دور الطبقة الوسطى وتنامي دور مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات[2].

ثالثا: المجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني على أنه:" جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل بصورة تطوعية في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها: أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابات..."[3]

هناك تياران أساسيان في دراسة علاقة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، الأول يرى أن المجتمع المدني لا يوجد بمعناه في التجربة الغربية في أي من دول العالم الثالث وبالتالي فهو لا يلعب دورا في عملية التحول الديمقراطي وما يراه هذا الفريق أن هناك تنظيمات مدنية تخدم مصالح وتلبي احتياجات فئات محددة في المجتمع، ليس بدافع الحد من استبداد السلطة أو للتمكين السياسي. وإنما بوازع ديني أو ثقافي أو خدمي، وينتمي "لارس رودبك" و "أولي تورنكست" و "فيرجيلو روجاس" إلى هذا الفريق، ويذهبون في كتابهم "التحول الديمقراطي في العالم الثالث:

[1]- محمد عابد الجابري، مرجع سابق. ص82.

[2]- فايز ربيع، **الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية**، (الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004). ص180.

[3]- علي عباس مراد، **ديمقراطية عصر العولمة**، مرجع سابق. ص132.

قضايا حقيقية من منظور نظري مقارن" إلى أن طبيعة الدولة السلطوية في العالم الثالث تحد وتمنع حدوث تطور واضح لمؤسسات المجتمع المدني، كما يشير المؤلفون إلى أن هذه ظاهرة تأخذ شكلا مختلفا في دول الشرق الأوسط، فلأن مؤسسات المجتمع المدني موالية أو خاضعة للدولة بشكل أو آخر فهي تعاني من صعوبة تغيير الوضع القائم. [1] ومع فشل الدولة في تحقيق المساواة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، فإن العديد من مؤسسات المجتمع المدني وبوازع ديني وخيري تحاول أن تقوم بتوفير بعض الخدمات للفئات الضعيفة في المجتمع، دون أن تسعى للتمكين السياسي، وهذا يجعل دور وضع المجتمع المدني في تلك الدول غير واضح ومن الصعب دراسته. ففي بعض الحالات يتم استيعاب بعض مؤسسات المجتمع المدني داخل نظام لتهميش دورها وآثارها، وفي أحيان أخرى تقوم بعض من تلك المؤسسات بمحاولة الحد من سلطة الدولة والتعبير عن مصالح المجتمع[2]، وبالتالي فإن وجود مؤسسات المجتمع الدني —في رأي المؤلفين–لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية أو التمكين السياسي وتهيئة المناخ الملائم للديمقراطية.

أما الفريق الثاني يرى أن هناك تنظيمات اجتماعية وشعبية ظهرت للاحتجاج ومعارضة النظم السلطوية، وأن تلك التنظيمات هي أقرب ما تكون لفكرة المجتمع المدني والمواطنة بالمعنى السياسي، وأن تلك التنظيمات هي التي ستمهد لوجود ديمقراطية حقيقية في دول العالم الثالث. ويعتبر كتاب "جيف هاينز": "الديمقراطية والمجتمع المدني في العالم الثالث" من أهم الأعمال التي تناولت التحول الديمقراطي والمجتمع المدني من هذا الاتجاه، حيث يرى أن هناك علاقة مباشرة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ولذلك يحاول إثبات وجود فكرة موازية لفكرة المجتمع المدني في دول العالم الثالث، فيبتكر مفهوم "جماعات الحركة" وهي الجماعات التي ظهرت عندما عجزت الدولة بمؤسساتها خدمة مصالح الشعب، وقامت هذه الجماعات لتوفير بعض الاحتياجات الأساسية في المجتمع، وفي مثل هذه الحالة يلجأ الشعب لإقامة تلك الحركات لخدمة مصالحه والمطالبة بإصلاحات في النظام السياسي. ويحدد "هاينز" بعض الشروط لتلك التنظيمات، فهي تحقق أهدافها من خلال "الحركة" أو العمل،[3] وهي جزء من جماعة وتهدف في النهاية لتحقيق الديمقراطية.

ويرى "هاينز" أن تلك الجماعات هي جماعات "رد الفعل" بالأساس، وأن المطالبة بالديمقراطية على مستوى عالمي في العقود الماضية هو الذي أدى إلى ظهورها، حيث أن الديمقراطية التي تم تطبيقها هي "ديمقراطية إسمية أو رسمية" ولم تحقق التمكين السياسي والاجتماعي المطلوب، ولأن المؤسسات السياسية القائمة لا تناصر أو تساند مطالب تلك الجماعات، والدساتير الموجودة لا تكفل الحقوق السياسية لها، لدلك فإن تلك الجماعات تسعى

[1]– عماد الدين شاهين، **قراءة في أدبيات التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، مرجع سابق. ص 30.

[2]– نفس المرجع. ص31.

[3]– نفس المرجع، ص 33.

جاهدة لخلق المساحة المطلوبة للحركة الاجتماعية. وتلك الحركات الشعبية والجماهرية تحدث خلال النقلة الديمقراطية، وبالتالي هي الأساس لفكرة المجتمع المدني من حيث إن المجتمع في تعريف "هاينز" هو الذي يحد من سلطة الدولة، وعلى هذا الأساس فإن تلك الجماعات والحركات هي المدخل المناسب في ظل وإطار وضعية دول العالم الثالث للديمقراطية.[1]

في الحقيقة وما يمكن تأكيده هو أن للمجتمع المدني دور في التحول الديمقراطي، حيث تذهب غالبية الأدبيات إلى وجود علاقة ارتباطية وثيقة بينهما، حيث يرى "نورتون" أن الديمقراطية لا تكمن في الانتخابات أو المنافسة السياسية ولكن في المجتمع المدني. ويعرف المدنية على أنها تتضمن التسامح، ورغبة الأفراد في قبول الآراء السياسية والمواقف الاجتماعية المختلفة ثم القبول بفكرة أنه لا توجد إجابة صحيحة[2].

ويلعب المجتمع المدني دورا مهما في تدعيم وترسيخ المبادئ الديمقراطية، إذ يمثل بيئة ملائمة ومناسبة لغرس وتنمية القيم الديمقراطية، وفي هذا السياق فإن التركيز على أهمية المجتمع المدني من أجل الديمقراطية هي طريقة لجذب الانتباه إلى دور الثقافة السياسية والفضائل المدنية وشبكة الجمعيات داخل وبين المجتمعات وأهمية التسابق في ممارسة الديمقراطية، إضافة إلى كونها قناة هامة للاحتكاك بالعالم الخارجي والتقارب بين الثقافات والحضارات، كما أن إعادة توزيع الأدوار والموارد فيما بين هذه الجماعات يزيد من كفاءتها وفعاليتها بشكل يدعم دورها على المستوى المحلي والعالمي.

كما يوفر المجتمع المدني قيم المدنية، التعددية، الاختيار، التحاور والتسامح والاستقلال عن الدولة يسهم في تنمية الثقافية الديمقراطية القائمة على المشاركة والتنظيم من أجل تحقيق المصالح، كما أنه يمثل نافذة على العالم الخارجي على الأوضاع الديمقراطية داخل البلاد بعيدا عن المنظور الرسمي للدولة، كما هو حال منظمات المجتمع المدني المعنية بالديمقراطية وحقوق الانسان.

هذا، وقد حدد "لاري دايموند" مجموعة من الأدوار يمكن أن يؤديها المجتمع المدني في الديمقراطية:

- تقييد قوة الدولة وإخضاع الحكومة للفحص العام.
- تقديم مجال للناس من أجل المشاركة في الاتحادات التطوعية، مما يزيد من وعيهم ومهاراتهم الديمقراطية.

[1]- نفس المرجع. ص34.

[2]- Augustus Richard Norton, **Civil Society in the Middle East**, (Leiden and new york and koln : E.J. Brill, 1995), p-p 11-12.

- توفير مجال تطوير القيم الديمقراطية مثل: التسامح، الوسطية والاستعداد للحلول الوسط.
- خلق قنوات بخلاف الأحزاب السياسية من أجل تحديد وتجميع وتمثيل المصالح.
- خلق الفرص للمشاركة في المستويات المحلية للحكم.
- الربط بين مصالح القطاعات وتخفيف الصراع السياسي.
- تجنيد القادة السياسيين الجدد.
- توفير الرقابة النزيهة على الانتخابات التي تردع وتكشف التزييف والتزوير، وتراقب الاصلاحات القضائية والقانونية في الديمقراطيات الجديدة.
- نشر المعلومات حتى لو تناقضت مع المعلومات الرسمية.
- توفير الموارد اللازمة من أجل تنفيذ الإصلاح الاقتصادي.
- تخفيف العبء والمطالب الملقاة على عاتق الدولة.[1]

فحسب "دايموند" يدعم المجتمع المدني الديمقراطية، خاصة إذا كان فاعلا، ويحتاج ليكون فاعلا إلى الدولة التي لا تجنح في تنظيمها للمجتمع المدني إلى فرض قيود على الفرص، وفي هذه الحالة تكون بصدد الحديث على الديمقراطيات المستقرة، حيث أن المجتمع المدني من أكثر المجالات التي تحرص الدول السلطوية على محاصرتها وتقييدها، لما لها من دور متنامي في "فضح" الكثير من انتهاكات الدولة، فإذا توافرت الفرصة لعناصر المجتمع المدني من أجل ممارسة هذه الوظائف التي أوردها "دايموند"، تكون بصدد دولة إما ديمقراطية بالفعل أو أنجزت الكثير على طريق رسوخ ديمقراطيتها.[2]

ومنه، يمكن القول بأن هناك شبه اتفاق بين الدارسين والباحثين في مجال العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي على أن ثمة أدوار يمكن أن يؤديها الأول في مجال دعم الأخير، إلا أن هناك شروطا لابد من توافرها للقيام بتلك الأدوار، مثل انتشار قيم مواتية للنشاط التطوعي في المجتمع بوجه عام وبين عناصر المجتمع المدني بشكل خاص، وتنظيم الدولة للمجتمع المدني بما لا يتعدى على حرية التعاون والتنظيم.

[1]- Larry Diamond, « Rethinking Civil Siciety : Towards Democratic Consolidation », **Journal of Democracy**, (Vol5, N°3, 1994). p94.

[2]- Ibid. p95.

رابعا: العامل الاقتصادي:

يعد العامل الاقتصادي من العوامل ذات الأهمية في أي تحول سياسي، فالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة هي علاقة ترابط وتداخل، وإن ظلت محل جدل وخلاف فبينما تتفق المدارس الفكرية المادية على أن العوامل الاقتصادية تحدد شكل المؤسسات السياسية من حيث الهيكل والوظائف وأن التغير في تلك العوامل من موارد أساسية، وأساليب إنتاج، وطرق توزيع للدخل يتبعه تغير في وظائف وسياسات المؤسسات السياسية، فإن مدارس الفكر غير المادية ترى أن السلطة السياسية هي التي تحدد السياسات الاقتصادية وكيفية استخدام الموارد. [1]

أما من حيث العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي، فقد أشار "هانتنجتون" إلى أسبقية التنمية الاقتصادية لإمكانية الوصول إلى الديمقراطية. قدم "هانتنجتون" تصورا شاملا عن كيفية مساعدة التنمية الاقتصادية للدولة على التحول الديمقراطي حيث يقول: «...إن عمليات التنمية الاقتصادية التي تشمل تحولا صناعيا معتبرا تؤدي إلى اقتصاد جديد، وبنية أكثر تنوعا وتعقدا وترابطا، يصعب على النظم السلطوية أن تسيطر عليه، كما تخلق التنمية مصادر جديدة للثروة والقوة خارج بنية الدولة، وحاجة وظيفية إلى نقل صناعة القرار، كما تعزز التنمية الاقتصادية التغيير في الهيكل الاجتماعي والقيم التي تشجع التحول الديمقراطي». [2]

وحسب "صامويل هانتنجتون" أثرت العوامل الاقتصادية في الموجة الثالثة على عملية التحول الديمقراطي بثلاث طرق، الطريقة الأولى تحققت نتيجة الطفرة التي شهدتها أسعار النفط، والثانية نتيجة وصول عدد من الدول إلى مستويات نمو اقتصادية عالية ساهمت في تحقيق عملية التحول الديمقراطي، أما الثالثة فارتبطت بتحقيق النمو الاقتصادي الشديد السرعة إلى زعزعة الأنشطة الشمولية في عدد من الدول[3]، ومنه فـ"صامويل هانتنجتون" توصل إلى أن النمو الاقتصادي مهد السبيل لقيام الديمقراطية وأدت الأزمات الناجمة إما عن النمو السريع أو عن الركود الاقتصادي إلى إضعاف النزعة الشمولية.

و"فوكوباما" ينظر إلى الديمقراطية على أنها عملية سياسية غير مرتبطة بالاقتصاد، مستندا في ذلك على تجربة النمور الأسيوية التي حققت معدلات تنمية اقتصادية عالية، في حين أنها لم تشهد إصلاحات سياسية ديمقراطية إلا في مرحلة لاحقت لعملية التنمية الاقتصادية.[4]

---

[1] - Samuel Huntington، « **Democracy For the Long Haul** », in Larry Diamond and others, op.cit. p04.

[2]- Ibid.

[3]- Ibid. p06.

[4]- Ibid.

وإذا كانت التنمية الاقتصادية تساعد على دفع التحول الديمقراطي من خلال تدعيم الطبقة المتوسطة، فإن "سيمور ليبست" كان من الرواد الذين ربطوا الرأسمالية والتنمية الاقتصادية الناتجة عنها بالديمقراطية،[1] فحسب "ليبست"، تمثل الرأسمالية قلب الديمقراطية لأنها أنتجت الثورة وأدت إلى وجود طبقة متوسطة متعلمة وأنتجت عددا من التغيرات الثقافية المواتية للديمقراطية، مثل تحقيق المزيد من العلمانية، وحدوث تآكل في الهويات التحتية.

إن زيادة الثروة لا ترتبط سببيا فقط بالديمقراطية من خلال تغير الظروف الاجتماعية للعمال، بل تؤثر أيضا على الدور السياسي للطبقة المتوسطة من خلال تغير البناء الطبقي، بحيث يتحول من هرم ذي قاعدة عريضة من الطبقة الدنيا، إلى وسط (جسم سياسي) ذا طبقة متوسطة عريضة.[2]

الأكيد هو وجود علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية التي يتمتع بها النظام، فيما تكون هناك علاقة سلبية بين التنمية الاقتصادية والأنظمة الشمولية حيث تسيطر الدولة مركزيا على الاقتصاد، فالحالة الوحيدة التي تؤثر فيها التنمية الاقتصادية سلبا على التحول الديمقراطي هي المركزية الشديدة للتنمية، حيث تضع الدولة ضوابط ومعايير من خلال التشريع لمنع القوى الاقتصادية الجديدة من تحدي سلطتها أو مشاركتها في عمليات صنع القرار، وفي هذه الحالة تحقق الدولة نمو دون تنمية.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية:

تسهم العوامل الخارجية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في التأثير على عملية التحول نحو الديمقراطية، وهذا ما أكدته الدراسات المقارنة لأدبيات التحول الديمقراطي.

ففي دراسة "جيفري بريدهام" "Geoffrey Pridham " عن البعد الدولي في عملية التحول الديمقراطي في شرق أوروبا، يشير إلى ما يلي:

- إن البعد الدولي والداخلي يتفاعلان معا في إحداث عملية التحول الديمقراطي.
- بعد حدوث التحول الديمقراطي عادة ما يحدث إعادة توجيه لسياسة الدولة الخارجية حيث تتجه لتقوية وتكثيف علاقاتها الخارجية.

[1] – Seymour Martin Lipest, « The Social Pequisites of Democracy Revisited », **American Sociological Review**. (Vol 53 N°1, 1959). p 10.

[2]– Ibid. p17.

- إن المنظمات الدولية يمكن أن تلعب دورا في عملية التحول الديمقراطي عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية، وذلك بسبب احتياجات التحول الاقتصادي الذي يصاحب التحول السياسي، فلقد أصبحت الديمقراطية قضية دولة، وهناك العديد من المنظمات الدولية والمؤسسات التي تهتم بالديمقراطية، مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.[1]

أشار "هانتنجتون" في كتابه "الموجة الثالثة"، إلى الدور الكبير للتطورات الدولية والإقليمية في تحفيز وتقديم النماذج من أجل الانتقالات المتتالية إلى الديمقراطية ولا تقل عنها أهمية مجموعة الضغوط الدولية الملموسة بشكل أكبر، بما فيها نمو أشكال المساعدات الحكومية وغير الحكومية للفاعلين الديمقراطيين، والاهتمام المتصاعد بتعزيز حقوق الانسان والديمقراطية في السياسات الخارجية للدول الديمقراطية المستقرة مثل الولايات المتحدة. إجمالا يمكن حصر أهم العوامل الخارجية التي تسهم في عملية التحول الديمقراطي فيما يلي:

أولا: دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى:

طرحت الدول الغربية الديمقراطية كطريقة من أجل خلق عالم أكثر سلاما وأمنا، حيث كانت ترى أن تحقيق الاستقرار في العالم النامي وتطعيمه ضد خطر الشيوعية خلال الحرب الباردة، كان الدافع وراء أول جيل من السياسات المؤيدة للديمقراطية التي تبناها الغرب. إلا أن دعم التحول الديمقراطي في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كان أمرا صعبا بسبب تفكك الديمقراطية الليبرالية وفشلها في معظم إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ومع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، شهد العالم انهيار النظم الشيوعية كما حدث في الاتحاد السوفياتي وبلدان شرق أوروبا وتحول أغلبها إلى الديمقراطية مما اعتبره البعض انتصارا للديمقراطية والقيم الغربية، وهنا بدأ الضغط على النظم غير الديمقراطية حتى تجري اصلاحات وتغييرات على نظمها السياسية وتدعم هذا الطرح لدى قوى المعارضة التي أصبحت تطالب بالحرية وحقها في المشاركة السياسية والمنافسة للوصول إلى السلطة، كما ساد الاعتقاد بأن غياب الديمقراطية ومحاسبة الحكام كان من أهم العوامل التي أدت للأزمات والتدهور الاقتصادي الذي عانت منه دول العالم الثالث وبدأت الدول الغربية في ربط المساعدات المالية والفنية بالإصلاح السياسي.[2] فمع تخلي الاتحاد السوفياتي عن النظم الشمولية السابقة، برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي في العالم، حيث جعلت الديمقراطية من أهم أولويات سياستها الخارجية، فسعت إلى تطبيقها ونشرها في كل دول العالم ما لم يتعارض ذلك مع مصالحها.

[1]- شادية فتحي إبراهيم عبد الله، مرجع سابق. ص ص 35-36.

[2]- نفس المرجع. ص37.

نادت الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تحقيق تحول ديمقراطي في عالم الجنوب، وجعلت من مسألة دعم الديمقراطية محورا في سياستها تجاه دول منطقة الشرق الأوسط، ولقد مثل إنشاء الهيئة القومية من أجل الديمقراطية في عام 1983 تحولا مهما لأنها كانت المرة الأولى التي تتأسس فيها وكالة غير حكومية لدعم الديمقراطية والحريات التعددية السياسية في الدول الأخرى وتمكين الدول الغربية وهيئات التمويل الدولية والمنظمات غير الحكومية من ممارسة الضغوط على الدول النامية للإسراع من عمليات الإصلاح السياسي،[1] كما تستطيع هذه الدول والهيئات تقديم حوافر للدول التي تدعم التحول الديمقراطي.

ولعبت الجماعة الأوروبية ومنظمة الأمم المتحدة دورا في المجال الديمقراطي، فقد تأسست العديد من المؤسسات الدولية بهدف دعم الديمقراطية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية التي تهتم بحقوق الانسان.

فدور الاتحاد الأوروبي في عملية نشر الديمقراطية يبرز من خلال سياسة هذا الأخير مع الدول التي ترغب في الانضمام إلى عضويته، حيث تؤدي العضوية فيه إلى تقوية الالتزام بالتحول نحو الديمقراطية، وتعمل على عدم ارتداد هذه الدول إلى النظم السلطوية وهذا ما حدث مع تركيا. أو من خلال تقديم وتسهيل الاستفادة من منافع الشراكة الاقتصادية مثلما حدث مع دول المغرب العربي، فتوجب عليها أن تغير في نظام الحكم بما يتوافق مع النهج الديمقراطي.[2] كما أن الموقف الأوروبي من التحول الديمقراطي مرتبط بالمصالح الاقتصادية من استثمارات ومشاريع للشركات الأوروبية ومن الامن الداخلي والإقليمي بسبب موجات الهجرة وخوفها من تحدي ما تسميه بالأصولية الإسلامية.

من هنا يبرز دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى في دعم عملية التحول نحو الديمقراطية سواء من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للدول، أو تقديم الدعم المادي والفني للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، أو ممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على النظم التسلطية.

ثانيا: دور مؤسسات التمويل الدولية:

كان لظاهرة العولمة دورا بارزا في الدفع بعملية الدمقرطة في العديد من دول العالم، حيث ربطت الاقتصاد السياسي العالمي بالتحول الديمقراطي بعدة طرق، إذ تم تأسيس سلطة المراكز الرأسمالية الغربية بشكل أكبر في العالم النامي، مما قلل الخيارات السياسية والاقتصادية المتاحة أمام الدول النامية، حيث تدخل الدول النامية والدول

[1]- إيمان أحمد، "قراءات نظرية: عوامل التحول الديمقراطي"، **السياسة الدولية**، (العدد 202، 2015). ص85.
[2]- نفس المرجع. ص86.

الشيوعية السابقة في اتصالات متكررة ومنتظمة مع الوكالات أو الحكومات في المركز الرأسمالي جراء السعي للحصول على المساعدات التي تعتمد على المشروطية السياسية Conditionality Political وتطوير برامج للتدخل الإنساني[1]، ثم ظهور التكتلات التجارية الإقليمية التي بدأت تذيب الحدود الصارمة التي كانت تفصل الشمال عن الجنوب والغرب عن الشرق، كما أن بلاد الجنوب وما بعد الشيوعية تجد نفسها أسيرة نموذج معين من التنمية يعتمد على الديمقراطية واقتصاد السوق.

فالاقتصاد السياسي العالمي مبني على استراتيجيات التحرير الاقتصادي من منظور ليبيرالي، والذي يشجع على التحول الديمقراطي العالمي. فمن المتوقع أن تحرير التجارة والأسواق يسهل خلق المواطنة، طبقة متوسطة ومجتمع مدني.

كما يبرز دور المؤسسات المالية الدولية من خلال ما تحاول نشره وتطبيقه من نظم سياسية تتبنى مبادئ الحرية والديمقراطية في البلدان النامية وبلاد ما بعد الاتحاد السوفياتي سابقا، تحت مسمى "الحكم الراشد" "good governance" حيث ترى هذه المؤسسات بأن فشل النموذج التنموي الذي اعتمدته دولة ما بعد الاستعمار في العالم الثالث، أدى إلى التفكير في آليات ومقاربات جديدة للتنمية، وهذا ما تجلى في طرح مفهوم الحكم (governance) من طرف البنك الدولي في تقرير له حول تصور للتنمية في دول العالم الثالث سنة 1989، تزامن ذلك مع فشل النموذج الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي، ونهاية الحرب الباردة، وبالتالي أمام سيطرة الأطروحة الأمريكية المتمثلة في المقاربة النيوليبيرالية كتصور للتنمية انتشر في الغرب وتوسع ليشمل معظم دول العالم سنوات التسعينيات أين تم فرضه من قبل مؤسسات "بروتن وودز" و وكالات التنمية الدولية الأخرى.[2] هذا إضافة إلى تصاعد موجة الانتقالات الديمقراطية نهاية الثمانينيات التي مست مختلف دول العالم الثالث من بينها الدول العربية.

في هذا الإطار تشير فكرة الحكم إلى الاهتمام بالعوامل المؤسسية والسياسية كشروط أولية للتنمية بدل الاهتمام فقط بالمسألة الاقتصادية، كما تطرح صيغ جديدة لإدارة الفعل العمومي، سواء على المستوى الوطني أو المحلي أو العالمي...، وذلك من خلال الدعوة إلى اشراك القطاع الخاص والمجتمع الدني إلى جانب المؤسسات السياسية الرسمية في عملية صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات.[3]

[1]- شادية فتحي إبراهيم عبد الله، مرجع سابق. ص45.

[2]- Brian Smith, op.cit, p102.

[3]- Ibid. p103.

على هذا الأساس شكلت مقاربة الحكم أهم الأولويات ضمن أجندات مؤسسات و وكالات التنمية الدولية في إطار مساعدات التنمية، وهو ما يؤشر للانتقال من المشروطية الاقتصادية إلى المشروطية السياسية والمؤسسية، حيث عملت تلك الوكالات على وضع عدد من الخصائص والمعايير التي تمثل حسبها الحكم الراشد وهو المفهوم الذي يطرح الإطار المعياري لمفهوم الحكم، أي تقديم رؤية معينة للأساليب والمعايير الجيدة للحكم، وهذا ما يرتبط بالديمقراطية، حقوق الإنسان، دولة الحد الأدنى، اللامركزية، وآليات أخرى لتدعيم المساءلة والشفافية في الإدارة الحكومية.

فرضت المؤسسات الدولية إصلاحات وتوصيات على الدول النامية عرفت ببرامج التعديل الهيكلي (PAS) التي لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات تلك الدول لأنها تقوم على افتراض تحرير قوى السوق كضمانة أساسية قادرة على تمكين البلدان النامية من تحقيق التنمية.

انطلاقا من تصور –إضافة إطار سياسي- مؤسسي لموضوع التنمية وما صاحبه من موجة الانتقال الديمقراطي وظهور تصورات حول علاقة الديمقراطية بالتنمية، عمل خبراء البنك وصندوق النقد الدوليين على صياغة بعض الأطر النظرية حول الشروط الاجتماعية والسياسية (المثالية) التي تقود إلى تأسيس حكومات تكون قادرة على تحقيق الكفاءة في مجال تسيير الشؤون العامة، وتكون شرعية سياسيا وقادرة على تنفيذ عمليات اجتماعية وسياسية تمكن من التطبيق الفعال لبرامج التعديل الهيكلي، وهي الرؤية التي تأسست على إثرها المقاربة الجديدة للتنمية: الحكم.[1] المقاربة التي تؤشر إلى حدوث تحول في أدبيات التنمية أواخر الثمانينيات، فالبنك الدولي أرجع فشل برامج التعديل الهيكلي إلى ضعف القدرات المؤسسية لبعض الدول، وبالتالي ضرورة تحويل السياسات والاهتمامات إلى دراسة نوعية الحكم، الحكم الراشد أي إدخال المعطى السياسي في خطاب المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فالمساعدات الاقتصادية مهمة، لكن دون حكومة مؤهلة ونزيهة، فإنها تؤدي إلى نتائج ضعيفة، ومنه فإن التوجيهات الجديدة للمؤسسات المالية والنقدية الدولية جاءت لتبحث عن شرعنة تدخلاتها المتعددة الأوجه في شؤون الدول النامية بعد فشل برامج التعديل الهيكلي، من خلال فرض شروط جديدة،[2] وبالتالي التحول من المشروطية الاقتصادية التي تمثلها تلك البرامج إلى المشروطية السياسية –المؤسسية التي تركز على جوانب الإصلاحات الديمقراطية والحكم الراشد في تقديم مساعدات التنمية الدولية.

[1]- Ibid. p104.

[2]- Ibid. p107.

هذه الإصلاحات تقوم على فكرة مفادها أن على الأنظمة الديمقراطية بهدف تدعيم شرعيتها وفعاليتها أن تعمل على تطبيق مناهج الحكم Méthodes de gouvernance التي تأخذ بعين الاعتبار التفاعلات المكثفة بين المجال الحكومي وعالم المؤسسات، ومختلف الفاعلين في المجتمع المدني أي تكريس ما يسمى بـ:"دولة الحد الأدنى" "Minimalist State", " L' état Minimal " التي تقوم على خوصصة الخدمات وخفض الثقافات العامة، وهذا ما يعكس التصور النيوليبيرالي والعقلية التسييرية المرتبطة به، المجسدة في مفهوم الحكم الذي أصبح بما يحمل من سياسات نيوليبرالية على رأس أجندة المؤسسات المالية والنقدية الدولية و وكالات التنمية الأخرى كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.[1] من هنا يتضح دور مؤسسات التمويل الدولية المانحة للمساعدات من أجل التنمية لمختلف الدول النامية والتي تم بمرحلة التحول الديمقراطي من أجل الإسراع في عملية ترسيخ الديمقراطية عبر التأكيد على ضرورة توسيع قاعدة المشاركة السياسية والحرية الاقتصادية.

ثالثا: دور المجتمع المدني العالمي:

تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان بنشر الديمقراطية على الصعيد العالمي، حيث تقوم بتقديم أشكال مختلفة من الدعم لمنظمات المجتمع المدني ومراقبة الانتخابات في البلدان التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي، وفضح ممارسات النظم التسلطية وممارسة الضغوط عليها.

ويتكون المجتمع المدني العالمي من مجموعة من التنظيمات الطوعية التي تنشط في المجال العالمي أهمها المنظمات غير الحكومية، أساس هذا المفهوم الديمقراطية الغربية والمواطنة العالمية وكذا القضاء على التسلطية المتعلقة بالأنظمة السياسية خاصة تكريس حقوق الانسان، ويكتسب هذا المفهوم فاعليته من خلال نشاط مؤسساته وفاعليتها على الصعيد العالمي والمحلي وطبيعة مطالبها الحقوقية، وضرورة إشراك المجتمع المدني ومؤسساته في صناعة وتنفيذ القرارات.[2]

بدأ الحديث عن المجتمع المدني العالمي في بداية التسعينيات بصفته جزء من نظرة أوسع لماهية العالمية أو العولمة ورغم أن الحديث عن المجتمع المدني العالمي حديث، إلا أنه اكتسب معظم صفاته إبتداء من عام 1960، حيث أن عشرة في المئة من الجمعيات العابرة للحدود الناشطة اليوم تأسست في ذلك الوقت. ويمكن القول أن البروز الحالي له (المجتمع المدني العالمي) كان في التحولات التي رافقت انهيار القطبية الثنائية.[3]

---

[1]- Ibid. p111.

[2]- محمد السيد سعيد، **مفهوم المجتمع المدني العالمي...الصعود والتحديات**، من الرابط: (11-11-2015) http://www.onislam.net/arabic/madaric/culture-ideas/94434-2004-04-01%2010-40-12.html.

[3]- نفس المرجع.

ويمكن حصر العوامل التي أدت إلى ظهور المجتمع المدني العالمي في 3 عوامل أساسية: الثقافة المدنية العالمية، العامل الاقتصادي والعامل التكنولوجي.[1]

وتعتبر الديمقراطية أهم المبادئ الأساسية للمجتمع المدني العالمي والتي يبذل كل نشاطاته من أجل الوصول إليها من خلال المشاركة في صنع وتنفيذ القرارات والتمتع بالحريات العامة. من هنا يبرز دور المجتمع المدني العالمي في التحول الديمقراطي، وخاصة من خلال ما تقوم به مؤسساته المختلفة من ممارسة الضغط على الأنشطة التسلطية، ومن خلال الدور التي تلعبه في مجال حقوق الانسان، من خلال الدفاع عن الحقوق والحريات ضد أشكال الحكومات مستخدمة في ذلك أساليب متعددة مثل التأثير في الرأي العام والتنديد بمواقف الحكومات ومساعدة الأفراد الذين تتعرض حقوقهم للانتهاكات، وترفع الكثير من الانتهاكات إلى هيئات دولية لحقوق الانسان من خلال العمل على التشريعات الوطنية بوضع الإجراءات الكفيلة لحماية حقوق الانسان،[2] بالإضافة إلى التعاون مع المنظمات الإقليمية في دفع ميزة حقوق الانسان إلى أمام والعمل على احترام تلك الحقوق.

كما تلعب مؤسسات المجتمع المدني العالمي دورا في دعم الدمقرطة من خلال مراقبة الانتخابات لضمان شفافيتها ونزاهتها، على اعتبار أن الانتخابات عمود الديمقراطية، كذلك تقوم بدعم المجتمع المديني المحلي من خلال تقديم الدعم المالي وتقديم المساعدات والتحفيزات لمختلف المنظمات المحلية، ومن خلال إشتراكها في مختلف الندوات والملتقيات وغيرها من الوسائل.

رابعا: ظاهرة العدوى والانتشار أو المحاكاة:

إن نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على قيام دول غيرها بالتحول الديمقراطي، سواء للتشابه في المشاكل التي تواجهها هذه الدول، أو الاعتقاد بأن الديمقراطية توفر الحل لهذه المشاكل، أو لأن الدول التي تحولت إلى الديمقراطية، أصبحت دولا قوية تعتبرها الدول الأخرى نموذجا سياسيا وثقافيا يحتذى به. وقد عبر عن هذه الظاهرة: "صامويل هانتنجتون" بكرات الثلج، حيث أن وجود نماذج ناجحة في أوائل موجة التحول شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في طريق الديمقراطية فيما يشبه كرات الثلج التي تتزايد في حجمها كلما تدحرجت.[3]

---

[1]- لمزيد من المعلومات ارجع إلى: جان آرت شولت، ترجمة: سحر مندور، **مجتمع مدني: المجتمع المدني العالمي**، من الرابط: (18-11-2015) http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=10971

[2]- نفس المرجع.

[3]- Dankwart, « Democracy : A Global Revolution ? », **Foreign Affairs**, (Vol 69, N°4, Fall 1990). p p 80-81.

ولقد زادت أهمية ظاهرة العدوى أو ما يسمى بنظرية الدومينو مع الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت من شبه المستحيل على الحكومات السلطوية أن تسيطر على تدفق المعلومات مع العالم الخارجي، أو أن تحجب عن شعوبها معلومات عن سقوط الأنظمة السلطوية في الدول الأخرى،[1] خاصة في حالة ما إذا كانت هذه الدول متقاربة جغرافيا ومتشابهة ثقافيا.

بيد أنه لابد من الإشارة إلى الخصوصية الشديدة التي تصاحب التجربة الديمقراطية في كل دولة على حدى، بل ومن فترة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، فكل عامل من العوامل التي ذكرت سالفا قد يلعب دورا مهما ومميزا في التحول الديمقراطي في فترة ما، بينما لا يكون على نفس الدرجة من الأهمية في مرحلة أخرى.

هناك نقطتان هامتان تتعين الإشارة إليهما بخصوص دور العوامل الخارجية في دعم التحول الديمقراطي وهما:

- إن درجة تأثير العوامل الخارجية في عملية التحول الديمقراطي تختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف استراتيجيات الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلدان المستهدفة. وقد أكدت دراسات عديدة على أن العوامل الخارجية لا تؤتى تأثيراتها الإيجابية بهذا الخصوص أو تكون تأثيراتها محدودة في حال عدم وجود قوى وعوامل داخلية محركة للتحول الديمقراطي، مما يعني أن الأصل في عملية التحول هي العوامل الداخلية أما دورها يكون مساندا.
- إن بعض العوامل الخارجية لعبت دورا هاما في دعم وترسيخ النظم التسلطية وليس دعم للتحول الديمقراطي، وتتمثل الحالة النموذجية لذلك في دور الولايات المتحدة الامريكية في دعم ومساندة النظم التسلطية في المنطقة العربية على مدى العقود الماضية طالما استمرت هذه النظم تتوافق مع مصالحها، أي أن سياسات الإدارات الامريكية المتعاقبة تجاه المنطقة العربية قامت في جانب منها على التضحية بمبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان من أجل المصالح، ولذلك فإن جهود واشنطن من أجل نشر الديمقراطية في المنطقة في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عانت من معضلة عدم المصداقية.

توصلت الدراسة من خلال هذا الجزء إلى مجموعة من النتائج الأساسية والتي تبني الإطار الفكري والتحليلي للأجزاء التالية من البحث. ويمكن إجمالها في ما يلي:

- يثير مفهوم التحول الديمقراطي جدلا واسعا وخلافا كبيرا حول تحديده والاتفاق حول تعريف موحد له لما يتميز به من مرونة، ونشأته في مجتمعات مختلفة من حيث النضج السياسي.

[1]- Ibid.

- تم فهم التحول الديمقراطي على طول خط متدرج من موقف أضيق إلى موقف أوسع، وحسب التعريف الأضيق ينظر إلى التحول الديمقراطي على أنه الإجراء المنتظم للانتخابات النزيهة ممكنة مثل: التنافس بين حزبين اثنين على الأقل، ونظام الاقتراع العام... بينها يشمل التعريف الأوسع إضافة إلى تلك العناصر، توفير واحترام حقوق فردية ليبيرالية، كحرية الاجتماع، الحرية الدينية، صحافة حرة، حرية التقدم للمناصب العامة، ... وخلق نظام متعدد القوى.
- التحول الديمقراطي عملية مستمرة، تأتي بانتقال نظام سياسي غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي، فهو سيرورة ذات اتجاه إصلاحي تقدمي، تهدف إلى استيعاب الديمقراطية كنظام للحكم ودمجها في الثقافة الوطنية، وانعكاساتها على السلوك الفردي والجماعي.
- بما أن الديمقراطية ذاتها ليست صيغا جاهزة تطبق هنا وهناك، وإنما هي عملية بناء متواصلة لا تقوم إلا عندما تقتنع القوى الاجتماعية والتيارات السياسية بأن لها مصلحة أكيدة في ممارسة الحرية السياسية، وهذا ما يجعل من النحول الديمقراطي عملية مستمرة وتختلف باختلاف طبيعة المجتمعات وخصائصها.
- وتختلف أنماط التحول الديمقراطي باختلاف حالات التحول في الدول وباختلاف المعيار والمقياس الذي يستخدمه الباحث في دراسته، إلا أنه أكدت خبرات وتجارب التحول الديمقراطي على أن طريقة الانتقال تؤثر على نوعية وطبيعة النظام الديمقراطي الوليد وعلى فرص واحتمالات استمراره وترسيخه في مرحلة ما بعد الانتقال.
- تتضمن عملية التحول نحو الديمقراطية عددا من المراحل المتميزة، تبدأ بزوال النظم السلطوية، وظهور ديمقراطيات حديثة، ثم ترسيخ هذه النظم الديمقراطية.
- التحول الديمقراطي يكون نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة، بعضها داخلي والآخر خارجي، وهذا يرتبط بالخصوصية الشديدة التي تصاحب التجربة الديمقراطية في كل دولة، بل ومن فترة إلى أخرى داخل كل دولة.
- إن العوامل الخارجية لا تؤتي تأثيراتها الإيجابية بخصوص التحول الديمقراطي كما تكون تأثيراتها محدودة في حال عدم وجود قوى وعوامل داخلية محركة للتحول الديمقراطي. مما يعني أن الأصل في عملية التحول هي العوامل الداخلية أما دورها يكون مساندا.

المبحث الثالث: الأطر النظرية لدراسة وتحليل عملية التحول الديمقراطي.

يشكل التباين في ضبط وتحديد مفهوم التحول الديمقراطي، من جهة، وتعدد وتنوع عوامل وأسباب هذا التحول والتي تجعل هذه العملية أكثر انتشارا في بلدان وأقاليم معينة، وأقل انتشارا في بلدان وأقاليم أخرى، من جهة ثانية. إثارة العديد من التساؤلات التي بدورها ساهمت في تطوير مجموعو من المداخل النظرية التي تحاول تقديم تفسيرات لأنماط التحول الديمقراطي وعوامل وأسباب التماثل في عمليات الدمقرطة في مختلف البلدان والأقاليم، وهذا ما سوف نحاول التطرق له في هذا الجزء من الدراسة وذلك عبر الإجابة على التساؤل التالي:

ما هي أهم المقاربات النظرية التي حاولت تقديم تفسيرات لعمليات التحول الديمقراطي؟

وتحقيقا للأهداف المحددة لهذه الدراسة، سوف يتم تناول المقاربات النظرية التالية:

أولا: المقاربات النظرية الهيكلية ودراسة التحول الديمقراطي.

ثانيا: مقاربة النشأة ودراسة التحول الديمقراطي.

ثالثا: المقاربات النظرية البيئية ودراسة التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: المقاربات النظرية الهيكلية ودراسة التحول الديمقراطي.

يركز هذا النوع من المقاربات النظرية على ربط عملية التحول الديمقراطي بنمط معين من أسباب وعوامل التحول التي يجب توافرها كإطار هيكلي أساسي وأولي حتى تتم عملية دمقرطة المجتمعات باختلافها. ويمكن حصر أهم هذه المداخل فيما يلي:

أولا: مدخل التحديث Modrenization Approach:

انصب اهتمام مدرسة الحداثة في الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم على قضايا التنمية، والتبعية والنظام السياسي وتغيير النظم، وحتى الثورات. ونظرا لأن حالة التحول السياسي في العالم الثالث آنذاك كانت من نظم شبه ديمقراطية أو برلمانية ضعيفة إل نظم سلطوية أو عسكرية، فلم يكن هناك اهتمام واسع بقضية الديمقراطية أو التحول الديمقراطي، وانشغل من اهتم بهذا الأمر من الباحثين بمسألة الشروط التي يجب أن تتوفر مسبقا في المجتمعات النامية لكي يتمكن لها أن تتحول إلى الديمقراطية: مستوى التنمية، درجة التصنيع، مستوى التعليم، طبقة وسطى عريضة، دخل مرتفع، مستوى التحضر...،[1] وحيث أن معظم مجتمعات العالم الثالث لم تتوفر بها هذه الشروط، فقد تم التركيز على ضرورة تحديث هذه المجتمعات كمرحلة ضرورية لوصولها إلى إقامة أنظمة ديمقراطية.

المدخل التحديثي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، ذلك أن أغنى بلدان العالم هي البلدان الديمقراطية، ويرجع الباحثين نشأة هذا المدخل إلى "آدم سميث"، باعتباره أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبيرالية، باعتبارها شرطا أساسيا للأداء الفعال للسوق، وقد أسهم عالم الاجتماع السياسي الأمريكي "ليبست" "Seymour Martin Lipest" من خلال مقالاته وإسهاماته في بناء الأسس العلمية لهذا المدخل.[2] حيث يؤكد أن من نتائج التنمية الاقتصادية نشوء ولاء وطني، يترافق مع وجود قبول المؤسسات القائمة والتسليم بشرعيتها

[1]- G. Philip, **Democracy and Democratisation**, (London : University of London, 2011). p49.

[2]- Ibid. p51.

في اتخاذ القرارات الحاسمة وتستخدم المدرسة التحديثية مؤشرات محددة كمتغيرات تساعد على ولادة الديمقراطية وتعزيزها، وتشمل هذه المؤشرات: دخل الفرد، مستوى الأمية وانتشار التعليم، الحراك الاجتماعي وأدوات التنقل والإتصال.

قدم "ليبست" أطروحة لأول مرة سنة 1959 في مقالة تحت عنوان: "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية". كما نشر كتاب سنة 1960 بعنوان: "الرجل السياسي " Political Man "،[1] والذي أكد من خلاله أن الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومازال هذا التوجه الرئيسي لهذه المدرسة مؤثرا في العديد من الدراسات الحديثة حول التحول الديمقراطي والتي تولي أهمية لبعض العناصر مثل التنمية الاقتصادية أو الثقافة الليبيرالية أو ارتفاع مستوى التعليم كشروط ضرورية للتحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية وتتعرض هذه المدرسة للعديد من الانتقادات،[2] حيث أن دراسات الحالة تثبت أن معظم الشروط المسبقة قد توفر سببا كافيا ولكن ليس شرطا ضروريا للتحول الديمقراطي وإقامة الديمقراطية.

لكن، أثبتت التجارب السياسية إخفاق المدرسة التحديثية في تفسير التحول الديمقراطي في بعض الدول، حيث أشارت إلى عدم إمكانية تطبيق تلك المؤشرات، مثلا انتقلت تركيا إلى الديمقراطية قبل أن تستكمل مستلزمات التحديث، كما لم تتحقق الديمقراطية في السعودية رغم توفر معظم المؤشرات السابقة، فقام "ليبست" بإضافة عناصر أخرى غير الحداثة لتفسير التحول الديمقراطي، كحدة القمع لدى النظام القائم ونوع رد الفعل المجتمعي عليها، كما أشار إلى نوع الاحتلال الذي كان سائدا بالنسبة للدول النامية، وهذا لتفسير صعوبة أو سهولة التحول[3]. ومهما يكن فقد أصبحت العناصر التي تضمنها نظرية الحداثة مثل النمو والطبقة الوسطى ودرجة الرفاه والتعليم تفسر درجة استقرار أو عدم استقرار ديمقراطيات أكثر من حالات أخرى.

ثانيا: مدخل الثقافة السياسية Political Culture Approach :

يعرف "جابريال ألموند" "G.Almond" الثقافة السياسية بأنها: "مجموعة التوجيهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي".[4]

---

[1]- Ibid. p53.

[2]- عماد الدين شاهين، **قراءة أدبيات التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، مرجع سابق. ص24.

[3]- نفس المرجع. ص25.

[4]- محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، (الطبعة الثانية، بنغازي: جامعة قاريونس، 1998). ص219.

ويعرف "سيدني فيربا" "Sidney Virba" الثقافة السياسية أنها: "تلك المعتقدات والرموز التعبيرية والقيم التي تحدث من خلاله الحركة السياسية".[1]

من خلال تعريف الثقافة السياسية، يتضح جليا أن هناك علاقة مباشرة بين مستوى الثقافة السياسية وعميلة الدمقرطة.

وقد حاول كل من "ألموند" و"فيربا" في أوائل الستينيات إثبات ذلك فقاما بدراسة ميدانية في خمس دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا الغربية، إيطاليا والمكسيك لمعرفة أنماط الثقافة السياسية وأبعادها المختلفة وكانت نقطة التساؤل مدى إمكانية خلق ثقافة سياسية مؤيدة لبناء نظام سياسي ديمقراطي.

ويرى "ألموند" و "فيربا" أن توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي تحدد من خلال ثلاث أبعاد هي: الإدراك، المشاعر والتقييم ومن خلالها قدما تصنيفا لأنماط الثقافة السياسية، وحسبهما فإن نمط ثقافة المشاركة السياسية هو النمط المعزز لبناء الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات[2]، هذه الأنماط الثلاثة هي:

1- **الثقافة السياسية التابعة والرعوية:** وتعني المواطنين السلبيين، الذين لا يشاركون في الانتخابات، ولا ينخرطون في النشاطات السياسية، فهناك عدم اهتمام بالأمور السياسية بقدر جزئي ومرتبط بالمسائل الأمنية أو المباشرة، ترتبط ببنية تقليدية لنظام سياسي.

2- **الثقافة السياسية المحدودة:** هنا المواطنون لا يعرفون إلا القليل جدا عن الأهداف أو الغايات السياسية، كما أنهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من الأحكام الصحيحة على هذه الأهداف أو السياسات العامة التي توجد في مجتمعهم، كما أنهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة من السياسات العامة أو حتى إلى القيادات السياسية العامة التي توجد في النسق السياسي.

3- **الثقافة السياسية المشاركة:** هذا النوع من الثقافة يتعلق ببنية ديمقراطية، مواطنون لديهم معارف عن السياسة، يتقدمون بمطالب إلى السلطات.

ومنه يمكن القول، أنه إذا كان وجود الثقافة الديمقراطية بالفعل يعد أمرا جوهريا لإنتاج نظام ديمقراطي، فإن المشكلة في حقيقة الأمر تتمثل في أن غياب هذا النظام يعرقل بشدة إنتاج الثقافة الديمقراطية، أي يجب توافر نظام ديمقراطي لتنمية الثقافة السياسية.

[1]- نفس المرجع. ص220.

[2]- نفس المرجع. ص ص 226-227.

وبالتالي فإن التحول الديمقراطي وفق أصحاب هذا المدخل يتطلب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية ولتحقيق ذلك لابد من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة، حتى ينغمس الأفراد في العمل السياسي والعمل على المشاركة في الحياة السياسية بكل مستوياتها، ويتولد عن ذلك احترام الرأي والرأي المعارض، فتصبح المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقية وليست تعبئة.

ثالثا: المدخل المؤسسي:

يعتبر "صامويل هانتنجتون"، أبرز رواد هذا المدخل، حيث قدم دراسة نظرية مهمة في التحول الديمقراطي من خلال مؤلفه: "الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في القرن العشرين"، أكد فيها أن المؤسسات السياسية هي أحد آليات ترسيخ القواعد وأسس اللعبة السياسية، وتوزيع السلطة فيما بين الفاعلين السياسيين وهي توفر آليات تمكن الأفراد والجماعات من رصد السلوك العام، ومتابعة المساءلة السياسية، ومنع الفساد السياسي والتعسف في السلطة.[1]

وتشير تحليلات "صامويل هانتنجتون" إلى أهمية الربط بين شرعية مؤسسات النظام السياسي وموجات التحول الديمقراطي في العالم، واعتبرت هذه التحليلات أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية، ويحدد "هاتنتجتون" شروط معينة لنجاح المؤسسية التي تؤدي بدورها للدمقرطة وهي:

- أن فن البناء الهندسي للدولة يجب أن يتم في إطار القيم التي يعتز بها المجتمع ويتمسك بها، وتتغلغل بعمق في النسيج الاجتماعي، والتي يمكن أن تولد حركة إيجابية دافعة.
- رغم أهمية الدستور وكونه يتضمن بعض المبادئ لعملية بناء الدولة، إلا أن هذا الدستور لا يمثل سوى إحدى المصادر للقيم التي يتمسك بها المجتمع.
- العمل على إحياء صيغة تعيد إحياء التقاليد والعناصر القديمة في إطار ملائم للأبنية والأفكار الحديثة والجديدة الوافدة.[2]

وقد أبدت الدراسات المعاصرة اهتماما خاصا بدور الاستراتيجيات المؤسسية في التحول الديمقراطي، بحيث سعت في معظمها إلى محاولة التعرف على كل من الهياكل المؤسسية المناسبة لهذا التحول إلى جانب تلك التي تسهم في استقرار الديمقراطيات.

---

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة**، (الطبعة الثانية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006). ص153.

[2]- نفس المرجع. ص 153.

كما نجد "Linz" و "Lijphart" قدما دراسة حول كل من النظام البرلماني والرئاسي في التحول الديمقراطي وأكدا من خلالها على أهمية النظام البرلماني والتمثيل النسبي في مواجهة التباينات الإثنية إلى جانب توفيرهما لمناخ مؤسسي أكثر مرونة بالنظام الرئاسي. [1]

عموما يمكن القول بأهمية المؤسسات كشرط لقيام الدمقرطة، وفي دفع عملية التحول الديمقراطي خاصة فيما يتعلق بدور المؤسسة البرلمانية التي تعتبر الممثل الأساسي للسيادة الشعبية. كما تعتبر عملية استحداث الدساتير الديمقراطية خطوة أساسية لبناء نظام ديمقراطي.

المطلب الثاني: مقاربة النشأة ودراسة التحول الديمقراطي:

يركز هذا النمط من أنواع المقاربات النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي على نشأة هذه العملية في مختلف المجتمعات التي مرت بها هذه العملية، وقد ربطت دمقرطة البلدان بتلك الظروف والمراحل التاريخية التي مرت بها والتي أدت إلى تحقيقها لديمقراطية متطورة. ويمكن ذكر أهم هذه المقاربات والمتمثلة فيما يلي:

أولا: المدخل البنيوي:

تستد هذه الدراسة في تفسيراتها على عمليات التحول التاريخي طويلة المدى، وذلك وفقا لفكرة ومفهوم بنى القوة والسلطة المتغيرة. وترتكز هذه المدرسة على التشكيلات الطبقية، والبنى الاجتماعية والتطور التاريخي، وذلك في إطار علاقات القوى العالمية وتوازناتها، وتحلل على نحو خاص العلاقات الداخلية المتبدلة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة، وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية، واستجابة لمحددات بنيوية، إلى رسم استراتيجية تتيح اكتساب السلطة السياسية، وتقدم الديمقراطية من بداية ظهورها، مع تحقق نوع من توازن القوى كمحصلة لهذه الصراعات الاجتماعية وانسجاما مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها وعقيدتها.[2]

ويفترض أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية، يتشكل ويتحدد أساسا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية، وعبر القومية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب.

ومن أهم دراسات المدرسة البنيوية ما قدمه "بارنجتون مور" "Baraintgon Moor" بعنوان "Social Origins Of Dictatorship and Democracy" سنة 1966، حيث توصل "مور" إلى أن مسار

---

[1]- هدى ميتكيس، مرجع سابق. ص 85.

[2]- محمد زاهي بشير المغيربي، **الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات**، من الرابط: (11-08-2015)
Arabenewal.info/2016/06_11_14_22_29/10595_الديمقراطية_والاصلاح_السياسي_مراجعة_عامة_للأدبيات.html

وشكل الديمقراطية، كان بصفة عامة، نتاجا لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين وسادة الأراضي والبرجوازية الحضرية والدولة،[1] وقد وضع "مور" خمسة اشتراطات عامة للتنمية الديمقراطية:

- تطور حالة توازن للحيلولة دون وجود دولة قومية أكثر من اللزوم، ودون نمو طبقة أرستقراطية مالكة للأرض ذات استقلالية أكثر من اللزوم.
- التحول نحو شكل مناسب من الزراعة التجارية.
- إضعاف أرستقراطية الأرض.
- الحيلولة دون بناء تحالف بين البرجوازية والأرستقراطية في مواجهة تحالف العمال والفلاحين.[2]

ومنه، تفسر المدرسة البنيوية التحول الديمقراطي نتيجة للتغيرات الواسعة التي تحدث في المجتمع على مدى زمني دولي طويل، ولا ترجع عمليات التحول إلى ظروف آنية أو اقتباس قيم سياسية معينة، وإنما إلى تغير التركيبة الطبقية والبنيوية في المجتمع كنتيجة للتفاعلات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية، وتركيبة الدولة، وتركيبة القوى الدولية، والتي تتم على امتداد زمني بعيد المدى، وفي نظر أنصار هذه المدرسة، فإن التحول الديمقراطي هو نتاج هذه التغيرات وليس بسبب مبادرات ظرفية أو اختيارات النخب السياسية في فترة زمنية محددة، وإنما يأتي التحول نتيجة لتغير في البنى الاقتصادية والاجتماعية وظهور طبقات ونخب جديدة تسعى إلى التعبير وتمثيل وتحقيق مطالبها خلال العملية السياسية بصورة تؤثر على القيم الثقافية ومؤسسات السلطة والحكم في الدولة[3]. فالحديث هنا عن صيرورة تاريخية ممتدة وتطور طويل وعميق للمجتمعات يجعلها تتبنى أساليب اقتصادية وتركيبات سياسية تسمح بظهور التمثيل السياسي والممارسة الديمقراطية.

ثانيا: المدخل الانتقالي:

يعتبر مقال "دانكورت روستو" "Dankwart Rustou" "Transition to Democracy" الذي نشر عام 1970 من أهم الأعمال التي وضعت منهجا مميزا لدراسة وفهم عملية التحول الديمقراطي، حيث أسس هذا المقال لمدرسة الفاعلية السياسية Political Agency لدراسة عملية التحول الديمقراطي، وهي تركز على دور الفاعلين السياسية أو النخب السياسية كعامل أساسي ومركزي في إحداث التحول الديمقراطي وإدارته

[1]- نفس المرجع.

[2]- محمد زاهي بشير المغيربي، **المداخل النظرية للتحول الديمقراطي**. من الرابط:

http://hewarat.com/frum/showpost.php.

[3]

وترسيخ الديمقراطية مع إقرار البعض منهم بأهمية العوامل الاقتصادية والبنيوية والثقافية وحالة المجتمع المدني كعناصر مساعدة ولكن ليس كشروط لأزمة لإحداث التحول.[1]

استخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة باعتبار أن ذلك يوفر أساسا أفضل للتحليل وفق مدخل تطوري تاريخي، وبناءا على ذلك تم تحديد مسار عام تتبعه كل البلدان خلال عملية التحول الديمقراطي، ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية:

1. مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية:

وتشكل الشرط الأول، وفي رأي "روستو" فإن تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني توافر الإجماع، إنما حيث يتم البدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

2. مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم:

حيث يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية، وتشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنازعة تكون الديمقراطية أحد نتائجه الرئيسية وليست نتاجا لتطور سلمي.

3. مرحلة القرار:

وتبدأ هنا عملية الانتقال والتحول المبدئي، وهي لحظة تاريخية حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي.

4. مرحلة التعود:

وفي هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على قواعد اللعبة الديمقراطية، ويرى "روستو" أن قرار التوصل إلى اتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة، ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها.[2]

وقد قام العديد من المهتمين بتفسير عملية الدمقرطة بتطوير المدخل الانتقالي لـ"روستو"، ومن أهم المحاولات: دراسة "أودونيل" "G. O'donnell" وزملائه عام 1986 تحت عنوان "Transition To Autorian Rule"، حيث قاموا بتوصيف دقيق وتحليل لتجارب معاصرة في أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا معتمة على توازن

[1]- عماد الدين شاهين، **قراءة في أدبيات التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**. مرجع سابق. ص226.

[2]- نفس المرجع. ص ص 227-228.

غير محدود من العوامل السياسية التي يتطلب أخذها في الاعتبار من خلال توظيف نظريات القرار العقلاني والخيار العقلاني ونظريات اللعبة وغيرها لفهم وتوقع قرارات الفاعلين السياسيين وبخاصة من أوساط النخب المشاركة.[1]

أما "يوسي شين" "Yossi Shain" و "جان لينز" "Juan Linz" سنة 1995، فقد ركزوا على المرحلة الانتقالية أي عندما يبادر النظام التسلطي بإطلاق بعض الحريات السياسية والانفتاح، إلا أن هذه الخطوة لا تقود تلقائيا إلى الدمقرطة Democratization لأن الانفراج النسبي في حقل الحريات العامة قد يتم إجهاضه بعودة القمع مرة أخرى. [2] وهنا تبدأ المواجهة بين النظام وقوى المعارضة.

ويرى "روستو" أنه يمكن أن تقوم الديمقراطية في مجتمعات غير صناعية أو رأسمالية وغير متطورة تنمويا أو بنيويا، وأن الشرط المسبق الوحيد الذي يجب توافره هو الوحدة الوطنية National Unity الذي فسره بالتزام المواطنين بجماعة سياسية مشتركة.[3]

ومجمل ما قدمه هذا المدخل، أن مصدر عملية التحول الديمقراطي هو مبادرات وأفعال النخب الموجودة.

ثالثا: مدخل الثورة:

يختلف مفهوم الثورة باختلاف اختصاص المفكرين وتنوع اقترابهم، حيث يوجد من يستخدمه للدلالة على تغييرات فجائية وجذرية تمس الظروف الاجتماعية والسياسية، أي تغيير حكم قائم وتغيير النظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية وأحيانا بصورة عنيفة، وهناك من يعرفها على أنها تغييرات ذات طابع جذري حتى وإن تمت هذه التغيرات ببطء ودون عنف.[4]

وتعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها: "التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية.[5]

ارتبط مفهوم التحول السياسي أو الديمقراطي كاصطلاح أكاديمي في عهوده الأولى بظاهرة الثورات، حيث تعد في هذا الشأن الثورتان الإنجليزية 1640 والفرنسية 1789 أبرز المحطات الأولى للتحول السياسي في تاريخ

---

[1]- نفس المرجع. ص228.

[2]- خليفة الكواري، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، مرجع سابق. ص58.

[3]- نفس المرجع. ص59.

[4]- شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003). ص47.

[5]- نفس المرجع. ص54.

الدولة الوطنية في شكلها المتمخض عن معاهدة "واستفاليا 1648" إذ فرضت الثورتان مراجعة الأفكار القديمة، حول ثبات الطبيعة والعقد الاجتماعي، فالتحول الديمقراطي هو الهدف المحوري والجوهري لكل الثورات.

رابعا: نظرية السلام الديمقراطي:

تقوم فكرة السلام الديمقراطي على ترويج المؤسسات الليبيرالية للصداقة بين الأمم الديمقراطية، وهو ما أكده عدد من الباحثين الليبيراليين "بروس راست" "Bruce Russet" و "مايكل دويل" "Michael Doyle".حيث أقرا بوجوب أن يحل السلام الدولي بين الديمقراطيات المتطورة.[1] وتستند نظرية السلام الديمقراطي إلى منطق "كانط" الذي يؤكد على ثلاث عناصر:

1. التمثيل الديمقراطي الجمهوري.
2. الالتزام الأيديولوجي بحقوق الانسان.
3. الترابط العابر للحدود الوطنية.

وتعتبر هذه النظرية بأن الحروب بين الديمقراطيات نادرة، ومن المعتقد أن الديمقراطيات تسوي الصراعات المتعلقة بالمصالح من دون التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلا بنسبة أكبر مما تفعله الدول غير الديمقراطية.[2]

ويرى الليبيراليون أنه يمكن تحقيق سلام عالمي بين الدول الليبيرالية، على اعتبار أن المتغيرات السياسية المحلية تستطيع أن تعمل وتتفاعل عالميا، ولكن ذلك يتطلب إيجاد آليات تساعد على ذلك دوليا، لذلك يمكن استخدام السلام الديمقراطي لتقييم تأثير مجموعة من الروابط السلمية التي توصف بأنها روابط فاعلة، كالروابط التجارية التي تساهم في تقليل النزاعات، وتحول دون تعاظم فرص المواجهات العسكرية.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية البيئية ودراسة التحول الديمقراطي.

يعتبر أصحاب هذه المدرسة أن المحيط الجغرافي هو الذي يحدد السلوك السياسي ويتم التفرقة بين مدخلين أساسين:

1- المدخل الجيوبوليتيكي:

وينطلق من فرضية أساسية مفادها أن الدول التي تقع في مناطق النزاع هي الأقرب للاستقرار السياسي الداخلي، حيث يلهي العامل الخارجي الاهتمام بالمشاكل الداخلية، وهذا ما يفسر سعي الأنظمة الدكتاتورية لخلق

[1]- جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة، 2004). ص340.
[2]- نفس المرجع. ص341.

توترات خارجية قصد تسويق مشاكلها الداخلية، عكس الدول التي تقع في مناطق جغرافية آمنة، الأمر الذي يؤدي إلى الاهتمام بالمشاكل الداخلية[1]، مما يشجع على التغير السياسي والتحول الديمقراطي.

2- المدخل الايكولوجي:

حسب هذا المدخل، إن التحول الديمقراطي يحدث في الدول التي لم تعرف في تاريخها حضور قوي للسلطة في حياة الأفراد، الأمر الذي يخلق بها ثقافة الخضوع الأبوي كأبرز عائق للديمقراطية، تتطور هذه الثقافة في المجتمعات النهرية التي اعتمدت في حياتها على الأنهار، الأمر الذي استلزم تدخل السلطة في بناء السدود وتوزيع المياه، مما جعل لها مكان قوي في حياة الأفراد، تتطور هذه الثقافة لتصبح نمط يميز تلك المجتمعات[2]. عكس المجتمعات المطرية التي تعتمد على الأمطار في حياتها، أين عرفت السلطة تدخلا بسيطا في حياة الأفراد.

من خلال ما تم التطرق له في هذا الجزء من الدراسة، الذي رصد أهم المقاربات النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي، يمكن استنتاج ما يلي:

- تبين مراجعة الأدبيات العامة حول الدمقرطة أن ليس هناك اتفاق عام حول مدخل بذاته أو آخر شامل بتفسيراته لظاهرة التحول الديمقراطي.
- إن كل مقاربة نظرية من هذه المقاربات ركزت في تفسيرها لظاهرة الدمقرطة على عامل أو سبب أساسي دفع بالمجتمعات إلى التغير من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي.
- إن كل مقاربة نظرية تضم مجموعة من المداخل الفرعية والتي حاولت كل منها التركيز على متغير معين ساهم بطريقة مباشرة في عملية الدمقرطة.

خلاصة الفصل:

في محاولة لتأصيل معمق لمفهوم التحول الديمقراطي، باعتباره أحد المفاهيم المطروحة على الساحة الفكرية، وبسبب ما تتسم به طبيعة التحول الديمقراطي من شمول و إتساع، حاول هذا الجزء من الدراسة وضع التحول الديمقراطي في إطاره المعرفي والمنهجي والذي بدوره سوف يمثل القاعدة التي تبنى عليها أجزاء أخرى من التحليل والتفسير في هذه الدراسة. وأهم ما تم التوصل إليه ما يلي:

- أثرت التغيرات الحادثة على المستوى الدولي على علم السياسة المقارنة عبر مستويات متعددة وخاصة في تفسيرها لعملية الدمقرطة، وهو الأمر الذي أثبت عدم كفاءة الأدب النظري المقارن الكلاسيكي وهذا ما أدى إلى ضرورة

[1]- G. Philip, op.cit. p65.

[2]- Ibid. p66.

المراجعة النظرية، فطرح العديد من العلماء مداخل نظرية واقترابات ومفاهيم جديدة من أجل تطوير الإطار النظري لحقل الدراسات المقارنة في هذا المجال.

- تأثر التأصيل النظري للتحول الديمقراطي بتعقد التشابكات والتفاعلات على المستوى العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والدفع تجاه تبني نمط لبرلة الحكم السياسي والاقتصادي الأمر الذي عمل على تغيير طبيعة السياسات والمؤسسات الوطنية والدولية من جهة، كما مست كذلك المستوى الأكاديمي، أي كيفية تناول الظواهر السياسية وتغير مناهج وأجندة البحث في السياسة المقارنة.
- تم فهم التحول الديمقراطي على طول خط متدرج من موقف أضيق إلى موقف أوسع، وحسب التعريف الأضيق ينظر إلى التحول الديمقراطي على أنه الإجراء المنتظم للانتخابات النزيهة ممكنة مثل: التنافس بين حزبين اثنين على الأقل، ونظام الاقتراع العام... بينما يشمل التعريف الأوسع إضافة إلى تلك العناصر، توفير واحترام حقوق فردية ليبيرالية، كحرية الاجتماع، الحرية الدينية، صحافة حرة، حرية التقدم للمناصب العامة، ... وخلق نظام متعدد القوى.
- التحول الديمقراطي عملية مستمرة، تأتي بانتقال نظام سياسي غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي، فهو سيرورة ذات اتجاه إصلاحي تقدمي، تهدف إلى استيعاب الديمقراطية كنظام للحكم ودمجها في الثقافة الوطنية، وانعكاساتها على السلوك الفردي والجماعي.
- تختلف أنماط التحول الديمقراطي باختلاف حالات التحول في الدول وباختلاف المعيار والمقياس الذي يستخدمه الباحث في دراسته، إلا أنه أكدت خبرات وتجارب التحول الديمقراطي على أن طريقة الانتقال تؤثر على نوعية وطبيعة النظام الديمقراطي الوليد وعلى فرص واحتمالات استمراره وترسيخه في مرحلة ما بعد الانتقال.
- التحول الديمقراطي يكون نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة، بعضها داخلي والآخر خارجي، وهذا يرتبط بالخصوصية الشديدة التي تصاحب التجربة الديمقراطية في كل دولة، بل ومن فترة إلى أخرى داخل كل دولة.
- تبين مراجعة الأدبيات العامة حول الدمقرطة أن ليس هناك اتفاق عام حول مدخل بذاته أو آخر شامل بتفسيراته لظاهرة التحول الديمقراطي.
- إن كل مقاربة نظرية من هذه المقاربات ركزت في تفسيرها لظاهرة الدمقرطة على عامل أو سبب أساسي دفع بالمجتمعات إلى التغير من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي.

ومنه، إن التحول الديمقراطي يعد أحد أهم المداخل المعرفية والبحثية التي انبثقت عن علم السياسة المقارنة الذي شهد بدوره، العديد من التغيرات والتطورات التي أدت إلى إعادة إحياء منظور التنمية السياسية كأحد أهم المقاربات في هذا المجال والذي يعد من أهم المداخل لدراسة وتحليل عملية الدمقرطة. وهذا ما سوف نحاول التطرق له في الجزء التالي من الدراسة.

الفصل الثاني:

التنمية السياسية كمقاربة لبحث وتحليل التحول الديمقراطي: دراسة في المفهوم والنظريات.

منذ نهاية السبعينيات بدأت العديد من الدول في التحول نحو الديمقراطية مثل، كوريا الجنوبية والفلبين وجمهورية الصين الوطنية، كذلك أصبحت معظم دول أمريكا اللاتينية تحكمها حكومات ديمقراطية أو في طريقها للديمقراطية، إضافة إلى دخول أعداد متزايدة من الدول الإفريقية والآسياوية مسار التحول نحو نموذج الديمقراطية الليبيرالية التعددية، والأهم من ذلك كله هو ذلك التحول نحو النموذج الغربي للديمقراطية في الاتحاد السوفياتي ودول أوربا الشرقية بعد انهيار الأيديولوجية الشيوعية وتفتت الاتحاد السوفياتي.

إن هذه الحركة الضخمة نحو الديمقراطية خلال هذه الفترة القصيرة، لم تؤد فقط إلى بروز أدبيات جديدة في حقل السياسة المقارنة، بما يسمى "التحول نحو الديمقراطية"، ولكنها أدت إلى إعادة إحياء مدخل التنمية السياسية. كما أن التغيرات والأحداث التي شهدها العالم خلال الثمانينيات والتسعينيات أدت إلى عودة الاهتمام بهذا المنظور وافتراضاته أي العلاقة بين التنمية وبين الديمقراطية والاستقرار والسياسات المعتدلة التي بدأت في التحقق والبروز بصورة أكثر إيجابية في أرض الواقع.

من هنا برز وتزايد الاهتمام بالإطار الفكري للتنمية السياسية وكيف يمكن من خلالها تحقيق الديمقراطية. وهذا ما سوف نحاول العمل على إبرازه في هذا الجزء من الدراسة، وذلك عبر محاولة الإجابة عن التساؤل التالي: كيف أصبحت التنمية السياسية كأهم مقاربة لدراسة وتحليل التحول الديمقراطي؟ ما هي أهم إسهاماتها في هذا المجال؟ فيما يتمثل البناء المعرفي للتنمية السياسية وما هي طبيعة هذه الظاهرة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل سوف يتم تناول النقاط التالية:

أولا: الجهود الرائدة والاجتهادات الحديثة في دراسة التنمية السياسية.

ثانيا: التنمية السياسية: البناء المعرفي وإشكالية التعريف.

ثالثا: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية.

المبحث الأول: الجهود الرائدة والاجتهادات الحديثة في دراسة التنمية السياسية.

إن لتطور حقل السياسة المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية بكل النماذج والمداخل والمفاهيم السائدة علاقة قوية بالعوامل المجتمعية والسياسية والفكرية ولعل أهم هذه العوامل:

1. الأحداث الفعلية والتيارات المختلفة التي اجتاحت وتجتاح دول العالم ككل والبلدان العربية على وجه الخصوص.
2. التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، مصدر معظم أدبيات السياسة المقارنة.
3. الإبتكارات والتجديدات الفكرية والمنهاجية في علم السياسة ككل.

أي أن حقل السياسة المقارنة يميل إلى أن يعكس الاتجاهات في الرأي العام ورأي النخب المسيطرة التي تحدد أية مناطق جغرافية أو ثقافية أو أي مداخل فكرية تكون لها الأولوية. فالتقلبات في التفكير والاهتمام والقيم كان لها تأثير كبير على حقل السياسة المقارنة من حيث اهتماماته المتغيرة وأولوياته البحثية ومنظوراته الفكرية خلال العقود الماضية.

فقد تطورت السياسة المقارنة من المدخل القانوني المؤسسي إلى مدخل أكثر حيوية وديناميةـ حيث ازدادت أهمية ومركزية منظور التحديث والتنمية السياسية ثم انحسر بعد ذلك وتطورت مداخل بديلة ومتنافسة فتعدد هذه المداخل يعكس التنافس بين وجهات النظر المتصارعة، بما فيها منظور التنمية السياسية التي بدأ يشهد عملية انبعاث جديدة، وبروز أدبيات التحول الديمقراطي.

من خلال ذلك كله، يسعى البحث إلى تبيان كيف أن حقل السياسة المقارنة يتفاعل مع البيئة المحلية والدولية والثقافية والسياسية. ومنه كيف تم إحياء منظور التنمية السياسية كأحد أهم مداخل الحقل؟ وكيف برزت أدبيات التحول الديمقراطي؟ وكيف ارتبطت دراسة وتحليل الدمقرطة باستخدام مدخل التنمية السياسية؟

المطلب الأول: التغيرات الدولية والمجتمعية ودراسة التنمية السياسية:

لم يكن الاتساع في دوائر البحث العلمي، وامتداد نشاط الباحثين إلى دول العالم الثالث، صادرا عن فراغ، أو نتيجة للمبادرات الذاتية للعلماء والباحثين فقط، ولكن دفعت إليه كثير من المتغيرات والاعتبارات التي أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية، وشكلت في مجملها المناخ والسياق العام لأوضاع وعلاقات السياسة الدولية فيما بعد سنوات الحرب.

فلقد عايشت هذه الفترة ظروف تداعي انهيار النظم الفاشية والنازية في أوربا، وبداية ظهور الوجود الأمريكي على مسرح السياسة الدولية وتعاظم نفوذه وامتداده إلى كثير من بلدان العالم. كما شهدت في الوقت نفسه عوامل ومراحل

تدهور العلاقات الأمريكية-السوفياتية، واندلاع وتصاعد الحرب الباردة بينهما.[1] إلى جانب نشوء وتطور كثير من النظم الماركسية في بلدان أوربا الشرقية، فضلا عن انتصار حركات التحرر الوطني في معظم بلدان العالم الثالث، وظهور عديد من الدول حديثة الاستقلال في آسيا وأفريقيا، وتزايد أهمية وفعالية دور هذه الدول الناشئة في مجال السياسة الدولية.

لم يكن من الممكن إزاء هذه المتغيرات والاعتبارات السياسية الجديدة أن تستبعد دول العالم الثالث من دوائر اهتمام الدول الكبرى عند رسم استراتيجياتها السياسية، ولم يكن من الجائز كذلك أن تنصرف الجماعة الأكاديمية عن دراسة الأوضاع والمشكلات السياسية الخاصة بهذه الدول.

وما زاد من الاهتمام بهذا الاتجاه، أن هذه الدول الناشئة قد شهدت كثيرا من التحولات السياسية الهامة، مما جعلها تجابه في الوقت ذاته عديدا من الأزمات الداخلية والتحديات الخارجية، إذ أنها كانت تعد بالنسبة للقوتين العظميين مسرحا رحبا للحرب الباردة الدائرة بينهما[2]. وتتعرض من جراء ذلك لعمليات استقطاب جسيمة، تهدد استقلالها الوليد وتكاد تعصف به.

فضلا عن أن هذه الدول —بوجه عام-ذات خصائص وسمات متشابهة، كما أن جوهر المشكلات والصعوبات التي تواجهها وتعاني ويلاتها يكاد يكون واحدا أو متماثلا، على الرغم من تباين تجاربها التاريخية، وتفاوت مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي. واختلاف بيئاتها الجغرافية والاجتماعية والثقافية. إلا أن البلدان العربية بما فيها البلدان المغاربة يمكن أن ندرجها ضمن فئة المجتمعات النامية التي يوجد بينها أوجه شبه هامة في البناء الاجتماعي والثقافي.

وقد أثارت جهود الباحثين الذين درسوا أوضاع دول العالم الثالث الاجتماعية والسياسية تساؤلات عديدة، مما حدا بالكثير منهم إلى تركيز دراساتهم على استقصاء وتحديد السمات والخصائص العامة والمشتركة لمعطيات الحياة السياسية لهذه الدول، والتي تشكل وضعية وأبعاد وظواهر التخلف السياسي التي تغشى مجتمعاتها. مما وفر كما من البيانات والمعلومات، والبحوث والدراسات المتعلقة بالأوضاع السياسية، ونظم الحكم والإدارة، في عديد من أقاليم العالم غير الغربي، خاصة بلدان العالم الثالث، التي اصطلح على وصفها بـ: البلدان المتخلفة Underdeveloped Countries، أو البلدان الأقل تطورا Less-developed Countries أو البلدان النامية Developing Countries.

---

[1]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأبعاد المعرفية والمنهجية**، (الجزء الأول، الأزبارطية: دار المعرفة الجامعية، 2002). ص36.

[2]- نفس المرجع. ص37.

وقد لعبت: "لجنة السياسة المقارنة بمجلس بحوث العلوم الاجتماعية" بالولايات المتحدة الأمريكية Committee on Comprative Politics of the Social Research Council دورا بارزا وملموسا في هذا المجال، إذ اضطلعت بإجراء العديد من البحوث والدراسات –النظرية والأمبريقية–المتعلقة بقضايا ومشكلات الحياة السياسية في كثير من هذه الدول[1]. وأصبح المجال الأكاديمي، بعدما كان محصورا في إطار العالم الغربي، ويولي اهتمامه بقضايا ومشكلات هذا العالم وحده، في مواجهة نماذج وأنماط جديدة من الظواهر، والبنى، والتفاعلات السياسية التي لم يعهدها من قبل، ويتعين عليه فهمها وتحليلها وتفسيرها، بل إدماجها أيضا في الإطار العام لدراسات علوم السياسة.

أصبح هذا المنظور مسيطرا في حقل السياسة المقارنة، وقد تزامن وتطابق مع تغيرات أخرى شهدها العالم أهمها الحرب الباردة إلى جانب بروز العديد من الدول الجديدة والنامية على الساحة الدولية في الخمسينيات والستينيات. أدى هذا كله إلى خلق تفاعل بين ثلاثة عناصر وأحداث رئيسية وهي[2]: 1–سياسة مقارنة أكثر دينامية، 2–الحرب الباردة، 3–البلدان النامية. وكتفسير مبدئي لعملية التفاعل هذه، اعتقد بعض مسؤولي الحكومة الأمريكية، إلى جانب عدد من علماء السياسة، أن وجود أدبيات تتناول الدول النامية ستكون وسيلة أو أداة تستطيع السياسة الخارجية الأمريكية من خلال السيطرة والهيمنة على هذه الدول في إطار أهداف وغايات الحرب الباردة.

كما اعتبر بعض علماء السياسة أن عملية صياغة نظرية للتنمية هي نشاط ومدخل فكري وطريقة لفهم ولتشجيع التنمية في الدول النامية ولكن ليست وسيلة للتحكم والسيطرة.

ومنه تحول حقل السياسة المقارنة في الخمسينيات من دراسة الدول المتقدمة إلى دراسة البلدان النامية، إذ تم تصوير الدول المتقدمة على أنها عادلة اجتماعيا وتقوم على المساواة وتستند على معايير الانجاز وتعددية ديمقراطية، وهي معايير تتطابق إلى حد كبير مع تصور معظم علماء السياسة الأمريكيين للنظام السياسي الأمريكي. ولكن المشكلة كانت تكمن في أن عددا قليلا فقط من هذه القيم له صلة بالواقع الفعلي في معظم البلدان النامية أو باحتمالاتها المستقبلية.

هذه التحيزات والافتراضات المسبقة في حقل السياسة المقارنة كانت نتيجة لواقع قوة وهيمنة الولايات المتحدة في العالم في تلك الفترة. أي بعد الحرب العالمية الثانية بعد خروجها كأكبر قوة عظمى في العالم، ليس فقط سياسيا واقتصاديا وعسكريا، ولكن أيضا في إطار سيطرة وهيمنة نظريات العلوم الاجتماعية الأمريكية[3].

---

[1]– نفس المرجع.

[2]– محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، (الطبعة الثانية، بنغازي: جامعة قاريونس، 1998). ص273.

[3]– نفس المرجع.

ولكن أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات شهدت تغيرات على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كان لها تأثيرها البالغ على حقل السياسة المقارنة، حيث بدأ الوضع الدولي للولايات المتحدة في الاهتزاز، وبدأت قوتها تتضاءل، خاصة بعد أحداث فيتنام ووترجيت والمشاكل الاقتصادية المتزايدة والتوترات العنصرية والاجتماعية والتدهور النسبي في الاقتصاد الأمريكي، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية دولة عرضة للانتقاد والتحدي. الأمر الذي انعكس على الأطر الفكرية التي سيطرت على العلوم الاجتماعية وعلى حقل السياسة المقارنة حيث برزت العديد من المداخل الجديدة التي تحدت المنظور التنموي المسيطر.[1]

لكن خلال النصف الثاني من الثمانينيات عرف حقل السياسة المقارنة بصفة عامة ومنظور التنمية السياسية بوجه خاص انتعاشا وحيوية، وذلك بسبب عوامل كثيرة كانت وثيقة الصلة بالمتغيرات في المجتمع والحياة السياسية بصفة عامة ومن أهم هذه العوامل:

1- انهيار وانخفاض أهمية بعض المداخل الأخرى، الأكثر راديكالية بسبب فشل الدول الأكثر راديكالية، حيث يلاحظ أن المدخل الماركسي ومدخل التبعية في مرحلة انحسار فكري، وذلك انعكاسا لعدم حيوية وانهيار مختلف النظم الشيوعية والماركسية، الأمر الذي جعل المداخل الكلاسيكية في حقل السياسة المقارنة تبدو معقولة ومقبولة، حيث بدأت المداخل التنموية في البروز من جديد مع بداية التسعينيات، واستعادت حيويتها وشعبيتها السابقة.

2- حققت العديد من الدول النامية نجاحات مشهودة بعد ثلاثة عقود من محاولات التنمية، الأمر الذي جعل المدخل التنموي المستعمل في دراسة هذه التطورات تبدو أكثر ايجابيا.

3- إن الثمانينيات، والتي شهدت نوعا من الرخاء الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، أعطت ثقة في المؤسسات الغربية التي برزت في وضع أفضل من مؤسسات الدول الاشتراكية (الشيوعية) ومن مؤسسات الدول النامية. ولقد أدى هذا إلى انتعاش المداخل النظرية المشتقة من التجربة الغربية التي استعملها حقل السياسة المقارنة في تفسير المجتمعات الأخرى (أي مدخل التنمية السياسية)[2]، كما أدى ذلك إلى عودة الثقة في قدرة الولايات المتحدة على تصدير نموذج المؤسسات الأمريكية إلى الدول الأخرى.

إذا ومع حلول التسعينيات، وبانهيار الاتحاد السوفياتي وانتعاش القوة الأمريكية واستعادتها وضع الهيمنة العالمية سياسيا، اقتصاديا وعسكريا، انعكس هذا بدوره على حقل السياسة المقارنة وعلى المداخل والنماذج والتفسيرات التي يستعملها بعودة انبعاث حيوية وانتعاش المنظور التنموي، وهذا ما يوضح أن المداخل المستعملة في السياسة المقارنة كانت ولا تزال وثيقة الصلة بالتغيرات العالمية وخاصة تأثرها بالقوة النسبية للولايات المتحدة الأمريكية في

[1]- محمد نصر عارف، **إيستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي –النظرية– المنهج**، (القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002). ص111.

[2]- نفس المرجع. ص ص 112-116.

العالم. [1] وهذا ما يثبت بأن التطورات الفكرية داخل حقل السياسة المقارنة ما هي إلا انعكاسا أو نتاجا لتغيرات الظروف الدولية أي إلى أوضاع القوة في الساحة الدولية.

المطلب الثاني: التطورات الفكرية والإمبريقية وظهور حقل التنمية السياسية.

اهتم مجموعة من الباحثين الأمريكان الذين يتخذون من السلوكية براديم للدراسات السياسية بدراسة دول العالم الثالث بعد تراجع الهيمنة الأوروبية على هذه المناطق في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، في إطار ما يسمى بدراسة المناطق Area Studies كحقل جديد في السياسة المقارنة، وذلك مع ظهور الدول حديثة الاستقلال في العالم غير الغربي، وبروز العديد من المشكلات التي واجهتها مثل: التحديث والتنمية. الأمر الذي دعا إلى ضرورة التركيز على مناطق معينة مختلفة ثقافيا وتاريخيا من أوروبا وأمريكا الشمالية[2]، ومن ثم أصبح العامل الجغرافي أساسيا في دراسات السياسة المقارنة.

يعتبر هذا التوجه تغيرا راديكاليا في علم السياسة والسياسة المقارنة بعد القطيعة التي أحدثتها "الثورة السلوكية" "Revolution behaviourist" مع المدرسة الدستورية التي اعتمدت مداخل وصفية نمطية لتحليل الحياة السياسية، حيث تميزت الدراسات بالمعيارية Normativity وهذا ما لا يخدم السعي إلى تحقيق مستويات عليا من العلمية في دراسة السياسة. ظهرت المدرسة السلوكية كنموذج معرفي بقيادة علم السياسة الأمريكي في الخمسينيات والستينيات حيث غيرت مختلف الافتراضات النظرية والمنهجية المميزة للمدرسة الدستورية التي سادت القرن التاسع عشر إلى غاية الحرب العالمية الثانية.[3] وعملت على تطوير منهج مقارن يساهم في صياغة نظريات عامة لتحليل النظم السياسية والحياة السياسية ككل، وذلك بالاستفادة من التقدم في أدوات البحث والمنهجية في العلوم الطبيعية.

وقد ساعدت عدة إسهامات فكرية ومحطات لتطورات نظرية على تطور حقل السياسة المقارنة ومنه بروز حقل التنمية السياسية، ولعل أهمها:

-إدخال مفاهيم سوسيولوجية جديدة إلى عالم السياسة، ولقد كان "تالكوت بارسونز" "Talcott Parsons" من جامعة هارفارد "Harvard" أهم شخصية في هذا الإطار[4]، حيث قام بتقديم المدخل البنيوي الوظيفي إلى علم الاجتماع وعلم السياسة.

كذلك ساهم في نشر مفهوم النظام (System) في الحياة الاجتماعية والسياسية إلى جانب مفهوم التغيير (Change)، إلى جانب تطويره لمجموعة المتغيرات النمطية: (Pattern،Change) العزو مقابل الإنجاز،

[1]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأبعاد المعرفية والمنهجية**، مرجع سابق. ص33.

[2]- محمد نصر عارف، مرجع سابق. ص121.

[3]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، (الجزائر: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1997). ص75.

[4]- محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، مرجع سابق. ص ص 23-25.

والخصوصية مقابل العمومية، والتقليد مقابل الحداثة.[1] والتي اعتبرت مفيدة في الدراسة المقارنة للمجتمعات المتقدمة والنامية.

-نشر "مكريديس" "Macridis" كتابا عام 1955 انتقد فيه المدخل التقليدي في حقل السياسة المقارنة، الأمر الذي أثر بقوة على حقل السياسة المقارنة وتم المناداة أو الدعوة إلى توسيع هذا الحقل.

قدم "ألموند" "Almond" -متأثرا بأعمال كل من "ماكريديس" و"بارسونز"-تصنيفا اعتبر فيه أن المجتمعات التقليدية تتصف بخصائص العزو والخصوصية والتقليد، وأن المجتمعات الحديثة تتميز بخصائص الإنجاز والعمومية والحداثة[2]. وأن معظم دول العالم تقع على نقاط مختلفة على الخط الذي يصل هذين القطبين المثاليين المتضادين من التقليد والحداثة.

ومتأثرا أيضا بالنشاط السياسي لـ: "شارلز ميريام" "Merriam" مؤسس مدرسة شيكاغو حول السياسة العلمية، ومن منطلق التركيز على الجوانب غير الرسمية في السياسة مثل الثقافة السياسية، ونشاط الجماعات المصلحية ومتغيرات العملية السياسية. وضع "ألموند" تصنيفا جديدا لحقل السياسة المقارنة باستخدامه للمدخل البنيوي الوظيفي كأساس لدراسة وتصنيف ومقارنة النظم السياسية وذلك في كتاب حرره "كولمان" "Colman" عام 1960 تحت عنوان "السياسة في المناطق النامية".[3]

-نشر "إسيتون" "Easton" أعماله حول النظام السياسي التي أعطت زخما جديدا إلى دراسة العمليات السياسية والجوانب غير الرسمية في السياسة، الأمر الذي زاد من أهمية المدخل النظامي (System Approach) وتحليل المدخلات والمخرجات (Input-output Analysis) والتي أصبحت تستعمل بشكل واسع في حقل السياسة المقارنة.[4]

-نشر "والتر روستو" "Walter Rostow" كتابه حول مراحل النمو الاقتصادي عام 1960، والذي أكد من خلاله أن جميع الدول تمر أساسا بنفس عمليات التغيير في طريقها للتنمية. كما اقترح أن عملية التحديث التي مرت بها أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية يمكن تكرارها في الدول النامية.

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- محمد شلبي، مرجع سابق. ص77.

[3]- محمد نصر عارف، مرجع سابق. ص125.

[4]- نفس المرجع.

-أكد "ليبست" "Lipset" من خلال كتابه "الرجل السياسي" عام 1959 على العلاقات الارتباطية بين التحديث الاجتماعي والديمقراطية السياسية الفكرة التي أيده فيها دويتش "Deutsch"، أي أنه بمجرد أن تحقق الدول النامية درجة عالية من التعليم، وتتم تعبئتها، وتتوفر لدى سكانها وسائل الاتصال الحديثة فإنها ستصبح أكثر ديمقراطية.[1]

أحدث الاتجاه السلوكي ثورة علمية غيرت جذريا في ميدان التحليل السياسي المعاصر من حيث مادة البحث، المنهج وأدوات التحليل، من خلال دراسة السلوك السياسي بدل الدراسة النمطية (الشكلية) للمؤسسات من خلال المدخل القانوني-الدستوري. فالمدرسة السلوكية تتصف بتعدد المناهج والمداخل، لكن يجمعها قاسم مشترك وهو الالتزام بدراسة الانسان كأساس في دراسة السياسة، وبدراسة الذات الفردية كوحدة إمبريقية للتحليل، ولا يعني ذلك التغاضي عن دراسة الجماعات الصغيرة والتنظيمات والمجتمع والنخبة، والحركة الجماهيرية والأمة[2]، وإنما يتم التركيز على سلوك الأفراد المرتبطين بها.

من هذا المنطلق، فإن دراسة السلوك السياسي لا تكون علمية إلا بالابتعاد أكثر عن النظرية السياسية الفلسفية التي تبحث فيما يجب أن يكون، وهذا يأتي عبر التركيز على الملاحظة الموضوعية، والفحص المنهجي للفرضيات، والعمل على إعداد لغة علمية بمصطلحات صارمة ذات دلالات منهجية، واعتماد الأساليب الرياضية وأدوات البحث الكمية، واستخدام المقابلة، وسبر الآراء وتحليل المضمون، والدراسات الإحصائية كأدوات بحثية، ومعالجة الظاهرة السياسية بتصور أكثر واقعية ديناميكية. ومن ثم اعتماد البحث الامبريقي كأساس لإعداد نظريات سياسية.

أدت هذه الحركة إلى استخدام مفاهيم تحليلية مستمدة من العلوم الطبيعية شكلت منطلقات لنظريات عامة، كمفهوم النسق، مفهوم البنية ومفهوم الوظيفة وذلك بتسرب المنهج التجريبي إلى الدراسات الاجتماعية من العلوم الطبيعية خاصة علمي الأحياء والفيزياء، فمفهوم البنية ومفهوم الوظيفة تم نقلهما من علم الأحياء، ومفهوم النسق "System" والاتزان نقلا عن علم الفيزياء[3].

وقد ساهم كتاب: "تحليل النظام السياسي" "Political System Analysis" لـ: "دافيد إيستون"، في بلورة منطلقات المدرسة السلوكية من خلال دعوته إلى ضرورة إعداد نظريات عامة تكون لديها قدرة تحليلية وتفسيرية للنظم السياسية.

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة: بناء المقاييس، كيف تكتب بحثا أو رسالة**، (الجزء الثاني، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004). ص ص 37-38.

[3]- عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة للنماذج والنظريات التي قدمت لفهم السياسة**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997). ص ص 20-21.

وفي إطار اجتماع لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية صيف 1952 تم الاتفاق بين الباحثين على ضرورة استخدام المفاهيم السلوكية في دراسة السياسة المقارنة. أدى ذلك إلى إنشاء لجنة السياسة المقارنة برئاسة "Gabriel Almond" التي التحق بها العديد من الباحثين المهتمين بدراسة العملية السياسية في العالم غير الغربي ضمن ما يعرف بدراسة المناطق. وقد تم إصدار كتاب جماعي من تحرير "ألموند" و"كولمان" بعنوان: "السياسة في المناطق النامية" 1960 وقررت اللجنة التركيز على موضوعات التنمية السياسية والتحديث[1]، وهذا ما استدعى استخدام مفاهيم علم الاجتماع في التنشئة السياسية والتجنيد السياسي والثقافة السياسية، حيث تم إصدار خمسة مجلدات تعنى بمختلف مجالات التنمية السياسية هي[2]:

- Lucian w.Pye. Communication and Political developpement (New Jersy : princetion University Press, 1962).
- Joseph Lapalombara, bureaucray and political development (New Jersy : princetion University Press, 1963).
- Robert Edward, and Dankwart A.Rustow, Political developpement in Turkey and Japan (New Jersy : princetion University Press, 1964).
- James S.Coleman, education and political developpement (New Jersy : princetion University Press, 1965).
- Lucian W,Pye, and Sidney verba, political culture and political developpement (New Jersy : princetion University Press, 1965).

ومن هنا، ظهر المنظور التنموي developpementalism وسيطر على حقل السياسة المقارنة في أواخر الخمسينيات والستينيات. حيث تم التركيز على دراسة المناطق النامية في آسيا، وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، تقوم هذه المدرسة على إعداد معايير ومقاييس للتنمية تعود إلى خبرات وتجارب الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، وقد اعتبرت الأحزاب السياسية القنوات والبنى التي تقوم بأداء وظائف التعبير عن المصالح وتجميعها، وتمثل أداة التحديث التي ستؤدي إلى فتح الباب أمام التعددية والديمقراطية الليبيرالية، وأي غياب لهذه الأحزاب وجماعات المصالح في مؤسسات الدول النامية يعني وجود خلل وظيفي[3]. لذلك أنجزت العديد من الدراسات حول نظام الحزب الواحد في إفريقيا. واليسار الديمقراطي في أمريكا اللاتينية.

---

[1]- نفس المرجع. ص22.

[2]- محمد نصر عارف، مرجع سابق. ص ص 255-257.

[3]- محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل** نظرية، مرجع سابق. ص ص 26-28.

وفق هذا التصور يعتمد لتيار التنموي مقاربة ثنائية Dualis ،تقوم على الفصل بين التقليد والحداثة، فالتقليد يشير إلى العناصر المحلية والمؤسسات التقليدية في الدول النامية، أما الحداثة فهي كل ما يمثل العناصر المؤسسية والثقافية التي طورت في العالم الغربي، ولكي تكون الدول النامية مستقرة وحديثة ينبغي عليها الانتقال ضمن مسار وعملية من التقليد إلى الحداثة.

المطلب الثالث: التنمية السياسية كمدخل وأجندة متجددة لتحليل الدمقرطة.

من المتفق عليه في مجال التنمية السياسية أن اهتمام الباحثين –الأوروبيين والأمريكيين–بقضايا ومشكلات التخلف والتنمية في دول العالم الثالث لم يكن في معظم الأحوال بمنأى عن الأهداف والأطماع السياسية لحكوماتهم، أو بمعزل عن التأثر بالتوجهات الأيديولوجية والقيمية لدولهم. ومن هنا كان الجانب الأكبر من بحوثهم لا يتوخى تطوير الأوضاع السياسية —والاقتصادية والاجتماعية–لدول العالم الثالث. ومعاونة شعوب هذه الدول على تخطي مستويات التخلف التي تعيش فيها، بقدر ما كان يميل في أغلب الأحوال إلى خدمة الأهداف السياسية للدول المتقدمة، إن لم يسع إلى تعويق —أو تقويض–مسيرة وجهود التنمية في دول العالم الثالث. مما يؤيد ذلك أنهم كانوا ينظرون إلى ظواهر التخلف وخصائصها على أنها حالات فردية ذاتية المولد.

كما كان جهدهم العلمي لا ينصب على البناء الكلي لهذا المجتمع أو ذلك بل يتركز أساسا على بعض جوانب جزئية من هذا البناء، ونادرا ما يتناول المجتمع ككل متكامل —في أغلب الأحيان–عن تقديم صورة كلية مترابطة تستوعب ماضي وحاضر البناء الاجتماعي للمجتمع محل الدراسة[1]. وبالتالي لم تفد دراساتهم كثيرا في تحديد المشكلات الرئيسية التي يعانيها هذا المجتمع أو غيره. ولم تفد كذلك في تحديد الأساليب الكفيلة بمواجهة ومعالجة هذه المشكلات.

يضاف إلى ذلك أن معظم هؤلاء الباحثين لم يترددوا قط عن محاولة فرض التجارب السياسية الخاصة بدولهم على مجتمعات العالم الثالث. باعتبار أن هذه التجارب تمثل نماذج مثالية ناجحة، يتعين نقلها أو الاقتداء بها على الأقل إن كانت ثمة رغبة صادقة في تحقيق تطوير سياسي ملموس في هذه الدول. ومن ثم كان الباحثون الغربيون يقرنون عملية التنمية السياسية بالنموذج الديمقراطي الليبيرالي الغربي، –سواء في جانبه القيمي أو التنظيمي–بدعوى أن هذا النموذج محصلة عملية التطور السياسي التاريخي للمجتمع الأوروبي، بل هو الغاية النهائية، والمثل الأعلى لعملية التنمية السياسية في كل المجتمعات.

[1]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأبعاد المعرفية والمنهجية**، مرجع سابق. ص ص 52.

في حين كان الباحثون الماركسيون يقرنون عملية التنمية السياسية بالنموذج الماركسي–اللينيني الشرقي، بدعوى أن الماركسية–اللينينية هي المنطلق الفكري العصري المتكامل والمناسب لتحقيق التقدم في جميع بنى المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. [1]

وغني عن البيان أن كلا من هذين الموقفين يمثل في حد ذاته اتجاها أيديولوجيا متحيزا وغير موضوعي، ينطوي من ناحية على تغافل صريح لاعتبارات الزمن والمكان والثقافة، ويتجاهل في الوقت نفسه حقيقة التفاضل والتكامل بين ظاهرتي التخلف والتقدم باعتبارهما ظاهرتان تاريخيتان عالميتان، وأن تخلف العالم الثالث وتطور العالم المتقدم لا يمثلان ظاهرتين منفصلتين بقدر ما يشكلان وجهين لعملية تاريخية واحدة.

إن اهتمام الباحثين –الأوروبيين والأمريكيين–بقضايا ومشكلات التخلف والتنمية في دول العالم الثالث لم يكن بمنأى عن ظروف وأوضاع السياسة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يكن بمعزل أيضا عن التأثر بمعارك الحرب الباردة الدائرة بين القوتين العظمتين، فأغلب الدراسات التي تمت في هذا المجال تقع في دائرة جمع المعلومات اللازمة لأجهزة الأمن وصانعي السياسية، ولا تتصل بدائرة البحث العلمي أو الاهتمام الأكاديمي فقط.

فمنذ نهاية السبعينيات بدأت العديد من الدول في التحول نحو الديمقراطية مثل: كوريا الجنوبية والفلبين وجمهورية الصين الوطنية (تايوان) كذلك أصبحت معظم دول أمريكا اللاتينية تحكمها حكومات ديمقراطية أو في طريقها للديمقراطية، إضافة إلى دخول أعداد متزايدة من الدول الأفريقية والآسياوية مسار التحول نحو نموذج الديمقراطية الليبيرالية التعددية[2]، والأهم من ذلك كله هو ذلك التحول نحو النموذج الغربي للديمقراطية في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية بعد انهيار الأيديولوجية الشيوعية وتفتت الاتحاد السوفياتي.

إن هذه الحركة الضخمة نحو الديمقراطية خلال هذه الفترة القصيرة والتي أطلق عليها "هانتنجتون" تعبير "الموجة الثالثة للديمقراطية"، لم تؤد فقط إلى بروز أدبيات جديدة في حقل السياسة المقارنة، بما يسمى "الانتقال أو التحول نحو الديمقراطية"، ولكنها أدت كذلك إلى إعادة إحياء مدخل التنمية السياسية.

حيث بدأت الارتباطات التي اقترحتها أدبيات التنمية السياسية أي العلاقة بين التنمية وبين الديمقراطية والاستقرار والسياسات المعتدلة*، بدأت في التحقق والبروز بصورة أكثر إيجابية في أرض الواقع.

---

[1]– نفس المرجع. ص54.

[2]– نفس المرجع.

*– فلقد بين "روستو" بناء على التجربة الأوروبية والأمريكية، أنه ما أن تبدأ الدول في التطور اقتصاديا، فإنها عادة ما تصبح تعددية وديمقراطية ومستقرة وغنية، وتعيش في سلام وتصبح الطبقة المتوسطة هي الطبقة الغالبة فيها. كذلك أكد كل من "ليبست" و "دويتش" على الارتباط الوثيق بين التعليم والتعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وبين التنمية، أما "ليرنر" ركز على التفاعلات والعلاقات المتبادلة بين التعليم والتنمية الديمقراطية.
– رعد عبد الجليل علي، **التنمية السياسية مدخل للتغير**، (الطبعة الأولى، بنغازي ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2002). ص286.

إن التغيرات والأحداث التي شهدها العالم خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات تتطلب ضرورة إعادة التفكير في المنظور التنموي. حيث أن عودة الاهتمام بهذا المنظور وافتراضاته ترجع إلى تضافر مجموعة من العوامل، من أهمها:

أولا: تحديد العناصر والمفاهيم القابلة للتطبيق في أدبيات التنمية: كانت المناقشات والمجادلات حول التنمية تقتصر على المستوى النظري والمفاهيمي وذلك خلال الستينيات في بداية بروز الدول النامية إلى الساحة الدولية، فبعد مرور أكثر من ثلاثين عاما من الخبرة العمية والتطبيقية بعملية التنمية، أصبح هناك إدراك ومعرفة بما هو قابل للتطبيق من أدبيات وافتراضات التنمية، توافرت خلالها العديد من الحالات الدراسية المقارنة والدقيقة،[1] وأدى هذا إلى زيادة الثقة في إمكانية تحديد استراتيجيات التنمية الناجحة والاستراتيجيات التي لم تثبت نجاحها.

ثانيا: وجود ثقافة سياسية عالمية مؤيدة للديمقراطية: يشهد العقد الماضي تحولات وتغيرات عالمية كبيرة في مفهوم "الثقافة السياسية العالمية" "World Political culture"، في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية حيث طغى الاحساس والشعور الايجابي تجاه الديمقراطية، التي أثبتت أنها أكثر أشكال الحكم حيوية وفعالية، وأصبحت تتمتع بقبول وشرعية دولية، إذ أن استفتاءات الرأي العام في أمريكا اللاتينية تشير إلى أكثر من 90% من السكان في كل دولة يؤيدون عملية قيام حكومات ديمقراطية نيابية ويطالبون بالتعددية السياسية. كما أن عملية الانفتاح نحو الديمقراطية وإعادة الهيكلة في الاتحاد السوفياتي فتحت الباب أمام إحدى أهم وأكبر عمليات التحول في الربع الأخير من القرن العشرين، ولقد أدى ذلك كله إلى سقوط العديد من النظم التسلطية في أوروبا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا بما فيها الدول العربية التي عرفت بداية العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين موجة تغيير قوية طالبت بها الشعوب من أجل إرساء أو بناء نظام ديمقراطي تعددي وإسقاط النظم التسلطية القائمة وعلى رأسها: تونس، مصر، ليبيا ، اليمن، سوريا والبحرين، وبادرت بقية البلدان الأخرى بإحداث العديد من الإصلاحات السياسية والقانونية التي تجعل النظم السياسية القائمة أكثر انفتاحا وديمقراطية[2]. ومنه فقد اتفق العديد من الباحثين على أن ثورة ذات أبعاد عميقة وفي صالح الديمقراطية قد بدأت في اجتياح العالم.

ثالثا: بروز وتزايد الاهتمام بالإطار الفكري للتنمية والديمقراطية: أثبتت البدائل الرئيسية للديمقراطية والمداخل التي ساعدت على تبريرها عدم جاذبيتها وعدم نجاحها. وهو العامل الذي أدى إلى تقوية التوجه نحو الديمقراطية، حيث أنه لا أحد يرغب في العيش تحت نظام كوربوتاري أو نظام تسلطي يقمع حقوق الانسان. وفقدت النظم الشيوعية حيويتها وجاذبيتها سياسيا واقتصاديا وفكريا، الأمر الذي أدى إلى تدهور وعدم جاذبية النماذج والمداخل الفكرية

[1]- نفس المرجع. ص287.

[2]- محمد نصر عارف، مرجع سابق. ص127.

التي تستند عليها[1]، وتنامي الاحساس بأن الإطار الفكري للتنمية والديمقراطية لديه الكثير الذي يمكن أن يساهم به في هذا المجال.

رابعا: الاتجاهات السياسية المتغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية: لقد ساعدت الاتجاهات السياسية المتغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية على إعطاء دفعة جديدة لمنظور التنمية السياسية وعلى هويته الجديدة.

فبعد التدهور النسبي للولايات المتحدة الأمريكية في السبعينيات بعد الفيتنام ووترجيت، أصبح طاغيا بأن هذه الأخيرة لديها القليل مما تستطيع تقديمه للعالم، ولكن خلال الثمانينيات، بدأ الاقتصاد الأمريكي ينتعش من جديد بدأت الثقة تزداد في أمريكا، وأن لديها الكثير الذي يمكن أن يتعلمه العالم منها ومن تجربتها. باعتبار أن الثقافة الغربية هي أكثر الثقافات ديمقراطية وحداثة[2]، وهذا ما ساعد على إعادة إحياء منظور التنمية السياسية من جديد.

خامسا: كانت مدرسة التنمية السياسية تميل إلى تصوير العلاقة بين التنمية والديمقراطية بطرق بسيطة، وعلى افتراض وجود علامات سببية لم تثبتها الوقائع، ووجهت هذا المنظور التنموي والسياسات الناتجة عنه إلى مسارات خاطئة، بسبب استناد نظرياتها على التجربة الغربية، الأمر الذي يستلزم إعادة تقييم نظريات "روستو" و"ليبست" وتنبؤات بقية مداخل التنمية على المدى القصير[3]. وإمكانية ثبوت مصداقيتها على المدى الطويل بسبب التغيرات العالمية الحديثة.

أي أن هناك ارتباطات وعلاقات على المدى الطويل بين التنمية والديمقراطية؛ فقد أثبتت الستينيات، وبعكس افتراضات مدرسة التنمية، عدم وجود ارتباط ضروري بين الديمقراطية وبين حجم الطبقة المتوسطة في بلدان العالم الثالث. ولكن في الثمانينيات كانت الطبقة المتوسطة في مقدمة المعارضين للتسلطية العسكرية وترى الحل في الديمقراطية. كما أن عملية الحضرية (الانتقال من الريف إلى المدينة)، ترتبط الأن طرديا وإيجابيا مع التنمية والديمقراطية. فقد زادت مستويات كل من التعليم والتصنيع والوفرة والتنمية الاقتصادية، وزاد معها انتشار الديمقراطية. وبعبارة أخرى، فإن العلاقة بين مؤشرات التنمية والديمقراطية التي لم تكن واضحة في الستينيات أصبحت الآن مترابطة بشكل وثيق وقوي. وهذا ما أكد إدراك المداخل التنموية الأكثر دقة بأن عملية التنمية والديمقراطية هي عمليات طويلة المدى، وأن مرحلة الانتقال ستتسم بالاضطراب وعدم الاستقرار، ولكن بعد مرور ثلاثة عقود من الزمن فإنه سوف يتم اختيار فرضيات مداخل التنمية.

إن ثبات القاعدة الاجتماعية والاقتصادية للديمقراطية نسبيا في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية تعني أن عملية الانفتاح الحالية نحو الديمقراطية في العديد من الدول النامية ليست مجرد ظاهرة مؤقتة عرضة للانتكاس ولموجة جديدة

[1]- رعد عبد الجليل، مرجع سابق. ص289.
[2]- نفس المرجع. ص290.
[3]- نفس المرجع. ص292.

من الانقلابات العسكرية عندما تحل أزمات جديدة، عندما كان المجتمع المدني ضعيفا وكانت التنمية في بداياتها في العديد من الدول في الستينيات. فإن وجود نظام تسلطي كان أحد البدائل الممكنة والمقبولة أحيانا. ولن بتقدم عملية التنمية وانتشار التعددية في العقود الأخيرة، فإن أية موجة جديدة من الانقلابات العسكرية أصبحت أقل إحتمالا، على الأقل في البلدان النامية الأكثر حيوية والتي ترتفع فيها درجة المؤسسية أو المأسسة.

إن التغيرات التنموية خلال العقود الأخيرة كانت عميقة وقوية بالدرجة التي تسمح بتوقع أن العديد من الدول ستشهد مستقبلا أكثر استقرارا مستندا على التنمية والديمقراطية. وهذا ما يفرض ضرورة إعادة النظر في المسلمات الرئيسية لمنظور التنمية السياسية بضرورة جديدة وأكثر إيجابية.

من خلال ما تقدم، يتضح جليا أهمية دراسة التنمية السياسية كأحد أهم مداخل حقل السياسة المقارنة والذي حاول من خلال مفاهيمه وأفكاره تبرير ظهور ودراسة التحول الديمقراطي وتقديم مختلف التفسيرات لذلك. وهذا ما توضحه النقاط التالية:

- ظهر منظور التنمية السياسية في حقل التنمية السياسية المقارنة تزامنا مع تغيرات شهدها العالم أهمها الحرب الباردة إلى جانب بروز العديد من الدول الجديدة والنامية على الساحة الدولية في الخمسينيات والستينيات وفي أوائل السبعينيات برزت العديد من المداخل الجديدة التي تحدت المنظور التنموي المسيطر بسبب اهتزاز الوضع الدولي للولايات المتحدة الأمريكية وتضاؤل قوتها، لكن خلال النصف الثاني من الثمانينيات عرف منظور التنمية السياسية انتعاشا وحيوية، ومن جهة أخرى بسبب انتعاش القوة الأمريكية واستعادتها وضع الهيمنة العالمية. وهذا ما يثبت بأن التطورات الفكرية داخل حقل السياسة المقارنة ما هي إلا انعكاسا أو نتاجا لتغيرات الظروف الدولية.
- ظهور المدرسة السلوكية كنموذج معرفي بقيادة علم السياسة الأمريكي في الخمسينيات والستينيات ساعد على تطور حقل السياسة المقارنة ومنه بروز حقل التنمية السياسية.
- إن الحركة الضخمة نحو الديمقراطية منذ نهاية السبعينيات أدت إلى بروز أدبيات جديدة في حقل السياسة المقارنة ما يسمى بـ: "التحول نحو الديمقراطية"، كما أدت كذلك إلى إعادة إحياء مدخل التنمية السياسية الذي ربط بين خصائص وميزات المجتمعات الغربية واستقرار النظم الديمقراطية فيها، ومن هنا أصبحت التنمية السياسية مدخلا أساسيا في دراسة عملية الدمقرطة في حالات عديدة عبر العالم، وفي مختلف مراكز البحث العلمية والجامعات وهذا ما يقودنا إلى البحث أكثر في مجال التنمية السياسية عبر وضعها في إطارها المعرفي والمفاهيمي.

المبحث الثاني: التنمية السياسية: البناء المعرفي وإشكالية التعريف.

عرف منظور التنمية السياسية العديد من التطورات والتغيرات التي ارتبطت ارتباطا مباشرا بمجمل التحولات المجتمعية والدولية التي عرفتها الساحة الدولية من جهة ومن جهة ثانية تلك الثورة العلمية التي أدخلت على حقل

السياسة المقارنة العديد من المفاهيم والنظريات والتي ساهمت في مجملها في ظهور وتطور مدخل التنمية السياسية، وهذا ما يفسر تعدد وتشعب التعريفات التي قدمت لهذا المفهوم والتي خلقت إشكالية انعكست على الضبط الدقيق للإطار العام لهذا الموضوع. وهذا يدفعنا إلى محاولة الإجابة عن التساؤل التالي: ما طبيعة ظاهرة التنمية السياسية وما هي أسس البناء المعرفي بهذا المفهوم. ما تعريفه وما أهدافه؟

المطلب الأول: التنمية السياسية: المفهوم وطبيعة الظاهرة.

منذ البداية أحاط بموضوع التنمية السياسية والتعريف بها، غموض كبير، ويرجع ذلك إلى حداثة عهد هذا الفرع من علم السياسة من جهة، ومن ناحية ثانية عانى هذا الفرع من التبعية لبعض الفروع الأخرى، إذ ظل يدرس في إطار مادة السياسة المقارنة، فأغلب من كتب فيه وأسهم في رفده بالمادة العلمية التحليلية والاحصائية هم من المتخصصين في السياسة المقارنة والدراسات المناطقية (الحقلية) Area Studies، أو من المحسوبين عليها، بل غالبا ما كان ينظر إليه باعتباره أحد الأدوات التحليلية الخاصة بهذا الاتجاه.

لذا اتسمت التعريفات التي تناولت الموضوع وكذلك أسبابه وأغراضه وحتى أدواته بعدم الوضوح. حتى لقد دفع هذا الوضع ببعض الدارسين إلى اللجوء إلى وضع تعريفات عدة، وصل بعضها لدى "Pye " إلى عشر تعريفات ساقها مرة واحدة بغية إعطاء فكرة واضحة عن المراد بالتنمية السياسية.

يمكن القول، إن من أوائل التعريفات التي أعطيت لمادة التنمية السياسية هو ذلك الذي حددها بوصفها مجرد البحث عن التغيير، وهذا ما اشتمل عليه عدد من الدراسات التي ترى في التنمية السياسية عملية تسعى الدول والمجتمعات من خلالها لاكتساب قدرة عامة على إنجاز وتحسينه.[1] وينظر " J.S Colman " إلى التنمية السياسية باعتبارها مجموعة من التغيرات تستهدف الثقافة والبنية السياسية مؤدية إلى نقل المجتمع من نظام تقليدي أو قبل حديث إلى نظام حديث غير تقليدي، وإحداث التحول في قدرة وقابلية الانسان السياسية على الأخذ بزمام المبادرة من أجل تأسيس بنى جديدة وتطوير قيم عصرية قادرة على استيعاب ما يعرض من مشكلات والسعي لحلها والتكيف مع المطلب والتغيرات المستمرة والسعي أخيرا من أجل تحقيق أهداف اجتماعية جديدة[2]. وهي وجهة نظر أيدها أتباع مدخل التغيير.

ويعتبر" Lucian Pye" أن التنمية السياسية قائمة متى ما تحققت عملية التنوع والانتشار والتداخل على كل من الأصعدة الثلاثة التالية: السكانية والحكومية والبنيوية، حيث تزداد المساهمة الشعبية في الأولى كما يرتفع مدى الإحساس بمبادئ المساواة وتقبل القوانين. وتتطلب التنمية في المستوى الثاني –الحكومي–زيادة محسوسة في

[1]– حازم صباح حميد، **الإصلاحات الدستورية في الدول العربية: 1991–2007**، (الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012). ص44.

[2]–رعد عبد الجليل، مرجع سابق. ص23.

قدرة النسق السياسي على إرادة الشؤون العامة والسيطرة على الخلافات ومعالجة المطالب الخاصة بأفراد المجتمع. أما المستوى الثالث والأخير فيتطلب من الدولة تنوعا بنيويا أكبر وتخصصا وظيفيا أعلى ودرجة أشد من التلاحم أو الاندماج يفوق ما لدى المنظمات والمؤسسات الأخرى.[1]

وقد لاحظ كل من "هانتنجتون" "Huntington" و "دمنجوز" "Dominguz" نتيجة مراجعة ما كتب حول موضوع التنمية السياسية، أن التعريفات تكاثرت، حيث استخدام هذا المصطلح بأربع طرق مختلفة جغرافيا، لغويا، ومقصدا (من حيث الأهداف) و وظيفيا، أما جغرافيا فيكفي الإشارة إلى العملية السياسية في الدول النامية (آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية) بهذا المعنى التنمية السياسية تتعلق في معناها ومدلولها بالدول الفقيرة أو الأقل تصنيعا، ومن الناحية اللغوية يعني ربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة وبالتالي الانتقال من المجتمع الزراعي والتقليدي إلى المجتمع العصري الصناعي، ومن ثم تعبر التنمية السياسية عن النتائج السياسية للتحديث، أما من ناحية الأهداف والمقاصد، فالتنمية السياسية هي الانتقال إلى الأهداف المرجوة التي يراها النظام السياسي وهو إما هدف واحد أو أهداف عدة، وتتمثل هذه الأهداف في: الديمقراطية، الاستقرار، الشرعية، المشاركة، التعبئة، التأسيس، المساواة، القدرة، التخصص، الانتماء، التغلغل، التوزيع، التكامل، العقلانية الاتجاه نحو البيروقراطية، الأمن، الرفاه، العدالة والحرية. ومن وجهة النظر الوظيفية تعني التنمية السياسية حركة النظام السياسي نحو ما تمتاز به العملية السياسية في المجتمع الصناعي المعاصر، وهنا يمكن اعتبار مثلا الأحزاب السياسية كضرورة وظيفية في مجتمع ما وهذا ما يجعل تطور الأحزاب عاملا مهما في التطور السياسي ككل،[2] بهذا الشكل فإن التطور السياسي ليس نتيجة لعملية التحديث، لكنه يشير إلى المتطلبات السياسية لمجتمع معاصر يؤدي وظائفه بفعالية.

ويميل "S.Huntington" إلى ربط عملية التنمية السياسية بمحاولة المجتمع السياسي الرامية إلى تحقيق شكل من أشكال الوحدة السياسية التي تعني لديه اتفاقا عاما لدى الأفراد على معنى القانون ومفهوم الحقوق مدعوما برغبتهم المشتركة في الحصول على المنافع المتبادلة، ثم القيام من بعد ذلك بعملية تنظيم هذه الرغبات بشكل يحمل معه صفة الدوام والاستقرار[3]، وهذا يعني لديه إقامة مؤسسات يمكن خلالها توصيد العلاقات القائمة بين القوى الاجتماعية المختلفة التي يضمها المجتمع.

ويشترط "هانتنجتون" ومنه أصحاب هذا الاتجاه في المجتمع أن يكون معقدا لأن حسب رأيهم المجتمعات البسيطة لا تعاني في العادة من مشكلة الوحدة لديها، وهي بالتالي ليست بحاجة إلى ذلك النوع من المؤسسات

---

[1]- حازم صباح حميد، مرجع سابق. ص45.

[2]- فيريل هيدي، **الإدارة العامة: منظور مقارن**، ترجمة محمد قاسم القريوني، (الطبعة الثانية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985). ص63.

[3]- نفس المرجع. ص65.

الذي يتصف بتنوعه وتمايزه كما هو الحال لدى المجتمعات المعقدة. والتنمية السياسية تبعا لذلك، إنما تعتمد بمعناها العام على قوة ومجال المؤسسات السياسية والتي تعني بدورها إجماعا معنويا ومصالح متبادلة.

أما "Lucian Pye" فقد قدم عشر تعريفات للتنمية السياسية يمكن تصنيفها ضمن توجيهات خمسة تتفق واهتمامات النظم السياسية والأغراض التي تسعى لتحقيقها من خلال عمليات من هذا النوع، وهي كالآتي:

1. التعريف الذي يتناول التنمية السياسية باعتبارها عملية بناء الأمة–الدولة وتندرج تحته الاتجاهات المنادية بضرورة بناء المؤسسات وبناء التنظيمات السياسية بكل ما يعنيه ذلك من عمليات تنمية الإدارة والقانون والذي سينعكس إيجابا على مبادئ المواطنة وقضايا الاندماج الوطني.
2. التعريف الذي يأخذ في اعتباره المحتوى الاقتصادي لعملية التنمية السياسية، فهي السياسات النموذجية الخاصة بالمجتمعات الصناعية، وذلك بما تصنعه من مقاييس معينة للسلوك السياسي والانجاز والعقلانية وهو ما يمثل حالة التنمية السياسية التي تعتبر إحدى الشروط المهمة المهيئة لعملية النمو الاقتصادي.
3. التعريف الذي يرى فيها توجها نحو إحداث نقلة نوعية في النظم الاجتماعية والسياسية. بتحول النظم التقليدية تحت تأثيرها إلى نظم أعلى درجة على مقياس التحديث السياسي.
4. التعريف الذي يربطها بعملية تحقق الديمقراطية وذلك بإقامة المؤسسات والممارسات الديمقراطية، الذي يرمي النظام من خلاله إلى إجراء تعبئة جماهيرية أوسع وأشمل ومشاركة شعبية في الشأن السياسي.
5. التعريف الذي يأخذ في اعتباره مدى ما يحققه النظام السياسي من قوة، عن طريق تعبئة مصادر القوة والتي من خلالها يحقق الاستقرار السياسي القائم على التغير الاجتماعي والسياسي المنظم والهادف. [1]

وأخيرا هناك من يتناول موضوع التنمية السياسية من خلال ربطها بعملية التحديث. فالتحديث بكل ما يشتمل عليه من تغيرات، إن هو إلا مقدمة للتنمية ستفتح إمكانيات واسعة من أجل استيعاب نتائج التحديث. أي أن عملية التنمية حسب رأي هذا الاتجاه هي قدرة الاتساق أو النظم السياسية على حل تلك المشكلات التي تثيرها العمليات التغييرية التي ينطوي عليها التحديث.

قدم "روبرت باكنهام" تصنيفا يتضمن خمسة اقتراحات لدراسة التنمية السياسية حتى عام 1963 وهي:

- الاقتراب القانوني الرسمي: بمعنى أن التنمية السياسية ضمن الدستور الرسمي الذي يصف ملامح الحماية المتساوية في ظل القانون والانتخابات وفصل السلطات.

[1]– رعد عبد الجليل علي، **التنمية السياسية مدخل للتغير**، مرجع سابق. ص ص 25–26.

- الاقتراب الاقتصادي: حسب هذا الاقتراب، التنمية السياسية تعني ومساوية للتنمية الاقتصادية.
- الاقتراب الإداري: وينظر للتنمية السياسية على أنها القدرة الإدارية على حفظ القانون وأداء وظائف المخرجات الحكومية بطريقة رشيدة ومحايدة.
- اقتراب النظام الاجتماعي: ويقوم على أساس أن فكرة التنمية السياسية تسهل المشاركة الشعبية في العمليات السياسية وتخطي الانشقاقات الإقليمية واللغوية والطائفية والقبلية.
- اقتراب الثقافة السياسية: بمعنى أن التنمية السياسية تتمثل في مجموعة من الخصائص الاتجاهية التي تمكن الأفراد من قبول الامتيازات وتحمل المسؤوليات الناتجة عن العملية السياسية الديمقراطية.[1]

ونجد "ألفريد ديامنت" عرف التنمية السياسية: " تشير إلى العلمية التي يستطيع النظام السياسي أن يكتسب من خلالها مزيدا من القدرة، لكي يحقق باستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب وأن يطور نماذج جديدة للتنظيم."[2]

والتنمية السياسية عند "جابريال ألموند" و "باول" هي: "استجابة النظام السياسي للتغيرات سواءا أكان في داخل المجتمع أم داخل البيئة الدولية خاصة منها تحديات بناء الدولة والمشاركة والتوزيع، فهي عبارة عن بنية متميزة تحتوي على أنظمة فرعية مستقلة وذات ثقافة علمانية".[3]

ويعرف "أورجانسكي" "Organski" التنمية السياسية هي: "الزيادة في الكفاءة الحكومية على استخدام الموارد الإنسانية والمادية اللازمة لتحقيق أهداف قومية."[4]

أما عند المفكرين العرب فنجد العديد من الاسهامات من بينها ما قدمه "أحمد وهبان" كتعريف للتنمية السياسية على أنها: "عملية سياسية لها غايات متعددة ترمي إلى تأكيد وترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار في المجتمع وزيادة مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياستها على سائر إقليم الدولة، وضع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة فضلا عن إضافة الشرعية على السلطة.[5]

---

[1]- مسعود الريضي، محمد الزغبي، "سياسات التكييف الهيكلي وآثارها على التنمية السياسية في الدول العربية: دراسة حالة مصر-اليمن-الجزائر-المغرب في الفترة (1989-2003)"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**، (العدد الثاني، 2008). ص ص 463-464.

[2]- مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، (ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل، 2007). ص93.

[3]- أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000). ص ص 143-144.

[4]- أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997). ص100.

[5]- أحمد وهبان، مرجع سابق. ص144.

ويعرفها "رعد عبد الجليل علي": "إنها عملية تغير مستمر، يسعى إلى التعبير عن نفسه في بنية مؤسسية متمايزة تستجيب لمطالب الولاء للدولة–الأمة والساعية في الوقت نفسه إلى صياغة تعددية مرنة ومتطورة استجابة لما طرأ من تعقد في مصالح الأفراد والجماعات وما نشأ عن الاختلاف في تطلعات هؤلاء بالضرورة.[1]

وتعريف السيد "عبد الحليم الزيات" للتنمية السياسية على أنها: عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا، تتغيا تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق ايديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، وتشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية. ويتألف هيكل هذا النظام وقوامه البنائي من منظومة عريضة متنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وما إلى ذلك من كيانات نوعية تنماز عن بعضها بنائيا، وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا. وتتكامل مع بعضها وظيفيا، وتمثل بشكل أساسي الغالبية العظمى من جموع المواطنين، وتعكس مصالحها ومن ثم تهيئ المناخ لشراكتها الإيجابية الفاعلة في جدليات العملية السياسية، وديناميات العمل العام، مما يساعد في النهاية على تجذير أسباب التكامل الاجتماعي–السياسي وتعميق مشاعره، ويفسح المجال رحبا أمام توفير أوضاع مواتية ومناسبة لإرساء قواعد النظام العام، وكفالة الشروط اللازمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي–السياسي بوجه عام.[2]

بعد التعرض لجانب من الاجتهادات والتصورات الفكرية التي قدمها العلماء والباحثون في محاولة تحديد مفهوم التنمية السياسية، تم تسجيل مجموعة من المؤشرات التي وجدت اتفاقا بين جمهور الباحثين حولها، والتي لا يمكن في الوقت نفسه أن تحدد جوهر وطبيعة عملية التنمية السياسية وأهم أبعادها:

1. أنها عملية Process أو تطور، ولذلك تسمى "عملية التنمية" وليست مرحلة "Stage" أو درجة، بمعنى أن التغيير يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغييرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها.
2. أنها مفهوم حركي، حيث لا تعرف نقطة تنتهي عندها، بل هي تفترض حركية مستمرة من جانب الجسد السياسي، فهي تطوير لقدرات معينة للنظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة.
3. هي مفهوم نسبي، يمكن أن يكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، فعملية التنمية لا تتم في فراغ ولكنها تتحدد بالتاريخ الثقافي والإطار المجتمعي لكل شعب وتتشكل بمحدداته.

[1]– رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق. ص85.

[2]– السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأبعاد المعرفية والمنهجية**، مرجع سابق. ص ص 143–144.

4. أنها مفهوم محايد من حيث دلالاته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه المجتمع، وهي عملية مجتمعية، حيث أن أفراد المجتمع من يقوم بوضع أهم الأهداف والتغيرات المنشودة تماشيا مع إمكانات ومتطلبات واحتياجات المجتمع، فالنظام السياسي المنشود يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذه المقومات والانشغالات ويكون نتاجا ومعبرا عن هذا المجتمع.

5. وجود نماذج وخبرات متعددة في مجال التنمية تختلف باختلاف هدف النظام السياسي من التنمية السياسية، لكل دولة خبرتها الخاصة بها والتي تحددها خلفياتها الثقافية والحضارية والتاريخية.

6. أنها مفهوم عالمي، فهي تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية بأشكال مختلفة، فالمشاكل التي تدرسها تعرفها الدول النامية كما تعيشها أيضا البلدان المتقدمة، وإن كان ذلك بدرجة أقل حدة أو بشكل مختلف.

7. اختلاف مضمون مفهوم التنمية السياسية من المنظور الغربي عنه في المنظور العربي، حيث أن الأول ينطلق من فكر اقتصادي سياسي يكون الفرد فيه هو الفاعل والهدف الأساسي، أما المنظور الثاني، فينطلق من فكر اجتماعي سياسي تكون فيه الجماعة هي الفاعل والهدف والأداة في نفس الوقت.

المطلب الثاني: التنمية السياسية وبعض المفاهيم المشابهة لها.

يتقاطع مفهوم التنمية السياسية مع العديد من المفاهيم التي تتشابه مع جوهر التنمية إلا أنها لا تمثل نسقا واحدا بل مكملة لبعضها البعض، ومن ذلك فإن ترتيبها في السياق اللاحق لن يكون ترتيب أفضلية أو ترتيب علاقة بقدر ما يكون ترتيبها تقتضيه ظروف البحث ولزومية تناول كل منها على حدى.

أولا: التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية:

يرى العديد من الباحثين بأن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يتوقف على توافر الإمكانات والقدرات والطاقات المادية فقط. بل يتطلب قبل كل شيء تهيئة الظروف والأوضاع السياسية الملائمة والكفيلة بتنشيط الاقتصاد القومي. من خلال توفير حد أدنى من الاستقرار السياسي، والأمن والنظام الداخلي، فضلا عن تطبيق قواعد القانون. [1]

كما أن القول بأن التنمية السياسية هي أساس عملية التنمية الاقتصادية لا ينفي أيضا إمكانية أن تكون التنمية السياسية نفسها هي التعبير السياسي عن النمو الاقتصادي، أو نتيجة مباشرة للتنمية الاقتصادية، ومما يؤكد ذلك أن الثورة الصناعية في أوروبا، قد سبقت تاريخيا سقوط النظام الاقطاعي ونشوء النظام الرأسمالي. ولذلك فإن ما أصاب البناء السياسي للمجتمع الأوروبي من تغيرات بنائية ونظامية وثقافية جاء بعد هذه الثورة ومترتبا عليها وليس

[1]- مسعود الريضي، محمد الزغبي، مرجع سابق. ص466.

سابقا عليها أو ممهدا لها.[1] فتغيير علاقات الإنتاج في مجتمع ما، غالبا ما يؤدي إلى تغييرات جوهرية ومحسوسة في المقومات البنائية والأيديولوجية للنظام السياسي.

كما أن إلغاء الظاهرة السياسية لحساب العوامل الاقتصادية أو وضعها في مرتبة ثانوية أمر تنقضه كثير من التطورات السياسية التاريخية، ولا يستقيم مع واقع الحال في كثير من التجارب السياسية المعاصرة. ويتضح بشكل جلى في أن معظم الدول النامية حديثة الاستقلال كثيرا ما أولت قضايا التحرر الوطني والاستقلال السياسي أهمية أكبر من قضايا التطور الاقتصادي[2]، فكانت تحرص كل الحرص على أن تكون التنمية السياسية مستقلة تماما عن التأثير في معدلات النمو الاقتصادي.

ومنه، تعتبر التنمية السياسية أحد جوانب عملية التغير الاجتماعي الشامل، ولذلك فهي لا تنفصل وليست بمنأى عن التأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية المرتبطة بهذه العملية، ولا يمكن كذلك أن تكون غير مؤثرة فيها. بل تتداخل معها على نحو وظيفي وثيق، فالعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية هي علاقة خطية LI near Relationship تسير في الاتجاهين معا.

ثانيا: التنمية السياسية والتحديث السياسي:

يرى فريق من الباحثين أن التنمية السياسية هي المحصلة السياسية لعمليات التحديث السوسيواقتصادي، أو المظهر السياسي المعبر عن هذه العمليات والمصاحب لها. وحسب هذا التصور، تعد التنمية السياسية مرادفة للتحديث السياسي Modernization Political، ومتكافئة معه من حيث مفهومه النظري، وتجلياته وانعكاساته العملية والواقعية.

فالدول الصناعية الغربية هي رائدة التقدم الاقتصادي الحديث، ورائدة التحديث في معظم مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فمن المتوقع إذن أن تكون كذلك في المجال السياسي. ومن هنا يصبح من الواجب أن يكون اللحاق بها والوصول إلى مستواها هو المحصلة الطبيعية والغاية النهائية والحتمية لعملية التنمية. لذلك فإنه يتعين على كافة الدول التي تريد أن تنمو سياسيا أن تقتبس ما توصلت إليه الدول الصناعية من قيم سياسية عصرية، ومعايير وأساليب متطورة للسلوك والأداء السياسي.[3] وأن تعتبر البناء السياسي لهذه الدول نموذجا مثاليا ينبغي أن تقتدى به، وترسم خطاه حتى يتسنى لها تحقيق التطور السياسي أي تنشده.

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأبعاد المعرفية والمنهجية**، مرجع سابق. ص 92.

[3]- أحمد وهبان، مرجع سابق. ص145.

والتحديث في مفهومه العام، كما يقول "سيريل بلاك" "C.E Black" هو: "تلك العملية التي صاحبت الثورة العلمية، والتي من خلالها أصبحت كافة النظم –التي تطورت على مدى التاريخ–مهيأة لمواجهة التغيرات الوظيفية السريعة التي نجمت عن تزايد معرفة الانسان ببيئته وسيطرته عليها".[1]

أما التحديث السياسي فيقصد به تلك العمليات التي تتعلق بنواحي التجديد في مجال البنى والمؤسسات السياسية القائمة من ناحية وفي مجال الفكر والثقافة السياسية السائدة من ناحية أخرى.[2]

أما "J.S Coleman"، فيعرف التحديث السياسي على أنه: "تلك العمليات التي تتعلق بتمايز المؤسسات السياسية، وصبغ الثقافة السياسية بالطابع العقلاني، التي من شأنها تدعيم قدرة النظام السياسي للمجتمع".[3]

وتتجسد المظاهر الكبرى للتحديث السياسي وسماته الرئيسية في أربعة أبعاد أساسية، يكاد ينفق عليها معظم الباحثين في هذا المجال، لا ينعدم وجودها في أي من النظم السياسية الحديثة أو المعاصرة. وتتجلى هذه الأبعاد بوجه عام في: ترشيد بناء السلطة، تمايز البنى والوظائف السياسية، تدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام السياسي والمساواة.

ترشيد بناء السلطة: حسب "صامويل هانتنجتون"، أن تستند سلطة الدولة على أسس عقلانية قومية رشيدة، مستقلة ومتمايزة تماما عن كافة الارتباطات التقليدية، سواء كانت هذه الارتباطات عقدية أم عائلية أم عرقية". كما يقول أيضا: "هو التأكيد على سيادة الدولة القومية في مواجهة عوامل التأثير الخارجية ومساندة الحكومة الوطنية، وتدعيم سلطتها إزاء القوى المحلية والإقليمية، وفي هذا كله ما يساعد على تحقيق التكامل القومي، واستجماع وتركيز القوة في يد المؤسسات القومية المركزية المنوطة بصنع القوانين وإصدار القرارات.[4]

أما مفهوم تمايز الوظائف والبنى السياسية، فهو حسب "كولمان": "زيادة عمليات انفصال وتخصص الأدوار والمجالات النظامية، والمؤسسات والهيئات السياسية والإدارية كنتيجة لأزمة عن عملية تحديث النظام السياسي."[5]

وفيما يتعلق بتدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام السياسي، فالمقصود به تطوير وتدعيم التكوين المؤسساتي للمنظمات والإجراءات السياسية، وتعدد وظائف الدولة واتساع نطاق المجتمع السياسي المحلي من ناحية، وتزايد

---

[1]– نفس المرجع. ص146.

[2]– السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية في الاجتماع السياسي: الأبعاد المعرفية والمنهجية**، مرجع سابق. ص96.

[3]– نفس المرجع. ص98.

[4]– أحمد وهبان، مرجع سابق. ص148.

[5]– نفس المرجع.

قدرة النظام السياسي على تنفيذ القرارات السياسية والإدارية من ناحية أخرى.[1] فضلا عن تدعيم فعالية المؤسسات الحكومية المركزية، وقدرتها على النفاذ والتغلغل داخل أرجاء المجتمع.

أما المساواة، فتتضمن بوجه عام فكرة المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات إلى جانب إعمال القواعد القانونية في علاقة الحكومة والمواطنين. وتغليب معايير الكفاءة والانجاز في عمليات التجنيد السياسي وتوزيع القوة والمناصب والأدوار السياسية والإدارية والقدرة على تدعيم التكامل القومي والحفاظ عليه وامتداد القوة السياسية الكامنة بصفة مستمرة إلى قطاعات أكبر وجماعات أوسع داخل المجتمع.[2]

واستنادا إلى ما تقدم، يمكن القول بأن عملية التحديث السياسي نوع من التفاعل المتسق والمستمر، عبر عملية التمايز البنائي الوظيفي ومقتضيات تحقيق المساواة واكتساب النظام السياسي القدرة على التكامل والتكيف والابداع. وبهذا المعنى تصبح السلطة الرشيدة والبنى المتمايزة والمشاركة الجماهيرية، كما يقول "هانتنجتون" هي الفيصل بين نظم الحكم الحديثة وما سبقها من نظم سياسية تقليدية أو متخلفة، والمعيار الحقيقي لتطور النظام السياسي وتقدمه.

إن الفصل الدقيق بين عمليات التنمية السياسية والتحديث السياسي ليس سهلا، فقد تكون التنمية عاملا مسببا للتحديث، وقد يكون التحديث عاملا مسببا للتنمية، إلا أنه هناك فرق بين التنمية السياسية والتحديث السياسي.

يقول "ديفيد آبتر" "D. Apter" : أن التنمية في حد ذاتها عملية تغيير هادفة متعددة الأبعاد والزوايا، تقوم على التخطيط العلمي الرشيد، وتعتمد على الجهد البشري المنظم، وتنجم عادة عن تعاظم وتكامل الأدوار الوظيفية داخل المجتمع ككل. أما التحديث فهو مجرد حالة خاصة ومحددة من حالات التنمية التي يعد التصنيع أحد جوانبها الأساسية. وهو يتمثل من ناحية في قدرة البناء الاجتماعي على تقبل فكرة التغيير كقيمة اجتماعية، وقدرته أيضا على التجدد المستمر دون أن يفقد تماسكه وتضامنه الداخلي.[3]

إن التصور الذي يعتبر التنمية السياسية عملية تحديث سياسي، ترتبط بالتقدم الصناعي للدول الغربية، فحسب هذا المنظور فإن عملية التنمية السياسية لا تعد وأن تكون عملية نقل أو اقتباس أو محاكاة خبرات أو تجارب سياسية معينة، أثبتت نجاحها وفعاليتها في الدول الصناعية الغربية. ويتعين على كل مجتمع متخلف أن يقتدي بها ويترسم خطاها، أكثر منها عملية تطوير تعتمد على قوانين نابعة من واقع المجتمع المتخلف ذاته، وتتماشى مع ظروف ومتغيرات المرحلة التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع، وحقائق ومعطيات البيئة الدولية المحيطة به.

---

[1]- Bertrand Badie, **Le développement politique**, (Paris : Economica 5e édition, 1994). p96.

[2]- Ibid. p98.

[3]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأبعاد المعرفية والمنهجية**، مرجع سابق. ص106.

هذا تصور غير مقبول لمفهوم التنمية السياسية، وتشخيص غير سليم لمضمون واتجاه عملية التطور السياسي وأبعادها. فهذا التصور ينطوي من ناحية على توجيهات قديمة واضحة ومحددة، ويعبر من ناحية أخرى عن مواقف أيديولوجية متحيزة، وهو من هذه الزاوية أو تلك لا يعكس رؤية عملية موضوعية محايدة يعتد بها، ويختلف تماما من الطابع الإداري لعملية التنمية باعتبارها عملية هادفة تقوم على التخطيط العلمي الراشد، وتعتمد أكثر ما تعتمد على المصادر والإمكانات الذاتية للمجتمع.

فالقول بأن المجتمع الصناعي الغربي هو النموذج المثالي للمجتمع المتطور سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وأن كل عمل تنموي لابد وأن يسير في اتجاه هذا المجتمع ويتبنى تجربته، إنما يعني ببساطة أن عملية التنمية تقتصر فقط على الدول النامية وحدها ولا شأن للدول المتقدمة بها. كما أنه يسلم بتخلف الدول النامية دون أن يقدم تفسيرا علميا مقبولا لهذا التخلف ومسبباته.

إن هذا التصور يعتبر تجربة الغرب السياسية وغير السياسية، نموذجا يتعين الاقتداء به إنما يقترب كثيرا من مفهوم التغريب Westernization، وهذا المفهوم الذي يفصح بذاته عن ضخامة التحيز الأيديولوجي للحضارة الغربية.[1]

وتأسيسا على ما تقدم، فإنه يمكن القول بوجه عام أن التنمية السياسية ليست هي التحديث السياسي، أو مجرد عملية تقليد أعمى، أو تطبيق حرفي لتجربة مجتمع معين داخل مجتمع آخر. كما أنها ليست محاولة للتشبه بالمجتمع الغربي أو الشرقي تنتفي معها الهوية الحضارية للمجتمع، ولكنها في جوهرها عملية تفاعل مستمر بين جملة من العوامل المجتمعية المحلية وبين ما هو وافد إلى المجتمع من عناصر اجتماعية وثقافية وعلمية وسياسية غريبة عليه. ومن خلال هذا التفاعل، واستنادا إلى عمليات التكيف والتخطيط العلمي الرشيد يمكن للمجتمع أن يعيد صياغة وتشكيل بنائه الكلي، وتطوير أو استحداث ما يتطلبه من بنى وميكانيزمات جديدة، تيسر له المضي على طريق التطور والنمو والتقدم باستمرار.

ثالثا: التنمية السياسية وبناء الديمقراطية وتحقيق المشاركة السياسية:

وتتمثل العلاقة بين التنمية السياسية والديمقراطية في الأدوار السياسية للأفراد في بناء المؤسسات الديمقراطية التي تسمح بدخول شرائح واسعة من السكان في العملية السياسية وتوفير الوسائل والقنوات الشرعية التي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي، وتغيير بناء التمثيل السياسي، مما يتيح الفرصة لتأكيد دور المواطنين في الحياة

[1]- نفس المرجع.

السياسية، وظهور مستويات جديدة من الولاءات والانتماءات السياسية.[1] ومن ثم يقال بأن التنمية السياسية بمعناها الحقيقي في رأي معظم الناس هي بناء الديمقراطية.

وجوهر الديمقراطية الحقيقي هو المشاركة السياسية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرارات التي تؤثر في حياة الجماهير حاضرا ومستقبلا، ومنه فإن تطبيق الديمقراطية في مجتمع تشيع فيه الأمية، أمر صعب، كما أنه لا يتحقق أيضا في مجتمع ينتشر فيه الفقر والحرمان، وبما أن الأمر كذلك فليس من الضروري إذن أن تكون كل دولة على استعداد لممارسة الديمقراطية[2]. وليس من الضروري كذلك أن تكون الديمقراطية هي أفضل أشكال الحكم في بعض الأحوال.

كما أن تطبيق الديمقراطية في مجتمع متخلف يعاني من المشكلات الداخلية ويتعرض للتهديدات الخارجية قد يشكل عبئا ثقيلا على جهود التنمية، وقد يكون أيضا سببا في إشاعة الفرقة والانقسام داخل الدولة.[3] ويتأتى هذا كله من أن الدول المتخلفة تحتاج في مراحل تطورها الأولى إلى قدر كبير من المهارات الفنية.

من هنا كانت النماذج التقليدية للديمقراطية الغربية غير ملائمة للدول النامية ولا يمكن تطبيقها، فالدول النامية لا تمر أبدا بتلك الظروف التي هيأت أسباب النجاح للديمقراطية الغربية.

إن بناء الديمقراطية وتحقيق المزيد من المشاركة السياسية هو غاية عملية التنمية السياسية، كما أنه المدخل المناسب لها، وأحد العمليات المرتبطة بها، وأحد الديناميات الأساسية التي تتحقق من خلالها.

كما أن لكل شعب الحق في اختبار الطريق الديمقراطي الذي يلائمه، ويتسق مع ظروفه التاريخية وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ويتماشى أيضا مع المبدأ الديمقراطي ذاته. فليست هناك نماذج ديمقراطية قطعية جامدة وجاهزة لا يجوز تخطيها، بل يمكن تطوير نماذج ديمقراطية تتماشى وفقها.

وإذا كان من الصعب اختيار نموذج معين للتطبيق الديمقراطي يكون معيارا للتطور السياسي وقياس مدى التزام الدولة به، وحفاظها عليه، فإن هناك عدة مؤشرات يمكن الاهتداء بها لمعرفة مدى اقتراب هذه الدولة أو تلك من النهج الديمقراطي. وأهم هذه المؤشرات هو أسلوب اتخاذ القرار عن طريق الأغلبية، وتوسيع دائرة مشاركة الجماهير في تقرير السياسة العامة، وصنع القرارات، وتوجيه الحكم لمصلحة الأغلبية العظمى من الشعب، وإتاحة الفرصة

[1]– أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق. ص177.

[2]– هدى متكيس، مرجع سابق. ص154.

[3]– أحمد يوسف أحمد وآخرون، مرجع سابق. ص145.

للأقلية كي تعبر عن رأيها وتسهم في رسم السياسة، واحترام الحريات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات والمساواة أمام القانون.[1]

رابعا: التنمية السياسية والثقافة السياسية:

كلما صيغت وتبلورت الثقافة السياسية للمجتمع بشكل واضح ومقبول ازداد النظام السياسي تحديدا وتمايزا عن غيره من النظم الاجتماعية المكونة للبناء الكلي للمجتمع، وتعاظم إحساس أفراد المجتمع بوجود هذا النظام، وبأنهم أعضاء نشطاء غير هامشين في أمة معينة، ينتمون إليها، ويدينون بالولاء لها، ويتحملون تبعات ومسؤوليات هذا الانتماء وذلك الولاء، وما يفرضه عليهم من التزامات، ويتميزون في الوقت نفسه عن غيرهم من الأفراد والجماعات التي تنتمي إلى مجتمع آخر وأمة أخرى. ويتوقف هذا كله على تطوير وإرساء مجموعة من المعايير والمعتقدات الواقعية، والرموز التعبيرية، والقيم السياسية، التي تشكل البناء المعرفي والوجداني والقيمي الذي يعمل النظام السياسي في إطاره، والتي تحدد أيضا أنماط السلوك، والعلاقات والتوقعات السياسية داخل المجتمع،[2] وهذا ما يمكن اعتباره جوهر عملية التنمية السياسية، وغايتها الأساسية.

ويتحدد دور الثقافة السياسية في عملية التنمية السياسية، في أنها تحدد وتوضح الجوانب المعرفية، والدوافع النفسية، والمعايير القيمية التي تكمن وراء السلوك السياسي للجماهير، والعمليات السياسية للنظام السياسي، وما يصدر عن الصفوة الحاكمة من قرارات وسياسات.

خامسا: التنمية السياسية والتغيير السياسي:

إن التنمية السياسية، وإن كانت تمثل أحد مظاهر التغيير السياسي إلا أنها تتميز عنه وتختلف من عدة جوانب، ويتمثل ذلك في أن التغير تعبير محايد، يشير إلى بعض التحولات أو التعديلات التي تمس الظاهرة السياسية دون أن يحدد لهذه التحولات أو تلك التعديلات اتجاها معينا بذاته، على عكس التنمية السياسية ترتبط بمثل سياسي أعلى أو بأهداف سياسية محددة.[3] فهي عملية سياسية هادفة تتطلع إلى تحقيق بعض التحولات أو التغييرات التقدمية في كافة جوانب الحياة السياسية وديناميكاتها.

---

[1]- عبد الجبار أحمد عبد الله، مرجع سابق. ص65.

[2]-رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق. ص 136.

[3]- نفس المرجع. ص 140

وإذا كان المقصود بالتغير هو تلك التطورات التي تحدث في إطار النظام السياسي القائم، فإن جوهر التنمية السياسية هو تطوير النظام السياسي نفسه وإكسابه صيغة جديدة، أكثر حداثة وتقدما وقدرة على التعامل والتفاعل مع متغيرات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. [1]

وانطلاقا من التنمية السياسية هي عملية تغيير سياسي، يجدر بنا التطرق إلى أهم أنواع التغيير تقريبا للأفكار وإيضاحا للمعنى الشامل وأنواع التغيير السياسي هي:

أ- التغير التدريجي (الإصلاحي):

لا يميل هذا النوع من التغيير لإحداث تغير سياسي في النسق السياسي. فهو يتجنب في العادة المساس بتركيبة القدرة أو السلطة Power ونظام المشاركة تأخذ أمثال هذه التغيرات عادة فترة طويلة من المطالبة والكفاح كي يتسنى وضع نتائجها موضع التنفيذ. وقد يتحول مطالب الإصلاح إلى أنماط أخرى يغلب عليها طابع العنف والثورة.[2]

فيتخذ الإصلاح شكل أفعال ونشاطات تستهدف غالبا إعادة توجيه سياسات معينة، وإدخال بعض التجديدات على صعيد البنى والمؤسسات السياسية القائمة. وتظل المبادرة بيد الطبقة الحاكمة. وهي بالتالي بمثابة تعبير عن رغبتها هي نفسها في فعل ذلك، معتمدة على بنى النظام نفسه وانساق الاكراه الفرعية الخاصة به. تكون التغيرات متطابقة إلى حد ما مع المبادئ الأساسية التي يؤمن بها النظام.

أما الأسباب التي تدفع بهذه النخب إلى النزول عند رغبات المطالبين بالتغير، فتتمثل من ناحية في ذلك التحول الذي يعتري قيم وأفكار أعضاء هذه النخبة والشرائح التي ينتمون إليها. ومن ناحية أخرى هي تلك الظروف الجديدة على المحيط الخارجي التي تضطرهم إلى تبني أساليب جديدة في السياسة والإدارة، من شأنها أن تتيح قدرا أكبر من المرونة في التعامل مع الضغوط المطالبة بالتغير داخليا وخارجيا[3]، وهو أسلوب دفاعي بحت.

وهذا ما حدث لدول العالم الثالث إثر انهيار المنظومة الاشتراكية وهيمنة الغرب. مما حدا بالكثير من النظم السياسية العالم ثالثية إلى التحول عن كثير مما اعتقدته في يوم ما على أنه الطريق الأمثل في الحياة، وتبنت مضطرة تحت ضغط التغير آنف الذكر أفكارا وأساليب يبدو أنها أميل إلى محاباة الغرب، وسيتمد مثل هذا الاتجاه حقيقته إلى حد كبير، من العنصرين آنفي الذكر[4]. فهو من ناحية انعكاس للتغير الذي طرأ على مفاهيم وقيم كانت سائدة يوما ما، وتبنتها أقطار العالم الثالث للعديد من الأسباب والاعتبارات، في محاولة من أجل إعادة النظر في حيثيات

[1]- نفس المرجع.

[2]- حازم صباح حميد، مرجع سابق. ص42.

[3]- نفس المرجع. ص44.

[4]- نفس المرجع. ص45.

تفكيرها ومنظومات قيمها بغية إدخال عناصر فكرية وقيمية جديدة تتلاءم والمناخ الفكري والسياسي العام الذي أخذ يكتسب قوة على الصعيد الداخلي وخصوصا بعد ما نجح في فرض هيمنته خارجيا. ثم هو محاولة من ناحية أخرى من أجل المحافظة على بنية وتركيبة السلطة القائمة في وجه الضغوط التي بدأت تطالبه بتعديل سياساته بغية قبوله في نادي الدول التي تطلق على نفسها ديموقراطية مع كل ما يتبع ذلك من وعود بالبقاء والنماء.

وقد صنف الكتاب نوع الإصلاح من خلال التغيير في القيم والأفكار الأمر الذي من شأنه أن يدفع باتجاه تحقيق إصلاحات ذات طبيعة تحولية Transformative أما تلك التي تخلقها الشروط الجديدة وتفرض بالتالي تعديلات في السياسة المتبعة، متجهة ناحية الدفاع عن الكيان السلطوي في وجه المتغيرات والتحديات التي بدأت تفرض نفسها على السلطة الحاكمة، فهي ذات خصائص تكيفية Adaptive ومنه فإن بلدان العالم الثالث وهي تعبر أعتاب القرن الواحد والعشرين يحذوها الحافزان معا، إجراء إصلاحات ذات طبيعة تحولية إلى حد ما وثانيا المبادرة إلى مباشرة الإصلاحات التكيفية.[1]

أما العناصر الفاعلة في هذا التغير السياسي، فقد تم إدراجها في ثلاثة فئات تأتي في مقدمتها فئة الحكام أفرادا كانوا أم جماعات حاكمة، غلب على العديد منهم الصفة الأوتوقراطية أو المطلقة ثم الأوليغاركية أو الأقلية الحاكمة وهي الفئة الثانية، باعتبارها أحد أهم الدوائر التي تتم صياغة القرارات والسياسات العليا وإعادة توجيه تلك السياسات في إطار من رؤيتها ومصالحها الخاصة، أما الفئة الثالثة هي فئة الانتلجنسيا أو المثقفين، وهذه الفئة خليط من عناصر كل منها يحمل رؤية خاصة كما تختلف مواقفها من الوضع القائم والسياسات المتبعة[2]، فبعضها مؤيد للوضع القائم وأخرى معارضة تعمل على تغييره أو بعض جوانبه.

إن اللجوء إلى المسلك الإصلاحي كوسيلة غير متطرفة يغلب عليها الطابع السلمي تتأثر إلى حد كبير بالثقافة السياسية للمجتمع، حيث يتقبل الأفراد والجماعات للتوجهات المعارضة والتسامح معها بدرجة أو أخرى.[3]

ويمارس المستوى الخاص الذي بلغه التطور الاجتماعي والاقتصادي للبلد المعني تأثيره على مدى نضج الأفراد والقوى الاجتماعية والسياسية وعلى نوعية المؤسسات والإجراءات السياسية والدفع بالتالي باتجاه قبول التغيير أو منعه في الأحوال المتطرفة.

ب- التغيير الفجائي الكلي (الثورة):

على عكس التغير التدريجي الذي يمس جانب أو جوانب محددة من النظام السياسي والمجتمع، تميل الثورة باعتبارها تغيرا فجائيا وعنيفا في غالب الأحوال إلى الشمول، فكل شيء هو موضوع ومشروع التغيير، يستوي في ذلك بنى

[1]- رعد عبد الجليل، مرجع سابق. ص74.

[2]- نفس المرجع.

[3]- حازم صباح حميد، مرجع سابق. ص45.

المجتمع القائم وقيم الناس ومعتقداتهم التي يعيشون في إطارها. والثورة تعبير عن تناقضات حادة وعميقة تعتري الجسد السياسي، وتحولات هامة تأخذ طريقها إلى منظومات القيم التي يؤمن بها الناس ويتخذونها دليلا لهم في حياتهم. وعندما تصل هذه الأوضاع إلى درجة الأزمة تبدأ عندها السلطة بالاهتزاز وتبدأ قبضتها بالتراخي، كما يأخذ الانحلال طريقه إلى القوانين والنظم، وتتداعى الحقوق والالتزامات.[1] ويكون دور الزعامات والحركات الثورية في هذا السياق بمثابة إشارة الانطلاق للعمل المباشر الذي سينهي النظام القديم.

فهناك دوافع عميقة في نفسية أفراد المجتمع ككل ولطبيعة الحياة الاجتماعية، من شأنها متى ما تداخلت بشكل معين، أن تفقد السلطة القائمة قدرتها على إبقاء الناس في إطار النظام القائم، يصنفها الكتاب في ثلاثة أعراض: أولا، قلق عام يسود أفراد المجتمع يدفع إلى شكل من أشكال الكفاح يصعب مواجهته ومن ثم كبحه. ثانيا، يتصف المجتمع الذي يعاني الثورة من سريان الفساد والرذيلة تتخذ شكل أمراض أخلاقية تنخر عميقا في المجتمع. ثالثا، يصبح الإحباط عاملا شاملا وتصبح الحياة بالتالي في ظل هذه الأوضاع غير مقنعة للكثيرين ولا تطاق بشكل متزايد.[2] وهذه كلها علاقات تؤذن بحدوث ثورة.

كما أنه تم استخلاص مجموعة من العلامات الأولية التي سبقت قيام كل من الثورة الإنكليزية والأمريكية والفرنسية والروسية، فمتى ما تحققت وتجمعت هذه العلامات —حسب الباحثين– ستنذر بحدوث ثورة. تمثلت الأولى بضعف الحكومة وعجزها عن أداء وظائفها أو البعض منها، بسبب صعوبات مالية أو اقتصادية أو غياب العدل والخلل الإداري أو أي نوع آخر من الصعوبات. أما العلامة الثانية فهي عزوف أو هروب المثقفين Desertion of intellectuals على اعتبارها عملية تحول في ولاء المثقفين باتخاذهم مواقف نقدية للأوضاع الإنسانية والمجتمعية. والعلامة الثالثة هي التحول في اعتقاد أعضاء الطبقات الحاكمة، بإعادة النظر في المكانة الخاصة التي تضعهم على قمة الهرم الاجتماعي والسياسي من ناحية، ومدى عدالة الامتيازات التي يتمتعون بها من ناحية أخرى. أما العلاقة الأخيرة، فتتمثل في تفاقم واشتداد العداء الاجتماعي، وتوقف بعض مجالات التقدم والحراك وخصوصا في حقول التخصص المهني والأدبي والإداري أو البيروقراطي المفتوحة أمام ذوي الكفاءة والقدرة.[3] فعملية كبح مثل هذا التداول بمثل عنصر مهم من عناصر الثورة.

في الحقيقة نحن نتفق مع من عرف التنمية السياسية بدلالة التغير، إلا أننا نعتقد بأنها أعم وأوسع من ذلك بكثير، فالتنمية السياسية عمل مدروس وهادف من قبل أولئك الساعين إلى تحقيق التغير سواء كانوا إصلاحيين محررين أو ملوكا، فهي تسعى قدر الإمكان إلى تجاوز النمط السكوني للمجتمع والدولة، بغية الوصول إلى تحقيق نمط آخر

[1]– ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، (الطبعة الأولى، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001). ص123.

[2]– نفس المرجع. ص125.

[3]– حازم صباح حميد، مرجع سابق. ص65.

يتسم بالحركية والفاعلية، وبذل كل ما يمكن من أجل بلورة رمز عام موحد للمجتمع الكلي أو الدولة، يعلو على ما دونه من روابط وانتماءات مادية ومعنوية، ومنه سوف يتم تحقيق أهم وظائف التنمية السياسية وهو تحقيق هدف الاندماج الوطني من خلال تجاوز الولاءات الضيقة وتوجيهها ناحية الولاء الكلي للدولة. وذلك بتبني الأخذ بالتعددية المرنة وذلك بقدر ما سيتم الاعتراف بتنوع المصالح والتوجهات المادية والفكرية. ومنه فعملية التنمية السياسية، هي عملية تغير مستمر انطلاقا من الطور التقليدي للمجتمع والدولة مرورا بالمرحلة التحديثية ووصولا إلى مرحلة تكامل أسس الدولة–الأمة[1]، حيث تتخذ هذه الأسس شكل بنى مؤسسية تتميز بتنوع أدوارها وتمايز وتخصص وظائفها.

على الرغم من أن هذه التعريفات والنقاط لا تتناول سوى النزر اليسير الشائع من الدراسات التي عالجت ظاهرة التنمية السياسية، فإنها مع ذلك تساعد على الإشارة إلى اتجاهات الرأي السائد لدى العديد ممن تناولوا هذا الموضوع قيد البحث والذي لا يمكن الإحاطة به، مع ذلك، بمجرد إيراد التعريفات، ولكن من خلال الإطلاع على دقائق العملية التنموية بكل أبعادها وعناصرها، وهذا ما سنوضحه في المراحل القادمة من البحث.

المطلب الثالث: أهداف التنمية السياسية:

إن القضاء على **التخلف السياسي** وآثاره ومختلف مظاهره هي الأهداف الأساسية لعملية التنمية السياسية التي يتبناها أي مجتمع، هذه الظاهرة —التخلف السياسي–التي تعاني منها معظم البلدان النامية بما فيها البلدان العربية هي ظاهرة مركبة ونتيجة لعدة عوامل ومشاكل سياسية ومجتمعية، فالتخلف السياسي هو ظاهرة سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا. تتمثل في افتقار النظام السياسي إلى وجود نسق أيديولوجي واضح وملائم يتسق مع البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع ويتوافق مع متطلبات تغيير —أو تطوير–هذا البناء ومكوناته.[2] ويمثل في الوقت نفسه الأساس الفكري الموجه لديناميات وميكانيزمات العمل السياسي بأسره.

كما يساعد على قيام عملية التعبئة الاجتماعية على أساس مجموعة من التصورات الاستراتيجية واضحة الاتجاه. فضلا عن ضعف التكوين المؤسساتي للبنى السياسية القائمة، وندرة المؤسسات السياسية —الرسمية الطوعية–الملائمة، التي تمثل الغالبية العظمى من الجماهير، وتعكس مصالحها وتطلعاتها، وتمكنها من المشاركة في الحياة السياسية بشكل إيجابي فعال إلى جانب غيبة عنصر التكامل والاستقرار الاجتماعي والسياسي وشيوع القلاقل والاضطرابات الداخلية بوجه عام.[3]

---

[1]– نفس المرجع. ص66.

[2]– السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأبعاد المعرفية والمنهجية**، مرجع سابق. ص80.

[3]– نفس المرجع.

إن من مستلزمات إحداث التطور السياسي المطلوب أو المنشود في مجتمعات العالم الثالث أو العربية، توفر أمران أساسيان: المساواة والقدرة ثم التمايز والتنوع.

أ- المساواة والقدرة:

تعني المساواة مختلف التعبيرات التي حاول الناس من خلالها التأكيد على دورهم في الحياة الاجتماعية والسياسية، سواء في مجرى حياتهم العملية أو في متضمنات ثقافاتهم الخاصة.[1]

وتشتق المساواة في العادة من مفهوم المواطنة دلالاتها الخاصة من كون الفرد، الذي اكتسب صفته كمواطن، بمعنى عضويته الكاملة في المجتمع السياسي الوطني. يتمتع بالحقوق المقررة على قدم المساواة مع ما للمواطنين الآخرين من حقوق في جميع جوانب الحياة.

ويحمل القول بشمولية النظام القانوني الذي يعني سيادة المعايير العامة الشاملة على المعايير الضيقة أو الخاصة في علاقة الحكومة بالمواطنين، متضمنات حاسمة في توفير فرص المساواة في الحقوق بين المواطنين، يأتي في مقدمتها المساواة أمام القانون Isonomy.[2]

كما تؤدي هيمنة قيم الإنجاز والفاعلية وإحلالها محل قيم العزو Ascription أو الحسب والمركز العائلي أو الاجتماعي إلى ما يمكن تسميته بالمساواة في الفرص.

أما القدرة فهي إمكانية النظام السياسي التكاملية أو الاندماجية والاستجابية والتكيفية والتجريدية. وهي بهذه الصفات لا تتضمن مجرد القدرة على التغلب على الانقسامات وإدارة التوترات جراء التغيرات التي تطلبتها عملية التحديث،[3] بل والاستجابة المرنة للمطالب المتزايدة بضرورة توسيع المشاركة والتوزيع في ظل شروط المساواة أو احتوائها قدر الإمكان.

ب- التمايز والتنوع: Differentition

يشير مصطلح التمايز الذي التطور أي يحدث في الدور الذي تؤديه بنية اجتماعية ما ذات وظائف متعددة فتجعل منها بنية أكثر تخصصا. حيث تتألف البنية من وحدات أساسية يتم التعبير عنها بالدور الفردي، ويقصد بالدور نمط سلوكي منتظم يستند على توقعات الفرد وأفعاله وتوقعات الأفراد الآخرين وأفعالهم حيال كل منهم الآخر.[4]

---

[1]- رعد عبد الجليل، مرجع سابق. ص214.

[2]- رعد عبد الجليل، مرجع سابق. ص 215.

[3]- نفس المرجع.

[4]- أحمد وهبان، مرجع سابق. ص123.

وتختلف البنى السياسية فيما يتعلق بالأدوار التي تؤديها تبعا للبساطة والتعقيد ثم الوظائف التي تقوم بها وأخيرا لنوعية العلاقات المتبادلة بين الأدوار وبعضها ضمن البنية الواحدة. فدور الناخب في إطار هيئة الناخبين التي تعد بمثابة البنية الانتخابية. وهو يعتبر أحد وحداتها، دوره يتميز بالبساطة، فهو دور مؤقت وغير مستمر أو متقطع.[1] وتعد الأحزاب والتنظيمات السياسية ذات العلاقة بنى أكثر تعقيدا من هيئة الناخبين لاشتمالها على أدوار متنوعة للزعماء والناشطين الحزبيين والأعضاء.

أما عن الوظائف التي تؤديها البنى السياسية، هذه الأخيرة وإن تشابهت فيما تعلنه من أهداف أو في الأدوار، إلا أن طبيعة الوظائف التي يتم تأديتها تختلف من بنية لأخرى.

وتتوقف العلاقات الداخلية للأدوار ضمن البنية السياسية، على عدد من المميزات الخاصة بالبنية ذاتها. هي أولا عدد الأفراد المنخرطين في أداء الأدوار الخاصة بالبنية موضوع الدراسة، وثانيا مقدار الوقت (النموذجي) الذي يفترض أن يستنفذه الأفراد في أداء الأدوار المرتبطة بالبنية. وأخيرا بأنماط النفوذ السائدة في العلاقات بين الأدوار في البنية موضوع البحث. [2] وتقوم هذه الأخيرة على:

أولا: تحديد الشكل الذي يتخذه النفوذ وتنقسم هذه بدورها إلى ثلاثة أنماط للنفوذ: نمط مساواتي يمتلك كل دور فيه نفوذا متكافئا واستقلالية في أداء وظائفه. والنمط الهرمي ويتميز بكون القرارات المتعلقة بكيفية تأدية المشاركين الأدنى لأدوارهم إنما تنبع من أوامر تم اتخاذها في القمة.

ثانيا: أنواع المصادر المستخدمة من أجل تأمين الموافقة أو الإذعان، وتوجد في العادة ثلاثة مصادر: الإكراهية والنفعية والمعيارية. جميع هذه العناصر تشكل الصورة الكلية لعملية التمايز. وهي نتاج مهم من نواتج التحديث والتغير على الأصعدة المختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية. وفيما يلي محاولة من أجل التعرف على طبيعة المسار الذي اتخذته عملية التمايز وما الذي يفترض أن تكونه هذه الأخيرة في العالم الثالث (البلدان العربية والمغاربية) كي تضفي على هذا القطر أو ذاك السمة الخاصة[3]، التي تتميز بها النظم التي حققت عملية التنمية السياسية لديها.

1. التمايز على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي:

تحدث عملية التمايز على هذا الصعيد شكل من أشكال التنوع في دور أو تنظيم اجتماعي ما وتحوله إلى دورين أو تنظيمين أو أكثر، بحيث يؤدي كل منها وظيفته بفعالية أكبر في ظل الظروف المستجدة على ألا يمس

[1]- نفس المرجع. ص126.

[2]- نفس المرجع. ص 239.

[3]- رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق. ص219.

التغيير سوى بنية الدور ذاته فقط، ورغم تميز الوحدات الجديدة بعضها عن البعض الآخر من الناحية البنائية فإنها ستؤدي مجتمعة الوظيفة نفسها التي كانت تؤديها الوحدة الأصلية فيما مضى.[1]

ويمكن تبيين عناصر معينة في بنية التمايز على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي يمكن تحديد أبرزها على صعيد عمليات التبادل من بيع وشراء واستهلاك ودور كل من السوق والنقود. فالتبادل في البيئات التقليدية عادة ما يكون مرتبطا وبشكل وثيق بالعائلة والقرية أو البيئة المحلية. ففي نظام الزراعة الإكتفائية لا يوجد سوى قدر محدد من التبادل المستقل خارج هذه الأطر. وكذا الحال بالنسبة لإعادة التوزيع الذي يتم طبقا لنظام العضوية في تلك الجماعات.

في ظل الظروف كهذه تكون أنظمة السوق متخلفة كما تكون القوة المستقلة للنقود كأداة فعالة من أجل السيطرة على حركة السلع والخدمات في أدنى درجاتها، وبتطور الاقتصاد تنتقل العديد من النشاطات الاقتصادية من يد ما كان يطلق عليه مجمع العائلة-المجتمع المحلي Family-Community Complex كما يؤشر ظهور المحاصيل النقدية في الزراعة تنوعا وتمايزا بين السياقات الاجتماعية للإنتاج والاستهلاك وسوف يؤدي العمل الزراعي المأجور دوره في هذا المجال أيضا بقدر عمله على تحطيم وحدات الإنتاج العائلية. [2]

وتعمل نظم التصنيع والصناعة على الفصل بين العامل ورأس المال ونتاج العمل مؤدية إلى: إحداث التمايز بين الإنتاج والاستهلاك.

وما إن تأخذ النقود بممارسة دورها في قيادة توجيه حركة البضائع والخدمات تبدأ الموانع والقيود المعنوية والعائلية والطائفية بالتحلل بعد أن كانت حتى هذه اللحظة تتحكم بجل النشاطات والأهداف الاقتصادية، ولتتشكل بذلك بيئة ملائمة من أجل مأسسة نظم اقتصادية تتمتع باستقلال نسبي عن البنى والهياكل القائمة. كما تفرض قيم جديدة كالشمولية Universalism كنقيض لقيم الانقطاع والتحدد العائلي أو الإقليمي وكالتخصص الوظيفي Functional Specificity والعقلانيةRationality . [3]

2. التمايز على الصعيد السياسي:

يهدف التمايز على الصعيد السياسي إلى قيام نظام يسعى إلى تحقيق أغراض المجتمع ولكي يتحقق هذا التمايز يجب توافر شروط معينة في الأنظمة السياسية وهي كالتالي:

[1]- ريتشارد هيجوت، مرجع سابق. ص179.

[2]- نفس المرجع. ص 181.

[3]- نفس المرجع. ص 184.

1-مدى شرعية الأهداف المجتمعية، وتشمل الشرعية هنا السلطة بما تحويه من رموز ومؤسسات وكذلك القوة المطلوبة من أجل تحقيق الأهداف بمعنى أن يتم ذلك في ظل القيم المعترف بها من قبل المجتمع في إطاره الواسع وليس من قبل النظام السياسي فقط باعتباره نسقا فرعيا Subsystem[1]. وهذا ما يميز النظم السياسية التي عبرت عتبة التنمية السياسية عن غيرها من النظم السياسية السلطوية المحدثة.

حيث تتمركز الشرعية كمفهوم وكعملية في دولة تقوم على درجة عالية من التمايز، حول النظام الدستوري والهيئات القضائية التي يقع على عاتقها عملية تفسيره. باعتبار أن عملية الشرعية رابطة تصل بين النظامين السياسي والقانوني.

2-وجود نسق فرعي بيروقراطي يتصف بالتمايز والتنوع في أداء وظيفته من أجل تعبئة المصادر في البيئة الاجتماعية بغية الاستفادة منها في وضع السياسات المطلوبة، وفيها تأخذ خطوط السلطة والنفوذ شكل نظام هرمي، والعمل من ثم على أن تكون المخرجات مطابقة للمنافع السياسية المرتجاة.

3-وجود نسق فرعي متعلق بالجمعيات والتشكيلات ذات الأهداف السياسية، يقوم على تعبئة المصادر ذات الطبيعة التصويتية والعمل من ثم على التعبير عن المصالح وتقرير السياسات المراد إنجازها ويمكن تلمس التمايز في هذا النمط من الانساق الفرعية فيما يتعلق بمشاكل الدعم المتحصل من القطاعات الشعبية المختلفة،[2] كما تتمايز وتتنوع قراراته السياسية في خصوص إدارة مدخلات ومخرجات التأثير.

3. التمايز على صعيد الثقافة السياسية:

الثقافة السياسية هي مجموعة من المواقف والمعتقدات والمشاعر، يحملها الأفراد الذين ينتمون إلى أمة معينة في فترة زمنية معينة وتدور حول السياسة. ومنه فإن الثقافة السياسية لها أثر مهم على السلوك السياسي لهؤلاء الأفراد. وهذا ما تعكسه تصرفاتهم في إطار أدوارهم ومحتوى مطالبهم السياسية ومدى استجابتهم للقوانين. وهذه المكونات السلوكية تندمج لدى الأفراد في كل يمكن تسميته الرضا متى ما كان ذلك في جانبه الإيجابي أو الرفض في جانبه السلبي، هذين النوعين من المواقف يندرجان ضمن ما يطلق عليه مصطلح شرعية النظام السياسي وهو الموقع الأول على خارطة الثقافة السياسية يتبعه الموقف من العملية السياسية ثم نمط التوجهات نحو السياسات العامة أي مخرجات العملية السياسية.[3]

---

[1]- أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق. ص180.

[2]- رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق. ص224.

[3]- ريتشارد هيجوت، مرجع سابق. ص181.

أ- شرعية النظام:

تبرز علاقة الشرعية بالثقافة السياسية، من خلال الموقف الفكري الذي يملي على الأفراد رغبة في طاعة القواعد التي تضعها السلطات وتنفيذها ليس لمجرد الخوف من العقوبة بل لاعتقادهم بضرورة فعل ذلك.[1]

فالنظم الديمقراطية تعتمد على ما تؤول إليه العملية الانتخابية من نتائج التنافس بين المترشحين وعلى أتباع الحكام للمبادئ والإجراءات المنصوص عليها في الدستور من أجل صياغة القوانين، وتستجيب قدر الإمكان لمطالب وحاجات المواطن.

فالتنمية السياسية تتعلق بمدى نجاح نقل الشرعية من الأفراد إلى النظام ذلك أن التمايز الذي يتحقق داخل النظام السياسي بين بنى النظام من ناحية وبين الأدوار الفردية التي تؤديها الزعامات السياسية من ناحية أخرى من شأنه أن يكسب النظام السياسي قدرة على البقاء والاستقرار.

ب- الموقف من العملية السياسية:

يمكن فهم المواقف المختلفة للأفراد من العملية السياسية من خلال زاويتين اثنين: الأولى وتتعلق بنظرة الفرد لما يمكن أن يؤديه من دور أو تأثير في العملية السياسية وهنا تقسم الأفراد إلى فئات ثلاث:

- الفئة الأولى وتتميز بانعدام الوعي لدى أفرادها عن النظام السياسي، وهذا ما تتميز به المجتمعات التقليدية من بعد عن كل ما يمت للسياسة وللتوجيهات السياسية.
- الفئة الثانية أو الخاضعين، وهم من المتأثرين بالعملية السياسية وأفعال الحكومة ولكن غير المسهمين في تشكيل عناصرها، وهؤلاء يتميزون بالسلبية ويسود علاقتهم بالنظام شكل من الغربة أو النفور منه.
- والفئة الثالثة، ويتميز أفرادها بإحساس الثقة بقدرتهم على التأثير في الأحداث السياسية الوطنية، وهم بذلك أقدر على تطوير مواقف تقوم على استخدام الفرص المتاحة من أجل مشاركة سياسية إيجابية.[2]

أما الزاوية الثانية، فتتعلق بنظرة الفرد إلى العلاقة التي تربطه بالفاعلين السياسيين الآخرين: وتتعلق هذه بمجموعة من المدركات كالمعتقدات والمشاعر والأحكام التي يحملها الناس عن الفاعلين السياسيين الآخرين، نظرا للتأثير الذي تحظى به على مدى رغبة واستعداد المواطنين في العمل على تشكيل ائتلافات أو تحالفات ناهيك عن الاستعداد من أجل تبادل سلمي للسلطة في ذلكم البلد.[3]

[1]- نفس المرجع. ص183.

[2]- نفس المرجع. ص184.

[3]- نفس المرجع.

ت- نمط التوجيهات نحو السياسات العامة أو مخرجات العملية السياسية:

يرتبط هذا الجانب بفهم الكيفية التي يجرى على أساسها توزع القضايا البارزة والتفضيلات بشأنها بين أولئك المنخرطين في العملية السياسية. ومنه تحديد المواقف الأساسية أو البارزة تجاه القضايا السياسية المختلفة والتي بإمكانها أن توحد الناس وتفرقهم.[1] فعلى السياسات العامة الملائمة أن تضع مختلف الأهداف والغايات للأفراد موضع التنفيذ وذلك بإدراك مختلف الظروف الاجتماعية والسياسية القائمة.

ويجمع الباحثون والمختصون في هذا الحقل، أن للتنمية السياسية أهداف تتمثل في:

- تحقيق المواطنة وترسيخ مفهومها في نفوس كافة أفراد العنصر البشري المشكل للدولة، وهذا يعني بناء الدولة القومية التي تلتفي في ظلها أزمة الهوية.
- ترسيخ التكامل السياسي وبالتالي الاستقرار، وذلك بأن التكامل السياسي يعني الترابط الوثيق بين أعضاء المجتمع من خلال تخليصه من أسباب التصادم في سبيل تحقيق المجتمع المنسجم.
- تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها في معنى إيجاد الوسائل الكفيلة بزيادة كفاءة الحكومة المركزية في إعمال قوانينها وسياساتها داخل شتى أرجاء إقليم الدولة.
- زيادة كفاءة الحكومة المركزية فيما يتصل بتوزيع المنافع والقيم الاقتصادية المتاحة بين كافة الأفراد المشكلين لدولتها.
- تهدف إلى السعي بشتى السبل إلى زيادة محددات وفاعلية مشاركة الجماهير في الحياة السياسية سواء فيما يتصل باختيار الحكام على المستويين المحلي والقومي، أو ما يتعلق بالتأثير على عملية صنع القرارات والسياسات العامة داخل المجتمع أو بغيرها.
- التحاق المجتمعات النامية حضريا بالدول المتقدمة لتحقيق التنمية المستدامة.
- بناء الدولة الوطنية القومية وتدعيم قدرات النظام السياسي والمشاركة السياسية.
- إحداث تغير الثوابت وإخلاصها في العمل والعدالة عن التطبيق.
- بناء استراتيجية طويلة الأمد ومشاركة فاعلة من جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمواطنين إلى تغيير في التفكر والممارسة.
- جعل المجتمع عصريا ومنفتحا ومتسامحا لكل أبناءه وذلك من خلال إحداث تعديل بعض القوانين والأنظمة القائمة على العمل والحق وسيادة القانون.
- تفعيل دور السلطات الثلاث وإحياء مجتمع مدني نشط تنبثق عنه أحزاب وتيارات وطنية ذات تمثيل واسع وتعزيز قيم الانتماء والديمقراطية والمساواة والكفاءة والمشاركة وضمان حقوق المرأة ومشاركة فاعلة للشباب.

[1]- رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق. ص226.

- التخلص من الأزمات التي تواجهها الدولة من أجل تحقيق الاستقرار السياسي الذي ينشد أي نظام سياسي.[1]

يعتبر القضاء على كل مظاهر التخلف السياسي هو الهدف الأساسي للتنمية السياسية رغم تعدد تعريفاتها ومضامينها من منظور إلى آخر، إلا أن يمكن تبيان النقاط الأساسية التي تتقاطع عندها معظم الإسهامات الفكرية في هذا المجال، وهي:

- مفهوم التنمية السياسية مفهوم نسبي، يمكن أن يكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة.
- التنمية السياسية عملية مجتمعية مستمرة تهدف إلى القضاء على التخلف السياسي الذي يعاني منه الجسد السياسي في أي دولة عبر تطوير قدرات معينة للنظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة.
- يختلف مضمون مفهوم التنمية السياسية من المنظور الغربي عنه من المنظور العربي، حيث أن الأول ينطلق من فكر اقتصادي وسياسي يكون الفرد فيه هو الفاعل والهدف الأساسي، أما المنظور العربي، فينطلق من فكر اجتماعي سياسي تكون فيه الجماعة هي الفاعل والهدف والأداة في نفس الوقت.

المبحث الثالث: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية:

للمدخل النظري في الدراسات العلمية أهمية خاصة، حيث أنه يعتبر أسلوب المعالجة والفهم الذي يضفي صبغة خاصة على الدراسة. ويحدد في الوقت نفسه محاور البحث وقضاياه الأساسية. كما أن اختيار المدخل الملائم كفيل بتحديد نتائج الدراسة.

ويتضمن هذا الجزء من الدراسة عرضا شاملا لأهم المداخل النظرية الشائعة والمتعارف عليها سواء لدى الرواد الأوائل من الباحثين في هذا المجال، أم لدى الجمهور المعاصر من الدارسين، التي عالجت وحللت قضية التنمية السياسية. وتتمثل في ثلاثة مقاربات نظرية أساسية:

أولا: المداخل النظرية التقليدية.

ثانيا: المداخل النظرية السلوكية.

ثالثا: المداخل النظرية ما بعد السلوكية.

[1]- نفس المرجع. ص ص 143-145.

وهي أهم مداخل البحث في قضية التنمية السياسية، وتشكل في الوقت نفسه أهم وجهات النظر التي عولجت من خلالها، وهي وجهات نظر على قدر كبير من لتباين والاختلاف. فمما تتمثل وجهات نظر كل مدخل وكل نظرية للتنمية السياسية؟

المطلب الأول: المداخل النظرية التقليدية.

يربط المدخل التقليدي بصفة عامة بين الحقائق والقيم في دراسة التنمية السياسية، وفي بدايات القرن العشرين تحولت اهتمامات مفكري هذا المدخل إلى دراسة المؤسسات السياسية للدول المختلفة بصورة منعزلة. ولذا فقد تم توجيه النقد إلى المدخل التقليدي بأنه غير مقارن ووصفي وضيق النطاق وغير حركي، وذلك بسبب تركيزه على القواعد الدستورية والبنى والمؤسسات الرسمية لعدد محدود من الدول الغربية الأوروبية وبالذات الديمقراطيات النيابية مثل بريطانيا وفرنسا.

وترجع الأصول الإبستمولوجية لهذا المدخل إلى الفكر السياسي الكلاسيكي لأفلاطون وأرسطو، وينتمي فكريا إلى المدرسة المحافظة الأوروبية والأمريكية. وأهم مداخله النظرية المفسرة لعملية التنمية السياسية هي المدخل القانوني، المدخل المؤسساتي ومدخل نظرية النخبة.

الفرع الأول: المدخل القانوني:

يعتبر المدخل القانوني في دراسات التنمية السياسية من المداخل الكلاسيكية التقليدية، والتي يندر الاعتماد عليها في الدراسات المعاصرة المتعلقة بهذه القضية. تنطلق تحليلات المدخل القانوني للتنمية السياسية من مقولة أساسية مؤداها أن النظام السياسي العصري المتطور عبارة عن نسق من القواعد والقيم والمعايير القانونية العامة والمجردة.[1] تقوم على تطبيقها منظومة من المؤسسات والهيئات السياسية الرسمية، التي تتمتع بسلطة القهر والاكراه لكل من جهاز الدولة والأفراد على حد سواء.

ويتطلب قيام الدولة وجود دستور —أو وثيقة قانونية–يحدد السلطات العامة ومؤسساتها. ويقرر دور وحدود وصلاحيات كل منها وعلاقتها ببعضها البعض. ويعين في الوقت نفسه حقوق وواجبات الأفراد والجماعات، وما يرتبط بكل ذلك من ضوابط نظامية تكفل تحقيق العدالة والمساواة بين الجميع، وتنزل العقاب بكل من يخرج عليها، فضلا على إرساء الأسس والقواعد المنظمة لحركة المجتمع السياسي، والكفيلة باستتباب الأمن، وإقرار النظام، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع عامة.[2]

[1]– محمد نصر عارف. مرجع سابق. ص145.

[2]– السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي الأبعاد المعرفية والمنهجية**، مرجع سابق. ص153.

ويعتبر وجود الدستور بالنسبة للدولة القانونية ضمانة أساسية لخضوع جهاز الدولة لسلكان القانون. كما أن الدستور هو الذي يحدد السلطات في الدولة، يعين اختصاص كل منها، فيكون هناك جهاز خاص للتشريع، وآخر للتنفيذ وثالث للقضاء. ينبغي على كل سلطة أن تحترم مسؤولياتها ولا تتعدى اختصاصاتها.

هذا ويفترض نظام الدولة القانونية وجود حقوق للأفراد، وضرورة حمايتها من تعسف السلطات العامة من ناحية، ومن اعتدائهم على حقوق بعضهم البعض من ناحية أخرى. ويستدعي ذلك تنظيم رقابة قضائية فعالة ذات حصانة واستقلال تخضع السلطات العامة والأفراد لسلطانها[1]. وبذلك يكون ثمة ضمان لسيادة العدالة والمساواة بين الجميع، وهذا بكون النظام السياسي عصري متطور.

في الحقيقة، ومن باب مناقشة تحليلات هذا المدخل، والتي تقر صراحة أن التنمية السياسية إنما تتحقق بقيام الدولة القانونية. وتتمثل في هذه الدولة فقط، ولا يمكن البحث عن مظاهرها وتجلياتها خارج إطارها. إن هذا التصور يتناول قضية التنمية السياسية من منظور ضيق محدود، يركز على الجوانب الشكلية من النظام السياسي دون التعرض لحقائقه الموضوعية. فالقواعد القانونية المنظمة للعمل السياسي ليست المعيار الوحيد لتطور النظام السياسي أو الشرط الوحيد لتحقيق التنمية السياسية في هذا المجتمع أو ذاك.

فهناك اختلاف حول مفهوم القانون ومضمونه وغاياته، كما أن تفسيره وتحديد محتواه يعد في بعض الاعتبارات عملا سياسيا بحتا تقوم به السلطة: التشريعية أو القضائية أو التنفيذية. على أسس غير موضوعية. ترتبط بشكل وثيق بمصالح القوة المسيطرة في المجتمع[2]. وبالتالي يصعب تحقيق المساواة بين الأفراد والجماعات ويتعذر تحقيق التكامل والاستقرار الاجتماعي والسياسي المنشود.

إن القول بأن وجود مؤسسات سياسية رسمية والفصل بين السلطات يعد مظهرا لتطور النظام السياسي، يعتبر تصورا ضيقا لمفهوم النظام السياسي، فتحليل المدخل القانوني ينصب أساسا على المؤسسات السياسية الرسمية التي يحددها الدستور باعتبارها المكونات الرئيسية لبناء الدولة. إلا أن بناء الدولة يشمل المؤسسات الرسمية، ويتضمن أيضا المؤسسات الغير رسمية، التي تلعب دورا مؤثرا في توجيه حركة العمل السياسي، كالأحزاب السياسية، جماعات المصلحة، وسائل الاعلام... الخ[3]

إن إقرار المدخل القانوني بأن التنمية السياسية لا تتحقق إلا بقيام الدولة القانونية وأنها لا تتمثل في هذه الدولة فقط، فهو يشير إلى نظام سياسي مثالي لا وجود له في أرض الواقع، ولم يتحقق بصورة مكتملة العناصر في القانون الوضعي. كما أنه لا يشير إلى ضرورة التمسك بحرفية نصوص القانون، ورفض كل محاولة تغيير أو مساس

[1]- نفس المرجع.

[2]- ريتشارد هيجوت، مرجع سابق. ص67.

[3]- نفس المرجع. ص71.

بها، هذا يعني أن المدخل القانوني يتضمن جوهره دعوة صريحة إلى الجمود والمحافظة، ويمثل في حد ذاته أداة لتكريس التخلف واستبعاد كل محاولة من شأنها تغيير الواقع الاجتماعي أو تطوير النظام السياسي بوجه عام.

الفرع الثاني: المدخل المؤسساتي:Institutionalization

يقوم هذا الاتجاه على أساس ربط عملية التنمية السياسية بقيام المؤسسات، تشتمل على تنظيمات إدارية وإجراءات قانونية، بإمكانها تأطير نشاطات القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة واستغلالها في عملية التغيير والتنمية. وتتوقف قدرة المؤسسة كتنظيم في أدائها لهذه الوظيفة على مدى نجاحها في صياغة تعريف خاص للمصلحة العامة التي سيقوم عليها النظام السياسي والمجتمع والعمل من ثم على وضعها قيد التحقيق.[1]

والمؤسسة هي أنماط تنظيمية أو إجرائية تشتمل على أشكال من السلوك الثابت أو المستقر، المحكوم بقيم معينة. والتأسيس أو المأسسة لدى "هانتنجتون" تعبر عن العملية التي تحصل بواسطتها التنظيمات والإجراءات على القيمة والاستقرار.

يعتبر "صامويل هانتنجتون" المبادر في تركيزه على عملية المأسسة Institutionalisation في النظام السياسي، حيث أصبح مفهوم المؤسسة الموضوع المركزي للتحليل السياسي والمتغير الرئيس في دراسة عملية التحول، فحسب "هانتنجتون"، أن فعالية واستمرارية أي نظام سياسي تتوقف على درجة قوة عملية مأسسة تنظيماته وإجراءاته، فالمأسسة تتطلب أن يكون للنظام قدرة على التكيف مع مختلف الظروف والحقب التاريخية، وأن يتميز بدرجة عالية من التعدد الهيكلي، مع التأكيد على استقلالية هذه الهياكل وتماسكها. على هذا الأساس يميز "هانتنجتون" بين "المجتمع البريتوري" "Société prétorienne " و "المجتمع المدني" "Société civile" على اعتبار المشاركة السياسية–المأسسة، فالمجتمع الأول يشكل حالة من النظام السياسي غير المأسس بشكل كاف، ومن ثم يعيش حالة من "التفسخ السياسي" وحالة التفكك والتأزم، وهذا ما يقود إلى عدم الاستقرار السياسي، أما المجتمع المدني فيكون فيه توازنا نسبيا للقوى الاجتماعية، ودخولهم في الساحة السياسية بفعل وجود مؤسسات ثابتة بما يكفي لتنظيم وضبط مشاركة تلك القوى وبالتالي نحن إزاء حالة من التطور.[2]

يرى "هانتنجتون" أنه لا يمكن للنظام السياسي أن يكون فاعلا وقابلا للاستمرارية إلا إذا اتسم بدرجة عالية من المأسسة، وهذا يعني أن تكون التنظيمات والإجراءات متعددة بما يكفي ومستقرة وفاعلة، وتقيم من قبل الجمهور الذي تعينه، فالمؤسسات ضرورية لحماية المجتمع ومنع تفككه، ولتسوية مختلف المنازعات التي تخترقه ولضمان نجاح السياسات بما يتفق والصالح العام، ولن يتمأسس أي نظام إلا إذا كانت لديه القدرة على التكيف ومواجهة التحول

[1]– رعد عبد الجليل، مرجع سابق. ص105.

[2]– Bertrand Badie, **Le développement politique**, op.cit. p-p 89-91.

والحفاظ والتجديد عبر مختلف الحقب التاريخية، والنظام الممأسس هو الذي يتميز بدرجة عالية من التعدد في الهياكل ، وتفترض المأسسة أيضا: استقلالية معينة للهياكل السياسية، بمعنى استقلالية الدولة إزاء القوى الاجتماعية والاقتصادية واستقلالية الأحزاب في مواجهة طبقاتهم الاجتماعية المنتمية إليها،[1] وتفترض من جهة أخرى درجة معينة من تماسك التنظيمات والإجراءات السياسية.

لذلك يحدد "هانتنجتون" ثلاثة مقومات للحداثة السياسية تتمثل في ترشيد السلطة، التمايز الهيكلي، والمشاركة السياسية، ويقصد بترشيد السلطة اعتمادها على أساس قانوني ينظم ممارستها وتداولها وبالتالي انفصال السلطة عن شخص الحاكم، أما التمايز فيسير إلى الكيان العضوي والكيان الوظيفي لمؤسسات الدولة، بمعنى ضرورة تبيان الهيئات التي تقوم بالوظائف السياسية والقضائية للدولة،[2] وتعبر المشاركة السياسية، عن ضرورة ممارسة الجماهير لحقهم في الحياة السياسية عن طريق القنوات المنوطة بذلك، مثل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح.

وبالتالي فمجتمع الحداثة السياسية وفق "هانتنجتون" يمثل ذلك المجتمع الذي تتوفر فيه المقومات الثلاث السابقة (ترشيد السلطة، التمايز الهيكلي، والمشاركة السياسية)، أما ما يخالف ذلك يشكل سمات التخلف السياسي، وانطلاقا مما تقدم فإن الحداثة السياسية عند "هانتنجتون" هي مرادفة للديمقراطية في المجتمع الغربي.

لقد شكل هذا المدخل خلفية وقاعدة لدراسة العديد من المواضيع المرتبطة بالتنمية السياسية في دول العالم الثالث.

وقد برزت الحاجة إلى عملية المأسسة تاريخيا نتيجة للتفاعل وعدم الاتفاق الحاصل بين القوى الاجتماعية والنمو التدريجي للأدوات الإجرائية التنفيذية والتنظيمية من أجل حل تلك الاختلافات. ففيما مضى، وخصوصا عندما كانت الجماعة السياسية لا تشتمل إلا على عدد صغير أو محدود من العوائل والعشائر وبعض القرى كان تنظيمها السياسي قابلا للتحقق عبر جهود بسيطة نسبيا بحيث لم يكن ليستلزم ذلك الدخول في صراعات على من يحق له الحكم أو ما هي المصالح والتوجهات الأولى بالاتباع، وذلك بحكم كونها مجتمعات طبيعية.[3] إلا أن كبر هذه المجتمعات وتوسعها بتوسع العضوية فيها جراء اندماج جماعات وقوى جديدة ومختلفة أخرى. من شأن هذا أن يجعل من عملية تحقيق وإدامة درجة عالمية من الإحساس بالانتماء إلى الجماعة الكبرى —المجتمع الدولة–وما يمكن أن يترتب عليه من إدامة للنظام وحل الخلافات وتسهيل عملية اختيار الزعامات السلطوية ستكون كلها أمورا تحوطها الصعوبات والشكوك.

---

[1]- Ibid. p92.

[2]- أحمد وهبان، مرجع سابق. ص 14.

[3]- رعد عبد الجليل، مرجع سابق. ص 110.

وبسبب الأهمية التي يمثلها قيام المؤسسات السياسية لدى المجتمعات والنظم السياسية، فلا بد من أن تكتسب الإجراءات والنظم التي تقوم عليها هذه المؤسسات صفة الدوام والاستقرار شرط أن يتم الاعتراف بها والقبول بكل ما تمليه واقعة الوجود الخاص بها بين أولئك الذين تقوم بينهم.

لذا فإن المحافظة على الوحدة والانسجام الاجتماعيين في مجتمع معقد بقدر ما، لا يمكن أن تتحقق إلا عبر مؤسساته، فإن كل زيادة في التعقيد والتنوع الاجتماعي والسياسي من شأنه أن يضفي بعدا آخر ولكنه مستند على الحاجة إلى مؤسسات قادرة على الوفاء بمطالب التجمع والمحافظة على الانسجام الاجتماعي.[1]

يمكن القول أن المؤسسة في جوهرها تنظيم، ويميز "هانتنجتون" بين التنظيمات القائمة على أساس الرصيد المؤسسي أو المستوى المؤسساتي الذي حققه نظام سياسي ما على صعيد عملية التنمية السياسية. وتتمثل عناصر ما أطلق عليه "هانتنجتون" بالمستوى المؤسساتي في:

أولا: علاقة التكيف–التصلب:

التكيف مؤشر على مستوى المؤسساتية، فهي تنخفض كلما قل تكيف التنظيم وزاد تصلبه، ويأتي التكيف في هذا المجال بدلالة التحدي البيئي والعمر التنظيمي. ويمكن قياس تكيف النظم بالتعرف على عمر التنظيم، وذلك من خلال الوسائل التالية:

أولا: الوسيلة الأولى زمنية، تتعلق بمدى بقاء التنظيم، فكلما طال أمد بقائه دل ذلك على ارتفاع في المستوى المؤسسي، وتزيد بذلك احتمالية بقائه واستمراره.

ثانيا: الوسيلة الثانية وتتعلق عمر النشوء، وتبحث هذه الأخيرة في شريحة القادة والزعماء، والتكيف والتصلب في هذا المجال رهن بمدى نجاح التنظيم، محل الدراسة بتحقيق انتقال السلطة من جيل لآخر من الزعماء وبشكل سلمي.

ثالثا: الوسيلة الثالثة تبحث في أثر وظائف التنظيم على مدى التكيف، فالتنظيم محكوم في العادة بنوع الوظائف التي تنشأ من أجل تأديتها. وعندما تنتفي الحاجة لمثل تلك الوظائف، غالبا ما يؤدي ذلك إلى بروز أزمة، تدفع به وبأعضائه إلى البحث عن وظيفة أخرى، يتم من خلالها العمل على إشباع أو مواجهة حاجة اجتماعية ما وبخلافه لن يكون لدى التنظيم ما يفعله سوى انتظار النهاية المحتومة.[2]

ومنه، إن استطاع التنظيم التكيف مع بيئته، وواجه بنجاح مشكلة التغير في واحدة أو أكثر من وظائفه الرئيسية سيكون في ترتيب أعلى أو عالي في سلم المؤسساتية من آخر لم يستطع تخطي تلك العقبة.

---

[1]- نفس المرجع. ص144.

[2]- Bertrand Badie, po.cit. p-p 93-94.

ثانيا: علاقة الاستقلال–التبعية:

تتوقف درجة المؤسساتية حسب هذه الوسيلة على مدى قدرة التنظيم على مقاومة التأثيرات الخارجية، السياسية والاجتماعية الأخرى الساعية إلى فرض مثلها وأغراضها عليه، إذ المؤسساتية، حسب هذا الاتجاه، لا تفي مجرد تطوير تنظيمات أو إجراءات معينة، بل الحيلولة دون أن تكون تلك الإجراءات والتنظيمات، حبيسة تعبيرات عن مصالح وأغراض معينة لفئات اجتماعية بذاتها، فمتى ما سمح التنظيم لنفسه الانسياق وراء هذه الأغراض وأن يكون أداة في يد تلك القوى الاجتماعية والسياسية، كأن تكون طبقة أو عشيرة أو أية فئة أخرى، فإنه سيقع أسير مثل تلك الأغراض وسيفقد استقلاليته، ودوره المستقل.[1]

ثالثا: علاقة التعقيد–البساطة:

فالتنظيم المعقد هو الذي يتميز بتعدد وتنوع بناه وأدواره وتعدد مستوياته التنظيمية، إضافة إلى تعدد أهدافه، حيث أن ميزة التعقيد تحافظ على سلامة التنظيم في مواجهة أي فشل يمكن أن يحدث في تحقيق الأهداف، وفي إبعاده عن الوقوع تحت طائلة المؤثرات الخارجية.

فإبان عملية التحديث، الأنظمة السياسية التقليدية التي تتميز ببساطة تركيبها المؤسساتي غالبا ما تنهار وتتفكك بناها الاجتماعية والسياسية، في الوقت الذي استطاعت فيه نظم أخرى التكيف مع مطالب التغير التي واجهتها بها عمليات التحديث مع كل ما كانت تحمله معها من أزمات بنيوية ومشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية. وذلك بسبب التعقد النسبي لمؤسساتها التي مكنتها من استيعاب التحولات والتغيرات التي طرأت المحيط الاجتماعي وأكسبتها قدرة على تحقيق التطور والنمو الذاتيين بدل من العجز والتدهور.[2]

رابعا: علاقة الاندماج (التماسك)–التفكك:

إن زيادة وحدة التنظيم وتماسكه تزيد في ارتفاع المستوى المؤسساتي لهذا الأخير. ووحدة التنظيم لابد لها من قدر معين من الإجماع، والمقصود به إجماع الأفراد الذين سيشاركون وبفاعلية في هذا التنظيم على الوظائف وعلى الإجراءات اللازمة لحل الخلافات التي قد تبرز هذا الإطار.[3] كما يجب المحافظة على ترابط أعضاء التنظيم، فكلما زاد حجم التنظيم بزيادة أعضائه كلما كان ذلك سببا لضعف ترابط أعضائه.

---

[1]- Ibid. p95.

[2]- Ibid.

[3]- Ibid. p96.

الفرع الثالث: مدخل نظرية النخبة:

قدم "إدوارد شيلز" "Edward Shils" نظريته حول التنمية السياسية في كتابه: "التنمية السياسية في الدول الجديدة"، ومن خلال تعريفه لهدف التنمية السياسية المتمثل في: أن تتحول الأنظمة السياسية لبلدان العالم الثالث إلى أنظمة حديثة، بتحويل أنظمتها إلى أنظمة مشابهة للدول الغربية من عدة ملامح، وأهمها: دولة القانون، تفعيل المؤسسات التمثيلية، ممارسة الحريات المدنية دون قيود. [1]

ويلاحظ "شيلز" أن هذا المسار من التنمية يختلف من دولة لأخرى، نظرا لمجموعة من العوائق تقف أمام تحقيق الديمقراطية، وأهمها الواقع الذي تشهده هذه الأنظمة التي تسعى إلى التحديث من حيث وجود نخبة حاكمة تسعى للتحديث، وأغلبية شعبية تخضع للقيم التقليدية وترتبط بالولاءات المحلية، وتحول دون تشكيل مركز سياسي حديث، واشتغال طبيعي للأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهناك عوائق ثقافية تتمثل في ثقافات سياسية تغلب عليها المحلية والخصوصية وتتسم بالتنافر، لا تتواءم مع ممارسات مبادئ القانون المدني، أما العائق الاقتصادي فيتمثل في وجود قطاع زراعي تقليدي يعكس عقليات تقليدية تقف ضد عملية التصنيع.[2]

هذا الانفصام بين النخبة والشعب يقيد كل شكل من أشكال الممارسة السياسية الفعلية، ولا يسمح بتقوية المركز السياسي للدول، فهناك تعارض بين واقع أوليغاركي وطموح ديمقراطي، يرى "شيلز" أن التنمية السياسية هي المسار الذي تضيق فيه الفجوة بين النخبة والجماهير، هذا المسار يتجسد من خلال خمسة أنماط من الأنظمة السياسية المعاصرة، والتي تعكس تفاوت في التنمية السياسية:

1. الديمقراطيات السياسية: وهي الهدف الذي تسعى إليه الأنظمة السياسية الأخرى، فهي أنظمة سياسية ذات أبنية ومؤسسات متمايزة ومستقلة، فالسلطة التنفيذية تنتخب عبر انتخابات دورية منتظمة، ويتم انتخاب برلمان وفق لعبة تنافسية وتعددية سياسية، أما السلطة القضائية فتكون مستقلة. وجود ثقافة سياسية تشجع على الالتزام الذاتي والمشاركة الطوعية، ونخبة سياسية مستقرة ومنسجمة ومتضامنة ضد أي شكل من أشكال التطرف.
2. الديمقراطيات الوصائية: تنتهج ما يسمى بالديمقراطية الموجهة، وهي أنظمة تمارس مستوى من الديمقراطية، ولكن ما يميزها هو هشاشة الثقافة المدنية، ونسق من المواقف في الثقافة السياسية ذو طابع تقليدي، أولوية النظام السياسي تنصب حول التحديث الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق الشروط الثقافية للديمقراطية، رغم وجود مؤسسات ديمقراطية فإنها ضعيفة التمايز،[3] فالبنيات السلطوية متمازجة مع أجهزة الحزب الحاكم.

---

[1]- نصر محمد عارف، مرجع سابق. ص223.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع. ص ص 225-227.

3. الأوليغارشيات التحديثية: أنظمة سياسية ذات بنية اجتماعية واقتصادية تقليدية، ومؤسسات حكومية تسلطية، المؤسسات الديمقراطية غائبة أولها وجود شكلي والمعارضة ليس لها وجود قانوني وشرعي، والقضاء لا يتمتع بأي استقلالية، وترتكز النخبة في حكمها جهاز بيروقراطي، ضمن سلوكات انغلاقية وغياب اتصال محلي مع المجتمع.
4. الأوليغارشية الشمولية: في هذه الأنظمة السياسية تعتنق النخبة الحاكمة أيديولوجية سياسية محددة تسعى من خلالها تعبئة الجماهير لتحقيق تنمية موجهة، أما الوجه المؤسسي لها فيتمثل في الدمج بين المؤسسات السلطوية، وإدانة وخطر كل شكل من أشكال المعارضة السياسية، ووجود حزب سياسي واحد مهيكل بعناية.[1]
5. الأوليغارشيات التقليدية: يصنفها "شيلز" ضمن المستوى الأدنى من عملية التنمية السياسية، وتتجسد هذه الأنظمة في شكل حكومات ملكية وأنظمة تقليدية، تعتمد في ثقافتها السياسية على معتقدات دينية متجذرة ذات اعتبارات أبوية مرتبطة بالبنية التقليدية للمجتمع. وعلى المستوى السياسي هناك عدم تمايز في المؤسسات السياسية التي تختلط بالمؤسسات الدينية والعائلية، وغياب المؤسسات الديمقراطية مثل البرلمان، وضعف الحكومة المركزية.[2]

المطلب الثاني: المداخل النظرية السلوكية.

إن بروز فكرة النظام كأحد أهم المفاهيم التي استندت عليها بعض المداخل النظرية والأطر التحليلية التي سيطرت على علم السياسة بصفة عامة وحقل السياسة المقارنة بصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، كان من أهم التطورات التي صاحبت الثورة السلوكية في علم السياسة، حيث سعت هذه المداخل إلى صياغة نظرة إمبريقية تفسيرية للحياة السياسية، فهي تقع ضمن الإطار الفكري الليبرالي وتقاليد المدرسة الوضعية بصفة عامة.

وتستند فكرة النظام على أنه يمكن تجريد بعض الظواهر الاجتماعية واعتبارها نظاما من الناحية التحليلية نظرا لاشراكها في مجموعة من الخصائص والعناصر المترابطة والمتداخلة والتي تميزها عن بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى التي تشكل نظما أخرى مختلفة.[3]

وتشمل متغيرات النظام البنى والوظائف والأدوار والمدخلات والمخرجات والاستجابة وعملية الاسترجاع (التغذية العكسية) والقيم والأهداف، وتتمثل هذه المتغيرات المفاهيم الأساسية التي يستند عليها الإطار النظامي.

وسيتم في هذا الجزء من البحث استعراض الأسس الرئيسية للمدخل البنيوي الوظيفي أو المدخل الوظيفي الذي طوره "ألموند"، ومدخل الثقافة السياسية ومدخل الأزمات.

---

[1]- Bertrand Badie, op.cit. p101.

[2]- Ibid. p103.

[3]- محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق. ص145.

الفرع الأول: المدخل البنائي–الوظيفي: Structural–Fonctionnal Approach

تنطلق تحليلات البنائية الوظيفية لقضية التنمية السياسية من افتراض أساسي مؤداه: أن النظام السياسي النامي –أي المتطور–هو ذلك النظام الذي يتمتع بكافة الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعي الحديث. وتتمثل هذه الخصائص في توافر المقومات البنائية والمتطلبات الوظيفية التي تمكن النظام السياسي من التفاعل والتكيف مع معطيات وتحديات البيئة المحلية والخارجية من ناحية، والتي تضمن بقاءه واستمرار أدائه وظائفه من ناحية أخرى، ويتطلب هذا بالضرورة وجود أنماط معينة من العمليات والمؤسسات والقيم السياسية المتطورة، فضلا عن تنامي قدرة وكفاءة وفعالية الأداء الوظيفي للنظام السياسي نفسه.[1] وحتى يتضح لنا ذلك قد يكون من المفيد التطرق أولا لجهود البنائية الوظيفية في تحليل النظام السياسي.

يقوم هذا التحليل أساسا على افتراض مبدئي مؤداه: أن النظام السياسي هو ذلك النسق من التفاعلات التي توجد في كافة المجتمعات من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف داخليا، وفي مواجهة غيرها من المجتمعات باستخدام أو التلويح باستخدام، الاكراه المادي المشروع بشكل أو بآخر.

ويقصد بمفهوم النظام، بناء متكامل يتألف من وحدات وعناصر متعددة. أما التفاعلات فهي كافة الأنشطة والأفعال التي تتجسد في هيئة أدوار وجماعات وبنى واضحة المعالم. فالنظام السياسي هو نظام من التفاعلات تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدوارا وأنشطة معينة، هذه الوحدات لا توجد بمعزل عن بعضها ولا تمارس أدوارها دون ارتباط أو تأثير متبادل بينها[2]، فثمة نوع من التساند والاعتماد المتبادل بين مكونات النظام السياسي.

وللنظام السياسي حدود خاصة به، تفصله عن البيئة التي يتعامل معها، وتميزه عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى. ومن هذا المنطلق يقول "إستون" : "إن حدود النظام السياسي تتعين أساسا عن طريق تلك الأنشطة التي ترتبط مباشرة –بشكل أو بآخر–بعملية صنع القرارات المتعلقة بالمجتمع. وعلى هذا الأساس فإن كل نشاط اجتماعي لا يشترك في هذه السمة لابد أن يعامل فورا على أنه متغير خارجي، يرتبط بالبيئة ويتعين استبعاده من إطار النظام السياسي.[3]

والنظام السياسي نظام فرعي يرتبط ببناء كلي أكبر وأوسع نطاقا منه. وأكثر شمولا عنه هو النسق الاجتماعي الكلي، كما أن النظام السياسي نظام منفتح على بيئته الخارجية سواء كانت هذه البيئة داخل المجتمع Intrasocietal أو خارج المجتمع أي دولية Extrasocietal. وبما أن النظام السياسي هو نظام من التفاعلات

---

[1]– نفس المرجع. ص146.

[2]– محمد شلبي، مرجع سابق. ص81.

[3]– Bertrand Badie, op.cit. p109.

فهو إذن لابد أن يتفاعل مع بيئته المحلية والدولية، بالإضافة إلى ما يتم داخله من تفاعلات بين وحداته ومكوناته المختلفة.

وفي هذا الصدد يقسم "D.Easton" عمليات التفاعل داخل النظام ومع بيئته المحلية والدولية إلى ثلاث عمليات رئيسية هي: عملية المدخلات Inputs Process، عملية التحويل Conversion Process ، وعملية المخرجات Outputs Process وهذا ما أوضحه "إيستون" في نموذج مبسط (الشكل رقم 02). يصور فيه النظام السياسي وكأنه صندوق مغلق، تتجه إليه مدخلات البيئة، وتتم في داخله عملية تحويل هذه المدخلات إلى مخرجات تتجه إلى البيئة مرة أخرى، ويترتب عليها بالتالي ردود أفعال أو تغذية مرتدة Feedback قد تشكل نمطا جديدا من المدخلات لا تلبث أن تتجه إلى النظام السياسي وهكذا...[1]

الشكل رقم (02): **نموذج دافيد إيستون للنظام السياسي**.

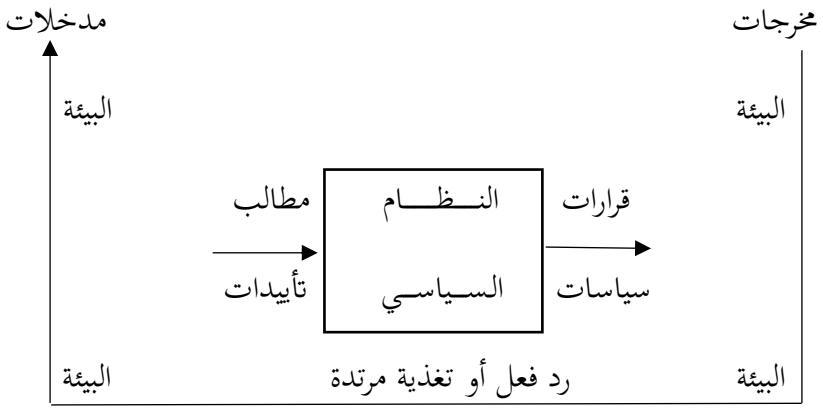

المصدر: محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق. ص201.

ولكي يتوصل النظام إلى تحقيق أهدافه يجب أولا تطوير بنى داخلية على قدر من التمايز في تركيبها ذات أدوار متعددة تمكنه من تعبئة موارد المجتمع، وصيانة قيمه الأساسية وصياغة السياسات الملزمة، فضلا عن تحقيق الاستقرار الداخلي ومواجهة كافة الضغوط والتحديات التي يتعرض لها النظام من الداخل أو الخارج.

وتبقى كيفية أداء وظائف وأدوار النظام السياسي مرتبطة بقدرات معينة أو ما يسمى بـ: قدرات النظام السياسي Capabilities Of Political System والتي تحدد مدى كفاءته وفعاليته في التعامل مع بيئته المحلية والدولية.

ويميز "جابريال ألموند" "G.Almond" بنى مجموعة من القدرات الأساسية وهي خمسة:

[1]- محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق. ص201.

1. القدرة الإستخراجية Extractive Capability:

ويقصد بها مدى قدرة النظام السياسي في استخراج وتعبئة وتحريك الموارد المادية والبشرية، المحيطة به والمتاحة له، في كل من البيئة المحلية والدولية. فهي توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي وتحقيق أهدافه.

2. القدرة التنظيمية: Regulative Capability:

تعتبر القدرة التنظيمية كالقدرة الاستخراجية، ركيزة أساسية لغيرها من القدرات، ومحددا رئيسيا لأدائها. وتشير هذه القدرة إلى مدى نجاح النظام السياسي في تنظيم وضبط سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع، ومدى قدرته على التغلغل في بيئته الدولية وفرض نفوذه وتأثيره عليها. وتعتمد هذه القدرة على استخدام أو التلويح باستخدام الاكراه المادي المشروع.

3. القدرة التوزيعية: Distributive Capability:

ويقصد بها نشاط النظام السياسي باعتباره موزع أو مانح للمنافع والقيم المرغوبة أو المتنازع عليها، وما يبذله من جهود في مجال توزيع شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكانات الاجتماعية، بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

4. القدرة الرمزية: Symbolic Capability:

ويقصد بذلك مدى ومعدل تدفق الرموز المؤثرة من النظام السياسي إلى داخل المجتمع والبيئة الدولية على حد سواء، فتعمل الصفوة الحاكمة على تأكيد القيم التي من شأنها إثارة حماس الجماهير، وما تبذله من اهتمام بالتراث القومي والمناسبات الوطنية أو ما يصدر عنها من تصريحات في أوقات الأزمات، حيث بواسطتها يتم تعبئة وتحريك احتياطي التأييد في المجتمع.[1]

5. القدرة الاستجابية: Responsive Capability :

تعبر هذه القدرة على العلاقة بين مدخلات النظام سواء كانت محلية أو دولية وبين مخرجاته، ومدى قدرة النظام نفسه على الاستجابة لكل ما يصدر عن الظروف والأوضاع المتغيرة من مدخلات جديدة تقتضي سياسات وقرارات وإجراءات ملائمة.

إذن إن النظام السياسي يعتمد على هذه القدرات في أداء وظائفه من أجل الحفاظ على بقائه وتحقيق التكامل بين وحداته ومكوناته المختلفة، ويمكن دراسة الأداء الوظيفي للنظام السياسي من خلال مستويات رئيسية ثلاثة حددها "ألموند" " G.A.Almond" و "باول" "G.B.Powell" وهي:

[1]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأبعاد المعرفية والمنهجية**، مرجع سابق. ص ص 212-213.

1-قدرات النظام السياسي: وذلك عن طريق تحليل وتشخيص الطريقة التي يمارس بها النظام السياسي كافة أدواره ونشاطاته باعتباره وحدة تعمل داخل البيئة.

2-وظائف التحويل: ويقصد بذلك دراسة كيفية تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات تتخذ شكل قرارات وسياسات وإجراءات تنفيذية، وتتمثل هذه الوظائف في ستة عمليات رئيسية، هي: التعبير عن المصالح، تجميع المصالح، صنع القواعد، تطبيق القواعد، الفصل في المنازعات، ثم الاتصال السياسي.

3-وظائف التكيف والحفاظ على النظام: وذلك بالتعرف على الأساليب والميكانيزمات التي يعتمد عليها النظام في عمليات التكيف مع البيئة، وتهيئة المتطلبات اللازمة للحفاظ على بقائه واستمرار أدائه لوظائفه، حيث تؤثر بشكل مباشر في كفاءة وفعالية النظام من الداخل، ومن ثم ينعكس تأثيرها على أسلوب أدائه، وهي تتمثل بشكل أساسي في عمليات التنشئة والتجنيد السياسي على وجه التحديد.[1]

هكذا تتحدد أبعاد ومستويات التحليل البنائي الوظيفي للنظام السياسي، حيث ينصب أساسا على الجوانب الدينامية للنظام السياسي أكثر منه على جوانبه الإستاتيكية أو الشكلية. كما أنه لا يقتصر على تحديد وتحليل الوظائف التقليدية للنظام السياسي وحدها بل يستوعب كل ما يتصل بعملية التفاعل السياسي. ولذلك يعول أنصار البنائية الوظيفية على هذا التحيلل كثيرا عند المقارنة بين النظم السياسية المختلفة، وعند دراسة مستويات ومعدلات التنمية السياسية لهذه النظم في آن واحد.[2]

وهذا ما عبر عنه "ألموند" و "باول": "حينما نقارن بين وظائف من النظم السياسية أو بين نظم سياسية مفردة، ينبغي أن نقارن بين قدرات، ووظائف التحويل، ووظائف التكيف والحفاظ على النظام، والعلاقات المتبادلة بين هذه الأنواع أو المستويات الثلاثة من الوظائف، وحينما نبحث في التنمية السياسية لا بد وأن نتبع نفس الطريقة أيضا."[3]

فقياس مستوى التطور السياسي أي التنمية السياسية هو المقارنة بين النظم السياسية المختلفة من حيث: درجة ونوعية التخصص والتمايز البنائي لكل منها من ناحية، ومدى تواتر أو تكرار ممارسة النظام السياسي وظائفه وأدواره، ونوعية البنى التي تؤدي هذه الوظائف وأسلوب أدائها والقدرات التي يعتمد على النظام من ناحية أخرى. فضلا عن وضوح ومقدار التخصص الوظيفي لبنى النظام مع التسليم بما يمكن أن تؤديه هذه البنى من وظائف عديدة أخرى.[4]

---

[1]- نفس المرجع. ص 213.

[2]- محمد نصر عارف، مرجع سابق. ص231.

[3]- نفس المرجع.

[4]- محمد شلبي، مرجع سابق. ص90.

إن تحليلات البنائية الوظيفية لعملية التنمية السياسية تم أساسا وفي المحل الأول في ضوء نموذج مثالي محدد هو النظام السياسي الغربي. باعتبار أن هذا النظام هو الوحيد من بين النظم السياسية المعاصرة الذي تتوافر فيه كافة الخصائص البنائية والوظيفية المميزة للنظم السياسية المتقدمة. ومن هنا كانت هذه التحليلات مشبعة بقدر كبير من التوجيه القيمي الصريح، ولا تخلو من التحيز الأيديولوجي الواضح. الأمر الذي يفقدها الكثير من حجيتها وما تدعيه من موضوعية. الأمر الذي جعل هذا النمط من التحليل لقضية التنمية السياسية موضع كثير من النقد والترجيح.[1]

إن أغلب تحليلات المدخل البنائي الوظيفي تنطلق من خصوصية التطور الأوروبي وتتخذ من تجربة العالم الغربي قاعدة للتحليل وأساسا لفهم عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول النامية والتنبؤ بمسارها في المستقبل، فهي لا تدرس هذه الدول كوحدات تحليلية قائمة بذاتها. بل تتناولها بالمقارنة بتجربة المجتمعات الأوروبية. باعتبارها أن التجربة الأوروبية هي قمة التطور الإنساني المعاصر. وأن تقدم الدول النامية يكمن أساسا في الاقتراب من هذا النموذج المثالي والاقتداء به.

إن انطلاق تحليلات البنائية الوظيفية من خصوصية التطور الأوروبي، ومقارنة المجتمعات النامية بتجربة العالم الغربي فيه تجاهل كبير وإغفال صريح للبعد التاريخي للدول النامية، وفيه استبعاد كامل لكل ما من شأنه أن يوضح الأسباب والعوامل التي أدت إلى تخلفها وتقدم الدول الأوروبية.

يرى الباحثون أن المدخل البنائي الوظيفي إنما يعبر في جوهره عن أيديولوجية محافظة، ترفض حدوث تغيرات راديكالية داخل المجتمع. وذلك بسبب اعتبار النظام السياسي الغربي نموذج ثابت واستحالة تغيره ومنه تقاس التنمية السياسية من خلال المقارنة به.

وعلى أية حال فإن المدخل البنائي الوظيفي، على الرغم مما يشوبه من نقائص وسلبيات، إلا أنه لا يزال محل اعتبار وتقدير بين جمهور الباحثين، ولا يمكن التقليل من شأنه أو انكار ما ينطوي عليه من قدرات وإمكانات تحليلية فائقة.

الفرع الثاني: مدخل الثقافة السياسية Political Culture Approach :

تركز دراسات الثقافة السياسية على القيم الاجتماعية والمعتقدات والأنماط السلوكية في مختلف البلدان والمناطق الثقافية. ويستند مدخل الثقافة السياسية على أساس أن القيم والمعتقدات هي عوامل مهمة في تحديد كيفية تصرف الأفراد ونوعية توجهاتهم تجاه النظام السياسي.

[1]- نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص269.

وعلى الرغم من أن العامل الثقافي كان أحد العوامل المهمة في دراسة السياسة منذ نشوء علم السياسة، فإن مفهوم الثقافة السياسية يعتبر أحد المفاهيم الجديدة نسبيا في أدبيات علم السياسة بصفة عامة وحقل السياسة المقارنة بصفة خاصة. ولقد كان العالم السياسي الأمريكي "ألموند" "Almond" هو أول من استخدمه في مقالة كتبها عام 1956. وتشير الثقافة السياسية إلى مجموعة المعتقدات السياسية والأحاسيس والرموز والقيم السائدة في المجتمع فترة زمنية معينة. إذن فهي أنماط التوجه والتكيف تجاه النشاط والعمل السياسي من وجهة نظر المواطنين. [1]

وطبقا لمدخل الثقافة السياسية، فإن الاتجاهات تتكون في صورتها العامة حول عدد كبير من الأمور التي تؤثر على أداء النظام السياسي، وأهم هذه الاتجاهات وأكثرها تأثيرا هو شعور المواطنين نحو وطنهم ودرجة احساسهم بالانتماء إليه. بالإضافة إلى الاتجاهات السياسية التي يحملها الأفراد تجاه نظامهم السياسي مثل شعورهم بشرعيته في اتخاذه للقرارات التي تؤثر على حياتهم. وهذا يعتمد على توجهاتهم تجاه الشكل الدستوري في بلدهم بما يحتويه من وظائف وإجراءات ومؤسسات حكومية مختلفة كذلك[2]، فإن المشاعر التي يحملها المواطنون تجاه سلطات اتخاذ القرارات السياسية ذاتها يحدد ما إذا كانوا يعتبرون ما يصدر عن هذه السلطات من قوانين وقرارات شرعيا وملزما. إن تأييد المواطنين لهذه القوانين والقرارات وميولهم لها هو أمر ضروري لاستمرارية العملية السياسية وضمان فعالية النظام السياسي في أي مجتمع من المجتمعات.

والثقافة السياسية للمجتمع هي نتاج لعملية التنشئة السياسية، وأن القيم والتوجيهات وأنماط السلوك التي تتضمنها هذه الثقافة هي انعكاس لنوعية التنشئة السياسية التي يتعرض لها أفراد المجتمع. فكل النظم السياسية تحاول أن توظف عملية التنشئة السياسية لغرس القيم والتوجهات والأفكار الأساسية التي تتفق مع قيم وتوجيهات وأفكار السلطة الحاكمة، ويتم ذلك عن طريق المؤسسات والقنوات التي تخضع لسيطرة السلطة مثل المؤسسة التعليمية ووسائل الإعلام. وإلى جانب أسلوب التنشئة الرسمي والمباشر، فإن الفرد يكتسب قيمه وتوجهاته السياسية عن طريق قنوات أخرى تتناقض مع قنوات التنشئة الرسمية مثل الأسرة وغيرها من القنوات التي لا تخضع لسيطرة السلطة الحاكمة بصورة مباشرة.[3]

وقد حاول "ألموند" و "فيربا" تحديد العلاقة بين الثقافة السياسية والسلوك السياسي، فقاما بدراسة ميدانية في أوائل الستينيات في خمس دول وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا والمكسيك، كما قاما بدراسة مدى إمكانية خلق ثقافة سياسية مؤيدة لبناء نظام سياسي ديمقراطي في الدول النامية.

---

[1]- محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق. ص219.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع. ص222.

يرى الكاتبان أنه يمكن تحديد وقياس الثقافة السياسية لأي مجتمع من المجتمعات من خلال معرفة مدى إدراك وشعور وتقييم الأفراد لأربعة جوانب أساسية في الحياة السياسية وهي: النظام ككل (System) والمدخلات (Inputs) والمخرجات (Outputs) ودور الذات (Self) ويشمل مدى إدراك الفرد لدوره في الحياة السياسية ومدى معرفته لحقوقه وواجباته وقدراته السياسية وكيفية المشاركة في الحياة السياسية.[1]

وقد صنف "ألموند" و "فيربا" تصنيفا لأنواع الثقافات السياسية وهي:

1-الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية Parochial Political Culture:

وتوجد مثل هذه الثقافة في المجتمعات التقليدية البسيطة حيث تقل درجة التخصص إلى حد كبير. فلا توجد أدوار ووظائف سياسية متخصصة، والفرد في مثل هذه الثقافة لديه معلومات ومدارك ضيقة حول المجتمع المحلي، ومحدودة وغير واضحة حول نظامه السياسي ككل.

2-الثقافة السياسية التابعة أو الرعوية Subject Political Culture:

وتوجد هذه الثقافة عندما يكون هناك إدراك لدى الأفراد بالنظام ككل وبجانب المخرجات، مع غياب أو تذبذب الإدراك بجانب المدخلات ودور الذات في العملية السياسية وفي التأثير في النظام السياسي.

3-الثقافة السياسية المشاركة Participant Political Culture:

في مثل هذه الثقافة يكون الفرد عادة مدركا للنظام السياسي ككل والمخرجات والمدخلات ودور الذات في النظام السياسي، فالفرد يعرف حقوقه وواجباته ويثق بكفاءاته وقدرته على التأثير في الحياة السياسية، ويفسر دوره على أنه دور إيجابي وفعال في العملية السياسية.[2]

وأخيرا يرى "ألموند" و "فيربا" أن هذه الأنماط والأنواع الثلاثة من الثقافات السياسية توجد في كل المجتمعات البشرية. ويمكن تحديد طبيعة الثقافة السياسية لأي مجتمع من المجتمعات من خلال قياس كيفية توزيع هذه الأنماط في ذلك المجتمع، وأيها السائد أو الغالب، ويعتبر نمط الثقافة السياسية المشاركة هو النمط المعزز لبناء الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات. وتستند هذه الثقافة على التجربة السياسية الأنجلوساكسونية وهي ثقافة تقوم على التعددية والاتفاق العام واحترام السلطة والولاء، وتسمى بـ: الثقافة المدنية.[3]

[1]- محمد نصر عارف، مرجع سابق. ص274.

[2]- نفس المرجع. ص ص 225-234.

[3]- محمد شلبي، مرجع سابق. ص95.

لقد بينت الدراسات الأمبيريقية المختلفة حول الثقافة السياسية أن مدخل ومفهوم الثقافة السياسية تشوبه نواقص تحليلية ومناهجية عديدة، فقد اعتبر "هانتنجتون" أن مفهوم الثقافة السياسية هو مفهوم غامض إلى حد ما ويحتاج إلى دقة وحذر عند استعماله.

أما الاتجاه الماركسي فيرى أن الاتجاهات السياسية لها محتوى بنيوي ولذا فإنها لا تمتلك قوة تفسيرية مستقلة، حيث أن هذه الاتجاهات تحدث نتيجة لتغيرات البنية الاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس على الاتجاهات السياسية والسلوك السياسي.[1]

رغم هذه الانتقادات الموجهة إلى مدخل الثقافة السياسية إلا أنها تبقى عاملا مهما في التفسير السياسي وذلك إلى جوانب العوامل والمتغيرات الأخرى، إذ أن التنمية السياسية لا يمكن تفسيرها بدون فهم المحيط الثقافي الذي تحدث فيه، وهذا ما أعاد الحيوية إلى هذا النوع من الدراسات وزيادة الاهتمام بالمدخل الثقافي منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن المنصرم.

الفرع الثالث: مدخل الأزمات التنموية Developpement Crises:

كان لبعض أعضاء "لجنة السياسة المقارنة التابع لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية في الولايات المتحددة CCPSSRC"*. الإسهام الأول في هذا الاتجاه، عن طريق محاولة التعرف على آليات التغير والتحول في تلك البلدان التي تحاول تحقيق التنمية، حيث تعرضت إلى مشاكل وأزمات كثيرة ومتنوعة، وقد أثار هؤلاء الباحثين جملة من الأسئلة لفهم هذه الأوضاع. فما الذي يمكن أن يحدث على سبيل المثال لمجتمع من هذا النوع عندما يواجه نظامه السياسي أو بشكل أكثر دقة نخبه الحاكمة بمطالب شعبية متزايدة بالمساواة والمشاركة في وقت يكون فيه هؤلاء مضطرين إلى البحث، بسبب متطلبات المحافظة على النظام، عن كل ما من شأنه أن يزيد من الإمكانيات والقدرات الحكومية؟ ولا شك أن مثل هذا الاختلاف في المطالب إنما يعكس تعارضا في الحاجات والرؤية لكل من الفئتين وهو ما دفعهم إلى إطلاق تسمية الأزمات التنموية على مثل هذا الأوضاع.[2] وقد تم تصنيفها وإدراجها تحت خمسة عناوين هي: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل وأزمة التوزيع، وقد يضيف البعض عنصرا سادسا أطلق عليه أزمة التكامل أو الاندماج وسنحاول فيما يلي تناول كل من هذه الأزمات على حدة.

أولا: أزمة الهوية: Identity Crises:

إن لأزمة الهوية طرقا عديدة استخدمت في تحديدها وتوظيفها في سياق العملية التنموية، يمكن حصرها في الاتجاه الذي يذهب إلى التعامل معها في ارتباطها بمشاعر القومية. هذا يعني أن شعور الناس بارتباطهم ببعضهم

---

[1]- نفس المرجع. ص97.

* - Commitee on comparative Politics of The Social Science Research Council.

[2]- محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق. ص232

البعض يمثل شكل من أشكال الوحدة أو الاتحاد Association فيما بينهم. الأمر الذي يولد شعور التطابق داخل المجتمع المستقر الذي سوف يمتد ليسود ويغطي كل مشاعر الانتماء الأخرى لدى الأفراد سواء كانت انتماءات طبقية أم دينية أم أثنية أم مناطقية (إقليمية).[1]

وتنشأ أزمة الهوية في سياق عملية التنمية عندما تجد الجماعة أن شكل وجودها الجمعي، المعترف به من قبلها، سواء على الصعيد المادي أو الشعوري والذي كان لا يقبل النقاش فيما مضى، لم يعد كذلك في ظل الظروف والتطورات التاريخية القائمة التي حملتها التغيرات التحديثية الجديدة التي مست جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية وكذلك السياسية. وسواء مس ذلك شكل وأساليب الحياة أم بنية الجماعات والمجتمعات فإن النتائج المتحققة من كل هذه التغيرات ستدفع بأعضاء تلك الجماعات والمجتمعات إلى البحث عن ذواتهم في ظل التحولات الجديدة وإعادة تعريف أنفسهم بما ينسجم والوقائع الجديدة.

وستصبح أزمة الهوية بالنتيجة طورا من أطوار النمو الذي على النظام السياسي أن يمر به ويعاينه متى ما تغيرت الأشكال الأساسية لوجود عناصره بشكل جوهري.[2]

ولا تقتصر أزمة الهوية على شكل معين تتخذه وتعرف به، بل إنها وبسبب اختلاف الناس وانقسامهم وفق الطريقة التي يعرفون أنفسهم بها سواء من خلال المكان أو الطبقة أو الإنسانية أو التاريخ ستنقسم إلى أربعة أوضاع يمكن أن تكون بعد شكل أو نمط الأزمة الخاص، وهي:

أ- الهوية الوطنية والاقليم:

تعني الهوية الوطنية أو القومية في أكثر أشكالها بساطة التقدير العالي الذي يحسه أفراد الجماعة في قرارة أنفسهم تجاه البقعة الجغرافية التي يقيمون فيها. واعتراف أفراد هذه الجماعة بسمو روابطهم المشتركة مع بعضهم من إطار مثل الإقليم، وعلى غيرها من الروابط. ولا تقتصر أهمية الإقليم للهوية الوطنية على مجرد مشاعر الاعتزاز الوطني بل تتعداه كي تصبح جزءا مهما من مقولات النظام السياسي القائم وأساسا تقوم عليه السياسة الحديثة في تلك الأقطار. بل ويمكن الزعم أن أغلب سياسات عصرنا تقوم على الربط بشكل وثيق بين مفهوم السيادة وبين الإقليم.[3] يدعم ذلك وجود تصور معمم لدى أغلب الدول بضرورة فرض سيطرتها وسيادتها على إقليمها وإلا سيقدم نظام سياسي آخر على الحلول محله.

وترجع معاناة أبناء العالم الثالث من أزمة الهوية الوطنية إلى حجم التركة المعقدة التي خلفها الاستعمار وأسهم بتقسيمه لبلدان العالم الثالث تقسيمات احتياطية لم يراع فيها سوى مصالح البلدان الاستعمارية متجاوزا على حقائق

[1]- رعد عبد الجليل، مرجع سابق. ص116.

[2]- نفس المرجع. ص ص118-128.

[3]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأبعاد المعرفية والمنهجية**، مرجع سابق. 215.

المجتمعات والجغرافيا. حيث لم تقم هذه الحدود على أسس طبيعية أو اجتماعية الأمر الذي أحدث حالة من التشوش وعدم الوضوح. وبالتالي قيام العديد من عناصر وأسباب أزمة الهوية، بالإضافة إلى نزاعات الحدود والحروب التي قامت بين هذه الدول من جرائها. وقد تستمر الأزمة طالما أن هناك عناصر مهمة من السكان ترفض الاعتراف بأية التزامات لها تجاه حكامها، أو عندما ترفض الأغلبية في بلد قبول سكان هامشين أو أقلية إقليمية تدعي إنتمائها للبلد.[1]

ب- الهوية الطبقية:

يمكن تلمس هذا النوع من أزمات الهويات من خلال تلك الثورات الطبقية التي عاشتها كل من فرنسا وروسيا التي أودت بمجمل النظم الاجتماعية والسياسية القائمة آنذاك. أما عن بلدان العالم الثالث. فلم تؤثر التمايزات الطبقية أو الاجتماعية على النظم السياسية القائمة.[2]

ت- الهوية القومية والتقسيمات الإثنية:

تحدث أزمة الهوية في هذا النوع عندما تعجز الدولة في تحقيق وحدة وطنية فعالة. لأن هناك أجزاء هامة من السكان لايزالون يدينون بالولاء إلى تجمعات قومية فرعية subnational groupings أي عندما لا يكون بمقدور الدولة أن تؤدي وظائفها المنوطة بها كما يجب باعتبارها دولة-أمة nation-state مدعومة بالمعنى الكامل لمفهوم المواطنة.[3]

وستكون صفة المواطنة في إطار أزمة الهوية موضوعا للجدل وللصراع في أحيان أخرى بين الجماعات التي تشكل أغلبية المحكومين وبين الأقلية التي تمسك بزمام السلطة، والذي يدور في أغلبه حول مدى إمكانية هذه الأخيرة في إقناع الأغلبية وإشعارهم بأن الدولة إنما تعود لكل فرد منهم وبشكل متساو.

كانت هذه الانقسامات الإثنية واللغوية نتيجة لميراث استعماري مرت به هذه البلدان. وسوف يكون على النخب الحاكمة استيعاب تلك الجماعات بمختلف الوسائل أو التوصل إلى مستويات بهذا الشأن.

فقضية الهوية تستلزم مشاعر الولاء الأعمى التي تحول بين الناس وبين الاهتمام بحسابات الربح والخسارة التي يمكن أن تجرها عليهم مراكزهم في إطار الكيان السياسي القائم لصالح مشاعر الانتماء للأمة والايمان بعزة وكرامة الدولة والوطن[4].

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- أحمد وهبان، مرجع سابق. ص74.

[3]- نفس المرجع.

[4]- رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق. ص122.

إن تحديات التغير الثقافي ومطلب رفض أساليب وطرق الحياة القدية لصالح الطرق والأساليب الحديثة في الحياة، والعلاقة بين ميراث الإدارة الأجنبية وأغراض التنمية السياسية، وكذلك الحاجة إلى دمج عناصر الأقليات الأقل تقدما من الناحية الثقافية، كل ذلك من شأنه أن يخلق مشاكل تكفي كي تضع إحساس الكرامة والعزة الوطنية موضع تساؤل.[1] وهكذا فإن أزمة الهوية إنما تركز على بعض من أكثر القضايا شحنا للعواطف وأشدها تفجرا في التنمية السياسية.

ث- أزمة الهوية والتغير الاجتماعي:

عايشت البلدان حديثة الاستقلال العديد من تيارات التغيير التي مست جميع جوانب الحياة حيث سعت زعامات العالم الثالث ونخبها المثقفة إلى تطوير بلدانهم والبحث عن مكان لهم ولبلدانهم في عالم الدول المتقدمة شريطة أن لا يطغى تبني مفاهيم الحاضر والتخلي عن الماضي، جوهر الثقافة والشخصية المميزة لهذه الدول.

وهذا يتوقف على مدى استيعاب هذه النخب لآفاق التغير الاجتماعي ونتائجه، فأغلبهم ممن حصل على تعليمه في الغرب في الوقت الذي تأثر فيه البعض الآخر بالآراء والنظريات التي امتلأت بها كتب اليسار الثوري عن إمكانيات التغير الثوري السريعة والمفاجئة. أما النتائج فكانت إحساسا عميقا بالاقتلاع rootlessness والاغتراب بين أفراد النخب المثقفة أخذت تتسع لتشمل شرائح كاملة من المجتمع،[2] يرافقها مطالب بهوية وطنية بمعنى آخر أزمة هوية.

ويكمن صلب أزمة من هذا النوع، في اختلاف الموافق والمشاعر تجاه الماضي والمستقبل لدى الأفراد، حيث يحاولون ربط نظرتهم للتاريخ مع المشاعر والاحساسات التي تكون أساس الهوية الفردية وسبب حالة التشوش التي يعيشها هؤلاء تكمن من جهة تمجيدهم للماضي وتاريخ البلاد وخصوصا تلك القدرة التي سبقت الغزو الاستعماري،[3] فيتبنون قضايا عرقية ودينية وثقافية والدفاع عنها فيؤصلون فكرة الاعتزاز والتبجيل للثقافة والتاريخ.

ومن جهة ثانية، يمكن تلمس الموقف الآخر من التشوش لدى هؤلاء الناس، في تبنيهم وتمسكهم القوي بالتوجهات المستقبلية Futuristic، وذلك بتمجيد مستقبل يعتقدون أنه يقع خارج إطار كل من الثقافة القديمة والأشكال المعاصرة التي إتخذتها المدينة الغربية، وذلك يخلق منظومات من الأفكار تشكل أساس حضارة جديدة تكون أولى من كل ما سبقها بالاحترام والتوقير.

أما الموقف الثالث يركز ويعمل على الحيلولة قدر الإمكان دون التساؤل عن معنى الماضي أو احتمالات المستقبل، فحسب رواد هذا الاتجاه أن حياتهم ومجتمعهم لابد أن تكون مليئة بالمفارقات التاريخية وأن الكثير من

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- ريتشارد هيجوت، مرجع سابق. 97.

[3]- نفس المرجع. ص98.

جوانب الماضي لاتزال مستمرة في الحاضر وأن الضرورة تقتضي العمل على إدماج عناصر هذين الجانبين بشكل أو بآخر في الحياة اليومية في إطار البيئة القائمة.[1]

وفي كل من الموافق وردود الأفعال الثلاثة الماضية، يلاحظ أصحاب هذا الاتجاه بروز شكل من أشكال المفارقة العميقة خصوصا حين يتعلق الأمر بعملية الدمج بين الماضي والمستقبل. من أجل تشكيل هوية خاصة لهؤلاء الأفراد، مما يؤدي إلى ظهور وضع يتسم بالتأرجح والتناقض يكشف عملية اختيار الطريقة الملائمة من أجل وضع التنمية والتطور موضع التطبيق، حيث سوف يصعب جمع الأفراد من أجل عمل أو قضية مشتركة وهذا ما سوف يؤدي إلى الفشل في إعطاء مجتمع إحساسا مشتركا بهوية وطنية.

ثانيا: أزمة الشرعية: The legitimacy crises:

تشير أزمة الشرعية إلى ذلك الشكل من أشكال التوتر الناجم عن الصراع بين قيم المساواة التي يبحث عنها الناس، محاولين تكريسها في المجتمع وفرض نتائجها على السلطة وبين قيم القدرة التي تحاول السلطة وباسمها توسيع صلاحيتها والتقليص قدر الإمكان من مطالب المساواة التي يبحث عنها الناس. وتعتبر من الأهداف المباشرة للتنمية في بلدان العالم الثالث. دفعت البعض إلى تسميتها بـ: "المتلازمة التنموية" " Developemental Syndrome"[2]

فالشرعية صفة للنظام السياسي، لأنها ترتبط بأداء البنية الحكومية لوظائفها، فهي عنصر جوهري في تحديد قدرة ذلك النظام، ولابد لها من إعتراف الناس بهذه الصفة للنظام ويتم ذلك عندما يقوم الذين في السلطة باحترام مبدأ المساواة والقبول بمبدأ الإمتيازات التي يتمتعون بها ما هي إلا نتاج لحقائق التمايز أو التنوع،[3] وليس لاعتبارات أخرى وخصوصا ما تعلق منها بالصفات اللصيقة بالأفراد جراء الولادة أو الانحدار القبلي أو الإثني أو الطبقي أو ما شابه.

وتحدث أزمة الشرعية جراء التحدي الموجه للنظام في أبعاده الدستورية الأساسية، أي انهيار البنية الدستورية وفشل الحكومة في أدائها لوظائفها وهي غالبا ما تنجم عن الخلاف حول طبيعة السلطة الملائمة والمطلوبة في نظام من الأنظمة.

يمكن القول إن أزمة الشرعية ستظل ظاهرة لصيقة بمجريات التحديث والتنمية في البلدان المعنية. فالإدراك المتزايد لأعداد من الناس يكبر كل يوم كما يزداد انكشافها على وقائع الحياة المعاصرة التي تتميز بتغيرها وتسارع وتائرها وبتقلص الحدود التقليدية المفروضة على جوانب الحياة الفردية والاجتماعية. من شأنها أن تزيد إحساس هؤلاء

---

[1]- نفس المرجع. ص101.

[2]- رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق. ص129.

[3]- Bertrand Badie, op.cit. p120.

بإمكانيات ووسائل بديلة من أجل حياة أفضل، وهو وضع مهيأ من أجل الدخول إلى عالم من العقلانية والرشد، سيؤدي بدوره إلى البحث عن أنماط أخرى من السلطة ونظم الحكم.[1]

وهناك أربعة عناصر يمكن اتخاذها كأساس في تحليل أسباب حدوث أزمة الشرعية، تتمثل الأولى في انهيار مؤسسات حكومية نتيجة لتصارع أو عدم ملاءمة الأسس التي بنيت أو التي تبنى عليها في العادة خاصة حول من يحق لهم تولي السلطة في المجتمع. وتؤدي العناصر المعنوية دورها في هذا المجال فأزمة الشرعية هي أزمة سلطة، ويستمد التأكيد على الجانب المعنوي في هذا المجال في العالم الثالث خصوصا إبان المراحل الأولى من بناء الدولة، حيث عانت أغلب الدول في هذه المرحلة من نقص في كمية ونوعية المؤسسات القادرة على إدارة وتوجيه المهام التي تطلبتها العملية السياسية التحديثية[2]. وهي بهذا المعنى إنما تعكس عجزا أساسيا يجرد الزعامات السياسية من إمكانات السيطرة على عناصر القوة والأجهزة المرتبطة بها في المجتمع وهذا ما يؤدي بدوره إلى شيوع ظواهر عدم الاستقرار، عدم قدرة هذه الزعامات على أداء وظائفها وتحمل مسؤولياتها السياسية والاجتماعية.

أما السبب الثاني في حدوث أزمة الشرعية، فيتمثل في تحلل البنى الحكومية جراء تفاقم النزاع على السلطة خاصة إذا تم خارج الإطار المؤسسي. فغياب مؤسسات مستقرة قادرة على ضبط وتوجيه النشاطات السياسية سيؤدي إلى سيادة وضع يتسم بانعدام أسس السلطة ومنه إلى "تحلل النخبة" أو "انهيار وحدتها". فبغياب مثل تلك المؤسسات، يؤدي إلى فشل النخبة في تعبئة ما يكفي من موارد القوة بغية إدارة عجلة الدولة، ومنه ستجد نفسها غير قادرة حتى على المحافظة على وحدة أعضائها والإستمرار في أماكنها على رأس التنظيمات الحكومية كما في السابق، وهذا قد يؤدي إلى تشجيع العسكر من أجل التدخل وممارسة دور سياسي جديد كحامي للمثل السياسية العليا إضافة إلى دوره كمدافع عن كيان الدولة ضد التهديدات الخارجية.[3]

والسبب الثالث في حدوث أزمة الشرعية، عدم تطابق مضمون الخطاب الأيديولوجي أو التبرير البراغماتي للزعامة الوطنية بأحقيتهم في الحكم، مع حقائق التاريخ وتطوراته أو بسبب توقعات فاشلة تدور حول ما يتوقع من تطورات مستقبلية حيث تغلب على زعامات العالم الثالث صفة العمل على استنفاذ جهودهم من أجل صياغة إيديولوجيات إنطوت على وعود مستقبلية مشرقة توظف من أجل إثارة اهتمام الناس، وعندما يفشل الزعماء أو عندما يثبت عدم قدرتهم على الوفاء بتلك الوعود التي كانوا قد قطعوها يوما، تتلاشى سلطة هؤلاء على المستوى نفسه من الشدة.[4]

---

[1]- نفس المرجع. ص131.

[2]- أحمد وهبان، مرجع سابق. ص83.

[3]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأبعاد المعرفية والمنهجية**، مرجع سابق. ص219.

[4]- نفس المرجع. ص221.

والسبب الرابع والأخير يتمثل بربط أزمة الشرعية بعملية التنشئة السياسية. فعدم ملاءمة هذه العملية وفشلها في الاستجابة للمتغيرات الجديدة، ستنعكس على مشاعر الناس باللامبالاة تجاه القضايا السياسية والاجتماعية العامة وعدم الرضا بما هو قائم. وهي تصل إلى درجة الأزمة في المجتمعات التي عانت من التغيرات السريعة. فما تم تلقين الأفراد به من آراء حول السياسة والسلطة، والتي تشكل مادة الثقافة السياسية وتنبني عليها بالضرورة عملية التنشئة السياسية. ورغم واقعية هذه الآراء وانسجامهم مع تطلعات الناس في فترة من الفترات. فإنها قد لا تعود صالحة من أجل تحقيق الرضا، وخصوصا بعد أن يجتاز المجتمع مراحل من التغيرات السريعة والمتلاحقة.[1]

هذه الأسباب كلها تؤدي إلى خلق وضع نفسي جديد يتسم بالسخط المعمم في المجتمع، وستكون السلطة والزعامة السياسية هدفه، وسيكون ذلك من بين الحوافز المهمة للبحث عن ترتيبات سياسية جديدة بإمكانها تلبية طموح الناس وتوقعاتهم بالشمل الذي يتفق والمثل التي يحملونها عما يجب تكون عليه السلطة وعن قدراتها.

ثالثا: أزمة المشاركة السياسية: Crisis of political participation:

يقصد بالمشاركة السياسية كل نشاط أو فعل إرادي أو طوعي بمعنى غير مشروط سواء أكان ناجحا أو غير ناجح، منظم أو غير منظم، مؤقت أو مستمر، قائم على استخدام الأساليب الشرعية أم غير شرعية، وذلك بغية التأثير سواء في اختيار السياسات أو الزعامات السياسية أو إدارة الشؤون العامة وعلى أي مستوى سواء أكان حكوميا أم محليا أم وطنيا.[2]

ويظهر هذا الميل لدى الناس للتأثير في النشاطات السياسية والممارسات الحكومية خاصة عند حدوث تغيرات سياسية مهمة مؤدية إلى إثارة أزمات مشاركة سياسية على الصعيد الوطني، وخصوصا عندما تعتقد النخب الحاكمة أن سلوك الأفراد والجماعات الساعية إلى المشاركة في النظام السياسي هي مطالب وتصرفات لا يقرها القانون أو غير شرعية بمعنى آخر.

ويمكن أن تحدث أزمة المشاركة السياسية للأسباب التالية:

أولا: عندما تعتقد النخب الحاكمة أن لها وحدها الحق أن تحكم، ومن ثم فإنها ترفض تحت تأثير مثل هذه القناعة مطالب الجماعات الاجتماعية الأخرى بالمشاركة السياسية معتبرة إياها غير شرعية، متذرعة بأسباب تاريخية أو لصفات مادية أو معنوية لتلك النخب ... الخ.

ثانيا: موقف النخب الحاكمة من قضية التنظيمات السياسية. فعلى الرغم من تسامح العديد من دول العالم الثالث –من الناحية النظرية على الأقل–مع فكرة تنظيم الأفراد لأنفسهم من أجل أن يكون لهم تأثير ما في السياسة العامة،

---

[1]– نفس المرجع. ص229.

[2] – Bertrand Badie, op cit .p59

فإنها غالبا ما تعارض تطبيق هذا المبدأ على أشكال من التنظيمات أو الجمعيات وخصوصا التنظيمات اللغوية أو الاثنية أو الإقليمية على اعتبارها تجمعات سياسية غير مشروعة، وذلك لما يمكن أن تحمله من أخطار محتملة على وحدة المجتمع وعلى مستقبل النظام السياسي القائم.

ثالثا: اعتبار النخب الحاكمة للوسائل التي يتم بها تنفيذ المطالب الخاصة بالمشاركة غير شرعية، فهناك من النظم في العالم الثالث تفتح مجال أمام مطلب المشاركة عبر قنوات تم إعدادها وبشكل دقيق تستقبل الأشخاص الذين يمتلكون مواصفات معينة مطلوبة من قبل النخبة ذاتها. وهذا ما نجده واضحا لدى البلدان التي تأخذ بنظام الحزب الواحد. فالمشاركة السياسية سوف تظل مفتوحة ولكن للمنتمين للحزب أو لمؤسساته فقط.

رابعا: ويتمثل، في نوعية المطالب التي يتقدم بها المشاركون السياسيون ولا يعترف بشرعيتها من قبل النخب الحاكمة أو أن هذه الأخيرة لا تسمح أصلا بدخول جماعة إلى السلطة يكون من بين أهدافها تنفيذ سياسات تعتبرها تلك النخبة غير شرعية من ناحية، ومن ناحية ثانية، يثير أزمة مشاركة سياسية، قضايا مثل اللامركزية التي تنادي بها بعض الجماعات في محاولة منها المشاركة في السلطة أو السيطرة على بعض مفاصل ومستويات القوة والنفوذ في النظام السياسي القائم. ومثل هذه المطالب تتقدم بها في العادة بعض الأقليات العرقية في مجتمع متعدد الأعراق والإثنيات. وقد يؤدي الخوف من أن تجر هذه المطالب إلى تحلل السلطة الوطنية التي تعاني من ضعف روابط الاندماج الوطني وإحساس الولاء للرموز الوطنية، إلى وقوف حكومات العالم الثالث وبإصرار ضد مثل هذه التوجهات. [1]

خامسا: رغبة الجماعات الساعية إلى المشاركة السياسية في إقصاء النخبة الحاكمة بسبب قناعتها بعدم أحقية هذه الأخيرة في الحكم بهدف الحلول محلها، فبدورها تنكر هذه الجماعة على النخبة الحاكمة شرعيتها.[2]

تهدد أزمة المشاركة بالإنتشار والتكرار في بلدان العالم الثالث لاعتبارات يأتي في مقدمتها التغيرات التي أخذت تطال أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية القائمة وحلول أنماط أخرى محلها.

رابعا: أزمة التغلغل: The Crisis Of Penetration:

التغلغل بمعناه العام، يشير إلى التطابق الذي يحسه الناس أو أغلبية منهم مع النظام السياسي، يجد تعبيره في أشكال الامتثال السياسية العامة المعلنة من قبل السلطة المركزية، ومنه فإن أزمة التغلغل ترتبط بتغيرات معينة في الأداء الحكومي وبأنواع معينة من مخرجات النظام السياسي القائم. ومع ذلك فهي تشتمل أيضا على أبعاد سيكولوجية غالبا ما تقرب بينها وبين أزمات كأزمات الهوية والشرعية.[3] فهي بمثابة تحد يواجه قدرة وإمكانية النخبة الحاكمة

[1]- رعد عبد الجليل، مرجع سابق. ص ص 138-141.

[2]- نفس المرجع. ص142.

[3]- ريتشارد هيجوت، مرجع سابق. ص112.

على البقاء والاستمرار، قد تضطر النخبة معه إلى تكييف المؤسسات القديمة أو المبادرة إلى إحلال أخرى جديدة محل من ثبت عدم صلاحيتها لمواجهة الحاجات والمطالب المستجدة.

كما يشير التغلغل إلى ما يمكن أن تحصل عليه النخبة مما تريده من الناس من خلال ممارستها للسلطة. وتمتد هذه السلطة/السيطرة إلى مجالات أبعد من مجرد فرض الضرائب أو الخدمة العسكرية أو ضبط السلوك المنحرف، إذ يضاف إليها مدى واسع من نشاطات أخرى من المشاركة السياسية وبرامج النهوض بالثروة الزراعية والحيوانية وإجراء تحولات في أنماط النشاطات الإنتاجية الأخرى.[1]

من هنا يمكن القول إن لظاهرة التغلغل بعدين مهمين يرتبط أحدهما بالآخر: **الأول**: ويدور حول قدرة الحكومة المركزية على التغلغل بغض النظر عما يمكن أن تكون عليه الآراء والرغبات ومواقف واستعدادات الأفراد الذين يكونون أهدافا لمثل هذه السياسات. والبعد **الثاني**: ويدور حول الاستفادة من قدرة الناس واستعداداتهم سواء الموجودة بالفعل أو التي تم تكييفها على فهم وتقبل كل ما يتعلق بسياسات الدولة بشكل طوعي أو تلقائي.[2]

أما أشكال أزمة التغلغل فيمكن حصرها في أربعة وهي على التوالي:

أ- أزمة الأقاليم الفارغة:

ولهذه الأزمة نمطان ثانويان: النمط الأول ويظهر عند محاولة نظام سياسي معين توسيع حدوده الجغرافية، وهي تنطبق إلى حد بعيد على محاولات بعض الحكومات المركزية فرض سيطرتها على أقاليم تعتبر من الناحية الشكلية جزءا من الدولة والنظام السياسي القائم، إلا أنها تتمتع في الواقع بدرجات عالية من الاستقلال أو الحكم المحلي، بحيث أبعدها عن التأثيرات والتوجيهات القادمة إليها من المركز.

وبأخذ النمط الثاني لهذا النوع من الأزمات بالظهور عندما يشعر الحكام بالضغط المسلط عليهم جراء المطالب المتزايدة التي تأخذ الأقاليم بفرضها عليهم، في حين لا يزال النظام السياسي عاجزا عن الوفاء حتى ببعض هذه المستلزمات.[3]

ب- أزمة الاختلافات المحلية: Crisis Of Regional Differences:

هذه الاختلافات هي وليدة التنظيم والسلوك البشريين، يمكن أن تضم عناصر عدة مثل: اللغة، الدين، الملبس، المسكن، المهن، بنية العائلة وأنماط السلطة والنفوذ الاجتماعيين والعرق والأيديولوجية.... وهي تلك الأبعاد

[1]- نفس المرجع. ص114.

[2]- نفس المرجع.

[3]- رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق. ص144.

التي يمكن قياس مدى التطابق أو التعارض بين الناس وبين السلطة المركزية على أساسها. وتحدث الأزمة عندما تنقص الثقة المتبادلة بين الإثنين.[1]

فغالبا ما تفسر السياسات الموجهة من قبل السلطة المركزية ناحية الأطراف بمعيار التهديد الذي تمثله العادات وكذلك الثقافات المحلية في الوقت الذي تنظر فيه السلطة المركزية لردود الفعل المحلية باعتبارها مظاهر تخلف يجب التخلص منها، بغية السير قدما من أجل بناء الأمة وتحقيق المشروع النهضوي الوطني.

ت- أزمة الحكم الذاتي أو المحلي:

تميل العديد من المجتمعات الفرعية في العالم الثالث نحو الأخذ بشكل من أشكال الانكفاء على الذات يسميها "لابالومبارا" "Lapolombara" فدرالية اجتماعية. حيث يمكن من خلال ترتيبات سياسية تقليدية أن تقوم التجمعات الإثنية بحكم نفسها بنفسها بدرجة من التكامل والاكتفاء الذاتي لدى أفرادها، مما يزيد في رغبتها على مقاومة محاولات تغلغل النظام السياسي.[2]

ويبدو أن بعض بلدان العالم الثالث كانت قد طورت آليات اجتماعية معينة كالمحسوبية ونموذج الزعامة، حيث أسهمت من جانبها في خلق وضمان أشكال من الولاءات السياسية في المجتمعات المحلية لتلك البلدان. إن مثل هذه الولاءات والعلاقات التقليدية ستهدف في مراحل معينة إلى الحصول على صفة التنظيم السياسي في محاولة منها الدخول في الحياة السياسية لتلك البلدان... وتحدث أزمة التغلغل هنا متى ما قررت السلطات المركزية الحد من مثل هذه التطلعات التي تتعارض مع الأهداف التنموية الوطنية.

ث- أزمة المجتمعات المحلية الفلاحية:

تعاني مجتمعات العالم الثالث من مشكلة ثنائية تواجد الريف مع المدينة، التي تعتبر العامل الأول لحدوث هذا النوع من الأزمات، حيث أن إزلة سكان الريف وما نجم عنها من نقص في الوعي لدى سكانه والذي بالرغم من أنهم يشعرون بالإنتماء للوطن باعتباره الأرض التي ولد فيها وهي عماد حياته كما كان أبواه وأجداده من قبل، إلا أن ما لا يؤمن به، هي تلك المحاولات الرامية إلى تغيير نمط حياته المستقرة، رغم أنها تستهدف تحسين ظروف عيشه والتحديث الاجتماعي والإصلاح الزراعي والعمل وفق متطلبات التقدم والتنمية، حتى لو صدرت من قبل أولئك الذين اعترف لهم بالولاء والاحترام باعتبارهم سادته. لذا وبسبب نقص المعرفة والعزلة فإن ردة فعله ضد أولئك وغيرهم من عناصر السلطة وموظفي الهيئات والوكالات الحكومية، ستتم بكثير من الريبة والعداء العنيف.[3] وهذا ما يشكل جانبا كبيرا من انتشار أزمة التغلغل.

---

[1]- نفس المرجع. ص145.

[2]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأبعاد المعرفية والمنهجية**، مرجع سابق. ص218.

[3]- نفس المرجع. ص221.

1. أزمة التوزيع: (أزمة إدارة المصادر):

يمكن أن يصادف الحكومات مشكلات أساسية يأتي في مقدمتها، مشكلات التوزيع التي تحل في صلب العملية السياسية بل وفي صلب وظيفة النظام السياسي. وللعملية التوزيعية بعدان يمكن أن تصل بهما الدولة إلى مستوى الأزمة في هذا المجال، الأول ويتضمن ضرورة إيجاد الطرق الكفيلة بإنتاج المزيد من الأشياء المادية ذات القيمة أو التي تمس إليها الحاجة. ويتضمن الثاني ضرورات من نوع آخر تتمثل في تغيير الأسس التي يتم بها توزيع القيم (أو الأشياء ذات القيمة) بين أفراد المجتمع.[1] ولقد أثقل هذا الأخير كاهل النخب السياسية على مر الزمن وأعاق قدرة النظم السياسية على أداء وظائفها وكان سببا أدى إلى إحداث كثير من الثورات والأزمات انتهت بانهيار العديد من النظم.

المطلب الثالث: المداخل النظرية ما بعد السلوكية.

إن تركيز المدرسة السلوكية على إدانة المعيارية والسعي لتكوين إطار نظري يقوم على تأسيس منهج مقارن لصيغة نظريات عامة لتحليل الأنظمة السياسية، ومن ثم تأسيس علم سياسة حقيقي يرتكز على الإمبريقية (Emprisme)، والمسلماتية (Axiomatisation)، والرياضياتية (Mathematisation)، أدى إلى ظهور اتجاهين في علم السياسة وحقل السياسة المقارنة يتمثلان في السلوكية العلمية (Behaviorisme scientiste) وإتجاهات مضادة من بينها النيوماركسية، والنظرية السياسية المعيارية لـ: "ستراوس" " Leo Strauss"، وهذا ما يعبر عن المرحلة الثالثة بعد المؤسسية والسلوكية في تطور علم السياسة، ورغم سعي هذه الأخيرة إلى تأسيس نموذج معرفي، إلا أن هذا الطرح لتأسيس علم سياسة موحد باء بالفشل.[2] فصعود السلوكية في السياسة المقارنة بدأ يلقي نهايته في منتصف الستينيات.

الأمر الذي أدى إلى الدعوة إلى تأسيس علم سياسة جديدة وثورة جديدة ما بعد السلوكية (Post-Behaviorisme)، بهدف تأسيس علم سياسة يعكس إلى حد كبير الطابع التوفيقي أو عدم التطرق في دراسة الظواهر السياسية بعد الانتقادات التي وجهت إلى السلوكية ظهرت العديد من الإقترابات خاصة ما يتعلق بتجديد الفكر الماركسي كما يرى "دافيد إستون" الذي أخذ أشكالا عديدة مثل النظرية التعددية لمدرسة فرانكفورت، والماركسية البنائية لـ "أندرسون" "P.Anderson"، ونظرية التبعية، والماركسية التحليلية لـ "ألستر" "J.Elester"... وغيرها من المداخل والأطر النظرية أسست نموذجا معرفيا جديدا.[3]

ومنه ظهرت العديد من الاقترابات خاصة ما يتعلق بتجديد الفكر الماركسي الذي أخذ أشكالا عديدة أهمها:

[1]- ريتشارد هيجوت، مرجع سابق. ص118.

[2]- محمد نصر عارف، مرجع سابق. ص283.

[3]- محمد شلبي، مرجع سابق. ص115.

الفرع الأول: المدخل الماركسي:

إن كانت توجد في تحليلات "ماركس" أية إشارة مباشرة أو غير مباشرة لقضية التنمية السياسية كما يطرحها الفكر الإجتماعي والسياسي المعاصر، إلا أن مراجعة أعمال "ماركس"، ودراساته لتطور البناء الاجتماعي والنظام السياسي، تبرز وبجلاء أن كل ما تضمنته هذه الأعمال من قضايا وتحليلات، إنما يدور أساسا حول قضية التنمية السياسية، ويشكل في مجمله وجهة نظر مميزة ومتكاملة بشأنها.

فإذا كانت التنمية السياسية تهتم أساسا بتطوير النظام السياسي، وإكسابه طابعا عصريا تقدميا على نحو آخر، فالفكر الماركسي، ينظر إلى النظام السياسي باعتباره بناء يعكس الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويعتبر النظام السياسي متطورا حين يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العاملة (البروليتاريا)، ويؤكد سيطرتها على وسائل الانتاج، ويحول دون حدوث الاستغلال في المجتمع.[1] ومعنى هذا أن جوهر التنمية السياسية في الفكر الماركسي يكمن أساسا في انتقال السلطة السياسية إلى الطبقة العاملة، وزوال سيطرة الطبقات المستغلة، وانتفاء التمايز الطبقي من المجتمع بوجه عام. فالطبقة العاملة حسب "ماركس" هي الطبقة الكادحة المنتجة، وهي الأولى من غيرها باحتلال مواقع القوة في المجتمع، والجديرة وحدها بإقامة المجتمع الاشتراكي ثم المجتمع الشيوعي. وهذا ما يقضي به التحليل المادي للتاريخ، وما ينطوي عليه من تأكيد على دور العوامل الاقتصادية في تشكيل البناء الطبقي للمجتمع، وما يقترن بذلك من نمو الوعي الطبقي، واحتدام للصراع بين الطبقات وانتصار للطبقة العاملة في النهاية،[2] وبالتالي تطوير البناء الكلي للمجتمع.

فتحليلات المدخل الماركسي لقضية التنمية السياسية، تعتبر إنتاج الوسائل المادية اللازمة للمعيشة وما يقترن بذلك من تطور اقتصادي، هي التي تشكل الأساس الذي تتطور من خلاله مؤسسات الدولة.

إن الصراع الطبقي يمثل المصدر الرئيسي لتطور المجتمع والنظام السياسي، والقوة الدافعة والمحددة لاتجاه هذا التطور. وتعتبر الدولة الاشتراكية دولة شعبية، لا تمثل الطبقات المستغلة، ولا تحمي مصالح هذه الطبقات فالنظم السياسية الأخرى ما هي إلا أدوات للطبقات المستغلة تقمع بها جمهور العاملين من أجل توطيد نظام الاستغلال وتكريس انقسام المجتمع إلى مستغلين ومستغلين، أما ديكتاتورية البروليتاريا فهي دولة الطبقة العاملة التي بتعاونها مع غيرها من العاملين ستحطم النظام الرأسمالي وستقيم مجتمعا جديدا خال من الطبقات المتناحرة ومن إستغلال ملايين العمال من قبل قلة من الأثرياء.[3] وهذا ما يعكس نمط ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير والتي تتطور إلى أن تصل إلى ديمقراطية اشتراكية للشعب بأسره، حيث تتولى البروليتاريا حكم البلاد بالفعل ويديرون بشكل مباشر أو

[1]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأبعاد العرفية والمنهجية**، مرجع سابق. ص163.

[2]- نفس المرجع. ص164.

[3]- محمد نصر عارف، مرجع سابق. ص284.

من خلال ممثليهم شؤون حياتهم الاقتصادية والسياسية والثقافية،[1] وهذا في حد ذاته هو جوهر التنمية السياسية، والمعيار الحقيقي للتطور السياسي في سياق الفكر الماركسي.

لا يتفق جمهور الباحثين تماما مع هذا التصور، فالقول بأن انتقال السلطة إلى الطبقة العاملة، وسيطرتها على وسائل الإنتاج من شأنه أن يحقق التنمية السياسية في المجتمع، لا يعني بالضرورة تطوير بنية النظام السياسي ووظائفه. فارتباط النظام السياسي بطبقة معينة وتعبيره عن مصالح هذه الطبقة دون غيرها لا يتفق مع المعايير الحديثة للتطور السياسي وما تقوم عليه من إعتبار عنصر الانجاز، لا علاقات الإنتساب أو الإنتماء الطبقي هو الأساس أو المعيار الحقيقي لقياس درجة تطور أو تخلف النظام السياسي.

كما أن انتقال السلطة السياسية إلى الطبقة العاملة سيحول النظام السياسي إلى أداة تعكس مصالح هذه الطبقة دون مراعاة مصالح الطبقات الأخرى، مما يؤدي إلى انعدام المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات،[2] وبالتالي فقدان التكامل الاجتماعي والسياسي.

ويواجه المدخل الماركسي انتقادا أساسيا آخر مؤداه أن القول بأن العامل الاقتصادي هو أساس التمايز والترتيب الطبقي إنما ينطوي على تصور ضيق ومحدود، يقوم على نظرة أحادية شديدة التبسيط، تعترف بفاعلية العامل الاقتصادي، وتنكر ما للعوامل الإجتماعية وغيرها من أدوار. كما ينتقد المدخل الماركسي حول فكرة، أن الصراع الطبقي هو المحرك الأول والأساسي لتطور المجتمع ونظامه السياسي، لأن التنقل أو التغير الإجتماعي ليس بديلا للصراع الطبقي فثمة طرق وأشكال كثيرة للتغيير الإجتماعي.[3]

إن التداعيات المنطقية لكل ما تقدم من انتقادات لتحليلات المدخل الماركسي، هو التشكيك في قدرة وكفاءة هذا المدخل في التحليل العلمي، والتحرز من الاعتماد عليه في دراسة التنمية السياسية.

الفرع الثاني: مدخل التبعية Dependency Approach:

حاول أتباع هذه المدرسة أن يقدموا عددا من المداخل والأطر النظرية لتعليل التخلف الاقتصادي والسياسي لبلدان العالم الثالث. وذلك بتبيان الأسباب الكامنة وراء تخلفها كمنطلق من أجل الشروع في عملية التنمية السياسية.[4]

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأبعاد العرفية والمنهجية**، نفس المرجع. ص171.

[3]- نفس المرجع. ص173.

[4]- Bertrand Badie, op.cit. p113.

فحسب رواد هذه المدرسة أن الحلول التي قدمتها نظريات التنمية والتحديث سوف لن تؤدي إلى النمو وإنما إلى خلق وتكريس التخلف، وهذا راجع إلى تأثر تلك الحلول بالتجربة الغربية، محاولة من خلال ذلك رسم النهج الذي على العالم الثالث إتباعه. وهو ما كان يعني التجاوز على العديد من حقائق التباين والإختلاف على الصعيد التاريخي والمادي بين كل من النظم الاجتماعية والاقتصادية الغربية وما هو سائد في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وعليه فإن تجاوز التخلف وتحقيق تنمية شاملة بما فيها التنمية السياسية في هذه البلدان سوف لن يتحقق عبر تقليد الغرب واستعارة نظمه ونسخ أساليب عمله، بل سوف يتم ذلك عبر التعرف على السبب الحقيقي وراء التخلف، ألا وهو دور النظام الاقتصادي الدولي في خلق واقع التخلف وإدامته، والعمل من بعد ذلك على الانقلاب والتحرر من قبضة نمط الانتاج الرأسمالي والهيمنة الرأسمالية الخارجية كي يتسنى إنهاء الدور الهامشي المعطل الذي خصص لهذه البلدان في بنية نظام الانتاج الرأسمالي العالمي.[1] وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا عبر ثورة وتبني منهج اشتراكي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

يبدأ مدخل التبعية من نقطة التسليم بواقعة وجود نظام عالمي واحد أخذت معالمه بالتبلور في حدود القرن الخامس عشر، وقد تميز هذا العالم بانقسامه البنيوي إلى عالمين، مختلفين إلا أنهما مترابطان بنيويا وعضويا. عالم المتروبولات Metropols أو ما يطلق عليه بدول المركز المتقدم Center، وعالم الأطراف Peripheri أو دول الهامش Margine، وتتربع على قمة دول المركز الولايات المتحدة الأمريكية يأتي بعدها التوابع الدولية (الطرفية) international sattelite ، وبذلك سيكون لدينا نمط خاص من أنماط التبعية على شكل سلسلة متصلة الحلقات مبتدئة بالمركز الذي يمثل مركز النظام الاقتصادي العالمي (الرأسمالي) نزولا إلى أكثر أطرافه بعدا عن المركز المذكور، ويتميز نظام التبعية هذا أولا بانغلاقية روابط المركز–الأطراف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية– بحيث يصعب إيجاد منطقة في العالم دون أن تشملها علاقات التبعية.[2]

أما الميزة الأكثر أهمية فتتمثل بالبنية الإحتكارية التي تميز علاقة وحدات هذا النظام الرئيسية –المركز– بالوحدات الطرفية، وسيقود هذا الوضع ولا شك إلى سيادة حالة من سوء إستخدام للمصادر المتاحة خلال السلسة. وبذلك تم نقل جل ثروات العالم الثالث عبر شبكة علاقة التبعية كي تصب في المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالعالم الصناعي المتقدم، فالأسباب الحقيقية لتخلف أقطار العالم الثالث حسب أصحاب هذا الاتجاه، هي أسباب تاريخية أين تم استعمار البلدان الأوروبية لأقطار العالم الثالث. فالتوسع الرأسمالي مسؤول عن خلق ظاهرة التخلف البنيوي في هذا الطرف الآخر.

[1]– محمد نصر عارف، مرجع سابق. ص285.

[2]– رعد عبد الجليل، مرجع سابق. ص97.

ومنه يمكن القول، إن تفحص أدبيات علم السياسة بصفة عامة، وحقل السياسية المقارنة بصفة خاصة، يبرز وجود ثلاثة إتجاهات أو مدارس فكرية مختلفة في وجهات نظرها حول طبيعة التنمية السياسية وغاياتها وأهدافها ومناهج بحثها، وفي واقع الأمر فإن هذه الخلافات داخل علم السياسة المقارنة تعكس صراعا أعمق وأقدم على المستوى الإبستمولوجي المعرفي "Epistemology" بين النظريات والاتجاهات المتضاربة حول طبيعة المعرفة الإنسانية بصفة عامة، وهذه المداخل الثلاثة هي:

أولا: المدخل التقليدي الذي يستمد جذوره من التيار المحافظ.

ثانيا: المدخل السلوكي الذي تمتد أصوله إلى المدرسة الليبيرالية.

ثالثا: المدخل ما بعد السلوكي الذي يستند على الاتجاهات الراديكالية بصفة عامة.

وقد تم تبني مدخل الأزمات التنموية كأحد أهم مقاربات المدخل السلوكي، كإطار نظري عام يتم من خلاله دراسة وتحليل وتفسير ظاهرة التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية.

خلاصة الفصل:

في محاولة لوضع مفهوم التنمية السياسية في إطاره العام وإبراز كيفية استخدامه كمدخل لتفسير ودراسة ظاهرة التحول الديمقراطي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الملاحظات الهامة وهي:

- إن الحركة الضخمة نحو الديمقراطية منذ نهاية السبعينيات أدت إلى بروز أدبيات جديدة في حقل السياسة المقارنة ما يسمى بـ: "التحول نحو الديمقراطية"، كما أدت كذلك إلى إعادة إحياء مدخل التنمية السياسية الذي ربط بين خصائص وميزات المجتمعات الغربية واستقرار النظم الديمقراطية فيها، ومن هنا أصبحت التنمية السياسية مدخلا أساسيا في دراسة عملية الدمقرطة في حالات عديدة عبر العالم، وفي مختلف مراكز البحث العلمية والجامعات وهذا ما يقودنا إلى البحث أكثر في مجال التنمية السياسية عبر وضعها في إطارها المعرفي والمفاهيمي.
- مفهوم التنمية السياسية مفهوم نسبي، يمكن أن يكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة.
- التنمية السياسية عملية مجتمعية مستمرة تهدف إلى القضاء على التخلف السياسي الذي يعاني منه الجسد السياسي في أي دولة عبر تطوير قدرات معينة للنظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة.
- يختلف مضمون مفهوم التنمية السياسية من المنظور الغربي عنه من المنظور العربي، حيث أن الأول ينطلق من فكر اقتصادي وسياسي يكون الفرد فيه هو الفاعل والهدف الأساسي، أما المنظور العربي، فينطلق من فكر اجتماعي سياسي تكون فيه الجماعة هي الفاعل والهدف والأداة في نفس الوقت.

- وجود ثلاثة دارس فكرية مختلفة في وجهات نظرها حول طبيعة ظاهرة التنمية السياسية وغاياتها وأهدافها ومناهج بحثها، وقد تم تبني مدخل الأزمات التنموية الذي يندرج ضمن مقاربات المدخل السلوكي كإطار نظري عام يتم من خلاله دراسة وتحليل وتفسير ظاهرة التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية.

الفصل لثالث:

التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية: ضرورات الواقع ورهانات التحول.

يتفق الباحثون وبالرغم من كل الإجتهادات التي بذلت في إطار وضع تعريف محدد للتحول الديمقراطي أنها تعبر عن تلك العملية التي يتم من خلالها الإنتقال من نظام سياسي غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، أي أن هناك بيئة أولية إتسمت بالتسلطية ويسبب مجموعة من العوامل والأسباب ذهبت هذه البلدان إلى تبني نظام ديمقراطي، بدليل ظهور مجموعة من المؤشرات التي تعلن صراحة عن التغيير في طبيعة النظام.

إن عملية تفكيك هذه الظاهرة إلى مجموعة من الجزئيات الفرعية، هي الطريقة والمنهجية نفسها المتبعة في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية، وذلك بمحاولة تبيان الأبعاد البنائية للدولة المغاربية والتي شكلت ظروف ما قبل التحول، ثم الكشف عن أهم المؤشرات التي أعلنت صراحة عن تغيير طبيعة النظام السياسي في هذه البلدان، وصولا إلى البحث وتقصي الغاية من كل هذه المراحل التفكيكية هو محاولة الإقتراب من تحقيق لهدف الأساسي من الدراسة وهو الكشف عن أهم الأسباب التي جعلت بعملية الدمقرطة في البلدان المغاربية التي تصل إلى غايتها النهائية وهي بناء نظام ديمقراطي مستقر. ولأن دراسة أية ظاهرة لا تكون إلا بالإلمام بالجوانب المعرفية والمنهجية من جهة، ثم بمعرفة نشأتها، تطورها، مظاهرها وأسبابها، من جهة، ثم بمعرفة نشأتها، تطورها، مظاهرها وأسبابها، من جهة ثانية. فإننا سوف نحاول من خلال هذا الفصل الإجابة عن التساؤل الأساسي التالي: فيما تمثلت الإرهاصات الأولى لعملية الدمقرطة في البلدان المغاربية وما هي أهم العوامل التي دفعت بها إلى دخول هذه المرحلة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، سوف يتم التطرق إلى العناصر التالية:

أولا: الأبعاد البنائية للدولة المغاربية: ظروف ما قبل التحول الديمقراطي.

ثانيا: إرهاصات التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية: دراسة المؤشرات.

ثالثا: دمقرطة البلدان المغاربية: حتمية تفرضها ضرورات الداخل.

رابعا: العوامل الخارجية لدمقرطة البلدان المغاربية: بيئة ودوافع التحول.

المبحث الأول: الأبعاد البنائية للدولة المغاربية: ظروف ما قبل التحول الديمقراطي.

إن الأزمة البنيوية الشاملة للدولة المغاربية الحديثة لم تعد خفية على العيان، كما أن تفاقمها أصبح يهدد كل جوانب الأمن الحيوية للدولة والمجتمع، لذلك فإن رؤية جذورها الفعلية تشكل المقدمة الضرورية بالنسبة لدراسة وتفسير البدائل بهذا الصدد، ومن ثم تجاوز بالشكل الذي يوفق بين تطوير البنية الذاتية للدولة في مختلف الميادين والمستويات.

إن الأزمة التي تعانيها الأنظمة المغاربية ليست حديثة العهد، فهناك اختلاف بين المفكرين في تحديد زمن نشأتها، حينما يربطها البعض بظروف ومعطيات نشأة الدولة المغاربية الحديثة كما هي، ومن ثم طبيعة النخب

السياسية الحاكمة بعد الإستقلال، يرجعها البعض الآخر إلى ما قبل ذلك. إلا أن هذا الخلاف المتعلق بتحديد زمن الأزمة أو بدايتها لا ينفي الإجماع النسبي عند أغلب الباحثين بهذا الصدد على صياغة بعض المفاهيم التي تصور طبيعة الدولة المغاربية الحديثة ونوعيتها. ومن خلال هذه المفاهيم جرت محاولات كشف طبيعة أزمتها السياسية. ولعل أكثرها انتشارا هي مفاهيم الدولة التسلطية والدولة التابعة والدولة الريعية ودولة ما بعد الاستعمار والدولة الأبوية والدولة البيروقراطية وغيرها.

وبغض النظر عن مستوى القيمة النظرية في المفاهيم السابقة، إلا أنها تشكل من الناحية العلمية والمعرفية محاولات تحليل مختلف الجوانب المرتبطة بطبيعة وخصائص الدولة المغاربية الحديثة. وفيها يمكننا العثور على تاريخ الأزمة الفعلية في الدولة المغاربية الحديثة عبر محاولات رصدها وتوصيفها. ومن ثم يمكن العثور على تتبع تاريخ الأزمة فيها، حيث نجد أنه تم تقسيم تاريخ الدولة المغاربية الحديثة إلى ثلاثة مراحل كبرى، عادة ما يجري النظر إلى المرحلة الأولى على أنها مرحلة التكون والنشوء، ومن ثم بداية أزماتها، أما الثانية والثالثة فهي مجرد استكمال واستفحال تفاقمها اللاحق وعلى هذا الأساس سوف يتم التطرق إلى ثلاثة عناصر أساسية وهي في الوقت نفسه تمثل المراحل الأساسية التي مر بها تكوين الدولة المغاربية لفترة ما قبل الدخول في عملية التحول الديمقراطي وهي على الترتيب:

أولا: الأنثروبولوجيا الاجتماعية وتقاليد الدولة المغاربية.

ثانيا: المقومات البنائية والفكرية للدولة القطرية المغاربية.

ثالثا: طبيعة ومحددات العملية السياسية في البلدان المغاربية.

المطلب الأول: الأنثروبولوجيا الإجتماعية [*] وتقاليد الدولة المغاربية.

يمتد المغرب العربي من الحدود المغربية لمصر إلى سواحل المحيط الأطلسي، وهو يشمل: ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، وتمتد هذه المنطقة من ساحل البحر المتوسط شمالا إلى جنوب الصحراء الكبرى، وتشمل المنطقة ثلاث بيئات متميزة، من حيث طبيعة السطح وكمية المياه المتوافرة والسواحل والسهول في أقصى الشمال، والهضاب المرتفعة في الوسط والصحاري في الجنوب، ويمثل المغرب العربي، حلقة الوصل التجاري والثقافي بين إفريقيا جنوب الصحراء من ناحية، وبقية الوطن العربي شرقا وأوروبا شمالا من ناحية أخرى. ورغم أن الإقليم بكامله قد دخل الإسلام خلال قرنين من الفتح العربي في القرن السابع الميلادي، إلا أن عملية تعريبه استغرقت قرونا عدة، بل ولا

[*] – الانثروبولوجيا الإجتماعية Social Anthropology: هو ذلك الفرع من الأنثروبولوجيا التي يتعامل مع علاقات القوة والسلطة، ومع قضايا المنافسة والصراع في الحياة الإجتماعية، وتركز الأنثروبولوجيا السياسية على العمليات السياسية في كافة المجتمعات إبتداء من النظم السياسية محدودة النطاق قبل مرحلة الدولة وإنتهاءا بالدول القومية الحديثة وما تتضمنه من مؤسسات سياسية متنوعة.

ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، (الطبعة الأولى، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001) ص227

تزال في وقتنا الحاضر مجموعات كبيرة من المسلمين البربر الذين إحتفظوا بلغتهم، والكثير من تقاليدهم غير العربية.[1] وتمثل هذه المجموعات ما يقرب ربع سكان المغرب العربي. وقد تمت عملية التعريب من خلال نشر الإسلام وموجات الهجرة للقبائل العربية من شبه الجزيرة العربية، واستيطانها وتفاعلها وتزاوجها مع السكان الأصليين من قبائل البربر، وكانت هذه العملية الاجتماعية–الثقافية أكثر ما تكون كثافة في المناطق الساحلية والسهلية، وكانت أقل من ذلك في الهضاب الجبلية في الوسط، والمناطق الصحراوية في الجنوب.

ظلت القبيلة هي وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسية في بلدان المغرب الكبير طوال القرون الاثني عشر التالية للفتح العربي–الإسلامي، ورغم الضعف التدريجي المتواصل لهذا الشكل من أشكال التنظيم الاجتماعي، وبخاصة في القرون الثلاثة الأخيرة، إلا أن بقاياه لا تزال قائمة إلى الوقت الحاضر. وحينما نتحدث عن القبيلة كوحدة للتنظيم الاجتماعي، فإننا نقصد جماعة تربط أعضاءها صلات الدم والقرابة، ونمط الإنتاج والتوزيع والإستهلاك الجماعي، وأسلوب المعيشة، والقيم ومعايير السلوك المشتركة وهيكل السلطة الداخلية،[2] وبهذا، فإن هوية الفرد وولاءه الأول يكونان لهذه الجماعة.

ومع الوهن الذي أصاب الدولة العباسية، بعد قرن من تأسيسها، بدأت تظهر دول أو دويلات مستقلة في المغرب، حكم ظهور هذه الدول وارتفاع شأنها، ثم ضعفها وانحلالها وسقوطها، ما يشبه القانون الجدلي العام الذي تحدث عنه ابن خلدون.

لقد اختفى هذا النمط المتكرر لقيام "الدول" وسقوطها، طبقا للدورة الخلدونية، وبخاصة بعد الفتح العثماني لشمال إفريقيا، ولكن، ظلت القبيلة مع ذلك وحدة فاعلة، وعاملا حاسما، في خلخلة قوة السلطة المركزية، خلال القرون الثلاثة التي سبقت الإختراق الأوروبي الاستعماري للمغرب الكبير، حتى بعد هذا الاختراق، استمرت القبائل في تحدي السلطة الإستعمارية. وقد دفع ذلك العديد من الانثروبولوجيين الأوروبيين، وخصوصا الفرنسيين إلى القول بأن المغرب العربي، لم يشهد حقيقة قيام "الدول" بالمعنى الحقيقي لمصطلح الدولة.[3]

والحقيقة أن انقسامية المجتمع المغربي هي نصف الحقيقة فقط، والنصف الآخر من الحقيقة هو "إلتحاميته"، فالمتمعن في كتابات بن خلدون يلمح الوجه الآخر لحقيقة العمران المغربي، أي "الإلتحامية"، فهو يستعمل "العصبية"

[1]– سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، (الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996). ص108.

[2]– نفس المرجع.

[3]– رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق. ص156.

بمعنى مزدوج، فالعصبية بمعنى قوة الترابط، أي الإلتحام، تساعد على بناء الدولة، في حين يؤدي إستمرار العصبية عند جماعات أخرى إلى الانقسامية، ومن ثم إلى تهديد بناء الدولة القائمة أو تفويضه.[1]

ومن الإعتبارات التي غلبت الإلتحامية في المجتمع المغربي هو وجود عوامل حضارية وثقافية، اقتصادية أوسع من حدود القبيلة، أي "عبر-قبلية" "Trans-Tribal" كما نجد أن الإسلام كان إطار عقيدي وحضاري توحيدي لكل العشائر والقبائل.

إذا فالقبيلة، التي يمكن من ناحية أن تكون عالما إجتماعيا منطويا على ذاته، هي في الوقت نفسه جزء لا يتجزأ من "أمة المؤمنين" أم من "دار الإسلام"، ويمكن تاليا استنفار ولائها أو تعبئتها أو ضبطها من خلال هذا الإطار. والقبيلة التي تحاول أن تشبع الإحتياجات المادية لأفرادها، تجد نفسها في معظم الأحيان مضطرة للتعامل الإقتصادي السلمي مع وحدات أخرى في الفضاء الإجتماعي المغربي.[2]

وخلاصة القول، أن "الإنقسامية" و "الإلتحامية"، كانتا وجهين متلازمين للوجود الإجتماعي المغاربي، وكان التفاعل بين عوامل الإنقسام والإلتحام يمثل جدلية العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع بوحداته القبلية والريفية والحضرية، الذي تطور إلى إرهاصات الدولة الحديثة، أو ما يسمى بـ: الدولة المخزنية. يشير مفهوم المخزنية إلى نطاق الولاء للسلطة السياسية المباشرة، والمخزن هو تعبير فعلي ومجازي عن "بيت المال" الذي كانت السلطة السياسية تضع فيه ما تجمعه من ضرائب وحبوس وإتاوات نقدية وعينية من أولئك الخاضعين لها مباشرة.[3]

إن طبيعة السلطة المركزية في بلدان المغرب بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر، أي عشية الإختراق الأوروبي لتلك المنطقة، ظاهرة معقدة ومرنة في الوقت نفسه، فقد كانت هناك دائما سلطة سياسية، لها معظم عناصر الدولة بالمعنى السابق ولكن عنصر السيادة الأرضية أو الإقليمية (حدود الدولة) على رعاياها أو مواطنيها كان عنصرا نسبيا، حسب قوة الدولة المركزية.

ففي المغرب الأقصى نجد أن الأسرة العلوية الحاكمة قد إعتمدت طوال القرون الثلاثة السابقة للإحتلال الفرنسي على حوالي 300 قائد محلي وذلك في إطار الاعتراف بشرعية السلطان الروحية والزمنية، وقد لجأت الأسرة العلوية الحاكمة إلى آليات لتوسيع نطاق سلطة الدولة المخزنية، منها: لعبة التوازن والوساطة بين الجماعات القبلية والإثنية والصوفية، وتقنين المنافسة، وإدارة الصراع في هذا المجتمع التعددي، ويعتبر المغرب الأقصى صاحب أطول

---

[1]- إيليا حريق، "نشوء نظام الدولة في الوطن العربي"، ضمن ندوة: **الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي**، تحرير غسان سلامة وآخرون، (الجزء الثاني، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989). ص26.

[2]- نفس المرجع.

[3]- سعد الدين إبراهيم وآخرون، نفس المرجع. ص112.

تجربة للدولة المخزنية لأكثر من أربعة قرون متواصلة[1]، وكان أحد أسباب ذلك هو تمتع الأسرة العلوية بشرعية مزدوجة، حيث تقوم شرعيتها على مرتكز ديني روحي، وهو حصر الخلافة في أهل البيت النبوي من ناحية، وعلى مرتكز تعاقدي يتمثل في أخذ البيعة للسلطان، أو وريثه قبل مماته من ناحية أخرى.

وفي الجزائر كانت السلطة المركزية (المخزن) مكرسة في المناطق الساحلية والسهلية، التي يسهل الوصول إليها، كانت السلطة المركزية في بلاد المخزن الجزائري في يد حكام من الأتراك. أما المناطق الأخرى فقد كانت في أيدي زعماء القبائل أو من مشايخ الطرق الدينية.

وفي تونس كان بناء السلطة المخزنية واتساع نطاقها يتمان بسرعة أكبر من كل من المغرب والجزائر، ويرجع ذلك لأسباب عدة، يأتي في مقدمتها كثافة تعريب تونس من خلال الهجرات العربية الكبرى التي وفدت عليها تباعا من الجزيرة العربية. كما أن الطبيعة السهلية المنبسطة في تونس، مكنت السلطة المركزية من الوصول إلى معظم بقاعها بسهولة نسبية.[2]

وفي ليبيا، ظلت السلطة المخزنية مستقرة في الساحل أيضا، بطرابلس العرب، وضعفها على بقية المناطق الداخلية كـ "فزان"، وعلى الرغم من قيام الأتراك بتوحيد أقاليم ليبيا الثلاثة عام 1554م: برقة وفزان وطرابلس، إلا أن سياسة التتريك القاسية، أفضت إلى قيام القيادة المحلية السنوسية، التي أسست في برقة عام 1843 أولى زواياها: الزاوية البيضاء، وتوالى قيام الزوايا السنوسية في المناطق الداخلية للبلاد[3]. هكذا تحولت الطريقة السنوسية إلى منظمة دينية–عسكرية، تستقطب القبائل وتبسط سلطتها الفعلية في المناطق الداخلية.

وخلاصة القول، واجهت الدولة المخزنية في بلدان المغرب أزمة طاحنة في القرن التاسع عشر، انتهت بعجزها عن مواجهة التحدي الإستعماري الغربي.

كان الهدف من احتلال البلدان المغاربية هو الحصول على المواد الخام الرخيصة واحتكار الأسواق لبضائعها المصنعة، فأدخلت إليها القوى الأوروبية المحتلة الكثير من التغيرات، وبخاصة على نظام الإدارة الحكومية، والشؤون المالية، والضرائب، والنقل والمواصلات، وتطوير وسائل الري والزراعة، وتنظيم الملكية الفردية وتقنينها، كل هذه التغيرات كان هدفها الأول هو تعظيم فرص الإستغلال، وزيادة فائض القيمة، الذي يذهب معظمه إلى حكومة الدولة المحتلة.

---

[1]– نفس المرجع.

[2]– إيليا حريق، "نشوء نظام الدولة في الوطن العربي"، مرجع سابق. ص27.

[3]– نفس المرجع.

كانت هذه التطويرات إنتقائية بما يخدم المصالح المباشرة للمحتل، مما جعل القطاع الأعم في إقتصادات هذه الأقطار يبقى متخلفا للغاية. وينطبق الأمر نفسه على تبلور تكوينات إجتماعية مشوهة، فهناك أقاليم مزقت أو قسمت بشكل تعسفي، وهناك أقطار أبتليت بأبشع أنواع الاحتلال، وهو "الإستعمار الاستيطاني" وفي مقدمتها الجزائر، حيث قصد الفرنسيون أن يجعلوها إقليما من فرنسا، لذلك تعرضت لموجات كثيفة من المستوطنين الأوروبيين، صاحبها عمليات إقتلاع وتهميش أو تشريد لسكانها العرب الأصليين، وعمليات إبادة حضارية وثقافية للمؤسسات المحلية. وقد مثل هذا مظهر من مظاهر التشوه الرئيسية في تطور المجتمع المغاربي في الحقبة الإستعمارية. فقد كانت أهم تكويناته الإجتماعية–الإقتصادية تضم: الطبقة المتوسطة الحديثة عمادها أولئك الذين تلقوا تعليما حديثا في مجالات العلوم والفنون والمهن. مما تولد عنها نواة طبقة عاملة حديثة، كما كانت هناك فئة كبار ملاك الأراضي، أما الفئة التقليدية الثالثة، فهي فئة العلماء ورجال الدين، وهناك فئة التجار في الأسواق الحضرية وفئة الحرفيين وفئة الفلاحين في الأرياف الذين كانوا يمثلون الأغلبية العظمى من السكان.[1]

لم تتوقف المقاومة ضد الهيمنة الأجنبية، منذ بدأت محاولات الاختراق الأوروبي، وقد اتخذت أشكالا عدة: المسلحة، والسلمية منها، والشكلين معا، أدت لحصول هذه الدول على استقلالها بعد فقرة احتلال تختلف من دولة مغاربية إلى أخرى، وحسب نمط الاستعمار الذي كانت تعايشه من جهة أخرى.

دخلت الدول القطرية المغربية الجديدة الساحة وهي مثقلة بإرثين هائلين: الأول هو إرث المجتمع التقليدي الذي وجد قبل الإختراق الغربي، ولكنه لم يتطور تلقائيا، وطبقا للإحتياجات الداخلية والجدل الإجتماعي المحلي، وظل مستمرا ولكن بعد أن أصابه الكثير من التشوه نتيجة الممارسات الإستعمارية. أما الإرث الثاني، فهو ما طرأ على تكوينات مجتمع الدولة القطرية من تغييرات مستحدثة، بنيوية ومؤسسية وقيمية وسلوكية، ظهرت مع التجربة الإستعمارية،[2] ولم تختف أو ترحل مع رحيل الإحتلال الأجنبي المباشر.

وهنا نجد قضية أخرى تطرح نفسها وبقوة، ألا وهي مسألة نشأة الدولة المغاربية. حيث إختلف الباحثون في دراستهم لظروف نشأة الدول العربية بصفة عامة والدولة المغاربية على وجه خاص وتحديد أبرز العوامل التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية تشكلها، فانقسموا في تفسيرهم إلى تيارين أساسين، يذهب أصحاب التيار الأول في تفسير نشأة الدولة، بوصفها كيانا أساسيا، إلى الاستعمار، باعتباره القوة التي رسمت حدودها وصنعت مؤسساتها بعد تجزئتها بالشكل الذي يخدم مصالحها وأهدافها، دون الاهتمام أو الأخذ بنظر الاعتبار حقائق الجغرافيا والتاريخ. وبغض النظر عن التناقضات القائمة على أساس هذه النشأة، إلا أنه جرى التعود عليها والتعايش معها بحيث لم يعد شكل الدولة الحالي فعلا خارجيا أو كيانا أمرا مستوردا، وهو الأمر الذي أعطى لهؤلاء الباحثين المبرر

[1]– سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سابق. ص175.

[2]– نفس المرجع.

لاعتبارها ثمرة هجينة تمثل في شكلها أو مظهرها الخارجي سيادة الثقافة السياسية الأوروبية الحديثة، أما مضمونها أو محتواها فإنه مازال مطبوعا بصبغة محلية[1]، وهو ما يعني أن السبب الأساسي للأزمة العربية عند أصحاب هذا الاتجاه يعود إلى التناقض بين شكل الدولة العربية الذي هو من صنع الاستعمار، وبين محتواها ومضمونها المحلي.

أما التيار الثاني فيذهب إلى النقيض مما طرحه التيار الأول، فهو يرى أن أغلب الدول العربية الموجودة حاليا لها جذورها وامتداداتها السابقة على مرحلة ما قبل الإستعمار الأوروبي في المنطقة، فهي دول كانت ذات أصل محلي، وتتمتع بشرعية مسلم بها في المجتمع القائمة فيه. كما كان لكل من تلك الدول حدود جغرافية، أو على الأقل نواة جغرافية تشكل قاعدة حكمها مثل تونس والجزائر والمغرب،[2] ولا ينفي في المقابل أنصار هذا الإتجاه على أن هناك دول عربية أخرى نشأت نتيجة للخطط والسياسات الإستعمارية.

إننا نعثر في آراء وأحكام أصحاب هذين التيارين على تصور يتسم بالموضوعية، إلا أن نقضهما الأساسي يقوم في محاولاتهما وضع صيغة "مناقضة" للأخرى تماما، مع أن التاريخ السياسي لنشأة الدول العربية المعاصرة، هو في أغلبه نتاج تداخل وتفاعل وتأثير القوى الأجنبية والعربية، بمعنى أننا نستطيع العثور عند كل من هذين الإتجاهين، بما في ذلك في الحجج والبراهين والأدلة، على قدر من الحقيقة التاريخية المرتبطة بظروف نشأة الدولة المعاصرة في العالم العربي بصفة عامة وفي البلدان المغاربية كحالة للدراسة. بل يمكننا القول بأن كل من هاتين النظريتين المتعلقتين بتفسير نشأة الدولة العربية الحديثة تكمل إحداهما الأخرى.

لقد حددت هذه العوامل المتعلقة بنشأة الدولة العربية الحديثة خصوصية مشاكلها الذاتية، وذلك لأن إقامة الدولة العربية الحديثة، ورسم حدودها الجغرافية كانت في الأغلب نتاجا للسياسة الإستعمارية للغرب الكولونيالي. وبالتالي لم تتسق معطيات التاريخ والجغرافيا والثقافة والإجتماع، وفي هذا تكمن الكثير من الأسباب والمقدمات التي جعلت منها بناء يحتوي في ذاته، رغم ظهورها المستقل، على العديد من المشكلات الداخلية والإقليمية، ومن بين أهم هذه المشكلات مشكلة الاندماج الوطني والإقليمي والإجتماعي داخل الدولة الواحدة، إضافة إلى مشكلات نقص الموارد الطبيعية والبشرية، وأخيرا المشكلات المفتعلة "للحدود" العربية–العربية، والعربية–غير العربية.

إن أغلب النظم الإجتماعية والثقافية القائمة لم تكن منقطعة في يوم من الأيام عن التشكيلة الكلية للكيانات المادية أو الثقافية، وكذلك عن الأحداث والوقائع التي أحاطت بتلك النظم. لقد كانت هذه الإستمرارية محكومة بآليات خاصة تتعلق بالمثل والمقاييس الأخلاقية الثابتة إلى حد ما والذاكرة والهوية، ضمن هذا الإطار يمكن للقديم

[1]– إيليا حريق، "نشوء نظام الدولة في الوطن العربي"، مرجع سابق. ص16.

[2]– نفس المرجع.

أن يحافظ على وجوده وتأثيره في حياة المجتمع القائم وأفراده. وتتخذ هذه في العادة شكل قيم وأفكار وعادات ومثل عليا يجري إحترامها وإتباعها من قبل أفراد الجماعة لتشكل ما يطلق عليه تسمية التقاليد.[1]

ومن هنا فإن إستخدام صفة التقليدية يأتي من أجل تحديد والتعرف على ذلك النوع من المجتمعات، التي تتمتع فيها التقاليد بهامش واسع ومؤثر في أغلب جوانب حياتها، سواء الفردية منها أو المجتمعية. ومنه ستظهر المؤسسات القديمة أو التاريخية، والنظم الإجتماعية والمعتقدات المرتبطة بهما، باعتبارها كيانات يحوطها الإحترام العالي إن لم نقل التقديس.[2] هذا ما يجعل من مفهوم التغيير أمرا غائبا أو يكاد أن يغيب عن وعي وإدراك الناس في أمثال هذه المجتمعات. فالحاضر لا يعدو كونه نسخة أخرى عن الماضي، كما لا يتوقع للمستقبل إلا أن يكون كالحاضر ومن قبله الماضي.

ويعبر المحتوى الواقعي لأمثال هذه الكيانات المؤسسية والتوجهات التي يحملها كل منها عن صيغ وأساليب حياة خاصة بمجتمعات يغلب عليها طابع الإنتاج الرعوي والزراعي الريفي والحرفي. حيث يسود إحترام السن والإعتقاد بقيمة النسب والقرابة وتقديمهما على ما عداهما من الإرتباطات الأخرى، وكذلك أحقية وأولوية الإلتزامات التي تعينها العضوية في الجماعة على غيرها من الجماعات والطوائف الأخرى.

وسادت مجتمعات البلدان المغاربية نوعين أساسين من الأنماط التقليدية، يعبران في مجملهما عن إختلاف في مستوى البنى التنظيمية التي إندرجت تحت لوائها الجماعات البشرية، ودرجة تطور تكنولوجيات الإنتاج ووسائله المستخدمة من قبل تلك الجماعات.

تميز النمط الأول، وهو ما يمكن تسميته بالمجتمع التقليدي ضيق النطاق، بهيمنة أشكال الحياة الإقتصادية، إرتبطت بأرض محددة تفلحها أو تستخدمها من أجل الرعي، بهدف الإستهلاك وإشباع الحاجات الأساسية بالدرجة الأولى، مع بعض الممارسات التجارية التي عادة ما اتخذت شكل مبادلات بسيطة من الوحدات الإجتماعية والسياسية الأخرى ويعود الإرتباط بالأرض (أو الإقليم) ليمارس دوره في التأثير على شكل التنظيم السياسي والإجتماعي، فأكسبت الحياة السياسية والإجتماعية طابعها المستقر أو الجامد نسبيا، ولم يكن ذلك ليدعوها إلى توسيع آفاق قوتها السياسية والإقتصادية، ومع ذلك فقد تجد بعض من هذه الجماعات نفسها مدفوعة إلى ممارسة بعض النشاطات العسكرية، إما دفاعا عن الأرض والمحافظة عليها، أو قد تستدعي الحاجة في أحيان أخرة، بسبب

[1]- رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق. ص156.

[2]- نفس المرجع. ص157.

الزيادات السكانية أو الحصاد السيء أو الأوبئة والأمراض...، إلى الهجوم على الجماعات والمجتمعات الأخرى بغية إنتزاع ما بحوزتها من ملكيات أرضية.[1]

أما النمط الثاني: أو ما يسمى بنمط الامبراطوريات التقليدية: فيحمل من الخصائص ما يؤهله كي يعبر عتبة التقليدية، إلا أنه ولاعتبارات ذاتية وموضوعية يجد نفسه حبيس أوضاع تدفع به إلى التخلي عن كثير من النتائج التي حققتها النخب الإمبراطورية الجديدة، وما ينتج عنها من تخلف إقتصادي وتحلل سياسي وإجتماعي. وقد ذهب روستو في تحديد ثلاثة عوامل رئيسية أدت دورا رئيسيا في هذا المجال،[2] وهي:

- الضغط السكاني المتزايد على الأرض، مما يسرع في عملية انهاكها.
- الصعوبة المتأصلة في الإبقاء والمحافظة لفترة طويلة من الزمن على جهاز بيروقراطي فعال يتمتع بميزة التصميم على أداء وظائفه بكفاءة وإخلاص وأمانة.
- الحروب وما خلفته من عدم إستقرار وتكاليف باهضة إستنزفت الكثير من الموارد الإقتصادية، وأهدرت طاقات وجهود خدمة لأغراض عسكرية الطابع.[3]

إضافة إلى الطبيعة الخاصة للثقافة والقيم الإجتماعية السائدة في أمثال هذه المجتمعات والتي تجعل من الصعوبة بمكان على أفراد أو نخب بيئات مكانية وزمانية كهذه تقبل أفكار التجديد الإجتماعي والسياسي وتقبل المبتكرات وإدخالها في صميم إنتاج المجتمع لثروته وحياته إلا ما ندر وفي حقول معينة.

وبنهاية الحرب العالمية الأولى، إنتهى عصر الإمبراطوريات التقليدية، وظهرت أنماط من الدول، فرض بعضها تحت ضغط الإستعمار الغربي وجاء بعضها الآخر كنتيجة للتأثر بالغرب وسياساته لتأخذ شكل ما سيعرف بالدولة-الأمة، وكذلك على غرار ما ظهر في أوروبا وأمريكا قبل هذه الفترة بنحو قرن ونصف من الزمن. إلا أن أمثال هذه الدول ولإعتبارات تاريخية لم تكن لتحظى بنفس الخصائص ولا الظروف المهيأة التي حظيت بها النماذج الأصلية في الغرب. لذا فقد ظلت تحتفظ في ثنايا مجتمعاتها ونظم حكمها وهياكلها الإقتصادية، على كثير من صفات وخصائص المرحلة التقليدية السابقة بكل ما تشتمل عليه هذه الأخيرة من تخلف في البنى الإجتماعية وسيطرة الكثير من القيم والمعايير الثقافية التي تتفق وأنماط الحياة الساكنة ومحدودية الإنتاج الإقتصادي وإقتصاره في الكثير من جوانبه على الإستهلاك المحلي والإكتفاء الذاتي.[4]

---

[1]- إيليا حريق، "نشوء نظام الدولة في الوطن العربي"، مرجع سابق. ص19.

[2]- رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق. ص160.

[3]- نفس المرجع. ص161.

[4]- نفس المرجع.

وتعود الفجوة في البنية الإجتماعية للدولة الجديدة لتطل برأسها مرة أخرى كنتيجة للتفاوت الواسع، الذي حصل في درجة التحديث بين المدن والريف. كما يضيف رجحان الولاءات الطبقية والفجوة التي أخذت مكانها في البنية الإجتماعية في مثل هذه المجتمعات بعدا آخر مشددا لأزمة الدول الجديدة، فالارتباطات القرابية والطائفية القوية وكذلك الإنتماءات للمجتمعات المحلية والإقليمية ستعمل على وضع العراقيل أمام حكم القانون والعدالة. كما سيكون من الصعب على الإدارة الجديدة تحقيق التوازن بين الكيانات الاجتماعية القائمة وأداء الوظائف بشكل ملائم. فالقضاء والإدارة سيخضعان ولا شك لتأثير الإنتماءات والإنجازات آنفة الذكر، وسيؤدي ذلك بالنتيجة إلى خلق شعور بعدم العدالة والتحيز ومحاباة أفراد تلك الجماعات الأخرى بفساد الحكومة الجديدة، وهي من ثم دلالة على كونهم ممثلين لجماعاتهم وليس للأمة ككل، وهو ما يضعف الحكومة ويفقدها القدرة بالتالي على تعبئة الدعم الشعبي لها والمشاركة الطوعية لبرامجها.[1]

المطلب الثاني: المقومات البنائية والفكرية للدولة القطرية المغاربية.

إلى جانب الإرثين الثقيلين السابق ذكرهما وهما: إرث المجتمع التقليدي والتغيرات المستحدثة الطارئة على تكوينات مجتمع الدولة القطرية المغربية، كان على هذه الدول أن تقوم بأربع مهام ضخمة وأسياسية تمثلت المهمة الأولى هي بناء مؤسسات حديثة لتكريس كيان الدولة الوليدة من حكومة ونظام سياسي مقنن، جهاز أمن، جيش، بيروقراطية... الخ. والمهمة الثانية عي إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية، ليس لإشباع الحاجات الأساسية لمواطني الدولة الجديدة فحسب، بل أيضا لتلبية طموحات وتوقعات الفئات الصاعدة التي تمت تعبئتها أثناء النضال من أجل الإستقلال، وبذلت لها الوعود من القيادات التي تزعمت هذا النضال. والمهمة الرابعة هي إحتواء الإنشقاقات الإجتماعية وتقليص الصراع بينها أو تقنينه وإدارته.[2]

في صبيحة الإستقلال السياسي كان هناك جهاز إداري في كل دولة مغاربية مثل النواة المؤسسية لعملية بناء الدولة الوطنية في العقود التالية للإستقلال، كان جهازا هجينا مختلطا يحمل من بصمات المجتمع التقليدي، بقدر ما يحمل من بصمات التنظيمات الإصلاحية السابقة للحقبة الإستعمارية مباشرة. وبينما إستمرت عملية بناء وتكريس مؤسسات الدول الجديدة بخطى سريعة، فإن اللحظة الليبرالية في الأقطار التي شهدتها بداية، قد أجهضت بعد سنوات قليلة من الإستقلال، لتحل محلها ممارسات سلطوية أو شمولية قلصت من حجم المشاركة السياسية.[3]

جاءت عملية بناء مؤسسات الدولة القطرية لتكرس بقاء وصمود هذه الدولة نفسها خارجيا وداخليا، وتضفي عليها شرعية واقعية في مواجهة الآخرين، ومن حيث التوسع الانتقائي في موروثات الجهاز الإداري، نجد

---

[1]- نفس المرجع. ص162.

[2]- سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سابق. ص176.

[3]- عبد الله حسن الجوجو، **الأنظمة السياسية المعاصرة دراسة مقارنة**، (الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة، 1996). ص312.

أن القوانين العثمانية أو المخزنية قد جمدت وقلصت تدريجيا، واستمرت قوانين الحقبة الإستعمارية وتنظيماتها إلى حد بعيد، مع التعديلات التي اقتضتها ظروف الإستقلال، كما تم الأخذ بالصياغات التوفيقية بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية الأوروبية.

كما أولت الدولة القطرية الجديدة المؤسسات السيادية أهمية خاصة، وكان أهم هذه المؤسسات هي الجيش وجهاز الأمن الداخلي، فقد حرصت كل دولة مغاربية على أن يكون لها جيش وطني حديث، فإعتمدت الجزائر في بناء النواة الأولى لهذا الجيش على المجاهدين أو المناضلين المسلحين في حقبة الكفاح من أجل الإستقلال، أما المغرب وتونس إعمدتا على الفرق العسكرية التي كانت سلطة الإحتلال قد أنشأتها، وألحقتها بجيوشها أثناء الحقبة الإستعمارية.[1]

فمنذ أن حصلت المغرب على إستقلالها بدأت مرحلة بناء مؤسسات الدولة، هذه الأخيرة التي بدت ملامحها تتشكل بعد أن وقعت إتفاقية الحماية الفرنسية على المغرب في 30 آذار 1912 وإستمرت حتى عام 1950، حيث إعترفت فرنسا بإستقلال المغرب بعد أن وقعت معاهدة الإعتراف بالإستقلال مع محمد الخامس.

وفي عام 1951 تم تشكيل الجبهة الوطنية المغربية من بعض الأحزاب كحزب الإستقلال وحزب الشورى والإستقلال، وبعد إعتقال قادة الأحزاب شكلت لجنة نددت بالخونة الذين جعلوا من محمد بن عرفة سلطانا على المغرب، وبدأت بعمليات فدائية وأعمال عسكرية تركزت في المناطق الشمالية وأعلنت عام 1955 عن تشكيل جيش التحرير الذي شل حركة القوات الفرنسية في جميع أنحاء البلاد وبدأ يطالب باستقلال المغرب وإعادة السلطان محمد الخامس من المنفى، واعترفت فرنسا باستقلال المغرب في معاهدة 2 مارس 1956[2]. كان حكم الملك محمد الخامس حكما مطلقا وكان يعمل لإقامة ديمقراطية نيابية إلا أنه توفي عام 1961، حيث تولى العرش الحسن الثاني الذي أجرى إستفتاء شبعي على الدستور الذي أعلنه وتمت الموافقة عليه عام 1962، وأجريت الإنتخابات في 17 مايو 1963 لإختيار أعضاء المجالس القروية والحضارية والغرف الصناعية والتجارية، كما أجريت الإنتخابات العامة لإختيار أعضاء مجلس النواب والمستشارين في 18 نوفمبر من نفس السنة. ثم عرض الملك على الشعب المغربي دستورا جديدا وأجريت الإنتخابات النيابية وإفتتح المجلس النيابي دورته في 09 أكتوبر 1971. ثم طرح الملك مشروع جديد للدستور جرى عليه الإستفتاء الشعبي في مارس 1972. وهو الأساس الذي يقوم عليه الحكم، وهكذا بدأت المغرب حياتها الدستورية منذ ذلك الحين.

[1]- نفس المرجع. ص316.

[2]- نفس المرجع. ص 323.

تكونت المؤسسات الدستورية من السلطات الثلاث، السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وحدد واجبات وطبيعة وإختصاص كل منها وتشكيلاتها ووضح علاقة تلك المؤسسات فيما بينها ودمج المجلسين بمجلس واحد سمى بمجلس النواب.[1]

كما عرفت الحركة الوطنية المغربية العديد من القوى السياسية التي أخذت تشارك في حياة المغرب السياسية قبل الإستقلال وأهم تلك القوى هو حزب الإستقلال وحزب الشورى والإستقلال وحزب الأحرار المستقلين والحزب الشيوعي إضافة إلى ظهور حركات سياسية بعد الإستقلال كالحركة الشعبية والاتحاد الوطني للقوى الشعبية و...الخ.

وتعتبر النقابات المغربية هي أهم الجماعات المؤثرة في الحياة السياسية وذلك لدورها الوطني الذي لعبته أثناء الحماية الفرنسية على المغرب وتأثيرها داخل المؤسسات السياسية الحكومية والحزبية، ولها دور واضح في كسب المواطنين وتمثيلهم، وأهم هذه النقابات هي الإتحاد المغربي للشغل والإتحاد المغربي للصناع والتجار وذوي الحرف والفلاحين والطلبة.[2]

وعلى هذا تمكننا السوسيولوجيا التاريخية والسياسية لدراسة النظام السياسي الملكي في المغرب، من ملاحظة أن المجتمع المدني من مؤسسات وأفراد، بشرا وتقاليد، أنماط تفكير وسلوكيات، ببدو ليبراليا ومتحررا ومتفتحا، يظهر النظام السياسي، إلا أنه يظهر من جهة ثانية أن النظام السياسي والمجتمع السياسي منغلقا ومحافظا خاصة في قمته، أي على مستوى سلطات الملك.[3]

أما عن بناء الدولة المؤسساتي والسياسي في الجزائر فيمكن تلمس بداياته من مرحلة ما قبل الإستقلال، وما لعبته مختلف الحركات الإجتماعية والسياسية في تشكيل الهيكل العام والملامح الأولية للنظام السياسي الجزائري، بدأ بدور جبهة التحرير الوطني حيث كانت المهمة السياسية للجبهة أثناء الثورة ضد الإستعمار الفرنسي تنحصر في تحرير البلاد وإستعادة الشعب الجزائري لشخصيته العربية–الإسلامية، فلم تعر إهتماما كبيرا خلال ثورتها لرسم سياسة أو وضع إيديولوجيا واضحة للبلاد بعد الإستقلال. فكان الجميع مقتنعا بأن جبهة التحرير، ثم حزب جبهة التحرير، كحزب واحد هو القائد للثورة وله الأولوية على الدولة.

وبعد زوال السيطرة الإستعمارية، عقد مؤتمر طرابلس عام 1962، لتحديد مسار البلاد على المستوى السياسي والمؤسساتي، لكنه أخفق في تعيين القيادة السياسية، لكن في الأخير، إستقر في هذه المرحلة مبدأ الحكم

---

[1]– أحمد ثابت، **التحول الديمقراطي في المغرب**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994). ص09.

[2]– نفس المرجع. ص11.

[3]– نفس المرجع. ص14.

عن طريق الحزب الواحد، وخضوع كافة أجهزة الدولة للحزب، ثم مبدأ الجمع بين أمانة الحزب ورئاسة الدولة ورئاسة الحكومة في يد شخص واحد وهو رئيس الجمهورية.

أما عن المؤسسات الغير رسمية، فكانت بوادرها مع فشل المقاومة الوطنية التقليدية للإستعمار الفرنسي، وبدأت المقاومة بوسائل وتنظيمات سلمية، تمثلت في الجمعيات والنوادي الإجتماعية والثقافية مثل الجمعية الراشدية التي تأسست سنة 1894 والجمعية التوفيقية التي تأسست عام 1908.[1]

أما عن الحركات السياسية، فنجد: لجنة المغاربة التي تأسست بعد إتفاق 05 جويلية 1830، وكتلة المحافظين 1900 وجماعة النخبة سنة 1907، وحركة الشباب الجزائريين عام 1912 والحركة الإصلاحية السياسية عام 1919، والحزب الليبرالي عام 1919 والفيدرالية الشيوعية الجزائرية التي ظهرت عام 1924.[2]

يمكن القول بأن الفكر السياسي والتنظيمي الجزائري، كان موجودا قبل الإحتلال، وما تم التأثير به هو شكل التعبير عن تلك المفاهيم من خلال الأحزاب وطرق تنظيمها وأساليب نشاطها. وبعد الحرب العالمية الأولى بدأت تظهر الأحزاب السياسية بشكل بارز ومتطور ببرامجها السياسية ومطالبها الوطنية.

ويمكن تصنيف أحزاب الحركة الوطنية إلى: التيار الإستقلالي ويضم: حزب نجم شمال افريقيا ثم حزب الشعب الذي تحول إلى حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، التيار الديني والممثل في جمعية العلماء المسلمين التي تأسست سنة 1931، والتيار الليبرالي الإندماجي والحزب الشيوعي. وحزب جبهة التحرير الوطني الذي تأسس بعد الإستقلال وتولى بناء النظام والدولة جمع فيها بين أمانة الحزب ورئاسة الدولة ورئاسة الحكومة إلى غاية سنة 1989 أين تم تعديل الدستور وفتح المجال أمام التعددية الحزبية وتغيير طبيعة النظام السياسي في الجزائر[3]. ومنه دخولها في مرحلة التحول نحو الديمقراطية.

أما ليبيا فقد كانت جزء من الدولة العثمانية حتى عام 1912، حيث قامت الجيوش الإيطالية باحتلالها وقد تميز بالطبيعة الإستيطانية، إلا أن إيطاليا عجزت عن السيطرة الكاملة والفاعلة على ليبيا. توصلت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى قرار يدعو إلى إستقلال ليبيا في عام 1951، تم تعيين مبعوث للأمم المتحدة للمساعدة في وضع دستور للدولة الجديدة، وشكلت جمعية دستورية لهدا الغرض عام 1950، حيث توصلت إلى حل توفيقي

[1]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1930**، (الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992). ص37.

[2]- نفس المرجع. ص40.

[3]- صالح فيلالي، "أيديولوجيا الحرية الوطنية"، في كتاب: **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003). ص26.

بين المناطق الثلاثة، تقام بموجبه حكومة فيدرالية يتمتع كل إقليم فيها بحكم ذاتي، واعتمدت الدولة النظام الملكي في سبتمبر عام 1954 وتم الاعتراف بها.[1]

كانت ليبيا دولة مركبة أخذت شكل الإتحاد الفيدرالي، وكانت حكومتها ملكية وراثية برلمانية، ولها عاصمتين هما طرابلس وبنغازي وثلاث حكومات محلية في طرابلس وبرقة وفزان، وقد توزعت السلطات بين الحكومات المركزية والحكومات المحلية وإحتفظت السلطة المركزية بسلطة التشريع وتركت التنفيذ بيد السلطات المحلية وتحت إشراف السلطة المركزية.[2]

وتعتبر ثورة الفاتح عام 1969 تحولا هاما في حياة الشعب الليبي، حيث أطاحت بالنظام الملكي وأعادت بناء المجتمع وفقا لمبادئ وقيم جديدة تؤمن بالتحديث والتنمية الثورية، ألغت الثورة جميع مؤسسات النظام السابق وتم تشكيل أول مؤسسات الثورة وهي: مجلس قيادة الثورة بقيادة العقيد "معمر القذافي" المتحدث باسمه والمنظر له وتولى المجلس جميع السلطات. وفي 02 مارس 1977 تم الإعلان عن قيام الجماهرية الليبية. وضحت النظرية العالمية الثالثة رفضها للحزبية، وأقرت بأن السلطة الشعبية هي الحل الوحيد لممارسة الديمقراطية، ولا يوجد سوى سلطة واحدة هي سلطة الشعب، وتتجسد في المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الثورية.[3]

تميز التاريخ الإجتماعي السياسي لليبيا قبل عام 1969 بالحضور المكثف للقبيلة، فقد لعبت الحركة السنوسية دورا مميزا كإطار إيديولوجي ديني في توحيد المجتمع الليبي في أربع مقاطعات تضم مجموعات قبلية مركزية، وسرعان ما تدعمت تلك الوحدة الروحية بتوحيد المقاومة ضد الإحتلال الإيطالي الذي بدأ في غزو البلاد عام 1911، وكانت الحرية السنوسية في ليبيا قد أتبعت طريق المهادنة والتركيز على الإصلاح التدريجي متخذة "الزاوية" كرمز ومؤسسة للإصلاح المنشود للفرد والمجتمع على أسس إسلامية. وعلى عكس كل بلدان المغرب العربي الأخرى لم تعان ليبيا حتى بعد حصولها على إستقلالها عام 1951 وتأسيس الحكم الملكي بها معضلة التوفيق بين الأصالة والمعاصرة والتي كانت قضية مطروحة للنقاش في بقة أقطار المغرب العربي.[4]

أما عن تونس، وعلى غرار البلدان المغاربية الأخرى، كان البناء المؤسساتي والسياسي للدولة فيها متأثرا بمجموعة من العوامل الخارجية والداخلية، حيث منذ بداية القرن التاسع عشر وبعد الثورة الصناعية أخذت المطامع

---

[1]- عبد الله حسن الجوجو، مرجع سابق. ص350.

[2]- نفس المرجع. ص351.

[3]- نفس المرجع. ص358.

[4]- أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004). ص214.

الإستعمارية لبلدان أوروبا تتجه نحو أقطار المغرب العربي الثلاثة تونس المغرب الجزائر وفي عام 1802 تحصلت فرنسا في عهد حمود باشا على معاهدات تجعل من تونس الأكثر إمتيازا.[1]

وقد توالت معاهدة التنازل تبعا لتزايد المطامع الفرنسية فكانت معاهدة 1824 ثم اتفاقية 1830 اللتين تمنحان امتيازات في شتى الميادين القضائية والتجارية وقد تكثف التدخل الفرنسي في تونس خاصة بعد عام 1858، حيث فرضت فرنسا على الباي ميثاقا جديدا عرف بعهد الأمان الذي أصبح الفرنسيين بموجبه يمارسون الحماية على سائر سكان تونس بما فيهم الأوروبيين وبذلك تحولت تونس شيئا فشيئا إلى بلد مستعمر منذ سنة 1860 وكانت هذه المرحلة هي مرحلة انتقالية فقط، فبعد مؤتمر برلين عام 1878 تم بموجبه تنازل إنجلترا وألمانيا عن تونس لصالح فرنسا ومن ثم تحولت تونس إلى مستعمرة فرنسية حيث دخلت الجيوش الفرنسية إلى تونس بقيادة جول فيري بتاريخ 12 ماي 1881. كانت معاهدة المرسى التي أصبحت بموجبها تونس تحت السيطرة المباشرة لفرنسا في كل المجالات إلى غاية منتصف القرن العشرين 1955-1956.[2]

خلال حقبة الاستعمار الفرنسي لتونس ظهرت مجموعة من الأحزاب والتنظيمات تحت شعارات متباينة تنشط على الساحة السياسية التونسية وذلك تبعا لتباين أيدولوجية مناضليها سواء كانت إشتراكية، برجوازية، رأسمالية شيوعية... لكن جلها لم يطالب بالإستقلال التام لتونس بل المناداة بإصلاحات سياسية وإجتماعية وإقتصادية في ظل الحماية الفرنسية.

عرفت تونس أزمة سياسية تعود جذورها إلى عام 1955 لما عرضت فرنسا على تونس والمغرب فكرة الحكم المحلي وتأجيل لإستقلال الكامل في مرحلة لاحقة وكان هذا بعد أكثر من 70 سنة من النضال السري ودخل مرحلة الكفاح المسلح عام 1952 ولقد عارض المغرب إقتراح فرنسا في حين قبله الحزب الدستوري الجديد بذلك تم توقيع إتفاقيات الإستقلال الداخلي إن هذه الخطوة التي خطاها بورقيبة أحدثت شرخ عميق شق النخبة الوطنية في إطار الحزب الدستوري وقد كان لهذا الإنشقاق تداعيات خطيرة على عموم الجسم الإجتماعي السياسي التونسي إذ أصبح الشعب التونسي مقسم إلى قسمين:

- قسم مؤيد للإتفاقية موالي لرئيس الحزب الحر الدستوري الجديد الحبيب بورقيبة وجماعة الديوان.

- قسم معارض لهذه الإتفاقية وموالي للأمين العام للحزب صالح بن يوسف وجماعة الأمانة حيث يقول صالح بن يوسف: "بكل بساطة إخترنا التمسك بالأصالة والذاتية ومنها حاولنا الإتفاق إبتداء من مجتمع معين في وسط

[1]- أحمد منيسي، مرجع سابق. ص116.

[2]- نفس المرجع. ص120.

جغرافي معين ينتمي إنتماءا معين إلى عالم كان عالمنا أعني عالم الثقافة والحضارة العربية الإسلامية"[1]. كان هذا النضال السياسي وقد عملت الحركة على تشكيل جيش التحرير الوطني التونسي الذي أصبح فيما بعد جزء من جيش التحرير المغرب العربي والذي تلقى دعم من مصر سنة 1952 بعد ثورة الضباط. إن التأييد الجماهيري والحزبي الذي حظيت به الحركة اليوسفية أدى إلى تحقيق الإستقلال التام لتونس في 20 مارس 1956 لكن بعد الإستقلال أخذ نضال الحركة بالفتور بعد ما تولى الحبيب بورقيبة مقاليد الحكم حيث تم تعيينه في 1956 رئيس الوزراء من قبل اللجنة الدستورية.[2]

وفي 25 جويلية 1957 تم إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية التونسية بقيادة الحبيب بورقيبة. تم في 01 جوان 1959 بقصر باردو تم إعلان عن إصدار دستور للجمهورية التونسية المستقلة والذي بواسطته تم تنظيم الحياة السياسية من قبل الحزب الحاكم الحزب الحر الدستوري الجديد وقد تضمن هذا الدستور قواعد إرساء النظام السياسي التونسي إذ تعتبر الجمهورية التونسية ذات نظام رئاسي يقوم على ثلاثة سلطات:

– **السلطة التشريعية:** تتمثل في المجلس الوطني المنتخب لمدة خمسة سنوات ويحتوي على أربعة لجان وهي لجنة الشؤون السياسية الداخلية للدفاع والإنتخابات، لجنة الشؤون المالية، لجنة الشؤون الإجتماعية والثقافية، لجنة التشريعات العامة، ولقد تضمن الدستور طرق عمل وإختصاصات هذه السلطة في مجموع من المواد وهي محصورة ما بين المادة 18 إلى غاية المادة 36 من الدستور.

– **السلطة التنفيذية:** تمارس من قبل رئيس الجمهورية الذي ينتخب بالموازاة مع انتخاب المجلس الوطني انتخابا حرا ومباشرا وسري أما الحكومة فهي مؤسسة مستقلة عن رئيس الجمهورية، هذا الأخير يقوم بتعيين أعضاء الحكومة.

– **السلطة القضائية:** ولها ازدواجية المهام وإعداد القانون ومراقبة تطبيقيه ولقد جاءت أحكامه الخاصة بتنظيم السلطة القضائية في المواد 64-65-66-67 من الدستور كما يتضمن النظام السياسي مجموعة أخرى من المؤسسات السياسية والإقتصادية وهي المحكمة العليا.[3]

إعتمدت الدولة على تكوين الحكومة البرجوازية المتألفة من العناصر الدستورية التي زكت الإختيارات الأساسية للنظام السياسي الجديد لتعويض الحكومة البابوية، وبذلك دعمت السلطة النفوذ الإقتصادي للبرجوازية الكبيرة، الفلاحية والصناعية والتجارية بواسطة مجموعة من الإجراءات التي تكرس هيمنة الطبقة البرجوازية وتعمق

[1]– سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سابق. ص184.

[2]– أحمد منيسي، مرجع سابق. ص127.

[3]– نفس المرجع. ص129.

وتقنن التبعية الإمبريالية الفرنسية والأمريكية[1]. غير أن هذا النمط الإقتصادي وضع لتطوير وإنتاج حاجيات السوق الإمبريالية العالمية ومضحيا مرة أخرى بالحاجيات الصناعية للبلاد وكان من نتائج ذلك زيادة الفقر والبؤس في أوساط واسعة من التونسيين، مما أدى إلى إنتشار صراعات وحركات إجتماعية رافضة لهذه الوضعية. فكان الإضراب العام في جانفي 1978 وإنتفاضة الخبز 1984 وبالتالي فقد خلقت هذه السياسة الإقتصادية أزمة مزدوجة أزمة في القاعدة على مستوى الطبقات الحاكمة بين البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الخاصة بفعل النظام التعاضدي الذي يهدد مصالح الخاصة وقد أدت هذه الأزمة إلى أزمة سياسية في البلاد انتهت بفوز البرجوازية البيروقراطية من مركز القيادة أمثال أحمد بن صالح الذي انتهى به الأمر في السجن ثم المحاكمة بتهمة الخيانة.[2]

وكمحصلة عن ما تم ذكره وشرحه، فإن ما أعقب الحرب العالمية الثانية من تحلل قبضة الاستعمار الغربي وإنفلات العديد من البلدان المغاربية من فلكه، أدى إلى صعود نخب جديدة إلى سدة الحكم، ساعية إلى إدخال عناصر التحديث إلى بلدانها وفرضها على حياة أفرادها ومجتمعاتها. بهدف نقل المجتمع والدولة من حالة التخلف والتمزق إلى وضع يتسم بالإندماج الوطني وإقامة دولة مركزية بإمكانها أداء وظائفها كما ينبغي لها ذلك.

وبغية تحقيق هذه الأغراض، تم اللجوء إلى عدد من الإجراءات وتبني أنواع من السياسات في ميادين عديدة. فعلى الصعيد الإجتماعي برزت مشكلة نقص الإندماج الوطني في أجلى معانيها في تعدد الولاءات وتعارضها في آن واحد. وكانت الحاجة واضحة من أجل العمل على خلق رموز إجتماعية–سياسية وأيديولوجيات يمكن لها متى ما تكرست في نفوس الناس وتم إستبطانها لديهم أن يتم تجاوز تلك الإنشقاقات[3]. وتوحدهم وتجمعهم حول مركز إستقطاب واحد يتم توجيه ولائهم نحوه. ويتم ذلك بتحقيق أشكال من التعبئة الإجتماعية بكل ما يعنيه هذا المصطلح من هدم للعلاقات والأواصر والولاءات والقيم التقليدية التي تربط الأفراد والجماعات برموزها التقليدية وبمختلف الأساليب.

أما على الصعيد الإقتصادي، فكان بحاجة إلى إعادة تكييف عناصره وتحديث وسائله من أجل التخلص من وضعية التخلف التي إنطبع بطابعها زمنا طويلا. لذا فقد كانت هناك عمليات ترمي إلى إعادة نظر في مجمل السياسات السابقة، كما نمت المبادرة إلى سلسلة من المحاولات إلى إعادة وضع أسس جديدة للإقتصاد النامي،

---

[1]– الصالحي المصنف، "القومية والعلمانية في تونس"، من كتاب: **المغرب العربي كثقل المواريث ونداء المستقبل**، تحرير عبد الإله بلقزيز، (الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013). ص276.

[2]– نفس المرجع. ص80.

[3]– نفس المرجع. ص83.

إنتهت إلى تبني أساليب تقوم على سيطرة الدولة وتدخلها في إدارة العمليات والنشاطات الإقتصادية.[1] فيما يعرف بالدولتية Etatism أو رأسمالية الدولة.

أما في الحقل السياسي فقد انتهت مساعي النخب الجديدة في محاولتها تعزيز الوحدة الوطنية ومركزة الدولة إلى ما يمكن وصفه، بفرض مبدأ الديمقراطية رغما عن الشعب أو "الديمقراطية الوصائية"، حيث لم يكن الشعب مهيأ، بعد من أجل استيعاب مستلزمات الحداثة والتقدم، كما أن المسرح السياسي لم يك رحبا بعد بما فيه الكفاية كي يتسع للنخبة ومعارضيها كي يظهرا عليه سويا لذا فقد تم الإكتفاء بصوت واحد قادر على التعبير عن تطلعات الأمة وتمثيل الدولة في هذا المجال.

1- مركزة الدولة: (الجانب السياسي):

ورثت النخب الجديدة، تبعة ثقيلة، تمثلت في تحديات فرضها عليها التخلف الذي عم أغلب جوانب الحياة في مجتمعاتها، وضغوط سببتها لهم الطبيعة الخاصة للنظم الجديدة وشرعية لم تزل بعد موضع تساؤل، إضافة إلى مخاطر تنذر بإحتمال إبتلاع إقليم الدولة أو أجزاء منه من قبل الدول الأخرى.

فكان من الأولوية أن تعطى الأهمية لمطلب تقوية الأدوات الحكومية بغية تيسير الوصول وتحقيق الأهداف الأخرى كبناء الأمة وتحقيق التقدم الإقتصادي والتحول الإجتماعي، وكان على هذه النظم أن تواجه حملة من المطالب الملحة في هذا المجال يتوجب عليها معالجتها، ووضع الحلول الخاصة بشأنها، ويأتي في مقدمتها:

1) تحقيق الأمن ضد التهديدات الحقيقية أو المفترضة على الصعيدين الداخلي والخارجي، كوجود مطالب إقليمية لم يراع المستعمر حين فرض حدود إستغلاله عليها طبيعة التقسيمات التاريخية أو الطبيعية وأشكال التواجد البشري على أرضها، فأصبحت بعد الإستقلال مادة أشعلت الكثير من الفتن والحروب بين البلدان المتجاورة.
2) تحقيق الإجماع الشعبي على شرعية النظام السياسي القائم. الأمر الذي يسهم في إستقراره وقدرته على تنظيم وتنفيذ خطط التنمية وبرامجها بسهولة ويسر.
3) دمج العناصر الإثنية والإقليمية المتنافرة في إطار مجتمع سياسي وطني وهو جوهر مشكلة بناء الأمة.
4) تنظيم وتوزيع الإختصاصات والوظائف الرسمية بين هيئات الحكومة المركزية والفروع المحلية والأطراف.
5) تنحية القوى التقليدية ذات المصالح الاقتصادية والاجتماعية الموروثة من النظام السابق.
6) تنمية وتطوير المهارات والمؤسسات وإشعار المواطن بأمنه النفسي والمادي إضافة إلى إقامة إدارات ذات كفاءة وفعالة للمصالح والخدمات والمبادرة إلى الإستثمار ودعم النشاطات الإنتاجية. وأخيرا العمل على

[1]- نفس المرجع. ص86.

تحقيق مكانة دولية تؤمن تحقيق الإستقرار والأمن من العدوان الخارجي والقدرة على الوصول إلى المصادر والفرص التي تتيح لها إمكانية توسيع نفوذها على المسرح السياسي الدولي.[1]

إن فشل في تأدية مثل هذه الوظائف هو بمثابة مؤشر خطر وذلك لما يحمله من دلالات منذرة تمس المجتمع وأمن النخبة وأمن نظامها على السواء.

هذه المخاوف كانت وراء لجوء العديد من النخب إلى تبني شكل من أشكال المركزية تجلى في نظم سلطوية ودكتاتورية، فهذه النخب وصلت إلى سدة الحكم في جو يسوده عدم الإستقرار مما اضطرها إلى العمل المسلح أو اللجوء إلى الإنقلاب العسكري.

تنزع النظم السياسية المحدثة في البلدان المغاربية إذن، إلى تبني أنماط من الدولة المركزية ترتكز على بيروقراطية مدنية وعسكرية مسيطر عليها مركزيا وذات بنية هرمية دقيقة. تمتد سلطة الدولة وإشرافها ليشمل كل الهيئات السياسية والثقافية والأيديولوجية والإقتصادية الموجودة أو التي سيتم إنشاؤها مستقبلا.[2]

ومن أجل أن تأخذ المركزية كامل أبعادها في سياسات البلدان المغاربية، فقد دأبت حكومات هذه البلدان على تبني سلسلة من الإجراءات المادية والمعنوية يأتي في مقدمتها الأخذ بنظام الحزب الواحد أو الحزب المهيمن وثانيا، التأكيد على دور الأيديولوجيا التي إستهدفت التغطية على ما تواجهه بلدانها من تشرذم.

أ- نظام حزبي أحادي أو الحزب المهيمن:

إن الأحزاب السياسية التي تظهر في بيئات كهذه هي بمثابة إطار تنظيمي يتوسط عملية إدارة العلاقة بين النخبة أو الطليعة الثورية من جهة وبين الأفراد والجماعات الإجتماعية من جهة ثانية وبوصول هذه التنظيمات أو بعضها إلى السلطة خاصة بعد رحيل النظام الكولونيالي عن البلاد فإنها ستسعى إلى الحصول على أكثر ما يمكن نيله من مصادر القوة. وحين تصل إلى السلطة ستعمل على تكريس وجودها والعمل على أن تكون مركز النشاط والفاعلية الوحيدين في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتجعل الحياة بالنسبة لعناصر القوى السياسية الأخرى صعبة ولا تطاق. فتصبح زعامة الحزب والدولة شيئا واحدا.[3] حيث تعمل هذه التنظيمات على زج عناصرها في الجهاز البيروقراطي بغية السيطرة علية ومراقبة أعماله ومنه تصبح الدولة ما هي إلا أداة بيد الحزب يستخدمها من أجل تحقيق مشروعه الخاص وأهدافه، وأولها التخلص من كل معارضة يمكن أن تبديها القوى السياسية الأخرى.

---

[1]- رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق. ص ص 176-177.

[2]- نفس المرجع. ص181.

[3]- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "الإتحاد المغاربي بين ضعف الإرادة وتزايد التحديات"، من كتاب: **المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل**، مرجع سابق. ص43.

ب- التأكيد على دور الأيديولوجيا:

بإعتبار الأيديولوجية أداة فكرية وتصورات تدور حول السياسة والمجتمع، ومن أجل ضمان الهيبة وإتماما لعملية تسيس المجتمع ومنع النشاطات والتنظيمات الإجتماعية والسياسية المستقلة، تلجأ النظم التسلطية إلى فرض تصوراتها الأيديولوجية الخاصة على المؤسسات الإجتماعية وكذلك الثقافية بل وقد تلجأ في بعض الأحيان إلى تدمير ما لا يتفق وتوجيهاتها الأيديولوجية.[1]

ويمكن حصر الأنماط الأيديولوجية الأكثر بروزا في العالم الثالث بالقومية ومعاداة الإستعمار، كما إتخذت بعضها من معاداة الرأسمالية برامج وأهدافها لها. وهي في مجملها أيديولوجيات مبسطة وغير معقدة، تدور حول أفكار مثل أرض الآباء والأجداد والعرف والتاريخ والأمة والنظام.

2- الدولتية Etatism:

لم تقتصر عملية تقوية الدولة (بعد الاستقلال) على مجرد مركزة الدولة، بل استمر هذا الإتجاه فشمل الأساس المادي أو الإقتصادي للمجتمع السياسي، وقد إتخذت السياسات الخاصة بهذا الجانب تسميات ذات مغزى مثل الدولتية ورأسمالية الدولة أو إشتراكية الدولة. وهذا راجع للمتضمنات الفكرية التي حملتها التوجهات آنفة الذكر والتزامات سياسية تميزت بطابعها الحكومي.[2]

وبسبب وطأة التخلف لم يكن بإمكان البلدان المغاربية أن تحقق أمرين مهمين، أولهما مراكمة رأس وثانيهما توفير الفرص من أجل بروز شريحة أو فئة إجتماعية لديها الرغبة والقدرة على التنظيم والإدارة الفاعلة.

واجهت عملية مراكمة رأس المال في بلدان العام الثالث مشكلة وسائل الإنتاج وأدواته التي يغلب عليها التخلف لدرجة جعلها بالكاد لإشباع الحاجات الأساسية، ناهيك عن إمكانية تحقيق فوائض يمكن الإتجار بها وتحويلها إلى سلع إنتاجية أخرى. ومع ذلك فقد كان بالإمكان التغلب على مثل هذا الوضع عن طريق التوسع الأفقي في زراعة الأرض،[3] نظرا لإن الإستغلال المكثف للأرض لم يكن بالإمكان تحقيقه بسبب طرق الزراعة المتخلفة من ناحية ونقص في معرفة أثر المخصبات في العمل الزراعي.

إلا أن التوسع الأفقي من ناحية أخرى كانت تعترضه الكثير من المعوقات التي قد لا ترتبط بوسائل الإنتاج رغم أهميتها بل بأنماط الملكية السائدة في تلك المجتمعات، حيث اتخذت شكل ملكيات بدائية تعود للأسر والعشائر

[1]- نفس المرجع. ص45.

[2]- رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق. ص192.

[3]- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مرجع سابق. ص53.

أو ما يمكن تسميته بالملكية المشاعية للجماعة التي تتواجد عليها وتحتكر عملية استغلالها[1]. ومثل هذا الوضع مدعاة لسيادة نمط إنتاج كفائي ومغلق في أغلب الأحيان.

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية من أسباب التخلف ألا وهي فشل بلدان العالم الثالث في إبراز فئة اجتماعية تملك الرغبة والقدرة على التنظيم، وذلك بسبب غياب الميول التي تسود توجهات شرائح معينة من الناس تتميز بامتلاكها قدرة على الإنجاز هي محطة لتشابك كثير من العوامل والعناصر وما لطبيعة القيم السائدة إجتماعيا من تأثير في مدى تقبل أو رفض ميول وتوجهات من هذا النوع لدى الأفراد والجماعات المدفوعة برغبة وحوافز الإنجاز.[2]

ولكل هذه الأسباب وجدت الدولة البلدان المغاربية نفسها مجبرة في ظل سياسات الدولتية، على أن تأخذ على عاتقها أمر تحمل مسؤولية المراكمة الأولية لرأس المال، وذلك عن طريق المبادرة في استثمار الموارد المحلية المتاحة، يأتي في مقدمتها قوة العمل البشري، ثم إقامة قطاع عام أو قطاع دولة من أجل مباشرة عملية الإستثمار ومراكمة رؤوس الأموال وفرض سياسات الإصلاح الزراعي. كما جرت محاولات من أجل إقامة نظم ضريبية جديدة تمتاز بقدرتها على إستخلاص المصادر والفوائض المالية سعيا إلى تدويرها في العمليات الإنتاجية والإقتصادية الأخرى.[3]

في ظل هذه السياسات الاقتصادية تم تحريم جوانب عديدة من نشاطات الطبقات العاملة، خاصة تلك التي ترمي إلى تشكيل الجمعيات والتنظيمات التي تشجع على الإضراب أو التي تنقد الأنظمة الإجتماعية أو الإقتصادية أو السياسية القائمة في هذه البلدان، حيث إستخدمت كتبرير أيديولوجي يسعى إلى دعم الدور الممركز للسلطة وتكريس الإتجاه الأحادي الذي عبرت عنه النظم الحزبية الأحادية في تلك البلدان.

المطلب الثالث: طبيعة ومحددات العملية السياسية في البلدان المغاربية.

نركز في هذا العنصر على تقويم ممارسات وإنجازات الدولة في مرحلة ما بعد استقلالها، من خلال تحليل مصادر وأبعاد الأزمة التي تعانيها في الوقت الراهن إلى أن وصلت إلى الأزمة البنيوية التي تعانيها الدول المغاربية الحديثة، وهي النتيجة الطبيعية لتفاقم المشكلات التي ورثتها عن مرحلة ما قبل الإستقلال من جهة، وتزايد حدة المشكلات التي نجمت عن التحولات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي حدثت في مرحلة ما بعد إستقلالها من جهة أخرى.

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- نفس المرجع. ص53.

[3]- رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق. ص200.

يشير مفهوم العملية السياسية Political Process –بوجه عام–إلى: "تلك الأنشطة التي تقوم بها الجماهير داخل مختلف الجماعات، أثناء نضالها من أجل القوة، وإستخدامها هذه القوة في تحقيق الأهداف الفردية والجماعية."[1]

ولكي تتحقق هذه العملية، وتصل إلى غاياتها بنجاح، لابد وأن يكون ثمة مجال سياسي محدد ومميز عن غيره من مجالات النشاط الإجتماعي الأخرى. وأن تكون هناك كذلك تجمعات سياسية واضحة وممثلة لمختلف القوى الإجتماعية فضلا عن وجود طاقم من الصفوات السياسية، يقود نضال الجماهير ويتفاعل معها[2]. وأن يسمح المناخ السياسي العام بمشاركة الجماهير في الحياة السياسية بشكل إيجابي مؤثر وفعال.

وتؤكد معظم الدراسات التي أجريت في هذا الصدد، كما تشير كثير من الشواهد العملية، أن المجال السياسي للبلدان المغاربية إنما هو مجال غير مميز وغير محدد المعالم والأبعاد. فهو لا ينفصل عن غيره من مجالات النشاط الإجتماعي الأخرى ويختلط بها.

فالمكانة الإجتماعية للفرد، وما يتمتع به من قوة وهيبة داخل المجتمع، وما له من نفوذ سياسي إنما هي أمور مستمدة –أولا وقبل كل شيء–من مكانة أسرته أو جماعته الأولية، لا من قدرته على الإنجاز، أو كفاءته العلمية ومهارته القيادية. كما أن سلوكه وولاءه السياسي يتحددان تبعا لدرجة توحده بجماعته الأولية أكثر منه نتيجة تمسكه وإلتزامه الأهداف السياسية القومية للمجتمع، ومن هذا كان النضال السياسي في هذه الدول يدور أساسا حول قضايا الهيبة والنفوذ والأمور الشخصية أكثر منه حول القضايا القومية العامة.

كما أن البناء الإجتماعي لهذه الدول يتميز عادة بعلاقات وظيفية غير واضحة، كما أنه يتسم بقابلية عالية لتبادل الأدوار. ومن ثم أصبح من المألوف كثيرا أن تقوم البيروقراطية المدنية في هذه الدول بجانب من وظائف الحزب السياسي، وأن تعمل أحيانا كجماعة مصلحة، بالرغم من أنها مجرد أداة محايدة للإدارة العامة ولا شأن لها بأي دور سياسي، وأن تلعب الجيوش دور الحكومات في بعض الأحوال.[3] ومن هنا تفتقد الدول المغاربية إلى وجود عملية سياسية واحدة تمثل بؤرة إهتمام عام –أو مشترك–بين سائر سكانها سمة مميزة للبناء السياسي لهذه الدول.

ومن هنا كان من هم على مستوى القرية من أفراد وجماعات لهم عملياتهم السياسية الخاصة بهم والمنفصلة عن عمليات من هم على مستوى العاصمة او الأقاليم الحضرية، ولا يشكلون بالتالي جزءا من المجال السياسي القومي

[1]– السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دوامة في الاجتماع السياسي: الأبعاد المعرفية والمنهجية**، الجزء الأول، مرجع سابق. ص67.

[2]– نفس المرجع. ص68.

[3]– مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مرجع سابق. ص93.

العام، ومن ثم فإن ما يجري على المستوى المركزي من أحداث وتطورات سياسية قد لا يعنيهم كثيرا، ولا يثير اهتمامهم أحيانا.

وقد نجد تفسيرا لهذا كله في نظام الاتصال السياسي Political Communication System القائم في هذه الدول، ومقدار ما عليه وسائل الاتصال الجماهيري الحديثة من شيوع وانتشار في ربوعها، وفي هذا الصدد يؤكد الواقع العلمي، كما تشير كثير من الدراسات الأمبريقية إلى أن هذه الدول لا تعرف عادة نظاما موحدا للاتصال. ولكن لديها العديد من أنماط ووسائل الاتصال التقليدية والحديثة معا. فالغالبية العظمى من السكان مثلا لا تعتمد كثيرا على وسائل الاتصال الشفهي Verbal Communication ومع أن ثمة وسائل حديثة للإتصال الجماهيري Mass-Média في هذه الدول إلا أن نطاق هذه الوسائل يكاد ينحصر في إطار العناصر الحضرية وأولئك الذين يشاركون في العملية السياسية على المستوى المركزي القومي فقط[1]. وحتى إذا اتسع هذا النطاق، ووصل إلى مستوى القرية فإن هذا الاتساع لا يفسر عادة عن ردود أفعال أو تغذية مرتدة Feed Back تعكس آراء الغالبية العظمى من السكان. وتؤثر بشكل أو آخر في ديناميات الحياة السياسية ومخرجات النظام السياسي. وبالتالي كان من المتوقع كثيرا أن يكون هناك إختلاف وتنوع في القضايا السياسية التي تظهر في كل من المستويين بحيث لا يمكن القول بأن هناك ترابطا أو تكاملا بين المشاركين في الحياة السياسية في كثير من هذه الدول.

أما التجمعات السياسية في هذه الدول لا تعكس في أغلب الأحوال اهتمامات سياسية محددة، بل تعبر فقط عن وجهات نظر شاملة. وبالتالي عملها ونضالها لا يرتبط بقضايا سياسية معينة بقدر ما يعكس ما بين هذه التجمعات من تباينات في أساليب وشؤون الحياة المجتمعية الضيقة.

أما جماعات المصلحة، وحتى إن كانت على درجة ملموسة من التنظيم، في تأدية أدوار وظائف معينة، كنقابات العمال، وتعاوينات الفلاحين، والغرف التجارية، فإن هذه الجماعات في أغلب الأحوال لا تمثل اهتمامات سياسية محددة بقدر ما تتبنى اتجاهات اجتماعية مشتة تغطي كافة جوانب الحياة، كما أنها كثيرا ما كانت أدوات للحكومة، أو أجنحة للحزب المسيطر.[2]

أما الصفوة السياسية، تتألف عادة من عناصر مثقفة متغربة Westernised على درجة عالية من التحضر، وذات تاريخ نضالي مشهود منذ سنوات ما قبل الإستقلال. ولذلك فإنها ما أن وليت أمور بلادها وإحتلت

[1]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأبعاد المعرفية والمنهجية**، الجزء الأول، مرجع سابق. ص69.

[2]- مصطفى عبد الله أبو القاسم، مرجع سابق. ص101.

مواقع القوة فيها حتى غدت تناصر عمليات التغيير الإجتماعي والإقتصادي السريعة، وبات من المتعين عليها أن ترسي قواعد ما يمكن إعتباره حدا أدنى من الانفاق المشترك حول القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية الملحة.[1]

وإجمالا، اتخذت الدولة الحديثة المغاربية شكل كيان كلي القدرة بأجهزته وبيروقراطيته السياسية والإجتماعية حيث إمتدت هيمنتها لتشمل كل مرافق الحياة في المجتمع. إلا أنها أحالته بالنتيجة –أي المجتمع–إلى كيان تابع لها وملحق بها جرته وراءها.

إن تجربة الأقطار المغاربية كانت كشفت عن عدد من السياسات التي انتهجتها نخبها، يأتي في مقدمتها خيار كبح وتيرة التغيير وتأخير عملية التعبئة الإجتماعية. وقد يتم اللجوء إلى إحتواء الصراع الإجتماعي والتقليل من حددته أو إلغائه من خلال القمع، أو اللجوء إلى أساليب أخرى من شأنها السيطرة على عملية التعبير عن المصالح من خلال خلق أطر تنظيمية موجهة ومسيطر عليها. وهي في كل الأحوال تعبير عن رغبة النخب الحاكمة في الإبقاء على الأوضاع.[2] وهذا ما يمكن تسميته في الإطار الكلي لعملية التنمية السياسية بـ"الجمود المؤسسي".

إن المشكلة الرئيسية التي غالبا ما واجهت نظم البلدان المغاربية في سعيها نحو التنمية السياسية تتمثل في مدى قدرتها على التكيف مع المطالب المتغيرة التي تعبر بدورها عن مجتمع متغير وقوى سياسية متغيرة هي الأخرى. إحدى هذه المطالب تمثلت في المشاركة السياسية التي تكفل لأفراد المجتمع قدرا أكبر من الحقوق والحريات، ووجود تغيرات تطرأ فتؤدي إلى مشاكل تستدعي حلولا، كالموقف من الأقليات العرقية أو الدينية أو الطائفية ناهيك عن المشاكل العديدة الأخرى على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي ومشاكل تنظيمية أخرى لابد لهذه النظم من إستيعابها والتجاوب مع متطلباتها بمعيار عملية صنع السياسة، وقد تتطلب الإستجابة الناجحة للمطالب أشكالا جديدة من التنظيم الإجتماعي والسياسي.

إلا أن تاريخ هذه البلدان يقر حالات التكيف الفاشل مع مثل هذه المطالب، يدل على ذلك وقائع وأحداث العنف وعدد كبير من الثورات. كانت تنتج غالبا عن عجز البنى القائمة عن التعامل بشكل إيجابي مع المشاكل التي أثارتها التغيرات والمشاكل الجديدة. وعدم قدرة المؤسسات وخصوصا الرئيسية منها على إضفاء بعض من الشرعية، على التغيرات المتنوعة وحركات الإحتجاج المتأصلة في عمليات التحديث، والنتيجة سوف يتم عملية محاصرة وإعاقة قدرة المجتمع ومؤسساته على النمو المستمر، مؤديا بالنتيجة إلى إنهيار النظام الإجتماعي والسياسي وهو ما يسمى بـ "الجمود المؤسسي"[3]. أو ما أسماه "هانتجتون" بـ "التفسخ السياسي" "Political Decary". تتميز بإنحلال الأطر التنظيمية القائمة التي تتميز بنسبة تنوع بناها وحداثتها، مما يعني هيئات مركزية تنفيذية وتشريعية

[1]– نفس المرجع.

[2]– رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق. ص322.

[3]– نفس المرجع. ص324.

وأحزابا لم يعد بإمكانها أداء أدوارها في التعبير عن المصالح والأغراض المنوطة بها وصياغة سياسات تتفق وهذه الأغراض.

هذا الوضع يؤدي إلى الركود السياسي وعدم الاستقرار والعنف، تبتدئ بعدم القدرة على إستيعاب نتائج التغيرات المتحققة في المجتمع على الأصعدة الديمغرافية (السكانية) والإجتماعية والإقتصادية، وتستمر لتؤدي إلى إنحلال المميزات الأخرى كالعقلانية وقيم الإنجاز والفاعلية والنزوع نحو توسيع الهامش المتاح للحرية، لتنتهي إلا حالات من عدم الإستقرار وهياجانات إجتماعية تعمل على إضافة عبء جديد على المؤسسات القائمة قد تعجزها عن أداء وظائفها المنوطة بها.[1]

أما عن العوامل التي أدت إلى هذا الركود أو الجمود السياسي تتمثل في:

أولا: عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب نواتج العمليات التغيرية الجارية في المجتمع.

ثانيا: فشل الأيديولوجيات التي اعتمدتها النظم خلال فترة النضال من أجل التحرر والاستقلال في التعبير عن حاجات مجتمعات ما بعد التحديث.

ثالثا: عدم رغبة النخب السياسية بالتسلم بحقائق التغيير الجديدة ومحاولتهم من ثم الالتفاف على نتائجه وإفراغه من محتواه الحقيقي.[2]

ونحاول تناول كل من هذه العوامل على حدة:

أولا: عجز المؤسسات السياسية القائمة عن توفير بدائل سلمية للتغيير:

إن إستطاع نمط التنظيم المؤسسي القائم في المجتمع من توفير قنوات التعبير السلمية، سيعني درجة من التقبل للآخر والتسامح مع الإختلاف في وجهات النظر على الأقل. ووجودها بالتالي يعد بمثابة آلية دفاعية قد تخفف من النظر إلى النظام ولما يدافع عنه من مصالح وتوجهات بوصفهم مسؤولين مسؤولية مباشرة عما تعانيه جماعات معينة من الضغط والإحباط. وبذلك لن يتعرضوا للنقد.[3]

قد تأخذ هذه القنوات أشكالا مختلفة بإختلاف النظم السياسية وطبيعة المجتمعات ومراحل تطورها، تمثلت أبرزها وأحدثها بالنقابات العمالية والاتحادات المهنية والتخصصية وجماعات مصالح إضافة إلى التنظيمات والحركات السياسية الطوعية.

---

[1]- نفس المرجع. ص326.

[2]- سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سابق. ص321.

[3]- Bertrand Badie, op.cit. p127.

لذا يمكن القول إن ما يدفع بأسباب الصراع للصعود إلى السطح وتبلورها واتخاذها لتلك الأشكال الدرامية، أنما هي عجز أمثال هذه المؤسسات عن تطوير آليات كهذه بإمكانها امتصاص أسباب السخط الكامن في نفوس الناس، وتوفير مسارب أو قنوات معترف بها يتم عبرها تحويل شحنات السخط والعدوانية كي تتخذ أشكالا بناءة من النشاط.[1] وبانعدام هذه الآليات سيقف الأفراد في وجه المؤسسات الإجتماعية والسياسية القائمة والمطالبة بالتغير ليشمل تغيير للمؤسسات ذاتها.

ثانيا: الفجوة الأيديولوجية:

ويقصد بها استمرار خطاب الحركات السياسية ورموزها على خدمة ذات الأغراض التي وضعت من أجل تحقيقها، ويأتي في مقدمتها الثورة ضد الإستعمار. فما كانت الحركات المناضلة ضد الإستعمار بحاجة إليه إبان تلك الفترة، قد إنحصر في مجرد إثارة العواطف الدينية والقومية والوطنية ضد المحتل الأجنبي، ولم يكن ليتعداه إلى البحث عن تأصيل نظري يربط علل الحاضر بعوامل تاريخية.[2]

لا نختلف على ما لمحتوى بعض من القيم التقليدية من تأثير إيجابي على مسيرة التطور الإجتماعي والسياسي والتنمية بشكل خاص. إلا أن هذه قد استنفدت أغراضها، في الكثير من أقطار العالم العربي بما فيها المغاربي وخصوصا بعد أن إكتملت الدولة–الأمة في هذه الأقطار بناء مؤسساتها أو بعضها الأكثر أهمية كالحزب الواحد في أغلب الدول، وبعد أن أرست أساس شرعيتها التي لا غنى عنها من أجل بقاء وإستمرار النظام فيها[3]. لذا فإن ما هو مطلوب يتمثل في إستبدال مفاهيم "القرية" أو "العشيرة" و ... بقيم ومفاهيم أكثر عصرية وعقلانية بشكل يضفي المصداقية على الحياة والممارسة اليومية ويجعلها أكثر إنسانية.

إن إعتماد قيم مدنية عصرية ذات بعد عملي من شأنه متى ما تحقق أن ينزل العمل السياسي، في هذه الدولة، من عليانه كي يضعه في عالم الواقع ويعمل على جعل مثل هذا العمل يبدو كمهنة وإحتراف يديره أهل الرأي منهم والتخصص.

ثالثا: عدم رغبة النخب بالتسليم بحقائق التغيير:

إن قناعات النخب وزعاماتها تعتبر بمثابة نتائج للكيفية التي أدركت أو ستدرك بها النخب، نوعية المؤثرات. فتأتي مبادراتها إلى صياغة توجهات التنمية وعملية الرد على مطالب التغيير وحاجاته متفقة ومقتضيات هذه الإدراكات ويكمن وراء هذه التوجهات عدد من المتغيرات نذكر منها:

---

[1]– صلاح بيومي، "صناعة القرار السياسي في مصر: ناصر–السادات–مبارك"، **الديمقراطية**، (العدد الثالث، صيف، 2001). ص89.

[2]– نفس المرجع. ص91.

[3]– نفس المرجع. ص93.

- مدى ما تمثله مطالب جماعات معينة من تهديد النظام السياسي ولوجود النخبة الحاكمة.
- إدراك التهديد وحجمه يتوقف على مدى ما يتمتع به النظام القائم من شرعية.
- مدى إدراك النخبة لقوتها ونجاحها في عملية تحقيق الإندماج الوطني.
- مدى التكلفة التي يتعرض لها النظام في حال عدم الإستجابة لمطالب التغيير[1].

إن إبتعاد القوى والحركات الإجتماعية عن النظم القائمة وإمتناعها عن تأييدهم انتهت/أدت في العديد من الحالات إلى محاولات ليس من أجل فرض التغيير بل بغية المحافظة على الوضع الراهن.

كان هذا الفشل بمثابة حافز للنظم القائمة على البحث عن وسائل أخرى تسمح بمشاركة أوسع في الحياة السياسية، إلا أنها ابتعدت عن جوهر المشاركة الحقيقي بسبب:

- السماح بحق المشاركة للبعض من عناصر القوى الاجتماعية التي لا يخشى خطرهم وحرمان الآخرين، هذا الإجراء يسمح بإبقاء البنى والمؤسسات السياسية قائمة دون تغيير.
- إصطناع بنى سياسية وتنظيمية على شكل أحزاب وتنظيمات وهيئات تأخذ في التعبير عن قوى إجتماعية معينة تكون مماثلة للنظم القائمة.
- تلجأ العديد من دول العالم الثالث إلى إعلان وإتخاذ سلسلة من الخطوات والإجراءات الديمقراطية من الناحية الشكلية، كإصدار الدساتير وإعلان لوائح للحقوق. وقد يتقدم البعض أكثر حين يبدأ بالتحضير للانتخابات بالسماح للحملات الإنتخابية، لتنتهي أخيرا بتشكيل برلمانات توحي بكل ثقة بقدرتها على تمثيل أوسع واستيعاب أكبر المصالح والتوجهات السائدة في المجتمع السياسي[2]. إلا أن النتيجة تكون تمثيلا مجردا من سلطة البت في الأمور ذات الأهمية وصلاحيات لا تعدو بعض الأمور الشكلية بحيث تبعده عن حقيقة دوره كترتيب مؤسسي لحل التناقضات والصراعات الإجتماعية.

ما كان لمثل هذه الأفكار والممارسات في مجملها إلا أن تصب في غير صالح التوجهات المدعمة للتمايز المؤسسي والحؤول من ثم بين عمليات التنوع والتخصص الوظيفي وبين بنى السلطة وهياكل المجتمع ومؤسساته المختلفة لتحولها إلى مؤسسات جامدة أو أقل مرونة، كما تمت التضحية بمنجزات التحديث الاجتماعي والسياسي تحت ذرائع مختلفة مرة بإسم المحافظة على وحدة الدولة والمجتمع ومرة أخرى تحت ذريعة الحؤول دون تفتت السلطة.[3]

[1]- رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق. ص339.

[2]- صلاح بيومي، مرجع سابق. ص101.

[3]- Bertrand Badie, op.cit. p131.

وتحت مثل هذه الظروف والاعتبارات تم وضع الأساس لمرحلة جديدة أخرى من مراحل الجمود المؤسسي ستنتهي في العديد من الحالات بالثورة كدليل على فشل وإنهيار مؤسسي، لتبدأ دورة جديدة من المناداة بمبادئ وإجراءات تنموية أخرى.

مما سبق يتضح بأن طبيعة الأزمة البنيوية في الدولة المغاربية الحديثة، هي نتاج لتفاعل العديد من الأزمات الفرعية التي ازدادت حدتها وتأثيرها المتنوع على خلفية الضعف الهيكلي للدولة ومؤسساتها، وتعدد مصادرها وأشكالها، مما يجعلها أزمة بنيوية مركبة.

خلاصة القول، ومن خلال دراسة وتحليل مختلف مراحل التاريخ السياسي والإجتماعي والإقتصادي للبلدان المغاربية وبغرض وضع صورة عامة عن أوضاع ما قبل دخول هذه البلدان مرحلة التحول الديمقراطي، تبين ما يلي:

- إن الإنقسامية والإلتحامية كانتا وجهين متلازمين للوجود الاجتماعي المغاربي، وكان التفاعل بين عوامل الإنقسام والإلتحام يمثل جدلية العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع بوحداته القبلية والريفية والحضرية الذي تطور إلى إرهاصات الدولة الحديثة.
- إن الطبيعة الخاصة للثقافة والقيم الاجتماعية السائدة في أمثال المجتمعات المغاربية تجعل من الصعوبة بمكان على أفراد أو نخب بيئات مكانية وزمانية كهذه تقبل أفكار التجديد الاجتماعي والسياسي وإدخالها في صميم المجتمع.
- نزعت النظم السياسية المحدثة في البلدان المغاربية بعد إستقلالها إلى تبني أنماط من الدولة المركزية ترتكز على البيروقراطية مدنية وعسكرية مسيطر عليها مركزيا وذات بنية هرمية دقيقة، عبر تبني سلسلة من الإجراءات المادية والمعنوية يأتي في مقدمتها الأخذ بنظام الحزب الواحد أو الحزب المهيمن، والتأكيد على دور الأيديولوجيا وإتخذت سياسة الدولتية.
- إن طبيعة الأزمة البنيوية في الدولة المغاربية الحديثة هي نتاج لتفاعل العديد من الأزمات الفرعية التي ازدادت حدتها وتأثيرها المتنوع على خلفية الضعف الهيكلي للدولة ومؤسساتها وتعدد مصادرها وأشكالها مما يجعلها أزمة بنيوية مركبة. هذه الأزمة مثلت وصبغت في مجملها ظروف مرحلة ما قبل دخول هذه البلدان عملية الدمقرطة، حيث شكلت القاعدة التي بنت من خلالها النخب السياسية في البلدان المغاربية نظاما جديدا دون البت في معالجة وتهيئة الأرضية اللازمة لعملية الإحلال الديمقراطي. وقد عرفت الإرهاصات الأولى لهذه العملية العديد من المؤشرات التي أعلنت من خلالها هذه البلدان دخولها مرحلة جديدة من التحول نحو الديمقراطية.

المبحث الثاني: إرهاصات التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية: دراسة المؤشرات.

إن عملية التحول الديمقراطي من الناحية النظرية هي عملية الإنتقال من النظم التسلطية إلى أخرى غير تسلطية أو تعددية، والتخلص من نظم الهيمنة نحو صيغ أكثر ديمقراطية في الحكم يكون عمادها مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في الحياة العامة، وتوسيع هامش الحرية وإحترام حقوق الإنسان.

أما من الناحية العلمية، فيمكننا دراسة التحول الديمقراطي من خلال مجموعة من المؤشرات التي تساهم في الدلالة على وجود تغييرات هامة مست النظام السياسي، وأدخلته في مرحلة ما يسمى بالإنتقال الديمقراطي. هذه المؤشرات تتمثل في:

1- الدستور:

هو الوثيقة الأساسية للحكم التي تحدد صلاحيات مختلف سلطات الحكم، كما ترسم حدود السلطة، يقوم على حماية حقوق وحريات الأفراد، وتتكفل هيئة تأسيسية مستقلة بوضعه للحفاظ على حقوق ومصالح كل القوى والأمة.[1]

2- الحقوق والحريات العامة:

تؤكدها عادة الوثائق الدستورية، ومنها على سبيل المثال: حرية العمل والحرية الدينية والحق في التعليم وحرية ممارسة مهنة التجارة والصناعة ...الخ

3- التعددية السياسية:

يتسم النظام الديمقراطي بالإعتراف بالتعدد في تركيبة أفراد مجتمعه، ومنحهم حق تكوين الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والضغط للتعبير عن مطالبهم من خلال قنوات رسمية شرعية يكرسها الدستور، والذي عليه أن يضمن حق المشاركة السياسية لها من خلال تكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة.[2]

4- النظام التمثيلي:

إن مبدأ التمثيل يضمن المشاركة السياسية ويحميها، ويتحقق به قيام السلطة الدستورية التشريعية بوصفها من أركان الدولة الوطنية الحديثة، ولكي تفرز مؤسسات تمثيلية حقيقية تمثل الشعب وتتمتع بالمصداقية لابد من إحاطة عملية الاقتراع بالضمانات الدستورية والقانونية حتى تكون نزيهة وشفافة.[3]

---

[1]- عبد المنعم المشاط، **دليل الديمقراطية**، (الطبعة الأولى، القاهرة: الشروق الدولية، 2011). ص15.

[2]- نفس المرجع. ص17.

[3]- عبد الرحمن أحمد أبوخرس، **من قضايا الإصلاح الديمقراطي في إفريقيا**، (السودان: مطابع شركة السودان للعملة المحدودة، 2007). ص09.

5- التداول السلمي على السلطة:

يقوم مبدأ التداول على السلطة من فكرة مفادها رفض الديمومة والجمود، وتشجيع العمل على التغيير سواء في الأحزاب السياسية أو الأشخاص أو السياسات، أو الأفكار والممارسات السياسية للحيلولة دون احتكار السلطة وحل مشكلة الصراع بطريقة سلمية تحافظ على إستقرار وأمن الدولة.[1]

6- نزاهة الإنتخابات:

تعتبر الإنتخابات آلية مهمة لضمان اختيار الحكام في النظام الديمقراطي، ووسيلة للتعبير عن سيادة الشعب.

7- الفصل بين السلطات:

توزع وظائف الدولة بين ثلاث هيئات (تنفيذية، تشريعية، قضائية) حتى تتمكن كل واحدة من مراقبة الأخرى وتمنعها من سوء إستخدام سلطتها لتوفير الحماية لحقوق وحريات الأفراد.

لكن في الحقيقة، في دراستنا لمؤشرات التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية سوف نحاول التركيز على أهم النقاط والمؤشرات السالفة الذكر. والتي بمجرد ظهورها أو تبنيها يعني أن هذه البلدان دخلت مرحلة جديدة ونظام سياسي مغايرا، وهي كالتالي:

أولا: الإصلاحات الدستورية.

ثانيا: التعددية السياسية.

ثالثا: الانتخابات.

المطلب الأول: الإصلاحات الدستورية:

نتيجة المتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأزمة المتعددة التي واجهها المجتمع والنظام السياسي الجزائري، طرحت أفكار من قبل النخبة السياسية لإحداث إصلاحات سياسية وإدارية ودستورية، كانت الخطوات الأولى نحو تغير طبيعة النظام السياسي في الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية.

إن أحداث 05 أكتوبر 1988، قد مهدت للتغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري وما يقوم عليه من شرعية، إذ اعتبر خطاب الرئيس "الشاذلي بن جديد" في 19 سبتمبر 1988 بداية للانتقادات الحادة للحزب والحكومة، بسبب تقصيرهما في معالجة المشكلات التي يعيشها المجتمع والنظام الجزائري. جاء دستور 23 فيفري 1989[2]، كنتيجة لظروف غير عادية عرفها المجتمع والنظام السياسي، ولتلبية مطالب سياسية وإقتصادية وإجتماعية،

[1]- نفس المرجع. ص10.

[2]- أحمد منيسي، مرجع سابق. ص123.

وليعبر عن نظام حكم جديد قاعدته سيادة الشعب ويهدف إلى وضع أسس نظام ديمقراطي يقوم على التعددية السياسية ومجتمع مدني يشارك في اتخاذ القرار السياسي، وفصل السلطات والملكية الخاصة، وتخلي الدولة عن جزء كبير من مهامها الإقتصادية والإجتماعية.

كما أن دستور 1989 أبعد الجيش عن الحياة السياسية، حيث يصبح مكلفا فقط بالدفاع عن وحدة أراضي البلاد وسلامتها، والمحافظة على الاستقلال الوطني وضمان الأمن الوطني لجميع الفئات الإجتماعية.

أما المغرب، فقد بدأت قضية التحول الديمقراطي تطرح نفسها بشدة على أجندة النظام السياسي منذ نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي، فقد أدى اتساع المطالبة بالديمقراطية من قبل المثقفين والنشطاء السياسيين إلى إستجابة النظام السياسي ودخوله في مجموعة من الإصلاحات الدستورية.

إنتقد الدستور المغربي لـ 1962 رغم نصه على حرية تشكيل الأحزاب، لأنه يهمش دورها السياسي، وفي الوقت الذي يوسع فيه من سلطات الملك، ومن ناحية أخرى لأن النظام كان يقوم بدعم عدد من الأحزاب الصغيرة قبيل الانتخابات لكي تحصل على الأغلبية وتقوم بتشكيل الحكومة.[1]

عرف المغرب أول دستور له مكتوب بعد الاستقلال في عام 1962 شارك الشعب في إنشاءه عن طريق أسلوب الإستفتاء الدستوري، كرس نظام ملكي دستوري ديمقراطي اجتماعي يمزج بين التقليدية الدينية والتاريخية الدستورية، وقد تعرض دستور 1962 إلى خمسة تعديلات دستورية (1970، 1972، 1992، 1996، 2011)، والدساتير الثلاثة الأخيرة طبعت النظام المغربي بالملكية البرلمانية. بعدما كانت ملكية رئاسية[2]. غير أن ما يميز النظام المغربي هو أنه لا يقتصر على ما ورد في الدستور فقط لأن الممارسة السياسية تتجاوز في العديد من الحالات النص الدستوري، وبذلك يكون المزج ضروريا لفهم ورؤية الواقع السياسي المغربي بين المضمر والمعلن العرفي والمكتوب.

وافق الملك الحسن الثاني على مجموعة من المطالب قدمتها مجموعة من الأحزاب المعارضة في المغرب، فقام بتعديل دستوري وقدم مشروع الدستور إلى الاستفتاء الشعبي يوم 04 سبتمبر 1992 وحصل على التأييد الشعبي بـ: 99.96% تضمنت ديباجته مفهوم حقوق الانسان كما هو متعارف عليه دوليا، وتعديل المادة 24 المتعلقة بالوزير الأول حيث منحته الحق في اقتراح أعضاء حكومته التي كان الملك يعينها لوحده حسب دستور 1972[3].

---

[1]- نفس المرجع. ص99.

[2]- علي خليفة الكواري وآخرون، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، (الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004). ص190.

[3]- نفس المرجع. ص193.

كما جاء في الدستور الجديد في المادة 59 ضرورة حصول الحكومة على تنصيب مزدوج ملكي وبرلماني قبل مباشرة مهامها.

هذا التعديل الدستوري قد إستجاب لبعض مطالب المعارضة وتجاهل المطالب الأخرى مما جعل الكتلة الوطنية تطالب بإجراء تعديلات وإصلاحات أكثر عمقا، ولتحقيق هذه المطالب استمرت عمليات الحوار بين الكتلة الوطنية والملك إلى غاية الوصول إلى إتفاق على نص دستوري جديد 13 ديسمبر 1996، أهم ما جاء فيه أن الملك يعي رئيس الحكومة من الحزب الفائز بالأغلبية،[1] هذا ما سمح بتطبيق مبدأ التناوب التوافقي الذي يحقق هدفين، تكريس صيغة التناوب السياسي التي ضلت معطلة عمليا منذ الإستقلال عام 1956، وثانيهما الإنفتاح على مختلف القوى السياسية المغربية بغض النظر عن توجهاتها ومفاهيمها الأيديولوجية.

جاء تعديل دستور 1996 بالتركيز على أربع مجالات رئيسية وهي إحترام حقوق الانسان، وتوسيع محدود لمهام السلطة التشريعية، وزيادة مجال مشاركة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في الحياة السياسية، ومحاولة الحد من الفساد، وقد مس التعديل ثمانية وخمسين مادة وأهم هذه التعديلات التأكيد على محورية دور الملك أما السلطات الثلاث وزيادة أعضاء المجلس الدستوري وتدعيم استقلالية القضاء، والأخذ بنظام المجلسين، وإستحداث مجلس المستشارين وتعزيز مراقبة صرف الأموال العامة، وترقية المجلس الأعلى للحسابات لمستوى مؤسسة دستورية.

كما منح دستور 1996 الوزير الأول حق إقتراح قائمة وزارته على الملك ومنه سيصبح الوزراء مسؤولون أمام الوزير الأول بإستثناء الوزارات السيادية فيكون وزراؤها مسؤولين أما الملك مباشرة. [2] وبهذا أصبحت الحكومة ذات مسؤولية مزدوجة أمام الملك ومجلس النواب حسب المادة 55.

ثم عرف المغرب آخر تعديل دستوري له عام 2011 في ظل ظروف إقليمية وداخلية صعبة، حيث طرح الملك محمد السادس مشروع تعديل دستوري شارك فيه مجموعة من الخبراء المغاربة وقوى من المجتمع المدني، تم عرضه على الإستفتاء الشعبي في: 01 جويلية 2011 وحصل على نسبة تأييد تقدر بـ: 98,49% شمل مجموعة من المحاور تتمثل في تكريس الطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة ومساواة الأمازيغية مع اللغة العربية إعتبارها لغة رسمية، وتكريس إستقلالية القضاء وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري وتعزيز الآليات الدستورية لتحقيق تعددية حزبية حقيقية لتأطير المواطنين وتقوية مؤسسات المجتمع المدني وتوطيد مبدأ فصل السلطة وتوازنها.[3]

---

[1]- **تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، (الطبعة الأولى، القاهرة: الأمين، 1995). ص389.

[2]- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **تقرير عن حالة الإنسان في الوطن العربي 1997**، (القاهرة: 1997). ص220.

[3]- مضامين الإصلاح الدستوري بالمغرب: من الرابط: (11-04-2015).
www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/11/مضامين_الإصلاح_الدستوري_بالمغرب

ويعود بدء تجربة الإصلاح السياسي والليبيرالي في تونس إلى بداية عقد الثمانينيات، حيث أعلن الرئيس بورقيبة في أفريل 1981 عدم إعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة، بشرط تخليها عن العنف والتعصب الديني وعدم الاعتماد على أي قوى خارجية أما عن أولى التعديلات الدستورية التي مهدت للتحول الديمقراطي في تونس، هي تلك التعديلات الجزئية في ظل عهد زين العابدين بن علي في 25 جويلية 1988 للإنتقال من النظام الأحادي إلى النظام التعددي، ثم جاء تعديل 06 نوفمبر 1995[1] وأهم ما ورد فيه إستحداث المجلس الدستوري.

وفي 27 أكتوبر 1997 تم تعديل جزئي آخر للدستور أهم ما تضمنه توسيع مجال الإستفتاء من خلال مراجعة الفصول 47 و76 و77 و78، ما مكن رئيس الجمهورية من الإستفتاء الشعب في مشاريع القوانين ذات الأهمية الوطنية وفي المسائل التي تتصل بالمصلحة العليا، وإضافة فقرة للفصل 8 تتعرض لدور الأحزاب السياسية في تنظيم مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وضرورة إلتزامها بنبذ كل أشكال العنف والتطرف والعنصرية وعدم استنادها إلى دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة أو تبعية لمصالح أجنبية.

كما جاء تعديل دستور في 02 نوفمبر 1998، تضمن إعطاء الصبغة الإلزامية لآراء المجلس الدستوري لجميع السلطات، ثم جاء تعديل 1999 تضمن إدخال أحكام إستثنائية على الفصل 40 في الفقرة الثالثة وتتمثل في منح الحق للمسؤول الأول عن كل حزب سياسي سواء كان رئيسا له أو أمينه العام للترشح للإنتخابات الرئاسية شرط أن تكون له خبرة لا تقل عن 5 سنوات متتالية، وأن يكون له نائب أو نائبين في البرلمان.[2]

وفي ماي 2002 تم إجراء تعديل جديد على الدستور مقدم من الرئيس التونسي مس أربعة محاور، تطرق المحور الأول لتدعيم حقوق الإنسان وتعزيز ضماناتها، أما المحور الثاني فتعلق بتعديل هيكل السلطة التشريعية بإستحداث غرفة ثانية سميت مجلس المستشارين، ويتمثل المحور الثالث في تطوير العمل الحكومي إلى جانب الحفاظ على الطابع الرئاسي، أما المحور الرابع فيتعلق بنظام إختيار رئيس الجمهورية، حيث أصبح من حق رئيس الجمهورية تجديد ترشحه لفترات رئاسية جديدة، وأصبح أقصى سن الترشح للرئاسة 75 عاما (الفصل 39)،[3] الأمر الذي يمثل تراجعا في تكريس مبدأ التداول على السلطة.

---

[1]- لمحة تاريخية عن تطور الحياة البرلمانية: الدستور التونسي منذ الإستقلال إلى اليوم، من الرابط: (01-09-2012).
http://www.chambredesconseillers.tn/ar/index.php?id=234.

[2]- نفس المرجع.

[3]- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، **التقرير الإستراتيجي العربي (2002-2003)**، (القاهرة: 2003). ص335.

كما جاء تعديل دستوري تونسي في 13 ماي 2003 وسمح فيه لبعض أحزاب المعارضة بتقديم مرشحين الإنتخابات الرئاسية بشرط تزكية ثلاثون عضوا من أعضاء مجلس النواب، أو من بين رؤساء المجالس البلدية[1]، وهو شرط صعب تحقيقه من قبل الأحزاب.

أما عن دولة ليبيا ففي الرابع والعشرين من ديسمبر عام 1951 أعلنت ليبيا كمملكة متحدة، وأنهى هذا الإعلان الإحتلال الثنائي البريطاني–الفرنسي للبلاد والذي إستمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عقب خسارة إيطاليا لمستعمراتها الأفريقية ومن ضمنها ليبيا كنتيجة من نتائج تحالفها مع ألمانيا النازية آنذاك.

عرفت ليبيا أول دستور في 07 أكتوبر 1951 مباشرة قبل إستقلالها الرسمي في 21 ديسمبر 1951، حيث نص على كون ليبيا ملكية دستورية وبالملك إدريس الأول ملكا عليها[2]. كان هذا الدستور حدثا رئيسيا في حياة الليبيين كونه الوثيقة الوطنية التشريعية الأولى والوحيدة والتي ترسخ رسميا لحقوق المواطنين الليبيين بعد الحرب وقيام الدولة القومية الليبية.

طبقا للدستور أصبحت ليبيا مملكة فيدرالية تتشكل من الأقاليم الثلاثة: برقة، طرابلس، فزان، وأصبح هناك محليان تشريعيان: مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

ومع وصول العقيد معمر القذافي إلى سدة الحكم بعد الإطاحة بالنظام السابق وإلغاء الملكية، وضع الكتاب الأخضر الذي ضم الشروحات الأساسية لأفكاره حول "النظرية العلمية الثالثة " والتي من خلالها حاول أن يطبق ما أسماه بالديمقراطية المباشرة، وقد أنهى صياغته في مطلع عام 1977.

باستثناء ليبيا، عرفت كل من الجزائر والمغرب وتونس مجموعة من الإصلاحات الدستورية والقانونية التي عبرت عن دخول هذه الأخيرة مرحلة جديدة في تاريخها السياسي والإقتصادي والإجتماعي، مرحلة المضي أماما نحو تكريس نظام ديمقراطي، أو على الأقل كان هذا هو الهدف المعلن. إضافة إلى فتح المجال أمام التعددية السياسية والتي سنحاول تتبع بروزها وتطورها في كل دولة على حدى.

المطلب الثاني: التعددية السياسية:

إن الإصلاحات السياسية التي فتحت المجال للدمقرطة في الجزائر هي أولا، الإعتراف بالتعددية الحزبية والسياسية، حيث نصت المادة (40) من الدستور على "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي المعترف به". تدعم هذا الانفتاح السياسي باتجاه التعددية بصدور القانون رقم: 89–11 المؤرخ في 05 جويلية 1989 الخاص

[1]– نفس المرجع.

[2]– نفس المرجع.

بالجمعيات ذات الطابع السياسي الذي حدد المبادئ والشروط اللازمة لتأسيس هذه الجمعيات السياسية، وقواعد عملها، وتمويلها وإيقافها وحضرها. ووفقا لقانون الأحزاب لـ: 06 مارس 1997. [1] كانت التشكيلة الحزبية في الجزائر كما يعكسه الجدول رقم (02):

[1]- أحمد وافي، إدريس بوكرا، **النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1980**، (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1992). ص182.

الجدول رقم (02): **الأحزاب السياسية في الجزائر بعد مطابقتها لقانون الأحزاب 06 مارس 1997.**

الرقم	اسم الحزب	تاريخ التأسيس	الإتجاه
01	التجمع الوطني الديمقراطي RND	1997/04/03	وطني ديمقراطي
02	حركة مجتمع السلم HMS	ديسمبر 1991	إسلامي عربي إصلاحي
03	جبهة التحرير الوطني FLN	1954/11/01	وطني إسلامي عربي
04	حركة النهضة MS	أكتوبر 1990	إسلامي عربي إصلاحي
05	جبهة القوى الإشتراكية FFS	1963/09/29	إشتراكي ديمقراطي بربري علماني
06	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD	1989/12/12	يساري تروتسكي
07	حزب العمال PT	1990/02/26	
08	الإتحاد من أجل الديمقراطيات والحريات	ديسمبر 1990	وطني إصلاحي
09	الحزب الجمهوري التقدمي PRP	1990/05/05	
10	التحالف الوطني الجمهوري	1995/05/08	وطني إسلامي معتدل
11	حزب التجديد الجزائري PRA	1989/11/15	
12	الحركة الوطنية للشبيبة الجزائرية		وطني عربي
13	حركة عهد 54 AHD	1991/05/29	
14	جبهة الجزائريين الديمقراطيين	1990/10/08	
15	التجمع الوطني الجمهوري		
16	الحركة من أجل الديمقراطية الشعبية		
17	الحزب الوطني من أجل التضامن والتنمية	جويلية 1989	
18	الحزب الاشتراكي للعمال	أكتوبر 1989	
19	حركة الوفاء الوطني		
20	التجمع من أجل الجزائر		
21	التجمع من أجل الوحدة الترابية RUN	1991/07/24	وطني
22	التجمع الوطني الدستوري	1991/07/24	وطني
23	الحركة الوطنية للأمل MNE	1997/06/20	
24	حركة الإصلاح الوطني	1999/01/27	وطني
25	الجبهة الديمقراطية		

المصدر: دليل الجزائر السياسي 2002، الطبعة الثالثة، الفصل الثالث، الأحزاب السياسية. ص83.

خصص هذا الدستور فصلا هاما للحقوق والحريات، لأنه يتحدث عن ضمانات وإعترافات لممارسة الديمقراطية، فقد نص عل أن "الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة" (المادة35)، و "حرية الإبداع الفني والعلمي" (المادة36)، و "حرية التعبير وتأسيس الجمعيات وعقد الإجتماعات" (المادة39) ثم دعمت بقانون الاعلام الصادر في 23 أفريل 1990.[1]

كما قامت السلطة الحاكمة في الجزائر بإدخال إصلاحات إدارية لتحديث الإدارة وتكييفها هيكليا وبشريا وتشريعيا وماديا مع التطورات السياسية الجديدة بما يضمن الفعالية وتقريب الإدارة من المواطن وجعلها في خدمة التنمية، وتعتبر اللامركزية الإدارية ومبدأ الإنتخابات لتمثيل الإدارة الشعبية من أهم التعديلات التي جاء بها دستور 1989، فطبقا للمادة 16 من دستور 1989، يعتبر المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية[2]، فهذا النظام يعني تقاسم السلطات بين الجهاز المركزي والهيئات المحلية، خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات وسلطة تنفيذها.

ويعتبر الإنتخاب عنصرا أساسيا في تكوين وتسيير المجالس المحلية، وهو موطن لتطبيق الديمقراطية من خلال الأساس القاعدي في التنظيم الإداري للدولة.

وكانت الإصلاحات التي شهدتها الجزائر صيغة جديدة نحو الإنتقال إلى الليبيرالية وإقتصاد السوق، حيث راجع دستور 1989 مفهوم ملكية الدولة وجماعاتها الإقليمية، وقد ساعدت على هذا التغيير هو إنخفاض سعر البترول وتلك الأزمة الإقتصادية العالمية والأزمة الداخلية، الأمر الذي فرض ضرورة القيام بإصلاحات عميقة تخص مراجعة كل القواعد المسيرة للإقتصاد وتحديد القوانين الاقتصادية، فتم حصر الملكية العامة، وكيفية تسييرها، النص في حق الملكية الخاصة وتخلي الدولة عن احتكار التجارة الخارجية وتحرير الإقتصاد من التسيير الإداري.[3] فتح القانون رقم: 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الأبواب للاستثمار الأجنبي، وتم تحرير الأسعار تدريجيا، وتنظيم السوق بما يجعله خاضعا للمنافسة.

أما المغرب فقد عرف التعددية الحزبية بعد الإستقلال مباشرة عام 1956، وكانت نتاجا لصراع بين الملك الذي ملك مقومات السلطة الرمزية وحزب الإستقلال الذي امتلك مقومات السلطة المادية، فقد سعى حزب الإستقلال إلى الأخذ بمبدأ الأحادية الحزبية غير أن الملك كان يراهن على الأخذ بنظام التعدد، لذا سعى إلى إنتزاع مقومات السلطة المادية من حزب الإستقلال (الجيش والشرطة) ووضع مجموعة من القوانين تمنع نظام الحزب الواحد،

[1]- نفس المرجع. ص184.

[2]- نفس المرجع. ص191.

[3]- نفس المرجع. ص195.

وقد بلغ عدد الأحزاب السياسية المغربية حوالي 40 حزبا ذات أيديولوجيات مختلفة[1]. وتنقسم الأحزاب السياسية في المغرب بين مجموعتين رئيسيتين، الكتلة الديمقراطية، والإئتلاف الوطني.

تضم الكتلة الوطنية مجموعة من الأحزاب ذات الأيديولوجيات المختلفة، وتتمثل في حزب الإستقلال (1943) والإتحاد الوطني للقوات الشعبية (1959)، الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (1972)، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي (1972).

أما أحزاب الإئتلاف الوطني، حزب الشورى والإستقلال (1946)، حزب الحركة الشعبية (1957)، حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية (1967)، حزب الإتحاد الدستوري (1984)، الحزب الوطني الديمقراطي (1977).[2]

أما في تونس فقد إتخذ الرئيس زين العابدين بن علي في 07 نوفمبر 1988 مجموعة من الإصلاحات التي كرست التعددية الحزبية في تونس في إطار فصل الحزب الحاكم عن الدولة، كما أنه منح عددا من الوزارات لعدد من الأحزاب المعارضة وحقق حالة من التوافق مع مختلف القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني حول وثيقة الميثاق الوطني التي من خلالها تم إقرار حكم القانون والعدل على إرساء الديمقراطية.

ومن أهم الأحزاب السياسية في تونس نجد أحزابا سياسية غير معتمدة وتتمثل في حزب العمال الشيوعي التونسي (1958)، الحركة الإسلامية (حركة النهضة 1970)، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (2001)، أما الأحزاب المعتمدة قانونيا، فنجد حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (1920)، حركة التجديد (الحزب الشيوعي التونسي سابقا 1921)، حزب حركة الوحدة الشعبية (1973)، حزب التجمع الديمقراطي التقدمي (الإشتراكي التقدمي سابقا 1978)، حزب الإتحاد الديمقراطي الوحدوي (1988).[3]

أما النظام السياسي الذي أقامه معمر القذافي عقب وصوله إلى السلطة في سبتمبر عام 1969، قد عمد إلى إستحداث نظام قائم على ما أسماه الديمقراطية المباشرة، والتي ترفض المبادئ المعروفة في الديمقراطيات الغربية الشعبية والتشاركية مثل: التمثيل النيابي، وكذلك المؤسسات المنبثقة عن هذه النماذج مثل: البرلمان. وأب العقيد القذافي من خلال "النظرية العالمية الثالثة" على مهاجمة الديمقراطية الغربية فأصدر الكتاب الأخضر الذي لخص أفكاره حول الديمقراطية المباشرة، بإيجاد نظام إداري وسياسي يسمح للشعب مهما كان عدده بالجلوس في قاعات متعددة لوضع جدول الأعمال المناسب للقضايا التي يرغب في مناقشتها وإصدار القرارات بشأنها، ثم يصار إلى

[1]- خير الله خير الله، **المغرب في عهد محمد السادس ماذا تغير**، (الطبعة الأولى، بيروت: دار الساقي، 2007). ص93.

[2]- نفس المرجع. ص99.

[3]- عبد الرحمن أحمد أبوخرس، مرجع سابق. ص29.

صياغة موحدة لهذه المقترحات ليصاغ جدول أعمال واحد منها، يعمم على جميع القاعات التي تقرر أن يجلس فيها الشعب لممارسة الحكم ... إن تلك القاعات يمكن أن تكون في كل حي أو في كل شارع أو كلية أو جامعة، أو قرية صغيرة...، وستكون كل جلسة في هذه القاعات عبارة عن مؤتمر من بينهم ... تنظم جلساتهم وتصنع قراراتهم وتتابع بعد ذلك تنفيذها وتقدم التقارير عنها أمام المؤتمر الشعبي نفسه، وما يخص الوطن كله.[1]

وبناء على نقده للديمقراطية الغربية توصل القذافي إلى نتيجة مؤداها أن المجالس النيابية التي هي التعبير المؤسسي عن الديمقراطية الغربية، نوع من التمثيل الخادع للشعب، ولخص نظرته في التمثيل النيابي بشعارين: "لا نيابة عن الشعب"، "التمثيل تدجيل" وفيما يتعلق بالنظام الحزبي، فقد رأى القذافي أن الحزب هو الديكتاتورية العصرية. فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق لأنه يتكون إما من ذوي المصالح الواحدة أو الرؤية الواحدة أو الثقافة الواحدة، كما يؤدي الصراع الحزبي على السلطة إلى تحطيم أسس أي إنجاز للشعب فهذا الصراع —حسبه–لا يختلف عن الصراع القبلي والطائفي، فإذا كان النظام القبلي والطائفي مرفوضا ومستهجنا سياسيا، فيجب أن يرفض ويستهجن النظام الحزبي أيضا[2]، ويرى أن النظام الجماهيري الذي تستولي فيه الجماهير على السلطة هو نظام لا يمكن أن يواجه أي معارضة، فلفظ المعارضة، ووسائل احتجاج مثل الأحزاب أو التظاهر أو الإعتصام كلها لصيقة بمجتمعات ما قبل النظام الجماهيري. ومنه هيكل النظام السياسي على الصورة التالية:

- مؤتمرات شعبية أساسية وعددها 405 مؤتمرا.
- مؤتمرات شعبية غير أساسية وعددها 26 مؤتمرا.
- نقابات وإتحادات وروابط مهنية موزعة بحسب كل المهن والتخصصات.
- مؤتمر الشعب العام.

ويتم إتخاذ القرار عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تمثل الدائرة والمركز الرئيسي الذي يتخذ القرار أيا كان نوعه وخطورته وتخصصه على أي صعيد سياسي أو إقتصادي أو إجتماعي حيث يعقد المؤتمر حلبة خاصة لوضع بنود جدول الأعمال الذي يتضمن:

- القضايا العامة المطروحة على الجماهيرية.
- الخطط الإقتصادية والميزانيات العامة.
- مختلف المقترحات التي يتقدم بها المؤتمرون.
- المتابعة وتقارير الأجهزة المختلفة.

[1]– أحمد منيسي، مرجع سابق. ص220.

[2]– نفس المرجع.

- السياسة الخارجية.

ثم تحال إلى إجتماع المؤتمر الشعبي ثم تحال إلى مؤتمر الشعب العام لوضع صياغة نهائية لمجموع ما ورد من المؤتمرات الشعبية حتى تتحول إلى قرارات أو ترفض أو تعدل أو تلغى.[1]

ومع حلول النصف الثاني من عقد الثمانينيات في القرن الماضي وبسبب عزلته الإقليمية وانتهاء الحرب الباردة وإبتعاد الإتحاد السوفياتي عن دعم الأنظمة المناوئة للغرب، في ظل هذه البيئة، كان على العقيد القذافي البحث عن وسيلة لتهدئة حدة الإنتقادات الموجهة له إقليميا ودوليا لتجنب ارتباط هذه القوى بالمعارضة الليبية، وقبل حلول نهاية عام 1988، أعلن العقيد القذافي عن عديد من المبادرات لخصخصة الإقتصاد وإجراء بعض الإصلاحات السياسية لتهدئة الجبهة الداخلية وعلى الرغم من أن مرحلة التحولات الرأسمالية في ليبيا قد حدثت في وقت مبكر (1885-1911)[2]، حيث تحول الإقتصاد من إقتصاد ريعي قائم على الضرائب ورسوم المرور للقوافل التجارية عبر الصحراء الكبرى إلى إقتصاد رأسمالي يقوم على التصدير التجاري الواسع لأنواع من النباتات التي كانت تنمو في سهل الجفارة وتستخدم في صناعة الورق، على الرغم من ذلك، فإن دخول المجتمع الليبي لمرحلة الحداثة بمعناها الشامل ظل أمرا مؤجلا.[3] أطلق حرية السفر للمواطنين للخارج، وأقر مؤتمر الشعب العام إقامة محكمة للشعب ومكتب المدعى الشعبي ليحل محل المحاكم الثورية، وأقر وثيقة حقوق الانسان، واستبدل مؤسسة الجيش بمؤسسة حراس الجماهيرية.

ويسبب مجموعة من الاضطرابات الداخلية في ليبيا أدى ذلك إلى النكوص عن كل الإصلاحات التي أعلن عنها القذافي من قبل، لكن وبسبب إشتداد الضغوط الداخلية الناتجة عن معاناة الجماهير الليبية من آثار الحصار المضروب على بلادهم، عاد العقيد القذافي لمحاولة إسترضاء الغرب وإطلاق الوعود لتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية. ففي عام 2000 طالب بتشكيل حكومة وتم حل العديد من اللجان الشعبية ونقلت صلاحياتها إلى المستويات المحلية، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى تغيرات في جوهر النظام الليبي.

وفي 13 جوان 2003 ألقى القذافي خطابا حث فيه على إحداث إصلاحات جذرية في إقتصاد البلاد، ودعى إلى إلغاء القطاع العام،[4] والواقع أو الوعود بالإصلاحات في ليبيا منذ عام 1992 لا ترقى إلى مرتبة الوعد بإحداث تحول ديمقراطي، كما أنها أقل من التحولات الليبيرالية في صورتها الشاملة.

---

[1]- نفس المرجع. ص ص 224-226.

[2]- النظام السياسي في ليبيا، من الرابط: (15-04-2014).
www.aljazeera.net/news/reportsandinterviws/2011/2/23/النظام_السياسي_في_ليبيا.

[3]- نفس المرجع.

[4]- نفس المرجع.

المطلب الثالث: الإنتخابات:

تبنت الجزائر التعددية السياسية منذ دستور 1989، وكفل هذا، للمواطنين حرية الإختيار عن طريق التصويت السري في إنتخابات نزيهة على المستوى المحلي أو الوطني، وقد نظمت السلطة الجزائرية أول إنتخابات تشريعية تعددية عام 1991، وأفرزت فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمرتبة الأولى، ولكن تم إلغاء المسار الانتخابي، وتزامن ذلك مع تقديم الرئيس الشاذلي بن جديد إستقالته وحله للمجلس الشعبي الوطني، هذا ما جعل البلاد تدخل في فراغ مؤسسي دستوري دام من 1992 إلى غاية 1995.

نظمت أول إنتخابات رئاسية في 16 نوفمبر 1995، شارك فيها أربعة مرشحين هم نور الدين بوكروح عن حزب التجديد الجزائري، اليامين زروال مترشح حر، ومحفوظ نحناح عن حركة مجتمع السلم، وسعيد سعدي عن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، أسفرت نتائجها عن فوز المرشح اليامين زروال بالمرتبة الأولى بـ: 61,34%.

ثم أجريت ثاني إنتخابات تشريعية لسنة 1997، عرفت مشاركة حزبية قوية لتسعة وثلاثون حزبا، بالإضافة إلى قوائم الأحرار، أهمها حزب جبهة التحرير الوطني، وجبهة القوى الإشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب التجديد الجزائري، فاز بالمرتبة الأولى حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ 156 مقعدا، وقد جاء في المراتب الأربعة الأولى بترتيب، حركة مجتمع السلم، بالمرتبة الثانية بـ: 69 مقعدا، ثم جبهة التحرير الوطني بـ61 مقعدا، ثم حركة النهضة بـ 34 مقعدا، ثم جبهة القوى الإشتراكية بـ 19 مقعدا.[1]

غير أن الرئيس اليامين زروال تعرض للتعديد من الضغوط التي دفعته إلى إتخاذ قرار تقديمإاستقالته وإجراء إنتخابات رئاسية مسبقة بتاريخ: 15 أفريل 1999، شارك فيها سبعة مرشحين أغلبهم أحرار، وهم: حسين آيت أحمد، مولود حمروش، عبد العزيز بوتفليقة، يوسف خطيب، عبد الله جاب الله، مقداد سيفي، أحمد طالب الابراهيمي. أسفرت نتائج الإنتخابات على نسبة مشاركة قدرت بـ: 60,25%، وفاز بالمرتبة الأولى عبد العزيز بوتفليقة بنسبة 73,79% من الأصوات. قدم بعدها الرئيس بوتفليقة قانون الوئام المدني لتحقيق المصالحة الوطنية والخروج من الأزمة.[2]

ثم شهدت الجزائر في 30 ماي 2002 ثالث إنتخابات تشريعية تعددية، تنافس فيها واحد وعشرون حزبا، بالإضافة إلى المرشحين المستقلين، بلغت نسبة المشاركة 49,95%، فاز فيها حزب جبهة التحرير الوطني بأغلبية

[1]- أحمد منيسي، مرجع سابق. ص145.

[2]- نفس المرجع.

المقاعد في البرلمان 199 مقعدا، ثم جاء حزب حركة الإصلاح الوطني بـ 43مقعدا، وجاء في المرتبة الرابعة حركة مجتمع السلم بـ: 38 مقعدا.

تعد الإنتخابات الرئاسية التي أجريت 08 أفريل 2004 ثالث إنتخابات رئاسية تعددية جزائرية جاءت في ظل ظروف داخلية وخارجية مميزة، شارك في هذه الإنتخابات ستة مرشحين: عبد العزيز بوتفليقة ولويزة حنون أمينة حزب العمال، وعبد الله جاب الله رئيس حركة الإصلاح الوطني، وسعيد سعدي رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وعلي فوزي رباعين مرشح حزب عهد 54، وعلي بن فليس عن حزب جبهة التحرير الوطني. أسفرت عن فوز عبد العزيز بوتفليقة بعهدة ثانية بنسبة 84% من الأصوات.[1]

ثم جرت الإنتخابات التشريعية الرابعة في تاريخ الجزائر لعام 2007 بمشاركة 24 حزبا سياسيا بالإضافة إلى 12229 قائمة مستقلة تنافسوا حول 389 مقعدا، تميزت هذه المشاركة في هذه الإنتخابات بالضعف حيث قدرت بـ: 35,65%، فاز بالمراتب الثلاثة الأولى: حزب جبهة التحرير الوطني بـ: 136 مقعدا، ثم حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ: 61 مقعدا، ثم حزب حركة مجتمع السلم بـ: 52 مقعدا.

وبعد التعديل الدستوري في 2008 الذي أقره البرلمان والذي خول الرئيس بوتفليقة الترشح لعهدة ثالثة، أجريت الإنتخابات الرئاسية في 09 أفريل 2009، ترشح فيها كل من عبد العزيز بوتفليقة ولويزة حنون رئيسة حزب العمال، وموسى تواتي رئيس الجبهة الوطنية، فوزي رباعين رئيس حزب عهد 54، محمد السعيد رئيس حزب العدالة والحرية، ومحمد جهيد يونسي رئيس حركة الإصلاح الوطني الإسلامي. أسفرت عن فوز الرئيس بوتفليقة بالمرتبة الأولى وبعهدة ثالثة بنسبة 90,33% وبلغت نسبة المشاركة 74,56%.[2]

وشارك في الإنتخابات التشريعية الأخيرة 2012، 44 حزبا تنافست على 468 مقعدا، جاءت نسبة المشاركة بـ: 43%. أسفرت نتائج المراتب الأولى لهذه الإنتخابات على فوز جبهة التحرير الوطني بالمرتبة الأولى بمعدل 220 مقعدا، يليها حزب التجمع الوطني الديمقراطي بـ: 70 مقعدا ثم تحالف الجزائر الخضراء والمتكون من حركة مجتمع السلم وحركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني بـ: 47 مقعدا.

أما آخر إنتخابات رئاسية فكانت في 17 أفريل 2014، فقد ترشح فيها 6 مترشحين هم: عبد العزيز بوتفليقة، علي بن فليس، عبد العزيز بلعيد، لويزة حنون، علي فوزي رباعين، موسى تواتي، أسفرت عن فوز عبد العزيز بوتفليقة بنسبة 81,5%، كانت نسبة الناخبين 51,07%.

---

[1]- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، **التقرير الإستراتيجي العربي 2003–2004**، (القاهرة، 2004). ص ص 413-414.

[2]- نفس المرجع. ص415.

وقد عرفت المملكة المغربية العديد من تجارب الإنتخابات التشريعية منذ الإستقلال، كانت أولى هذه الإنتخابات التعددية التشريعية في 25 جوان 1993، تنافس فيها 11 حزبا سياسيا على 222مقعدا في البرلمان وأفرزت نتائجها عن حصول حزب الإستقلال على 49 مقعدا، حصل الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على 52 مقعدا، أما التجمع الوطني للأحرار فقد حصل على 41 مقعدا، كما حصلت الحركة الشعبية على 51 مقعدا، أما الإتحاد الدستوري فقد حصل على أعلى النتائج 54 مقعدا.[1]

ثم جاءت الإنتخابات التشريعية في 14 نوفمبر 1997، جرى التنافس فيها بين 3300 مرشح بينهم 16 حزبا على مقاعد المجلس البالغ عددها 325 مقعدا. بلغت نسبة المشاركة فيها 85,3%. أسفرت نتائجها عن فوز الكتلة الديمقراطية المعارضة بـ: 102 مقعد وكتلة الوفاق اليمينية (الإتجاه الدستوري والحركة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي) بـ: 100 مقعد، 97 مقعدا بالنسبة لتشكيلات الوسط (التجمع الوطني للأحرار والحركة الديمقراطية الإجتماعية)، أما المقاعد المتبقية فقد توزعت بين الإسلاميين (الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية) وأحزاب اليسار (جبهة القوى الديمقراطية والحزب الإشتراكي الديمقراطي)، والأحزاب الأخرى (حزب الشورى والإستقلال وحزب العمل).

وجاءت الإنتخابات التشريعية لـ:27 سبتمبر 2002 في عهد الملك محمد السادس، شارك فيها 26 حزبا وجاءت نتائج المراتب الستة الأولى، للإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية بـ: 50 مقعدا ثم حزب الإستقلال 48 مقعدا ثم التجمع الوطني للأحرار 42 مقعدا، ثم حزب العدالة والتنمية بـ 42 مقعدا، ثم الحركة الشعبية بـ: 27 مقعدا.

وقد سادت ظاهرة العزوف على المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام 2007، حيث بلغت نسبة المشاركة فيها 38%، ويعود السبب إلى انعدام ثقة المواطنين في وصول أصواتهم وفي تحقيق المؤسسات المنبثقة عن الانتخابات لمطالبهم. وجاءت نتائج الانتخابات للمراتب الأولى بفوز حزب الاستقلال بـ 52 مقعدا، ثم الحركة الشعبية بـ 41 مقعدا، ثم التجمع الوطني للأحرار بـ 38 مقعدا، ثم حزب الدستوري على 27 مقعدا. [2]

جرت آخر إنتخابات تشريعية مغربية في عام 2011 في ظل ظروف عربية إقليمية خاصة، كان عدد الأحزاب المشاركة في هذه الإنتخابات 31 حزبا، تنافسوا على 395 مقعدا نيابيا، وقد إنحصرت المنافسة الحقيقية بين تكتلين كبيرين: الأول التكتل من أجل الديمقراطية وتكون من ثمانية أحزاب قريبة من الملك وذات تواجه ليبيرالي،

[1]- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **تقرير عن حقوق الإنسان في الوطن العربي 2008**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008-2009). ص96.

[2]- نفس المرجع. ص101.

أما التيار الثاني فيمثله حزب العدالة والتنمية بزعامة عبد الإله بن كيران. قدرت نسبة المشاركة بـ: 45%. وأسفرت نتائجها للمراتب الأولى على فوز حزب العدالة والتنمية الإسلامي بـ: 107 مقعدا، وفي المرتبة الثانية حزب الإستقلال بـ 60 مقعدا، ويليه في المرتبة الثالثة حزب التجمع الوطني للأحرار ذو التوجه الليبيرالي بـ 52 مقعدا، ثم حزب الأصالة والمعاصرة ذو التوجه الإجتماعي الديمقراطي بـ 47 مقعدا، فحزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية اليساري خامسا بـ 39 مقعدا ويليه سادسا حزب الحركة الشعبية الليبيرالي الإجتماعي بـ 32 مقعدا.[1]

إن نتائج هذه الانتخابات تؤكد تنوع الخريطة الحزبية المكونة لمجلس النواب المغربي في ظل السير إلى تطوير وإصلاحات المؤسسات الدستورية، فقد عين الملك محمد السادس السيد عبد الإله بن كيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية الإسلامي في المغرب رئيسا جديدا للوزراء بعد فوز حزبه بأغلبية المقاعد وتطبيقا للتعديل الدستوري الأخير.

ونزع صفة القدسية من الملك مع الإحتفاظ بمكانته كأمير للمؤمنين وكهيئة للتحكيم، وتكريس تعيين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر إنتخابات مجلس النواب وتقوية مكانته كرئيس لسلطة تنفيذية فعلية يتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والإدارات الحكومية وقيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي.[2]

أما تونس فقد عرفت أول الإنتخابات تعددية رئاسية وتشريعية عام 1989 فاز الإنتخابات الرئاسية زين العابدين بن علي، أما الإنتخابات التشريعية فاز فيها حزب التجمع الدستوري الديمقراطي بكل مقاعد البرلمان.

ثم عرفت الإنتخابات التعددية الرئاسية والتشريعية لعام 1994 فاز بها زين العابدين بن علي بنسبة 99% من أصوات الناخبين، أما الإنتخابات التشريعية لعام 1994 فقد شاركت فيها ستة أحزاب سياسية، فاز فيها حزب التجمع الدستوري الديمقراطي بـ 144 مقعدا، أما 19 المقعد المخصصة لتمثيل المعارضة فقد توزعت على أربعة أحزاب هي حركة الديمقراطيين الاشتراكيين (10 مقاعد)، حركة التجديد (4 مقاعد)، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي (3 مقاعد)، حزب الوحدة الشعبية (مقعدين).[3]

أما الإنتخابات التعددية الرئاسية لعام 1999: فقد شارك فيها ثلاثة مرشحين هم: زين العابدين بن علي عن الحزب الحاكم، محمد بلحاج عمور زعيم حزب الوحدة الشعبية، وعبد الرحمن تليلي زعيم الاتحاد الوحدوي الديمقراطي. فاز فيها زين العابدين بن علي بأغلبية مطلقة 99%. أما الإنتخابات التشريعية لنفس السنة فيرى

[1]- الحسن اللحية، **مسار النخب السياسية بالمغرب**، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2012). ص12.

[2]- نفس المرجع. ص15.

[3]- علي الصاوي، **مستقبل البرلمان في العالم العربي**، (الطبعة الأولى، القاهرة: النهضة العربية، 2000). ص238.

التنافس فيها على 182 مقدا، وفق قانون جديد يدمج بين نظامي الإنتخابات بالقائمة المطلقة والتوزيع النسبي، فاز فيها الحزب الحاكم بأغلبية المقاعد 148 مقابل حصول الأحزاب المعارضة على 34 مقعدا.[1]

فترشح الانتخابات الرئاسة لعام 2004 أربعة مرشحين، هم الرئيس زين العابدين بن علي عن الحزب الدستوري الديمقراطي، ومحمد بوشيحة الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية، ومنير الباجي عن الحزب الإجتماعي التحرري، ومحمد علي الحلواني عضو المكتب السياسي لحركة التجديد.

جاءت نتائج هذه الإنتخابات بفوز زين العابدين بن علي بنسبة 94,58%. أما الإنتخابات التشريعية لعام 2004، فتنافست فيها سبعة أحزاب سياسية، وهي التجمع الدستوري الديمقراطي، حركة الديمقراطيين الإشتراكيين، الإتحاد الديمقراطي الوحدوي التحرري، الحزب الديمقراطي التقدمي، فاز بالمرتبة الأولى الحزب الحاكم بـ 152 مقعدا من أصل 189 مقعدا.[2]

وعن الإنتخابات التعددية الرئاسية لعام 2009، فقد تنافس على مستوى الإنتخابات الرئاسية زين العابدين بن علي، وثلاثة قادة أحزاب المعارضة هم: أحمد أينوبي عن الإتحاد الديمقراطي الوحدوي، محمد بوشيحة عن حزب الوحدة الشعبية، وأحمد إبراهيم الأمين العام لحركة التجديد. أسفرت نتائج الإنتخابات على فوز الرئيس زين العابدين بن علي بنسبة 89,62%.[3]

بالنسبة للإنتخابات التشريعية لعام 2009 جرت في رفع نسبة تمثيل البرلمان إلى 25%، بعد زيادة عدد مقاعد مجلس النواب إلى 214، جاءت نتائج هذه الإنتخابات بفوز حزب التجمع الدستوري بـ 161 مقعدا، أما باقي المقاعد فقد تم توزيعها على حركة الديمقراطيين الإشتراكيين 16 مقعدا، وحصل حزب الوحدة الشعبية على 12 مقعدا، والإتحاد الديمقراطي الوحدوي على 9 مقاعد، والحزب الإجتماعي التحرري على 8 مقاعد، وحزب الخضر للتقدم على 6 مقاعد، وحركة التجديد على 2 مقاعد.[4]

وعن أول إنتخابات في ليبيا فقد جرت في فبراير عام 1952، وفاز بها حزب التجمع الوطني الذي عارض مبادئ الفيديرالية وطالب بتحويل المملكة إلى مملكة متحدة وليست فيدرالية.

---

[1]- نفس المرجع. ص240.

[2]- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي السنوي 2009–2010**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010). ص98.

[3]- نفس المرجع.

[4]- نفس المرجع. ص101.

وفي 17 جانفي 1960 أجريت إنتخابات عامة في غياب الحياة الحزبية، حيث تم التنافس على أساس فردي، ولم يأتي أي تغير حقيقي من الناحية السياسية إلا في مارس عام 1963 عندما عينت حكومة جديدة برئاسة، محي الدين فيكيني بدلا من حكومة عبد المجيد كوبار بدأت هذه الحكومة أعمالها بتقديم قانون جديد للبرلمان يقضى بتحويل البلاد إلى ملكية إتحادية. إلغاء المجالس التشريعية الإقليمية ومنح النساء حق التصويت لأول مرة.[1]

شهدت الإنتخابات التي أجريت في أكتوبر 1964 بداية الأزمة في النظام الملكي حيث تصاعدت قوة الليبيراليين الذين كانوا يطالبون بتقليص صلاحيات الملك، أسفرت نتائج هذه الإنتخابات على حصول القوى المعتدلة على أغلب مقاعد البرلمان، لكن الملك السنوسي قام بحل البرلمان المنتخب في فبراير 1965 بحجة وجود تجاوزات في العملية الإنتخابية، أعيدت الإنتخابات في 08 ماي 1965 وتنافس 200 مرشح على 91 مقعدا بينما فاز 16 بالتزكية.[2]

دخلت ليبيا حالة من عدم الإستقرار إمتدت من 1963 إلى 1969 والتي أفسحت المجال لثورة الجيش والتي قادها معمر القذافي ورفاقه في مطلع سبتمبر 1969، الذي أحكم قبضته على الحكم وألغى الملكية. وانتهى القذافي من التنظيم للنظام الجماهيري ومؤسساته الأولى مع مطلع عام 1977 أو بما أسماه "النظرية العالمية الثالثة" كنظرية تتغلب على عيوب الإشتراكية والرأسمالية وبإعتبارها الحل النهائي لمشاكل البشرية جميعا.

يتضح مما سبق أن البلدان المغاربية عرفت مجموعة من ملامح التغيير على المستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي وحتى الدستوري والتي شكلت مؤشرات إعلانها الدخول إلى مرحلة التحول نحو الديمقراطية وإن كان لكل مؤشر من هذه المؤشرات ما أسهم به من إدخال تعديلات كل في مجاله إلا أنه لا يخلو كل واحد منها من العديد من الثغرات والنقائص التي إنعكست وأثرت على إنطلاقة عملية الدمقرطة في هذه البلدان.

المبحث الثالث: دمقرطة البلدان المغاربية: حتمية تفرضها ضرورات الداخل.

من خلال دراسة نموذج الدولة المغاربية الحديثة وتتبع تطور نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، يمكن الباحث من التمييز بين وجهين أو قسمين لهذا النموذج.

الأول: وهو الشكل الخارجي لهذا النموذج، أبرز معالمه التضخم الكبير في أجهزة الدولة أفقيا وعموديا، وكذلك ازدياد وتوسع الدور الذي تمارسه على صعيد الإقتصاد والمجتمع.

[1]- أحمد منيسي، مرجع سابق. ص216.

[2]- نفس المرجع. ص217.

الثاني: ويتعلق بالمضمون الداخلي لهذا النموذج، الذي يتصف بالضعف والهشاشة في أدائها العام والخاص تجاه الدولة والمجتمع. ولعل أهم مظاهر هذا الضعف بهذا الصدد، هو عجز الدولة عن إرساء أسس العلاقة الطبيعية مع المجتمع على أرضية الشرعية والقانون، وبالتالي عجزها عن إدارة وتعبئة مواردها بفاعلية وقد ترتب على ذلك إستفحال عجزها عن إتخاذ وتنفيذ السياسات السليمة لمواجهة المشكلات الداخلية والتحديات الخارجية. أما النتيجة فهي ضعف أو عدم قدرتها على تحقيق الإستقلال الوطني الفعلي والدفاع عنه، ومن ثم الحد من تبعيتها للعالم الخارجي. وإضافة إلى ذلك فشلها في تحقيق إجماع وطني وإجتماعي وسياسي بما في ذلك على القضايا العامة والكبرى.

ومنه فإن المفارقة الكبيرة التي تظهر بين تضخم أجهزة الدولة المغاربية، وتطاول دورها في الإقتصاد والمجتمع من جهة، وضعف أدائها في مختلف ميادين الحياة العامة من جهة أخرى، تعكس حالة الإغتراب الفعلي بين شكل الدولة ومضمونها. وهو إغتراب نعثر عليه في تدني وضعف إنجازاتها، وبالأخص فيما يتعلق بقضايا العدالة الإجتماعية والديمقراطية السياسية والتنمية الإقتصادية والتقدم العلمي والإستقلال الوطني والوحدة، وهي النتيجة التي نعثر عليها في ضعف شرعيتها أمام مجتمعها المحلي.[1]

شكلت هذه العناصر مجتمعة المظاهر العامة للأزمة البنائية للبلدان المغاربية والتي ساهمت بطريقة مباشرة في الدفع بعملية التحول نحو الديمقراطية أي أنها شكلت العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في البلدان المغاربية والتي سنعمل على شرحها وتبيان كيفية تأثيرها على عملية الدمقرطة في هذا الجزء من البحث. وذلك بالتطرق على العناصر التالية:

أولا: إنهيار شرعية النظم التسلطية المغاربية.

ثانيا: ضعف العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع.

ثالثا: أزمة الهوية.

رابعا: العامل الإقتصادي.

المطلب الأول: إنهيار شرعية النظم التسلطية المغاربية.

تعد أزمة الشرعية من أهم وأعمق وأخطر الأزمات التي تعاني منها الدولة المغاربية المعاصرة، والسبب يعود إلى أنها إشكالية سياسية مركبة، وقد اختلف المفكرون في تفسيرها، إذ يمكن أن نجد اتجاهين عامين في الموقف من

[1] - Nazih N. Ayubi, **Over-stating The Arabe State** : **Political and Society in the Middle East**, (London: I.B Tauris, 1995). P105.

تفسير هذا المظهر العام للأزمة[1]، الإتجاه الأول، الذي يرى أن ضعف الشرعية مرتبط أساسا بظروف نشأة الدولة المغاربية ذاتها، في حين يذهب الإتجاه الثاني إلى أن السبب الرئيسي يعود إلى عجز الدولة المغاربية المعاصرة عن أن تكون وعاء لسياسة تعكس المصالح الوطنية العامة، وكذلك عجزها عن إشاعة مفهوم الدولة الديمقراطية والقانونية، كإطار لتنمية مفهوم المواطنة، وتجاوز مختلف أصناف الولاء الجزئي والتقليدي إلى مصاف الولاء للدولة والقانون.[2] والسبب يعود في إخفاقها في تحقيق الإندماج السياسي والإجتماعي والتنمية الإقتصادية والعدالة في توزيع الثروة والسلطة.[3]

بل توصلت إحدى الدراسات التي بحثت في أزمة الشرعية المغاربية، إلى أن ما تشترك فيه الدول المغاربية، ولو بدرجات مختلفة، هو تشرذم أساسها الإجتماعي وإغترابها، الأمر الذي يدل عليه مؤشران إثنان، الأول، وهو وجود عجز في الشرعية السياسية، والثاني، الأساس الأبوي للسلطة السياسية،[4] من هنا إستنتاجها القائل، بأن أزمة الدولة المغاربية الحديثة تتعدى نظامها السياسي إلى نمط علاقتها الإجتماعية القائمة على ثقافة سياسية أبوية.

تستمد مظاهر ضعف الشرعية أصولها من الضعف التاريخي الذي لازم ظهور الدولة المغاربية الحديث، بمعنى تداخل مركب لأزمة الشرعية والضعف البنيوي لمؤسساتها، إذ لم تستطع الدولة المغاربية الحديثة استكمال مقوماتها بالمعنى الحديث، سواء فيما يتعلق ببنائها المؤسسي، أو باستقلالها الذاتي عن شخص الحاكم، أيا كانت صفته وطريقة وصوله إلى السلطة. [5]

لقد أدى عدم إستكمال البناء المؤسسي للدولة المغاربية إلى ظهور مشاكل وإشكاليات عدة على مختلف الأصعدة وفي مختلف الميادين، يأتي في مقدمتها تحول الدولة إلى وسيلة وأداة لضمان إستمرار الأنظمة الحالية دون تغير ولا تبدل، بمعنى إنعدام إمكانية التداول الحر والديمقراطي والإجتماعي للسلطة، مما أدى إلى تحجر أنماط تقليدية، مثل الحكم العائلي والقبلي والديني، أو الديمقراطي الشكلي، وليس مصادفة أن يتحول القمع السافر والمبطن وانعدام أبسط مقومات الحرية السياسية والإجتماعية، إلى الأسلوب الوحيد والفعال في ضمان إستمرار وإستقرار الأنظمة الحاكمة.

---

[1]- إبراهيم سعد الدين، **"مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي"**، مرجع سابق. ص330.

[2]- برهان عليون، "المحنة العربية في الدولة الحديثة، القطرية والقومية، وعناصر نقدها"، **جريدة الحياة**، (عدد 1997/08/28).

[3]- أحمد ثابت، "تآكل شرعية الدولة العربية-الحالة المصرية"، **مجلة أبعاد**، (عدد 04، كانون الأول، 1995).

[4]- بهجت قراني، "تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي، وأهمية البعد الثقافي المهمل"، **مجلة المستقبل العربي**، (العدد 290، السنة 24، آذار 2002)، ص ص59-62.

[5]- حسنين توفيق إبراهيم، **"النظم السياسية العربية-الاتجاهات الحديثة في دراستها"**، مرجع سابق. ص58.

بنى النظام السياسي الجزائري شرعيته على أسس مختلفة تنوعت حسب المراحل التي مر بها، فمنذ ثورة التحرير إلى فترة الإستقلال الأول وجبهة التحرير الوطني تقود البلاد بإسم الكفاح المسلح وقيادة الثورة. وتسيطر على المؤسسات السياسية (الحزب) والإدارة (الدولة)، فهي المنشأة للدولة والمشرفة عليها والمراقبة لها. وهذا ما أكدته كل النصوص الدستورية والمواثيق منذ مؤتمر طرابلس.

لم تعط جبهة التحرير الوطني الفاعلية السياسية اللازمة لإدارة المجتمع، بل تم إستغلال الوضع كإطار تستمد منه الشرعية من أجل البقاء في السلطة وتمديد فترة حكم النخب المتسلطة مما أدى إلى تآكل الشرعية التاريخية والثورية.

من مظاهر الأزمة كذلك، صراع الأجنحة والنخب الحاكمة الذي يعود بمبذوره إلى حرب التحرير، صراع الكتل العسكرية فيما بينها، صراع العسكريين والسياسات، صراع الولايات، صراع البربر مع غيرهم، ثم برز نوع جديد من الصراعات بعد الإستقلال، صراع الليبيراليين مع المحافظين الذي كان من أهم نتائجه أحداث أكتوبر 1988 بالتضافر مع أسباب إقتصادية وإجتماعية أخرى، هذه الأحداث التي بينت عجز النظام السياسي الجزائري عن توزيع القيم السلطوية بشكل يضمن له التوازن والاستمرار، وكانت هذه الأحداث ابذانا بانهيار أركان شرعية النظام.

ترتب عقب أحداث أكتوبر 1988 العديد من التغيرات مهدت لاختفاء الملامح الأساسية لنظام الحزب الواحد وفتح الطريق أمم تجربة التعددية وهذا ما نص عليه دستور 23 فيفري 1989 الذي يقوم على قاعدة سيادة الشعب، الحرية، التعددية الحزبية والفصل بين السلطات.

على إثر هذا التغير، تم تنظيم أول انتخابات محلية في ظل التعددية السياسية في 12 جوان 1990، تميزت بالهدوء والأمن، مع مشاركة متوسطة للمواطنين بلغت حدود 64,15%، وبلغ عدد الأحزاب المشاركة فيها حوالي 11 حزبا من بين 25 حزبا معتمدا. أسفرت نتائج هذه الانتخابات على حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلبية المجالس، 853 مجلس بلدي من مجموع 1541، و31 مجلس ولائي منتخب من مجموع 48. ومنه فازت هذه الأخيرة بالانتخابات ومنه أعيد ترتيب الخارطة السياسية في الجزائر.

حدد تاريخ 26 ديسمبر 1991 موعدا للانتخابات التشريعية التعددية الأولى في الجزائر، وقد أفرزت نتائج هذه الانتخابات عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ: 188 دائرة من مجموع 429، وجاءت جبهة التحرير في المرتبة الثالثة بعد أن تحصلت جبهة القوى الاشتراكية على المرتبة الثانية.

لكن تم إلغاء المسار الانتخابي في 11 جانفي 1992، الأمر الذي أعلن عن بداية مرحلة جديدة تميزت بانهيار الشرعية الدستورية، وقد زاد من تعقيد الأحداث استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد في 09 فيفري

1992، ثم دخلت الجزائر في مرحلة عنف دامت لعدة سنوات جعلت البلاد تعيش مرحلة من اللاأمن واللااستقرار انهارت بفعلها أسس دولة القانون، ثم إعلان حالة الطوارئ، والتضييق على مختلف الحريات العامة، وبناء مؤسسات مرحلة انتقالية.

إن سوء تسيير عملية التحول من طرف النخب الحاكمة من جهة والتي كانت تحرص على الإستمرار في السيرة على السلطة، ومن جهة أخرى المعارضة الإسلامية التي لم تستوعب الظرف بشكل ملائم، إنهار البناء على الجميع ودخلت الجزائر في دوامة العنف المسلح وثقافة الإستئصال والمؤسسات الإنتقالية غير الشرعية.

أمام هذه الأوضاع الأمنية وبسبب الضغوط الدولية المختلفة، أدركت النخب الحاكمة في الجزائر أن لا مناص من العودة إلى الشرعية والحياة المؤسساتية القائمة على التمثيل الشعبي من خلال الإنتخابات، ثم تنظيم إنتخابات رئاسية فاز فيها مرشح الجيش ليامين زروال وتم تعديل الدستور وإجراء إستفتاء حوله يوم 28 نوفمبر 1996[1]. كما تم تبني العديد من السياسات والإستراتيجيات لوضع حد للفوضى السياسية والأمنية التي تعايشها البلاد، فتم وضع استراتيجية المصالحة الوطنية، سياسة الكل الأمني، سياسات اقتصادية واجتماعية إصلاحية.

أما في تونس، كانت أزمة الشرعية دافعا لحصول عمليات الإنفتاح السياسي، فبعد مرحلة التحرر الوطني وشيوع قبول الدولة كإطار سياسي لمجتمع ما بعد الإحتلال، بدأ النظام يواجه أزمة في شرعيته بفعل الفشل في تحقيق الحد الأدنى من التنمية وتكريس صورة حديثة لدولة ما بعد الإستقلال، على غرار إضرابات ومظاهرات وإحتجاجات، فمن إنتفاضة ضد التعاونيات الزراعية عام 1969 إلى أحداث قصر هلال وما حدث فيها من إضرابات عام 1974 إلى أحداث الخميس الأسود الذي تم فيه قتل وجرح المئات 1978، إلى أحداث قفصة 1980، وإنتفاضة الخبز 1984.[2] لم تنجح مؤسسات ما بعد الاستقلال في تونس، في بناء مؤسسات تحظى بالرضا من قبل المجتمع، وظلت عملية صنع القرار محتكرة من قبل تيار بعينه.

أما عن النظام السياسي المغربي، فيجمع الباحثون على أن أزمة الشرعية فيه تنبع من ازدواجية طبيعته أي يجمع بين التقليدية والحداثة، وأنه نظام يجمع ما بين أنواع ثلاثة من الديمقراطية هي البربرية والإسلامية والغربية التي تتعايش لتكسب النظام المغربي حالة من عدم الاستقرار السياسي، فهو نظام يجمع بين نمطين من الشرعية، النمط المرتبط بالخلافة أي الشرعية الدينية، والثاني مستوحى من الديمقراطية الليبيرالية. وهناك من يرى أن هذا التناقض مرجعه الطبيعة الأوتوقراطية لنظام يعتمد في تبرير شرعيته على المصدر التقليدي الذي ينطوي على بعد ديني إسلامي

[1]- أحمد منيسي، مرجع سابق. ص98.

[2]- نفس المرجع، ص89.

أو على بعد قبائلي أو على البعدين معا غير أنه حاول تدعيم هذا المصدر بمصادر إضافية من خلال إسباغ مظاهر العقلانية القانونية كمصدر آخر للشرعية بهدف زيادة فعالية النظام.[1]

وتمثلت أزمة السياسة الشرعية في ليبيا في إنسداد سياسي هيكلي كبير، إذ أن المؤتمرات واللجان الشعبية لم تعمق المشاركة المجتمعية في السياسة كما كانت تبتغي، بل ظلت أضعف من مؤسسات النظام نفسه، كما أن دورها كان محدودا في تحديد توجهات الدولة، لقد أزاح القذافي كل معارضيه في مجلس قيادة الثورة الذين قادوا الإنقلاب العسكري معه، وأبرزهم الرائد عبد السلام جلود الذي لجأ إلى قبيلته "المقارحة"، كما تم إغتيال بشير الهوادي وعوض حمزة في عام 1975، ولقي المصير نفسه عمر المحيشي عام 1984، كما إنشق عليه عبد المنعم الهوني، قبل أن يعود ويتصالح مع القذافي.[2]

إستطاع القذافي بن قبيلة القذاذفة في سرت إستثمار التحالفات القبلية في دعم نظامه وإضعاف الدولة، وتحييد الحركة السياسية داخل المجتمع، كما شكل الزعيم الليبي ما يسمى بـ: "الإدارة الشعبية الإجتماعية" في عام 1993، لإحتواء شيوخ القبائل عبر إيلاء أدوار سياسية ومجتمعية لهم في إدارة الدولة.[3] وما كان هذا إلا سياسة تبناها هذا الأخير من أجل الحصول على إجماع وموافقة شعبية أكبر، لكنها كرست ما يسمى أزمة الشرعية السياسية بطريقة أعمق.

إن إحدى المسائل الإشكالية التي واجهت الدولة القطرية منذ ولادتها، هي قواعد بناء شرعيتها كدولة وقواعد بناء شرعية النظام الحاكم فيها، إن الأقطار المغاربية كانت قد شهدت تجربة الدولة قبل الحديثة " Pre Moderne State"، أي الدولة المخزنية في المغرب وتونس والجزائر. وقد إمتدت هذه إلى حقبة الإختراق الإستعماري في القرنين التاسع عشر والعشرين، ومن ثم يمكن القول إن شرعية الدولة الوطنية الحديثة بعد الإستقلال في هذه الأقطار كانت ومازالت مقبولة من مواطنيها حتى هذه المرحلة، ولكن ليبيا شهدت مولد مؤسسة الدولة لأول مرة في القرن الماضي بعد ربعه الثاني، أي أن رسوخ مؤسسة الدولة فيها، ومن ثم رسوخ شرعيتها التاريخية بالنسبة لمواطنيها، هو أمر مهتز أو مشكوك فيه، وخاصة عند التكوينات الإثنية التي لم تندمج سياسيا في المجرى الرئيسي للحياة العامة في هذه الدولة.[4]

---

[1]- نفس المرجع. ص 90.

[2]- خالد حنفي علي، القذافي والثورة الليبية خيارات السقوط والصمود، من الرابط: (14-05-2016).
http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/10.htm

[3]- نفس المرجع.

[4]- سعد الدين إبراهيم وآخرون، **"المجتمع والدولة في الوطن العربي"**، مرجع سابق. ص334.

أما شرعية الأنظمة الحاكمة في هذه البلدان، فبدأت تتآكل وخاصة في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. إذ أن مصادر الشرعية المعتادة، طبقا لماكس فيبر "Max Weber" وآخرين هي: التقاليد، والعقلانية–القانونية، والقيادة الملهمة (الكاريزمية)، ويضاف لها أحيانا الأيديولوجيا والإنجاز. وقد عرفت الدولة القطرية في المغرب العربي أنظمة حاكمة، إستندت إلى مصدر أو أكثر من هذه المصادر جميعا بدرجات متفاوتة.

تزامن إهتزاز شرعية الدولة مع اهتزاز شرعية النظام الحاكم في الوقت نفسه، من وجهة نظر قطاع كبير من مواطنيها، يمثل هذا الوضع عنصرا رئيسيا فيما يسمى بأزمة الدولة القطرية في المغرب العربي، وهي أزمة لم تستوعبها الأنظمة الحاكمة بحجمها و كيفها الحقيقيين، ناهيك عن القدرة على الإستجابة الخلاقة لها، إن الإستجابة الأكثر شيوعا، في مجابهة أزمة الدول والنظام الحاكم، هي مزيد من تقليص الحريات الأساسية وزيادة القهر والبطش ضد القوى السياسية. هذه الممارسات قد تطيل من أجل النظام الحاكم في الأمد القصير، ولكنها تقوض من دعائم شرعية الدولة نفسها، وتفتح الباب واسعا أمام إمكانات تمرد وعصيان تكوينات إجتماعية طرفية أو هامشية، ومن ثم تفتح الباب واسعا أمام إحتمالات تدخل أطراف أجنبية إقليمية أو دولية، إما بمساعدة التكوينات المتمردة، أو بإستغلال تصدع الجبهة الداخلية في العدوان على الدولة.

المطلب الثاني: ضعف العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع.

يمكن دراسة ضعف العلاقة بين الدولة القطرية المغاربية والمجتمع من خلال التركيز على مجموعة من العناصر والتي بتفاعلها مع بعضها البعض تشكل أهم دافع وسبب من أسباب التحول الديمقراطي في هذه البلدان. ويمكن إجمالها فيما يلي:

الفرع الأول: أزمة المشاركة السياسية:

خلصت العديد من الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع العلاقة بين الدولة المغاربية والمجتمع إلى وجود فجوة كبيرة بينهما، وهي فجوة أخذت في الإتساع والتعمق المستمرين، وتقترب أغلب هذه الدراسات في تفسيرها لسبب هذا الخلل من الحكم القائل بعدم تمثيل الدولة بمختلف أجهزتها وممارساتها لمصالح وأهداف وطموحات مختلف القوى الإجتماعية المكونة لها، فالدولة المغاربية لجأت إلى التعامل مع المجتمع بالشكل الذي يتناسب مع سياساتها وتوجهاتها الإيديولوجية، هذا الأمر يتمثل ويظهر بشكل واضح في عدم السماح في أغلب الأحيان بقيام قوى سياسية وتنظيمات إجتماعية قادرة على منافستها في إدارة شؤون الدولة والمجتمع،[1] من هنا تطهر السياسة المنظمة

[1] -Nazih N.Ayubi, op.cit. p112.

لتدمير أغلب عناصر المجتمع المدني، أو تغيرها والحد من إستقلاليتها الحقيقية عبر التحكم المباشر وغير المباشر لها من جانب أجهزة الدولة ومؤسساتها.

إن عدم وجود علاقة سليمة وصحيحة تربط الدولة بالمجتمع، أدى إلى غلبة الطابع المركزي للدولة في المجال السياسي، وبالتالي تدني إن لم نقل غياب المشاركة السياسية للمجتمع بهذا الصدد، وهو ما دفع بالعديد من التيارات السياسية والإجتماعية إلى اللجوء إلى الاحتجاج والعنف السياسي كوسيلة للتعبير عن مطالبها، وهي وسائل وأساليب وردود فعل تعكس الوجه الآخر لسياسة الدولة تجاه المجتمع.[1] إذ أن أغلب ممارسات العنف وإستعمال السلاح من جانب القوى المناهضة للسلطة، هو الوجه الآخر للممارسة العنيفة والكبت الذي تمارسه الدولة ضد المجتمع وقواه السياسية والمدنية، وهو الأمر الذي إنعكس لاحقا في عجز الدولة عن المحافظة على وحدة مجتمعها وتماسكه، كما تجسد بصورة نموذجية في الجزائر، ...

تمثلت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية، فقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية والجماعية، وممارسة النزعة الاقتصادية ضدها واحتكارها الكامل للتمثيل في إطار سياسة تعبوية تفتقر إلى المشاركة، حتى بعد دخول الجزائر مرحلة التعددية السياسية التي أقرها حزب 23 فيفري 1989، عايشت نفس الأوضاع والممارسات التي عكست مظاهر أزمة المشاركة السياسية.[2] والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- غياب التطابق بين المبادئ الأيديولوجية والمواقف والبرامج والنصوص القانونية مع الممارسات السياسية الملموسة التي صاحبها تفشي الفساد الإداري والسياسي.
- مشاركة شكلية موسمية غير فعالة من قبل القوى السياسية حيث لا تظهر الأحزاب إلا أثناء العملية الإنتخابية بهدف تأدية أدوار معينة أو الحصول على الريع الإنتخابي.
- إتخاذ المشاركة السياسية شكل التعبئة بغرض خلق مساندة دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من إهتمام بما تجري في المجتمع السياسي.
- الحفاظ على الوضع القائم سواء في المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب والجمعيات وغياب التداول على السلطة في حياتها الداخلية أو في المؤسسات الرسمية، بقاء نفس الأشخاص والسياسات.
- عزوف الشباب عن الانضمام للأحزاب السياسية، حيث يلاحظ سيرة الأشخاص المتقدمين في السن على المناصب القيادية، وبالتالي غياب التجديد والحيوية لتحريك العمل السياسي.
- ضعف المشاركة في الإنتخابات وفي أوجه النشاط الإجتماعي الأخرى.

[1]- صخر المحمد، **"أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية: الجزائر نموذجا"**، (دمشق: كلية العلوم السياسية، 2011)، ص17.
[2]- نفس المرجع. ص21.

- المقاطعة الإنتخابية وضعف الحراك الاجتماعي وعزوف المثقفين عن المشاركة في الحياة السياسية.[1]

كما شهدت دولة تونس أزمة للمشاركة السياسية منذ إستقلالها وتولى "بورقيبة" رئاسة الدولة والذي أعلن مبدأ العمل بالديمقراطية إلا أن مساره السياسي إتخذ منحى ديكتاتوري ليعين نفسه حاكما للبلاد مدى الحياة. الأمر الذي يخالف مبدأ الديمقراطية حيث بدأ الخلاف مع أنصار القائد صالح بن يوسف الذي أغتيل بأوامر من "بورقيبة" وقام بسجن أنصاره عام 1961 وضيق الخناق على خصومه السياسيين من جناح حزبه المؤيد إلى الحركات اليسارية والقومية النشطة في السبعينيات وفي سنة 1974 قام "بورقيبة" بقمع المتظاهرين في عدة احتجاجات وقام بعملية التصفية والقمع ضد أتباع حركة الاتجاه الإسلامي واليساريين.

كان "بورقيبة" يتمتع بصلاحيات واسعة وفرض نظام الحزب الواحد ولم يسمح بإقامة أحزاب سياسية وجمعيات وعرقل نشاط المجتمع المدني وبعدم السماح للأفراد بالمشاركة والإنخراط فيها إلا لمن يدعم حزب الرئيس. [2] إحتكر السلطة بعدم السماح بالتداول السلمي عليها، حيث شهدت تونس أول إنتخابات تشريعية لها عام 1959 تحصل فيها الحزب البورقيبي على نسبة 99,65 بالمئة وإنتخابات 1964 تحصل على نسبة 99,78 بالمئة. وإستمر الوضع على حاله إلى أن قام الوزير الأول "بن علي" بالإنقلاب على "بورقيبة" في 07 نوفمبر 1987 قوبل ذلك بتأييد من قبل التونسيين حيث وعد "بن علي" شعبه بإلغاء الرئاسة مدى الحياة وفتح الباب للحريات السياسية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية للأفراد والدفاع عن حقوق الإنسان والسماح بالتعددية الحزبية وإقامة الديمقراطية وقام بإطلاق صراح المساجين السياسيين وأنشأ وثيقة الميثاق الوطني لتنظيم الحياة السياسية في البلاد.[3] إلا أن "بن علي" في بداية 1998 قام بإقصاء جميع معارضيه خاصة الإسلاميين من حركة النهضة واليساريين والشيوعيين وبدأت فترة التعذيب والملاحقات والتضيق على حرية التعبير والنشر والإعلام والحريات السياسية والإعلامية ومنع الشعب من حقه في التنظيم السياسي والعمل على إضعاف جميع المؤسسات الوسيطة التي يمكن أن تنقل مطالب الشعب وغلق المجال السياسي تماما ولم يسمح بأي نشاط معارض إلا في أطر شكلية حيث لم يفلح الخطاب السياسي على مدار 23 سنة في واقع إستبدادي مهيمن فيه النظام السياسي على الحياة العامة بكافة أوجهها وأنشطتها السياسية والإقتصادية والثقافية والإعلامية فظل الخطاب السياسي والممارسة متناقضين مما ولد لدى شرائح المجتمع حالة من إنعدام الثقة في النظام السياسي والممارسة معا وخلق من جهة أخرى جسور من التواصل والتنسيق بين مكونات المعارضة السياسية وعدد من الفاعلين السياسيين ونشطاء المجتمع المدني، هذه الفجوة رافقتها فجوة أخرى بين إستبداد المنظومة الحقيقية وديمقراطية الواجهات المزيفة والشكلية التي تسوق للعالم في شكل برلمان وإنتخابات دورية منظمة وأحزاب سياسية ومجتمع مدني حيث بلغ عدد جمعياته الأهلية قبل الثورة أكثر من 9000 جمعية

---

[1]- نفس المرجع. ص ص 23-25.

[2]- صخر المحمد، **أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية: الجزائر نموذجا**، مرجع سابق. ص17.

[3]- نفس المرجع. ص21.

وكانت نسب نتائج الإنتخابات الرئاسية التي نظمت خلال عهده تتسم بعدم الواقعية، فإنتخابات 1989 نسبتها 99,70 بالمئة، إنتخابات 1994 نسبتها 99,6 بالمئة، إنتخابات 1999 نسبتها 94,44 بالمئة، إنتخابات 2004 نسبتها 94,49 بالمئة، إنتخابات 2009 نسبتها 89,62 بالمئة.[1]

بالرغم من عزوف كبير للشعب التونسي عن المشاركة في الحياة السياسية، حيث كانت نسبة 15 بالمئة فقط ينتمون إلى المنظمات غير الحكومية وهذا ما يدل على أن أزمة المشاركة السياسية في تونس ظلت قائمة وحتى بعد فتح المجال أمام التعددية الحزبية والسياسية التي لم تغير من طبيعة النظام السياسي المنغلق[2].

على غرار ذلك، تتميز الحياة السياسية المغربية بالموقف السلمي للمواطنين إزاء العمل السياسي سواء كان في شكل انخراط في تنظيمات حزبية أو في شكل المشاركة في الإستحقاقات الإنتخابية، حيث بلغت في الإنتخابات التشريعية لشهر سبتمبر 2002 معدلات مثيرة، إذ لم تتخط 50% إلا بقليل حسب الإحصائيات الرسمية، بل إن أقوى حزب لم يحصل في هذه الإنتخابات إلا على 10% من مجموع عدد الناخبين. ومن الملاحظات المسجلة في هذا الإطار، وبناء على الإنتخابات المذكورة، نجد:[3]

- التقاعس في التسجيل في اللوائح الإنتخابية على الرغم من المجهود الإعلامي الكبير الذي بذل في ذلك.
- نسبة المشاركة في البوادي أعلى من نظيرتها في المدن.

فالإقبال الكثيف أو الضعيف على صناديق الاقتراع يعتبر مؤشرا قويا على الاهتمام بالحياة السياسية وبالشأن العام، فالممارسة الديمقراطية السلمية تجد ترجمتها المباشرة والتعبير الفعلي لها في حصيلة الأصوات المعبر عنها التي تقف في صف هذا الطرف أو ذاك.

وإذا حاولنا البحث عن أسباب أزمة المشاركة السياسية في المغرب، يمكن تحديدها في ما يلي:[4]

- التفاوت السوسيو/إقتصادي وعدم ضمان الحد الأدنى للكفاف الإقتصادي.
- إنخفاض درجة الوعي السياسي.
- ضعف المشاركة في المجالات الأخرى غير السياسية للحياة الإجتماعية.
- غياب، أو على الأقل ضعف الطبقات والقوى الإجتماعية الوسطى.

---

[1]- نفس المرجع. ص23.

[2]- نفس المرجع. ص27.

[3]- زين العابدين حمزاوي، **"الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي بالمغرب"**، من الرابط: (14-05-2016) http://www.aljabriabed.net/n91_01hamzapui.htm#_ednM.

[4]- نفس المرجع.

- طغيان العنصر الشخص على العملية السياسية.
- ضعف التنظيمات السياسية الوسيطة من أحزاب سياسية وجماعات مصالح.

أما عن أزمة المشاركة في ليبيا، لقد نجح معمر القذافي في السنوات الأولى من حكمه في بناء شرعية شعبية تستجيب لتطلعات وآمال وحاجات السكان، لكنه بعدها كان حريصا فقط على البقاء في السلطة وبسط نفوذه، وقام بعدها باتباع سياسات ونفذ ممارسات أدت إلى تغير قاعدة النظام الإجتماعي الليبي، وقام القذافي ببذل جهود متواصلة وبدعاية مكثفة لإقناع الناس بنموذجه الفريد، إلا أن سياسته الديمقراطية لم تعد تنطلي على أحد، حيث برزت بقوة ظاهرة عزوف الناس عن حضور مؤتمراته ولقاءاته، فلجأ إلى تدابير متعددة لخلق حراك سياسي واجتماعي لصالحه ولتقوية نظامه، وشملت هذه المجالات تطبيق مبادرات مثل: الجمهرة وتطبيق أفكار السلطة شعبية والإدارة ثورية،، وإنشاء القيادات الشعبية والروابط الشبابية الإجتماعية وغيرها من الآليات التي ابتدعها لإحكام السيطرة وإشاعة مناخ مصطنع من التأييد الشعبي.[1]

والمشاركة السياسية في فترة القذافي كانت شبه غائبة بشكل تام عن الحياة السياسية، حيث كانت هذه الأخيرة تعاني سيطرة الرأي الواحد، ولم يكن أمام المواطنين، خاصة المهتمين بالشأن العام أية فرصة للتعبير خارج حدود النظام، كما لم يكن هناك مجال للمجتمع المدني والأحزاب السياسية في المشاركة السياسية على أي صعيد بحيث كانت الدولة شمولية، وإن أنشأت تنظيمات المجتمع المدني فهي ضمن الكوربوراتية المسيطرة والمهيمنة على كل شيء.[2]

كما لم يسمح الرئيس السابق "معمر القذافي" بالمشاركة السياسية للمعارضة فقد اتخذ كل الوسائل لمواجهة المعارضة، بحيث لم يكن "القذافي" يقبل بالمساومة عندما يتعلق الأمر بتحدي سلطته، لذلك فقد أنهى "القذافي" جميع أشكال المعارضة القائمة والمحتملة في الداخل، وعندما لجأ معارضون إلى العمل في الخارج لم يسمح "القذافي" وسعى جاهدا بكل الوسائل للقضاء عليهم[3]، لذلك فقد شهد النصف الثاني من الثمانينيات حملات إغتيالات متزايدة لأعضاء المعارضة الليبية في الخارج.

بالإضافة إلى ذلك هناك دلائل أخرى تشير إلى غياب المشاركة السياسية في ليبيا منها عدم وجود إنتخابات رسمية بحيث أصدر قانون 1972 يمنع التحزب، أما عن حرية الرأي والتعبير فقد كان مغيب بالنسبة للمواطنين المحليين على أرض الواقع ولم يكن يسمح لهم بالتعبير عن أفكارهم المستقبلية.

---

[1]- يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، (الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013). ص10.

[2]- نفس المرجع. ص11.

[3]- نفس المرجع. ص12.

ومن هذه الدلالات يمكن القول أن نتيجة لكل تلك السياسات التي طبقها "القذافي"، انسحب الليبيون من المشاركة من الحياة السياسية وركزوا طاقاتهم على مصالحهم الشخصية أو على مصالح عائلاتهم أو قبائلهم ومناطقهم، وبهذا أصبح الليبيون يرون أن السياسة ليس لها معنى في حياتهم العامة، ومنه فقد خلق النظام السياسي أزمة مشاركة سياسية، ونتيجة لذلك سعت مجموعة من الأطراف للإنقلاب على نظام "القذافي" وذلك في 13 أوت 1975، غير أنها كانت محاولة فاشلة، كما وسبق الإنقلاب على هذا النظام مظاهرات طلابية في مدينة بنغازي في 02 مارس 1975، وبهذا برز تآكل شرعية النظام تدريجيا.[1]

مما سبق، يمكن القول، أنه عندما تحتكر جماعة طبقية ما مصادر ومواقع القوة السياسية في المجتمع وتسيطر على مؤسسات الحكم والإدارة وميكانيزمات وقنوات العمل السياسي بوجه عام يتشوه –بالضرورة– نطاق المشاركة السياسية ويتضاءل حجم المشاركين في العملية السياسية، وبالتالي تنهار قيم الحرية والعدالة والمساواة وتنبثق أزمة المشاركة السياسية، مما يفقد النظام السياسي كثيرا من أركان شرعيته وأسباب إستمراره، وما سيتتبع ذلك من تفكك وإنهيار أو عدم إستقرار سياسي.

الفرع الثاني: دور النخبة في التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية:

بالتعرض للوضع في النظم المغاربية عموما نجد أن كل التوجيهات الانفتاحية كانت بمبادرة من السلطة ذاتها، بيد أن ما ينبغي التأكيد عليه في هذا الإطار أن دور القيادة في عملية التحول الديمقراطي مقترن بطبيعة القيادة وبرغبتها بالفعل في إحداث تحول ديمقراطي، فقد تلجأ القيادة إلى صيغة الإنفتاح حماية وتأمينا لوجودها في السلطة إزاء إستفحال أزمة شرعية في النظام السياسي، ولا يكون هدفها التأسيس بالفعل لعملية تحول ديمقراطي، وهذا متوقف على طبيعة العوامل التي كانت وراء قرار القيادة بالتحول، فثمة قيادات تقتنع دون ضغط مباشر بأولوية قضية التحول، ومن هنا يمكن الحكم بإيجابية مستقبل التجارب الديمقراطية التي تنجم عن مثل هذه القناعات، وهناك قيادات أخرى تلجأ إلى الإنفتاح كنوع من المراوغة وتحت وطأة ضغوط بعينها، من دون أن يكون لديها إرادة أو قناعة بأهمية التحول الديمقراطي.

يضم الواقع المغاربي ثلاثة أجيال من النخب تتصارع على السلطة وتتجنب الديمقراطية، وهي: نخبة دولة الثورة، نخبة الدولة التقليدية، نخبة الدولة شبه الليبيرالية اللاديمقراطية.[2]

[1]– نفس المرجع. ص 13.

[2]– محمود غالب سعيد البكاري، **"الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية: تحليل سوسيولوجي مقارن"**، (الطبعة الأولى، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2013). ص194.

ففي الجزائر تشير وقائع الأحداث بأن السبب في الإنفتاح والتحول الديمقراطي لم تكن المعارضة السياسية ممثلة في جبهة القوى الإشتراكية بقيادة "آيت أحمد"، والحركة الديمقراطية في الجزائر بقيادة "أحمد بن بلة"، وحزب الطليعة الإشتراكي بقيادة "بشير حاج علي" بالإضافة إلى التيار الإسلامي بقيادته المختلفة، والتي كانت من الضعف وسوء التنظيم وعدم التنسيق فيما بينها ما يحول دون إطلاق مثل هذا المسار، كما أن القوى الخارجية سواء الدول أو المنظمات أو المؤسسات الدولية، لم تكن تحض بالقوة الكافية لدفع النظام نحو التحول بل إن التحول الديمقراطي في الجزائر كان من صيغة النخب الحاكمة سواء المدنية وعلى رأسها رئيس الجمهورية أو العسكرية وهي السلطة الفعلية في البلاد، وأبرز ما يميز هذه النخبة أنها غير مقتنعة أيديولوجيا بالتوجه الإشتراكي. فالإنتقال نحو التعددية الحزبية في الجزائر صنعته رغبة النخب الحاكمة ومهدت له وساعدته التحولات الدولية.

أما حقيقة تجربة الإصلاح السياسي في تونس فقد جاءت على يد النظام الحاكم نفسه، سواء في عهد الرئيس الراحل "بورقيبة" أو الرئيس "زين العابدين بن علي"، وعلى الرغم من أن ذلك لا ينفي أن تلك المبادرات قد جاءت إستجابة لمجموعة الضغوط التي مارستها القوى السياسية والحزبية في تونس خلال المراحل المختلفة، إلا أن الهدف والمحرك الرئيسي لتلك المبادرات قد تمثل في تأمين الإستقرار وضمان السيطرة على السلطة من ناحية، وضمان الحد الأدنى من الشرعية السياسية اللازمة لإستمرار النظام السياسي دون أزمات هيكلية، من ناحية أخرى. [1] وقد ترتب على ذلك أن تمتع النظام الحاكم بقدرة أكبر على إدارة عملية الإصلاح السياسي وفق مستوى الضغوط التي تعرض لها النظام وليس وفق خطة وأهداف طموحة في إرساء تجربة ديمقراطية حقيقية.

وفي المغرب، منذ البداية، إحتاج القصر للحد الأدنى من نفوذ حزب الإستقلال والأحزاب المعارضة، ومن هنا جاء نص الفصل الثالث من دستور 1962 على أن "الأحزاب السياسية تساهم في تمثيل المواطنين ... ونظام الحزب الوحيد ممنوع في المغرب" فالملك يضع نفسه فوق كل النزاعات مع عدم ترك الفرصة لزيادة نفوذ حزب بعينه.[2]

في النظام السياسي المغربي، هناك فاعل سياسي مركزي، هو الملك الذي يتمتع بسلطة احتكار القرار السياسي، كما توضح الدراسات التي تناولت النخبة السياسية في المغرب أن أعضاءها ينتمون إلى أسر كانت تجمع بينها معرفة وقرابة قديمة، أسسوا جميعا الحركة الوطنية ... وبالنظر لعلاقاتها فهي تكون عالما مغلقا، تعززت فيه روح العشائرية.[3] ما ساهم في تكريس جمود النخبة الذي شكل أحد العقبات التي تقف في وجه تطوير تجربة التحول الديمقراطي ودفعها إلى مدى أبعد مما وصلت إليه.

---

[1]– أحمد منيسي، مرجع سابق. ص193.

[2]–نفس المرجع. ص103.

[3]- مصطفى عمر التير، "رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي"، من كتاب: **المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل**، (الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013). ص92.

أما في ليبيا، تكونت النخبة السياسية في عهد "القذافي" من مجموعة دوائر تحيط بالمركز الذي يحتله "القذافي" وحده، وتضم الدائرة الأولى المحيطة به عناصر تميزت بقوة ولائها له، قسم كبير من أبناء قبيلته، إلى جانب بعض الذي فازوا بثقته من العاملين معه لفترة طويلة. وكل عضو في هذه الدائرة يكون مركزا لدائرة تحيط به، لأعضائها الخصائص نفسها التي للدائرة الأولى، مع تغير شخصية المركز، وأعضاء الدائرة الثانية يصبحون مراكز لدائرة ثالثة، وهكذا. فالنظام الليبي مبني على الولاء والقرابة والقبلية، وأعضاء هذه الدوائر هم من العسكريين وأبناء العقيد وأصدقائهم وأقربائهم وزعماء اللجان الثورية، وأخيرا فئة البيروقراطيين الذين تولوا مناصب تنفيذية عالية، كأعضاء اللجنة الشعبية العامة، ومدراء المؤسسات المهمة، وخصوصا التي لها علاقة بالمال، وبعض أمناء اللجان الشعبية في الشعبيات.[1]

الفرع الثالث: دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية:

إن بعض مكونات المجتمع المدني في الفضاء المغاربي كانت موجودة خلال فترة الاستعمار، فأثناء تلك الفترة حافظت البلاد على بعض مكونات المجتمع المدني التقليدية، أي التي عرفت خلال الفترة التي سبقت الهجوم الأوروبي على الأقطار العربية. من هذه المكونات يمكن ذكر المؤسسة الدينية المتمثلة بإدارة المساجد، والطرق الصوفية، والزوايا. كما وجدت أيضا جمعيات خيرية وأهلية للرعاية باليتامى والفقراء، وبتعليم الكبار، والتعليم الديني، بل لعل التنظيمات التي قامت بالدور الرئيسي في صد عدوان الغزو الغربي كانت تنظيمات غير رسمية.

وظهرت أثناء فترة الإستعمار جمعيات وحتى تنظيمات نقابية، بل وظهرت حتى الأحزاب، كما حدث في تونس والمغرب والجزائر، أما الدولة القطرية الحديثة، ما لبثت أن ضاقت ذرعا بجميع مكونات المجتمع المدني، فبدأت بتصفيتها الواحدة تلو الأخرى، إما عن طريق تحريمها بنص قانوني، أو وضعها تحت رعاية السلطة. كان المبرر الرئيسي لذلك أن الحاجة تدعو إلى بناء الدولة، والسعي بسرعة إلى اللحاق بركب البلدان المتقدمة، ولكي تتحقق هذه الأهداف لابد من التشديد على وحدة الصف، والتي حسب رأي القادة تكون بإلغاء جميع أوجه الاختلاف، بما فيها الإختلاف في الرأي وفي أسلوب العمل، ولهذا يجب على الحكومة أن تتولى تسيير وتنظيم جميع الأنشطة.[2] لذلك ألغيت مكونات المجتمع المدني التي يمكن أن تعرقل المسيرة وفي مقدمتها التنظيمات المعارضة والنقابات والاتحادات الحرة، ووسائل الإتصال غير التابعة للسلطة الرسمية.

فقد تميزت الأحزاب في المغرب الأقصى بمشاركتها إلى جانب القيادة التقليدية في عملية الكفاح من أجل الإستقلال، لذلك حافظت على مكانتها وعلى دورها، لم يحدث هذا في تونس التي حاول فيها الحزب الحاكم أن

[1]- نفس المرجع. ص96.

[2]- نفس المرجع. ص99.

يخضع مختلف التشكيلات، بما فيها نقابات العمال، لسيطرة الحزب، وكذلك ما قام به حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر، حيث عمل على أن يكون هو الواجهة الشعبية للأنشطة التي يفترض أنها لا يخضع لسلطة الدولة مباشرة قبل أن يفتح الباب أمام التعددية الحزبية، وتظل الحالة الليبية فريدة، حيث عرف المجتمع الليبي التنظيمات الشعبية التقليدية نفسها قبل مجيء الاستعمار. لم يتعرض المستعمر لهذه التنظيمات التقليدية، كما لم يتدخل النظام الملكي كثيرا في الشأن التقليدي، بل شجع تكوينات جمعيات حديثة عن طريق وزارة الشؤون الإجتماعية، لكن بتولي العسكر زمام الأمور، ألغوا جميع أشكال التجمعات المستقلة وشبه المستقلة.

إنتشرت ظاهرة الجمعيات في البلدان المغاربية بطريقة ملفتة وذلك تماشيا وفق الظروف والتحولات الداخلية وتحت الضغوط التي تمارسها بعض منظمات المجتمع المدني في الغرب تحت ستار تقديم يد العون والمساعدة. فقد بلغ عدد هذه الجمعيات في الجزائر، وبحسب التصريحات الرسمية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، 93654 جمعية في جانفي 2012. أما في تونس وفي شهر جانفي 2011، فقد بلغ عدد الجمعيات 9694جمعية، وبحسب تصريحات وزير الداخلية المغربي في 17 جوان 2010 يوجد في المغرب أزيد ممن 50000 جمعية.[1]

يمكن تلمس طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في الجزائر بعد صدور دستور 1989، الذي أقر التعددية الحزبية والنقابية والإعلامية، وعزز تلك التعددية بمجموعة من القوانين الناظمة لممارسة تلك الحقوق والحريات، فقد عرفت الساحة السياسية تأسيس حوالي 60 حزبا خلال تلك الفترة، إلى جانب تأسيس العديد من النقابات والعديد من الجمعيات.

لكن المتتبعين لتطور الأحداث في الجزائر، إعتبروا بأن الهدف من قبول النظام السياسي الجزائري للتعددية وتشجيع تكوين الأحزاب هي تفتيت القوى المعارضة وامتصاص الغضب الشعبي المتزايد الذي إستطاعت بعض تلك التنظيمات (خاصة التيار الإسلامي) إستغلاله لصالحها في ظل توسع رقعة الإحتجاج الإجتماعي ضد سياسة الإقصاء والتهميش والتفقير التي عرفتها فترة الثمانينيات.

ذلك أن سرعان ما تم إجهاض التجربة الديمقراطية التعددية، وهذا بإلغاء المسار الإنتخابي سنة 1991، إثر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الإنتخابات التشريعية، وإعتقال قياداتها، وحل مختلف تكوينات المجتمع المدني التابعة لها.

وبهذا دخلت الجزائر في أزمة أمنية تم على إثرها إعلان قانون الطوارئ سنة 1992، وهو القانون الذي أعطى الحرية لمصالح الأمن بإيعاز من السلطة للتصرف في حياة الناس وتقييد حرياتهم وهذا ما نصت المادة 3 منه.[2]

---

[1]- نفس المرجع. ص113.

[2]- أحمد منيسي، مرجع سابق. ص185.

وقد إستغلت السلطة هذا القانون لمواجهة قوى المعارضة والتقليل من دورها، فأصدرت مجموعة من القوانين المؤطرة للعمل السياسي الحزبي، (قانون الأحزاب السياسية لسنة 1997)، حيث وضعت قيودا على ممارسة نشاطاتها السياسية، الإطاحة بالأحزاب السياسية أو تفككها من الداخل، والتعامل مع الأحزاب بطريقة إنتقائية.

هذا ولا يختلف الوضع كثيرا بالنسبة للنقابات، فبالرغم من إعتراف الدستور بالحق النقابي وصدور قانون لتنظيمها سنة 1990، إلا أن النقابات لا زالت تعاني التضييق والمحدودية، فوزارة العمل المؤهلة رسميا بمنح تصاريح العمل للنقابات المهنية رفضت الاعتراف بعدة نقابات في أكثر من قطاع.[1]

يتضح مما سبق، أن السلطة الجزائرية، بالرغم من تبنيها التعددية السياسية، إلا أنها في الواقع لازالت ترفض تأسيس مجتمع مدني خارج عباءة الدولة، ومن ثم فهي ترفض إستقلاليته. الأمر الذي يضيق من نطاق عمل مختلف مؤسساته من أحزاب ونقابات وجمعيات...، وما ينعكس ذلك من وضع حد لقيامه –المجتمع المدني– بأهم وظائفه والمتمثلة في الدفع نحو تحقيق المزيد من الحرية والديمقراطية.

ولا يختلف الوضع كثيرا بالنسبة للمجتمع المدني التونسي، فالرئيس "بورقيبة" منذ توليه الحكم، عمل على ممارسة المهيمن على المجتمع السياسي، فعمل على إستقطاب قادة أقوى تنظيم نقابي آنذاك وهو الإتحاد العام التونسي للشغل بإعتباره التنظيم الوحيد الذي له القدرة على منافسة الحزب الحاكم، وإستمر هذا الوضع حتى مع مجيء الرئيس "زين العابدين بن علي" إلى السلطة، الذي أبدى إنفتاحا على المعارضة وأقر التعددية، واعترف مبدئيا بإستقلالية النقابة عن الحزب الدستوري[2].

غير "زين العابدين بن علي" اسم الحزب الدستوري إلى التجمع الدستوري الديمقراطي، الذي بقي الحزب الوحيد الممسك بأجهزة الدولة والفارض سيطرته على المجتمع المدني، وأحزاب المعارضة المعترف بها تتحرك في مجال ضيق، لا يسمح لها بأن تقوم بدور المعارضة التي تؤثر في الحياة السياسية بصفة جدية. كما احتوى هذا النظام مختلف الجمعيات التي بلغ عددها حوالي 9000 جمعية مرخص لها بالعمل، تدور معظمها في فلك الحزب الحاكم المندمج كلية في أجهزة الدولة، أما باقي الجمعيات والمنظمات المستقلة خاصة ذات الطابع السياسي، كالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، فإنها ظلت تعاني التهميش والتضييق على النشاط الجمعوي.[3]

أما في المغرب، وعلى الرغم من دخوله التعددية السياسية منذ الإستقلال، إلا أن هذه التعددية هي مفهوم دستوري أكثر منها حقيقة سياسية واقعة إن تجربة التعددية الحزبية المبكرة في المغرب يشوبها ضعف بسبب ضعف

---

[1]– نفس المرجع. ص186.

[2]– **التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 2009. ص74.

[3]– نفس المرجع، ص75.

شرعية الإعتراف بالمعارضة التي لم تصل إلى السلطة إلا سنة 1998 في إطار ما سمي بالتناوب التوافقي، وقد تعرضت لمحاولات الاضعاف والتحجيم من قبل السلطة، وانطلاقا من هذه الحقيقة السياسية، فقد عملت السلطة المغربية وباستمرار على مواجهة مختلف تكوينات المجتمع المدني من نقابات وأحزاب ومنظمات.[1] وهذا بالإعتماد إما على أسلوب القمع والملاحقة والتطويق، وإما من خلال تأطير المجتمع بواسطة هيئات سياسية ونقابية ومنظمات إما مصطنعة أو ضعيفة التأثير.

ومع مطلع التسعينيات تغيرت استراتيجية الدولة اتجاه المجتمع المدني، بعد أن عجزت عن القضاء عليه كلية، فاتجهت نحو إحتوائه وتوظيف مؤسساته في المجتمع بطريقة تنافس الأحزاب المغربية الكبرى والنقابات، وهو الأمر الذي لقى تجاوبا، بل ومساندة من طرف تيارات المجتمع المعارضة للأحزاب المغربية من منطلقات سياسية وأيديولوجية مختلفة، وتنفيذا لهذه الإستراتيجية الجديدة فقد توجهت الدولة إلى إستغلال الحركات الإجتماعية ضد الأحزاب المشاركة في الحكومة وفي هذا الصدد تم تأطير حركة الشباب العاطل عن العمل، وبموازاة هذا التوجه حاولت الدولة أيضا تجاوز عمل الجمعيات الحقوقية وتأسيس هيئات لتقوم مقامها تضطلع بمعالجة ملف المختطفين والمختفين لأسباب سياسية ونقابية[2]، ومنه تم إشراك المجتمع المدني في إعداد البرامج الحكومية وهذا شكليا فقط.

خلاصة القول أن مختلف مؤسسات المجتمع المدني في البلدان المغاربية كانت هياكل شكلية فقط، لم يتجاوز دورها مجرد شاهد على دخول هذه البلدان مرحلة التحول الديمقراطي دون القيام بمهامها الأساسية المنوطة بها والتي تدعم عملية ترسيخ الديمقراطية وفتح المجال أكثر للحريات في المجتمعات المغاربية.

المطلب الثالث: أزمة الهوية.

إن مسألة الهوية تنطوي في الأساس على معان رمزية وروحية وحضارية وجماعية، تعطي الفرد إحساسا بالانتماء إلى جسم كبير، وتخلق لديه الولاء والاعتزاز بهذا الجسم الكبير، ولكن يقل أهمية عن هذه الوظيفة الرمزية –الروحية– الحضارية للهوية، وظيفة عملية أخرى. ويقصد بذلك فعالية الدولة التي تحمل هذه الهوية وتروج لها، في الدفاع عن أرضها ومجتمعها، وفي تنمية اقتصادها، وفي إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، وفي إقرار حد أدنى من العدالة التوزيعية بين أفرادها وفئاتها. [3]ومع نهاية عقد السبعينات وبداية عقد الثمانينات، كانت مؤشرات عجز المشروع القطري الخاص والهوية التي صاحبته، تتراكم واحدة بعد الأخرى.

---

[1]– يوسف مجاهد، **المجتمع المدني والتجربة المغربية**، مؤتمر المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، (لبنان: مؤسسة فريديرينس، أفريل، 2004). ص91.

[2]– يونس مجاهد، **"المجتمع المدني والتجربة المغربية"**، ورقة مقدمة في مؤتمر: المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، (لبنان: تجمع الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فريديرش، أفريل 2004). ص92.

[3]– سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سابق. ص332.

ترتبط مسألة الهوية وأزمتها بمسألة الإندماج السياسي-الإجتماعي للتكوينات الإثنية في بعض الدول القطرية، إن الإختيار بين الهويات المتنافسة ينطوي على إستبعاد، أو إغتراب، أحد القطاعات أو التكوينات الإجتماعية من المجرى الرئيسي للحياة السياسية العامة في الدولة القطرية، فالإختيار الإسمي أو الفعلي لهوية قومية عربية للدولة القطرية، مثلا، يستبعد مشاركة غير العرب من أبناء الدولة في الجدل السياسي، ومن ثم يتركهم "مستغربين" "Alienated" في إطار الثقافة السياسية المدنية السائدة رسميا، وهي حالة قد تدفع بأبناء هذه التكوينات إلى الإنسحاب والتقوقع، أو إلى التمرد والعصيان.[1] وفي كلتا الحالتين لا يتوقع منهم ولاء لهذه الدولة وهويتها التي تنفي أو لا تعترف بهويتهم الخاصة غير العربية.

وعدم الإندماج السياسي والإجتماعي هذا لا يقتصر على التكوينات الإثنية، ولكنه قد يشمل قطاعات إجتماعية أخرى، وبخاصة في الأرياف والبوادي ممن يعيشون على هامش المجرى الرئيسي للحياة السياسية في مجتمعاتهم القطرية، فنتيجة التلكؤ في نشر التعليم، وغياب التنشئة السياسية والمدنية لهذه القطاعات، تظل إطاراتها المرجعية ممعنة في ضيقها ومحليتها وولاءاتها التقليدية، بعيدا عن الدولة القطرية، إن لم تكن متشككة في هذه الدولة أو معادية لها. فالدولة القطرية (المغاربية) إذا عجزت عن دمج تكويناتها الاثنية وقطاعات مجتمعية أخرى في المجرى الرئيسي للحياة السياسية العامة.

ومنه، إن العناصر الأساسية للهوية في البلدان المغاربية هي أولا اللغة ثم الدين ثم التكوينات الإجتماعية، والتي من خلالها يمكن تقصى وتحليل أزمة الهوية في هذه البلدان والتي عملت بطريقة مباشرة وغير مباشرة في الدفع نحو عملية التغيير السياسي التي عايشتها هذه المجتمعات.

الفرع الأول: اللغة:

تعتبر اللغة أكبر تجل للهوية، فهي تخلق ما يسميه "إميل دوركهام" الوعي الجمعي، فأفراد القبيلة الواحدة أو المجتمع الواحد الذين يتحدثون لغة مشتركة تتوحد أطرهم المرجعية والفكرية والأيديولوجية ما داموا ينتمون إلى ثقافة واحدة، وتصبح اللغة من هذه الزاوية، عاملا من عوامل الوحدة وخلق التجانس.[2]

واللغة ليست أداة فارغة ووسيلة للتخاطب والتواصل فقط، وإنما تحتوي أيضا على طرائق التفكير والمشاعر، وتعبر عن إرادة الناس وطموحاتهم، فالإنسان بلا لغة لا هوية له، ولا وجود للفكر في غياب اللغة. فهي الوعاء الحاوي للثقافة، ووسيلة التفكير الذي من خلاله تتحدد رؤية العالم، ومن هنا ضرورة معرفتها لتحصين الهوية.

[1]- نفس المرجع. ص335.

[2]- نفس المرجع.

تعود جذور أزمة الهوية في الجزائر إلى المرحلة الاستعمارية، إذ لجأ المجتمع إلى الثقافة التقليدية في مواجهة سياسات الدمج والفرنسة[1]. وأدت السياسات الاستعمارية الإدماجية إلى إنقسام المجتمع الجزائري على ذاته، فإلى جانب المقاومة الثقافية المتمسكة بالموروث الثقافي، شكل الاستعمار منظومة ضاغطة من المؤسسات والأنساق والإجراءات كانت من نتائجها فرض لغة وأخلاقيات جديدة وخلق سلسلة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإرتباط المكانة والحراك الاجتماعي بتمثل اللغة والتعليم والثقافة الفرنسية. وفي ظل هذا المناخ الثقافي المستقطب، إنقسم المجتمع ذاته ثقافيا بشكل مهد لأزمة الهوية وإنعكاساتها السياسية.

بعد الإستقلال إحتدم الصراع بين النخب المعربة وبين أصحاب الثقافة الفرنسية وأخذت المناقشات بينهم حول قضية التعريب بعدا أيديولوجيا. مما ولد حبلا إجتماعيا خطيرا، تحولت النخب المعربة إلى مواطنين من درجة ثانية ويشكلون الأغلبية المهمشة من طرف نخب مفرنسة حاكمة ومتنفذة. [2]

في مطلع الثمانينات أعلن الرئيس "الشاذلي بن جديد" إصراره متابعة مشروع تعريب قطاع التعليم، كما أقر إنشاء المجلس الأعلى للغة العربية. لكن بعد إلغاء الإنتخابات التشريعية في 1992 وتشكيل المجلس الأعلى للدولة، صدر مرسوم تشريعي يجمد قانون إستعمال اللغة العربية وهو ما يعتبر مرسوم غير دستوري بحكم مخافته لنص المادة 03 من دستور 1989 والتي تثبت اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية ويفترض أن تأتي مختلف الإجراءات القانونية والتنظيمية موافقة لهذا النص.

تراجعت السلطة عن هذا المرسوم غير الشرعي، وصوت المجلس الوطني الانتقالي على قانون تعميم اللغة العربية يوم 17 سبتمبر 1996، وحدد تاريخ سريانه بين 1998 وسنة 2000 بالنسبة للتعليم العالي.[3]

أحدثت القانون رقم 91/05 والمتضمن تعميم إستعمال اللغة العربية إستياء كبيرا لدى البربر الجزائريين خاصة أولئك المتواجدين في منطقة القبائل الكبرى أو الصغرى الذين إعتبروه قانونا عنصريا وغير متجانس. إعترف

---

[1]- لمزيد من المعلومات حول دور الإستعمار في تشكيل بناء الدولة ومقوماتها، أنظر:

-Lisa Anderson, « Antiquated before they can ossify : states that fail before they form », **Journal of international affairs**, (Number1, volume 58, FALL 2004). P p 01-16.

-Joel S.Migdal, « state building and non-nation-state », **Journal of international** », (Number1, volume 58, Full 2004). P p 17.

[2]- هناء عبيد، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، من كتاب: **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004). ص161.

[3]- نفس المرجع. ص162.

دستور 1996 بأن البعد الأمازيغي هو أحد الأبعاد الأساسية للهوية الجزائرية، لكن الجمعيات والتنظيمات البربرية، ظلت متمسكة بالإعتراف بالأمازيغية كلغة رسمية في الجزائر وإعادة الإعتبار للثقافة الأمازيغية.[1]

أما عن تونس، فدراسة عنصر اللغة يختلف عنه في الجزائر في بعض النقاط ويشترك معه في عوامل كثيرة، كالعامل التاريخي والثقافي وتأثيره على مقوم اللغة وقضية التعريب. ولعل أهم ما يمكن التطرق إليه هنا هو دور الرئيس السابق "لحبيب بورقيبة" ومواقفه المختلفة من اللغة العربية والعروبة.

كثيرا ما أبدى "بورقيبة" رفضه المعلن للعروبة ولكل ما يمت لها بصلة وربما يرجع ذلك إلى صراعه مع "صالح بن يوسف" رمز التيار العروبي في تونس بداية من سنة 1955 والمعروف برفضه للنهج الذي تبناه "بورقيبة" القائم على توقيع اتفاقيات الإستقلال الداخلي وبروتوكول الإستقلال في 20 مارس 1956 الذي إعتبره "بن يوسف" كارثة جديدة ولذلك يدعو "الشعب العربي الأبي إلى الحذر واليقظة ومضاعفة الجهود ومواصلة الكفاح الشريف لتقويض صرح الإحتلال الأجنبي".[2] ويعتبر الخلاف البورقيبي الناصري وإنحياز "جمال عبد الناصر" إلى "صالح بن يوسف" عاملا آخر يضاف إلى عوامل رفض "بورقيبة" للعروبة بل للقومية العربية كخيار أيديولوجي وسياسي كان "عبد الناصر" أحد أبرز رواده مما ساعد على تأخر إندماج تونس في محيطها العربي وإنضمامها إلى جامعة الدول العربية. لقد تدعم عداء "بورقيبة" للعروبة بسبب الأعمال المسلحة التي إستهدفت نظامه وكادت أن تطيح به والتي كانت تنتمي بشكل أو بآخر إلى تيار القومية العربية الذي شهد تناميا لأنصاره في تونس، مثل محاولة الإنقلاب العسكري التي قادها "لزهر الشرايطي" سنة 1962 أو الحركة المسلحة التي قامت بها مجموعة من الفصائل القومية بمدينة قفصة سنة 1980 بقيادة "أحمد المرغني".[3]

وكرد فعل على ذلك، كان "بورقيبة" يجد مبررا لعدائه للعروبة والقومية العربية فهو صاحب المقولة "إن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية وأن مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص وأن مرسيليا أقرب لنا من بغداد ودمشق والقاهرة وأن إجتياز البحر الأبيض المتوسط لأسهل من إجتياز الصحراء الليبية".[4] وكبديل للعروبة والانتماء العربي وجد "بورقيبة" في "الأمة التونسية والشخصية التونسية" ما ينسجم مع توجهاته الفكرية واختياراته الأيديولوجية ذات الخلفية الغربية، فقد جاء في أحد أقواله: "الوطن التونسي لا الوطن العربي لأن

---

[1]- نفس المرجع. ص163.

[2]- المنصف الصالحي، مرجع سابق. ص282.

[3]- نفس المرجع. ص284.

[4]- لبيض سالم، "التيار القومي التقدمي في تونس: من التنظيم السري إلى الحزب السياسي"، من كتاب: **المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل**، مرجع سابق. ص305.

تونس لها شخصيتها منذ آلاف السنين منذ عهد قرطاج، أما العرب فيشكلون عدة أمم لا أمة واحدة وهو ما يؤكد انقسامهم إلى عدة دول".[1]

المستوى الثاني الذي يبرز من خلاله عداء "بورقيبة" للعروبة هو موقفه من اللغة العربية وانحيازه للعامية بدل الفصحى، فقد خطب في ملتقى هواة الأدب في المنستير يوم 29 جويلية 1968 قائلا: "إن اللغة التي يتكلمها الشعب ويفهمها كل تونسي مهما كان نصيبه من الثقافة ومهما كانت الجهة التي تنتمي إليها ومهما تباينت الجهات ليست الفصحى بل العامية لذلك من حق الأدب الشعبي والشعر الشعبي أن يحتلا مكانهما عند الشعب وأن يكون هما أدبه وشعره".[2] لا شك أن هذا الموقف ليس موقفا عفويا بأي حال من الأحوال ذلك أن الموروث الإستعماري في مستوى الإدارة والتعليم يستوجب تبني سياسة تعريبية شاملة وسريعة للحد من ظاهرة الإزدواجية اللغوية التي أسست لها الإدارة الإستعمارية الفرنسية عموما والمدرسة الفرنكو-العربية على وجه الخصوص خاصة أن اللغة والثقافة العربية كما كانت تدرس بجامع الزيتونة كانت تتعرض للتحقير من طرف المدرسين الفرنسيين بالمدرسة الصادقية، مما ساعد على تشويه "الشخصية التونسية" التي باتت ميالة إلى تجميد لغة المستعمر. لقد حافظ "بورقيبة" أثناء فترة حكمه على سياسة الازدواجية اللغوية مع وضع لغة القرآن في المرتبة الثانية بل في المرتبة الثالثة بعد كل من الفرنسية والعامية التونسية. لقد إتسمت سياسات التعريب "البورقيبية" بالتذبذب والاضطراب والتراجع، ولم يتردد "بورقيبة" في التصريح سنة 1987 بأن تعريب التعليم في تونس أدى إلى تردي مستوى التلاميذ والطلبة محاولا بذلك تبرير إختياراته في إلغاء التعليم الزيتوني كمربض للغة العربية وثقافتها، والحد من البعثات الطلابية للمشرق العربي، وعدم القيام بأي حملات تحسيسية بأهمية اللغة العربية كلغة وطنية يجب الإعتزاز بها وإعطائها الأولوية في الإستعمال[3]. بالرغم من أن الدستور التونسي ينص صراحة على ان اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد التونسية وما يتطلبه ذلك من إعتماد لهذه اللغة في كافة المجالات التعليمية والإدارية بين التونسيين هذا علاوة على إعتمادها في تخاطبهم وتراسلهم الرسمي.

والمغرب أيضا يأخذ بالإزدواجية اللغوية، هذه الإزدواجية تصبح مشكلة ثقافية قبل أن تكون تربوية، فاللغة الفرنسية —أو أية لغة أخرى- يجب أن تكون لغة تكامل لا لغة تنافس، على غرار المغرب أين ينظر إلى اللغة الفرنسية كلغة يجب تعلمها بإعتبارها ضرورة ثقافية وعلمية، وليس كلغة للتدريس إلى جانب اللغة العربية.

---

[1]- نفس المرجع. ص306.

[2]- نفس المرجع. ص307.

[3]- نفس المرجع. ص 311.

والمواطن المغربي يواجه منذ طفولته مشكلة الإزدواجية اللغوية، بل مشكلة التعدد اللغوي أحيانا، وقد جاءت سياسة التعريب التي إنطلقت بعد الإستقلال من أجل رد الإعتبار إلى اللغة العربية، لكنها أخفقت نتيجة المواقف السلبية منها،[1] وهو ما أدى إلى وجود فجوة بين لغة المدرسة ولغة التواصل اليومي في الحياة.

فعدم وجود مؤسسات وأكاديميات لرعاية اللغة وتطويرها في المغرب جعل اللغة العربية ضعيفة، وترجع مكامن خللها إلى غياب سياسة لغوية واضحة، وعدم توافر المؤسسات والمجامع اللغوية الكافية والمتوفرة على الموارد اللازمة، وتعثر عملية التعريب، والقصور في الترجمة في الحقول العلمية والإنسانية.

إن ما يميز سياسة التعريب في المغرب هو أنها حافظت على بقاء اللغة الأمازيغية قوية إلى جانب اللغة العربية، ولم يكن التعريب الشامل لصالح الثقافة الغالبة، وهي الثقافة العربية. كما رفضتها النخبة المفرنسة التي اعتبرت التعريب محاولة لقلب الفاعل المتحكم في اللعبة السياسية، فالمسألة تبدو أكثر من كونها ثقافية أو لغوية بحتة، وإنما هي مسألة سياسية وهيمنة أيديولوجية.[2] ومن مخلفات الاستعمار أيضا، هي اللغة التي تمكن الأفراد من الاندماج في سوق الشغل، وبالتالي نيل الاعتراف من طرف الآخر، فكل من أراد أن يترقى اجتماعيا واقتصاديا عليه تعلم هذه اللغة وإلا سوف يتعرض للإقصاء.[3]

أما في ليبيا، فاللغة العربية هي الأكثر إنتشارا وهي اللغة الرسمية وتتكلم بها الغالبية العظمى من السكان، ويتحدثها الليبيون في حياتهم اليومية وفق اللهجة الليبية أو الدارجة، وهي تختلف قليلا من مكان لآخر نظرا لإتساع الرقعة الجغرافية للبلاد، كما تعد اللغة الإنجليزية لغة الدراسة الجامعية في كليات العلوم التطبيقية، وتستخدم كذلك في العديد من قطاعات الأعمال[4]. اللغة الأمازيغية بلهجاتها المتعددة تتكلمها القبائل الأمازيغية في البلاد، ويتركز أهلها في عدد من مدن وبلدات جبال نفوسة الجبالية وفي الشمال الغربي بزوارة و (الغدامسية) في قرية غدامس و (التارقية) لدى الطوارق بقرية غات بالإضافة إلى مجموعات صغيرة في مناطق متفرقة من البلاد مثل اللغة الأوجلية في أوجلة وسوكنة. ويجيد اللغة الهوساية لدى الهوسا بقرية غات وهي منتشرة لدى معظم الأمازيغ في ليبيا التحدث باللغة العربية شعب الهوسا في النيجر ونيجيريا ودول غرب أفريقيا. لغة التيدا وهي لغة التبو فرع من القرعانية وهي لغة

---

[1]- عكاشة بن المصطفى، تأثير اللغة الفرنسية في المستوى القيمي والاجتماعي والتعليمي في المغرب، من كتاب: **المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2013). ص151.

[2]- نفس المرجع. ص153.

[3]- نفس المرجع. ص180.

[4]- فتحي سالم أبوزخار، "**ثوابت الهوية الليبية**"، من الرابط: (03-07-2014) www.alwatan-libya.net

شعب القرعان الأفريقي بالسودان الأوسط تشاد. يشتهر الليبيون بنظم الشعر الشعبي الذي يشبه في أغراضه وبنيته وأوزانه بعض ما يقوله البدو في الجزيرة العربية[1].

الفرع الثاني: الدين:

تستمد الهوية الثقافية العربية مقوماتها من الدين الإسلامي الذي يدعو إلى الحق ويتخذ من الإنسان موضوعا له، فالدين هو المكون الأول لهويتنا الثقافية، لأنه هو الذي يحدد للأمة فلسفتها الأساسية عن سر الحياة وغاية الوجود، كما يجيب عن الأسئلة الخالدة التي فرضت نفسها على الانسان في كل زمان ومكان، فالإسلام له تأثيره العميق والشامل في هويتنا الثقافية، كما أن التوحيد بمعناه الشامل يمثل أبرز ملامح هويتنا الثقافية، والتدين هنا لا يعني ممارسة الشعائر الدينية وحدها، بل هو موقف من ثوابت كثيرة، منها ما يرتبط بالأسرة وكيفية تكوينها بشكل صحيح، فهذا مكون رئيسي من مكونات الهوية الثقافية، ومنها ما يرتبط بالمنهج العلمي الذي اعتمد على العقل والوحي بشكل متوازن، وهذا يمثل أيضا ملمحا من ملامح هويتنا الثقافية.

إذن لا يمكن تصور وجود للهوية الثقافية العربية إلا بوجود الدين الإسلامي باعتباره سمة مميزة للمجتمعات العربية والإسلامية، وأداة المسلمين لمقاومة الاغتراب الثقافي، وبالتالي فأي هجوم على الإسلام هو بمثابة محاولة إستلاب للهوية الثقافية والحضارية للأمة العربية.

في الجزائر ينص الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد ولكنه يحرم التمييز بين الأديان، ويمثل المسلمون نسبة 98% من إجمالي عدد السكان، ولا توجد إحصائيات رسمية توضح عدد غير المسلمين، إلا أن بعض التقارير أعلنت أن عددهم لا يتعدى الـ 5000 نسمة أو أن 2% تمثل أقلية مسيحية مع وجود أقلية دقيقة جدا من اليهود.[2]

وشكلت علاقة الإسلام بالسلطة السياسية الحاكمة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني ومدى القدرة على تكريسه في الواقع الاجتماعي إحدى أهم المشكلات التي واجهت ولاتزال تواجه الدولة الجزائرية.

إتسمت المناداة بالإسلام في الخطاب السياسي الجزائري بالشعبوية والإستخدام المذهبي، الأمر الذي أدى إلى بروز ظاهرة الاختلاف الأيديولوجي عند التعاطي مع القضية الدينية، وذلك بين العلمانيين والإسلاميين، أي

[1]- نفس المرجع.

[2]- **التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي عام 2010**، مركز ابن خلدون للدراسات الديمقراطية، (القاهرة: دار رؤوف للطباعة، 2011). ص65.

بين دعاة الحداثة والأصالة، الأمر الذي أدى إلى انتشار بعض الأفكار المناهضة للقيم الروحية الإسلامية، ومنها الأصوات التي ظلت تنادي بضرورة إلغاء قانون الأسرة المنبثق من أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

فلا يزال المشهد السياسي الجزائري يتسم بالتجاذب بين الأفكار التي تدعو إلى ضرورة ربط الصلة بين الدين والسياسة، أي بين الدين والدولة، والتي تذهب إلى حد المطالبة بوجوب إقامة الدولة الإسلامية، في مقابل الأفكار التي تدعو إلى ضرورة وضع الحدود بين الدين والسياسة، إذ ينادي أصحابها إلى وجوب علمنة الدولة.[2]

أما في تونس، فتتألف الأغلبية الساحقة من الشعب التونسي أي حوالي 98% من المسلمين، معظمهم من السنة، في حين لا يشكلون المسلمون الشيعة سوى أقلية، ويشكل المسيحيون حوالي 1% من السكان.

فوفق تقرير الحرية الدينية الدولية لعام 2007 الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، يعيش حوالي 25,000 مسيحي في تونس، 20000 منهم من الكاثوليك من بينهم 500 شخص تقريبا ملتزمين دينيا. تدير الكنيسة الكاثوليكية 12 كنيسة، بالإضافة إلى مكتبات و9 مدارس وعيادتين. كما تنظم الأحداث الثقافية والنشاطات الخيرية. والطائفة المسيحية الثانية من حيث الحجم هم البروتستانت: حوالي ألفي شخص. وتشمل الطوائف المسيحية الأخرى في تونس: الكنيسة الإنجيلية، بضعة مئات من الأعضاء، وكنيسة فرنسا المصلحة، تملك كنيسة واحدة حوالي 140 عضو، والكنيسة الروسية الأرثوذكسية، التي تملك كنيستين و100 عضو، وكنيسة الروم الأرثوذكس، ثلاث كنائس في جربة وسوسة وتونس و30 عضوا.

أما اليهود فبلغ عددهم حوالي ألفي شخص، يقيم ثلاثة أرباعهم في جزيرة جربة (550 كلم جنوب شرقي العاصمة).[3]

لعل أكثر الأنظمة العربية إثارة للجدل حول مسألة علاقة الدين والسياسة، بأضلاعها الثلاثة: الدولة والدين والعلمانية، هو النظام التونسي برئاسة "بورقيبة"، الذي حكم لثلاثة عقود طويلة، عرفت تجاذبا قويا بين الحقلين الديني والسياسي، وبين المحافظة والتحديث من أجل بسط الهيمنة، لا على الدولة فحسب، ولكن على النسيج الإجتماعي جميعه. وهذا ما اتبعه خلفه "بن علي" بتبني إستراتيجيات الهيمنة السياسية بأسلوب ممنهج تحت غطاء الوسطية في التدين، هذا المفهوم ظل يتحدد باستمرار وفق إملاءات الظروف السياسية والاجتماعية وما تفرضه متطلبات النظام السياسي في اصطداماته المتتالية، سواء بالمعارضة السياسية أو الإحتجاجات العنيفة للنقابات.[4]

---

[1]- صالح زياني وأمال حجيج، "الأمن الثقافي والإجتماعي الجزائري: التهديدات والسياسات والآفاق"، من كتاب: **المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل**، مرجع سابق. ص257.

[2]- نفس المرجع. ص258.

[3]- **التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي العربي عام 2010**، مرجع سابق. ص252.

[4]- المنصف الصالحي، مرجع سابق. ص275.

وفي الحقيقة، إن النظام التونسي الحديث لم يشذ عن باقي الأنظمة العربية في بلورة فهم خاص للإسلام، يقدم بعدئذ باعتباره جوهر الدين الحق، وذلك من أجل إعادة تشكيل حقل ديني تحتويه الدولة وتعتبره ذراعها الأيديولوجية من أجل تسويغ سياساتها وتعبئة المواطنين حولها تلك هي استراتيجية الدولة في مجال اكتساب الشرعية وتوحيد المجتمع. ولذلك ارتبط الدين بالسلطة السياسية لما تتسم به الدولة العربية من مركزية وحق تمثيل الهياكل الدينية ومنع قوى أخرى من الحديث باسم الدين، فالمسألة الدينية تقع في قلب العمل المؤسسي والسياسي للدولة الجديدة المنبثقة من أنقاض المرحلة الاستعمارية.

إن أول إحتكاك للمجتمع التونسي باللائكنية كممارسة عملية، كان عبر دخول الإستعمار الفرنسي الذي سعى إلى إعادة هيكلة الحقل السياسي من خلال القوانين الوضعية والقوة المادية الموظفة من أجل إفقاد حكم البايات المستندة شرعيته إلى العامل الديني.

أما الإحتكاك الثاني بالعلمانية كان بفضل النخبة المتعلقة المنحدرة من البرجوازية الصغيرة العائدة من فرنسا لتستحوذ على دواليب السلطة، بقيام الدولة الوطنية المستقلة سنة 1956 بقيادة "الحبيب بورقيبة". وظف هذا الأخير الزخم الشعبي المفتن بشخصيته الكاريزمية، للدعاية المنظمة لحكمه عبر الإتصال المباشر بالجماهير في المدن وأقاصي الأرياف وعبر الإذاعة لتقويم الحقل الديني وجميع معارضيه وإخضاعهم لسلطته، فقد كانت أية معارضة لـ"بورقيبة"، ولاسيما بعد التخلص من خصمه الشق اليوسفي في الحزب الدستوري الجديد، بمنزلة إعلان العدائية له وللدولة الوطنية الوليدة وخروج عن الإجماع الوطني بل عن الأمة جمعاء.[1]

ثم دخل المجتمع التونسي في منتصف سبعينيات القرن العشرين مرحلة رهانات واستراتيجيات جديدة بين إسلام يستند إلى الفكر الوسطي ويروج له النظام السياسي في العهدين الحديثين وإسلام سياسي راديكالي معارض يستهدف تغيير الحكم. أما نظام "بن علي" لم يكن يحمل أي مشروع عقلاني، فقد كان همه إقصاء رجال الدين والفكر من التدخل في الحياة السياسية إلا في ما يدعمه وينأى به عن كل معارضة لا توالية.

لقد أراد النظام السياسي في العهدين السابقين، أن يكرس علاقة اتباع للحقل الديني بالحقل السياسي، من أجل إصباغه بالمشروعية لأنه لم يكن بمقدور السلطة أن تكسبها من مشاريعها التنموية. أما هذا الضعف، فضلت السياسة الرسمية قراءة "حداثية" للإسلام تناسب مشروعها على طرح مسألة العلمانية علانية لأنها فقدت أبعادها الفكرية الحقيقية[2]. فقد كانت أولوية السلطة هي تعميم الهيمنة على المجتمع، بما في ذلك العامل الديني.

[1]- نفس المرجع. ص282.

[2]- نفس المرجع. ص291.

لذلك إتخذ نظام "بورقيبة" أهم الإجراءات التي غيرت مجرى تاريخ تونس الحديث. فبصدور مجلة الأحوال الشخصية يعتبر نقلة نوعية في العلاقات الإجتماعية، فقد منعت تعدد الزوجات وأعطت حق المرأة في الطلاق، كما دعى بطريقة إستفزازية إلى إفطار رمضان في جانفي 1961 متعللا بضرورة إدخار قوة العمل بالقضاء الشرعي. كانت إجراءات تؤسس لأيديولوجية جديدة، وبالتالي لم تكن سوى محاولة من النظام لتوحيد المواطنين حول هوية سياسية تبحث عن مرجعية مشتركة، ولم يكن تكوين "بن علي" العسكري يسمح له ليفكر في تحديد الهوية الثقافية للشعب على أسس تاريخية وفلسفية. ولكن آلة الحاكم الموروثة عن نظام "بورقيبة" والمتمثلة في الحزب الدستوري هي التي سعت إلى هيكلة الساحة المجتمعية بما يناسب مقتضيات المرحلة التاريخية الجديدة.[1] لذلك طرحت بقوة مسألة الهوية لكن في غير تصور ديمقراطي.

بالنسبة للمغرب أيضا، يشكل الإسلام الدين الرئيسي للشعب حيث يبلغ نسبة المسلمين حوالي 98% من سكان المغرب، والمسيحيون 1,1% ويشكل اليهود في المغرب، حسب تقرير صادر سنة 2010 عن منظمة أمريكية مهتمة بمراقبة الأديان وحقوق الأقليات في العالم تدعى منتدى بيو للديانة والحياة العامة، يشكلون نسبة 0,2 % أي حوالي 70 ألف من مجموع المغاربة المحدد عددهم في حوالي: 35 مليون نسمة. يتنوع معتنقو اليهودية بكثرة بين ثلاث أكبر مدن مغربية، وهي الدار البيضاء ومراكش والرباط، باعتبارها المدن التي تتوفر على معابد اليهود.[2]

أما عن قضية الإسلام السياسي في الحالة المغربية، فيمكن القول أنه وبرغم تمتع الملك بكل من الشرعية السياسية والدينية إلا أن ذلك لم يعن إحتكاره للمجال الديني حيث نافسه تيار ديني تمثل في الجماعات الإسلامية المتعددة التي إنتشرت في أرجاء المغرب مشككة في الشرعية الدينية للنظام. وتنقسم المعارضة الدينية في المغرب إلى اتجاهين: الاتجاه الأول، إصلاحي توفيقي تحركه الدوافع الدينية البحتة مثل حزب الإستقلال ترجع جذوره إلى التيار السلفي. وإتجاه راديكالي ثوري يهتم بتحقيق تغييرات اجتماعية وسياسية جذرية.[3]

وتتمثل القوى الإسلامية الصاعدة بشكل مجمل في جماعتين هما: جماعة التوحيد والإصلاح والتي يقودها الدكتور "أحمد الريسوني"، ويتبعها حزب العدالة والتنمية، وجماعة العدل والإحسان التي يقودها الزعيم الإسلامي الشيخ "عبد السلام ياسين".[4]

---

[1]- نفس المرجع. ص292.

[2]- **التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي عام 2010**.مرجع سابق. ص257.

[3]- أحمد منيسي، مرجع سابق. ص116.

[4]- نفس المرجع. ص117.

تميز التيار الإسلامي في المغرب خاصة حزب العدالة والتنمية بعقلانية شديدة، عكس ما فعل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، وإنما تحرك مستندا إلى مطالب الجماهير العادية، والتأكيد على أن حلها متصل بالواقع الإسلامي للمجتمعات العربية والإسلامية، وليس من الخارج.

أدرك القصر أن الحركة الإسلامية لا تمثل تهديدا فعليا للنظام الذي يتمتع بشرعية سياسية ودينية، وهكذا فقد لجأ بعد إضطرابات 1984 إلى السيطرة على المجال الديني ومحاولة إستيعاب هذه المعارضة من خلال تنشيط المؤسسات الدينية الرسمية لإبراز الإسلام المؤيد للسلطة، وهكذا لم يجد ما يدفعه للوقوف دون إجراء إنتخابات نزيهة قد تتيح للإسلاميين فرصة التواجد في البرلمان.

أما عن ليبيا فيشكل سكانها 97% مسلمون، و3% ديانات متنوعة، من مسيحيين كاثوليك والأقباط الأرثوذكس والأنجليكن، وأقلية يهودية غادرت ليبيا عام 1967.[1]

مثل الكتاب الأخضر في ليبيا نسقا مغلقا لا يمكن تفكيكه، ولم يترك أي نافذة لمرور إحتمالات الحاجة إلى التغيير، وبذلك أصبحت مقولاته مبررا لقمع أي حركات احتجاجية بإعتبارها حركات تأتي من أفراد أنانيين يخونون الجماهير، كما أغلقت أي فرصة لنشوء حركة فكرية إلى جوارها (الفكرة الجماهيرية) الأمر الذي يضرب أحد أهم مرتكزات الفكرة الديمقراطية وهي وجود أحزاب سياسية تعددية فكرية ومنه وجود معارضة. فالنظرية الثالثة لا تعترف بوجود معارضة بما فيها جماعات الإسلام السياسي المتأثرة بتراث السنوسية وبحركة الإحياء الأصولي التي سادت البلدان المغاربية مع مطلع عقد السبعينيات من القرن العشرين.

يمكن القول، أن موضوع الدين في البلدان المغاربية وعلاقته بالسياسة هو جزء من الموضوع العام لعلاقة الإسلام أو الحركات السياسية الإسلامية*[2] بالدولة والديمقراطية في البلدان العربية، حيث تنطلق رؤية الإتجاه الإسلامي لموضوع الديمقراطية من مبدأ "الإسلام هو الحل" بما يعنيه ذلك في مجال السياسة والحكم من إعتماد مبدأ الشورى، فالتيار السلفي التجديدي لم يعادي الديمقراطية كصيغة غربية بصورة مطلقة ولكنه فضل ترجمتها إلى الشورى وهو يعلم أن الشورى في الفقه السياسي الإسلامي غير ملزمة علاوة على أنها من إختصاص أهل الحل والعقد.[3]

---

[1]– التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي عام 2010، مرجع سابق. ص83.

* يقصد بالحركات الإسلامية، تلك الجماعات التي تشترك معا في اعتبار أحد جوانب الإسلام أو تفسيراته الإطار المرجعي لها سواء فيما يخص وجودها أو أهدافها، والتي تنشط بطرق مختلفة من أجل تطبيق الصورة التي تراعا للإسلام في المجتمعات والدول والمجالات التي توجد بها، ويلعب الجانب الفكري دورا محوريا في تحديد التمايزات بين الحركات والجماعات الإسلامية المختلفة بالإضافة إلى جوانب أخرى ترتبط به بصورة أو بأخرى.

– ضياء رشوان، **دليل الحركات الإسلامية في العالم**، (الطبعة الثالثة، العدد الأول، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مارس2006).

[3]– لمزيد من المعلومات حول النظرية السياسية في الإسلام. أنظر: أحمد علي جردات، **النظرية السياسية في الإسلام**، (الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012).

وهذا ما جعل البعض يرى أن الديمقراطية أكثر شمولا من الشورى لأنها تقوم على مؤسسات ديمقراطية دستورية حديثة، وهناك من يرفض فكرة مقارنة الإسلام بالديمقراطية فهو تشريع سماوي ولا يمكن لأي فكر بشري محدود أن ينتقده إلا أن يكون جاهلا بأحكامه ومنها أن الإسلام تضمن كل مبادئ العدل والعدالة والمساواة وتحريم الظلم، والحرية، ...الخ، وهو بذلك سابق على الديمقراطية الحديثة بعشرات القرون. ومنه يرفض فكرة أن الإسلام ضد ومعادي للديمقراطية، أي ضد كل مبادئ الحق والخير، وهذا افتراء على الإسلام، فالظلم في الإسلام ليس من الكبائر فحسب بل أنه مؤذن بخراب العمران. إضافة إلى ما سبق، إن القرآن الكريم الكتاب السماوي الوحيد الذي ينظر إلى جميع الأديان وجميع الأنبياء والرسل نظرة تبجيل وتقدير ويجعل من هذه النظرة جزء من عقيدة المسلم، وهذا يشكل إطارا ملائما للتعايش بين مختلف الأديان مما يعني الاعتراف بحق الآخر في الوجود بصرف النظر عن معتقده الديني.[1]

كما أن الشورى في الإسلام هي تنظيم دائم في خدمة العدل والمساواة بين الناس ودائم في مراقبة الحكام وسلوكهم السياسي والإقتصادي والإجتماعي متفقا في ذلك مع مبادئ الديمقراطية الحديثة.

فما تعانيه المجتمعات العربية من تخلف سببه المباشر هو حالة الإستبداد التي تجعل الحاكم يقضي كل وقته وينفق ثروات الأمة على التفكير في الأساليب التي تضمن بقاءه في الحكم وتوظيف قاعدة عدم جواز الخروج عن الحاكم والذي يقصد به الحاكم الصالح لتحقيق مآربه الخاصة على حساب مصالح الأمة وتقدمها.

ليس للديمقراطية قضية ضد الدين، والفقه الجديد ليس له قضية ضد الديمقراطية، فالجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر أنقذوا مشروعهم وشرعوه بانخراطهم في تطبيق الآليات الديمقراطية فكرا وعملا. كما أن حركة النهضة في تونس لم تتزلق إلى وضع الدين في مواجهة الديمقراطية، فزعيم الحركة "راشد الغنوشي"، يعتبر أن حركته ليست وصية على المجتمع بل هي فيه طرف سياسي/فكري يستمد مشروعيته من قوة الحجة والاقناع الإسلاميون التونسيون لا يقدمون أنفسهم على أنهم فوق المجتمع بل أنهم يعملون ضمن إطار المجتمع المدني، ويكونون بذلك أعلنوا قبولهم الصريح والواضح بالتعددية السياسية.

الفرع الثالث: التكوينات الإجتماعية:

يقصد بالتكوينات الإجتماعية مجموعات بشرية تجمعها روابط خاصة، تضفي عليها قدرا معينا من التضامن الداخلي بين أفرادها، وتجعلهم مهيئين للسلوك الجماعي طبقا لهذه الروابط وهذا التضامن سعيا لتحقيق مصالح خاصة

[1]- محمود غالب سعيد علي البكاري، **الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية: تحليل سوسيولوجي مقارن**، (الطبعة الأولى، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2013). ص ص 49-50.

بهذه المجموعة[1]. وفي أقطار بلدان المغرب، نجد أن مثل هذه التكوينات يتمركز تضامنها الداخلي على أسس إما طبقية أو إثنية أو قبلية، ويمكن أن تتداخل هذه التكوينات الاجتماعية، إما بالتطابق أو التقاطع.

وتعرف الجماعة الاثنية في أدبيات العلوم الاجتماعية، على أنها تلك التي تختلف عن جماعة أو جماعات أخرى تعيش معها في المجتمع نفسه، في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: اللغة، الدين، المذهب في داخل الدين الواحد، أو السلالة العرقية.

ويوجد في البلدان المغاربية تنوع اثني على محور رئيسي واحد هو المحور اللغوي–الثقافي وتضم الجزائر نحو 5 ملايين ناطق باللغة الأمازيغية أي ما يضاهي 14% من نسبة السكان، فالأمازيغ، ورغم أن أغلبهم مسلمون، لكنهم لطالما كانوا متحفظين من التعريب، وحسب الكثير من مناضلي التيار البربري، فإنه منذ الإستقلال حتى الآن إعتمدت النخبة الحاكمة في الجزائر سياسة عزل الأمازيغ، الأمر الذي أدى إلى نشوب سلسلة من الأحداث إتخذت شكل تظاهرات جماهيرية خلال مناسبات عديدة تنادي بتمسك البربر بهويتهم إلى أن صادق البرلمان الجزائري على أن الأمازيغية هي لغة وطنية إلى جانب اللغة العربية والذي ترجم في المادة الأولى من القانون: 02–03 الصادر في أفريل 2002. وحوالي ثلث سكان المغرب (33%) هم من البربر، وهم جماعة إثنية رئيسية من كل الوجوه حجما وتاريخا وثقافة وسياسة.[2]

والبربر في المغرب كما هم في الجزائر يشتركون مع الأغلبية العربية (66%) في الدين (الإسلام) والمذهب (سنة مالكية) والسلالة (حاميون–ساميون أو بحر متوسطون)، ويتركزون في ثلاث مناطق هي الريف (شمال المغرب)، وجبال الأطلسي (شرق المغرب) والجنوب، وهي جميعا مناطق نائية وعرة، كان يصعب إختراقها والسيطرة عليها بواسطة العرب الفاتحين في القرون الأولى للإسلام أو بواسطة الحكومات المتعاقبة التي اتخذت من المدن الساحلية أو السهلية عواصم لها، وقد ساعد ذلك البربر على الإحتفاظ بلغتهم وكثير من عناصر ثقافتهم وتنظيمهم الإجتماعي القبلي، رغم إعتناقهم التدريجي للإسلام.[3]

تعثر بناء الدولة الحديثة للمغرب بعد الإستقلال، والرحيل المفاجئ للسلطان "محمد الخامس" (يناير 1961)، والذي كان رمزا للنضال والوحدة الوطنية والشرعية السياسية، قد فجر العديد من محاولات الإنقلاب ضد خليفة الملك "الحسن الثاني" (1971–1973–1973) والإضرابات المتوالية، والإعتقالات الجماعية، وإغتيال

[1]– سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سابق. ص 231.

[2]– **تقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي عام 2010**، مرجع سابق. ص259.

[3]– نفس المرجع. ص ص 261–262.

الحكومة لبعض أقطاب المعارضة في الخارج (كما في مثال إغتيال "المهدي بن بركة" بواسطة الكولونيل أو فقير وزير الداخلية المغربيين بباريس في أكتوبر 1965).[1]

أما في تونس، فليس هناك إحصائيات متوفرة حول عدد الأمازيغ غير العرب، غالبا ما يشار إليهم بالبربر، والذين يعيشون في الجنوب، هناك بعض القرى البربرية في الجبال، يعرف سكانها أحيانا بـ "بربر الجبال". لا يزال بعضهم يعيش في منازل تقليدية منحوتة في الجبال. تشمل قرى البربر التقليدية في جنوب البلاد: مطماطة، وتمزرط، والزراوة. ويعيش غيرهم من البربر في الجنوب الشرقي من البلاد، بما في ذلك جزيرة جربة. وحاليا، يعيش بعض البربر في مدن كبيرة، مثل العاصمة تونس.[2]

أما عن تركيبة المجتمع البشري الليبي فهي عبارة عن نسيج معقد، فسكان ليبيا يرتبطون بوحدة أنثروبولوجية قبل الوحدة الترابية. تعتبر القبيلة من العوامل التي أثرت في تشكيل الثقافة السياسية المعاصرة في ليبيا، إضافة إلى الدين والتعليم، وبصفة عامة يتكون المجتمع القبلي في ليبيا من قبائل السعادي العربية، وقبائل المرابطين العربية والبربرية من جانب، ومن القبائل غير العربية من جانب آخر.

وتتوزع هذه القبائل في ليبيا على الشكل التالي: قبيلة سليمان المتواجدة في الجنوب الليبي، وقبيلة البراعصة شرق البلاد، وقبيلة القذاذفة في طبرق وبنغازي وسرت وفزان وطرابلس وغريان والزاوية الغربية، والأمازيغ في جبال غرب البلاد، الطوارق في دواخل الصحراء المتاخمة مع حدود تشاد ..النيجر ..الجزائر ومالي.

أما ما يعرف بقبيلة التبو فتستوطن مناطق اوزو–غدامس–والقطرون–جنوب البلاد والكفرة جنوب القذافي شرق، وإذا أردنا أن نبحث عن طبيعة المتغيرات المختلفة التي تعكس حقيقة إستمرار نظام على امتداد أكثر من أربعة عقود، فلا يجب إغفال حقيقة البعد القبلي.[3]

واستشرى النفوذ القبلي في العملية السياسية، وإن كان بشكل غير رسمي في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، ومن خلال عمليات التصعيد والإختيار الشعبي منذ عام 1977.

إلا أنه في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، أصبحت جزءا من المشهد السياسي، من خلال خلق مؤسسة جديدة وإستثنائية هي القيادات الشعبية الإجتماعية، حيث تم تعريفها بأنها "المظلة الوطنية الرئيسية" لجميع

---

[1]– نفس المرجع.

[2] – https://chronicle.fanack.com/ar/tunisia/population. (2014-04-13)

[3]– رولا الخطيب، **"القبائل في ليبيا عامل هام مؤثر في تشكيل الثقافة السياسية للبلاد"**، من الرابط: (22-02-2011) http://www.alarabiya.net/

القوى داخل ليبيا، مع التركيز عمليا على القيادات القبلية في كل منطقة، ومع خلق قيادة شعبية إجتماعية تغطي المنطقة إجتماعيا وجغرافيا.

وتتضمن واجبات القيادة الشعبية الاجتماعية مواجهة "الفساد والانحراف ومحاولات المؤتمرات الخيانية"، وحل النزاعات المحلية، والإتصال بالمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، ومتابعة خطط التنمية للمنطقة، وتحريض القوى المحلية لضمان تزايد الإنتاج.[1]

ويشكل الأمازيغ نسبة 5% من إجمالي عدد السكان تتواجد في جبل نفوسة وسهل الحفارة وزوارة، تم قمع الثقافة الأمازيغية، فهي لا تتماشى مع الرواية الرسمية التي تشدد على الهوية البدوية العربية، حيث نفى "القذافي" وجود الأمازيغ، مشيرا إليهم بالعرب البربر.[2]

إن الطابع المركب للأزمة البنيوية في الدولة المغاربية الحديثة، له مصادر رئيسية وفرعية، فرغم الإختلافات الفكرية والسياسية والمنهجية بين الباحثين بهذا الصدد، إلا أن هناك إجماع حول تحديد أهمية بعض الأسباب أو الأزمات الفرعية والتي تشكل بتفاعل مجملها ما يسمى بظاهرة التخلف السياسي، هذه الأزمات هي: أزمة الشرعية، أزمة المشاركة السياسية وأزمة الهوية. إضافة إلى ما يمكن أن تسهم به العوامل الإقتصادية.

المطلب الرابع: العامل الإقتصادي:

لعب العامل الإقتصادي دورا مهما ودافعا نحو عملية التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية، وتختلف درجة تأثيره من دولة إلى أخرى نسبة إلى إختلاف الأوضاع الإقتصادية لكل واحدة منها، لكن المتفق عليه هو أن هذا العامل –الإقتصادي–أثر وبطريقة مباشرة على مختلف الظروف السياسية والإجتماعية التي عايشت البلدان المغاربية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات.

فنجد أن الإقتصاد الجزائري يوصف بطبعه الريعي، حيث تعتمد في دخلها القومي على حوالي 98% من عائدات المحروقات، حيث لم تنجح الجزائر في بناء إقتصاد يعتمد على مجموعة من القطاعات تساهم بطريقة متوازنة في تحقيق الثروة، حيث تبنت منذ إستقلالها إستراتيجية للتنمية أساسها التوجه نحو الإشتراكية فعرف الإقتصاد الجزائري وضعا غير متكافئ منذ الاستقلال وصولا إلى أزمة المحروقات سنة 1986، ويمكن إرجاع ذلك الاختلال إلى مجموعة من الأسباب والعوامل:

[1]– نفس المرجع.

[2]– نفس المرجع.

- إعتماد الصناعات المصنعة منذ السبعينيات، كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الإشتراكي، فإعتمدت الجزائر على الصناعة وأهملت الزراعة وانتهجت التخطيط وأهملت قواعد التسيير الإقتصادي الراشد.
- غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينيات، رغم محاولة الكومة الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه، فتوقفت عجلة التنمية وإنخفضت الإستثمارات بسبب إنخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد كلية على المحروقات، نتيجة تراجع أسعار النفط.
- إرتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية كالمواد الغذائية والترفيهية، وهو ما أدى بالضرورة إلى عجز في ميزان المدفوعات وإرتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين الخارجي.
- إعتمدت الجزائر كلية في تمويل الإستثمارات المخططة وفقا لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي، حيث لم تكن وظيفة هذا القطاع سوى خدمة الخزينة، الأمر الذي أدى إلى نمو غير متوازي بين الكتلة النقدية، والنمو الإقتصادي، فكانت تلجأ الحكومة لمواجهة العجز المستمر في الخزينة إلى طلب تسبيقات وإعتمادات من البنك المركزي، دون قيد أو شرط. [1]

شكل إنخفاض سعر البترول في الأسواق العالمية في تلك الفترة إلى ما دون عشرة دولارات أزمة إقتصادية سببت خللا في التوازنات الإقتصادية الكبرى، وبدأت المشاكل الإقتصادية في الظهور، وزاد الإعتماد على الواردات خاصة الغذائية منها.

من خلال الجدول: (2)، نلاحظ أن الإقتصاد الجزائري عانى تبعية غذائية مفرطة تزداد سنة بعد سنة، إذ بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري الغذائي سنة 2000 مبلغ -2,326 مليار دولار وتستمر في الإرتفاع إلى -3,319 سنة 2004 لتبلغ أقصاها سنة 2008 بمبلغ -7,278 مليار دولار وتنخفض قليلا ما بين سنتي 2009-2010 مراوحة بين -5,399 و -5,11 مليار دولار تعاود الإرتفاع مرة أخرى لتصل إلى 9,5 مليار دولار سنة 2011 وتثبت عند -8,67 مليار دولار سنة 2012.

كما تستورد الجزائر 80,4 بالمئة من مجموع المواد الاستراتيجية الضرورية لضمان أمنها الغذائي، وهذا يدق ناقوس الخطر بخصوص قدرة الجزائر على إطعام مواطنيها خلال السنوات المقبلة في حال واجهت البلاد تحديات بشأن إنتاجها من الهيدروكربونات أو تراجع أسعارها في الأسواق العالمية. إن الجزائر أسوأ حالا من المغرب وتونس في المجال الزراعي بسبب إهمالها لهذا القطاع على مدار الأعوام الخمسين منذ الاستقلال.

[1]- بلعزوز بن علي وكتوش عاشور، **دراسة لتقييم إنعكاس الإصلاحات الإقتصادية على السياسة النقدية في الجزائر**. من الرابط: (10-05-2015) Iefpedia.com>arab>uploads>2010/04

إن الخطر الأكبر الذي يهدد الأمن الغذائي للجزائر يتمثل بالتبعية المطلقة للخارج في مجال الغذاء وبخاصة في المنتجات الاستراتيجية، حيث تستورد الجزائر 100 بالمئة من السكر و85 بالمئة من الحليب و18 بالمئة من اللحوم الحمراء و11 بالمئة من الأسماك.[1]

الجدول رقم (03): **تطور العجز الغذائي في الجزائر من سنة 2000 إلى 2012. (الوحدة مليار دولار)**

السنة	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	العجز في الميزان التجاري الغذائي
2000	0,03	2,356	2,326-
2001	0,03	2,346	2,316-
2002	0,035	2,572	2,537-
2003	0,087	2,516	2,469-
2004	0,066	3,385	3,319-
2005	0,067	3,374	3,307-
2006	0,073	3,572	3,499-
2007	0,088	4,656	4,568-
2008	0,119	7,397	7,278-
2009	0,113	5,512	5,399-
2010	0,11	5,22	5,11-
2011	0,35	9,85	9,5-
2012	0,313	8,98	8,66-

المصدر: حدة أوضايفية، مرجع سابق.

كما عرفت الجزائر إرتفاع في معدلات البطالة والتضخم، حيث إرتفعت من 18 بالمئة سنة 1989 إلى 24 بالمئة سنة 1993، ثم إلى 28 بالمئة سنة 1995 لتصل سنة 1997 إلى 30 بالمئة، ثم بدأت بالإنخفاض التدريجي خلال الفترة (2001-2009) وهذا بفضل برنامجي الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو ثم ترتفع قليلا إلى 11,4 بالمئة سنة 2010 لتنزل إلى 10 بالمئة سنة 2011 وتستقر عند 9,7 بالمئة سنة 2012. لكن الملاحظ حتى وإن كان هناك انخفاض في معدلات البطالة، فهي تبقى وظائف غير منتجة أولا، ومؤقتة أي غير دائمة ثانيا، ولابد من استهداف شرائح وعمال يخلقون القيمة المضافة وتجنب العمالة الزائدة بتوجيهها نحو القطاعات المنتجة.

[1]- حدة أوضايفية، "التنمية بالاعتماد على الذات في الجزائر: بين المواثيق والتطبيق"، من كتاب: **المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل**، (الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013). ص240.

الجدول رقم (04): **تطور معدلات البطالة والتضخم من سنة 2000 إلى 2012. (الوحدة بالمئة)**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل البطالة	29,5	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8	11,3	10,2	11,4	10	9,7
معدل التضخم	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,5	3,5	4,8	5,7	3,9	4,5	8,85

المصدر: الموقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر) http://www.ons.dz

وقد لعب مشكل المديونية الخارجية عامل إضافي في تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلدان المغاربية. وهذا ما توضحه الجدول رقم (05) والجدول رقم (06) على التوالي:

الجدول رقم (05): **إجمالي خدمة الدين أقساط وفوائد في البلدان المغاربية (1973–1983). (مليون دولار أمريكي).**

السنة / القطر	1973	1980	1981	1982	1983	النمو السنوي 1983/73
الجزائر	299,7	3849,0	3817,6	4261,0	4945,1	32,4
تونس	88,5	91,0	517,5	485,0	598,1	21,0
المغرب	129,0	1191,0	1284,0	1334,0	1120,0	24,1
المجموع الكلي	517,2	5471	5619	6080	6663,2	77,5

المصدر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبوظبي، دار الفجر، 1988. ص138.

الجدول رقم (06): **الدين العام الخارجي للدول المغاربية المقترضة. (مليون دولار أمريكي)**

البلد	1985	1986	1987	1988	1989	1990
تونس	4880	5896	6758	6728	6860	7534
الجزائر	18374	22796	24748	25074	263063	26806
المغرب	16527	18152	20973	20969	21660	23524

المصدر: المصرف الدولي، جداول ديون العالم، 1991،1992.

تعتبر المديونية مؤشر من بين جملة المؤشرات التي يقاس بها عجز الدولة الوطنية وعدم إمكانية قيام تنمية عادلة، فقد شهدت التسعينيات في هذه البلدان تفاقم واهتراء الأوضاع الاقتصادية للفئات الشعبية ومزيد من الصدام، وهذا ما صعب مرحلة الولوج إلى التجربة الديمقراطية التي كانت تعيشها هاته البلدان.

ففي محاولة لحل هذه المشكلات بدأت الدولة الجزائرية في مباشرة سلسلة من الإصلاحات للتثبيت الاقتصادي ثم الإصلاح الهيكلي وهي الخطوة التي ساهمت –إضافة إلى العوامل الداخلية الأخرى من أزمات النظام السياسي–في دفع الجزائر إلى الولوج في مرحلة الانفتاح الاقتصادي ثم السياسي.

على غرار الجزائر، عرفت التنمية الإقتصادية في تونس مشاكل عديدة أدت إلى فشل هذه العملية وتراكم نسبة الديون وفوائدها، حيث سجلت نهاية عقد الثمانينيات أكثر من إضطراب ففي عام 1984، شهدت تونس ما يسمى "بثورة الخبز" كما عرفت سنة 1986 أزمة على مستوى المالية العمومية اضطرت فيها إلى الإستدانة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وإرتفعت المديونية بما لم يسبق له مثل بشكل دفع الدولة إلى الإقتراض من الأسواق المالية العالمية بفوائد مرتفعة ولمدة محدودة. إشترطت عليها إعادة هيكلة إقتصادها. مما إضطرت الدولة إلى تقليص تدخلها تدريجيا في الإقتصاد والتحرر من بعض إلتزاماتها.

هذا التراجع كان له مضاعفات على المستوى الإجتماعي، فيما عادت الدولة تقدم إعانات للطبقة المتوسطة والفقيرة، مركزة تدخلاتها في القطاعات ذات الأولوية الكبرى.

تضخمت نسبة البطالة، فتصاعد نسق الإضطرابات وعودة المواجهة بين السلطة والمنظمة النقابية من جهة والسلطة والمجتمع السياسي من جهة أخرى. لم ينجح النظام في تحقيق الحد الأدنى أو المستوى المطلوب في التنمية الإقتصادية، فإنعكست آثار ذلك في خلق أزمات إقتصادية هددت شرعية هذه النظم. ومن ثم كانت تجربة الإنفتاح محاولة لتجديد الشرعية.[1]

أما المغرب فقد عمدت على وضع خطة خمسية جديدة (1973 إلى 1977) بدلا من الخطة السابقة الفاشلة، عملت من خلالها على تكريس دور أكبر الدولة في الإستثمار والإهتمام بالصناعة، لكن تواضع النتائج، وتفاقم المديونية الخارجية التي بلغت حوالي 13,6 مليار دولار عام 1982، وما ارتبط بها من إستياء شعبي، تجسد في الإنتفاضات الشعبية التي شهدتها الدار البيضاء سنة 1981، وأدى هذا كله إلى تقليص الدولة للإستثمارات، وترجيح كافة القطاع الخاص.[2] وارتفعت نسبة البطالة سنة 1998 لتصل نسبة 20% وإرتفعت حدة وتأثيرات مشكلات تدهور التعليم، وتدنت مستويات الأداء في قطاعات الصحة والإسكان والإدارة والعمل وغيرها.

لقد أدى هذا إلى الضغط على الطبقة الوسطى الضعيفة، وعلى رؤوس الأموال الوطنية، نتيجة تراكم الآثار المترتبة على الارتباط الوثيق بين الثروة والسلطة والدولة تاريخيا.

---

[1]– أحمد منيسي، مرجع سابق. ص250.

[2]– عبد السلام نوير، "قضايا التحول الديمقراطي في المغرب"، من كتاب: **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004). ص ص 93-94.

وفي إطار إعادة الهيكلة المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قامت الحكومة برفع الدعم عن السلع الرئيسية وفقا لنظام اقتصاد السوق، مما سبب ضررا لقطاعات كبيرة من المجتمع المغربي الذي يعاني من الفقر والبطالة، وزاد معدل التضخم إلى أكثر من 7,2%.[1]

إن المغرب يتسم بضعف السوق المحلية، وهشاشة الوضع الاقتصادي إضافة إلى إخضاع الإقتصاد السياسي وتوظيفه لأهداف سياسية، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان إستقلالية الإقتصاد وجعله تابعا لمثل هذه الأهداف السياسية فيما ينعكس سلبيا على عملية التحول الديمقراطي.

أما الإقتصاد الليبي فقد تأثر سلبيا بفترة العقوبات الدولية في فترة الحصار خلال التسعينيات، وقد عملت الحكومة الليبية إلى تفعيل الإصلاحات الإقتصادية بعد رفع العقوبات الدولية سنة 2003 والأمريكية سنة 2004 عن ليبيا، واتخذت الحكومة الليبية عدة إجراءات لتقوية دور القطاع الخاص وشجعت الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ووضعت قانونا جديدا للضريبة، وألغت الإمتيازات الجمركية للمؤسسات العامة وخفضت الضرائب على الواردات، رغم كل هذه الإجراءات، إلا أنه لم يكن من الممكن الحديث عن انفتاح اقتصادي حقيقي ولا انعكاس ذلك على الجانب السياسي.

ومنه يمكن القول، دفع العامل الإقتصادي بمختلف قطاعاته وتغييراته، عملية التحول نحو الديمقراطية خاصة في الجزائر، تونس والمغرب، أين كان له أثر بارز ودور حاسم في جعل الدولة المغاربية تتبنى سياسة الإنفتاح الإقتصادي وما انجر عنه من تغيير سياسي تمثل في عملية الإنتقال إلى الديمقراطية.

توصلت الدراسة في هذا الجزء منها إلى نتيجة أساسية تمثلت في أن هناك أربعة عوامل داخلية رئيسية عملت على الدفع بعملية الدمقرطة في البلدان المغاربية، تمثلت في أزمة الشرعية، ضعف العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع، أزمة الهوية والعامل الاقتصادي والتي يمكن تلخيصها في النتائج التالية:

- أدى عدم إستكمال البناء المؤسسي للدولة القطرية المغاربية إلى ظهور مشاكل عديدة ومختلفة، يأتي في مقدمتها تحول الدولة إلى وسيلة وأداة لضمان إستمرار الأنظمة التسلطية بإنعدام إمكانية التداول الحر والديمقراطي للسلطة. الأمر الذي يضع الدولة المغاربية في أمام إشكالية قواعد بناء شرعيتها كدولة وشرعية النام الحاكم فيها.
- عدم وجود علاقة سليمة وصحيحة تربط الدولة المغاربية بالمجتمع، أدى إلى غلبة الطابع المركزي للدولة في المجال السياسي، وبالتالي تدني/غياب المشاركة السياسية للمجتمع بهذا الصدد مما يفقد النظام السياسي كثيرا من أركان شرعيته وأسباب إستمراره، الأمر الذي انعكس لاحقا في عجز الدولة عن المحافظة على وحدة مجتمعها وتماسكه.

[1]- نفس المرجع. ص95.

- كما يندرج ضمن عنصر ضعف العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع في البلدان المغاربية طريقة وعملية الإنفتاح على الديمقراطية التي كانت بمبادرة من السلطة أو النخبة السياسية فيها، كخطوة وقائية نأمنا لوجودها وإستمرارها في السلطة إزاء إستفحال أزمة الشرعية في النظم السياسية المغاربية، ولم يكن هدفها التأسيس لعملية تحول ديمقراطي. الأمر الذي يؤثر على مستقبل إستقرار الديمقراطية في هذه البلدان. إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني في البلدان المغاربية والتي كانت عبارة عن هياكل شكلية فقط، لم يتجاوز دورها مجرد شاهد على دخول هذه البلدان مرحلة التحول الديمقراطي دون القيام بمهامها الأساسية المنوطة بها والتي تدعم عملية ترسيخ الديمقراطية وفتح المجال أكثر للحريات في المجتمعات المغاربية. هذه العناصر الثلاثة عكست ما يسمى ضعف العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع والتي تعتبر أحد أهم العوامل الداخلية التي دفعت بالبلدان المغاربية للتحول الديمقراطي.
- مثلت أزمة الهوية في البلدان المغاربية سببا رئيسيا في فتح المجال السياسي نحو الديمقراطية، فعدم الإندماج السياسي والإجتماعي بسبب تنوع التكوينات الإثنية، إضافة إلى عنصر الدين واللغة شكلت في مجملها ظاهرة عدم التكامل السياسي أثرت على التحول نحو الديمقراطية في هذه البلدان.
- لعب العامل الاقتصادي دورا مهما في دفع عملية التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية، حيث كان له أثر بارز ودور حاسم في جعل الدولة المغاربية تتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي زما إنجر عنه من تغيير سياسي أسس لعملية الدمقرطة في هذه البلدان.

مثلت هذه الأسباب في مجملها مجموعة العوامل الداخلية التي ساعدت ودفعت البلدان المغاربية نحو عملية التحول الديمقراطي وقد دعمها مجموعة من العوامل الخارجية هذا ما سوف نحاول الكشف عنه في الجزء التالي من الدراسة.

المبحث الرابع: العوامل الخارجية لدمقرطة البلدان المغاربية: بيئة ودوافع التحول.

تدخل المنطقة المغاربية في دائرة إهتمام القوى العالمية الفاعلة، وترجم هذا الاهتمام في كل مرحلة في الشكل الذي يتناسب مع أهداف هذه القوى، ووفق تنيحه التوازنات والخصوصيات التاريخية، ومع بداية التسعينيات من القرن الماضي إتخذت الإستراتيجيات الغربية تجاه المنطقة طابعا مميزا، حكمته جملة من الظروف الناتجة عن تحولات كبرى حصلت في العالم والتي ألقت بظلالها على طبيعة التشكيلات السياسية والإجتماعية وطرحت مهمات وتحديات أمام المجتمعات المغاربية، في بنيتها وآفاق تطورها، مما فرض على النظم الديمقراطية إنتهاج خيار التحول الديمقراطي.

ويمكن حصر أهم العوامل الخارجية والتي شكلت بفاعلها البيئة الخارجية للتحول الديمقراطي في البلدان المغاربية في النقاط التالية:

أولا: دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى.

ثانيا: دور مؤسسات التمويل الدولية.

ثالثا: دور المجتمع المدني العالمي.

المطلب الأول: دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى.

مع زوال الثنائية القطبية على إثر تفكك المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي من جهة، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 من جهة ثانية، أصبحت الديمقراطية تشكل قضية محورية في ظل النظام الدولي الحالي، حيث زاد اهتمام القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أو بلدان الاتحاد الأوروبي بنشر الديمقراطية في البلدان العالم ثالثية عامة والبلدان العربية على وجع الخصوص بما فيها البلدان المغاربية.

اعتقدت البلدان الغربية الكبرى، بأن غياب الديمقراطية في النظم السياسية العربية بصفة عامة كان السبب في أحداث الحادي عشر من سبتمبر ونتيجة لها، فمن هذا المنطلق وضعت مجموعة الاستراتيجيات والسياسات من أجل إحداث التغيير السياسي في هذه البلدان، ترجمت هذه السياسات عبر علاقات ثنائية بين كل دولة من الدول المغاربية والولايات المتحدة الأمريكية وأهم فاعل من البلدان الأوروبية في المنطقة وهي فرنسا تم ترجمتها عبر علاقات بين الاتحاد الأوروبي، من جهة ومشروع الشرق الأوسط الكبير من جهة ثانية. ومنه سوف نعمل من خلال هذه الفكرة إلى التطرق:

أولا: دور القوى الغربية في دفع البلدان المغاربية نحو التحول الديمقراطي عبر العلاقات الثنائية.

ثانيا: دور التكتلات الكبرى في دفع البلدان المغاربية نحو الدمقرطة.

الفرع الأول: دور القوى الغربية:

تعتبر النظم السياسية المغاربية أكثر الأنظمة الإقليمية عرضة للتأثر بالتحولات الحاصلة على الصعيد البنيوي والقيمي بعد انتهاء الحرب الباردة، نظرا لموقعها الجيواستراتيجي الأمر الذي جعل من القوى الغربية الكبرى وعلى رأسها كل ممن الولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا* يبديان إهتماما كبيرا بالمنطقة، وعليه يمكن تناول طبيعة تأثير كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على عملية دمقرطة البلدان المغاربية وذلك عبر العلاقات الثنائية بينهما، وهذا عبر المحورين التاليين:

*تم التركيز على دور فرنسا دون التطرق إلى الدول الأوروبية الأخرى، نظرا لطبيعة العلاقات السياسية والتاريخية والثقافية والاقتصادية التي تجمع كل دولة من البلدان المغاربية مع فرنسا –عدا ليبيا–، وبالمقارنة مع أدوار باقي البلدان الأوروبية الأخرى في التحول الديمقراطي في المنطقة.

أولا: دور فرنسا:

نظرا لطبيعة العلاقات بين فرنسا وكل دولة من الدول المغاربية المتميزة بالعمق التاريخي والجيواستراتيجي، وتزامنا مع نهاية الحرب الباردة، أصبحت هذه الأخيرة –فرنسا– تدعم الحكومات الديمقراطية وتنبذ الأنشطة الشمولية فدفعت الأنظمة الحاكمة في البلدان المغاربية إلى التوجه نحو الإصلاحات السياسية والاقتصادية ضمن موجة التوسع الديمقراطية على الصعيد الدولي والمتمثل في الانفتاح السياسي ودعم سيادة القانون وإحترام حقوق الانسان.

إلا أن الدور الذي لعبته فرنسا في عملية التحول الديمقراطي للبلدان المغاربية، تتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار في مراحل تطور هذه العملية، ونجد تفسير ذلك في عمل صانع القرار الفرنسي على مراعاة المصالح الخاصة لفرنسا سواء داخليا أو في المنطقة. وهذا ما نلمسه في تعامل فرنسا مع قضية التحول الديمقراطي في الجزائر.

بعد فترة التغيير التي مست الجزائر ومحاولة التكيف الفرنسي معها، جاءت فترة تجسيد الدعم الفرنسي للنظام السياسي الجزائري القائم بصورة مباشرة وعلنية.

إذ أن مباشرة، بعد حصول الرئيس الشاذلي بن جديد على إجماع شعبي واسع لمشروع دستور جديد أرسل الرئيس ميتران تلغرام تهنئة للرئيس الجزائري في يوم 07 نوفمبر 1988، حيث جاءت فيه أن فرنسا جد مسرورة بالإجماع الشعبي الذي أعطاه الشعب الجزائري للاقتراحات التي قدمتموها له، وإن هذا النجاح شاهد على الثقة الموضوعية في مشروعكم وفي شخصكم بهدف ضمان المستقبل الديمقراطي الجزائري.[1]

وضمن سياسة دعم الشاذلي في مسعاه أعلن الرئيس الفرنسي عن زيارة رسمية للجزائر في 28 فيفري 1989 وهي محاولة للتأكد شخصيا من التوجيهات الجديدة للفريق الحاكم بالجزائر في واقع الأمر، فالملاحظ هو عدم تنديد فرنسا رسميا بعنف الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة.[2]

جاءت انتخابات 12 جوان 1990 لتعلن عن الفوز العريض للإسلاميين، الأمر الذي أدى بميتران للتعبير عن انشغاله للتطورات التي بدأت تأخذها الأوضاع في الجزائر والتي يمكن أن تؤثر على الهجرة في فرنسا.

لكن بقيت السياسة الفرنسية غير واضحة المعالم مفضلة المراقبة والانتظار حتى قيام السلطة الجزائرية بإلغاء المسار الانتخابي عقب فوز الإسلاميين بأغلبية المقاعد في الانتخابات التشريعية خلال الدور الأول، ليظهر بذلك تردد الموقف الفرنسي غير المعلن صراحة دائما.

---

[1]- Lucile PROVOST, **La seconde guerre d'Algérie** :**le quiproquo Franco-Algérien**, (Paris : Editions Flammarion.1996). p99.

[2]- Ibid.

حيث نجد الناطق الرسمي باسم Quai d'orsay: Bernard Daniel وخلال رده على سؤال أحد الصحفيين: كيف تنظر فرنسا إلى الوضع في الجزائر؟، أنه يأسف للضحايا مهما كانت انتماءاتها، ويأمل في العودة إلى الهدوء مشيرا إلى أن الشاذلي قد تكلم عن إرجاء الانتخابات وليس عن وقفها.

أما عن موقف الأغلبية الحكومية فقد عكستها تأكيدات السيد C.Chysson حيث اعتبر أن الجيش قرر لعب ورقة الديمقراطية وأضاف: "كان ضروريا ومن دون الشك إيقاف الانتخابات التي كانت خطأ".[1]

هذا التفاوت في المواقف بين التصريحات العلنية والسرية، إن دل على شيء فإنه يدل على عجز الإدارة الفرنسية على صياغة رؤية متكاملة تتعامل مع الحدث بطريقة فعالة. غير أن الموقف الأكثر تميزا عن الإجماع الفرنسي هو قول الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران"، فخلال قمة لوكسمبورغ المنعقدة بتاريخ 14 جانفي 1992 وجه له أحد الصحفيين السؤال التالي: "... أريد أن أعرف رد فعلكم على الانقلاب العسكري في الجزائر؟ ..."، فرد الرئيس "ميتران" كما يلي: "ما أظنه هو أن المسار الذي انطلق لانتخابات في الجزائر قد تم إيقافه وهذا يمثل فعل غير منطقي على الأقل، مادام أن الأمر يتعلق بفرض حالة الاستثناء...صحيح أنه حدث ما نستطيع أن نسميه فراغ دستوري جراء استقالة الرئيس الشاذلي وقد تحتم على السلطات الجزائرية تصور إجابة لم تكن متوقعة في النص الدستوري لمواجهة هذا الفراغ...، ما أقوله فقط أن ما لم يتم إكماله في هذا الظرف حتى النهاية كان يجب أن يتم، وأن السلطات الجزائرية ستشرف نفسها إذا استطاعت أن تجد طريق الديمقراطية الضروري، والذي يمر حتما بانتخابات حرة..."[2]

جاءت سنة 1993 لتسجيل نوع من التراجع الفرنسي عن السياسة المتبعة منذ 1988 وتؤكد دعم حكومي فرنسي مباشر للنظام الجزائري، هذا الموقف المساند لا يمكن تفسيره إلا من خلال المخاوف والهواجس الأمنية التي بدأ المجتمع الفرنسي يتوجس منها، خاصة بعد تزايد المد الإسلامي في الوطن العربي عموما وتصاعد وتيرة العنف والأعمال الإرهابية في الجزائر خاصة، واحتمال انعكاس ذلك على المجتمع الفرنسي عن طريق الجالية الإسلامية المتواجدة هناك.[3]

من خلال كل ما سبق، يمكن استشفاف نتيجة أساسية مضمونها أن الدعم والموقف الفرنسي من الانفتاح السياسي في الجزائر، تميز بغياب سياسة واضحة المعالم، وذلك بسبب غياب آليات تحديد الربح والخسارة الممكنة

---

[1]- Ibid. p101.

[2]- Alain CHENAL, « La France rattrapée par le drame Algérien », **Politique étrangère**, (N°2, 1995). P417.

[3]- Farhad KHOROKHAVAR, « l'Islam des jeunes musulmans : sur l'exclusion dans la société Française contemporaine », **comprendre les identités culturelles** (N°01, 2000). P90.

والمحتملة وتفضيل تبني ردود فعل ارتدادية تتناسب مع كل تطور تعرفه الساحة الجزائرية، ومنه صعوبة تحديد الموقف الفرنسي من الانفتاح السياسي في الجزائر، بالرغم من كون هذا الانفتاح مطلب فرنسي قديم.

أما عن المواقف السياسية لفرنسا حول الأحداث والتغييرات التي حدثت في تونس، فيمكن القول بأنها مغايرة عن تلك التي كانت تميز العلاقات الفرنسية الجزائرية، حيث نجدها في أغلب الأحيان مدعمة لمختلف السياسات التي تبناها لحبيب بورقيبة ثم من بعده زين العابدين بن علي، الأمر الذي جعل من العلاقات التونسية الفرنسية ذات طابع متميز.

كما نجد أيضا الدولة الفرنسية دعمت نظام الملك محمد السادس وقبله الحسن الثاني، حيث أولت أهمية كبيرة للمغرب عن طريق الاستثمارات الفرنسية الاقتصادية الكبيرة بالمغرب، وتغاضت عن القمع الممارس للحريات وعدم التداول على السلطة.

أما عن ليبيا فيمكن القول بأن سياسة فرنسا لم تتخطى حدود الممارسات والضغوطات الاقتصادية والسياسية الدولية التي فرضت عليها، وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

مما سبق يمكن القول، بأن فرنسا لم تتردد في الحفاظ على مستويات مرتفعة للتعاون الاقتصادي والمالي مع البلدان المغاربية، الأمر الذي فسره الكثير من المراقبين والمحللين أنها تهدف أساسا لإعطاء القدرة للنظم السياسية القائمة على إعادة هيكلة نفسها وضمان تحول ديمقراطي مستقر لمحاصرة كل أنواع التهديدات والمخاطر في المنطقة ومنع انتقالها إلى فرنسا من جهة، وضمان بقاء واستمرارية مصالحها في المنطقة من جهة ثانية.

ثانيا: دور الولايات المتحدة الأمريكية:

شهد المجتمع الدولي في نهاية القرن العشرين منعطفا جديدا كانت نهاية الحرب الباردة أهم أسبابه، أين أخذت التوازنات القديمة التي كانت سائدة إبان معاهدة "يالطا" تسقط وحل محلها عالم جديد راح يتشكل بعد انهيار حائط برلين، واختفاء ما يسمى بالكتلة الاشتراكية التي كانت أحد العناصر المهمة في التوازن القديم، إضافة إلى سقوط الاتحاد السوفياتي نفسه وحلف وارسو مرورا بحرب الخليج الثانية ثم أحداث 11 سبتمبر 2001. هذه الأحداث المتتالية التي هزت كل الموازين وجعلت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تعيد ترتيب أولوياتها من جديد خاصة عبر علاقاتها شمال–جنوب بعدما كانت العلاقات شرق–غرب هي التي تمثل محور السياسة الدولية.

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب فتوالت على المنطقة العربية والإسلامية المبادرات الأمريكية لدمقرطة المنطقة بما فيها البلدان المغاربية، وإصلاحها وذلك انطلاقا من حقيقة أن الأوضاع السياسية

والثقافية والاقتصادية السائدة في البلدان العربية بصفة عامة، هي المسؤولة عن انتاج الإرهاب، فغياب الديمقراطية والمعرفة وانتهاك حقوق الانسان من أهم أسباب تزايد الإرهاب في العالم، وهذا حتى تتفادى وقوع أي تهديد لأمنها ومصالحها القومية، وبالتالي تولد اقتناع لدى الإدارة الأمريكية بضرورة تغيير هذه الأوضاع، خاصة في جانبها السياسي،[1] ومنه أصبح نشر الديمقراطية واحترام حقوق الانسان في البلدان العربية بما فيها المغاربية، أحد الأهداف المعلنة للسياسة الأمريكية في المنطقة.

حيث نجد الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" قد أعرب في التقرير السنوي للاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي أمام الكونغرس عن الأهمية التي يوليها إلى الاستقرار في منطقة شمال إفريقيا بما فيها المغرب العربي، باعتبار أن الولايات المتحدة لها مصلحة في استقرار وازدهار المنطقة في ظل التغيرات الكبرى التي يعرفها العالم، مما يتطلب تدعيم العلاقات مع الدول المغاربية الثلاثة: الجزائر، المغرب وتونس وتشجيع الإصلاحات السياسية والاقتصادية وترقية الديمقراطية في هذا الفضاء وأيضا تشجيع الحوار البناء.[2]

كما اعتبر "روبرت بيلترو" مساعد وزير الخارجية الأسبق لشؤون الشرق الأدنى أن: "شمال أفريقيا يشكل بطرق شتى صورة مصغرة للعالم النامي: "... في واقع الأمر لدينا الكثير من المصالح المشتركة مع دول شمال أفريقيا، وقد ساهمت جهودنا وستواصل في إحداث تفوق هذا الجزء الهام من العالم".[3]

وقد صرح السفير الأمريكي السابق في تونس "Robin Lynn Rapher" : "تعترف الدول منذ القدم بالأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي، إذ تملك منطقة شمال إفريقيا في المتوسط وتشكل منطقة ذات أهمية قصوى للمصالح الأمريكية لكونها منطقة من العالم تدفع حالة عدم استقرارها إلى التأثير على كل من الحلفاء الأكثر أهمية للولايات المتحدة الأمريكية وكذا الموارد الطبيعية الحيوية".[4]

يتبين مما سبق، أن الولايات المتحدة الأمريكية تولي اهتماما كبيرا بالمنطقة المغاربية، فالمستقبل السياسي للجزائر كان محط انشغال عميق لأمريكا، لأن تدهور الأوضاع في الجزائر بقيام حرب أهلية أو انتقال النظام القائم إلى المتطرفين سيهدد منطقة البحر المتوسط وكذا أسواق النفط والغاز كما سيؤدي إلى انفجار النزاعات بين التيار المعتدل والتيار المتطرف في العالم الإسلامي.

---

[1]– طارق عاشور، "الإصلاح السياسي العربي بعد 2011: تحليل للحالة الجزائرية"، من كتاب: **المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل**، مرجع سابق.ص190.

[2]– **La Tribune** : (N°1369, le 19-01-2000).

[3]– روبرت بيلترو، "الولايات المتحدة تساند القيم الديمقراطية وسوف تعارض التعصب"، **مجلة المجال**، (عدد 276، أفريل 1994).

[4]– Robin Lynn Rapher, « anniversaire de l'Union de Maghreb », **Etudes internationales**, N°71,2/1999).

كما سيؤدي إلى قيام نظام معادي للغرب، وستفقد الولايات المتحدة الأمريكية استثمارها في الجزائر، مما سيؤدي إلى اختلال في أسواق الطاقة العالمية وهو ما كان سيؤثر حتما على المصالح الأمريكية.

هذا بالإضافة إلى إمكانية انتشار هذا التيار الراديكالي إلى الدول المجاورة كتونس والمغرب. الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة المجهودات لتحسين الوضع في الجزائر من خلال مساعدة النظام القائم ودفعه لاتخاذ إجراءات وإصلاحات سياسية واقتصادية لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.[1]

أما عن المغرب فقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الدولة مستقرة ولها دور بناء في المنطقة، نظرا للدور الذي لعبته في إحلال السلام في الشرق الأوسط، وتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية من خلال مساندة المبادرات والمساعي الدبلوماسية الأمريكية بخصوص هذه القضية، ونظرا للموقف المغربي من حرب الخليج حيث كان المغرب من أولى الدول العربية التي أرسلت جنودا إلى المنطقة[2]، كما تشكل القواعد العسكرية الأمريكية المتواجدة بالمغرب نقطة زادت في توثيق العلاقات الأمريكية–المغربية.

هذا لا ينفي أن الولايات المتحدة الأمريكية مارست نوعا من الضغوطات على المغرب من أجل القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية، فكانت البداية بإقدام المغرب على إصدار مدونة جديدة للأسرة والتي اعتبرت خطوة هامة في طريق الإصلاح، توالت عدة إصلاحات شكلية مست ولو جزئيا الجانب السياسي والاقتصادي، إلا أنها لاقت صدى لدى صناع القرار الأمريكيين.

كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقدر جهود تونس لصنع سلام دائم في الشرق الأوسط من خلال استضافة جلسات لجان عمل متعددة الأطراف تابعة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وتعتمد على مساعدتها في توفير قوات لمهمات حفظ السلام المتعددة في بقاع مختلفة من العالم، هذه الأهمية التي تحظى بها تونس كما بقية البلدان المغاربة الأخرى بالنسبة للمصالح الأمريكية[3]، دفع هذه الأخيرة على تشجيع عملية التحول نحو الديمقراطية وفق ما يحقق ويحافظ على المصالح الأمريكية في المنطقة والعالم ككل. اعتمدت ذلك في آلية المساعدات الاقتصادية لتحقيق التنمية، باعتبار التنمية تمثل عنصرا مهما لتسريع عملية التحول الديمقراطي.

ومنه يمكن القول، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تدعيم التعاون وتطوير الشراكة مع الدول المغاربية من خلال دعم الاندماج الجهوي وتشجيع التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي وتدعيم التجارة والاستثمارات معتبرة القطاع الخاص أساسا لتطور اقتصاديات دول المنطقة ومن ثم ضرورة إدراجه في الشراكة الأمر الذي —حسبها–

[1]- R.S CHASE, EB HILL and P.KENNEDY, « Pivotal states and US strategy », **Foreign Affairs** (Jan-Feb, 1996). P47.

[2]- Ibid. p48.

[3]- Ibid.

يؤثر على استقرار البلدان ومن ثم المنطقة. وفي هذا الصدد قال الرئيس: "George Bush" :"سوف نشجع التحول كما فعلنا في أوربا الوسطى ما بين 1989 و 1991 وفي يوغسلافيا في 2000".[1]

وهذا ما تعكسه بيانات الجدول رقم (07):

الجدول رقم (07): **الصادرات والواردات الأمريكية للدول المغاربية عام 2000 (بمليون دولار).**

	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	الإجمالي
الصادرات	1047,10	286,09	278	9,01	1620,20
الواردات	2694,40	434,59	121,65	0	3250,64
الإجمالي	3741,50	720,68	399,65	9,01	4870,84

المصدر: مركز البحوث الاستراتيجية، "**التقرير الاستراتيجي الأفريقي**"، معهد الدراسات الإفريقية، 2001-2002. ص ص 335-336.

يتضح جليا من خلال معطيات هذا الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على تجسيد سياساتها تجاه البلدان المغاربية والتي تعتبر ترجمة لخطابها الذي ركزت من خلاله على الإصلاحات والشراكة الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق مع تطوير وسائل الاتصالات وقطاع البنوك وتسيير أفضل للمديونية، بهدف تشجيع دول المنطقة على تبني قيم النموذج الليبيرالي الذي حسبها سيؤدي إلى استقرار الدولة ومن ثم المنطقة. وهنا تجدر الإشارة إلى طبيعة العلاقات الأمريكية الليبية والتي تميزت بالجمود بسبب الحصار السياسي والاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية ومنه المجتمع الدولي على ليبيا.

الفرع الثاني: دور التكتلات الكبرى في دعم عملية الدمقرطة في البلدان المغاربية.

شهد التنظيم الدولي بعد الحرب العالمية الثانية تنامي لظاهرة التكتلات الإقليمية، في محاولة لوضع حد للحروب وإيجاد آليات أكثر فاعلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، وهذا ما تجسد من خلال إنشاء العديد من التكتلات في مختلف أنحاء العالم. ومن نفس المنطلق الذي تسعى من خلاله الدول الغربية وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والرامي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين في العالم، عملت هذه الأخيرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، على نشر القيم الليبيرالية وتشجيع الدول على تبني الديمقراطية كنظام للحكم والتحرر الاقتصادي تجسيدا لنظرية السلام الديمقراطي.

[1]- Serge Boi Devaix, « Pays Arabe-France-Europe », **Défense nationale**, (N°12,2003). P81.

انطلاقا من هذه الفكرة، عمل كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في إطار ما يسمى بالمشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا على دعم عملية التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية من خلال الاعتماد على مجموعة من الميكانيزمات والمساعدات والتعاون في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

أولا: دور الاتحاد الأوروبي:

أصبح دور التحول الديمقراطي في البلدان العربية بصفة عامة والدول المغاربية هدفا يجب تحقيقه من قبل الدول الأوروبية، فبناء الديمقراطية ودعم قضايا حقوق الانسان والمجتمع المدني، وحكم القانون، هي عناصر أساسية لعملية برشلونة 1995، التي تأتي استجابة للتخوف الأوروبي المتزايد من عدم الاستقرار القائم على جناحه الجنوبي، وتحتوي هذه العملية على سلسلة من الاتفاقيات الثنائية التي تغطي قضايا، العلاقات التجارية والمساعدات المالية، من أجل مساعدة هذه البلدان على استعادة استقرارها.[1]

كان من أهم المشاريع التي احتوتها الشراكة بين ضفتي المتوسط: مشروع MEDA حيث يعتبر عماد التعاون المالي للشراكة الأورو–مغاربية، وقد عرفت العلاقات التجارية الأورو–مغاربية نشاطا ملحوظا خلال هذه الفترة، وهذا ما يوضح الجدول رقم (08):

الجدول رقم (08): **صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية عام 2000 (مليون دولار).**

	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	الإجمالي
الصادرات	05,603	07,303	06,686	02,308	21,900
الواردات	15,150	05,799	05,158	11,886	37,993
الإجمالي	20,753	13,102	11,844	14,194	59,893

المصدر: مركز البحوث الاستراتيجية، "**التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2001–2002**"، مرجع سابق. ص ص 321–322.

فيتضح من خلال البيانات السابقة أن الاتحاد الأوروبي دخل في علاقات تجارية مهمة مع الدول المغاربية في إطار الشراكة بين دول الضفتين، هدف من خلال هذا الأخير مساعدة هذه البلدان على الإسراع في الانفتاح على السوق والتحرر الاقتصادي.

لكن ومن خلال تتبع مسار العلاقات بين الطرفين، نلحظ بأن طبيعة هذه العلاقات اتسمت بالطابع الاقتصادي أكثر منها دون دعم سياسي مباشر لعملية الدمقرطة، عدا ما يمكن تسجيله من بعض المساعدات القليلة أو المواقف المختلفة للاتحاد الأوروبي حول ما يحدث في تحول سياسي في الضفة الجنوبية من المتوسط.

[1]– طارف عاشور، **الإصلاح السياسي العربي بعد 2011**، مرجع سابق. ص192.

فقد أطنبت أوروبا في الخطاب حول تشجيع وتحفيز الديمقراطية في الضفة الجنوبية لكنها لم تخصص لها إلا القليل من الأموال، حيث يقدر نصيب المساعدة الديمقراطية خلال النصف الثاني من العقد المنصرم، بأقل من 0,6% من مجمل المساعدات للمنطقة، بمعنى أن المبلغ المكرس في إطار "ميدا" (برنامج المساعدة المالية في إطار مسار برشلونة)، لعملية الهيكلة الاقتصادية أكثر بمائتين مرة من ذلك المخصص لتشجيع وترويج الديمقراطية. وخلال نفس الفترة لم تحظ منطقة المتوسط إلا بـ: 14% من ميزانية المفوضية الأوروبية المخصصة للمساعدة الديمقراطية.[1]

ثانيا: مشروع الشرق الأوسط الكبير:

إن تبوأ الولايات المتحدة الأمريكية مكانة قيادية عالمية، بعد نهاية الحرب الباردة، دفعها إلى إعادة تكييف سياستها الخارجية تماشيا مع هذه المكانة ومعطيات المرحلة الراهنة وتطبيقها لسياسة عالمية تستقطب المناطق الهامة في هذا العالم، لتكريس هيمنتها من جهة، وضمان مصالحها الاستراتيجية في هذه المناطق من جهة أخرى، حفاظا على الأمن القومي الأمريكي بجوانبه المتعددة السياسية، العسكرية، الاقتصادية والثقافية.

إن المصلحة الوطنية الأمريكية تقتضي دعم الاستقرار في بعض المناطق الهامة في العالم النامي، وهو ما جعلها تركز جهودها على عدد قليل من الدول التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على التطور والاستقرار الجهوي لمناطقها والحفاظ على المصالح الأمريكية المتواجدة بها.

ذهبت الأطروحة الأمريكية –بعد الحادي عشر من سبتمبر– إلى أن غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الانسان من أهم أسباب تزايد الإرهاب في العالم، وهذا ما دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة فرض رؤيتها للديمقراطية على العالم، حتى لا يتم تهديد أمنها ومصالحها القومية، فقامت بطرح مبادرة الشرق الأوسط الكبير في قمة الدول الثماني في جوان 2004.

وفي هذا السياق نصت الفقرة (1) من وثيقة "شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" التي أقرتها قادة الدول الصناعية الكبرى الثمان في منتجع "سي أيلاند" بالولايات المتحدة الأمريكية في العاشر من يونيو 2004، على مايلي: "نحن زعماء مجموعة الثمان ندرك أن السلام والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والرخاء والاستقرار في بلدان الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا كل ذلك يمثل تحديا مهما للمجتمع الدولي، لذا نعلن دعمنا لإصلاح ديمقراطي اجتماعي واقتصادي ينبثق من المنطقة".[2]

---

[1]– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005). ص106.

[2]– محمود غالب سعيد علي البكاري، **الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية: تحليل سوسيولوجي مقارن**، (الطبعة الأولى، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2013). ص154.

تركز الرؤية السياسية للمبادرات الدولية للإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا على القضايا التالية:

1-الحرية السياسية وحقوق الانسان: اعتبرت الوثيقة الدولية "شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" أن التقدم في اتجاه الديمقراطية وحكم القانون ينطوي على تثبيت ضمانات فاعلة في مجال حقوق الانسان والحريات السياسية الذي يعني بشكل خاص احترام التنوع والتعددية، وهو ما سيفضي إلى التعاون والبناء الحر للأفكار وتسوية الخلافات بشكل سلمي.

كما نصت الفقرة (5-3) من الوثيقة على "دعم جهود المنطقة لتشجيع حرية الرأي والتعبير والفكر والمعتقد وتشجيع استقلالية وسائل الاعلام وعقد دورات التدريب والتثقيف للصحافيين، وتدعم ذلك فرنسا وبريطانيا، ولذلك نصت الفقرة (1-1) من الوثيقة على إنشاء منبر للمستقبل لتفعيل آلية الحوار بشان الإصلاح الديمقراطي على كافة المستويات الرسمية والمدنية إقليمية ودولية. [1]

2-الحكم الراشد (دولة المؤسسات): القياس العملي للحكم الراشد هو وجود مؤسسات ديمقراطية تتسم بالثبات وتعكس الإرادة الشعبية الحرة في حكم الشعب نفسه بنفسه عبر الانتخابات، ولذلك نصت الفقرة (1-3) من الوثيقة على "دعم الجهود لضمان انتخابات حرة وشفافة من خلال التعاون مع الدول الراغبة ومن ذلك دعم اللجان الانتخابية المستقلة وبرامج تسجيل الناخبين ومساندة برامج التوعية الشعبية مع تركيز خاص على النساء بدعم من الاتحاد الأوروبي وفرنسا وإيطاليا.[2]

كما نصت الفقرة (2-3) من الوثيقة على "دعم وتشجيع التعاون البرلماني وبرامج التدريب لتقوية قدرات البرلمان والمجالس الاستشارية في المنطقة وخصوصا صياغة القوانين وتنفيذ الإصلاحات وتمثيل الناخبين على أن تدعم ذلك المملكة المتحدة (بريطانيا)". ومن واقع التجربة الغربية لأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية بما يعكس رشادة السلطة وتقبل المجتمع لهذا الدور الحيوي نصت الفقرة (3-3) من الوثيقة على "دعم الجهود الإقليمية لتوسيع مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيز حقوقهن ومكانتهن في المجتمع، ومنها تدعيم مشاركتهن بالترشيح للمناصب المنتخبة وإنشاء أو تشكيل المنظمات الغير حكومية المعنية بهذا الشأن، وعقد اجتماعات بمشاركة نساء في مواقع قيادية في دول مجموعة الثمان والمنطقة للاستفادة من تلك الخيرات وبدعم من كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان وأمريكا".[3]

---

[1]- نفس المرجع. ص ص 154-155.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع. ص156.

ولأهمية إصلاح واستقلالية القضاء نصت الفقرة (4-3) من الوثيقة على "مساعدة المنطقة على السير نحو إصلاح القضاء وتطوير جهاز قضائي مستقل ومن ضمن ذلك دعم ورش العمل والتبادل القضائي، إضافة إلى تدريب القضاة والقانونيين وطلبة الحقوق وتقديم الدعم التقني للإدارة القضائية، وإصلاح القوانين وإنشاء مراكز شعبية للمساعدة القانونية ويدعم من الاتحاد الأوروبي، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا". لما لذلك من علاقة وأهمية في تشجيع جهود المنطقة لترقية أساليب الحكم الراشد والشفافية ومكافحة الفساد ومن ضمن ذلك طريق التشجيع على تبني ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد، والعمل على تطبيقه والدعم التقني للإصلاح وتحديث الإدارة المالية العامة وأساليب التخصصات لجهود مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بدعم من إيطاليا، ألمانيا، اليابان، بريطانيا، وبالمقابل نصت الفقرة (3) من الوثيقة على الالتزام بتعاون صادق مع حكومات المنطقة ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال وهذه هي المحاور الثلاثة المعنية بتفعيل مبدأ الشراكة لتحقيق عملية الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة.[1] إضافة إلى المحور الاقتصادي الذي نص على تشجيع الاستثمار في هذه البلدان، وعملية التدريب والتأهيل لتطوير اقتصادياتها. أما المحور الاجتماعي والثقافي فقد ربطت الوثيقة "شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" بين الحيز الاجتماعي والثقافي وبين عملية الإصلاح الديمقراطي، بالتركيز على مدخل التعليم، ومدخل التنمية الاجتماعية.

ومن أجل نشر هذه المبادئ والعمل على تطبيقها في البلدان المغاربية قام مساعد وزير الخارجية الأمريكي في مارس 2004 بزيارة إلى عواصم عربية بما فيها الرباط اجتمع خلالها مع الملك محمد السادس. كما شدد على ضرورة إجراء انتخابات نزيهة لدى زيارته الجزائر، في إشارة للانتخابات الرئاسية الجزائرية في أفريل 2004، كما كرر نفس التوجيهات لدى زيارته لتونس التي زارها في نفس الجولة مع التركيز على ضرورة الإصلاحات الدستورية وتحسين وضع المرأة ومراجعة التشريعات الاجتماعية في البلدان المغاربية.[2]

من خلال التحليل السابق لبنود ومحتويات وثيقة المبادرة الدولية لبرنامج الإصلاح الديمقراطي للشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا يتضح أنه على الرغم من شمولها للواقع المجتمعي وأبعاده المتعددة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا إلا أنها لا تخلو من الإشارة بشكل جاد وأعمق لما يعانيه هذا الواقع من مسببات حقيقية وجوهرية لحالة التخلف المجتمعي بصفة عامة والتخلف السياسي على وجه الخصوص، ومنها افتقاد النظم السياسية الحاكمة للشرعية وما يرتبط بهذه الحالة من شمولية وشخصنة وإرثية في معظم الحالات تفضي إلى حدوث دورات من العنف والعنف المضاد كآلية تحكم طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع.

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- إهتماما أمريكي متزايد بالمغرب العربي، من الرابط: (21-06-2016)
www.swissinfo.ch/ara/3070914/اهتمام-أمريكي-متزايد-بالمغرب-العربي

وبالتالي لم تقدم بشكل واضح تصورا للآلية التي يجب إتباعها للخروج من حالة التخلف السياسي وتجاوز أو ردم الهوة القائمة بينها وبين المجتمعات المتقدمة ومن حيث المبدأ يمكن القول أن ذلك يدخل ضمن الأسرار المعرفية التي تتحكم بها وتحتكرها القوى الدولية نفسها ولا تسمح بنقلها إلى العالم المتخلف انطلاقا من القاعدة الذهبية التي تحكم العمل السياسي الغربي وهي: "لا تقوي ضعيفا بل أضعف قويا"،[1] ويشمل ذلك احتكار التجربة التكنولوجية والتقنية وعدم السماح بقيام ثورة صناعية حقيقية في هذه البلدان التي، ووفقا لهذا المنظور يجب أن تظل سوقا مفتوحة للمنتجات والأفكار الغربية دون امتلاك زمام المبادرة، فالنهوض والتطور عملية متكاملة لا يمكن فصل أجزاؤها أو مكوناتها نظريا وتطبيقيا.

المطلب الثاني: دور مؤسسات التمويل الدولية:

عملت أغلب مؤسسات الإقراض المالي العالمية باعتبارها مؤسسات تتحكم فيها الدول الكبرى إلى فرض شروط سياسية تعجيزية على النظم التسلطية، مقابل استفادتها من تسهيلات وقروض مالية، في مقدمتها تحسين أوضاع الحريات العامة وضمان حقوق الانسان، وبذلك لم يعد بإمكان هذه الأنظمة ولاسيما أنها تعاني من أزمات اجتماعية ومتاعب اقتصادية حادة، التفاوض من موقع قوة بشأن إعادة جدولة ديونها الخارجية، أو قصد الحصول على قروض جديدة، فتجد نفسها في نهاية المطاف مجبرة على قبول تلك الشروط، مما قد ساهم في إتاحة فرصة تحقيق التحول الديمقراطي، وهذا ما عايشته البلدان المغاربية في نهاية الثمانينيات من القرن المنصرم، فمن خلال هذا الجزء من الدراسة، سوف نحاول تبيان التحول والانتقال من المشروطية الاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية، إلى مشروطية سياسية دخلت على إثرها هذه البلدان مرحلة التحول الديمقراطي.

كانت السياسة الاقتصادية في الجزائر رهينة تغيرات وتطورات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، نتيجة الاعتماد الكلي للجزائر على هذا المورد الوحيد، وما نتج عن ذلك من ارتباط القرار الاقتصادي بالدوائر الخارجية المتحكمة في التجارة العالمية والأسواق المالية والنقدية.

انهارت مداخيل الصادرات سنة 1986، حيث عرف سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار فمن 27 دولار للبرميل سنة 1985 انخفض السعر إلى أقل من 14 دولار سنة 1986 بعيدا كل البعد عن أسعار 1982 التي بلغت آنذاك 32 دولار للبرميل، نتيجة لذلك انخفضت إيرادات الصادرات من 12,7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7,9 مليار دولار سنة 1986، أي انخفاض قدر بـ: 4,8 مليار دولار خلال سنة واحدة، أي انخفاض نسبة قدرها 38% وهو ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات. [2]

[1]- محمود غالب سعيد، مرجع سابق. ص161.

[2]- بلعزوز بن علي وكتوش عاشور، مرجع سابق. ص3.

ما نتج عن هذه الاختلالات أدى إلى الارتفاع الحاد في حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين، بسبب تقلص موارد الدولة من عائدات الصادرات، كان لزاما على السلطة الجزائرية الإسراع في الإصلاحات على مختلف القطاعات والمستويات الاقتصادية، وقد كان ذلك بتدخل مؤسسات النقد الدولية أو التنسيق معها. وقد تميزت علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بفترتين أساسيتين الأولى جرت في سرية تامة في مرحلة عرفت الجزائر خلالها أحدا بالغة الأهمية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.

أما الإصلاحات الثانية فقد جرت في ظروف أسوء من الظروف السابقة لذا كانت اتفاقيات السلطات الجزائرية مع هذه المؤسسات تندرج ضمن إطار برنامج التعديل الهيكلي المعمق.

أولا: برنامج الإستعداد الإئتماني (1989-1991):

دخلت الجزائر بمفاوضات سرية مع مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) للحصول على قروض ومساعدات فوقعت على اتفاقيتين الأولى في 1989 والثانية في 1991 وكان على الجزائر أن توافق على مجموعة من الشروط أولا حتى تحصل على القرض، نذكر أهم هذه الشروط: مراقبة توسع الكتلة النقدية وتقليص حجم الموازنة العامة، تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجهة، الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار، اصلاح المنظومة الضريبية والجمركية وإلغاء عجز الميزانية، تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.[1]

إلا أن الحكومة واجهت صعوبة كبيرة بتنفيذ هذا البرنامج خاصة أن الحكومة الجديدة التي أشرفت على الانتخابات 1991 جعلت الإصلاحات جانبا ولم تهتم وتتخوف من إنزلاق الوضع الاجتماعي بسبب المصاعب المالية والاجتماعية والسياسية، فحاولت الحكومة الجزائرية التراجع عن بعض برامج الإصلاح خاصة ما يتعلق بتقليص من تهميش الحكومة في المسائل المالية النقدية لكن رغم تخليها عن بعض البنود إلا أنها استمرت في الإصلاحات المتفق عليها.

ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998):

بعد فشل الإتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية كانت السلطات الجزائرية مرغمة على اللجوء مرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية في إطار ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد على مرحلتين، مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 إلى 21

[1]- نفس المرجع. ص09.

ماي 1995 ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي من 22ماي 1995 إلى 21ماي 1998 وعلى إثر هذه الاتفاقية تحصل الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن.[1]

ركزت أهداف برنامج التثبيت الهيكلي 1994-1995 السياسية منها والاقتصادية والنقدية على تحقيق ما يلي:

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,17% في أفريل 1994 (أصبح قيمة 1دولار=36 دينار) وذاك قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء تطبيقا لنموذج التخفيض المرن لأسعار الصرف.
- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج الخام المحلي بنسبة 3% سنة 1994 و 6% سنة 1995 مع إحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة.
- الحد من توسع الكتلة النقدية بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994.
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار من ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المبتغى تحقيقه خلال الفترة.
- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%.
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
- جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20%.[2]

أما أهداف برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998، فهي أوسع وأشمل:

- التخفيف من الإجراءات الجمركية والضريبة لاستمرار تحرير التجارة الخارجية حيث تم تخفيض الرسوم الجمركية إلى نسبة 50% كحد أقصى.
- تحقيق النمو الاقتصادي في إطار الاستقرار المالي وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات نسبة 5% خلال فترة البرنامج.
- السماح للمشاركة الأجنبية بالإستثمار في البنوك الجزائرية.
- التخفيض التدريجي لعجز الميزان التجاري الخارجي.
- التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصادي 1994.
- احداث نمو اقتصادي يعادل النمو السكاني على الأقل.[3]

---

[1]- نفس المرجع. ص10.

[2]- نفس المرجع. ص 11.

[3]- نفس المرجع. ص 12.

إن السلطات الجزائرية من خلال هذه البرامج عملت على اتباع سياسة نقدية صارمة حيث لجأت منذ سنة 1994 إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسيع في نمو الكتلة النقدية ومن ثم العمل على تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح باستقرار الأسعار وهذا ما يفسر رفع مستويات الفائدة في نفس الوقت قامت الخزينة بإصدار سندات بأسعار الفائدة بلغت 16,5% أما إصلاح الجهاز المصرفي جاء لتشجيع المصارف والمؤسسات المالية الخاصة.

أما في تونس، فقد وقعت السلطات مجموعة من الاتفاقيات مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية في إطار مراجعة الخيارات التنموية. فمنذ سبعينيات القرن الماضي، وقعت تونس على اتفاقيات الارتهان والتبعية سنة 1996 مع البنك الدولي، ثم اتفاقية الإصلاح الهيكلي في 1986، ثم اتفاقية التبادل الحر لسنة 1995، وانتهاءا باتفاقية "الشريك المميز".[1]

يعود تدخل صندوق النقد الدولي في تونس إلى الأزمة الاقتصادية للثمانينيات من القرن المنصرم، تحت عنوان "مساعدة الاقتصاديات الهشة في البلدان النامية التي تعاني من أزمات حادة". وباعتباره المؤسسة المالية العالمية الوفية لسياساتها وبرامجها واملاءاتها منذ نشأتها، فإن صندوق النقد الدولي فوض لنفسه مصير البلاد بفرض آليات تقليص حجم الدولة ومسؤولياتها في الإشراف والرقابة الاقتصادية، والتقليص من النفقات العامة على القطاعات الأكثر حيوية مثل التعليم والصحة والتغطية الاجتماعية[2]. كما فرض على الدولة التخلي عن دورها في التوظيف الحكومي وإعادة هيكلة القطاع العام في اتجاه التفويت في المؤسسات الأكثر ربحا، وتحرير الأسعار، وإلغاء كافة أشكال الدعم على المواد الأساسية، بينما تمنح الامتيازات والاعفاءات الضريبية على أرباح الاستثمارات الأجنبية.

أما المملكة المغربية فقد انتهجت منذ الاستقلال النهج الليبيرالي في المجال الاقتصادي، غير أن النتائج كانت ضعيفة بسب الأزمة التي عرفها الاقتصاد المغربي سنة 1978م وهذا راجع إلى انخفاض معدل النمو وضعف الاستثمارات وارتفاع أسعار النفط.[3] مما أثر ذلك على الواردات وعلى تكاليف تسديد الديون ومن أجل مواجهة هذه الأزمة توجه المغرب إلى الصندوق النقد الدولي الذي أملى عليه مجموعة من الإجراءات أهمها:

---

[1]- تونس وصندوق النقد الدولي، من الرابط: (18-03-2015)
www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=181&L=1.

[2]- نفس المرجع.

[3]- السملالي محمد وقسو يوسف، **الحكامة المالية والميزانياتية بالمغرب، مجلة القانون والأعمال**، من الرابط: (23-06-2013)
http://www.droitetentreprise.org/web/?p=2100.

- تحرير أسعار النفط وتشجيع الصادرات وإصلاح القطاع العمومي، لكن هذه التدابير زادت من حدة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب سبب رفع أسعار المواد الغذائية وتجميد التشغيل ما اضطر هذا الأخير إلى تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي ما بين 1985م-1987م.
- خوصصة المؤسسات المغربية: والتي تعتبر أحد أركان برنامج الإصلاح الاقتصادي كما تراه هذه المؤسسات المالية والمتمثل في التعديل الهيكلي.[1]

أمام تزايد النفقات العمومية، وعجز مصادر التمويل الداخلية عن مواجهتها أصبح المغرب تحت ضغط صندوق النقد الدولي، الذي فرض عليه تطبيق برنامج التقويم الهيكلي ابتداء من سنة 1983 إلى غاية سنة 1993.

وبعد 10 سنوات من سياسة التقويم الهيكلي وجد المغرب نفسه أمام تقرير جديد للبنك الدولي يدعوا إلى إصلاحات جديدة تهم التعليم، الاقتصاد، الإدارة، القضاء، الصحافة، ... إلا أن الحصيلة كانت تقريرا عنيفا موجها إلى الدولة قصد مراجعة آليات اشتغالها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية لمسايرة الموجة العالمية.[2]

ومنه، وبقبول مختلف الشروط المفروضة من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية، تكون البلدان المغاربية قد عبرت وانتقلت من مرحلة النظام الاقتصادي الموجه أو الاحتكاري إلى نظام جديد يعتمد على فتح مجال الحرية الاقتصادية وما يتوافق معها من مختلف التعديلات الاقتصادية لبناء نظام اقتصادي أكثر منه رأسمالي، وهي المرحلة التي تعكس انتقال نمط المشروطية من اقتصادية إلى مشروطية سياسية، عبر فتح المجال للحرية التعددية السياسية.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني العالمي:

تنوعت مهام المجتمع المدني العالمي بتنوع مؤسساته وتعدد أدواره وباختلاف طبيعة وخصائص كل منظمة، حيث تعمل الكثير منها على دعم التنمية وتكريس مبادئ الديمقراطية في العالم وخاصة في البلدان التي تشهد نوعا من التحولات البنائية التي مست جميع الأنساق المجتمعية. وتقع البلدان المغاربية ضمن دائرة عمل هذه المؤسسات. حيث شهدت كل دولة مغاربية على حدى من ممارسة نشاطات مختلفة لمؤسسات المجتمع المدني سواء بشكل مستقيل أو بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المحلي في إطار دعم عملية التحول الديمقراطي التي تمر بها هذه البلدان.

ويمكن إجمالا حصر أهم مجالات ممارسة مؤسسات المجتمع المدني العالمي في البلدان المغاربية من خلال:

أولا: حماية حقوق الانسان.

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- نفس المرجع.

ثانيا: مراقبة الانتخابات.

ثالثا: دعم المجتمع المدني المحلي.

أولا: حماية حقوق الانسان:

تمثل دور المنظمات غير الحكومية في الجزائر، من خلال الدعوة إلى ضرورة الحد من الممارسات التسلطية، وفسح المجال أمام الحريات العامة وحقوق الانسان وذلك بوضع حد لتدخل النظام السياسي في فترة الفوضى الأمنية السياسية وانتهاك حقوق الانسان ومصادرة الحريات بمقتضى حالة الطوارئ، والتضييق على المجتمع المدني[1]، حيث تبنت مؤسسات المجتمع المدني، ذات الطبيعة العالمية الكبرى الانتقاد ضد نظام الحكم إلى حد الإقرار بعدم شرعيته وطرح القضية التسلطية مستعينا بمختلف منظمات المجتمع المدني المحلي وشخصيات المعارضة، ومن أهم المنظمات التي مارست تأثير وتوجيهات على المجتمع المدني المحلي، هي منظمة العفو الدولية، حيث انتقدت الاعتقالات السياسية وأحكام الطوارئ التي تتبعها أوامر في حقوق مجالس القضائية والمحاكم الخاصة، بالتعامل مع الإرهاب كالقانون 1992 لمكافحة التخريب والإرهاب والاعتقالات والاحتجازات دون محاكمة[2]، وتجسد انتقاد منظمة العفو الدولية من خلال التقارير التي أصدرتها بحق الجزائر، حيث أكدت أنه لابد للجزائر بوضع حد للعنف والقمع، الذي تسبب في قتل المدنيين وانتهاك حقوقهم في أعمال العنف المتصاعدة.

كما أشارت إلى الانتهاكات الممارسة من قبل قوات الأمن والجيش وأفراد الدفاع الذاتي، وقام مراسلون بلا حدود بزيارات منفردة إلى الجزائر في فترة امتدت من 02 ماي إلى 24 جوان 2000، عقدت اجتماعا تنسيقا في جنيف في الفترة السابقة الذكر بغرض التركيز على ملف المفقودين[3] ، كما تجسد أيضا دور المحكمة الدائمة للشعوب حول انتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر حيث عملت هذه الأخيرة على تحديد مسؤولية الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان وذلك من طرف مختلف مؤسسات الدولة، خاصة المؤسسة العسكرية وقوات الأمن فقامت بتقديم توصيات إلى الهيئات الدولية، كما تضمن تقرير منظمة "هيومن رايت" في 2008 حول الجزائر اتهام السلطات برفضها المتكرر للطلبات المتقدمة في إطار إجراءات خاصة للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، والمتعلقة للسماح للمقررين بإجراء زيارات انصبت حول الترقية وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية وأصدرت تقارير حول ثقافة الإفلات من العقاب ودعت الحكومة لمعالجة الانتهاكات الصارخة والمكثفة لحقوق البشر.

---

[1]- Michal Lojoulos, "Russk based decision makink in organation of programs", **journal of operation reseach**, (N°175, 2008). P253.

[2]- سعيد المالكي، منظمة العفو الدولية وحقوق الانسان في الجزائر. من الرابط: (23-05-2015)

www.nusvol.com

[3]- Michal Lojoulos, Op-cit. p260.

أما في المغرب، فقد عملت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من خلال التعاون مع المؤسسات غير الحكومية في المغرب وعلى الدفاع عن حقوق الإنسان وكذا الاستبداد الذي يمارسه الملك من خلال احتكار السلطة وغلق باب الحوار مع المؤسسات غير الحكومية. كما تجسد دور المنظمات غير الحكومية أيضا من خلال "منتدى من أجل المستقبل" والذي يجمع ما يعرف باسم منطقة الشرق وشمال إفريقيا، حيث أكد على توصيات عدة تعكس مطالب المجتمع المدني في المغرب منها الدعوة إلى تدابير تشريعية وإدارية وإزالة القيود الأمنية المفروضة على إدارة منظمات المجتمع المدني والاتحادات التجارية ووسائل الإعلام ودعا إلى منح المجال أمام التدفق الحر للمعلومات وحرية التعبير والتجمع وطالب بالإفراج عن الإصلاحيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.[1]

كما لعبت منظمة العفو الدولية عن طريق الضغط على النظام المغربي دورا في تكريس الديمقراطية في هذا البلد وقد قامت هذه المنظمة بعدة نشاطات بينت من خلالها ضرورة تكريس حقوق الانسان في المغرب وفتح الحوار مع منظمات المجتمع المدني المحلي كما دعت إلى مساندة المعتقلين السياسيين الذين اعتقلوا نتيجة المطالبة بالمساواة والديمقراطية والحرية، وأعدت هذه المنظمة تقريرا للأمم المتحدة أكدت فيه على واقع حقوق الانسان في المغرب وتضييق الحريات خاصة حرية الصحافة، أشار تقرير منظمة العفو الدولية (أمنيستي 2009) على أن العديد من حالات انتهاك حقوق الانسان، ناتج عن استخدام السلطات القوة المفرطة لتفريق مظاهرات مناهضة للحكومة، حيث أن قوات الأمن، مثلا حسب التقرير، أفرطت في استعمال القوة لمنع مسيرة احتجاجية طلابية.[2] ومنه نلاحظ أن المنظمات غير الحكومية لعبت دورا في وصف واقع حقوق الانسان في المغرب وتمثل دورها في الضغط على النظام من خلال تقاريرها التي ترفعها إلى المنظمات الدولية المنوطة لها الدفاع عن حقوق الانسان، ومن خلال هذه النشاطات التي قامت بها هذه المنظمات في المغرب كانت تهدف إلى تكريس الديمقراطية في هذا البلد الذي اعتبرته حسب تقاريرها مستبدا.[3]

كما أظهر تقرير منظمة العفو الدولية أن الوضع في تونس اتسم بفرض السلطات قيودا على حرية التعبير وتعمد مقاضاة العديد من الأشخاص بالاستناد إلى قوانين قمعية، الأمر الذي يدل على انتهاك واضح لحقوق الانسان، حيث تم سجن العديد من الصحفيين والفنانين والنشطاء السياسيين، كما تم التحجج بقانون الإرهاب الذي تم سنه سنة 2003، لارتكاب العديد من الجرائم وممارسة انتهاكات مختلفة للحقوق المدنية في تونس.[4]

---

[1]- مارينا اوتاواي، **المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟**، (مركز غارنيغي، رقم 71، 2006). ص14.

[2]- رشيد بن بيه، **حالة المغرب في تقارير بعض المنظمات الدولية**، من الرابط: (24-06-2016)
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=193702&r=0

[3]- مارينا اوتاواي، مرجع سابق. ص16.

[4]- في تقرير منظمة العفو الدولية عن واقع حقوق الانسان، من الرابط: (10-07-2016)
www.assabahnews.tn/article/التضييق-على-الحريات-تواصل-في-تونس

أما في ليبيا، وبالرغم من الحصار الذي كان مفروضا من قبل المجتمع الدولي عليها، إلا أنها لم تسلم من الإشارة والتنويه في العديد من التقارير الصادرة عن منظمات حقوقية دولية مختلفة إلى مختلف الضغوطات والتي كان يمارسها نظام القذافي وغلق كل مجالات الحوار والمشاركة السياسية —على الأقل على الطريقة الغربية– بالإضافة إلى تلك الاغتيالات والزج في السجون وعملية النفي التي كان يتعرض لها أفراد ينتمون إلى المعارضة.

ثانيا: مراقبة الإنتخابات:

تعمل المنظمات الغير حكومية على لعب دور المراقب في الانتخابات لضمان شفافية ونزاهة سيرها على اعتبار أن الانتخابات عمود الديمقراطية، ودور المنظمات غير الحكومية في الانتخابات يشمل جميع مراحل الانتخابات بدءا بالتحضيرات حتى عملية التنفيذ وفي كثير من الأحيان تتعدى إلى توعية المواطنين في المشاركة في العملية الانتخابية.

وشهدت الجزائر حضور قوي لمنظمات المجتمع المدني العالمي لمراقبة جل الانتخابات التي شهدتها، بعدما قامت بممارسة هذه المنظمات من ضغوطات على الحكومة الجزائرية، فأصبحت هذه الأخيرة تدعو منظمات غير حكومية لمراقبة الانتخابات.

كما شهدت العديد من الانتخابات التي أقيمت في تونس حضور مراقبين دوليين متمثلين في أعضاء من المنظمات غير الحكومية.

وفي المغرب يبرز دور هذه المنظمات من خلال محاولة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي والتي تعمل من أجل التنمية الديمقراطية وتهدف إلى إقامة وإدراج قضايا المساواة بين الجنسيين في الجمعيات العاملة من أجل تحقيق التنمية الديمقراطية حيث بدأ العديد من الباحثين الوطنيين والأجانب لمعالجة الحركة النسوية المغربية وتفعيل مشاركة النساء في الحياة السياسية، وظهور هذه المقاربة ضمن الجامعات المغاربية.[1]

ثالثا: دعم المجتمع المدني المحلي:

من بين أهم القنوات والميكانيزمات التي تؤثر بها المنظمات الدولية غير الحكومية على الممارسات السياسية داخل البلدان المغاربية، هي تقديم الدعم المالي، ومختلف المساعدات والتحفيزات، من خلال المشاركة في تنظيم

[1]- Rabea Naciri, Alesis de Tocqueville society organization in north Africa Algeria Morocco and Tunisia, **international review**, (N 03, 2011). P121.

فعاليات متنوعة كالندوات والملتقيات، والتي من خلالها تقوم هذه المنظمات بنشر أهم الأفكار الديمقراطية ومساعدة المؤسسات المدنية المحلية على تفعيل نشاطها وتطوير ممارساتها من أجل بناء مجتمع مدني ديمقراطي.

فنجد أن هذه المنظمات غير الحكومية قامت بتقديم المساعدات المالية والمساندة المعنوية لتلك الجمعيات المتكلفة بضحايا الإرهاب والمفقودين، وقدمت يد العون للمؤسسات من المجتمع المدني المحلي في إطار دعم الديمقراطية هذا في الجزائر.

أما في المغرب وتونس وبعد أن تم افتتاح فرع "الوكالة الأمريكية للتنمية العالمية"، قامت هذه الأخيرة بتقديم المساعدة المالية لمؤسسات المجتمع المدني المحلي في كلتا الدولتين. قامت هذه الوكالة بإطلاق برنامج "شبكات المجتمع المدني الإقليمية" والتي تهدف إلى جمع معلومات عن الجمعيات في المنطقة المغاربية ومسالك تمويل لبرنامج يدعم الانتقال الديمقراطي.[1]

ومنه يمكن القول بأن مؤسسات المجتمع المدني العالمي تلعب دورا واضحا في مجال دعم عملية الدمقرطة في البلدان بصفة عامة بما فيها البلدان المغاربية، فمن خلال مراقبة وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حقوق الانسان، ومن خلال المداخلات التي تقوم بها لدى السلطات المعنية ولدى الرأي العام المحلي والدولي بهدف وضع حد لهذه الانتهاكات، فهي تقوم بدور المراقب على حقوق المجتمع وأفراده، والمساهمة في النضال من أجل توسيع دائرة الحقوق المحمية وتعريفها بدقة من أجل وضع الآليات القانونية لضمانها على أرض الواقع ورفع مستوى وعي المجتمع بها. ومنه تكون بطريقة غير مباشرة تعمل على الدفع بتبني النظام الديمقراطي والذي تعتبر أهم مبادئه حماية حقوق الانسان، والاعتراف بحق الفرد في حريته في اختيار من يمثله على قمة الهرم السلطوي.

صفوة القول أنه لا يمكن إنكار الدور الذي لعبته وتلعبه متغيرات البيئة الخارجية، من حيث خلق الضغوط والتأثيرات على النظام السياسي في البلدان المغاربية، ودفعه إلى مسايرة كل تحولاتها وتطوراتها، إذ كان إنتهاء الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الإشتراكية في دول أوروبا الشرقية، تأثير كبير في شيوع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، إضافة إلى ظهور فكرة المشروطية السياسية، الذي يربط بين منح المساعدات والقروض والإلتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان، مما يعكس حدة الضغوط الخارجية التي تعرضت لها النظم المغاربية، لاسيما وأنها إتجهت في معظمها نحو تبني سياسات الاقتصاد الحر والإنفتاح السياسي، وتدعيم علاقاتها بالدول الغربية سواء في إطار علاقاتها الثنائية أو عبر التكتلات الغربية الكبرى، ومؤسسات التمويل الدولية المانحة ودور المجتمع المدني العالمي.

[1]– المنتدى الشبه الإقليمي، مشاركة بعد الانتخابات البرلمانية بعد الثورة: الخبرات المقارنة لمصر ليبيا تونس، القاهرة 2012.

خلاصة الفصل:

إن عملية تفكيك ظاهرة التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية أسفرت عن مجموعة من الملاحظات الدقيقة والتي بدأت تكشف عن الأسباب الحقيقية لعدم تمكن هذه البلدان من تحقيق الرسوخ الديمقراطي. هذه الأسباب التي تمثلت في بيئة الإنطلاق مؤشرات التحول الديمقراطي وعوامله الداخلية والخارجية. ويمكن إيجاز هذه الملاحظات أو النتائج فيما يلي:

- إن الطبيعة الخاصة للثقافة والقيم الاجتماعية السائدة في أمثال المجتمعات المغاربية تجعل من الصعوبة بمكان على أفراد أو نخب بيئات مكانية وزمانية كهذه تقبل أفكار التجديد الاجتماعي والسياسي وإدخالها في صميم المجتمع.
- نزعت النظم السياسية المحدثة في البلدان المغاربية بعد إستقلالها إلى تبني أنماط من الدولة المركزية ترتكز على البيروقراطية مدنية وعسكرية مسيطر عليها مركزيا وذات بنية هرمية دقيقة، عبر تبني سلسلة من الإجراءات المادية والمعنوية يأتي في مقدمتها الأخذ بنظام الحزب الواحد أو الحزب المهيمن، والتأكيد على دور الأيديولوجيا وإتخذت سياسة الدولتية.
- إن طبيعة الأزمة البنيوية في الدولة المغاربية الحديثة هي نتاج لتفاعل العديد من الأزمات الفرعية التي ازدادت حدتها وتأثيرها المتنوع على خلفية الضعف الهيكلي للدولة ومؤسساتها وتعدد مصادرها وأشكالها مما يجعلها أزمة بنيوية مركبة. هذه الأزمة مثلت وصبغت في مجملها ظروف مرحلة ما قبل دخول هذه البلدان عملية الدمقرطة، حيث شكلت القاعدة التي بنت من خلالها النخب السياسية في البلدان المغاربية نظاما جديدا دون البت في معالجة وتهيئة الأرضية اللازمة لعملية الإحلال الديمقراطي. وقد عرفت الإرهاصات الأولى لهذه العملية العديد من المؤشرات التي أعلنت من خلالها هذه البلدان دخولها مرحلة جديدة من التحول نحو الديمقراطية.
- أدى عدم إستكمال البناء المؤسسي للدولة القطرية المغاربية إلى ظهور مشاكل عديدة ومختلفة، يأتي في مقدمتها تحول الدولة إلى وسيلة وأداة لضمان إستمرار الأنظمة التسلطية بإنعدام إمكانية التداول الحر والديمقراطي للسلطة. الأمر الذي يضع الدولة المغاربية في أمام إشكالية قواعد بناء شرعيتها كدولة وشرعية النام الحاكم فيها.
- عدم وجود علاقة سليمة وصحيحة تربط الدولة المغاربية بالمجتمع، أدى إلى غلبة الطابع المركزي للدولة في المجال السياسي، وبالتالي تدني/غياب المشاركة السياسية للمجتمع بهذا الصدد مما يفقد النظام السياسي كثيرا من أركان شرعيته وأسباب إستمراره، الأمر الذي انعكس لاحقا في عجز الدولة عن المحافظة على وحدة مجتمعها وتماسكه.
- كما يندرج ضمن عنصر ضعف العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع في البلدان المغاربية طريقة وعملية الإنفتاح على الديمقراطية التي كانت بمبادرة من السلطة أو النخبة السياسية فيها، كخطوة وقائية نأمنا لوجودها وإستمرارها في السلطة إزاء إستفحال أزمة الشرعية في النظم السياسية المغاربية، ولم يكن هدفها التأسيس لعملية تحول ديمقراطي. الأمر الذي يؤثر على مستقبل إستقرار الديمقراطية في هذه البلدان. إضافة إلى مؤسسات المجتمع

المدني في البلدان المغاربية والتي كانت عبارة عن هياكل شكلية فقط، لم يتجاوز دورها مجرد شاهد على دخول هذه البلدان مرحلة التحول الديمقراطي دون القيام بمهامها الأساسية المنوطة بها والتي تدعم عملية ترسيخ الديمقراطية وفتح المجال أكثر للحريات في المجتمعات المغاربية. هذه العناصر الثلاثة عكست ما يسمى ضعف العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع والتي تعتبر أحد أهم العوامل الداخلية التي دفعت بالبلدان المغاربية للتحول الديمقراطي.

- مثلت أزمة الهوية في البلدان المغاربية سببا رئيسيا في فتح المجال السياسي نحو الديمقراطية، فعدم الإندماج السياسي والإجتماعي بسبب تنوع التكوينات الإثنية، إضافة إلى عنصر الدين واللغة شكلت في مجملها ظاهرة عدم التكامل السياسي أثرت على التحول نحو الديمقراطية في هذه البلدان.
- لعب العامل الاقتصادي دورا مهما في دفع عملية التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية، حيث كان له أثر بارز ودور حاسم في جعل الدولة المغاربية تتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي وما إنجر عنه من تغيير سياسي أسس لعملية الدمقرطة في هذه البلدان.
- لعبت القوى الغربية والتكتلات الكبرى دورا مهما في دفع البلدان المغاربية نحو تبني الديمقراطية سواء عبر علاقاتها في إطار ثنائي بينها أو عبر مختلف التكتلات الغربية الكبرى، كما ضغطت مؤسسات التمويل الدولية على هذه البلدان من أجل بناء نظام سياسي ديمقراطي عبر فكرة المشروطية السياسية، إضافة إلى دور المجتمع المدني العالمي وما أسهم به في التعبير السياسي داخل هذه البلدان.
- لعبت العوامل الخارجية في عملية الدمقرطة في البلدان المغاربية الدور المكمل والمتمم للعوامل الداخلية، فالدور الخارجي مهم ومكمل للبيئة الداخلية التي دون نضجها لا يكون للبعد الخارجي تأثير يذكر.

شكلت هذه الظروف والعوامل في مجمل البيئة والأسباب التي دخلت من خلالها البلدان المغاربية مرحلة التحول الديمقراطي، والتي استمرت لعشريات من الزمن، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق تقدم ملموس نحو بناء نظام ديمقراطي مستقر. هذا ما يدفعنا للتساؤل عن الأسباب التي أعاقت عملية الترسيخ الديمقراطي في هذه الأقطار والتي سوف نحاول الإجابة عنها من خلال الفصل التالي.

الفصل الرابع:

الترسيخ الديمقراطي في البلدان المغاربية: دراسة تحليلية للمعوقات.

الصلة بإستقرار أسس وقواعد اللعبة الديمقراطية بما في ذلك تكرار الإنتخابات والقبول بنتائجها، ورسوخ المؤسسات السياسية الديمقراطية مع إستمرار قدرتها على التكيف مع مستجدات البيئة المحيطة بها، وبعضها الآخر يتصل بإستراتيجيات وممارسات الفاعلين السياسيين الرئيسيين من حيث إلتزامهم النهائي والأصيل بأسس وقواعد الممارسة الديمقراطية حتى في فترات الأزمات الإقتصادية والسياسية، وهو ما يعني أن أيا من هؤلاء الفاعلين لا يفكر في الإنقلاب على الديمقراطية أو العمل الخارجي أطرها وقواعدها.

وهناك مؤشرات وعوامل أخرى تتعلق بالقيم والإتجاهات السياسية للمواطنين، بحيث تكون الغالبية العظمى منهم قناعة بأن الإجراءات الديمقراطية هي الطريق الوحيد للتغيير السياسي والوصول إلى السلطة، وبذلك تتجذر شرعية النظام الديمقراطي في الوعي الجمعي للمواطنين، ناهيك عن وجود درجة مقبولة من التطور الإقتصادي والإجتماعي على النحو الذي يخلق بيئة ملائمة لإستمرار النظام الديمقراطي وترسخه، كما أن رسوخ المؤسسات والممارسات ذات الصلة بتحقيق حكم القانون والشفافية والمساءلة واحترام الحقوق السياسية والحريات المدنية للمواطنين هو دليل آخر على رسوخ الديمقراطية.

وعليه فإن نجاح عملية ترسيخ النظام الديمقراطي مرتبط بعوامل عديدة منها: طبيعة المؤسسات السياسية ومدى فاعليتها في أداء وظائفها، وكفاءة السياسات الإقتصادية والإجتماعية، ومدى القدرة على نشر وإشاعة ثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع، وفاعلية منظمات المجتمع المدني وإستقرار الدولة ورسوخ شرعيتها لدى مختلف الفئات والجماعات التي تعين على أراضيها، وإستمرار إلتزام الفاعلين السياسيين بقواعد الديمقراطية حتى يتحول ذلك إلى تقليد ثابت يصعب تجاوزه مع مرور الوقت، فضلا عن وجود عوامل خارجية، إقليمية ودولية مواتية تسهم في ترسيخ الديمقراطية.

فإذا كانت عملية ترسيخ النظام الديمقراطي تشترط مجموعة من الطروف والعوامل، وتتم بطريقة متتابعة عبر مختلف مراحل بناء النظام السياسي، فلماذا لم تستطع البلدان المغاربية تتبع هذه المراحل ومنه تحقيق بناء نظام ديمقراطي مستقر؟ وما هي أهم المعوقات التي تحول دون ذلك؟ وهذا ما سوف نحاول الإجابة عنه في هذا الجزء من الدراسة عبر التطرق إلى العناصر التالية:

أولا: مقاربة تفسيرية لظهور الأنظمة التسلطية التنافسية المغاربية.

ثانيا: التخلف السياسي في البلدان المغاربية وإشكالية البناء الديمقراطي.

ثالثا: الثورة كنتاج لفشل إحلال الديمقراطية الغربية.

المبحث الأول: مقاربة تفسيرية لظهور الأنظمة التسلطية التنافسية المغاربية.

من خلال الجزء السابق من الدراسة تبين بأن معظم البلدان المغاربية دخلت مرحلة التحول الديمقراطي بسبب تفاعل مجموعة من الأسباب والمتغيرات التي تنوعت بيد داخلية وخارجية، إذ تزامنت مختلف الظروف الإقتصادية والإجتماعية المتدهورة التي عايشتها هذه المجتمعات مع مجموعة من التحولات على المستوى الدولي، خاصة بإنهيار الإتحاد السوفياتي الذي كان يمثل قطب الأيديولوجية الاشتراكية، وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم ومنه سواد الأيديولوجية الليبيرالية التي عملت معظم دول العالم ثالثية والتي كانت تستند على الإتحاد السوفياتي في تواجدها على الساحة الدولية، على تبني مختلف مبادئها وأفكارها، أي التحول نحو نظام ديمقراطي على الطريقة الغربية وبتفاصيل وضعتها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، تم التوصل إلى نتيجة أساسية وهي بالرغم من إنتهاج البلدان المغاربية النهج الليبيرالي، منذ عقود من الزمن، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق بناء نظام ديمقراطي مستقر وراسخ، بل على عكس ذلك دخلت مرحلة جديدة من نظم حكم هجينة، أي ليست بالديمقراطية —على المواصفات الغربية– ولا تراجعت إلى النظم السياسية السابقة لمرحلة الدخول في عملية الدمقرطة. إذ أن هاته البلدان عرفت نظم سياسية تسلطية تنافسية ذات صفات مختلطة وغير واضحة المعالم، شكلت في الأخير عقبات جديدة أمام بناء نظام سياسي، حديث ومستقر.

هذا ما يدفعنا ومن خلال هذا الجزء من الدراسة إلى الكشف أولا عن ماهية الديمقراطية التي تنشدها القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ثم قياس مدى تبني النظم السياسية المغاربية لهذه المبادئ العامة للديمقراطية على أرض الواقع لتصل في النهاية لتقصي أسباب حياد هذه الأنظمة عن الطابع الديمقراطي الغربي وتفسير ظهور نظم تسلطية تنافسية جديدة.

المطلب الأول: تقييم مسار عملية دمقرطة البلدان المغاربية:

قد تكون "اللحظات الإنتقالية" مثل أول إنتخابات ديمقراطية أو سقوط الحكومات الإستبدادية، هي نواة تشكيل الديمقراطية، غير أن التاريخ يثبت أن بناء الديمقراطية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية عملية طويلة ومعقدة. ومن هذا المنطلق، أصبح من الضروري أن يقيم أداء المؤسسات الديمقراطية المغاربية، ونوعية العمليات الديمقراطية بها.

الفرع الأول: الجهود المعاصرة لقياس التحول الديمقراطي.

إتجهت الإهتمامات الحديثة في دراسة النظم السياسية إلى إستحداث طرق لقياس الديمقراطية وذلك في محاولة للتحكم في إتجاهات التحول الديمقراطي ودعم عملية صنع القرار، وعلى هذا النحو نظمت الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية مجموعة من المؤتمرات تتدارس طرق قياس الديمقراطية إلى جانب برامج الأمم المتحدة للتنمية الذي إختص ببحث وتقصي طرق قياس الحرية السياسية والحقوق الإنسانية.

هذا وفي حين إهتمت الدوائر بقياسات التحول الديمقراطي إرتأت بعض الأدبيات صعوبة التوصل إلى قياس دقيق لهذا التحول ولذلك لجأوا إلى إستحداث إقترابات بديلة.[1]

ولعله من الأحرى قبل توضيح كيفية تناول الدراسات المعاصرة لطرق القياس ضرورة التطرق إلى الجهود المبكرة في هذا الشأن حيث إستندت هذه الأخيرة إلى إقترابين أساسيين أحدهما شخصي يقوم الخبراء والمحكمين فيها بدور رئيسي في تحديد معالمه والآخر موضوعي يستند إلى وقائع يمكن ملاحظتها وترتبط بالأبعاد المختلفة للديمقراطية كالمشاركة والمنافسة.

ومن الجدير بالإشارة أن كلا من هذين الإقترابين قد إتسما ببعض ملامح الضعف إلى جانب بعض المزايا التي تناولتها مختلف الأدبيات بالتحليل.

فالمقاييس الموضوعية للديمقراطية كمعدل التصويت والتنافس الحزبي يصعب الاعتماد عليها لإمكانية خضوعها للتلاعب من قبل الأجهزة الحكومية كما أنها قد لا تمثل في حد ذاتها قياسا دقيقا للديمقراطية. أما الإقتراب الشخصي وإن كان يمكن من خلاله صياغة قياسات تتناسب مع معنى الديمقراطية حيث عادة ما يأخذ في إعتباره أسس للديمقراطية (كالحرية والعدالة) التي قد تغفلها طرق القياس الموضوعي إلا أنه قد يتعرض هو الآخر لأخطاء الخبراء.[2]

ولذلك إقترحت الدراسات الحديثة تصنيف الديمقراطيات في مجموعات للتعرف على التباينات النوعية في الأداء الديمقراطي وعلى هذا النحو تعرف "Lijphart" على تسعة أنواع من الأنظمة الديمقراطية استنادا إلى بعدين أساسيين للديمقراطية وهما ديمقراطية الأغلبية وديمقراطية الإجماع[3]. أما "Karl" فقد إرتأى وجود ثلاثة أنواع من

[1]-R.Bollen, Political Democracy, Concetual and Measument Traps Studies, **Comparative international Development**, (Spring 1994). p25

[2]- Tatu Vanhenan, **The Process of Democratization** : **A comparative Study**, (Washington D.C. Crane, Russak, 1992). p p 36-42.

[3]- Arendt Lijphart, **Democratic political systems**, (New Haven Yale, Univ Press, 1990).

الديمقراطية المحافظة والكوربوراتية والتنافسية إستنادا إلى نوعية النظام الحزبي[1]. أما "Freeman" فقد تعرف على نوعين فقط وهما النظام التعددي والكوربوراتي[2].

وعلى نفس الصعيد تم إقتراح تصنيفات أخرى لمعرفة التباينات النوعية في التحولات الديمقراطية حيث توصل البعض إلى حوالي عشرة مسارات بديلة للإنتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي استنادا إلى دور العوامل الداخلية والخارجية وكل من الإتجاهات السلطوية والديمقراطية في عملية التحول الديمقراطي.

كما إقترح البعض الآخر أربعة أنواع من التحولات الديمقراطية إستنادا إلى معيار القيادة والإستمرار، في حين إقترح البعض الآخر أربعة أنواع من التحولات إستنادا إلى نوعية كل من الإستراتيجيات والقيادات[3]. أما "هنتجتون" فقد حدد ثلاثة أنواعا استنادا إلى ما يقود عملية التحول الديمقراطي في محاولة للتعرف على العلاقة بين نمط التحول وأنواع النظام التسلطي.

وفي إطار هذا السياق لجأت بعض الدراسات المعاصرة في محاولة لتفادي هذه المثالب إلى القياس الكمي والنوعي لمدى رسوخ وإستقرار الديمقراطيات وعلى هذا النحو إقترح "هنتجتون" نوعين من الإختبارات يمكن من خلالها التعرف على مدى إستقرار الديمقراطية.

1. من خلال النظر إلى تبادل المواقع بين مختلف الأحزاب خلال الفترة اللاحقة لمرحلة الإنتقال.
2. في حالة الإنتقال السلمي للسلطة بين هذه الأحزاب خلال نفس هذه المرحلة. بيد أنه قد إستحدث طرق أخرى للقياس بالتركيز على العملية التي تتحول من خلالها النخبة من وضعية التفكك إلى الإتفاق وهو ما قاد إلى تحديد أسلوبين لرسوخ الديمقراطية:

- عن طريق إتفاقات النخبة التي تعني إعادة تنظيم العلاقات فيما بينها من خلال التفاوض والوصول إلى حلول توفيقية بصدد خلافاتهم وذلك كأساس لديمقراطية مستقرة.
- من خلال ما يسمى Elite Convergence أو الإتفاق النخبوي وهي عملية تتضمن اصدار النخب المتنافسة لمجموعة من القرارات ذات الطابع التراكمي والتي عادة ما تمتد فترة زمنية طويلة لإرساء نوع من الاتفاق والوحدة بين مختلف النخب في سبيل ترسيخ الديمقراطية.[4]

---

[1]- Terry Lynn Karl, Dilemmas Of Democratization the Press of Democratization, **Lian America Comparative Politics** (oct 1992). P10.

[2]-John Freeman, **Democracy and Markets**, (Ithaca N.J, Comell Univ Press 1990)

[3]- T.L Karl, "Dilemmas of Democratization", op.cit . pp 12-15.

[4]- Samuel Huntington, **The Third Wave Democratization in the Late Twentieth**, op.cit. pp 33-39.

هذا وقد تم اللجوء إلى وسيلة أخرى لقياس الرسوخ أو الإستقرار الديمقراطية حيث قامت مجموعة من الباحثين بمراجعة مفهوم الشرعية الديمقراطية وذلك من خلال إلقاء الضوء على كل من المجال التاريخي والرمزي والأدواتي للشرعية الديمقراطية وقد توصل هؤلاء إلى تكوين صورة شاملة ومتوازنة لكيفية ترسيخ الديمقراطية في وجدان الشعوب[1].

الفرع الثاني: المبادئ العامة لأسلوب التقييم الديمقراطي:

يتم تعريف الديمقراطية في العادة بأنها مجموعة من المؤسسات أو الفعاليات الحكومية، وعندما تستخدم هذه المؤسسات، كما هو الحال غالبا، لأغراض عير ديمقراطية يؤدي الربط التلقائي لهذه الأغراض بالديمقراطية إلى تقديم صورة سلبية عن الديمقراطية نفسها. وتبدأ القواعد التي يقوم عليها للتقييم هنا بالإفتراض بأن الديمقراطية يجب أن تعرف في المكان الأول بمبادئها وقيمها الأساسية. وهذه المبادئ أو القيم هي التي تجعل الإجراءات في مؤسسة معينة ديمقراطية وتقدم الدليل الثابت عن كيفية كون هذه الترتيبات ديمقراطية بصورة فعلية.

إختلفت طرق قياس وتقييم الديمقراطية بإختلاف المؤسسات المعنية بعملية التقييم وبتعدد المراكز البحثية المتخصصة، لكن، وإجمالا تشترك في أهم المبادئ العامة للتقييم والتي تمثل في نفس الوقت المبادئ الأساسية للديمقراطية، نذكر أهم المبادرات في هذا المجال:

I. بوليتي 4:

تتوافر عدة طرق لقياس مستوى الديمقراطية في بلد معين، ومن بينها مجموعة بيانات بوليتي 4 التي تتضمن مؤشرات عن ديمقراطية وأوتوقراطية المؤسسات في جميع الدول المستقلة منذ العام 1800 ولغاية العام 2001. تم وضع مؤشرات بوليتي 4 إستنادا إلى خمسة مقاييس تحليلية بالنسبة لمميزات السلطة في البلد:

1. تأثير الرئيس على طبقات المرؤوسين.
2. درجة عدم المساواة بين الطبقات.
3. العلاقات المؤسساتية بين الرؤساء.
4. المنافسة في إختيار المراكز الرئيسية.
5. قاعدة الشرعية السياسية، هل هي شخصية أم أساسية واقعية أو إجرائية.[2]

[1]- Ibid.

[2]- وسيم حرب، **إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية: مقاربة إصلاحية في خدمة حكم القانون**، (الطبعة الأولى، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2014). ص221.

يتم في مجموعة بيانات بوليتي 4، دراسة مميزات نظام الحكم مرتين في السنة ويتم ترميزها طبقا لمجموعتين من المتغيرات، تتألف مجموعة من العناصر المتغيرة من: ضبط اختيار السلطة التنفيذية، المنافسة في اختيار السلطة التنفيذية، الإنفتاح في إختيار السلطة التنفيذية، تنظيم المشاركة والمنافسة في المشاركة. وتتألف المجموعة الثانية من ثلاثة متغيرات متساوية المفهوم: إختيار السلطة التنفيذية، قيود السلطة التنفيذية والمنافسة السياسية.[1]

II. "دار الحرية" "Freedom House":

هناك طريقة أخرى لقياس الديمقراطية وضعتها "دار الحرية"، في منشوراتها تحت عنوان "الحرية في العالم 2003". وردت تقارير حول 192 بلدا و18 منطقة تابعة ومتنازع عليها. في مقدمة التقرير حول كل بلد جزء يتضمن المعلومات السياسية والإجتماعية والإقتصادية مرتبة وفق التصنيف الآتي: نظام الحكم، الاقتصاد، السكان، متوسط العمر المتوقع، تعادل في القدرة الشرائية (PPP)، المجموعات الدينية، المجموعات الإثنية، الحقوق السياسية (التقدير العددي)، الحريات السياسية (التقدير العددي)، الوضع (حر، حر جزئيا، غير حر) ومن ثم يحدد وضع البلد أو المنطقة بدمج معدلات تقدير حقوقه السياسية وحرياته المدنية[2].

III. دليل الديمقراطية ومؤشرات البرنامج:

إن كتاب "دليل الديمقراطية ومؤشرات البرنامج" المنشور من مركز الديمقراطية وأنظمة الحكم 1998 USAIS (الوكالة الأمريكية لتطوير الديمقراطية) هو مصدر آخر لقياس الديمقراطية وأنظمة الحكم، تم وضع أربعة مؤشرات عامة:

1. تعزيز حكم القانون واحترام حقوق الانسان.
2. المزيد من الإجراءات السياسية الصحيحة والمنافسة.
3. المزيد من تطوير النشاط السياسي للمجتمع المدني.
4. المزيد من المؤسسات الحكومية القابلة للمساءلة والشفافية.[3]

IV. مؤشرات نوعية الحكم (IGQ):

وضع البنك الدولي مؤشر نوعية الحكم، يقيس من خلاله[4]:

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- نفس المرجع، ص 222.

[3]- عبده مختار، **نوعية الديمقراطية**، من الرابط: (10-01-2016).
www.alintibah.net/70955_نوعية_الديمقراطية_بروفيسور_عبده_مختار

[4]- نفس المرجع.

1. مؤشر المساءلة العامة:(IPA) :

لقياس مدى تمكن الشعب من الحصول على معلومات حول الحكم ومساءلة زعمائه ومسؤوليه الرسميين، ويتم تقدير المجالات التالية:

- مستوى إنفتاح المؤسسات السياسية في البلد.
- مدى ممارسة المشاركة السياسية بحرية وعدالة وتنافس، التقيد بالحريات المدنية وإحترامها.
- مدى تحرر الصحافة والرأي من المراقبة والخرق والإنتهاك والرقابة.
- درجة الشفافية وإستجابة الحكومة لمطالب شعبها.
- درجة المساءلة السياسية في الدائرة العامة.

2. مؤشر نوعية الإدارة (IQA):

لقياس قوة حكم القانون وحماية حقوق الملكية وفعالية البيروقراطية ونوعية الأنظمة ومراقبة الفساد، ويتم تقدير قدرة المسؤولين الرسميين على صياغة وتنفيذ سياسات سلمية إضافة إلى إحترام المؤسسات التي تشرف على التفاعل بين الشعب والحكومة.

V. مبادئ المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات:International IDEA :

وهي تنقسم إلى شقين: يتمثل الأول في سيطرة الشعب على صناعة القرار العام وعلى الأشخاص الذين يصنعون القرار، ويتمثل الثاني في المساواة بين المواطنين في ممارسة تلك السيطرة. وطالما كانت هذه المبادئ متجسدة في ترتيبات الحكم فإننا نستطيع أن نسميها "ديمقراطية". وهذه هي المبادئ التي كافح الديمقراطيون من أجلها في كل زمان ومكان: سيطرة الشعب على القرارات العامة بشمولية وفعالية كبيرة، وإزالة إحتكار النخبة لصنع القرار والفوائد الناتجة عنه، والتغلب على العقبات الخاصة بالجنس والعرق والدين واللغة والطبقة الإجتماعية والثروة وغيرها، والتي تقف بوجه الممارسة المتساوية لحقوق المواطنة. وهكذا فإن الديمقراطية ليست إمتلاك كل شيء أو عدم إمتلاك شيء، وإنما هي مسألة ترتبط بمدى قدرة الناس على ممارسة تأثيرهم على سير السياسة العامة وصانعي السياسة للحصول على معاملة متساوية منهم وإسماع صوتهم بصورة متساوية مع الآخرين.[1]

إن هذه العلاقة المتبادلة بين القيم والمؤسسات هي التي تعطي عملية التقييم مصداقيتها وأساسها الفكري. ويمكن إيضاح هذه العلاقة من خلال الشكل الموجود في الجدول رقم 03، حيث تظهر في العمود الأول من الجدول القيم التوسطية الرئيسية المستمدة من المبدأين الديمقراطيين المذكورين أعلاه. وتظهر في العامود الثالث قائمة

[1]- David Beetham and Others, **International IDEA Handbook on Democracy Assessment**. (The Hague : Kluwer Law International, 2001). P98.

بالمؤسسات النموذجية التي يتم من خلالها تلبية هذه المتطلبات في نظام الحكومة التمثيلية. وتمثل جميعها المظاهر الرئيسية لما يراد تقييمه، والمعايير التي يجب أن يجرى بها التقييم.[1]

[1]- Ibid. p100.

جدول رقم (09): **المبادئ الرئيسية لتقييم الديمقراطية.**

القيم المتوسطية (mediating Values)	المتطلبات	وسائل التطبيق/ المؤسسات
المشاركة	• الحق في المشاركة. • الإمكانيات والقدرة على المشاركة. • المؤسسات الخاصة بالمشاركة. • ثقافة خاصة بالمشاركة.	• نظام الحقوق السياسية والمدنية. • الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. • الانتخابات، الأحزاب، المنظمات غير الحكومية. • تعليم المواطنة.
التفويض	• مصادقة الدستور. • اختيار البرامج وأصحاب المناصب. • سيطرة الموظفين التنفيذيين المنتخبين على الموظفين التنفيذيين غير المنتخبين.	• الاستفتاءات. • انتخابات حرة ونزيهة. • أنظمة خضوع للمسؤولين المنتخبين.
التمثيل	• نظام تشريعي يمثل التيارات الرئيسية للرأي العام. • تمثيل كافة المؤسسات العامة للتركيبة الاجتماعية للمقترعين.	• نظام اقتراعي وحزبي. • قوانين ضد التمييز. • سياسات واضحة لدعم حقوق الأقليات. (affirmative action policies)
المسؤولية	• خطوط واضحة للمسؤولية القانونية والمالية والسياسية للتأكد من الأداء الفعال والأمين للخدمة العامة والنزاهة القضاء.	• حكم القانون وفصل السلطات. • وجود عملية محاسبة مستقلة. • وجود معايير قانونية قابلة للتطبيق. • وجود سلطات تدقيق برلمانية فاعلة.
الشفافية	• خضوع أعمال الحكومة لمراقبة تشريعية وجماهيرية.	• تشريع حرية المعلومات. • وسائل إعلام مستقلة.
الاستجابة	• إمكانية وصول الحكومة إلى الناخبين والقطاعات المختلفة للرأي العام عند صياغة السياسات وتنفيذها أو عند تقديم الخدمات.	• إجراءات منتظمة ومفتوحة للاستشارة العامة. • اصلاح قانوني فعال. • قرب الحكومة المحلية من الشعب.
التضامن	• التسامح حيال الخلافات الداخلية. • دعم الحكومات الديمقراطية في الخارج ودعم كفاح الشعوب من أجل الديمقراطية.	• تعليم الحقوق المدنية وحقوق الانسان. • القانون العالمي لحقوق الانسان. • الأمم المتحدة والوكالات الأخرى. • المنظمات غير الحكومية الدولية.

المصدر: David Beetham and Others, Op.cit. p102.

الفرع الثالث: قياس نوعية الديمقراطية في البلدان المغاربية:

عرفت شعوب البلدان المغاربية شعور بخيبة أمل من العملية السياسية في ديمقراطيات نظمها الحاكمة، ويثبت ذلك النسب المتدنية في الإقبال على الإنتخابات وتدني عضوية الأحزاب السياسية، إضافة إلى مؤشرات أخرى. وتظهر الحكومات إهتمامها في الغالب بالشكل أكثر من إهتمامها بالأداء، وهي بعيدة عن الإهتمامات اليومية للمواطنين. فأصبح المواطنون يشعرون في هذه البلدان بأن الكثير من القرارات الهامة والخاصة بتحسين أسلوب معيشتهم لم تعد ضمن قدرة الحكومات المنتخبة، بل خرجت إلى ما وراء حدود الدولة: إلى المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، وأصبحت تخضع لضرورات العولمة والأسواق العالمية.

من هنا تطرح فكرة ضرورة تقييم الديمقراطية في البلدان المغاربية في سياق هذا الإلتزام العام بمعايير الديمقراطية والقلق في الوقت ذاته حول تطبيقها بصورة عملية.

أختزلت الديمقراطية في البلدان المغاربية في الإنتخابات فقط، بينما الديمقراطية عملية متكاملة ومنظومة من القيم والمؤسسات والسلوك السياسي. بل إن علم السياسة الحديث إجتهد في وضع الديمقراطية في سياقات جديدة، ووضع لها معايير علمية ومؤشرات موضوعية.[1]

فنجد الكثير من مراكز ومعاهد البحوث في الغرب إتجهت إلى الحديث عن "نوعية الديمقراطية" "quality of democracy"، متجاوزة المفهوم التقليدي للديمقراطية.

كما نجد منظمات دولية مستقلة تعني بإصدار "ترتيب" سنوي للدول بحسب مستوى الديمقراطية فيها، على ضوء معايير موضوعية محددة، وتعمل المعادلة المفهومية المطبقة على قياس نوعية الديمقراطية إستنادا لمؤشرات تتكامل فيها الحرية وخصائص النظام السياسي.[2]

من بين هاته المؤسسات، نجد مؤسسة: The Economist التي تصدر تقارير سنوية عن مدى تقدم الديمقراطية في بلدان العالم وتصنف هذه البلدان إلى: الديمقراطية المتقدمة، الديمقراطيات التابعة، النظم الهجينة والنظم التسلطية.[3]

وتشمل عملية تقييم الديمقراطية على ستة أبعاد أو مؤشرات وهي: درجة الإنفتاح، النظم الإنتخابية والتعددية، عمل الحكومة، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية والمجتمع المدني.

---

[1]- عبده مختار، **نوعية الديمقراطية**، مرجع سابق.

[2]- نفس المرجع.

[3]- Economist Intelligence Unit, Democracy index 2010 : Democracy in retreat.

وترتقي الديمقراطية في أية دولة في سلم التقييم من خلال التطور في نوعية الديمقراطية وفق الممارسة الكلية في منظومة تتسق فيها كل تلك الأبعاد والمؤشرات، وكي ترتقي الديمقراطية نوعيا يجب أن تتحرك من خلال جميع هذه الأبعاد التي تؤكد على مختلف المبادئ العامة للديمقراطية.

وبالحديث عن البلدان المغاربية ونوعية الديمقراطية فيها، قد تم قياسها من قبل المؤسسة The Economist، عبر متابعة الأبعاد الستة الآنفة الذكر، وقد كان ترتيب هذه البلدان حسب تقرير 2010 كما يلي:

الجدول رقم (10): **نوعية الديمقراطية في البلدان المغاربية لسنة 2010.**

البلد	الترتيب	الانفتاح	التعددية والنظم الانتخابية	عمل الحكومة	المشاركة السياسية	الثقافة السياسية	المجتمع المدني
المغرب	116	3.79	3.50	4.64	1.67	5.00	4.12
الجزائر	125	3.44	2.17	2.21	2.78	5.63	4.41
تونس	144	2.79	0.00	2.86	2.22	5.63	3.24
ليبيا	158	1.94	0.00	2.14	1.11	5.00	1.47

المصدر: Economist Intelligence Unit, Democracy index 2010 : Democracy in reteat

من خلال قراءة وتحليل مختلف معطيات هذا الجدول وبالمقارنة مع الواقع المعاشي لمختلف هذه المؤشرات في الحياة السياسية للبلدان المغاربية، يتضح لنا جليا بأن هذه الأخيرة ورغم دخولها مرحلة التحول الديمقراطي منذ عقود من الزمن، إلا أن نوعية الديمقراطية فيها لا زالت لم ترتقي إلى تحقيق القاعدة الأساسية لبناء نظام ديمقراطي راسخ ومستقر. ويمكن شرح ذلك وتتبع أسبابه من خلال:

1- ضعف التعددية السياسية:

إن وجود الأحزاب السياسية على قاعدة التعدد الفكري والسياسي-البرنامجي شاهد أول ورئيس على وجود قوى مجتمع مدني.

بالنظر إلى الواقع الحزبي المغاربي انطلاقا من هذه القاعدة يبدو أن المجتمع المغاربي ليس مجتمعا مدنيا بما تعني هذه الكلمة من تشكيلات وهيئات فاعلة في الحياة السياسية.

فحق التجمع منصوص عليه في أكثرية الدساتير المغاربية، أما في الواقع فإن هذا الحق مقيد ودونه عقبات سياسية واجتماعية كبيرة، فالقرارات الحكومية والقوانين الإستثنائية تنتهك هذا الحق وهي تحظر قيام أي جمعية سياسية

لا تتفق مبادئها وأهدافها مع مبادئ الحاكم وأهدافه، السلطة الحاكمة هي التي تحجب وهي التي تمنحه لمن تشاء وفق إستثنائية خاصة.[1]

رغم بعض مظاهر التعددية الشكلية التي تعرفها التي تعرفها النظم المغاربية، لا يزال تحرر هذه البلدان من بين النظام السياسي التسلطي أو الشمولي بالمعنى العميق للكلمة، فلا تزال النخب الحاكمة بعيدة جدا عن أن تقر وتعترف بمبدأ صدور السلطة عن الشعب، وبحق هذا الشعب في المشاركة فيها فرديا وجماعيا، ولا تزال الوصاية على المجتمعات هي العقيدة الرئيسية التي تحكم ممارسات النخب المغاربية الحاكمة.

هناك بالتأكيد بعض الانفتاحات التي لا يمكن إنكارها لمن لا تغير من السمة الرئيسية للأنظمة السياسية والمغاربية، وهي لا تأتي غالبا منن منطلق الإيمان بضرورة تحقيق الديمقراطية أو بنجاعة وأهمية المشاركة الشعبية، بقدر ما تأتي نتيجة شعور بعض النخب المسؤولة بعمق الأزمة وسعيها عن طريق بعض الانفتاح إلى إصلاح النظام التسلطي.[2]

هذه التحولات والانفتاحات، لا تصبح ذات قيمة مقياسية إلا عندما تمس بالفعل مبدأ المشاركة الفعلية في القرار من قبل رأي عام استقر وتهيكل، وليس من مظاهر السماح بأشكال مختلفة للتعددية تحت إشراف أجهزة الأمن التي تمارس وحدها القرار السياسي وتشكل الأداة الرئيسية لممارسة السلطة ودعم النخبة التي تحتكرها.

2- غياب كل من مبدأ التنافس على الحكم وتداوله: ومبدأ الفصل ما بين السلطات:

لا تزال الحياة السياسية بشكل عام أسيرة في الدول المغاربية ولا يزال من الصعب الحديث عن تنافس حقيقي ونزيه على الحكم وتداوله. ففي الجزائر التي بدأت الإنتقال نحو التعددية منذ 1988 إثر الأزمة التي عرفها نظام الحزب الواحد، فقد نجح الفريق العسكري الذي سيطر عمليا على مقاليد الأمور في منع أي تحول سياسي حقيقي في اتجاه المشاركة السياسية، وكانت الحرب الداخلية. فمثلت التكريس المباشر لأزمة التحول الديمقراطي.

وفي ليبيا التي أراد لها معمر القذافي أن تكون جمهورية أكثر من كل ما سبقها، تكاد السياسة تقتصر على إستعراض ذاتي لمواهب شخص واحد، فلا تفتقر البلاد إلى التعددية فحسب ولكن إلى الحكم السياسي.[3]

وفي تونس لم يعمل إبعاد الرئيس السابق "الحبيب بورقيبة" على توسيع دائرة المشاركة السياسية كما كان متوقعا، وإنما ساهم في التضييق المتزايد على الحريات الفكرية والتنظيمية حتى لم يبق منها شيء.

---

[1]- وسيم حرب، **إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربة: مقاربة إصلاحية في خدمة حكم القانون**، مرجع سابق. ص59.

[2]- برهان الدين غليون، **معوقات الديمقراطية في الوطن العربي**. من الرابط:
www.aljazeera.net/specialfiles/pages/813ba045-44cd-4c2c91

[3]- برهان الدين غليون، **معوقات الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق.

وربما كان الإستثناء الوحيد في مسار التطور السلبي هذا في البلدان المغاربية هو المغرب الأقصى الذي شهد أول تجربة تناوب بفضل الحوار الذي بدأ منذ بدايات التسعينيات بين الملك والمعارضة كان بقصد تجنب البلاد مخاطر انتقال السلطة في مناخ من التوتر وإنعدام الثقة بين الحكم والمعارضة.

من الواضح أن البلدان المغاربية لا تزال تفتقر في جميع دولها إلى نموذج من الحكم السياسي القادر على بلورة حد أدنى من الإرادة الجماعية والتعبير عن المصالح المتعددة والمتباينة للمجتمع والعمل على تقنينها وتوفير الإطار المناسب للتوفيق فيما بينها وتجاوز تناقضاتها وحلها بطريقة سلمية.

وكنتيجة لهذا الإخفاق، دخلت هذه البلدان مرحلة وشكلا جديدا من أشكال الحكم، ليس هو بالنظام الديمقراطي ولا النظام التسلطي التقليدي، بل هو خليط بين هذا وذاك حيث نتجت نظم سياسية هجينة أي نظم تسلطية تنافسية تحضر فيها أحزاب سياسية ودساتير تنص على التعددية السياسية، وتغيب عنها الممارسة الواقعية والفعلية والتي من شأنها أن تقر ببناء نظام ديمقراطي حقيقي.

المطلب الثاني: إستمرار الأنظمة غير الديمقراطية المغاربية:

عرفت عملية الدمقرطة في البلدان المغاربية حالة إنزلاق وحياد عن المسار العام والصحيح لبناء نظام ديمقراطي قوي، فعوض أن تعرف تغييرات جذوية تسمح بنقل نظمها من حالة التسلطية إلى نظام ديمقراطي، قامت هذه الأنظمة من حالة التسلطية إلى نظام ديمقراطي، قامت هذه الأنظمة بإعادة تموضعها عبر بعض التغييرات الشكلية كوقاية وضمان إستمرارها، وبالتالي ظهور الأنظمة التسلطية التنافسية.

الفرع الأول: الأنظمة التسلطية التنافسية وآليات إعادة تموضعها:

تشمل الأنظمة التسلطية التنافسية مجموعة من البلدان التي لم يتم تصنيفها على أنها "حرة" أو "غير حرة"، بل هي "حرة جزئيا"، أي أنها تقع في تلك الخانة التي تفصل بين الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية. توصف هذه الأنظمة بعدد من الأسماء مثل الأنظمة نصف الديمقراطية أو شبه الديمقراطية أو الديمقراطيات الإنتخابية أو شبه سلطوية، ... وهي ما نطلق عليه مصطلح أنظمة غير ليبيرالية أو هجينة. يقصد بغير الليبيرالية، أن هذه الأنظمة لا تمأسس الحرية بشكل كامل، أما مصطلح الهجينة، فيشير إلى أنها أنظمة تستخدم المؤسسات والممارسات الديمقراطية وغير الديمقراطية.[1]

[1]- باتريك أونيل، **مبادئ علم السياسة المقارن**، ترجمة: باسل الجبيلي، (الطبعة الأولى، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2012). ص247.

وهي تلك الأنظمة التي تسمح للمعارضة ببعض الحيز ولتنظيم نفسها والتنافس لكنها تنكر عليها أي إمكانية لتشكيل حكومة.[1]

تظهر هذه الأنظمة عددا من الجوانب المألوفة في الديمقراطية، لكن بتكيفات هامة، فعندما يطبق حكم القانون، يكون ضعيفا نتيجة لذلك، جميع المؤسسات الديمقراطية التي تعتمد على حكم القانون تكون ممأسسة بشكل ضعيف ولا يتم إحترامها. وهكذا يكون لدى الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية مجالات للسلطة تعمل فيها، ويتمتع الناس بحق التصويت، وتجري الإنتخابات على أساس منتظم وتتنافس الأحزاب السياسية، لكن هذه المؤسسات والعمليات تكون مفيدة أولا يمكن التنبؤ بها في طرق تتسق مع الديمقراطية. وعادة ما يملك المسؤولون في الهيئة التنفيذية مستوى كبير من السلطة، وغالبا ما تتمركز السلطة في نظام رئاسي أو شبه رئاسي يحد من القدرة على إزالته والهيئة التشريعية تكون بدورها أقل قدرة على مراقبة السلطة التنفيذية، أما المؤسسة القضائية، مثل المحاكم الدستورية، فغالبا ما تكون مكتظة بالمؤيدين لأولئك المتربعين على السلطة.[2]

بالإضافة إلى ذلك قد يكون التنافس السياسي موجود على الورق، إلا أن الأحزاب والمجموعات تكون مفيدة أو يطبق عليها، يتم استخدام النظام القضائي لمضايقة المعارضة، ويتم التلاعب بالانتخابات بتغيير القوانين الانتخابية، وحرمان الأفراد من الترشح وشراء الأصوات أو الترهيب.[3]

تمثل الأنظمة الهجينة المنطقة الرمادية بين الحكم غير الديمقراطي والديمقراطي، فرغم أنها تبدو كالديمقراطيات على الورق، إلا أنها أقل من ذلك كثيرا في الممارسة.[4]

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما هي الآليات التي تتبناها هذه الأنظمة والتي تكون تحت تغطية المبادئ العامة للديمقراطية تعمل من خلالها على إعادة تموضع الأنظمة غير الديمقراطية؟

في الحقيقة، تختلف الأنظمة غير الديمقراطية في آليات سيطرتها السياسية، حيث يمكن لبعضها توليد شرعية كتلك الموجودة في الأنظمة الديمقراطية وذلك بالاعتماد على مجموعة من أدوات الحكم غير الديمقراطي التالية:

---

[1]- ناثان ج براون، **المشاركة لا المغالبة: الحركات الإسلامية والسياسية في العالم العربي**، ترجمة: سعد محيو، (الطبعة الأولى، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012). ص221.

[2]- نفس المرجع. ص ص 233-235.

[3]- باتريك أونيل، مرجع سابق. ص 248.

[4]- ناثان،ج، براون وآخرون، **المناطق الرمادية "الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي"**، ترجمة: عبد الرحيم علي، (الطبعة الأولى، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2006). ص10.

* الإكراه والمراقبة:

هي إحدى خصائص الأنظمة غير الديمقراطية، ويمكن تعريف الإكراه بأنه إخضاع الأفراد بتهديدهم بإيذاء حياتهم أو معيشتهم، وغالبا ما يتم فرض الطاعة والاذعان لأهداف النظام من خلال التهديد بالقوة أو استخدامها ضد الشعب، وهو ما يرسل إشارة واضحة إلى أن أولئك الذين يعارضون النظام أو الحكومة سيتم التعامل معهم بقسوة، فقد يخسرون وظائفهم أو حصولهم على موارد معينة أو يتم إعتقالهم أو إحتجازهم دون محاكمة أو ينتظرهم التعذيب أو الموت.[1]

أما مراقبة السكان فهي عملية تقوم بها الحكومة لمنع المعارضة من تنظيم نفسها وزرع حالة من الشك بين السكان، ويمكن تنفيذ المراقبة من خلال استخدام جهاز أمني داخلي، أو الشرطة السرية المسؤولة عن مراقبة النشاط العام والتجسس على الأفراد واستجواب الأفراد العاملين بالشأن العام المشتبهين بنشاط سياسي معاد للنظام. وفي بعض البلدان تتضمن المراقبة تسجيلا واسع النطاق للمكالمات الهاتفية، وخلق شبكة كبيرة جدا من المخبرين في المجتمع، حيث يمكن لأي كان تقريبا أن يكون عينا وأذنا لمن يتبوؤون السلطة. ومع بروز الأنترنت وتكنولوجيا الإتصالات الخلوية، أصبحت عملية المراقبة أكثر تعقيدا، وتشمل القدرة على مراقبة أنواع معينة من الإتصالات، مثل رسائل البريد الإلكتروني والرسائل النصية.[2]

* الإنتقاء والإستيعاب: سيطرة النقابات والمحسوبية:

إن وسيلة الإنتقاء والإستيعاب هي العملية التي تؤسس من خلالها علاقة نفعية مع أفراد من خارج المؤسسة، الأمر الذي يجعلهم يعتمدون على النظام مقابل مكافآت معينة.[3] وتعتبر سيطرة النقابات طريقة حاولت الأنظمة غير الديمقراطية من خلالها تعزيز سيطرتها على المجتمع من خلال إنشاء وترخيص عدد محدود من المؤسسات لتمثيل مصالح المجتمع وتقييد نشاط تلك المؤسسات التي لم تنشئها الدولة أو توافق عليها.[4] تدير أنظمة سيطرة النقابات/ الشركات المجتمع بطريقة تعمل الدولة من خلالها على تمكين كل مؤسسة من إحتكار التمثيل المتعلق بقضية معينة أو قطاع في المجتمع. مما يجعل للنقابات نفوذ محدود ومنه الحد من مساهمة المجتمع في عملية صنع السياسة. يكون

[1]- باتريك ه أونيل، **مبادئ علم السياسة المقارن**، ترجمة: باسل الجبيلي، (الطبعة الأولى، سورية دمشق: دار الفرقى للطباعة والنشر والتوزيع، 2012). ص231.

[2]- نفس المرجع. ص 232.

[3]- ناثان ج براون، **المشاركة لا المغالبة: الحركات الإسلامية والسياسية في العالم العربي**، مرجع سابق. ص245.

[4]- نفس المرجع. ص246.

النظام قادرا على السيطرة بشكل أفضل على المجتمع من خلال هذه المؤسسات، التي تمولها الدولة وتديرها، بينما يتم تهميش المجتمع المدني أو يتم تجاهله،[1] فيشارك كثيرون طوعا في هذه المؤسسات بأمل تلبية حاجاتهم.

كما تعد المحسوبية وسيلة تستميل من خلالها الدول المجتمعات بتوفير مزايا أو مصالح معينة لشخص أو مجموعة صغيرة مقابل دعم المجتمع، وتعتمد المحسوبية على الرعاية الفردية بدلا من المؤسسات التي تخدم مجموعة كبيرة من الأشخاص، يمكنها إستهداف الأفراد والمجموعات والتفاعل معهم بحسب ما يراه أولئك الذين يملكون السلطة مناسبا،[2] مقايضون بين المنافع وأشكال خاصة من التأييد.

وفي كل من سيطرة النقابات والمحسوبية، تملك الدولة عددا من الأشياء التي يمكن لها أن تستخدمها لإستمالة الأفراد، فالوظائف الحكومية أو القطاعات الإقتصادية التي تديرها الدولة والعقود مع الشركات أو التراخيص التي تمنحها والسلع العامة مثل الطرق والمدارس والعمولات غير الشرعية والرشاوي، هي جميعها أدوات ضمن ترسانة الدولة. تؤدي هذه الهبات غالبا إلى الوصول لمفهوم البحث عن الربح وهي عملية يسيطر فيها الزعماء السياسيون بشكل أساسي على أجزاء من الدولة لمناصريهم،[3] الذين يسيطرون بالنتيجة على السلع العامة.

* عبادة الشخصية:

تعزز الأنظمة غير الديمقراطية حكمها أيضا من خلال التأكيد على تبجيل القيادة أو عبادة الشخصية (إستخدم هذا المصطلح أولا لوصف حكم تالين في الإتحاد السوفياتي) التي تثير إلى تعزيز صورة القائد ليس كشخصية سياسية فحسب، بل كفرد يجسد روح الأمة، ويمتلك مواهب الحكمة والقوة أكثر بكثير من الشخص العادي، ولهذا يتم رسم صورة له بطريقة شبه دينية على أنه شخص كامل الحكمة يرى كل شيء ويعرف كل شيء.[4]

الفرع الثاني: المقاربات المفسرة لإستمرار الأنظمة الديمقراطية:

في الحقيقة، يجمع الكثير من الدارسين والمختصين في دراسة التحول الديمقراطي في البلدان العربية، أنه لا يوجد تفسير وحيد أو شامل لإستمرار الأنظمة غير الديمقراطية في هذه البلدان بالرغم من مختلف المؤشرات العامة التي تؤكد على أن هذه الأخيرة قد ولجت مرحلة الإنتقال الديمقراطي منذ عقود من الزمن، والسبب تعدد المقاربات المفسرة لهذه الظاهرة هو غياب القوة التفسيرية لأي من هذه النظريات ومحدودية ميزاتها التي تكون مرتبطة بالمكان والزمان.

---

[1]- باتريك هـ. أونيل، مرجع سابق. ص234.

[2]- نفس المرجع. ص235.

[3]- نفس المرجع. ص236.

[4]- علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق. ص271.

حيث نجد أن إحدى التأكيدات الأساسية للثورة السلوكية كانت ترتكز على أن بالتحديث ستكون المجتمعات أكثر مدنية وتعلما وتطورا سياسيا، وهو ما يلحق الظروف الأساسية التي تحفز الديمقراطية. فهناك إرتباط قوي بين المجتمعات التي تفتقر إلى المؤسسات الحديثة والحكم غير الديمقراطي.[1]

فالمجتمعات الفقيرة وغير المتطورة هي أقل ميلا إلى الديمقراطية لعدد من الأسباب أولا، من المرجح أن لا توجد مساواة في هذه المجتمعات إلى درجة كبيرة، فما يوجد من ثروة قليلة في المجتمع يرجح أن تكون مركزة في يد قلة من الأفراد. وبالتالي، يكون لدى أولئك الذين يملكون السلطة الإقتصادية حافز قوي لإحتكار السلطة السياسية بغية صد أية تحديات من جانب المجتمع لإعادة توزيع الثروة.[2]

لقد تلقت نظرية التحديث ضربة تلو الأخرى مع مرور الزمن باعتبارها رؤية تفاؤلية وحتمية أكثر مما ينبغي للتغيير السياسي والإقتصادي، حيث أن المجتمعات التي تتسم بعدم المساواة إلى درجة كبيرة تعزز الحكم غير الديمقراطي. فالمتنافسون على السلطة يسعون إلى السيطرة لإثراء أنفسهم وحسب، وتتحول الدولة في ظل هذه الظروف إلى أداة للإستيلاء على الموارد والحفاظ على السلطة، فأولئك الذين يملكون السلطة يرفضون التنازل عن سلطتهم،[3] ليس لأنه قد يتم إجبارهم على التنازل عن ممتلكاتهم فقط، بل لأنهم ربما يخسرون حياتهم أيضا. وقد يجعل تهديد الثروة هذه الأنظمة غير ميالة إلى توفير الكثير من المشاركة والمنافسة والحرية.

وهذا ما حاولت نظرية التطوير المسماة "فخ الموارد" تفسيره، فالموارد المشار إليها هنا هي الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والموارد المعدنية. والتي يمكن أن تكون مصدرا لثروة ضخمة، لكن السؤال لماذا العديد من الدول (العربية) الغنية بالمصادر الطبيعية غير متطورة وغير ديمقراطية، وتبعا لهذه النظرية، فإن وجود المصادر الطبيعية يعيق التحديث والديمقراطية للعديد من الأسباب ذات الصلة، أولا: توفر المصادر في باطن الأرض للقادة الثروة الضرورية لإدارة الدولة دون ضرائب، ويعني هذا أن أولئك الذين يسيطرون على السلطة لا يحتاجون إلى إزعاج أنفسهم بالضرائب أو إتخاذ قرارات فيما يخص المبادلات التجارية، وبما أنهم لا يحتاجون إلى فرض الضرائب على الناس، فيمكنهم فعليا تجاهل مطالبهم السياسية.[4] والأمر الأسوأ هو أن الموارد الطبيعية تميل إلى إعاقة تطور إقتصاد حديث ونمو الطبقة الوسطى، والنتيجة هي أن الثروة تركز إلى درجة عالية في أيدي أولئك الذين يملكون السلطة[5]. وفي ظل هذه الظروف يعزز الحكم غير الديمقراطي نفسه فعليا، والنفط هو المثال الأبرز على فخ الموارد.

---

[1]- باتريك هـ أونيل، مرجع سابق. ص223.

[2]- ناثان. ج.براون وآخرون، **المناطق الرمادية "الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي"**، مرجع سابق. ص31.

[3]- باتريك هـ أونيل، مرجع سابق. ص224.

[4]- ريهام مقبل، "هل يشكل النفط عائقا أمام الديمقراطية"، **السياسة الدولية**، (القاهرة: العدد-199-، 2015).

[5]- نفس المرجع.

بما أن للمجتمع المدني، علاقة بإستمرار أنظمة الحكم غير الديمقراطية، فإذا كان المجتمع المدني عبارة عن نسيج من المؤسسات التي أنشأها الناس للمساعدة على تعريف مصالحهم الخاصة، ليس بالضرورة أن تكون هذه المؤسسات سياسية، وإذا كان المجتمع المدني ضروري للحياة الديمقراطية لأنه يسمح للأفراد بتنظيم وتحديد خياراتهم وتشكيل الشبكات العابرة للتقسيمات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية العادية، فالمجتمع المدني يعد بوتقة للحراك الديمقراطي التي تضع دعامات المؤسسات الديمقراطية.[1] وبغياب مجتمع مدني بهذه المواصفات، يستمر النظام السياسي غير الديمقراطي، وهي النتيجة المهددة لهؤلاء الذين يمتلكون السلطة، الذين يتخذون خطوات للتضييق أو الإمتصاص أو السيطرة أو تدمير أي شكل من الحراك المستقل خارج إطار الدولة وأولئك الذين يمتلكون السلطة. ومنه يكون المجتمع المدني ضعيف وبالتالي يدعمهم بطريقة أو بأخرى في الإستمرار هذا النوع من الأنظمة.[2]

كما يمكن للتأثيرات الدولية أن تدعم وتسهم في الحكم غير الديمقراطي، والطريقة الأكثر وضوحا قد تكون بالإحتلال، فالحدود التي رسمتها القوى الإستعمارية بين الدول بطريقة سيئة، خلقت العديد من الدول بتقسيمات إثنية ودينية تجعل عملية بناء إجماع صعبة، كما أن هناك دول ومنظمات دولية قد تدعم وتؤازر السيطرة الإستبدادية ضد قوى ديمقراطية في سبيل الحفاظ على نفوذهما أو توسيعه، فقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما في الإطاحة بالحكومة المنتخبة ديمقراطيا في إيران عام 1953، متخوفة من أن رئيس الوزراء كان يميل بإتجاه الإتحاد السوفياتي.[3]

هناك تفسيرات كثيرة للحكم غير الديمقراطي، وتعتمد هذه التفسيرات على الزمان والمكان، فما قد يكون تفسيرا لبلد معين في فترة محددة من الزمن، قد يكون غير صالح في فترة أخرى.[4]

الفرع الثالث: إستمرار الأنظمة التسلطية التنافسية المغاربية:

تراجعت التسلطية التقليدية في البلدان المغاربية عن مكانها التقليدي، لكن هذا لم يؤدي بالضرورة إلى الإنتقال إلى مصاف الدول الديمقراطية، فكما تم ذكره سابقا، فإن للديمقراطية عناصر ومكونات أساسية، غير أن نزعة الحكام المغاربة لإدخال تعديلات شكلية لا تغير من حقيقة نسبة الإستبداد السياسي الكثير، ويمكن تفسير ذلك بسبب الضغوط الدولية المنحسرة مع تشبث النظم الحاكمة بسيطرتها على الحكم وضعف شديد فمن قوى المعارضة، أدت هذه العوامل إلى إنفتاح سياسي محدود أفضى إلى نوع من "التسلطية التنافسية" "Competitive

---

[1]- تحديات الديمقراطية: المجتمع المدني والديمقراطية. من الرابط: (20-07-2016)
www.democracy.se/ar/ar04/ar04bg/المجتمع_المدني_و_الديمقراطية.

[2]- David Art, « what do we know about authoritarianism after ten years ? », **Democratization**, (vol 20, N°1, 2013). P352.

[3]- باتريك هـ أونيل، مرجع سابق. ص227.

[4]- نفس المرجع. ص230.

Authoritarianism"، يذكر ناثان ج براون: "أنه ليس واضح حتى الآن إلى أي مدى يمكن للإصلاحيين والثوريين المحتملين. بالرغم من جهودهم الشجاعة والمقدامة، أن يتغلبوا على الأنماط المؤسسية العميقة للحكومة. إذ لا تزال معظم الأنظمة المغاربية تقطن منزل هجين من شبه السلطوية: فلا هو سلطوي بالكامل، في إطار القسوة التي يتضمنها هذا التعبير الخير، ولا ديمقراطي ذو معنى ومضمون يسمحان للشعب إختيار حكامه".[1] الجدول التالي رقم (05) يوضح جوانب المفارقة بين التسلطية التقليدية والتسلطية التنافسية والديمقراطية الشكلية (الإنتخابية) والديمقراطية الليبيرالية. فالديمقراطية في الممارسة العملية تتضمن:

1. إجراءات procedures لتأسيس الحكم على أساس إنتخابات حرة نزيهة تنافسية ودورية على كل المناصب الحكومية التنفيذية والتشريعية.
2. عمليات processes للضبط السياسي وضمان تعدد مراكز صنع القرار بما تعنيه من مساءلة برلمانية وشفافية إدارية وفاعلية قضائية.
3. الحقوق والحريات السياسية وعلى رأسها حرية التعبير الفردي والجماعي وعبر كافة أجهزة الإعلام عن التوجيهات السياسية للمواطنين.
4. التزام النخب السياسية والمعارضة بمبادئ وقيم الديمقراطية.[2]

وعليه يمكن أن نفرق بين ثلاثة نظم على الأقل وهي التسلطية التقليدية، التسلطية التنافسية والديمقراطية الليبيرالية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1]– ناثان ج براون، المشاركة لا المغالبة–الحركات الإسلامية والسياسية في العالم العربي، مرجع سابق.ص244.

[2]– معتز بالله عبد الفتاح، "الديمقراطية العربية بيم محددات الداخل وضغوط الخارج"، **المستقبل العربي**، (العدد 326 أفريل 2006). ص21.

الجدول رقم (11): **البدائل المتاحة أمام المجتمعات المغاربية.**

	التسلطية التنفيذية	التسلطية التنافسية	الديمقراطية الليبيرالية
إجراءات تأسيس الحكم (انتخابات حرة ونزيهة دورية تنافسية)	مزورة أو غير تنافسية إن وجدت.	تنافسية متوترة	تنافسية تنتج تداولا سلميا للسلطة.
عمليات الضبط السياسي وتعدد مراكز صنع القرار (المساءلة البرلمانية، الشفافية الإدارية، الفعالية القضائية)	غياب واضح لعمليات النقاش السياسي الحر والمؤثر على نحو ينال من القدرة على كشف الحقائق، مكافحة الفساد، توسيع البدائل أو تحديد المسؤولية السياسية.		وجود لكل العمليات المشار إليها.
الحقوق السياسية (حرية التعبير الفردي والجماعي والإعلامي)	ضعيفة إن وجدت	محدودة ومشروطة	متوفرة
درجة إلتزام النخبة بالقيم الديمقراطية	ضعيف	شكلي ويأتي كاستجابة لضغوط خارجية وداخلية ضعيفة (إنفتاح سياسي محدود).	عال و/أو استجابة لضغوط داخلية و/أو خارجية قوية.

المصدر: معتز بالله عبد الفتاح، مرجع سابق. ص21.

أثبتت التجارب السابقة أن النخب المغاربية الحاكمة توصلت إلى أن أفضل بديل لديها هو التحول عن التسلطية التقليدية إلى نوع من التسلطية التنافسية Competitive Authoritarianism [1] ففي هذا النظام توجد مؤسسات ديمقراطية قانونية تتراضى أطراف العملية السياسية على أنها مصدر الشرعية بيد أن النخبة الحاكمة تنتهك هذه المؤسسات عندما تجد نفسها بحاجة لهذا مثل حاجتها لتمرير قانون غير مقبول شعبيا أو من المعارضة. فهذه النظم تبنت إستراتيجية الإنفتاح السياسي المحدود أو التكتيكي limited political (LPL)

[1]- Levitsky, Steven and Lucan A. Way. "The Rise Of Competitve Authoritarianism", **Journal of Democracy**, 13 N°2, 2002. p p 51-65.

liberalization كمحاولة للتكيف مع الضغوط الداخلية والخارجية بإعطاء بعض التنازلات الشكلية مع زيادة إنفاقها على الأمن وإفساد القضاة وأجهزة الإعلام والصحافة واهتمامها بآليات الضبط السياسي.[1]

إن النظم التسلطية التنافسية المغاربية تختلف عن التسلطية التقليدية، ونظم الحكم لا تستطيع، لأسباب داخلية و/أو خارجية، أن تتخلص من المعارضة تماما كما أنها لا تملك الالتزام الكافي بالقيم والمبادئ الديمقراطية بما يجعلها تقود بلدانها إلى الديمقراطية الليبيرالية.[2]

إن التسلطية التنافسية، بحكم التزامها الشكلي بالمؤسسات والإجراءات الديمقراطية، تعطي إنطباعا زائفا بالديمقراطية لكنها ليست كذلك. وهي بهذا تضع نفسها في حالة توتر دائم بما قد يعجل بفنائها لاحقا إذا نجحت القوى المعارضة والمستقلة عن الحكومة أن تقدم شرعية بديلة. والتوتر المشار إليه يمكن رصده في أربعة مجالات:[3]

1: هناك توتر إنتخابي حقيقي، ففي النظم التسلطية التقليدية قد لا توجد انتخابات تنافسية على الإطلاق فليبيا ومنذ تولى القذافي زمام الحكم لم تشهد الدولة أية إنتخابات تنافسية، كما أن الإنتخابات مناسبة لإعلان إذعان الجميع للسلطة الحاكمة. وواحد من أهم مؤشرات غياب التنافسية هو فوز الرؤساء بأغلبية تفوق الـ80% من الأصوات وهذا ما عايشته الجزائر وتونس في مختلف المواسم الانتخابية الرئاسية.

إن النظم التسلطية التنافسية عادة ما تتسم بدرجة عالية من التنافس بين القوى السياسية المختلفة ومع ذلك تتسم بدرجة عالية من إساءة إستغلال السلطة وعدم إحترام نزاهة الإنتخابات من خلال إستغلال أجهزة الإعلام في إتجاه دون آخر، الإعتداء المعنوي والبدني على المعارضين، إساءة إستغلال مؤسسات الدولة الرسمية مع غياب الشفافية عن عملية الإقتراع برمتها ومع ذلك، تجرى الإنتخابات في موعدها وتقبل عليها المعارضة كفرصتها الأساسية للضغط على الحكومات.[4] ومن هنا فإن النخب الحاكمة التي تريد إعادة إنتاج نفسها وأنصارها تقبل عليها بإهتمام شديد لاسيما مع وجود مراقبين دوليين وضغوط خارجية. فالإنتخابات الرئاسية التي عرفتها الجزائر وتونس أو تلك التشريعية التي مرت بها دولة المغرب أعادت ترتيب وتموضع أطراف لعبة سياسية واحدة لكي يبقى النظام السابق يسيطر على مقاليد الحكم ولو في صيغة جديدة ذات طابع إنتخابي ديمقراطي شكلي.

2: التوتر في العلاقة بين النخبة الحاكمة والمؤسسة التشريعية: الأصل في النظم التسلطية التقليدية أنها لا تعرف مؤسسة تشريعية تقوم بمهام الرقابة الحقيقية على أعمال السلطة التنفيذية إلا أن النظم التسلطية التنافسية تعرف معارضة قوية نسبيا تنجح في أن تثير موجات من الرفض لسياسات النخبة الحاكمة في بعض الأحيان، وعادة

[1]- David Art, op.cit .p354.

[2]- Ibid. p355.

[3]- معتز بالله عبد الفتاح، مرجع سابق.ص24.

[4]- نفس المرجع. ص25.

ما تلجا النخب الحاكمة إلى التخلص من البرلمان بالدعوة لانتخابات جديدة لكن التجربة عادة ما تأتي في غير صالح النخب الحاكمة إلا إذا إرتدت إلى التسلطية التقليدية بالتخلص الفعلي من المعارضة.[1]

3: التوتر بين النخب الحاكمة والسلطة القضائية هو مظهر ثالث من مظاهر التوتر في النظم التسلطية حيث تسعى النخب الحاكمة إلى "تدجين القضاء" بحيل كثيرة مثل التخلص من القضاة المعارضين أو رشوتهم (مكافئتهم) على حسن خدمتهم "للعدالة" أو حتى الابتزاز.[2]

4: التوتر الإعلامي: في النظم التسلطية التقليدية تكون أجهزة الإتصال الجماهيري إما مملوكة بالكامل للدولة أو تخضع لرقابة شديدة وعقوبات رادعة وعلى هذا لا توجد صحف مستقلة على الإطلاق وعمليا غير موجودة. في النظم التسلطية التنافسية، على عكس مما سبق، تكون هناك مساحة لأجهزة الإعلام المستقلة بل في كثير من الأحيان تكون مؤثرة. بل إن كثيرا من الصحفيين يصبحون معارضين أقوياء لما يلاقونها من تنكيل وعقوبات.[3]

ولأن هناك هامشا لا يمكن إزالته من الإستقلال النسبي لأجهزة الإعلام في الدول التنافسية التسلطية فإن النخب الحاكمة عادة ما تسعى إلى شراء الإعلاميين (عن طريق الإعلانات والإعانات أو تخفيف الديون) أو إلى تخويفهم من خلال توجيه اتهامات لهم بإساءة استخدام مناصبهم ورفع قضايا ضد الصحف ومحطات التلفزيون والإذاعة من أجل إغلاقها أو تعطيلها عن العمل لفترات طويلة نسبيا وهي الضغوطات نفسها التي يعاني الاعلام المغربي منها.

إضافة إلى فقر حاد كما وكيفيا نظرا لأسباب مهنية وثقافية وخاصة منها الإنغلاق السياسي، وقد سجل المغرب العديد من الإنتهاكات في حق العديد من الصحفيين الذين تجرؤا بإنتقاد الحكومة أو القصر الملكي بتعرضهم للسجن وأنواع أخرى من التعذيب، كما يشكو العديد من الصحفيين الجزائريين التضيق الذي يطالهم، حيث تستخدم شركات الدولة الإشهار كوسيلة لقطع تمويل المؤسسات الإعلامية التي تتجاوز الخطوط الحمراء، كما تعاني الصحافة الجزائرية من مشكل التعتم عن المعلومة.[4]

---

[1]- Ibid.

[2]- Levitsky, Steven and Lucan A. Way, po.cit. p51.

[3]- David Art, op.cit. p355.

[4]- خالد بن الشريف، الاعلام المغاربي، من الرابط: (21-07-2016):

www.sasapost.com/mghreb-media/

كما سجلت تونس العديد من الإنتهاكات في حق الصحفيين وحرية التعبير، حيث تطغى الدولة على الوسائل الإعلامية السمعية البصرية، أما ليبيا فإن القذافي لم يسمح بوجود لمفهوم الإعلام المستقل، حيث كان يحكم قبضته على كل أشكال الإعلام ووسائل التعبير الجماهيرية.

وصفوة القول، تطرح فكرة تقييم الديمقراطية في البلدان المغاربية في سياق القلق حول تطبيقها بصورة علمية، فمن خلال قراءة وتحليل مختلف المؤشرات في الحياة السياسية للبلدان المغاربية والتي يمكن أن ندرجها ضمن مؤشر ضعف التعددية السياسية ومؤشر غياب كل من مبدأ التنافس على الحكم وتداوله ومبدأ الفصل ما بين كل من مبدأ التنافس على الحكم وتداوله ومبدأ الفصل ما بين السلطات، يتضح جليا أن:

- نوعية الديمقراطية في البلدان المغاربية لازالت لم ترتقي إلى تحقيق القاعدة الأساسية لبناء نظام ديمقراطي راسخ ومستقر. بل لا تزال تفتقر إلى نموذج من الحكم السياسي القادر على بلورة حد أدنى من الإرادة الجماعية والتعبير عن المصالح المتعددة والمتباينة للمجتمع.
- بسبب الأزمات الداخلية والضغوط الدولية، أدت بالحكام المغاربة لإدخال تعديلات شكلية لم تغير في حقيقة الإستبداد السياسي الكثير، هذا الانفتاح السياسي المحدود أفضى إلى تراجع التسلطية التقليدية في هذه البلدان وظهور تسلطية تنافسية أكملت عبر نفس النخب الحاكمة قيادة السلطة في الدولة. وهذا ما يجعلها تقبع دائما في بوتقة التخلف السياسي.

المبحث الثاني: التخلف السياسي في البلدان المغاربية وإشكالية البناء الديمقراطي.

تبنت البلدان المغاربية الديمقراطية كنظام حكم منذ عقود من الزمن حيث تشهد عشرية الثمانينيات من القرن المنصرم أهم مؤشرات دخول هاته البلدان إلى مرحلة الإنتقال إلى الديمقراطية وقد دفعت إلى عملية التحول مجموعة من الأسباب والعوامل الداخلية التي عكستها أزمات إقتصادية وإجتماعية وخاصة منها أزمات سياسية تمثلت في أزمة شرعية، أزمة مشاركة وأزمة هوية وتحت وطأة الضغوط الخارجية التي مارستها القوى الغربية المختلفة في ظل ظروف دولية انفردت فيها الأيديولوجية الليبيرالية على الساحة الدولية، كان على البلدان المغاربية تبني الديمقراطية الغربية بإسقاط ومحاكاة النظم الديمقراطية على طريقة البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

لكن وبعد مرور عقود من دخول مرحلة الإنتقال، لم تعرف البلدان المغاربية نظما ديمقراطية مستقرة وراسخة، بل شهدت إعادة تموضع النظم التسلطية التقليدية في شكل هجين من النظم فكانت النتيجة ظهور نظم تسلطية تنافسية، عوض بناء نظام ديمقراطي قوي ومستقر.

وتشير معطيات مسار الإنتقال الديمقراطي في البلدان المغاربية، أن الدخول إلى هذه المرحلة كان بطريقة متسارعة، حيث لم يتم تهيئة المناخ المناسب وتهيئة البيئة اللازمة لبناء نظام سياسي جديد مغاير ومناقض للنظام

السياسي السابق والذي يختلف عنه في كل المبادئ والأسس والتطبيق بدء بالجانب القانوني ثم بناء المؤسسات السياسية والإدارية اللازمة للمرور إلى المرحلة الجديدة وصولا إلى إعادة بناء الثقافة السياسية ذات طبيعة تتوافق والمرحلة الجديدة.

وتواجه عملية التحول الديمقراطي بصفة عامة تحديات ومعوقات كثيرة ومختلفة نذكر منها:

أ- معوقات داخلية وطنية:

ويتعلق الأمر بهيمنة الدولة واختراقها وتدجينها للمجتمع المدني وإستخدامه لمصالحها الخاصة، بالإضافة إلى غياب الشرعية، وثنائية التقليد والحداثة، محورية الدين، النظام الأبوي السلطوي لبعض المجتمعات، التمييز الجنسي، المذهبية، والعشائرية وضعف المواطنة.

3- معوقات مؤسساتية: تتضمن هرمية المؤسسات، نخبوية القيادات، الشخصانية، عدم تداول السلطة.

4- غياب البعد التاريخي لأعمال المفكرين وخاصة العرب منهم الذين شغلوا بموضوع الديمقراطية.

5- العجز عن فهم العوامل الفاعلة في البنى الإجتماعية التي أفرزت أنظمة الحكم والممارسة السياسية.

6- وجود عوامل خاصة داخل المجتمع مثل وجود فئة كبيرة من الناس تحت خط الفقر، البطالة وتفاقمها، إنحصار الوعي والثقافة في أيدي نخبة قليلة من المجتمع، ضعف مساحة الحرية والتعبير عن الرأي.

ب- معوقات خارجية:

تتمثل في العولمة وتداعياتها، أحادية النظام العالمي، سياسات المنظمات العالمية.

7- مصالح وأطماع الدول الكبرى وبعض الجهات الأخرى الموجودة والتي قد تتأثر بوصول القوى السياسية المناهضة لها إلى الحكم عبر العملية الديمقراطية.

8- الخوف من وصول التيارات الإسلامية إلى الحكم عن طريق الديمقراطية.[1]

من هنا، سوف نحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تبيان وكشف أهم الأسباب التي عملت وبتفاعلها مع بعضها على تشكيل ظاهرة التخلف السياسي والتي تعتبر عائقا أساسيا أمام بناء ديمقراطية مستقرة. وذلك بتبيان وتحليل النقاط التالية:

أولا: ضعف القدرات النظامية والسياسية للنظم المغاربية.

ثانيا: عدم تمايز الوظائف والبنى السياسية المغاربية.

[1]- جين سعيد وآخرون، **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، (بيروت: مؤسسة فريد ريتس إيبرت، 2004). ص ص 306-307.

ثالثا: عدم ترشيد بناء السلطة وغياب المساواة.

المطلب الأول: ضعف القدرات النظامية والسياسية للنظم المغاربية.

ويمكن تفكيك هذا الجزء الأول من أسباب التخلف السياسي في البلدان المغاربية إلى الجزئيات التالية:

الفرع الأول: ضعف التكوين المؤسساتي:

أوردت الدراسات المعاصرة العديد من العقبات والتحديات التي يمكن أن تواجه عملية التحول الديمقراطي، بعض هذه التحديات إجرائي وبعضها موضوعي:

أما عن المشاكل الإجرائية: فيشير "صامويل هانتجتون" "Samuel Huntington" إلى أن المشاكل التي تواجه الديمقراطية الحديثة تتمثل فيما يلي:

- الربط بين العملية الإنتخابية والتوجهات العرقية والدينية والقبلية، مما يجعل عملية التحول الديمقراطي تؤدي إلى إثارة وتنمية الإنقسامات والصراعات العرقية.
- التحول نحو الديمقراطية قد يتضمن إزالة القيود عن سلوك الأفراد، وسيادة حالة من عدم التأكد بشأن الأخلاقيات، وقد يؤدي ذلك إلى سيادة أوضاع أو سلوكيات إجتماعية غير مرغوب فيها (الجريمة، المخدرات، التفتت الأسري، التحلل الاجتماعي).
- إن تركيز السلطة في يد الهيئة التنفيذية القائمة، قد يؤدي لإستخدام سلطات الطوارئ لحماية الديمقراطية، كما يمكن أن يلجأ القادة السياسيون الذين كسبوا الإنتخابات إلى الإطاحة بالنظام الديمقراطي وإحلال آخر بدلا منه.
- إن هناك ميل لدى الدول المتحولة حديثا نحو الديمقراطية، بألا تصبح دولا كاملة الديمقراطية، أو ما يسمى بـ "الديمقراطيات الجزئية" "Partly Free" بسبب تعقيدها للحريات والحقوق الأساسية للإنسان.

أما المشاكل الموضوعية: فتشير الدراسات المعاصرة إلى أكثر من عامل ومتغير يمكن أن يؤثر على عملية التحول الديمقراطي ويمكن إدراجها في ضعف التكوين المؤسساتي وهنا سوف نخص الحديث في المؤسسات غير الرسمية في البلدان المغاربية، حيث سيكون الحديث عن المؤسسات الرسمية في الجزء التالي من البحث، وسوف نخص بالبحث أولا في أسباب عدم فاعلية الأحزاب السياسية المغاربية ثم مؤسسات المجتمع المدني.

أولا: الأحزاب السياسية:

إختلفت ظروف نشأة الأحزاب السياسية المغاربية —ماعدا ليبيا– عن ظروف الأحزاب في البلدان الغربية

والتي كانت نتاجا للواقع الإجتماعي والسياسي لتلك المجتمعات وبالضرورة كانت سماتها العامة تختلف عن تلك الأحزاب المغاربية.

فقد تميزت الأحزاب السياسية في الجزائر منذ إقرار التعددية الحزبية وإلى غاية اليوم بالعديد من الخصائص السلبية، على نحو ساعد على التقليل من دورها كفاعل غير رسمي في التعبير عن المصالح وتجميعها، ويمكن حصر أهم هذه الخصائص في التالي:

1- الشخصية الكاريزمية لزعماء الأحزاب السياسية:

كثير من الأحزاب السياسية تمكن قوادها من الوصول إلى منصب الرئاسة بحكم شخصيتهم الكاريزمية بالدرجة الأولى، فمثلا نجد الشيخ محفوظ نحناح تزعم حزب حماس سابقا نظرا لما يتمتع به من خصائص ومميزات شخصية، وبمجرد وفاته فقد الحزب جانبا مهما من فاعليته في ظل عدم تمتع خلفيته بنفس الدرجة من الكاريزما. ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لحركة النهضة، ففي الوقت الذي تزعمها جاب الله إستطاعت الحركة تحصيل 19 مقعدا في الإنتخابات التشريعية لعام 1997، لكن بعدها وبسبب الصراع الداخلي والذي تمحور حول التوجهات السياسية نحو النظام، تمت إزاحة جاب الله عن زعامة الحركة مما أفضى إلى تقهقر هذه الأخيرة في أدائها السياسي ونشاطها الحزبي، وهذا ما عكسه حجم المقاعد المتحصل عليها في تشريعات 2002، حيث فقدت الحركة 18 مقعدا.[1]

وفي تونس جمع الرئيس زين العابدين بن علي بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم حيث أصبحت قواعد الحزب وحتى إطاراته تنظر إلى مؤسسات الدولة على أنها مؤسسات الحزب، كما ترأس محمد حرمل حركة التجديد أو الحزب الشيوعي سابقا أكثر من عشرين سنة، وهو الأمر الذي ينطبق على غالبية الأحزاب التونسية الأخرى. كما يحتكر قادة الأحزاب المغربية الرئاسة حيث لا يسمحون بالتداول عليها مع الكوادر والكفاءات الجديدة.[2]

2- بروز ظاهرة الحزب المهيمن:

يتميز نظام الحزب المهيمن بوجود عدد من الأحزاب السياسية مع وجود حزب مسيطر على الساحة السياسية، في ظل هذا النظام تكون التعددية الحزبية شكلية نظرا لإنفراد الحزب الأساسي بالسلطة ويمنع التداول عليها.[3]

---

[1]- عبد المجيد مناصرة، "قراءة في نتائج تشريعات 2007"، من الرابط: (08-10-2010).
http://www.hmsalgeria.net/modules.php?name=news=1164>.

[2]- علي خليفة الكواري وآخرون، **الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002). ص142.

[3]- الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995). ص268.

والمتتبع مسار الظاهرة الحزبية في الجزائر منذ الإستقلال وإلى غاية اليوم يؤكد بقاء حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد المهيمن على الساحة السياسية، سواء كان ذلك في ظل الأحادية الحزبية أو في ظل التعددية الحزبية المعتمدة منذ تعديل الدستور في 1989، وحصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على الأغلبية المطلقة من المقاعد في الإنتخابات التشريعية، كإستثناء دون أن يسمح لها بممارسة السلطة بسبب توقيف المسار الإنتخابي، أما الإستثناء الثاني كان في الإنتخابات التشريعية لعام 1997 أين فاز حزب التجمع الوطني الديمقراطي.[1] لكن سرعان ما إستعاد حزب جبهة التحرير الوطني مكانته في ظل النظام السياسي، بحصوله على الأغلبية المطلقة من المقاعد في تشريعات 2002، 2007 و2012.

كما تصنف التعددية الحزبية التونسية بتعددية مقيدة حيث يحتفظ فيها الحزب الحاكم لنفسه بسلطة مطلقة، في الوقت الذي تمنح فيه الأحزاب والحركات المعارضة حريات بسقف معين لا يمكن تجاوزه، الأمر الذي يقصي الحركات والقوى السياسية وإن كانت ذات جماهيرية واسعة من الممارسة.[2]

3- غياب الطابع الإحترافي داخل الأحزاب السياسية:

إن الأحزاب السياسية في الجزائر أقرب إلى الزمر والعصب منه إلى الأحزاب السياسية الإحترافية، لأن الهدف الرئيسي لها هو تحقيق مصالحها الشخصية والآنية أكثر منه تحقيق ممارسة سياسية حقيقية وهذا ما يشكل سببا جوهريا لضعفها وهشاشتها وعدم قدرتها على مواجهة السلطة في ظل إفتقارها للإنسجام وتحديد دقيق وواضح للأيديولوجيات والسياسات المنتهجة، وعدم إحترافية الأحزاب السياسية يسهل على السلطة الحاكمة تجاوزها بكل بساطة دون عناء يذكر، أو إستخدامها لتحقيق أغراضها لاسيما وأن النظام السياسي الجزائري لا يتميز بالطابع المرن،[3] فهو لا يقبل المنافسة ولا التهديد من أي طرف أو جهة مهما كانت بما فيها الأحزاب السياسية.

4- الخلل التمثيلي للأحزاب السياسية:

رغم الحقوق الدستورية الممنوحة للأحزاب السياسية والمنصوص عليها في المنظومة القانونية، إلا أن الأحزاب تبقى عاجزة عن تأدية معظم هذه الحقوق، فأغلب الأحزاب السياسية محرومة من حق المبادرة بالتشريع والذي يعتبر حقا جوهريا للأحزاب السياسية داخل البرلمان، نظرا للنصاب العددي الواجب توفره لقبول المبادرة، وحتى الأحزاب

[1]- عبد المجيد مناصرة، مرجع سابق.

[2]- علي خليفة الكواري وآخرون، **الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية**، مرجع سابق. ص144.

[3]- عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة –الاقتصاد والمجتمع والسياسة–**، (الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفجر، 2004). ص225.

التي يمكنها ممارسة هذا الحق فإنها ستجد صعوبة في تمرير اقتراحاتها التشريعية ما لم تحظى بدعم وتأييد السلطة التنفيذية.[1]

وضعف انتشار ثقافة التعددية داخل الأحزاب التونسية جعلتها لا تقبل التنوع في الفكر والأيديولوجيا مثلما حدث مع حزب النهضة، حيث تحالفت الأحزاب التونسية مع النظام القائم لحرمانه من حقه في المشاركة السياسية.

كما تنتشر الخلافات والثقافات داخل الأحزاب السياسية المغربية لفقدانها الطابع المؤسسي والديمقراطية الداخلية، مما يؤدي إلى إضعاف قدرتها على تدبير الأزمات الداخلية بين تياراتها وفصائلها. الأمر الذي دفع العديد من أعضائها إلى إنشاء أحزاب جديدة مثل حزب التجمع الديمقراطي للأحرار بزعامة أحمد عصمان الذي إنشق عنه حزب الإصلاح والتنمية برئاسة عبد الرحمن الكوهن.[2]

وما أفرغ الظاهرة الحزبية من محتواها، هو ضعف المشاركة الشعبية في الإنتخابات التشريعية بسبب إنعدام الثقة في السلطة والأحزاب السياسية وحتى في النتائج الإنتخابية بسبب ما يشوبها من التزوير.

وفي تونس تم إستخدام سياسة الملاحقات والإعتقالات لأعضاء الأحزاب المعارضة وقد قدر عدد المعتقلين السياسيين وفق تقرير حقوق الإنسان لعام 1997 ما بين 1500-2000 سجين سياسي معظمهم من أعضاء حزب النهضة أو المتعاطفين معه.[3]

وتستخدم المؤسسة الملكية أساليب متنوعة للسيطرة على الأحزاب السياسية، وتنويع هذه الأساليب بين سياسة الإحتواء والتهميش وبث الفرقة والإنشقاقات داخل الأحزاب للحيلولة دون تكتلها لتسهيل عملية السيطرة عليها وبين إستخدام سياسة الترهيب والترغيب تارة أخرى. الأمر الذي جعل الأحزاب المغربية تكتفي بالدور الذي رسمته لها السلطة ومنه عدم إنتاج نخب حزبية قادرة على المبادرة السياسية.[4]

5- جمود الأحزاب السياسية:

تتصف الأحزاب السياسية الجزائرية بالجمود والذي يؤدي إلى هشاشة التماسك الإئتلافي بين مجموع الأحزاب السياسية المتواجدة في الساحة السياسية، سواء كانت في الحكم أو المعارضة. مما يعيقها على التدخل في

[1]- عبد المجيد مناصرة، مرجع سابق.

[2]- مركز زايد للتنسيق والمتابعة، **المشهد السياسي المغربي من خلال الأحزاب المغربية**، (المغرب: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001). ص17.

[3]- المنظمة العربية لحقوق الانسان، **تقرير عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي 1997**، (القاهرة: المنظمة العالمية لحقوق الانسان، 1997). ص77.

[4]- مركز زايد للتنسيق والمتابعة، مرجع سابق. ص18.

العملية السياسية.[1] وتنتشر الثقافات بين الأحزاب التونسية الأمر الذي يحول دون اتفاقها في مواجهة السلطة، مما يضعف لمصداقيتها وفعاليتها وتنسيقها فيما بينها.

كما أن صفة الجمود في المجال الفكري بقيت ملازمة لكثير من الأحزاب السياسية الجزائرية، وهذا ما يؤدي إلى تناقض بين الشعارات والتصريحات وبين الواقع والممارسة وتفتقد الأحزاب المغربية إلى سمة التمايز لعدم وجود برامج مميزة لكل واحد[2]، فكل البرامج متشابهة تحمل نفس الأفكار غير محدد المعالم.

6- غياب مرجعية مشتركة لدى الأحزاب السياسية:

يؤدي غياب المرجعية المشتركة بين الأحزاب السياسية إلى تعثر العلاقات بينها وما ينجر عنه من توليد لأزمة حزبية، حيث يسعى كل حزب إلى تحصيل مصالحه الخاصة إضافة إلى ضعف مستوى الأداء الفكري لدى الأحزاب السياسية وضعف مستوى الأداء الثقافي.[3]

ثانيا: مؤسسات المجتمع المدني:

قدم "صامويل هانتجتون" مجموعة من المؤشرات الموضوعية والتي من خلالها يمكن تقييم فاعلية منظمات المجتمع المدني وهي:

1- القدرة على التكيف: يقصد بها قدرة المؤسسة على التكيف مع تطورات البيئة المتواجدة بها، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، كما أن هذا التكيف يجب أن يتم على ثلاثة مستويات هي:
   - التكيف الوظيفي: وهو قدرة المؤسسة أو الجمعية على إجراء تعديلات على أنشطتها ووظائفها.
   - التكيف الزمني: أي إستمرار الجمعية لفترة طويلة من الزمن، فالديمومة عنصر مهم لفاعليتها، ومؤشر لصمودها أمام الظروف وقدرتها التنظيمية.
   - التكيف الجيلي: فالإستمرارية تسمح بتعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها، وهذا يتطلب مدة زمنية طويلة لقياس مثل هذا المعيار.
2- الإستقلالية: وهو أن لا تخضع المؤسسة لغيرها من المؤسسات أو الجهات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها، ويعد الإستقلال المالي ضرورة لابد منها لإستقلال القرارات والأهداف.
3- التعقد: بمعنى تعدد هيئات التنظيم، ووجود تنظيم سلمي داخلها من ناحية، وإنتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع من ناحية أخرى.

---

[1]- عبد العالي دبلة، مرجع سابق. ص231.

[2]- نفس المرجع.

[3]- معن بشور، "التجربة الحزبية في الوطن العربي خلال نصف قرن"، **المستقبل العربي**، العدد 244، (جوان 1999)، ص36.

4- التجانس: ويعني عدم وجود صراعات داخل التنظيم.[1]

وبالرجوع إلى منظمات المجتمع المدني القائمة في البلدان المغاربية نجدها لم تكن قادرة على المساعدة في عملية الديمقراطية أو زيادة المطالبات على الدولة لتصبح أكثر تمثيلا ومساءلة، لأنها لا تعمل بطريقة ديمقراطية نظرا لأن جداول أعمالها تفتقر إلى متطلبات صريحة ومتشددة للديمقراطية كما أنها لم تستجمع القوى الكافية بنفسها أو بالتعاون مع غيرها من منظمات المجتمع المدني.[2]

ويمكن إرجاع أسباب عدم فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في البلدان المغاربية إلى ما يلي:

1- عدم الإستقلالية:

حيث تتركز مشكلة المجتمع المدني المغاربي في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة مما يجعل من هذه السلطة عائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد وإستقلال المؤسسات الاجتماعية، الذي يجعل من هذه التنظيمات لا تملك الحد الأدنى من الإستقلال الذاتي والقدرة على الحركة المستقلة التي تتيح له إصدار وإضافة عناصر تنظيمية أوسع وأشمل.[3]

فالجزائر فتحت مجالا واسعا أمام مؤسسات المجتمع المدني لكي تساهم في تحقيق الديمقراطية، لكن عمدت على أن يكون هذا الوجود شكلي فقط، حيث يتضح أن النظام نجح إلى حد كبير في التأثير على سلوك مؤسسات المجتمع المدني لمساندته ودعمه عند الحاجة. مما يجعل من مؤسسات المجتمع المدني أمام خيارين، إما تزكية وتأييد فتبعية وولاء ومن ثم الحصول على إمتيازات خاصة، وإما معارضة وما يتبعها من مضايقات، لذا تتصف مساهمة المجتمع المدني بالشكلية أكثر منها مشاركية.[4]

أما في المغرب، وفي الوقت الذي أقر فيه بالتعددية والليبيرالية كأيديولوجية، جاء هذا مرفوقا بمحاولات من قبل السلطة لإكتساح المجتمع السياسي وملء فراغاته، كما نجد إعتراف أجهزة الدولة بضرورة إنبعاث المجتمع المدني إلا أنها عمدت إلى ملء مجالاته بمجموعة من التنظيمات ذات الإرتباط القوي بها من أجل أن تبقى على معرفة وإتصال بما يجري داخل المجتمع المدني.[5]

---

[1]- مرسي مشري، **المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله**، ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 20 أوت 2008.

[2]- وسيم حرب، **إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية: مقاربة إصلاحية في خدمة حكم القانون**، (الطبعة الأولى، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2014). ص211.

[3]- عبد الجليل مفتاح، "دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي"، **مجلة المفكر**، (العدد الخامس، مارس 2010). ص10.

[4]- توفيق المدني، **المغرب العربي بين الأحياء والتأجيل**، (دمشق: اتحاد الكتاب العربي، 2006). ص176.

[5]- قرنفل حسن، **المجتمع المدني والنخبة السياسية: اقتصاد تكامل**، (المغرب: إفريقيا الشرق، 2000). ص89.

كما تعاني الجمعيات في المغرب من عدة عراقيل تتعلق أساسا بإجراءات التأسيس، حيث لا تحترم السلطات المحلية المكلفة بتلقي طلبات تأسيس الجمعيات مقتضيات القانون، وتتعسف في فرض عدة شروط ووثائق غير منصوص عليها في القانون، وتتجاوز الأجل القانوني المحدد لتسليم وصل الإيداع بالتأسيس، إضافة إلى الإشكاليات المتعلقة بضعف التمويل العمومي، ومن إخضاعه للعديد من المعايير غير النزيهة،[1] كالإنتماء الحزبي، والولاء والتبعية، وتبادل المصالح.

لا يختلف كثيرا وضع المجتمع المدني في تونس عنه في كل من الجزائر والمغرب، على الرغم من تحدث السلطة عن الديمقراطية وحقوق الانسان والمجتمع المدني، إلا أن الواقع أوضح اشتداد القبضة الأمنية على المجتمع وعلى النشطاء السياسيين فيه، ويضيق المنتظم السياسي إلى الحد الذي تنعدم فيه الشروط الدنيا للعمل السياسي، وهذا ما يوسع الهوة التي باتت تفعل بين الخطاب السياسي الرسمي وبين واقع الممارسة.[2]

2- عائق التبعية:

عادة ما تتبع منظمات المجتمع المدني في البلدان المغاربية أحزابا أو حركات أو تكون وجهات للعشائر أو لرجال أعمال أو أصحاب النفوذ ومنه تفقد إستقلالية القرار الإداري والمالي.

ففي الجزائر، من بين الأعضاء التسعة المشكلين للأمانة الوطنية للإتحاد العام للعمال الجزائريين خمسة منهم يكونون أعضاء في المجلس الوطني لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، كما أن جل تنظيمات الطلبة (الإتحاد الوطني، الرابطة الوطنية...) تابعة للأحزاب (جبهة التحرير الوطنية، حبس، ...) غير أن القانون المنظم لها لسنة 1990 ينص على ضرورة تمييز الجمعيات والأحزاب وإستقلالها عن السلطات العمومية.[3]

3- التبعية المالية:

إن مؤسسات المجتمع المدني المغاربي لا تملك موارد كافية لإدارة نشاطاتها وتحقيق أهدافها وذلك لضعف الميزانية المخصصة من طرف الدولة لمؤسسات المجتمع المدني، وضعف القطاع الخاص الذي يمكن ان يساهم في تمويل العمل الجمعوي.[4]

---

[1]- تقرير الفساد السياسي في العالم العربي، مرجع سابق. ص39.

[2]- توفيق المدني، مرجع سابق. ص182.

[3]- إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية). ص140.

[4]- صالح زياني، "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركتية في الجزائر"، **مجلة الفكر**، (العدد الرابع، أفريل 2009). ص60.

إن مراجعة النصوص القانونية التي تحكم العمل الجمعوي في الدول المغاربية تفضي إلى ملاحظة مهمة، أنه مازلنا أمام ظاهرة عسكرة الدولة للمجتمع، فالنصوص القانونية التي تحكم العمل الجمعوي في الدول المغاربية تؤكد توجه الدولة لممارسة ضغطا معتبرا على الأفراد والمجموعات سواء من الناحية القانونية أو الأمنية.[1]

الفرع الثاني: إشكالية قدرة العملية السياسية:

والتي يمكن دراستها من خلال:

أولا: الفساد السياسي:

إن الفساد السياسي يمثل خرقا مباشرا لحكم القانون عبر إساءة إستخدام السلطة، وتوظيفها لخدمة مصالح خاصة أو فئوية، لا تنسجم مع المصلحة العامة التي يسعى النظام السياسي لتمثيلها.[2]

ويترتب على الفساد السياسي العديد من النتائج المدمرة وعلى كافة المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ومنها: تراجع دور الشعب ومشاركته في الشؤون العامة، وهو ما يؤدي بدوره إلى تراجع مفهوم المواطنة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات. فالفساد السياسي يؤدي إلى سيطرة مجموعة صغيرة على مختلف مناحي الحياة، ومن ثم تصبح المشاركة في الحياة العامة في ظل هذه المجموعة عملية زائفة، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف شرعية النظام السياسي، وتقويض أسس الديمقراطية والحكم الراشد، والنيل من سيادة القانون وإستقلال القضاء، وتزييف الإنتخابات وغياب الرقابة والمساءلة، وتشويه الجهاز الإداري للدولة نتيجة لإستبعاد الكفاءات بسبب إعتماد الفئوية والطائفية أو العائلية أساسا للتعيينات الحكومية، لاسيما في الوظائف العليا[3]، ويترتب على كل هذا وصول هذه المجتمعات إلى مرحلة من التخلف السياسي الشامل والذي يشكل تهديدا وعائقا أمام بناء نظام ديمقراطي وخاصة في البلدان المغاربية التي تمر بمراحل إنتقالية نحو تحقيق نظام سياسي ديمقراطي مستقر وراسخ.

من هنا تبرز الحاجة لتوفير تشخيص واقعي لظاهرة التخلف السياسي في البلدان المغاربية، تمهيدا لتبني تنمية سياسية فعالة ومن أجل تطوير إستراتيجيات وخطط لبناء نظام سياسي ديمقراطي يتماشى وفق معطيات هذه المجتمعات.

ثانيا: النخبة:

إن ما يميز نظم الحكم المغاربية أنها نظم مسيرة من قبل نخبة سياسية متغربة ذات ثقافة وتكوين وتوجه غربي،

[1]- نفس المرجع. ص61.

[2]- تقرير الفساد السياسي في العالم العربي، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، (فلسطين،2014). ص05.

[3]- نفس المرجع. ص06.

متأثرة بالحضارة الأوروبية، وهنا يمكن السبب الأول والأساسي في عدم تأدية هذه النخبة في معظم الحالات وظائفها الحقيقية، فهي تدرك أن تطبيق أي إصلاح سياسي أو بناء ثقافة سياسية، يعني إلغاء وجودها نفسه لصالح صعود نخبة جديدة. فهذه النخب ترفض الخروج من الإطار الذي رسمته لنفسها منذ البداية والقائم على الاحتفاظ والإشراف الكامل على كل ما يتعلق بموارد السلطة المادية والمعنوية، ويضمن إحتكارها من دون أي مشاركة مع أي طرف كان مع تحويل حركة المجتمع المدني إلى جيوب هوائية موزعة ومتباعدة، فاقدة للوزن والفعالية، ومنقطعة عما حولها.[1]

كما أن هناك قوى أخرى سياسية وإجتماعية في هذه البلدان تعمل بكل الطرق والوسائل من أجل الحفاظ واستمرار النظم التسلطية الحاكمة، وبالتالي إستمرار منافعها، فهي تعمل ضد أي إصلاح سياسي أو تحول ديمقراطي، ومن منطلق اعتبار أن مقومات الهوية والتقاليد هي الأسباب الرئيسية للتخلف في هذه البلدان، دعت هذه النخبة إلى التخلي عن كل الأعراف والتقاليد، كما دعت إلى محاكاة النمط الغربي بحذافيره، فقمعوا شعوبهم تحت دعوى التقدم كما فعل النظام التونسي والجزائري والمغربي.[2]

ويمكن إنجاز أهم سمات النخبة السياسية المغاربية في:

- ضعف الحراك الإجتماعي، فالنخب المغاربية عادة ما تكون نخبا من الصعب إختراقها، كالنخبة المغربية قوامها العائلة المالكة، أما النخبة المحيطة فتكون أساسا من برجوازية مدينة فاس.
- معايير تجنيد النخب العربية وهي تتمثل في العلاقات الشخصية المباشرة المنتقاة من الخبرات المشتركة، تعليمية كانت أو مهنية أو حزبية فضلا عن علاقات النسب والقرابة، وهناك الانتماء الإقليمي، ويلعب الولاء الحزبي والعقيدة السياسية دورا مهما في تجنيد النخبة في النظم المغاربية هذا بخلاف علاقات المصلحة الإقتصادية أو المنفعة المتبادلة.
- السلطوية وهي الوجه الآخر للطابع الرعوي للثقافة السياسية المغاربية، حين يشبه البعض علاقة النخب بالجماهير المغاربية بعلاقة الراعي (Patron) بالتابع أو الرعية (Client)، على إعتبار أن الحاكم هو المسؤول والحامي والمدافع عن رعيته، فيما يقتصر دور هذه الأخيرة على القيام برد الفعل.[3]

---

[1]– برهان عليون، مسألة الإصلاح في العالم العربي، مرجع سابق.

[2]– عبد السلام نوير، "قضايا التحول الديمقراطي في المغرب"، من كتاب: **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004). ص104.

[3]– على الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، (الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص ص 380-382.

ثالثا: العملية الإنتخابية:

يوجد جدل بين المحللين حول طبيعة العلاقة بين التحول الديمقراطي والإنتخابات منذ بدء ما يطلق عليه الموجة الثالثة للديمقراطية، فقد رأى البعض بأن الإنتخابات هي المحرك الأساسي للتحول الديمقراطي، وهو ما أكد عليه "روبرت دال" الذي يرى أن الديمقراطية تقوم على بعدين أساسيين هما المعارضة والتي تعني تنظيم الإحتجاج ممن خلال إجراء إنتخابات حرة وعادلة وبشكل دوري، والمشاركة التي تعني حق جميع البالغين في التصويت والتنافس على المناصب. وهذا ما أكد عليه "صامويل هانتجتون" الذي يصف النظام السياسي بأنه ديمقراطي إستنادا إلى الدرجة التي يتم بها إختيار صانعي القرار من خلال إنتخابات حرة ونزيهة يتنافس فيها المرشحون على الأصوات بحرية.[1]

تعتبر الإنتخابات محور العملية الديمقراطية وأهم آليات بناء الشرعية للنظام السياسي، وتختلف أشكال الإنتخابات ووظائفها من نظام سياسي لآخر، فقد تكون وسيلة للتعبير عن إدارة المواطنين ودعم التحول الديمقراطي، أو وسيلة لإضفاء الشرعية على نظام فاقد للشرعية ومواجهة المطالب الداخلية والخارجية نحو ضرورة التحول الديمقراطي.[2]

ويشوب العملية الإنتخابية بأنواعها الرئاسية، البرلمانية، أو المحلية في البلدان المغاربية نقائص عديدة، تجعل منها آلية تخدم إستمرار الأنظمة التسلطية التنافسية بما في ذلك إستمرار النخب الحاكمة السابقة، فتزوير إدارة الناخبين في العملية الإنتخابية، وعدم توافر قانون إنتخابات يضمن عدم تدخل السلطة التنفيذية في العملية الإنتخابية من شأنه أن يخفض درجة المشاركة الشعبية في الحياة السياسية وإفراغ العملية الإنتخابية من محتواها كآلية أساسية في بناء نظام سياسي ديمقراطي، مما يجعل من العملية السياسية عامة في البلدان المغاربية دليلا على التخلف السياسي الذي تعاني منه هذه المجتمعات.

فرغم تعدد مواعيد الإستحقاقات الإنتخابية المتنوعة في البلدان المغاربية إلا أن هذه الأخيرة لم تفض إلى تجديد في النخب السياسية في كل بلد الأمر الذي أدى إلى إستمرار النظم السياسية التسلطية لكن هذه المرة تحت غطاء ديمقراطية شكلية، فالإنتخابات تعد أكثر العناصر حساسية في إطار عملية التحول الديمقراطي.

[1]- أشرف محمد ياسين، "السلطوية الانتخابية وإشكالية الشرعية في النظم السياسية المختلفة"، **مجلة الديمقراطية**، (العدد 57، جانفي 2015). ص10.
[2]- نفس المرجع. ص11.

الفرع الثالث: ضعف قدرة النظام على التغلغل:

يقصد بالتغلغل قدرة الحكومة على السيطرة على الإقليم الخاضع لسيادتها القانونية[1]، ويتحقق ذلك عندما تكون كافة قوانين وسياسات الحكومة المركزية نافذة في سائر أرجاء إقليم دولتها سواء كانت هذه القوانين بدفع الضرائب أو التجنيد أو تحقيق الإنضباط أو غير ذلك.[2]

ويرتبط التغلغل بالإستقرار السياسي للدولة، فقد ربط ألموند بين الاستقرار وبين تأدية النظام السياسي لوظائفه، حيث كثيرا ما عبر عن النظم الديمقراطية بالنظم المستقرة.[3]

ولا شك أن البلدان المغاربية عرفت إضطرابات وأشكالا متنوعة من العنف السياسي والقلاقل الإجتماعية، من أحداث شغب وتمردات عامة كما حدث في المغرب وما عرفته الجزائر من أحداث أكتوبر 1988 وصولا إلى عشرية اللاإستقرار الأمني والسياسي والتي راح ضحيتها أزيد من مئة ألف قتيل.

ومما زاد من مظاهر عدم الإستقرار في البلدان المغاربية هو العجز عن تلبية المطالب الإجتماعية، وعدم القدرة على خلق فرص عمل جديدة، وزيادة البطالة، مما انعكس على إبتعاد الدولة عن المجتمع، حيث شهد المغرب صدام عنيف بين السلطة وعناصر شعبية بدءا بإنتفاضة 1965 والتي يسببها تم حل البرلمان وأعلنت حالة الطوارئ وعلق العمل بالدستور، كما عرفت تونس إضطرابات وإنتفاضات كان الدافع الأساسي هو المطالبة بتحسين مستوى معيشة الأفراد وهذا ما عكسته ما يسمى بإنتفاضة الخبز لسنة 1983.

وتعتبر أزمة البربر في الجزائر أحسن مثال على ما مثلته من مشكلة عدم قدرة النظام على التغلغل في منطقة القبائل بسبب التمرد الذي شهدته المنطقة، وقد استمر ذلك الوضع لولا دخول الحكومة في حوار مع ممثلي العروش.

المطلب الثاني: عدم تمايز الوظائف والبنى السياسية المغاربية.

والتي يمكن شرحها من خلال مجموعة من العناصر يأتي في مقدمتها عدم إنفصال المجالات النظامية للمؤسسات، مركزية بناء مؤسسات الدولة المغاربية وعدم تخصص الأدوار والتي سوف نتطرق لها بنوع من التفصيل.

الفرع الأول: عدم إنفصال المجالات النظامية للمؤسسات:

تتميز المؤسسات الرسمية المغاربية بعدم إنفصال المجالات النظامية لها أي عدم وجود الفصل بين سلطاتها

---

[1]- أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، (الكويت: المجلس الوطني للفنون والثقافة والأداب، 1997). ص186.

[2]- أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسة**، (مصر: الدار الجامعية، 2002). ص59.

[3]- محمد شلبي، "مفهوم الإستقرار السياسي عند الماوردي وألموند، دراسة مقارنة"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية**، (العدد 1، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004). ص243.

ويقصد بالفصل بين السلطات عدم تحكم سلطة واحدة بعملية صنع القرار، بل توزيع القوة بين عدة سلطات، فجمع السلطات بيد واحدة يقود إلى النظام الإستبدادي والمس بالحريات والحقوق العامة.

إن المتتبع للنصوص القانونية في الدساتير المغاربية، يجد أنها تتضمن نصوصا تؤكد على إعتماد مبدأ الفصل بين السلطات أساسا للنظام السياسي. كما هو الحال في الدستور المغربي، والدستور التونسي والجزائري، إلا ان المشكلة تكمن في التطبيق لهذه النصوص، فالفصل بين السلطات يبدو شكليا على أرض الواقع، إذ أن رأس السلطة التنفيذية (رئيس، ملك) يسيطر على السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وحتى مسؤولا على المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وقائدا أعلى لها، ويتحكم أيضا بتعيين رئيس الوزراء وكبار المسؤولين في السلطة التنفيذية وإقالتهم، ويتمتع أيضا بسلطة تعيين جزء من أعضاء البرلمان أو أحد مجلسيه، كما هو الحال بالنسبة للجزائر.[1]

وفي المغرب، يتمتع الملك بصلاحيات واسعة، فهو رئيس المجلس الوزاري الذي يتداول في العديد من القضايا والنصوص المهمة، وله حق حل مجلس البرلمان أو أحدهما، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، وهو رئيس المجلس الأعلى للأمن، وهو رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وللملك أن يطلب من كلا مجلسي البرلمان أن يقرأ قراءة جديدة كل مشروع أو مقترح قانون، ولا يمكن للبرلمان أن يرفض هذه القراءة الجديدة. كما يتولى الملك تعيين نصف عدد أعضاء المحكمة الدستورية الإثني عشر، ويعين رئيس المحكمة الدستورية من بين الأعضاء الذين تتألف منهم، للملك الحق في إتخاذ المبادرة قصد مراجعة الدستور.[2]

وعليه فإن وضع الفصل بين السلطات القائم في البلدان المغاربية وضع مختل، سواء من حيث تركز السلطة من خلال سيطرة رأس السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، أو من حيث الإخلال بمبدأ التوازن والرقابة الذي يقوم عليه مبدأ الفصل بين السلطات، الأمر الذي يفسر عدم إنفصال المجالات النظامية للمؤسسات ومنه عدم تمايز الوظائف والبنى السياسية في البلدان المغاربية، وهذا يعد من أهم أسباب ومظاهر التخلف السياسي في هذه البلدان.

وما يؤكد ذلك، هو شمول هذا الإختلال السلطة التشريعية ولسلطة القضائية، فبالنسبة للبرلمانات والسيطرة عليها من قبل السلطة التنفيذية يجعل من عملية صناعة القرار السياسي بيد نفس الفئة والنخبة، لأن ذلك يعني تعطل أهم أدوات الرقابة البرلمانية،[3] وهو ما يسمى بوضوح بمبدأ فصل السلطات.

---

[1]- **تقرير الفساد السياسي في العالم العربي**، مرجع سابق. ص11.

[2]- نفس المرجع.

[3]- نفس المرجع. ص20.

وقد إعتمدت السلطات بهدف السيطرة على البرلمان من خلال وصول الموالين وزبائن النظام. ففي المغرب لا يملك البرلمان الحق في إستجواب الحكومة أو أحد الوزراء، وتفرض عليه شروط معقدة لتكون لجان تقصي الحقائق، كما أن رقابته على السياسات العامة محدودة الأثر.[1]

في الجزائر ورغم قيام دستور 1996 على مبدأ الفصل بين السلطات بهدف خلق علاقات جديدة بين السلطات العامة خاصة السلطتين التنفيذية والتشريعية والمرتكزة على نوع من التوازن والتعاون، إلا أن الواقع يثبت العكس لأن أسس هذه العلاقة إختلت في إتجاه يخدم أكثر السلطة التنفيذية التي منحت سلطات وصلاحيات واسعة على حساب السلطات الأخرى[2]، فانحصر دور البرلمان الجزائري في تمرير القوانين المقدمة، مما أطاح بنزاهة ومصداقية عمل البرلمان في ظل التقليص من دوره الرقابي على الأعمال والتصرفات الحكومية، الأمر الذي أثر سلبا على قدرته على ممارسة إختصاصه التشريعي والرقابي، بتحوله إلى مجرد جهاز لدعم ومساندة سياسات السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

إن آلية التشريع عن طريق الأوامر أهم وأخطر آلية بيد رئيس الجمهورية لأنها تكرس هيمنته وتفوقه على البرلمان.[3]وحسب المادة 119 من الدستور الجزائري فإن حق المبادرة بالتشريع مكفول لكل من رئيس الحكومة والبرلمان.

ومنح المشرع الدستوري التونسي صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، فهيمنت هذه الأخيرة على السلطة التشريعية حيث يعتبر رئيس الجمهورية التونسية رئيس الحزب الدستوري الحاكم الذي يسيطر بطريقة شبه مطلقة على مجلس النواب، الذي أغلبية أعضائه هم أعضاء في الحزب الحاكم.

وتشارك السلطة التنفيذية البرلمان مهمة التشريع من خلال اقتراح مشاريع قوانين لها الأولوية على مقترحات القوانين المقدمة من مجلس النواب، وينص الفصل 28 من الدستور على: "يمارس مجلس النواب ومجلس المستشارين السلطة التشريعية طبقا لأحكام الدستور، ولرئيس الجمهورية ولأعضاء مجلس النواب على السواء حق عرض مشاريع القوانين ولمشاريع رئيس الجمهورية أولوية النظر ..."[4] كما توجه السلطة التنفيذية عمل البرلمان من خلال توجيه خطاب له أو طلب قراءة ثانية والتدخل في إعداد جدول أعماله.[5] أما عن طريق عملية الإصدار والإستفتاء والحل فيتم التحكم في العمل البرلماني.

---

[1]- نفس المرجع. ص 21.

[2]- سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري**، (عين مليلة: دار الهدى، 1990). ص223.

[3]- نفس المرجع. ص224.

[4]- قسم الدراسات الانتخابية والقانونية في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، **دساتير الدول العربية**، (بيروت: منشورات الحلبي، 2005). ص115.

[5]- نفس المرجع.

وحتى بالنسبة للسلطة القضائية، وعلى الرغم من النصوص الدستورية الخاصة بإستقلالية القضاء، إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك في حالات البلدان المغاربية، فرئيس السلطة التنفيذية (رئيس، ملك) توكل إليه مهمة تعيين القضاة ورئيس الجهاز المشرف على القضاء ورئيس جهاز القضاء الشرعي وأعضاءه، والقضاة في المحاكم العسكرية، وقضاة محاكم أمن الدولة، وقضاة محاكم الانتخابات والنائب العام، كما تصدر قرارات ترقيتهم أو تأديبهم أو إحالتهم على التقاعد بمراسيم خاصة منه.

ففي المغرب، يرأس الملك المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ويعين نصف عدد أعضائه. وفي تونس، هناك صلاحيات لوزير العدل تتعلق بنقل القضاة وترقيتهم وتأديبهم وإعفائهم، الأمر الذي يشكل مدخلا لتدخل السلطة التنفيذية في السلطة القضائية، كما أن تركيبة المجلس الأعلى للقضاء الذي يتولى تسمية القضاة، تتكون من قضاة منتخبين وآخرين معينين، عملا بأحكام الفصل 109 من الدستور، ويمثل الأعضاء المعينون 3/4 تركيبة المجلس مما يطرح إشكالا حول استقلالية المجلس، كذلك تخضع النيابة العامة لسلطة الرئيس ووزير العدل.[1]

ويشغل رئيس الجمهورية التونسي رئاسة المجلس الأعلى للقضاء ويضطلع بمهمة تسمية القضاة، كما أنه يعين قضاة المحكمة العليا. كما يتولى رئيس الجمهورية الجزائرية تعيين القضاة ويرأس المجلس الأعلى للقضاء كما يقوم بإصدار العفو العام.[2]

إن واقع القضاء في الأقطار المغاربية يشير إلى تدخل السلطة التنفيذية في شؤون السلطة القضائية، حيث يستخدم في تعزيز نفوذ النخب المسيطرة على الحكم، وحمايتها من المساءلة القانونية، وهذا ما يكرس أهم أسباب التخلف السياسي في هذه البلدان.

الفرع الثاني: مركزية بناء مؤسسات الدولة المغاربية:

أصل المفهوم هو المؤسسية أو الممأسسة وهي البديل الموضوعي لظاهرة الشخصنة والتي تعني اندماج الأشخاص في المؤسسات لدرجة يصبح معها من الصعب التفريق بينهما. لذلك فالمؤسسة تعني فصل الأشخاص عن المؤسسات وإعتبارهم ممارسين لوظائف محددة وليسوا أملاكا لهذه المؤسسات.[3]

---

[1]- نفس المرجع. ص23.

[2]- على الصاوي، "الإصلاح البرلماني في الدول العربية"، في كتاب: مصطفى كامل السيد وآخرون، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006). ص38.

[3]- محمود غالب سعيد علي البكاري، **الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية: تحليل سوسيولوجي مقارن**، (الطبعة الأولى، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2014). ص68.

ووفقا لهذا التحديد فالبناء المؤسسي مفهوم إجرائي يقصد به: "منظومة الأنساق المؤسسية الحديثة التي يتشكل منها النظام الديمقراطي التعددي القائم على التعددية السياسية بشقيها الحزبي والمدني بالاستناد إلى تنظيم دستوري وقانوني يحمي هذا التعدد وينظمه ويقننه.[1]

وعليه فإن المعضلة الرئيسية التي تواجه الديمقراطيات الناشئة على غرار البلدان المغاربية هي غياب التنظيم المؤسسي، ليس بالمعنى المطلق، ولكن ما هو متوفر منها عادة ما يتخذ الطابع السلطوي الذي يخول رئيس المؤسسة سلطات مطلقة ويسبغ على قراراته وتصرفاته صفة التقديس.

حيث دعمت النظم المغاربية التوجه نحو الواحدية السياسية وحالت دون نمو التعددية الحقيقية وذلك عن طريق المركزية الشديدة التي تعتبر من السمات الأساسية في بناء أجهزة الدولة المغاربية، فقد أخذت السلطات الحقيقية والفعالة تتركز شيئا فشيئا حتى وصلت إلى قمة الهرم في شخص الرئيس –أو الملك–، فيصبح الرئيس القائم يظهر على رأس الجهاز بمصدر الشرعية منبعا للسلطة على نطاق المجتمع بأسره.[2]

وعلى الرغم من الخبرة التاريخية المغاربية غنية بالصراعات على السلطة وظهور حركات سياسية معارضة، إلا أن التراث السياسي المغاربي يتميز بـ: "الحساسية الشديدة تجاه قضية التداول على السلطة"[3]، ولعل بن خلدون كان محقا عندما تحدث في مقدمته عن نوع من الطباع العربية في التمسك بالحكم حيث قال: "... وفي العرب متنافسون في الرياسة، قلما أن يسلم أحد منهم الأمر لغيره ولو كان أباه أو أخاه أو كبير عشيرته، إلا في الأقل وعلى كره من أجل الحياة ..."[4]

إن هذا الطبع الذي تحدث عنه بن خلدون إنعكس على طبيعة الدولة في البلدان المغاربية، حيث أن هذه الأخيرة إما كانت واقعة تحت سيطرة نخب سياسية (أقلية) أو مجموعات عسكرية أو زعامة روحية تاريخية، ولقد إرتبطت بطبيعة هذه الدولة خطابات شعبوية متشبعة بقيم التخلف، إستمرت ببقاء ما كان يسمى بـ: "الدولة الوطنية" القائمة على العسكر ومنطلق القبيلة والتي إستمرت إلى أن خلقت ما يسمى بـ: "الدولة الهجينة"[5]والتي تبنت سياسة مواجهة المجتمع بقمعه وانتهاك حريته بإسم الحفاظ على الأمن تحت ما يسمى بقانون الطوارئ، فتعودت

---

[1]– نفس المرجع.

[2]– نفس المرجع.

[3]– عبد النور بن عنتر. ص195.

[4]– ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق حامد أحمد الطاهر، (الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفجر للتراث، 2004). ص195.

[5]– إسماعيل الشطي وآخرون، ص ص 232–233.

هذه الأنظمة على المعالجة الأمنية للمشاكل السياسية [1]، الأمر شكل بيئة مناسبة لتعشيش التخلف السياسي بكل صوره وأصنافه.

الفرع الثالث: عدم تخصص الأدوار:

إضافة إلى عدم إنفصال المجالات النظامية للمؤسسات المغاربية ومركزية بناء مؤسساتها، تعاني هذه الأخيرة أيضا من عدم تخصص الأدوار والذي يعتبر من أهم الأسباب التي تجعل البنى السياسية في البلدان المغاربية تتميز بعدم التمايز في الوظائف والذي بدوره يمثل سببا ومظهرا من مظاهر الأزمة الشاملة والمتمثلة في التخلف السياسي الذي يعيق بطريقة مباشرة عملية بناء نظام ديمقراطي مستقر.

ولعل أهم مظاهر عدم تخصص الأدوار في المؤسسات المغاربية، هي تلك التجاوزات التي تقوم بها المؤسسة العسكرية في مختلف هذه البلدان بتدخلها في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

تعتبر المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية الأداة الرئيسية للسلطة التنفيذية في إستخدام القوة القهرية المشروعة، بهدف حفظ الأمن العام والنظام داخل للدولة، وهي محكومة بالقانون في إستخدام هذه القوة، وعليه فإن إساءة إستخدام هذه الأداة يشكل إنحرافا عن الهدف وعن الدور الذي أوجدت من أجله، ويؤدي إلى المس بالحقوق والحريات العامة.[2]

ويشير واقع المؤسسة العسكرية والأمنية في الأقطار المغاربية إلى أن رأس السلطة التنفيذية (الرئيس، الملك) تولى المسؤولية مباشرة عن هذه الأجهزة بإعتباره القائد الأعلى لها، وتم إستخدام هذه الأجهزة في معظم الحالات لقمع الخصوم السياسيين وملاحقة المعارضة، وقمع الحقوق والحريات العامة، وحماية رأس النظام ورموزه.

كما لا تخضع موازنات المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية ونفقاتها لرقابة فعلية من قبل البرلمان وأجهزة الرقابة الأخرى.

وتعتبر تجربة الجزائر وما لعبه الجيش من أدوار في الحياة المدنية أفضل مثال عن عرقلته وكبته لنمو وتطور الحركة نحو الديمقراطية.

لقد كان لخصوصية النشأة التاريخية للمؤسسة العسكرية إلى جانب معطيات البيئة التي تنشط فيها دورا محوريا في منحها قدرة منذ الإستقلال على تجميع المصالح، مكنتها كفاعل غير رسمي من أن تلعب دورا مهما على درجة كبيرة من الأهمية في عملية صنع السياسة العامة للبلاد، فإمتلاك هذه المؤسسة وإحتكارها لأدوات وأساليب

[1]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص69.

[2]- تقرير الفساد السياسي في العالم العربي، مرجع سابق. ص32.

القوة والقسر بفعل التنظيم المحكم لها كمؤسسة إلى جانب غياب احترام كلي للقواعد الدستورية ومؤسسات وقوى منافسة لها،[1] أدى إلى تضخم دورها على حساب المؤسسات الأخرى بحيث ترامت أطرافها في كل مناحي الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية.

ويأخذ تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية شكلين أساسين، وهما التدخل المباشر والتدخل غير المباشر، فأما بالنسبة للتدخل المباشر فيمكن تلمسه بدءا بإطاحة حكم بن خدة وتنصيب بن بلة رئيسا للدولة بعد الإستقلال. وعملت على تكريس تبعية الجهاز التنفيذي لها، ثم الإطاحة بحكم هذا الأخير بعدما حاول تهميش دور المؤسسة العسكرية وإبعادها عن اللعبة السياسية عن طريق حركة 19 جوان 1965، والتي سمحت بإنشاء مجلس إدارة عسكري أو ما سمي بمجلس الثورة كمؤسسة عليا داخل الدولة والمجتمع.[2]

أما عن التدخل غير المباشر للمؤسسة العسكرية في العملية السياسية فيبرز من خلال ما تقوم به من إختيار وتزكية رؤساء الدولة، التعيين في المناصب والوظائف العليا للدولة، مشاركة أعضائها في الإنتخابات الوطنية، إستخدامها لحق الإعتراض أو النقد، إستغلال الثغرات القانونية والعمل على توظيفها بما يخدم مصالحها.[3]

أما عن القوات المسلحة المغربية فقد تأسست في ماي 1956، وقد أنيطت بها مهمة الدفاع عن الوطن، كما لعب الجيش دورا في الحياة الإجتماعية والسياسية من خلال صد الهجمات التي إستهدفت المؤسسة الملكية وحمايتها من معارضيها.

قام الملك الحسن الثاني بإلغاء وزارة الدفاع بعد خيانة وزير الدفاع محمد أفقير وبعد فشل المحاولتين الانقلابيتين في السبعينيات وألحق القوات المسلحة الملكية مباشرة بالمؤسسة الملكية، الأمر الذي فتح المجال أمام الجنرالات للمساهمة في صناعة القرار السياسي.[4]

على غرار الجزائر والمغرب يتسم الجيش التونسي بضعف تواجده على المستوى السياسي والإجتماعي مقارنة بجيشي البلدين السابقين، فقد شارك الجيش التونسي في قمع الإحتجاجات الشعبية التي عرفتها البلاد في الثمانينيات (1981-1984) كما ساند الجيش التونسي الإنقلاب الذي قام به زين العابدين بن علي في 07 نوفمبر 1989

---

[1]- منعم العمار، "الجزائر التعددية المكلفة"، في **الأزمة الجزائرية –الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، (الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999). ص63.

[2]- نور الدين زمام، **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998**، (الطبعة الأولى، الجزائر: الكتاب العربي، 2002). ص89.

[3]- نفس المرجع.

[4]- خالد بن الشريف، جيوش بلدان المغرب العربي، من الرابط: (19-08-2016).

www.sasapost.com/arabic-armies/

بالمقابل حول هذا الأخير تونس إلى دولة بوليسية ترتكز على جهاز الأمن والشرطة السرية وتهمين دور المؤسسة العسكرية.[1]

أما ليبيا فليس لديها جيش نظامي كما هو متعارف عليه دوليا، حيث توجد مجرد كتائب شعبية مسلحة يرأسها أبناء القذافي وتدين بالولاء التام "للقيادة التاريخية" والمتمثلة في القذافي.[2]

إن تدخل المؤسسة العسكرية المغاربية في العملية السياسية يؤدي لا محالة إلى غياب مبدأ تخصص الأدوار بين المؤسسات وهي سمة أساسية من سمات تخلف المجتمع سياسيا.

المطلب الثالث: عدم ترشيد بناء السلطة وغياب المساواة:

وهذا ما تعكسه عوامل عدة يأتي في مقدمها ضعف الدساتير المغاربية، غياب الولاء وأزمة التكامل وغياب الثقافة السياسية. وسوف نتطرق إلى هذه النقاط بتفصيل أكثر.

الفرع الأول: ضعف الدساتير المغاربية.

يمكن تعريف الدستور بأنه: "مجموعة من التدابير المكتوبة أو العرقية التي تحدد هوية الدولة وتضبط تنظيم السلطات العامة وعلاقتها وتحدد حقوق المواطنين وواجباتهم".[3]

وفي ما يتعلق بالدساتير المغاربية، فقد صدر أول دستور جزائري عام 1963 وقد جاء مشبعا بالروح الإشتراكية وظل ذلك حتى صدور دستور 1989، ثم تعديلات 1996. أما الدستور المغربي فقد صدر في عام 1962 ثم شهد عدة تعديلات لاحقة لصدوره، في عام 1972، ثم 1992، و1996، ولقد استلهمت الدساتير المغربية في إصداراتها المختلفة روح دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة وتأثرت به، وكلا الدستورين كانا صدورهما بمثابة منحة من الحاكم، أما الدستور التونسي فقد صدر في عام 1959 وقد أعده مجلس تأسيسي منتخب.[4]

وقد عرفت ليبيا بعد إستقلالها العمل بأكثر من دستور، آخرها الدستور الذي صدر في العهد الملكي في عام 1963، وفي عام 1969 ثم إلغاء الدستور القائم وإبداله في شهر ديسمبر من العام نفسه بـ: "إعلان دستوري".[5]

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- نفس المرجع.

[3]- علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير**، (الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002). ص296.

[4]- أحمد ميسني، مرجع سابق. ص187.

[5]- نفس المرجع. ص309.

وتنص كل الدساتير المغاربية على الإسلام هو دين الدولة والواقع أن مسألة الشريعة الإسلامية وما إذا كانت من مصادر التشريع أو المصدر الوحيد للتشريع هي مسألة خلافية، كما نصت الدساتير المغاربية بأن العربية اللغة الرسمية ومصدر الإنتماء.

أما عن تنظيم الدساتير المغاربية للسلطات والعلاقة بينها، فنجد أن رئيس الدولة في النظام الجزائر –وفقا لدستور 1996– يهيمن على السلطة التشريعية وذلك على الرغم من إقراره بمسؤولية الوزراء أمام البرلمان وليس أمام السلطة التنفيذية. كما أن دستور المغرب لعام 1996 يؤكد على غلبة البرلمان في مواجهة الحكومة إذ أن مجلس المستشارين وهو الغرفة الثانية للبرلمان المغربي يملك صلاحية سحب الثقة من الحكومة، هذا علما بأن مجلس المستشارين منتخب بالإقتراع غير المباشر، بينما أن الحكومة تحظى بثقة مجلس النواب وهو الغرفة الأولى للبرلمان ومنتخب إنتخابا حرا مباشرا.

وعلى الرغم من النص على إستقلال القضاء في جميع الدساتير السالفة الذكر، إلا أن رئيس الدولة أو الملك عادة ما يتدخل في أعمال السلطة القضائية، كقيام هذا الأخير بتعيين القضاة، فينص دستور الجزائر على ترؤس رئيس الدولة للمجلس الأعلى للقضاء الذي يتولى تعيين القضاة ونقلهم ومتابعة تدرجهم الوظيفي.[1]

وفي ما يخص حقوق المواطنين وحرياتهم، تنص سائر الدساتير المغاربية على مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، إلا أن هناك من العوائق التي تعطل إعمال الحقوق والحريات العامة في هذه البلدان ولعل أولاها قوانين الطوارئ والعمل بها رسميا كالجزائر وذلك منذ 1992، وما ينطوي عليه من توسيع قاعدة الإشتباه وتشكيل المحاكم الإستثنائية مع عدم توفر ضمانات العدالة لمحاكماتها، وتقييد حريات الرأي والتعبير.[2]

الملاحظ على الدساتير المغاربية أنها قد أفرغت من محتواها، فثمة فرق شاسع بين النصوص الدستورية والواقع العملي، لأن هناك العديد من الحريات والحقوق التي تضمنتها الدساتير المغاربية تم إصدارها بموجب قوانين صادرة عن الدولة، لذلك لم يعد المواطن يهتم بما تقره الدساتير أو القوانين. وهذا ما يعكس ضعف الدساتير المغاربية ومنه يعكس سمة من سمات المجتمع المتخلف سياسيا.

الفرع الثاني: غياب الولاء وأزمة التكامل.

تعتبر البلدان المغاربية كيان مركب معقد، تتداخل فيه عناصر الولاءات السياسية مع حدود الأمة، كما أن

[1]– أحمد مسيني، مرجع سابق. ص324.

[2]– علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق. ص335.

تعددية الإنتماء وتناقضاته تؤدي إلى حالة من الإنشطار في الهوية الإجتماعية، وإلى حالة التمزق الوجداني الداخلي للفرد الذي تتخطفه مشاعر إنتماءات إجتماعية متعارضة على مختلف المستويات والإتجاهات.[1]

وتفضي إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات المغاربية إلى ظاهرة "عدم التكامل"، وهي أزمة تعاني منها البلدان المغاربية وأقوى مظاهر إضطراب الهوية هما جانبين أساسيين: حركات الإسلام السياسي، والأمازيغية ومطالب الخصوصية وهذا ما تم التطرق له في جزء سابق من الدراسة. أما ما يحرك بحثنا في هذه النقطة هو محاولة تبيان تراجع مشاعر الهوية والإنتماء الأمر الذي يخلق أزمة التكامل داخل الدولة المغاربية الواحدة وهذه الأزمة التي تغير من بين أهم أسباب ومظاهر التخلف السياسي في البلدان المغاربية والتي بدورها شكلت عائقا أمام بناء نظام ديمقراطي مستقر وراسخ.

إن المجتمع المغاربي مجتمع أهلي، حيث لا تزال علاقات قربى الدم هي الغالبة، وأن العصبية المتأتية من هذه القربى لا يزال لها تأثيرها في علاقات الناس السياسية والإجتماعية والثقافية، ولها علاقة مباشرة بطابع الإنتماءات المحلية والوطنية والقومية، وتصل في تأثيرها على مواطنة الإنسان المغاربي، لأن علاقات القربى في مستوياتها وعصبياتها تجعل الإنسان العربي يعيش في دائرة من الإنتماءات، علتها الرئيسية قربى الدم.[2]

إذن، الدول المغاربية مازالت تفتقر إلى القدرة الكافية لبناء تعددية ديمقراطية بسبب عدم انصهار "التعدديات العصائبية" في بوتقة الدولة والمجتمع الحديثين، إذ أن التعددية البدائية سرعان ما تغطى على التعددية السياسية الحديثة مما يؤدي إلى الفوضى والتناحر الدموي.[3]

الفرع الثالث: غياب الثقافة السياسية:

تصنف الثقافة المغاربية على أنها ثقافة ضيقة وفقا للتصنيف الذي وصفه ألموند وفيربا، فالمشاركة السياسية في غالبية البلدان المغاربية تتصف بالشكلية، والموسمية، وعدم الفعالية، إذ أن القرارات السياسية عادة ما تتخذ من قبل النخب الحاكمة وتترك للجماهير المغاربية مهمة إضفاء الشرعية الصورية عليها من خلال انتخابات معلومة النتائج سلفا.[4] ولا تقتصر ظاهرة السلبية السياسية في البلدان المغاربية على جماعة بذاتها، فهي تنتشر بين الأغنياء والفقراء، والمتعلمين وغير المتعلمين.

---

[1]- علي أسعد وطفة، "إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة"، **المستقبل العربي**، (العدد 282، بيروت، 2002). ص96.

[2]- نفس المرجع. ص101.

[3]- عبد النور بن عنتر، "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، في إبتسام الكتبي وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، (الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001). ص65.

[4]- علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، مرجع سابق. ص286.

ويشرح "برهان عليون" علاقة الثقافة بالديمقراطية بقوله: "إن خطوط التحول الديمقراطي تزداد داخل مجتمع ما بازدياد درجة إندماجه الثقافي، أي بوجود ثقافة وطنية تتجاوز العوالم الجزئية الخاصة وتساعد على التواصل الحي بين السكان، وتربط وجود مثل هذه الثقافة من دون شك بنظام التعليم والتربية والتوجيه قبل أن يرتبط بوجود إرث ثقافي واحد، وعلى العكس يعمل التشتت الثقافي وتضارب البؤر الثقافية وتعدد منظومات القيم على خلق جماعات مغلقة ومنكفئة على نفسها ومتنابذة، ومن الطبيعي ألا يسمح مثل هذا المناح الثقافي بنشوء ثقافة سياسية تتماشى مع متطلبات الديمقراطية".[1]

إذن وحسب هذه الفكرة، لا يمكن الحديث عن تطور ديمقراطي دون توفر ثقافة سياسية تسمح بإستيعاب المفاهيم الأساسية للديمقراطية، وبالرجوع إلى الموروث الثقافي المغاربي بما يتضمنه من قيم سائدة تحكم علاقة الفرد والمجتمع بالسلطة نجد أن التراث السياسي المغاربي كان بمثابة المثبط المعرقل في وجه بناء ثقافة سياسية تشاركية ديمقراطية وهذا ما تم الإشارة إليه في الفصل السابق، فقد كان الحذر من التورط في السياسة ومشاكلها أهم الأسباب التي جعلت الفرد في البلدان المغاربية يمتنع عن المشاركة في الحياة السياسية.

وكخلاصة لما تقدم، يعيق عملية بناء الديمقراطية الغربية البلدان المغاربية مجموعة من العوامل والأسباب والتي تشكل في مجملها ظاهرة التخلف السياسي في البلدان المغاربية، وهي:

- ضعف التكوين المؤسساتي في البلدان المغاربية والذي تعكسه ظاهرة شخصنة الأحزاب السياسية في هذه البلدان وسيطرة الحزب المهيمن، وغياب الطابع الإحترافي داخل الأحزاب السياسية إضافة إلى الخلل التمثيلي لها وجمودها وغياب مرجعية مشتركة لديها. إضافة إلى عدم قدرة مؤسسات المجتمع المدني في هذه البلدان على المساعدة في عملية الدمقرطة، بسبب إفتقار جداول أعمالها إلى مطالبات صريحة ومتشددة للديمقراطية، وذلك بسبب عدم إستقلاليتها وعائق تبعيتها.
- إشكالية قدرة العملية السياسية، والتي ترجع إلى الفساد السياسي والنخبة السياسية في البلدان المغاربية التي ترفض الخروج من الإطار الذي رسمته لنفسها والقائم على الإحتفاظ والعملية الانتخابية وما يشوبها من نقائص وتجاوزات تجعل منها آلية تخدم إستمرار الأنظمة التسلطية التنافسية.
- ضعف قدرة النظام على التغلغل والسيطرة على الإقليم الخاضع لسيادة الدولة القانونية، بسبب عدم نفاذ كافة قوانين وسياسات الحكومة المركزية في سائر أرجاء إقليم دولتها.
- عدم تمايز الوظائف والبنى السياسية المغاربية بسبب عدم إنفصال المجالات النظامية للمؤسسات، مركزية بناء مؤسسات الدولة المغاربية وعدم تخصص الأدوار في البنى السياسية.

[1]- برهان عليون، "منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية، مقدمة نظرية"، في كتاب **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص246.

- عدم ترشيد بناء السلطة وغياب المساواة وذلك بسبب ضعف الدساتير المغاربية، غياب الولاء وأزمة التكامل وغياب ثقافة سياسية ديمقراطية.

المبحث الثالث: الثورة كنتاج لفشل إحلال الديمقراطية الغربية:

لقد أفرزت عملية قياس وتقييم المسار الديمقراطي في البلدان المغاربية –في مرحلة سابقة من الدراسة– عن نتائج على درجة كبيرة من الأهمية تنم على المأزق الذي وقعت فيه هذه البلدان بعد مرور عقود من الزمن على دخولها مرحلة التحول الديمقراطي، تمثلت هذه الأزمة في ترسيخ نظم تسلطية تنافسية عوض بناء نظام ديمقراطي مستقر.

وبدراسة وتفكيك الوضع محاولة لتفسير إستمرارا الأنظمة التسلطية السابقة، لكن هذه المرة تحت غطاء ديمقراطية شكلية، قادتنا عملية التقصي إلى التوصل إلى أن السبب الأساسي في فشل البلدان المغاربية في بناء الديمقراطية هو غياب تلك البيئة والظروف اللازمة من أجل إستقبال وإحلال نظام سياسي جديد ومغاير للنظام السابق في فترة زمنية وجيزة جدا. ونقصد هنا بالبيئة الملائمة هي تلك المؤسسات السياسية والثقافة السياسية اللازمة والموافقة للفكر والنظام الديمقراطي الغربي إضافة إلى وضع دستور بنظم الحياة السياسية والقانونية في مجتمعات لم تعرف من قبل هذه الظروف والمتطلبات أو على الأقل بالطريقة ذاتها المتوفرة في البلدان الغربية.

إن أهم دليل على فشل البلدان المغاربية في بناء نظام ديمقراطي راسخ وقوي أو على الأقل المضي أماما نحو تحقيقه، هي تلك الثورتان التي قاما بها كل من الشعب التونسي ثم الشعب الليبي وما عرفته كل من المغرب والجزائر من حراك سياسي مارس عملية ضغط مباشر على النظامين القائمين بعد أن شكل تهديدا لإستقرارهما. حيث خرج المواطنون في مختلف هذه البلدان المغاربية ليعبروا عن رفضهم للأوضاع المتردية التي يعيشونها سواء الإقتصادية أو الإجتماعية، والمطالبة بتغير الأنظمة السياسية والإطاحة بها، لأنها حسبهم هي المكرس الأول والأخير لهذه الحالة المأساوية التي وصلوا إليها. هذا ما سوف نحاول إيضاحه من خلال هذا الجزء من الدراسة أي التأكيد على أن تبني الديمقراطية الغربية بطريقة الإحلال أو الإسقاط المباشر لم تنجح. وذلك عبر العناصر التالية:

أولا: الإحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة التسلطية والتنافسية.

ثانيا: الإصلاح السياسي واستراتيجية البقاء.

ثالثا: تعثر المسار الإنتقالي للثورة.

المطلب الأول: الاحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة التسلطية والتنافسية:

سادت ظاهرة الفساد حياة الدول والمجتمعات المغاربية، وأخذت أشكالا مختلفة وانتشرت في كل المجالات خاصة منها السياسية، عبر خرق القواعد القانونية وتهديد المصلحة العامة المعترف بها في إطار مبادئ العدل والمساواة.

في الحقيقة، إن ظاهرة الفساد هي حلقة وسط سلسلة متصلة تبدأ بعوامل الضياع القيمي أو المعياري أو ما أصطلح على تسميته Anomy، يعقبها العنف لتنتهي أخيرا بالثورة التي تعتبر بنت الأزمات الإجتماعية.[1]

وعليه، لم يبق أمام المجتمعات المغاربية سوى الثورة كسبيل وحيد للتغيير. لم يصنع الحدث منظر أيديولوجي أو داعية عقائدي أو مناضل ثوري، قومي أو يساري أو إسلامي، لم تحدث الإنتفاضة في تونس ولا الثورة في ليبيا، على شاكلة النماذج التي جسدها لينين أو ماوتسي تونغ، ولا على شاكلة النموذج الذي جسده الخميني، وهي أبعد ما تكون عن حركات التحرر الوطني وعن الإنقلابات الفوقية التي حدثت في العالم العربي على يد نخب عسكرية، تحت مسميات الوحدة والحرية والإشتراكية والعدالة الإجتماعية. ...[2]

بل وصفت وعرفت الثورات العربية بما فيها المغاربية على أنها نهج وعملية ترمي للإطاحة ببنية النظام القديم بفعل ممارسته اللاإنسانية وإستحواذه اللامشروع على مختلف مجالات المجتمع من الإقتصاد والسياسة والمؤسسات، فهي إفراغ لوضع مجتمعي يتميز بالإختلال والظلم والفقر، بفعل التدبير السياسي السيء وإعادة تغير النظام السياسي من خلال بناء المجتمع في مختلف المجالات.[3]

ويعرف عزمي بشارة الثورات العربية على أنها: "تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، وهي بهذا المعنى حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة"[4]، فالثورة كمصطلح سياسي تعني الخروج عن الوضع الراهن وتغييره، بإندفاع يحركه عدم الرضا، والتطلع إلى الأفضل.

ففي يوم 17 سبتمبر 2010 وبعد أن أقدم شاب تونسي من مدينة سيدي بوزيد على الإنتحار بسبب ظروف إجتماعية، انتشرت على إثرها سلسلة من الإضطرابات والإحتجاجات في مختلف المدن التونسية منها صفاقس، القيروان، سوسة وغيرها[5]. أجبرت الإحتجاجات الرئيس زين العابدين بن علي على إقالة عددا من الوزراء

---

[1]- رعد عبد الجليل علي، مرجع سابق. ص348.

[2]- علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي في المنظومة إلى الشبكة**، (الطبعة الثالثة، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013). ص62.

[3]- محمد سعيد، "الحراك الثوري العربي بين ضرورات الديمقراطية ومخاطر التدخل الخارجي"، **مجلة الوعي العربي**، المؤتمر القومي العربي الرابع والعشرون، 2013. ص31.

[4]- عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012). ص22.

[5]- الثورة التونسية، باكورة الربيع العربي، من الرابط: (29-08-2016).

من بينهم وزير الداخلية، وقدم وعود لمعالجة المشاكل التي أثارها المتظاهرون، حيث أعلن عن عزمه على عدم الترشح للإنتخابات الرئاسية في 2014. لكن الإنتفاضة زادت حدة واتسعت حتى وصلت المباني الحكومية، مما أجبر الرئيس على التنحي من السلطة بمغادرة البلاد في 14 جانفي 2011.[1] وقد أخذت الأحداث في تونس شكلا متسارعا وغير متوقع أنهت حكما دام أكثر من 23 سنة، هذا التغير السريع كان له أثر كبير على باقي الشعوب العربية، حيث شهدت مصر ثورة هي الأخرى أدت في النهاية إلى استقالة الرئيس المصري، الأمر الذي لفت أنظار الشعب الليبي إلى ما يعايشه في ظل النظام الأوليجارشي، الذي كان من أكثر الأنظمة السياسية عسكرية واحتكارا لعملية صنع القرار السياسي التي كانت محصورة في شخص الزعيم الليبي معمر القذافي.[2] إضافة إلى دوافع اجتماعية واقتصادية أخرى، دفعت الشعب الليبي إلى الثورة خاصة في المناطق الشرقية من البلاد وتحديدا بنغازي حيث تعتبر من أكثر المناطق المهمشة في ليبيا.

إتسع حجم المظاهرات وإمتد إلى باقي المناطق، وقد كان رد فعل السلطة الليبية هو إستخدام القوة العسكرية ضد المتظاهرين مستعينة في ذلك بعناصر من الجاليات العربية والأفريقية المقيمة في ليبيا لصد المتظاهرين.[3] وفي محاولة من الحكومة الليبية لإمتصاص نقمة الجماهير الثائرة، قدمت مبادرة تتضمن إقامة مؤتمر شعبي عام لإجراء حوار وطني للنظر في الدستور فضلا عن إقرار مجموعة من القوانين، كقانون الصحافة والمجتمع المدني وقانون العقوبات.[4]

إلا أن تلك المبادرة لم تحظى بالقبول من قبل الشعب الليبي، بل إزداد الوضع تأزما بعد أن قدم العديد من الدبلوماسيين إستقالتهم رفضا لطريقة القمع التي إستخدمها نظام القذافي ضد الشعب، الوضع الذي إستمروا لم يعرف حدا إلا بعد تدخل المجتمع الدولي في الإطاحة بنظام القذافي بعد أن تم قتله.

على إثر ما حدث في تونس ومصر شهدت دولة المغرب أيضا تململا شعبيا قويا عرف بحركة 20 فبراير التي نظمت تظاهرات يومية شملت معظم مدن المغرب الرئيسية، بدأت بأنشطة شباب عبر شبكة التواصل الاجتماعي، وضعوا مجموعة من المطالب ثم انضم إليهم مجموعة من الهيئات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني وأحزاب، رفع سقف المطالب إلى ملكية برلمانية وفتح المجال أمام الحريات العامة.[5]

.الثورة_التونسية_باكورة_الربيع_العربي/www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/524

[1]- نفس المرجع.

[2]- ثورة ليبيا وأطول حكم بالتاريخ: من ن الرابط: (19-08-2016).

.ثورة_ليبيا_وأطول_حكم_بالتاريخ/www.aljazeera.net/news/2011/10/15

[3]- يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، (الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013). ص157.

[4]- نفس المرجع. ص159.

[5]- حركة 20 فبراير بالمغرب، من الرابط: (29-08-2016).

.حركة_20_فبراير_بالمغرب/www.aljazeera.net/news/reportsandintirvions/2011/3/12

دفعت العوامل الإقليمية –حسب نظرية الإنتشار– المتمثلة بإفرازات الحراك السياسي النوعي الذي تعيشه المجتمعات العربية منذ بداية عام 2011، بدءا من تونس، ومرورا بمصر واليمن، ووصولا إلى ليبيا وسورية، حتى المغرب، والتي أدت إلى تهديد وإسقاط أنظمة سياسية سيطرت فيها في الغالب "العائلة" على الفعل السياسي الرسمي على نحو واضح، فإحتكرت المال والسلاح والسياسة، كمثل الذي حدث في مصر واليمن وليبيا، وسبقها النظام السوري إلى تدشين مشاريع التوريث السياسي للجيل الثاني من الحكام في المنطقة العربية. دفعت الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى المبادرة بعملية إصلاح سياسي عبر إطلاق حوار وطني مع الأحزاب السياسية وعدد من الشخصيات المقربة من النظام من أجل الإعداد للإنتخابات التشريعية في إطار سياسي وقانوني جديد.[1]

من جهة ثانية، لم تكن الضغوط الخارجية وحدها كافية لإثارة النقاش حول مسألة الإصلاح في غياب العوامل الداخلية التي دفعت غالبية الحكومات العربية إلى قبول ضرورة التغيير، ففي أوائل جانفي 2011 شهدت الجزائر حركات احتجاجية في عدة مدن، لم يكن سببها ارتفاع في أسعار المواد الغذائية فقط، ولكن أيضا للاستيلاء الذي استمر زمنا طويلا بين الشباب في المناطق الحضرية، في حين تمت السيطرة بشكل سريع على أعمال الشغب، تصاعدت المظاهرات العامة من قبل مجموعة من أحزاب المعارضة الصغيرة ومجموعات المجتمع المدني، والنقابات العمالية المستقلة، وتم تشكيل التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية " The National Coordination For Change and Democracy (NCCD)" التي عقدت عدة احتجاجات في الجزائر العاصمة في فيفري 2011 ودعت إلى مزيد من الديمقراطية، ورفع حالة الطوارئ المستمرة منذ عام 1992، وإطلاق سراح الأشخاص الذين تم اعتقالهم خلال الاحتجاجات السابقة، وإلى تخفيف القيود والضوابط المفروضة على وسائل الإعلام الرسمية، وزيادة فرص العمل، والعدالة الاجتماعية.[2] فالإحتجاجات الكبرى في تونس، فرضت تأثيرا كبيرا على الحالة الجزائرية من خلال نشر عدد كبير من القوات الأمنية، وتفكك الإئتلاف الحاكم، ومع ذلك إستمرت الإضرابات العمالية في مختلف القطاعات، وأعمال الشغب في المناطق الحضرية، والإضطرابات في المدن الأخرى، خاصة تلك التي من طرف الشباب العاطلين عن العمل.

وتكشف الحركات الإحتجاجية، التي شهدتها الجزائر في جانفي 2011 عن الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية في مختلف تجلياتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية، فهي تعكس الركود الذي يميز أداء المؤسسات السياسية، والتخبط في الأداء الإقتصادي، في وقت تحسنت فيه القدرة المالية للبلاد من دون أن يضع حد لآثار التهميش التي تمس على وجه الخصوص، فئة الشباب ذات الحضور الديمقراطي الكبير.[3]

---

[1]– طارق عشور، الإصلاح السياسي العربي بعد 2011: تحليل الحالة الجزائرية، من كتاب: **المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل**. ص190.

[2]– نفس المرجع. ص192.

[3]– نفس المرجع. ص193.

إستمر تعامل النظام الحاكم في الجزائر مع هذه الأحداث بمقاربة ذات طابع ريعي تقليدي للدولة التي تستطيع تحقيق نوع من الأمن الإجتماعي بفضل القدرة المالية التي تتوفر لديها، دون الخوض في الأبعاد السياسية العميقة التي سببت هذه الحركات وهي مواقف لم تختلف كثيرا عن ما سبقها من ردود أفعال للنظم التسلطية التنافسية سعيا منها لإستغلال الوضع الراهن وتحويره بطريقة تسمح بإستمرارها. متغافلة عن السبب الأساسي والأول في خروج الشعوب المغاربية إلى الشوارع هو رفض الوضع القائم الذي كان نتاجا لرسوخ أنظمة تسلطية تنافسية.

المطلب الثاني: الإصلاح السياسي وإستراتيجية البقاء.

تعد عملية وضع الإطار الدستوري المحدد لهوية الدولة والناظم للعلاقة بين السلطات ولشكل الدولة هي الخطوة الأولى في عملية الإنتقال إلى الديمقراطية في مرحلة ما بعد الثورات، وهي خطوة رافقها جدل واستقطاب كبيرين.

ففي تونس، كانت المهمة الأولى للمجلس التأسيسي الذي تم انتخابه في أكتوبر 2011، هي صياغة دستور جديد للبلاد في خلال عام، علما بأن حركة النهضة كانت قد فازت بأغلبية مقاعد المجلس وتوافقت مع المعارضة على إختيار منصف المرزوقي رئيسا للبلاد. لكن بعد عام أي في أكتوبر 2012، لم يتمكن المجلس من صياغة دستور جديد للبلاد على خلفية الإستقطابات السياسية حول هوية الدول وحقوق المرأة والحريات العامة والعلاقة بين السلطات، وقد تم تعويض الدستور مؤقتا بقانون التنظيم المؤقت للسلطات العمومية إلى حين المصادقة على الدستور الجديد والذي تم في 23 جانفي 2014.[1]

تميزت الثورة في تونس بمحافظة البلاد على مؤسساتها، وعلى جميع مظاهر البنية التحتية، فبعد إنتخاب الرئيس التونسي وهروبه من البلاد، وهروب بعض المحيطين به، نشطت الأحزاب السياسية التي كان بعضها موجودا من قبل، ولكنه كان ضعيفا، أما حزب النهضة الذي كان محظورا فقد ظهر كتنظيم قوي، وله برنامج واضح ينسجم مع تطلعات نسبة كبيرة من التونسيين. وقد جرت في تونس إنتخابات نفذت على مستوى حضاري نال إحترام جميع من أتيحت له فرصة المراقبة من خارج تونس، إذ لم ينل حزب واحد أغلبية ساحقة، فقام تحالف بين ثلاثة أحزاب حصلت على الأغلبية في إنتخابات المجلس التأسيسي، وعليه تولى حمادى الجيالي، أمين عام حزب النهضة، وهو الحزب الذي حصل على 89 مقعدا من أصل 217 مقعدا، رئاسة مجلس الوزراء، بينما تولى أمين عام حزب المؤتمر من اجل الديمقراطية، منصف المرزوقي، رئاسة الجمهورية، وقد حصل حزبه على 26 مقعدا، وأما أمين عام حزب التكتل من أجل العمل والحريات، مصطفى بن جعفر، فقد إكتفى برئاسة المجلس التأسيسي، وقد حصل

[1]- فتحي الجاري، **الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي**، من الرابط: (21-08-2016):
Studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/20141281131427378.

الحزب الأخير على 20 مقعدا، ومع أن هذا التوافق جنب تونس الكثير من التجاذبات، إلا أنه فوت الفرصة على من أراد الترشح إلى الرئاسة من بين أفراد الشعب العاديين،[1] ويتمتع الإسلاميون، سواء في حزب النهضة أو في غيرها من الأحزاب والجماعات الإسلامية، بمواقع متقدمة على خريطة النخبة السياسية، لكن بعض القيادات السياسية القديمة، إلى جانب القيادات العمالية التي تستند إلى تاريخ نضالي قديم، هي الأخرى لها مكان على هذه الخريطة.[2]

وفي ليبيا وبعد أن كان منوطا بالمؤتمر الوطني العام إختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، تم تعديل المادة 30 من الإعلان الدستوري بحيث يكتفي المؤتمر بوضع ضوابط إختيار الجمعية التأسيسية (لجنة الـ 60) من إنتخابها إنتخابا حرا مباشرا من قبل الشعب في 2013.[3]

أما دولة المغرب وفي سياق إنطلاق الثورات العربية وميلاد حركة 20 فبراير في المغرب التي كان شعارها الملكية البرلمانية والتي مارست ضغطا شعبيا غير مسبوق، الأمر الذي حمل أحزابا أخرى من اليسار واليمين على تنبيه وتقديم مقترحاتها الدستورية على إثباته في مسودة الدستور وحمل على تثبيته في الصيغة النهائية المعروضة على الاستفتاء الذي كان في 01 جويلية 2011. [4]

في يوم 09 مارس 2011 خاطب الملك المغربي شعبه حمل خطابه مجموعة من المرتكزات الجديدة مع المحافظة في رسم معالم هذه المنظومة الدستورية الديمقراطية على قدسية الثوابت الوطنية. قرر الملك أن يجري تعديلا دستوريا وبموجبه يعين الملك الوزير الأول من الحزب الفائز في الإنتخابات ومنحت له صلاحية حل البرلمان وتعيين المسؤولين الكبار وهذا بعد موافقة الملك.[5]

وتم إحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية كمؤسسة دستورية يرأسها الملك والمكلفة بتعيين القضاة بعد أن كان من اختصاص الملك فقط.[6]

إن المتغير الإقليمي دفع صانع القرار الجزائري إلى التعديل من إستراتيجيته التقليدية ليتخذ خطوات تدريجية نحو عملية إصلاحية، فألغيت حالة الطوارئ "State Of Emergency" لعام 1992 في فيفري 2011،

1- نفس المرجع.

2- مصطفى عمر التير، "رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي"، من كتاب: **المغرب العربي ثقل الموازيث ونداء المستقبل**، (الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص95.

3- أحمد يوسف أحمد وآخرون، **حالة الأمة العربية 2012-2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة**، (الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013). ص145.

4- عبد الإله بلقزيز، المغرب والانتقال الديمقراطي: قراءة في التعديلات الدستورية سياقاتها والنتائج، من الرابط: (22-08-2016): www.maghress.com/alittihad/140158.

5- فخر الدين ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، (الطبعة الأولى، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014). ص319.

6- نفس المرجع. ص320.

على الرغم من القيود المفروضة على الحريات المدنية، كما تم تخفيف بعض القيود على وسائل الإعلام الرسمية، والسماح بالملكية الخاصة للمحطات التلفزيونية والإذاعية المحلية، علاوة على إزدياد حصص المرأة في المجالس المنتخبة، كما سيؤدي القضاء دورا أكبر في إدارة الانتخابات.[1]

عملية الإصلاح كانت غير شاملة، ولم تتناول القضايا الرئيسية في النظام السياسي الجزائري، مثل دور الجيش. وجاء تعديل الدستور بعد الإنتخابات البرلمانية في ماي 2012، وقد إستحدث فيها "اللجنة الوطنية لمراقبة الإنتخابات"، وهي لجنة مستقلة تتشكل من ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في الإنتخابات، إضافة إلى ممثلي المرشحين الأحرار، ومن أمانة دائمة تتشكل من الكفاءات الوطنية تعين عن طريق التنظيم. كما تم رفع عدد نواب الغرفة السفلى للبرلمان من 389 مقعدا إلى 462 مقعدا، وتخفيض سن الترشح من 28 عاما إلى 25 عاما، في إطار تمكين الشباب من الدخول في المنافسة الإنتخابية على مستوى المجالس كافة.[2]

ولقد شكل ضعف المشاركة الإنتخابية (43,14%) إشكالية لم تجد لها الحكومة الجزائرية حلا بعد، ما للأمر من تأثير على إضعاف شرعية النظام، وذلك بسبب فقدان المواطن الجزائري لثقته فيه وفي مؤسساته وحتى عملية سير الإنتخابات ونتائجها، فحسبه لم تعد الإنتخابات وسيلة للتداول السلمي على السلطة، إضافة إلى عدم وجود أحزاب سياسية في الجزائر بالمفهوم العصري المتمثل في وضع أرضية سياسية تحدد أسس ومنطلقات وأهداف الحزب، والعمل بشكل دائم قصد تجنيد عدد أكبر من المواطنين حول البرامج والتصويت عليها، لتجسيدها في الحياة العملية.[3]

من زاوية التحليل السياسي، لم تغير هذه الإنتخابات في اللاعبين الرئيسيين في فعل العملية البرلمانية، فلم نشهد إعادة ترتيب الأغلبية البرلمانية التي بقيت لحزبي السلطة: جبهة التحرير الوطني (208 مقعدا) والتجمع الوطني الديمقراطي (68 مقعدا) أي أنهما يسيطران على 60% من مقاعد البرلمان، وبالتالي لن يحدث تغير كبير في السلوك السياسي للبرلمان، خاصة وأن أحزاب التيار الإسلامي تميزت بالانشقاق وتشتت قوتها وبالتالي إنعكس تأثيره في الفعل السياسي الذي يعنى بصناعة القرار وتنفيذه.

وفي هذا نجد حجم أزمة المشاركة التي يواجهها النظام الحاكم باعتبار الإنتخابات أكثر مظاهر المشاركة السياسية إنتشارا، وفي هذا يقول وليم ف.ستون "W.F.Stone": "إن التصويت في الإنتخابات هو الصيغة

[1]- طارق عاشور، مرجع سابق. ص197.

[2]- نفس المرجع. ص197.

[3]- نفس المرجع. ص202.

الدنيا والأكثر إنتشارا لإنغماس الذات"Ego Involving" في المشاركة السياسية". بل وتؤثر هذه المعطيات على أزمة شرعية السلطة الحاكمة ككل ومؤسساتها.[1]

بالرجوع إلى مختلف الإصلاحات السياسية التي شهدتها نظم البلدان المغاربية، نجد بأن التقدم الذي يشهده النظام السياسي في تونس نحو تحقيق الديمقراطية لا يزال يواجه العديد من العراقيل التي خلفها نظام الحكم السابق والذي دام لعشريات من الزمن، كما أن المشهد العام للمجتمع يتميز بعدم الإستقرار الأمني والمجتمعي والإقتصادي، الأمر الذي يهدد إستمرار عملية بناء النظام الديمقراطي.

أما المشهد السياسي في ليبيا فيعتريه من المشاكل الأمنية والسياسية ما يجعل الحديث عن بناء نظام ديمقراطي أمر مستبعد مع إحتمال سيناريو الحرب الأهلية.

وبالحديث عن المغرب والجزائر، فقد سارع النظامان فيهما إلى تبني نوع من الإصلاح السياسي، ولكنه مقيد، حيث بالرغم من أنه جرى تحت الإشراف المباشر لهذه النظم، إلا أنه أتى بنتائج عكسية مخيبة لآمالها، أتاح هذا النوع من الإنفتاح للمعارضة الفعلية أن تعبر عن نفسها في حدود ضيقة ترسمها السلطة مع إستبعاد كلي لفكرة التداول على السلطة أو لتدوير النخب، وهذا النوع من الإصلاح أو "التحرير السياسي" عبارة عن تخطيط في إطار إستراتيجيات البقاء "Survival Strategies"، حسب "دانيال برومبرغ" "Daniel Brumberg"، وترمي النظم التسلطية من ورائه إلى المحافظة على سلطاتها وبقائها في الحكم، بعد ان تآكلت شرعيتها وعجزها عن مواجهة التحولات السياسية العميقة في بيئتها الإقليمية والدولية[2]، ويتيح هذا النوع من الاستراتيجيات للنظم التسلطية احتواء الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والتكيف مع الضغوط الداخلية والخارجية من أجل التغيير، من دون أن يؤدي بها ذلك إلى تقاسم السلطة مع المعارضة الفعلية.

المطلب الثالث: تعثر المسار الإنتقالي للثورة:

إن أهمية مرحلة الشهور التالية مباشرة على سقوط النظام التسلطي تصبح هي "الفترة المفصلية" أو الحاسمة التي يتم فيها إعادة صياغة قواعد العملية السياسية، وتتولى فيها نخبة جديدة مقاليد السلطة، وتشهد بداية إعادة توزيع موارد القوة السياسية والإقتصادية، وتنشأ فيها مصالح ومراكز قوى مستفيدة جديدة.[3]

---

[1]- نفس المرجع. ص207.

[2]- فتحي بولعارس، "الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، من كتاب: **المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل**، مرجع سابق. ص218.

[3]- علي الدين هلال وآخرون، **الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة**، (الطبعة الأولى، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013). ص18.

ولن يتوقف حدث الثورة بمجرد الوصول إلى قلب أنظمة الحكم القائمة بل سوف يتعداه إلى وضع التصور المستقبلي للنظام الإجتماعي والسياسي الجديد.

إن الثورة كبديل، تعمل على خلق رمز جديد للشرعية يستمد عناصره من مفاهيم جديدة، عن طبيعة وواجبات السلطة الجديدة وما تسعى إلى تحقيقه من أغراض وما تستهدفه من غايات، وسيكون التصور الجديد الذي سيضع الأساس للهوية الوطنية الجديدة في صلب هذه الغايات[1]، إضافة إلى الدفاع عن رموز التقدم الإجتماعي والإقتصادي الذي فشل في تحقيقه النظام السياسي السابق.

وتشير الخبرات المقارنة إلى أن سقوط النظام التسلطي وبدء عملية الإنتقال إلى الديمقراطية لا يعني بالضرورة الإنتقال الناجح إليها، فهناك إحتمال أن تسفر نهاية عملية الإنتقال عن إقامة ديمقراطية شكلية إجرائية تكتفي بالمظهر والصورة دون الجوهر والمضمون، أو يمكن أن تؤدي إلى قيام نظم تسلطية–تنافسية، أو تنزلق إلى مرحلة من الإقتتال أو الحروب الأهلية والفوضى أو تصبح من الدول الفاشلة، أما السيناريو المرجو هو النجاح في الوصول إلى بر الأمان وإقامة نظم ديمقراطية حقيقة.[2]

وبالرجوع إلى واقع الثورات والحراك السياسي المغاربي، نجد أن عملية التغيير التي إختلفت من دولة إلى أخرى، أسفرت عن سيناريوهات مختلفة ولكنها تتفق في الإطار العام والنتيجة الأولى ألا وهي تعثر مسار الثورات والحركات التصحيحية في هذه البلدان حيث أنها لم تصل إلى الهدف والمبتغى النهائي المرجو منها. ألا وهو تحقيق خطوات إيجابية نحو بناء نظام ديمقراطي مستقر.

إن تعثر المسار الإنتقالي كان بدرجات متباينة في دولتي الثورة المغاربية، إندلعت المظاهر الإحتجاجية التي إنزلق بعضها إلى عنف ومواجهات دموية بين المعارضة وقوى الشرطة والجيش طوال عام 2012 وحتى خلال عام 2013.

حيث شهدت تونس بدورها حراكا شعبيا طوال عام 2012 وعلى إمتداد أنحاء البلاد، كان أضخم هذا الحراك في سيدي بوزيد ومدينة سيليانا في الغرب إعتراضا على سوء الأوضاع الإقتصادية وتردي مستويات الخدمات العامة، تم التنديد بحكومة الجبالي وفقدانها شرعيتها الإنتخابية، والإحتجاج على الإعتداء على مقر الإتحاد العام للشغل، وإدانة إغتيال المناضل اليساري شكري بلعيد ... الخ.[3]

[1]– رعد عبد الجليل، مرجع سابق. ص361.

[2]– نفس المرجع. ص361.

[3]– أحمد يوسف أحمد وآخرون، مرجع سابق. ص160.

كما شهدت تونس حراكا للقوى الإسلامية للمناداة بتطبيق أحكام الشريعة، ومثلت المواجهات التي جرت في حي التضامن مع ممثلي حركة نصرة الشريعة وأشياعها في ماي 2013 نقطة فارقة في علاقة حركة النهضة بالتيارات السلفية بعد إصطفاف الجانبين في إنتخابات المجلس التأسيسي.

أما عن الإضرابات التي شهدتها تونس، فقد أعلنت وزارة الشؤون الإجتماعية التونسية أنه في الربع الأول من 2013 زادت نسبة الإضرابات بواقع 14 بالمئة مقارنة بمثيلتها في الفترة نفسها من عام 2012، وأن 18 ألف عامل شاركوا في 111 إضرابا على نحو يكشف عن تنامي الحركة الإحتجاجية على خلفية التعثر في تفعيل أهداف الثورة.

أما عن ليبيا فقد كان العنف المفرط هو النمط الغالب على الأشكال الاحتجاجية، فقد أمكن رصد ما لا يقل عن عشرين واقعة من وقائع العنف المفرط تراوحت ما بين إقتحام المؤسسات الحكومية، والإغتيالات السياسية والتفجيرات والإختطاف والإحتجاز، والمواجهات القبلية.[1]

هذا فضلا عن النزاعات بين مسلمين على مناطق النفوذ لعل أشهرها تلك التي وقعت في المزدان والزنتان وخلفت عشرات القتلى وإضطرت الحكومة إلى إعلانهما منطقتين عسكريتين.

كما شهدت ليبيا العديد من حوادث الإغتيال السياسي، أشهرها إغتيال السفير الأمريكي في مقر القنصلية الأمريكية في بنغازي، واغتيال مدير أمن بنغازي فرج الدرسي، وفي معظم أحداث العنف السياسي المذكورة عجزت الحكومة عن إحتواء الموقف.[2]

إن الوضع الأمني المنفلت في ليبيا ساهم في إنتشار ظاهرة الإرهاب وقد صدر بيان عن وزارة الداخلية الليبية حول تنامي ظاهرة الإرهاب في ليبيا. ذلك في 26 جويلية 2015، تم التطرق فيه إلى ما شهدته الدولة من عمليات إرهابية متفرقة، أدت إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى، كما أفاد السنوسي البسكيري مدير المركز الليبي للبحوث والتنمية بأن تنظيم داعش هو التنظيم الإرهابي الأول في ليبيا من حيث الحجم والإمكانيات ويأتي بعده تنظيم أنصار الشريعة يليهما تنظيم القاعدة.[3]

وأضاف أن التطرف والإرهاب في ليبيا قد إستفادا من حالة الفراغ السياسي والإرتباك الإجتماعي وتردي الأوضاع الإقتصادية التي تعيشها البلاد لمزيد بسط نفوذها.

---

[1]- خالد حنفي علي، "الصناديق المغلقة: مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي"، **السياسة الدولية**، (العدد 190، أكتوبر 2012). ص06.

[2]- نفس المرجع. ص08.

[3] - www.babnet.net/mobile/rttdetail-amp.php?id=122547. (2016-08-21) .

فبعد إنتهاء فترة حكم القذافي، ولأن الليبيين لم يتعودوا خلال الإثنين والأربعين سنة من حكم القذافي إلا على نوع واحد من الحرية، وهي حرية الموافقة على ما يدعو إليه النظام، إنطلق الجميع في مختلف الإتجاهات، والكل يفسر الحرية بحسب تصوره، إنتشر السلاح الذي تكدس في ليبيا، بحيث وصل إلى كل من أراد أن يحصل على قطعة سلاح بمن فيهم غير الليبيين الذين وجدوا في داخل البلاد. وعندما فرض القذافي الحرب على الليبيين ألف الليبيون آلاف الفرق المحاربة، وظهرت زعامات عسكرية من مواطنين عاديين حصل كل منهم أثناء الحرب على لقب قائد عسكري، علما بأنه لم يدخل كلية عسكرية، ولم ينتقل من درجة إلى أخرى، بحسب قانون الترقيات العسكرية.

رغب الكثير في المحافظة على اللقب الجديد، وأصبحت الحرية تعني لهؤلاء المحافظة على ما حصلوا عليه من سلاح ومن قوة، وهم يستمرون في فرض أنفسهم وسلطتهم، ويتدخلون في مختلف شؤون البلد، في ذلك إلقاء القبض على كل من أرادت إحدى الميليشيات القبض عليه والإحتفاظ به في مكان سري، بل وتعريضه للتعذيب. وقد فسرت بعد الميليشيات المسلحة الحرية بحق الإستيلاء على مقتنيات وأملاك وأراض يمتلكها آخرون، وحق إقامة منشآت فوق أراضي الدولة. فتفسير الحرية هنا يكتفي بالإعتداء على الأموال.

كما إهتم المتعلمون بتكوين الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني، ولعدم خبرة الليبيين بهذين المجالين ظهرت أحزاب في كل مدينة وبلدة وقرية. وإختارت كل مجموعة إسما للحزب أو التشكيل السياسي كيفما إتفق عليه من دون التفكير في فلسفة وأهداف هذا الحزب أو التشكيل وخلال فترة وجيزة من الزمن وصل عدد هذه التشكيلات إلى 374 تشكيلا سياسيا، كما تم تكوين جمعيات تواجدت في كل مكان. وكون آخرون جماعات لم تنظم تحت عباءة المجتمع المدني، وإنما إتخذت لنفسها أسماء ذات مدلولات دينية، وبدأت في التدخل في الشأن العام، فأعطى بعض الزعماء لنفسه حق إصدار فتاوى، ثم التصرف في ضوئها. [1]

أما مبادرة النظم التسلطية إلى الإصلاح السياسي في كل من الجزائر والمغرب فترجع إلى التغير في إدراك القيادة والنخب السياسية داخل هذه النظم، التي أضطرت إلى ذلك بعد أن شعرت فعلا بتنامي قوة المعارضة السياسية والمجتمعية المطالبة بالتغيير، وبالتالي تكون هذه النخب قد وصلت إلى قناعة مفادها أنها إما أن تبادر إلى الإصلاح، أو أن تضطر إلى ذلك مكرهة —بفعل ضغط داخلي أو إملاءات خارجية– مع ما يتضمنه الخيار الثاني من تهديد لإستقرار النظام السياسي وتماسكه.[2]

ومنه لا يمكن إعتبار قوانين الإصلاحات التي أصدرها النظام الجزائري عام 2011 تغييرا حقيقيا، بل لا تعدو أن تكون مجرد عملية إستبدال قوانين بأخرى، في وقت كان الجميع ينتظر أن تبادر النخب الحاكمة إلى تغير

[1]– مصطفى عمر التير، مرجع سابق. ص ص 93-94.

[2]– فتحي بولعراس، مرجع سابق. ص223.

شامل يؤدي إلى تكريس ديمقراطية حقيقية وإرساء أسس دولة القانون في الجزائر، وذلك إنطلاقا من قراءتها لما يجري في المنطقة العربية من تحولات سياسية عميقة.

فلا الجزائر ولا المغرب يعانيان نقصا بالقوانين، بل مشكلتهما تكمن في مدى إلتزام النظامين بالقوانين الموجودة، فلا شك أن أيه إصلاحات سياسية ذات مصداقية لا تقتصر على إصدار بعض النصوص القانونية من دون بعد سياسي واضح، بل يجب أن تتضمن آليات التغير الشامل للنظام الذي حكم البلاد منذ أكثر من نصف قرن.[1]

تبقى الميزة الأساسية لهذه الإصلاحات أنها من صنع الرئيس أو الملك، أي أنها ممنوحة بدلا من أن تكون محصلة كنقاش وطني بين كل الفاعلين السياسيين والإجتماعيين من دون إقصاء وتمت صياغتها على أسس أمنية بحتة، ولم ترافقها إجراءات إعادة الثقة بين المواطن والسلطة، وبالتالي سيبقى تطبيقها مرهونا بإرادة النظام.

لقد إجترحت الثورات والحركات الإحتجاجية في البلدان المغاربية واقعا جديدا، للأسف لم ينقل هذه البلدان إلى تحقيق النظام الديمقراطي المستقر، بل جعلها تدخل مرحلة إنتقالية جديدة محفوفة بالتحديات والمعوقات التي تحول دون الوصول إلى تحقيق الهدف الأساسي من حركات التغيير والثورة.

ولعل أهم هذه العوائق هي التحدي الإقتصادي والإجتماعي... حيث كان المتغير الإقتصادي حاضرا وبقوة كأحد مسببات التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية، حيث دفع تدهور الحالة الإقتصادية في النظم السلطوية إلى تزايد قوة المطالبات بالتغيير، والنتيجة المباشرة لذلك هي أن الديمقراطيات الجديدة تدخل مرحلة التحول، وهي بالفعل في وضع إقتصادي غير جيد على أقل تقدير، إذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أن ديناميكات عمليات التحول ذاتها، من عدم يقين وإختلافات بين القوى السياسية، تزيد من الوضع الإقتصادي سواءا، فيتضح أن أول وأكبر تحد تواجهه الحكومات الجديدة، بعد الإنتخابات الناشئة في الديمقراطيات الجديدة، يكون كيفية إدارة المشهد الإقتصادي بصورة تلبي التوقعات المصاحبة للتحول، أو على الأقل تتجنب زيادة التدهور للحيلولة دون توليد سخط شعبي قد يهدد عملية التماسك الديمقراطي برمتها.[2]

هناك شبه إتفاق في الأدبيات على إرتفاع التكلفة الإقتصادية للإصلاحات التي قد تكون مطلوبة في مراحل التحول، حيث أن محاولات كبح صياح العجز المالي مثلا، عن طريق خفض الإنفاق العام يسبب إنخفاض معدلات الإستهلاك، وتخفيض برامج الدعم، مما قد يدفع بشرائح واسعة من المواطنين إلى أدنى خط الفقر، كما أن محاولات

[1]- نفس المرجع. ص224.

[2]- مازن حسن، "مقايضة مؤلمة: إدارة التحديات الإقتصادية في مراحل التحول الديمقراطي"، **السياسة الدولية**، (العدد 191، جانفي 2013). ص11.

زيادة الموارد العامة، عن طريق فرض ضرائب جديدة، قد تؤثر هي الأخرى أيضا بالسلب في القدرة على توليد فرص عمل جديدة، مما قد يرفع من معدلات البطالة.[1]

دفع ذلك البعض إلى إستنتاج أن أي محاولة للتعامل مع الموقف الإقتصادي، من خلال سياسات إصلاحية، ستكون نتيجتها شبه الحتمية على المدى الآني تأثر الفئات الأقل دخلا، إلى أن يعود النمو من جديد، وهي فترة تكون غالبا أكثر الفترات خطورة على الديمقراطيات الناشئة إقتصاديا، وبالتالي أيضا سياسيا وإجتماعيا، وقد قدرت إحدى الدراسات الفترة الزمنية الفاصلة ما بين تبني الإصلاحات وإستعادة النمو بنحو من 08 إلى 10 سنوات ينخفض خلالها معدل الإستهلاك للفرد، وتهبط خلالها الدخول الحقيقية لفئات كبيرة من المجتمع.[2]

الخطورة الكبيرة فيما يتعلق بتدهور الوضع الإقتصادي في الديمقراطيات الجديدة تكمن في إمكانية إستغلال معاناة المواطنين الإقتصادية من قبل ساسة شعبويين يزيدون من إستقطاب المجتمع، ويسيسون الإصلاحات الإقتصادية، من خلال تأسيسهم لتنظيمات تناهض الديمقراطية.

بالمنطق نفسه، تزداد الخطورة على الوضع الإجتماعي، إضافة إلى ما يسببه التأزم الإقتصادي على تدهور مستوى معيشة الأفراد، إنعكس ذلك على إنخفاض في مستوى جمع المجالات الإجتماعية من تعليم وصحة، ونقل، وسكن، وفقر ...الخ. جعل البلدان المغاربية تعيش إستمرارية لحالة المشاكل الإقتصادية والإجتماعية بدءا من مرحلة ما قبل التحول الديمقراطي إلى ما بعد ذلك مما يجعلها تشكل عائقا وتحديا كبيرا أمام هذه البلدان في عملية بناءها للدولة الوطنية أولا ثم تحقيق الديمقراطية ثانيا.

يتضح من خلال هذا لجزء من الدراسة، أن ما عايشته البلدان المغاربية من ثورات وحراك سياسي إنما هي ردود أفعال للمواطنين ونتيجة حتمية لحقبة زمنية عايشتها هذه البلدان بدخولها مرحلة التحول الديمقراطي والذي رغم مرور عقود من الزمن لم تفلح في المضي أمام نحو تحقيق نظام سياسي ديمقراطي مستقر.

فجاءت هذه الإحتجاجات للمطالبة بالتغيير بعد أن وصلت هذه الأنظمة إلى زاوية ضيقة بسبب الممارسات الغير سليمة. فطالب المواطنون بإسقاط الأنظمة الإستبدادية التنافسية القائمة.

وبالفعل تم إسقاط النظام السياسي التونسي السابق وأيضا الليبي بقيادة معمر القذافي، إلا أن ما تعايشه الدولتان من لا إستقرار وإضطراب جعلها تدخل مرحلة جديدة مبهمة المعالم، خاصة الحالة الليبية التي يتوقع الكثيرون أنها على حافة قيام الحرب الأهلية بها.

---

[1]- علي الدين هلال وآخرون، **الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة**، مرجع سابق. ص13.

[2]- نفس المرجع. ص16.

أما الإصلاحات السياسية التي تبنتها كل من الجزائر والمغرب فهي تعد إعادة صياغة لبعض القوانين والتعديلات التي تضمن إستمرار الأنظمة القائمة دون المساس باستقرارها، ولا تكاد تكون إصلاحات حقيقية وجذرية تغطي الثغرات التي تصعب وتقف كعقبات أمام بناء نظام ديمقراطي مستقر.

والنتيجة في النهاية عدم إمكانية البلدان المغاربية من تبني وتطبيق النظام الديمقراطي الغربي، وهذا ما يعيدنا إلى نقطة البداية أو الدخول في مرحلة التحول الديمقراطي، الذي تم بطريقة سريعة لم يتم فيها تهيئة بيئة لبناء نظام سياسي جديد ومغاير من جهة، ومن جهة ثانية مواءمة هذه الأفكار الغريبة والدخيلة على هذه المجتمعات بطريقة يمكن من خلالها صياغة نظام حكم ديمقراطي يتماشى ويتوافق مع خصوصيات المجتمعات المغاربية. وهذا ما سوف نحاول إلقاء الضوء عليه في الجزء التالي من الدراسة ومنه محاولة إقتراح الحلول اللازمة لخروج هذه البلدان من أزمتها في صناعة وبناء ديمقراطية مستقرة.

خلاصة الفصل:

توصلت الدراسة من خلال هذا الفصل إلى النتائج التالية:

- نوعية الديمقراطية في البلدان المغاربية لازالت لم ترتقي إلى تحقيق القاعدة الأساسية لبناء نظام ديمقراطي راسخ ومستقر. بل لا تزال تفتقر إلى نموذج من الحكم السياسي القادر على بلورة حد أدنى من الإرادة الجماعية والتعبير عن المصالح المتعددة والمتباينة للمجتمع.
- بسبب الأزمات الداخلية والضغوط الدولية، أدت بالحكام المغاربة لإدخال تعديلات شكلية لم تغير في حقيقة الإستبداد السياسي الكثير، هذا الانفتاح السياسي المحدود أفضى إلى تراجع التسلطية التقليدية في هذه البلدان وظهور تسلطية تنافسية أكملت عبر نفس النخب الحاكمة قيادة السلطة في الدولة. وهذا ما يجعلها تقبع دائما في بوتقة التخلف السياسي.
- تشكل ظاهرة التخلف السياسي في البلدان المغاربية أهم عوائق ترسيخ الديمقراطية الغربية، والتي يمكن تلخيصها في ضعف التكوين المؤسساتي في البلدان المغاربية، إشكالية قدرة العملية السياسية، ضعف قدرة النظام على التغلغل، عدم تمايز الوظائف والبنى السياسية المغاربية وعدم ترشيد بناء السلطة وغياب المساواة.
- أن عملية ترسيخ نظم تسلطية تنافسية في البلدان المغاربية عوض النظم الديمقراطية الجديدة، لأكبر دليل على عدم نجاح وفشل المسار التحولي في هذه البلدان والنتيجة ظهور ثورات وحراك سياسي نابعة من هذه المجتمعات والتي تطالب فيها بتغيير النظم السياسية القائمة والإطاحة بها.

شهدت البلدان المغاربية على إثر هذه الأحداث إسقاط وتغيير نظام كل من تونس وليبيا وبعض الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر والمغرب، لكن الإطاحة بالنظامين التونسي ثم الليبي لم يسفر إلى حد

يومنا هذا على بناء نظام ديمقراطي مستقر بل دخلت الدولتان في دوامة من اللاإستقرار وخاصة ليبيا، أما عن تخطيط في إطار إستراتيجية البقاء وهذا ما يعلن عن تعثر المسار الإنتقالي لهذه الثورة ذاك الحراك السياسي.

وهذا ما يقودنا للقول بأن تطبيق نظام ديمقراطي بالمعايير الغربية في مجتمعات ذات خصائص مختلفة يجعل من عملية الدفع بالدمقرطة في هذه البلدان، عملية جد صعبة ومعقدة وهذا يفسر فشل عملية الترسيخ الديمقراطي في البلدان المغاربية.

الفصل الخامس:

التنمية السياسية وإدارة الانتقال الديمقراطي في البلدان المغاربية:

هندسة التغيير الشامل.

توصلت الدراسة من خلال مراحلها السابقة إلى حقيقة أساسية وهي أن البلدان المغاربية وصلت إلى وضع متأزم بفشلها في تبني الديمقراطية كنظام سياسي غربي بعد دخولها مرحلة التحول الديمقراطي منذ عقود من الزمن، حيث إستتب فيها نظام تسلطي تنافسي، وحتى بعد مرور هذه البلدان بمرحلة جديدة من الحراك السياسي والثورات، بدءا بالثورة في تونس ثم ليبيا والتي لاتزال ملامح التغير فيها مبهمة، وما شهدته الجزائر والمغرب من إصلاحات سياسية عبرت فقط عن المواقف الإستباقية التي تبناها الرئيس والملك من أجل الحفاظ واستمرار نظام كل دولة، وليس من أجل إحداث تغيير حقيقي وبناء ديمقراطية مستقرة.

ومن خلال ما تم التطرق في المبحث الثاني من الفصل السابق من أهم الركائز والأسس التي يجب أن تتوفر في مجتمع ما حتى يمكن الحديث عن بناء نظام ديمقراطي على الطريقة الغربية. الأمر الذي كان يغيب في المجتمعات المغاربية أو على الأقل غياب هذه الأسس وفق النموذج الغربي نفسه.

إن كل مجتمع له طبيعته وخصائصه التي تتكون عبر التاريخ من لغة ودين وثقافة وعادات وتقاليد... والتي شكل في النهاية حضارته التي تميزه. فهل يمكن بين ليلة وضحاها تغيير هذه الحضارة المغاربية العربية بحضارة غربية واحدة ومحاولة تطبيقها بحذافرها؟ أي محاولة إحلال نظام سياسي نشأ واكتملت معالمه في مجتمعات غربية وغريبة عن الحضارة العربية الإسلامية. وفي مدة زمنية قصيرة جدا مقارنة بالحقبة الزمنية التي إستغرقتها الديمقراطية إلى أن تصل إلى ما وصلت إليه اليوم من مؤسسات ووظائف وثقافة وقوانين... الخ؟

إذا كانت الديمقراطية الغربية تحمل الكثير من القيم الإنسانية الإيجابية، وإذا كان تماشيا مع المتطلبات الداخلية والضغوط الخارجية لابد من تغيير سياسي للبلدان المغاربية فعوض المحاكاة الحرفية لهذا النظام الغريب الوافد، من المفروض أخذ ما هو إيجابي وبإمكانه خدمة مجتمعاتنا عبر تطوير وتوطين نظام ديمقراطي بالمعايير المغاربية العربية. الأمر الذي لن يتم تحقيقه إلا تبني تنمية سياسية يتم من خلالها تحديد الأهداف السياسية لهذه البلدان، والتي تعكس إنشغالاتهم ومشاكلهم وأزماتهم ومنه وضع مجموعة من الخطط والإستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى بناء نظام ديمقراطي بالمقاييس المغاربية.

وهذا ما سوف نحاول معالجته في هذا الجزء من الدراسة بالتطرق:

أولا: الديمقراطية وعملية المواءمة في البلدان المغاربية.

ثانيا: التنمية السياسية وهندسة بناء الديمقراطية في البلدان المغاربية.

ثالثا: ميكانيزمات التنمية السياسية لبناء الديمقراطية في البلدان المغاربية

المبحث الأول: الديمقراطية وعملية المواءمة في البلدان المغاربية.

تعرف عملية الدمقرطة في البلدان المغاربية أزمة مزدوجة، يتمثل الجانب الأول منها في أزمة نسبية الديمقراطية الغربية في حد ذاتها بما يشوبها من نقائص وتعقيدات الأمر الذي يجعل من تطبيقها في بيئة مغايرة لنشأتها يشكل عقبة وحاجزا أمام البلدان المغاربية. أما الشق الثاني من الأزمة فيتمثل في صعوبة مواءمة الديمقراطية كنهج وأسلوب حياة ونظام سياسي مع معطيات وخصوصيات البيئة الثقافية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية للبلدان المغاربية المستقبلة لها.

إن معالجة هاتين الأزمتين ومحاولة المزاوجة والمواءمة بين النظام الديمقراطي الوافد وخصوصيات البيئة المستقبلة هو ما سوف نحاول التطرق له من خلال هذا الجزء من الدراسة عبر الخوض في النقاط التالية:

أولا: نسبية الديمقراطية الغربية.

ثانيا: الطرح الديمقراطي الغربي وإشكالية المواءمة.

ثالثا: تطوير نهج ديمقراطي وفق الخصوصيات المغاربية.

المطلب الأول: نسبية الديمقراطية الغربية.

عندما نشأت الديمقراطية الحديثة منذ ما يقارب قرنين من الزمن، كانت فكرتها تمثل أيديولوجيا الأقوياء في المجتمع، أولئك الذين يملكون ما يحرصون عليه ويبغون الحرية التي تمكنهم من العمل على صد تجاوز الآخرين لتلك الملكية وتلك الإرادة. فقد كانت حرية الإرادة وحرية التملك والتبادل التجاري جميعها تشكل محور الفكرة الديمقراطية التي أخذت شكل الدستور والبرلمان والإنتخابات.[1]

لم تكن فكرة المساواة قد وصلت إلى المكانة ذاتها من الأهمية، بل ظلت مجرد رديف مساعد للدعوة إلى الحرية، وكان منها مساواة الأنداد للأنداد، فلم يشمل حق الاقتراع جميع المواطنين، ولم تكن فكرة المساواة الإجتماعية والإقتصادية وارة على الإطلاق. لقد كانت المحاولة الأولى محافظة، غرضها الأمن في الحيازة الخاصة وحماية الطبقة الميسورة من السلب الأميري.[2]

تشير هذه البداية إلى حقيقة أساسية، ألا وهي نشأة الديمقراطية مخالفة ومغايرة للشكل والأفكار النهائية التي وصلت إليها اليوم، وما يشوبها من نقائص وتناقضات تجعل من البلدان المستقبلة لهذا النظام الجديد، تعيد النظر

[1]- إيليا حريق، **الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب**، (الطبعة الأولى، بيروت: درا الساقي، 2001). ص08.

[2]- نفس المرجع. ص09.

في استيرادها له وتجسيدها له على أرض الواقع دون إعادة مراجعة وإعادة فرز ما هو في خدمة مجتمعاتها وحضارتها وما هو غير ملائم لها.

وتعتبر الديمقراطية في الغرب بشكل عام نسبية، فعلى سبيل المثال هناك قيود للحرية في التعبير عن الرأي والنشر، فالمادة العاشرة من الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تنص فقرتها الأولى على أن لكل شخص الحق في حرية التعبير عن الرأي بما في ذلك حق نشر المعلومات، في حين تنص الفقرة الثانية من نفس المادة على أن حرية التعبير عن الرأي التي أشارت إليها الفقرة الأولى يتم تقييدها إذا كان هناك تهديد للأمن القومي أو السلامة العامة للدولة أو ارتكاب جريمة. ففي فرنسا منعت السلطات الفرنسية مثلا السماح لـ "روجيه جارودي" بنشر كتابه أو طباعته داخل فرنسا وهو كتاب "الأساطير المؤسسة للدولة الإسرائيلية"، بل إنها قدمت مؤلف الكتاب إلى القضاء الفرنسي وتم الحكم عليه بغرامة ألف دولار، وهذا يتعارض مع حرية النشر والتعبير عن الرأي في النظام الديمقراطي.[1]

هناك قانون قديم في بريطانيا، ينص على معاقبة كل من يطعن أو يتهجم على المسيحية في حين لا يخضع هذا الشخص إلى المساءلة القانونية إذا طعن بالإسلام أو اليهودية، لذلك لم تتم مساءلة سلمان رشدي عندما طعن بالإسلام، وهذا يتعارض مع مبدأ المساواة الذي جاءت به الديمقراطية في الغرب،[2] لذلك فإن الديمقراطية في الغرب هي ديمقراطية نسبية ليست ديمقراطية مثالية خالية من الشوائب والعيوب.

كما يمثل غياب العدالة الإجتماعية في النظام الديمقراطي في الغرب من أهم العيوب، حيث يسود التفاوت الطبقي في المجتمعات الغربية ويتركز رأس المال في أيدي عدد محدود من الناس وهذه الفئة المحدودة هي التي تقود النظام السياسي في الغرب، فالرئيس في النظم الغربية في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، لا يستطيع الظفر بالفوز في الانتخابات العامة، إلا بعد صرف عشرات الملايين من الدولارات الأمريكية، وهذا لا يتوفر مطلقا لدى عامة الشعب من الفقراء ومحدودي الدخل من الطبقة الوسطى في هذه البلدان.[3]

ويمكن رصد أهم الأزمات التي يعاني منها نموذج الديمقراطية التمثيلية عي عالم اليوم، كما يلي:

1-أزمة مشاركة: تعتبر العملية الإنتخابية أهم أحجار البناء الديمقراطي، وبقدر ما تعبر هذه العملية عن غالبية آراء المجتمع بقدر ما تزداد سلامة النظام الديمقراطي، المشكلة هي أن هناك تراجعا مرصودا عالميا فيما يتعلق

---

[1]- علي الكواري، **أزمة الديمقراطية في البلدان العربية: إعتراضات وتحفظات على الديمقراطية في العالم العربي**، (الطبعة الأولى، بيروت: دار الساقي، 2004). ص46.

[2]- نفس المرجع. ص47.

[3]- نفس المرجع. ص47.

بمعدلات التصويت في الإنتخابات العامة، من متوسط 75% عام 1945 إلى نحو 66% مع بداية القرن الحادي والعشرين، أي أن من كل 3 أشخاص لهم حق التصويت تقريبا، يشارك إثنان فقط ويعزف الثالث.[1]

أضف إلى ذلك أن الإنخفاض يبدو أنه يتسارع مع الوقت، فهناك دراسات لاحظت أن نسبة المشاركة في 49 ديمقراطية انخفضت بمقدار 10 نقاط مئوية كاملة بين 1980-1984 و2007-2013.[2]

تثير هذه الظاهرة إشكاليات ضخمة، ليس فقط لأنها تبدو ظاهرة عالمية غير مقصورة على نوع معين من الديمقراطيات، ولكن أيضا لأنها تلحق ضررا كبيرا بجوهر الحكم الديمقراطي باعتباره حكم أغلبية. فإذا كانت الحكومات تنتخب بهوامش ضئيلة في ضوء عزوف الكثيرين من التصويت، فكيف يمكن القول بأنها حكومات قائمة على تأييد أغلبية المواطنين؟

2-أزمة أحزاب: الأحزاب السياسية هي أحد الأعمدة الرئيسية في أي نظام ديمقراطي، فلا توجد ديمقراطية واحدة في عالم اليوم لا تكون المنافسة الانتخابية الرئيسية فيها غير حزبية. بالرغم من ذلك، فإن منظري النظم المقارنة يتحدثون منذ ما يقرب من ربع قرن من الزمان عن وجود "أزمة أحزاب سياسية"، يشير إليها البعض بـ "أحزاب بلا حزبيين" "Parties without partisans".[3]

مضمون هذه الأزمة هو ما تم رصده في العقدين الأخيرين في الديمقراطيات المستقرة من ظواهر تضمنت تضاؤل حجم العضوية الحزبية والانتماء الحزبي لدى المواطنين، وضعف الروابط بين الأحزاب وناخبيهم بدليل تغير عدد كبير من الناخبين لتوجهاتهم التصويتية من إنتخابات لأخرى مقارنة بعقود سابقة، وتضاؤل قدرة الأحزاب على تعبئة المؤيدين عموما. أضف إلى ذلك، ما رصدته دراسات أخرى عن أحزاب اليوم باتت أقل ديمقراطية في إدارة شؤونها الداخلية، بصورة أصبحت تنفر الكثيرين منها.[4]

3-تحدي النموذج الصيني: نظريا، بات الرأي الغالب في أدبيات النظم المقارنة هو أن الديمقراطية لا تسبب تقدما إقتصاديا، وإنما ما يبدو من علاقة ارتباطية بين الظاهرتين مرده أن الديمقراطية أكثر قدرة على الإستمرار في الدول الأغنى، ولكنها لا تولد تقدما إقتصاديا من العدم.[5]

---

[1]- مازن حسن، "الديمقراطية التمثيلية.. معضلات عالمية وتحديات عربية"، **الديمقراطية**، (العدد 55-جويلية 2014). ص82.

[2]- نفس المرجع. ص82.

[3]- برهان غليون، "التحفظات على الديمقراطية في البلدان العربية"، من كتاب: علي الكواري محرر، **أزمة الديمقراطية في البلدان العربية: اعتراضات وتحفظات على الديمقراطية في العالم العربي**. مرجع سابق. ص170.

[4]- نفس المرجع. ص171.

[5]- مازن حسن، مرجع سابق. ص83.

عمليا شكل النموذج التنموي الصيني تحديا صارخا للافتراض الذي يربط الديمقراطية بالنمو. صحيح أن الدولة الأغنى في عالم اليوم لاتزال إحدى الديمقراطيات القديمة (الولايات المتحدة الأمريكية بإجمالي ناتج محلي 16,8 تريليون دولار عام 2012)، ولكن ثاني أكبر إقتصاد في العالم هو إقتصاد دولة سلطوية (الصين بإجمالي ناتج محلي 13,4 تريليون دولار في نفس العام). ووفقا لتحليل مجلة الإيكونوميست ستكون الصين أكبر إقتصاد على مستوى العالم بحلول عام 2020، ومن ثم الدولة النموذج، دولة غير ديمقراطية.[1]

4-أزمة إدارة: الديمقراطية التمثيلية نظام حكم، وبالتالي فأحد أهم معايير الحكم عليها هو قدرتها على القيام بوظيفة "الحكم"، تناقضا مع ذلك، فقد أظهرت لنا الأعوام الأخيرة أن آلية الديمقراطية التمثيلية لم تكن على المستوى المقبول في مواجهة أكبر أزمة حكم واجهتها الديمقراطيات الغربية. وهي أزمة الديون السياسية في منطقة اليورو.[2] المثالان الشهيران هنا هما كل من اليونان وإيطاليا، كلتا الدولتين تعرضت لأزمات مالية شديدة في أعوام 2011-2013، تمثلت في وجود معدل دين مرتفع للغاية، كان من الممكن أن يعرض هاتين الدولتين لخطر شبه إفلاس. وهو ما كان من شأنه إرسال موجات زلزالية عبر كل دول العملة الأوروبية الموحدة، بسبب عضوية هاتين الدولتين في هذا التجمع النقدي. المثير للانتباه هو أن السمة المشتركة للتعامل مع الأزمة في كلتا الدولتين كانت إيقاف مؤقت للآلية الديمقراطية (الانتخابات) والتعامل مع الأزمة من خلال اتفاقات بين أطراف وطنية، وأخرى خارجية، بعيدا عن صندوق الانتخاب.*

تدل هاتان الأزمتان على أن الآليات الديمقراطية أحيانا لا تكون الأمثل في التعامل مع الأزمات الحادة، ربما خوفا من ألا يكون قرار الأغلبية هو القرار الصائب، سواء من وجهة نظر قوى خارجية، أو أسواق المال. الإشكالية الكبرى هنا هي أن الديمقراطية تقوم على رشادة قرار الأغلبية، ومن ثم فإن كانت هناك ريبة في أن مثل هذا القرار لن يكون رشيدا، فإن أحد الأسس الفلسفية للنظرية الديمقراطية يكون هي الأخرى محل شك.

5-أزمة ثقة: وفقا لآخر البيانات الصادرة عن البارومتر الأوروبي، الذي يقيس بشكل دوري مستوى رضا المواطنين عن الديمقراطية في الـ 26 دولة التي شملها الإستطلاع بمعدل 7 نقاط مئوية في الفترة بين 2007 حتى 2011، ولأول مرة باتت نسبة المواطنين الأوروبيين الراضين عن ديمقراطية بلدانهم في حدود الـ 50%، بينما كانت

---

[1]- نفس المرجع. ص83.

[2]- برهان غليون، "التحفظات على الديمقراطية في البلدان المغاربية"، مرجع سابق. ص172.

* ففي إيطاليا تم "التوافق" بين الأحزاب وبين قادة أوروبا، وبإشارات داعمة من الأسواق، بتنحية الديمقراطية جانبا، واختيار شخصية اقتصادية تكنوقراطية كرئيس الوزراء –"ماريو موتني"–بدون انتخابات وبدون تفويض من الشعب. بالمثل، تم اليونان إلغاء الفكرة التي طرحها رئيس الوزراء "جورجيو بابندرو" بتنظيم استفتاء عبى خطة التقشف المفروضة من المؤسسات الأوروبية والدولية، بضغط من ألمانيا وفرنسا، خشية رفض أغلبية اليونانيين لهذه الخطة. وهو ما كان سيلقي بتبعاته على دول منطقة اليورو كلها.

- نفس المرجع. ص172.

نسبة الراضين عن أداء برلماناتهم الوطنية 30% فقط. تمثل هذه النسبة الأخيرة أدنى مستوى تأييد منذ وجود بيانات مجمعة حول دول الاتحاد الأوروبي بعد عمليات توسيع العضوية. ومنه، باتت الديمقراطية فاقدة لثقة غالبية المواطنين في أحد معاقلها المعيارية (غرب أوروبا) وربما في أحد أهم التجمعات العالمية التي تعتمد الديمقراطية الليبيرالية كنموذج قابل للتصدير للعالم أجمع.[1]

تشير هذه الحقائق أن نشأة وممارسة الديمقراطية في البلدان الغربية وما يشوبها من نقائص وتناقضات تجعل من البلدان المستقبلة لهذا النظام الجديد أي البلدان المغاربية، تعيد النظر في إستيرادها له وتجسيده على أرض الواقع بدون إعادة مراجعة أهم أسسه ومبادئه وتبني ما يخدم مجتمعاتها وحضارتها. وهذا سيتوجب عليها أولا وقبل كل شيء القيام بعملية مواءمة الطرح الديمقراطي الغربي وفوق ما يتماشى ويتناسب مع خصوصيات بيئتها السياسية، الثقافية، الإجتماعية، والإقتصادية.

المطلب الثاني: الطرح الديمقراطي الغربي وإشكالية المواءمة.

من المعلوم أن حضارات البلدان المغاربية لم تكن هي التربة التي نشأت فيها الديمقراطية، إنما الوعاء الذي يحاول اليوم إستيعابها. عملية الإستيعاب هذه تقتضي إجراءات تتميز بالقدرة على تحقيق التلاؤم بين الأيديولوجيا الديمقراطية الوافدة وحضارة البلدان المغاربية، التي يطغى المكون الإسلامي على سائر العناصر التي تتألف منها هذه الحضارة. وهذا ما يجعل معضلة الشراكة الإسلامية-المدنية تطرح نفسها كإشكالية أمام تحقيق ما يسمى ببناء ديمقراطي مستقر وراسخ في هذه البلدان.

وبالرجوع إلى الفكر الإسلامي وفي إطار المرجعية الإسلامية، نجد أن هناك موقفين مختلفين حول الديمقراطية أو التعددية السياسية، إتجاه رافض للأحزاب والتعددية واتجاه مؤيد لها.

يرى الفريق الرافض للتعددية السياسية والأحزاب بأن الحرية السياسية في المذهبية الإسلامية لا يجوز أن تعمل وتؤدي دورها إلا من قناة شرعية واحدة، ومن ثم تكون الأحزاب السياسية محرمة شرعا، إستند أصحاب هذا الاتجاه في مواقفهم على أدلة من القرآن الكريم ومن السنة النبوية وكذلك دعم رأيه بمبررات عقلية ومنطقية مأخوذة من الطبيعة الكلية للشريعة الإسلامية.[2]

ومن بين هذه المبررات والأدلة العقلية، أن الأحزاب تؤدي إلى تفريق الأمة الإسلامية الواحدة، وتشيع الإنقسامات بين أفرادها، وهذا مخالف لتعاليم الدين الإسلامي وأوامره التي تدعو إلى الوحدة والإعتصام الجماعي بحبل الله، كما أن التعددية تعني تبادل السلطة بين السلطة الحاكمة والمعارضة، وهذا يتعارض مع ما هو معهود في

[1]- مازن حسن، مرجع سابق. ص84.

[2]- ديندار نجمان شفيق الدوسكي، **التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث**، (الطبعة الأولى، دمشق: دار الزمان، 2009). ص108.

فقه الإمامة العظمى، حيث تقتضي القواعد المرعية أن الإمام إذا عقدت له البيعة فهو باق في منصبه ما لم يتعرض لنقص في بدنه، أو جرح في عدالته وردة عن الإسلام.[1]

أما التوجه الثاني فيرى بأن المذهبية الإسلامية لا تتسع سوى للأحزاب التي تؤمن بالإسلام عقيدة وشريعة أما الأحزاب اللادينية أي العلمانية والملحدة فلا مكان لها في الدولة الإسلامية ويستندون في قولهم هذا إلى جملة من الأدلة من المنقول والمعقول والقواعد الشرعية.

فحسبهم الأحزاب ضرورية لمنع الإستبداد والظلم، وإن التعددية الحزبية السياسية من مقتضيات الطبيعة البشرية المجبولة على الإختلاف الذي لا يمكن القضاء عليه، والأحزاب السياسية تشكل الأسلوب الأمثل لإحتواء هذه الإختلافات وتنظيمها وإستغلالها لتحقيق مصالح المجتمع.[2]

أما عن الضوابط التي إشترطوها لقبول التعددية الحزبية، أن تعترف بالإسلام –عقيدة وشريعة– ولا تعاديه أو تتنكر له، وألا تعمل لحساب جهة معادية للإسلام ولأمته وأن لا يكون حزبا ملحدا أو إباحيا أو لادينيا، وأن تكون أحزاب تلتزم بالطاعة للإمام.[3]

من الأخطاء المنهجية التي وقع فيها أنصار الفكر الرافض للأحزاب والتعددية السياسية، هو عدم تحديد مفهوم الحزبية السياسية تحديدا جامعا مانعا قبل النظر في التكييف الشرعي لها مما أدى إلى الوقوع في سلسلة من الأخطاء منها الخلط بين مصطلح الفرق بالمفهوم الإسلامي ومصطلح الحزب بالمفهوم المعاصر.[4]

أما قولهم بأن النظام الحزبي بضاعة غربية وهي نتاج الفكر الغربي، وقد أمرنا أن نخالف الكفار، وأن لا نتشبه بهم، قول مستغرب ومستهجن فالتشبه الممنوع هو ما كان تشبها فيما هو من علامات تميزهم الديني، كلبس الصليب الذي هو رمز ديني، ونحو ذلك، أما الإستفادة من الخبرات والتجارب والأمور الحياتية فلا حرج في ذلك.[5]

وفي هذا المجال يقول الدكتور يوسف القرضاوي: "إن الذي نهينا عنه، وحذرنا منه هو التقليد الأعمى لغيرنا بحيث نغدو مجرد ذيول تتبع ولا تتبع، ونمضي خلف غيرنا في كل شيء".[6]

---

[1]- نفس المرجع. ص115.

[2]- باسل عبد المحسن القاضي، **إشكالية العلاقة بين الإسلام والديمقراطية**، من الرابط: (27 أوت 2016).
www.ao-academy.org/wesima_articles/library_20070220_1060.

[3]- ديندار نجمان شفيق الدوسكي، مرجع سابق. ص166.

[4]- نفس المرجع. ص133.

[5]- باسل عبد المحسن القاضي، مرجع سابق.

[6]- محمد الجوهري حمد الجوهري، **النظام السياسي الإسلامي والفكر الليبيرالي**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1993). ص144.

فالإقتباس من غير المسلمين، مما هو من شؤون الحياة المتطورة، فلا حرج فيه، ولا جناح على من فعله، والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها.[1]

هناك إتجاه من المفكرين الإسلاميين يرون أن المذهبية الإسلامية تتسع لجميع الأفكار والإتجاهات السياسية سواء كانت إسلامية تلتزم بثوابت الإسلام عقيدة وشريعة، أو أحزاب علمانية وشيوعية قد يكون موقفها مناقضا للدين بصورة عامة والإسلام خاصة، ومن أبرز المنادين بالتعددية على هذا النحو الشيخ راشد الغنوشي زعيم حركة الإتجاه الإسلامي في تونس وقد دون آرائه هذه في كتابه (الحريات العامة في الدولة الإسلامية) وكذلك من المؤيدين لهذا التوجه الشيخ محفوظ نحناح رحمه الله زعيم حركة حماس الجزائرية، فقد أجاب على سؤال وجه له: هل يقبل الإسلام بوجود أحزاب علمانية وشيوعية أو أحزاب قومية؟ فأجاب: ومن قال بغير ذلك؟ من قال أن الإسلام يرفض الغير، وإن الحركة الإسلامية ترفض غيرها؟ هذا القول مردود على أصحابه ودعاته نحن نحترم آراء الآخرين، وفي رأينا أن الحركة الإسلامية بقدر ما تدعو إلى تكريس الحريات وحماية حقوق الإنسان والدفاع عن المستضعفين والمظلومين، وإحقاق الحق لأصحابه بقدر ما تفرض هذه القضايا على الحركة الإسلامية أي تتعايش مع غيرها، وإذا إستطاع التاريخ الإسلامي أن يعطينا درسا لكي يستوعب الديانات تحت المظلة الإسلامية، فلماذا لا تستوعب الحركة الإسلامية غيرها من النظريات الأخرى سواء البائدة او المعروضة للزوال؟ ومن هنا فأي فكر آخر يتعارض والحركة الإسلامية يمكن أن يوجد في حيز الواقع السياسي تحت شروط[2]: خدمة الصالح العام للوطن، عدم التنكر لماضي الأمة وأمجادها، الانفتاح على بقية الأفكار المخالفة وحماية حقوق الإنسان من الزوال.

تكمن الإشكالية الصعبة في الفكر العربي الإسلامي السياسي في عدم القدرة على التمييز بين البعد الإنساني العالمي والبعد الإمبريالي الإستغلالي للحضارة الغربية.

فالتحفظ على الديمقراطية الليبيرالية لأنها ليست الأسلوب الملائم الذي يصلح للتطبيق في المجتمعات العربية الإسلامية يلزم العرب والمسلمون إلى صياغة ديمقراطية أصلية تختلف عن النموذج الليبيرالي والماركسي. وتستمد مشروعيتها من الإسلام وفهمه باعتباره المكون الأساسي لعقيدة الأمة.

وتبقى قضية التراث والمعاصرة إشكالية لا يمكن تخطيها بسهولة في الفكر والممارسة العربية المغاربية، بسبب التشكيك في إمكانية وفعالية استعارة نماذج ثقافية جاهزة، بما فيها النموذج الديمقراطي الغربي ومحاولة تطبيقها حرفيا في البيئة العربية الإسلامية.

---

[1]- نفس المرجع. ص152.

[2]- ديندار نجمان شفيق الدوسكي، مرجع سابق. ص168.

فالرفض ليس للديمقراطية كأسلوب ومفهوم لإدارة دفة الحكم بقدر ما هو تحفظ على فكرة الطلاق مع التراث والإندماج الكلي في المفاهيم والمصطلحات والمحددات الغربية.

يتطلب توطين الديمقراطية في البيئة المغاربية تأصيل فكري من داخل المنظومة الدينية والثقافية وإلباسها زيا محليا يتفق ويتناسق مع المقومات العربية.

المطلب الثالث: تطوير نهج ديمقراطي وفق الخصوصيات المغاربية.

إن التحدي الكبير بالنسبة للبلدان المغاربية هو القدرة على تجذير نظام سياسي مميز كالديمقراطية في بيئة لم ينشأ أو يترعرع فيها. ليس من المتوقع أن يتم مثل ذلك الإنجاز من دون القيام بعملية ملاءمة وتجديد، تبدأ هذه العملية أولا في الأصل المنقول ليأخذ طبعا ذا معنى بالنسبة للمتلقي، ثم إستنباط أشكال مؤسسية تجمع بين العقيدة المكتسبة والذهنية السياسية والمسالك المحلية.[1]

وتنبؤنا أدبيات التحول الديمقراطي أن الديمقراطية تعيش عمرا أطول، وبجودة أعلى، عندما تستدعى من تجربة تاريخية سابقة، شهدت ممارسة ديمقراطية في إطار الدولة محل التحول، يعتمد الكثيرون على ذلك في تفسير النجاح السريع لبعض تجارب التحول في نماذج مثل التشيك وبولندا والمجر، في شرق أوروبا، مقارنة بإخفاقات دول أخرى في آسيا وأفريقيا ودول الإتحاد السوفياتي، وفي المقابل، فإن إحدى السمات المشتركة للبلدان المغاربية هي غياب هذا الإرث.[2]

غياب هذه التجربة السابقة له نتيجتان، أولا أن منحنى التعلم يبدأ من نقطة متأخرة بعد لحظة التحول، وهو أمر يضر بتراكمية التجربة، ومن ثم استقرارها. وثانيا، أنه عندما يفتح الباب على مصراعيه أمام تعبئة، ومشاركة سياسية واسعتين في الدول المتحولة دون مؤسسات تاريخية تستوعب هذه المعدلات المرتفعة من المشاركة، تكون نتيجة عدم استقرار سياسي، في حالة تشبه حالة المجتمع البريتوري التي وصفها هانتنجتون في ستينيات القرن العشرين.[3]

الإستنتاج هنا ليس مفاده أن الدول السلطوية تظل سلطوية على الدوام، وإنما أن الدول التي تفتقد تجارب ديمقراطية سابقة من الصعب أن ينجح فيها التحول من أول تجربة، ولعل ذلك ما تؤكده بعض الدراسات من أن نسبة نجاح التحول الديمقراطي في الدول السلطوية بعد المحاولة الأولى تكون أقل من 50%، بينما تزداد باضطراد مع المحاولات اللاحقة. وهذا يعتبر عنصرا مفسرا لاضطرابات تجربة التحول في الدول المغاربية منذ عام 2011.

---

[1]- إيليا حريق، **الديمقراطية وتحديات الحداثة: بين الشرق والغرب**، مرجع سابق. ص08.

[2]- مازن حسن، مرجع سابق. ص84.

[3]- نفس المرجع. ص84.

ويطرح توطين الأنماط الجديدة، مشكلة السيطرة على النموذج الجديد، أي معالجة المشاكل الحقيقية والمخاطر التي تثيرها عملية التحويل، سواء أكانت تتعلق بالتحديث أو دمقرطة الحياة السياسية.[1]

فالواقع أن أنماط الحكم تنشأ في حضن مجتمع ما أو بعض المجتمعات بسبب تضافر عوامل مختلفة، وليس إختلاف النمط الحضاري عن تجربتنا التاريخية سببا في رفضه، المهم هو النظر إلى الظروف، ودرجة تطور المجتمعات لا تلغي ديناميكية إنتشار الإبداعات الحضارية، ومهمة النخب الإجتماعية هي أن تهيئ لهذا الإنتشار أفضل الظروف لا أن تقف في وجهه لأنه غير متفق مع ما هو قائم في مجتمعاتنا[2]، وإن فعلنا، فقد حكمنا على مجتمعاتنا بالجمود ورفض التقدم والتطور ومسايرة الحضارة.

فلا يجب أن نرفض الديمقراطية من منطلق أنها مصدر للتهديدات والمخاطر والفساد والإنحطاط، كما لا يجب أن نؤمن إيمانا ساذجا بها بإعتبارها وصفة سحرية تشفي جميع الأمراض التي يعاني منها المجتمع المغاربي.

الديمقراطية ليست وصفة سحرية لمعالجة جميع علل المجتمعات، ووجودها لا يغني أبدا عن بلورة إستراتيجية إقتصادية وجيوسياسية وعلمية وتقنية وعسكرية لتحقيق التنمية. إنها مثلها مثل المكاسب الحضارية الأخرى، تجيب عن أسئلة محددة وتحل مسائل محددة أيضا. تتعلق أساسا بأسلوب ممارسة السلطة وما يرتبط به من تصور لحريات الأفراد ودورهم ومشاركتهم في القرار السياسي ومسؤوليتهم، أي بتكوين الفرد المواطن.[3]

وهي تحتاج كي تتوطن إلى أن نستثمر فيها وأن نضحي من أجل تحويل الأفراد من رعايا خانعين إلى مواطنين مسؤولين مفيدين إجتماعيا وإقتصاديا وثقافيا. وهذا عبر تبني تنمية سياسية ملائمة من أجل بناء نظام ديمقراطي يأخذ بالمقومات وظروف وأهداف المجتمعات المغاربية.

إن صلاح الديمقراطية كفكرة والأخذ بها كوصفه، لا يكون إلا إذا تم تطويعها وتحويرها، بما يتماشى ويتناسق مع الأسس العامة للبناء الحضاري والمجتمعي والثقافي للبلدان المغاربية، بطريقة تطور نظرة جديدة للإنسان تضعه في إطار المشاركة وتراهن على عمقه الأخلاقي الإيجابي.

إن البحث عن أوجه الملاءمة بين الأيديولوجيا الديمقراطية الغربية الطابع والتراث القومي العربي المغاربي، أمر ذو أهمية خاصة في مجتمعات لاتزال التقاليد والقومية الحضارية فيها شديدة المفعول كمجتمعاتنا المغاربية. يطغى المكون الإسلامي على سائر العناصر التي تتألف منها هذه الحضارة، فالإسلام، موسوعة ضخمة ومركبة، فمن نشد الديمقراطية وجد لها في الإسلام مهدا وهديا، فالإسلام حضارة واسعة المعالم، ومتشبعة الفروع. وليس هناك حضارة

---

[1]- برهان غليون، **"التحفظات على الديمقراطية في البلدان العربية"**، مرجع سابق. ص176.

[2]- نفس المرجع. ص178.

[3]- نفس المرجع. ص178.

لا تشتمل على عناصر تتلاءم مع قيم الديمقراطية أكثر من الحضارة الإسلامية.[1]

الدين الإسلامي لم ينص على أي نظام سياسي ولكنه اشتمل على أفكار قد تتفق مع قيم ديمقراطية وغيرها ومن بين الأفكار المتجانسة مع الديمقراطية، فكرة الشورى، وهي فكرة أكثر مما هي مؤسسة، والمساواة في الحقوق والواجبات بين المسلمين، وسيادة القانون على الحاكم والمحكوم معا، ومسؤولية الحاكم. فيمكن رفع مستوى شرعية أيديولوجية الديمقراطية بإبراز مواقع الوفاق مع الإسلام.[2]

يحتوي التراث الإسلامي على مادة غزيرة متجانسة مع الديمقراطية الغربية وتتماشى مع مبادئها ومؤسساتها، مما يعطي المسلمين فرصة كبيرة للتحديث والعمل من أجل إقامة أنظمة ديمقراطية، إن الإسلام ليس نظاما سلطويا ولا نظاما ديمقراطيا، بل حضارة واسعة والإسلام نظام مركب يقدم بثرائه ما يراه المسلم فيه من معنى، والمادة المتجانسة مع الديمقراطية في الإسلام، واضحة للكثيرين من العلماء والمتخصصين.

من المبادئ الإسلامية الموائمة للديمقراطية سيادة الشرع على الحاكم والمحكوم من دون استثناء، ومن المعلوم أن حكم القانون من أهم مبادئ الديمقراطية.[3] حيث يرى الشيخ يوسف القرضاوي أن الشريعة تخضع لمقتضيات الزمان والمكان، وأن مبدأ سيادة الشريعة يؤكد المبدأ الديمقراطي القائل بسيادة الدستور وتطبيق مواده على الحاكم والمحكوم.

إن فكرة البيعة تعني ضرورة الأخذ بمبدأ موافقة المواطن على من يقف كمرشح لمنصب حكم، ومنه إستنباط مؤسسات تحقق ذلك المبدأ أو إقتباسها.

ويقدم لنا التراث مبادئ أخرى مساعدة في بناء ديمقراطية حديثة الصيغة، مثل فكرة المساواة بين المسلمين والأجناس البشرية المختلفة من دون أي تمييز عنصري، وإعلاء شأن الإنسان في التركيبة الكونية.[4]

كما أن التراث الديني يؤيد حرية العمل الإقتصادي والملكية الخاصة، في الوقت الذي تدعو فيه التعاليم الإسلامية إلى العدالة الإجتماعية المتمثلة بمبدأ التكافل، ففريضة الزكاة ومؤسسة الأوقاف هما من الأدوات التي تعبر عن مبدأ التكافل.[5]

---

[1]- إيليا حريق، **الديمقراطية وتحديات الحداثة: بين الشرق والغرب**، مرجع سابق. ص202.

[2]- وأحسن مثال على هذا النوع من النظم هو النظام السياسي الإيراني، نفس المرجع. ص 202.

[3]- إيليا حريق، **الديمقراطية وتحديات الحداثة: بين الشرق والغرب**، نفس المرجع. ص349.

[4]- نفس المرجع. ص352.

[5]- محمود غالب سعيد البكاري، مرجع سابق. ص47.

إن عملية الملائمة ليست خروجا عن الطريق الغربي القديم للديمقراطية، بل إن الموائمة الخلاقة أمر مشروع كونها تحافظ على الغرض الأساسي للديمقراطية وتتصرف بالوسائل التي تتناسب مع الأنماط الحضارية للبلد المتلقي، عن طريق متابعة التحول الديناميكي المستمر في مدركات ووسائل تلك الأيديولوجيا ومحاولة تكييف بين الحضارة الإسلامية والديمقراطية الغربية.[1]

لعل الخطوة الأولى في عملية الإنتقال والتجذير تكمن في تهيئة البلدان المغاربية لإتخاذ موقف معين من الموضوع، أن نعتبر الديمقراطية نهجا في التفكير وأسلوبا في العمل السياسي أكثر مما هي صيغة مرسومة المعالم مقرها أوروبا الغربية وشمال أمريكا. إن الفكر الديمقراطي الغربي في حالة تطور مستديم يصعب علينا أن نعتمد منه صيغة واحدة، إنما هناك بعض الثوابت التي قد تسهل مهمتنا في المواءمة فمنها ما يتوافق مع حضاراتنا كبلدان عربية مغاربية.

من تلك الثوابت المشتركة حل الخلافات العامة عن طريق الوفاق والأساليب المدنية، كالمفاوضة والوساطات والمساومة. وتمتاز الذهنية السياسية الغربية عن العربية باعتمادها نظام انتقال السلطة دوريا عن طريق الإحتكام إلى الناخبين بموجب القانون، يضاف أيضا مشاركة المواطنين بالقضايا العامة بالطرق السليمة والمنظمة، ليس أثناء الإنتخابات فحسب، بل بطريقة مستديمة وأخيرا لا آخرا، سيادة القانون وتنظيم الحياة السياسية بموجب شرع منظم للحياة العامة.[2]

إن المفاهيم الحضارية والظروف السياسية في البلدان المغاربية تشكل بيئة مغايرة قد لا تصلح لأن تنمو فيها الأفكار والمؤسسات الديمقراطية تماما بالصيغ التي عاشت في أوروبا وأمريكا الشمالية منذ قرون. لكن عندما نعتبر الديمقراطية كنهج في التفكير وأسلوب في العمل السياسي، فيمكننا حينذاك أن نتفهم أنه من المعقول جدا أن تكون الممارسات الديمقراطية على أنواع ودرجات مختلفة، ترتفع نسبتها في بلد وتنخفض في آخر.

لابد إذا أن نعين المنهج الواجب اتباعه عندما نتحدث عن الديمقراطية في السياق المغاربي–العربي، وأن نتجنب التقيد الصارم بصيغة واحدة، خاصة أنه أمر لا يصح في النموذج الغربي ذاته، إن غرضنا الأساسي هو سلوك نهج تحديثي للفكر الديمقراطي تماشيا مع الحضارة المغاربية–العربية ومع روح العصر الذي نعيش فيه، وسعيا لإبراز ميزاته الأكثر مواءمة مع الذهنيات السياسية المتواجدة في هذه البلدان.

إن المؤسسة الديمقراطية لم تنزل بصيغة جاهزة أو كاملة في أي بلد، حتى في عقر دارها، بل استكملت صيغها تدريجيا كممارسات جزئية تمت بشكل تراكمات على مدى زمن طويل.

---

[1]– نفس المرجع. ص50.

[2]– إيليا حريق، **الديمقراطية وتحديات الحداثة: بين الشرق والغرب**، مرجع سابق. ص09.

فيجب التسليم بأن الديمقراطية عملية متواصلة يتم بناؤها على درجات ومراحل، وليست صيغة جاهزة تامة تحل في بلد مختار، وهي عملية لا تنتهي في تاريخ معين، بل تستمر في التحول، كما هو الوضع اليوم في أرقى الديمقراطيات الحديثة.[1]

فإن القصور في الممارسات الديمقراطية في البلدان المغاربية لا يجوز الحكم التام والقاسي على النظم ككل بإسقاطها من قائمة الدول السائرة في طريق الديمقراطية. فالإسقاط في النهاية ذريعة للعمل على تقويض النظام الديمقراطي. فالعملية الديمقراطية معرضة للمد والجزر. والديمقراطية ليست وصفة طبيب، بل عملية صراع وجهد كبيرين تكتمل بالممارسة والتجربة.

لابد لنا عندما نتكلم عن الديمقراطية، أن نأخذ بعين الاعتبار أنها مجموعة أفكار نمت وترعرعت في حضارة غربية، وأن نلتزم مبدأ ملاءمة الفكرة الدخيلة مع البيئة، ونبتكر آليات سياسية تتلاءم في الصيغة مع أوضاعنا الاجتماعية والحضارية، من دون نضحي بالجوهر الإيجابي والذي بإمكانه أن يخدم ويساعد في بناء نظام ديمقراطي جيد وملائم للبلدان المغاربية.

أما عن ملامح تلك الديمقراطية فنقول إن لها سمتين رئيسيتين: سمة عالمية تربطها بقيم العصر وحقوق الإنسان وديمقراطية العلاقات الدولية، والثانية خصوصية محلية نابعة من الثقافة الوطنية والشخصية القومية، ومن هذا المزيج سوف ترتكز ديمقراطية الغد على عدة مقومات تدور في إطار دائرة التغيير من أجل ديمقراطية بمعايير عربية مغاربية. فإذا كانت النظرية الديمقراطية هي معيارية ونظام الحكم الديمقراطي هو ظاهرة سلوكية ومركبة مما هو معياري وسلطوي في الوقت ذاته. فإن ليس للديمقراطية شكل واحد ولا صيغة فكرية واحدة ملزمة، فهي نهج مرن في التفكير ومنفتح على إحتمال الجمع بين النزعات المتباينة، وتعتبر هذه الظاهرة مؤشرا إلى إمكانية قيام الديمقراطية في بلدان غير بلدان المنشأ.

فالقول بأن الديمقراطية هي حكم الشعب نفسه بنفسه لا يعني حتمية التزام نموذج ديمقراطي معين، أو ضرورة الإقتداء بهذا النموذج أو غيره، بل قصارى ما يرمي إليه هذا البحث هو التأكيد على أن لكل شعب الحق في إختيار النهج الديمقراطي الذي يرتضيه ويتساوى مع خبراته التاريخية وخصوصياته الإجتماعية والإقتصادية والثقافية.

توصلت الدراسة في هذا الجزء إلى النتائج التالية:

[1]- نفس المرجع. ص11.

- نشأة الديمقراطية الغربية مخالفة ومغايرة للشكل والأفكار النهائية التي وصلت إليها اليوم، وما يشوبها من نقائص وتناقضات تجعل من البلدان المستقلة لهذا النظام، تعيد النظر في إستردادها له وتجسيدها له على أرض الواقع دون إعادة مراجعة وإعادة فرز ما هو في خدمة مجتمعاتها وحضارتها وما هو غير ملائم لها.
- حضارات البلدان المغاربية لم تكن هي التربة التي نشأت فيها الديمقراطية، إنما الوعاء الذي يحاول اليوم إستيعابها، الأمر الذي يقتضي إجراءات تتميز بالقدرة على تحقيق التلاؤم بين الأيديولوجيا الديمقراطية الوافدة وحضارة البلدان المغاربية، التي يطغى عليها المكون الإسلامي على سائر العناصر التي تتألف منها هذه الحضارة.
- الرفض ليس للديمقراطية كأسلوب ومفهوم لإدارة دفة الحكم بقدر ما هو تحفظ على فكرة الطلاق مع التراث والإندماج الكلي في المفاهيم والمصطلحات والمحددات الغربية.
- يتطلب توطين الديمقراطية في البيئة المغاربية تأصيل فكري من داخل المنظومة الدينية والثقافية والباسها زيا محليا يتفق ويتناسق مع المقومات العربية.
- عملية الملائمة ليست خروجا عن الطريق الغربي القديم للديمقراطية، بل إن المواءمة الخلافة مضروع كونها تحافظ الغرض الأساسي للديمقراطية وتتصرف بالوسائل التي تتناسب مع الأنماط الحضارية للبلد المتلقي، عن طريق متابعة التحول الديناميكي المستمر في مدركات ووسائل تلك الأيديولوجيا محاولة تكييف بين الحضارة الإسلامية والديمقراطية الغربية.

المبحث الثاني: التنمية السياسية وهندسة بناء الديمقراطية في البلدان المغاربية.

إن الديمقراطية ليست بذرة موجودة في الثقافة الخاصة بأي شعب، ولكنها نتاج لتضافر عوامل متعددة داخلية وخارجية، تدفع إلى إحداث تغيير في النظام السياسي القائم من خلال تحليل الواقع بموضوعية، وبكل ما فيه من النزاعات والتوازنات والمطالب المتميزة والمتعددة والمتباينة التي تكون حقيقة هذا الواقع السياسي الخاص بكل مجتمع.

ولهذا المعنى تعتبر تهيئة المناخ السياسي الملائم للتحول الديمقراطي في البلدان المغاربية أمرا مهما وضروريا لضمان نجاح عملية التحول وهذا ما سوف نحاول معالجته في هذا الجزء من الدراسة، من خلال التطرق إلى:

أولا: المداخل الضرورية لبناء الدولة الديمقراطية المغاربية.

ثانيا: مقومات التنمية السياسية كدعامات البناء الديمقراطي.

ثالثا: الهندسة السياسية وإستراتيجية بناء ديمقراطية تشاركية مغاربية.

المطلب الأول: المداخل الضرورية لبناء الدولة الديمقراطية المغاربية:

إن الديمقراطية ليست رغبة ولكنها سيرورة حضارية شاملة وفي جميع الأصعدة، ومن الصعوبة بمكان ممارسة الديمقراطية في بلدان قد تطبعت منذ عشرات السنين على التسلط والفردية والشمولية، وفي ظل إنعدام التراث الديمقراطي وانعدام مبدأ التسامح في الرأي والمعتقد والتفكير والتعدد، فالمسألة تحتاج إلى وقت ونفس طويل حتى تستقيم الديمقراطية في البلدان المغاربية على قدميها وبمنهج وأسلوب مواءم لحضارة هذه البلدان.

يتوقف هذا على مدى جدية القوى الفاعلة في الساحة السياسية واقتناع الهيئات ودرجة ثقافتها وإيمانها بالتعدد السياسي والإجتماعي والثقافي وبالمشاركة في الإدارة والحياة العامة، وبالتداول السلمي للسلطة وبدور فعالية الهيئات النظامية في القيام بواجباتها.

إن تطور النهج الديمقراطي في البلدان المغاربية مرهون بمدى توافر وتطور عدد من المسائل الجوهرية والتي يمكن عرضها في المداخل التالية والتي على درجة كبيرة من الترابط ويكمل بعضها البعض. وهي:

الفرع الأول: المدخل السياسي: تأسيس عقد إجتماعي جديد:

يعتمد جوهر عملية البناء الديمقراطي في البلدان المغاربية على تأسيس عقد إجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها، يجعل من المواطنة بمعناها السياسي والقانوني، محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم، ويستند إلى مبادئ وأسس احترام حقوق الإنسان، وإقرار التعددية السياسية والفكرية، وتمكين مختلف القوى والتكوينات الإجتماعية من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها من خلال قنوات مؤسسية شرعية، مع توفير ضمانات تمثيلها في هياكل الدولة ومؤسساتها بصورة عادلة ومتوازنة،[1] إضافة إلى إفساح المجال أمام نمو تنظيمات المجتمع المدني وتطورها وتحقيق إستقلاليتها عن الدولة.

ومن مقومات العقد الاجتماعي الجديد أيضا، إقرار مبدأ الفصل بين السلطات، واحترام استقلال السلطة القضائية، وتوفير ضمانات ومتطلبات تحقيق المشاركة السياسية والرقابة السياسية، وكل ذلك يجب أن يقود في نهاية المطاف إلى إقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة طبقا للإرادة الشعبية كما تعكسها نتائج الإنتخابات الحرة.[2]

إن عملية بناء الديمقراطية في البلدان المغاربية بدءا بتأسيس عقد اجتماعي جديد يجب أن تتم بصورة تدريجية وتراكمية. وفي هذا الإطار، فإنه يمكن في البداية التركيز على عدد من الإجراءات مثل: إقرار حرية تشكيل الأحزاب

---

[1]– غسان سلامة، نحو عقد جديد بين الدولة والمجتمع. من الرابط: (07-09-2016).
www.alawan.org/نحو_عقد.html.

[2]– حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، (الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005). ص71.

والتنظيمات السياسية، وإلغاء القيود المفروضة على أنشطتها، وتوفير ضمانات نزاهة الإنتخابات، وتأكيد حرية الصحافة والإعلام، والتزام إحترام قانون حقوق الإنسان بمعناها الواسع، فضلا عن العمل بمبدأ سيادة القانون.[1]

الفرع الثاني: المدخل الدستوري: وضع وإرساء أسس دولة المؤسسات وسيادة القانون:

يمثل المدخل الدستوري–القانوني عنصرا أساسيا في عملية بناء الديمقراطية في الدول المغاربية، وهو يعتبر وثيق الارتباط بالمدخل السياسي، فالدستور والقانون هما المرجعية لمختلف العمليات والتفاعلات السياسية وغير السياسية، وثمة عناصر عدة يتضمنها المدخل الدستوري–القانوني لإصلاح الدولة القطرية المغاربية منها ما يلي:

أولا: إزالة أية أوجه للتناقض أو التعارض بين الدستور من ناحية، والقوانين من ناحية أخرى، فالملاحظ أن دساتير الدول المغاربية تتضمن في معظمها الكثير من المبادئ العامة الجيدة، وبخاصة في ما يتعلق بحقوق الانسان. إلا أن القوانين المنظمة لتطبيق تلك المبادئ وممارستها تتضمن الكثير من القيود والضوابط التي غالبا ما تفرغ المبادئ الدستورية من مضامينها الحقيقية. ويمكن فهم ذلك في إطار سعي النظم الحاكمة إلى استخدام القانون أداة لترسيخ سلطاتها وإحكام قبضتها على المجتمع.[2]

ثانيا: إلغاء حالة الطوارئ المعمول بها في العديد من الدول المغاربية، وإلغاء القوانين والتشريعات الإستثنائية المقيدة للحقوق والحريات. وهذا لا يعني بحال من الأحوال التهاون في ما يتعلق بالقضايا والاعتبارات الأمنية، على أساس أن توفير الأمن للمواطنين هو من الوظائف الرئيسية للدولة.[3]

ثالثا: تطوير عملية صنع القوانين والتشريعات (السياسة التشريعية)، فالملاحظ في البلدان المغاربية أن مستوى هذه السياسة يعتبر بصفة عامة متدنيا من حيث صياغة القوانين وإعدادها كعملية فنية، ومناقشتها وإقرارها كعملية قانونية/سياسية، وهو ما يترتب عليه أن كثيرا من القوانين تتم صياغتها وإصدارها على عجل دون إيفائها حقها من البحث والنقاش، ما يجعلها مشوبة بالعديد من العيوب الشكلية والمضمونية ويعرضها إلى كثرة التعديل، مما يؤثر سلبا في الإستقرار القانوني التشريعي. كما أن تدني مستوى السياسة التشريعية يجعل القوانين مليئة بالثغرات التي تفتح أبواب التحايل عليها والعبث بها.[4]

رابعا: العمل بمبدأ سيادة القانون، وهو يعني ببساطة تطبيق القانون على الجميع دون تمييز أو استثناء لسبب أو لآخر. وبلغة أخرى، فإن سيادة القانون تعني المساواة أمام القانون، وهذا أمر مفتقد في الدول المغاربية بدرجات

---

[1]– فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق. ص45.

[2]– حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مرجع سابق. ص73.

[3]– نفس المرجع. ص73.

[4]– غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد**، (الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011). ص54.

متفاوتة. وعليه، فإن تحقيق مبدأ سيادة القانون، والتزام الدولة وأجهزتها تقديم القدوة في مجال إحترام الدستور والقانون، يعتبران من العناصر الأساسية لعملية الإصلاح القانوني.[1]

الفرع الثالث: المدخل الإداري: الإصلاح الإداري وفق مناهج جديدة ومطورة:

يقوم الجهاز الإداري بدور مهم وحيوي في الدولة باعتباره هو الذي يتولى مهمة تنفيذ سياساتها وقراراتها. وبالتالي، فإن أي قصور في عملية التنفيذ لا بد من أن يلحق الضرر بالقرارات والسياسات المطروحة وما تمثله من أهداف وتوجهات. ونظرا إلى أن أغلب المناهج التقليدية التي اتبعت لتحقيق الإصلاح الإداري في الماضي لم تعد صالحة في الوقت الحالي، فإنه يتعين أن تكون هناك رؤى ومناهج جديدة للإصلاح تأخذ بعين الاعتبار واقع التطور الهائل الذي يشهده العالم، وبخاصة في مجالات الاتصالات والمعلومات والحاسبات الآلية من ناحية، وحقيقة التغير في دور الدولة المغاربية في الاقتصاد والمجتمع من ناحية أخرى.[2]

وفي هذا الإطار، فإنه من المهم إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية على النحو الذي يجعلها أقل تضخما وأكثر فاعلية، وربما يتضمن ذلك التقليل من عدد المؤسسات الإدارية، بحيث يتم دمج المؤسسات التي تقوم بوظائف متشابهة، فضلا عن تحقيق مزيد من التنسيق في ما بينها، وتأتي قبل كل ذلك مسألة تطوير خطط وبرامج إعادة تأهيل وتدريب العاملين في هذه الأجهزة حتى يصبحوا أكثر قدرة وكفاءة بمعايير الأداء والإنجاز. كما أن تحقيق الشفافية في ممارسات الأجهزة الإدارية وتطوير نظم وسياسات الحوافز يعتبران من العناصر الأساسية للإصلاح الإداري.[3]

الفرع الرابع: تطوير هياكل وعمليات صنع السياسات العامة:

من المهم تطوير هياكل وعمليات صنع السياسات في الدول المغاربية، وذلك للتغلب على السلبيات وأوجه القصور التي تعانيها هذه السياسات في هذه الدول، وبخاصة في ما يتعلق بالتقطع وعدم الاستمرارية من ناحية، وضعف التنسيق والترابط بين مكونات السياسة الواحدة من ناحية ثانية، وتدني معايير وإجراءات تقويم عملية تنفيذ السياسات العامة من ناحية ثالثة.[4]

ومن المهم في هذا المقام أن يكون التركيز في البداية على السياسات الأكثر ارتباطا بتطوير قدرات أجهزة الدولة ورفع كفاءتها مثل سياسات التعليم والتدريب ونقل التكنولوجيا. كما أن اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة

---

[1]- نفس المرجع. ص63.

[2]- فخر الدين ميهوبي، مرجع سابق. ص47.

[3]- حسنين توفيق ابراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مرجع سابق. ص76.

[4]- غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد**، مرجع سابق. ص75.

الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الدول المغاربية في الوقت الراهن، يعتبر من المتطلبات المهمة لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى دور الدولة في توفير البنية التحتية، وتنفيذ برامج اقتصادية واجتماعية لتخفيف أعباء سياسات التخصيصية على الفقراء ومحدودي الدخل، فضلا عن دورها في إيجاد نظام ضريبي عادل، وتوفير ضمانات خلق سوق تنافسية حقيقية من خلال تحقيق الشفافية في التعاملات الاقتصادية والتجارية، وتطبيق قوانين جادة لمنع الإحتكار وحماية المستهلك ...الخ. كما أن تطوير أساليب تعبئة الموارد ومعايير تخصيصها يعتبر من العناصر المهمة المرتبطة بإصلاح السياسات العامة في الدول المغاربية.[1]

وبصفة عامة، فإن عملية إصلاح هياكل وإجراءات صنع السياسات العامة في الدول المغاربية لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار ما سبق ذكره عن المداخل السياسية والقانونية والإدارية لإصلاح الدول القطرية المغاربية، وهو ما يؤكد حقيقة الترابط والتداخل بين مداخل بناء الديمقراطية. ومن دون الشروع في عملية الإصلاح بشكل جاد ومنظم وتدريجي، فإن احتمالات خروج البلدان المغاربية من أزماتها الراهنة ستتضاءل إلى حد كبير، ومنه فشل عملية البناء الديمقراطي في حد ذاتها.

المطلب الثاني: مقومات التنمية السياسية كدعامات البناء الديمقراطي:

تقوم التنمية السياسية على أسس فكرية وبنائية محددة، تشكل في مجملها دعامات كل عمل تنموي سياسي يهدف إلى تغيير البناء السياسي لأي مجتمع، من أجل تطوير أو استحداث نظام سياسي ذي سمات وخصائص تقدمية، بدرجة أو بأخرى، ومنه تصبح التنمية السياسية هي السبيل الأحسن والأمثل والحل الأنجع للبلدان المغاربية من أجل قيامها بعملية البناء الديمقراطي. وفي ضوء هذا الفهم المحدد لعملية التنمية السياسية وغاياتها يعالج هذا الجزء من الدراسة المقومات الفكرية والمؤسساتية لهذه العملية، وحتى يتضح ذلك بشكل جلي، يتجه البحث في هذا الجزء إلى معالجة قضية الأيديولوجيا السياسية من ناحية، وقضية التعبئة الإجتماعية Social Mobilization من ناحية أخرى، وأن يتطرق البحث كذلك إلى قضية بناء المؤسسات السياسية. وذلك على أساس أن الأيديولوجيا السياسية تمثل المنطلق الفكري الموجه لعملية التنمية بأسرها وتؤثر بالتالي في ديناميات العملية السياسية ككل. وأن التعبئة الإجتماعية عملية محورية في كل عمل تنموي، ومن ثم ترتبط بالنسق الأيديولوجي للنظام السياسي، كما يمثل بناء المؤسسات بعدا أساسيا من أبعاد العمل التنموي السياسي، وينطوي كذلك على العديد من الإجراءات والعمليات التي تدعم قدرات النظام السياسي.

[1]- نفس المرجع. ص81.

الفرع الأول: الأيديولوجيا السياسية:

تعتبر الأيديولوجيا من المتغيرات الهامة التي تساعد على انطلاق العمل التنموي، وتؤثر في دفع وتحريك المراحل الأولى للتنمية. كما تلعب في الوقت نفسه دورا حيويا هاما في دعم التغيرات الجديدة وبناء الديمقراطية، وتحديد الإتجاهات التي يتعين أن يستأنف العمل التنموي مسيرته المستقبلية خلالها. فمن العسير رسم إستراتيجية معينة للتنمية بهدف تحقيق بناء ديمقراطي مستقر دون تطوير نسق أيديولوجي ملائم. يحدد أبعاد هذه الإستراتيجية، وتسترشد به في توجيه وتعبئة وتحريك الإمكانات المادية والفكرية والبشرية اللازمة للتعجيل بتحقيق أهدافها.

إن السمة المميزة للأيديولوجيا هي وظيفتها الاجتماعية، فهي إطار من الأفكار والقيم والرموز التي تتغيا الحفاظ على الأوضاع الحياتية الخاصة بتلك الطبقة أو الجماعة، كما أنها مجموعة من الأفكار والقيم التي تعبر عن مصالح ورغبات الطبقة أو الجماعة التي تتطلع إلى السلطة، وتسعى إلى تغيير الواقع الإجتماعي والإقتصادي والسياسي بما يخدم مصالحها.[1]

فالأيديولوجيا نسق من الأفكار والمفهومات لا تصدر عن فراغ ولا يعبر عن تصورات مثالية مطلقة، بل هو إنعكاس وتعبير عن واقع إجتماعي وتاريخي معين. ومن ثم يتحدد مصدر الأيديولوجيا في إطار هذا الواقع ولا يخرج عنه.[2] فالسمة المميزة للأيديولوجيا هي الوظيفة التي يمكن أن تقوم بها ودورها الحيوي في الحياة الإجتماعية السياسية عبى حد سواء في البلدان المغاربية، هذه المجتمعات التي تتميز بحضارات عريقة تأخذ تفاصيلها من التاريخ والدين والعروبة وكل التفاصيل التي عملت على بناء الدولة القومية المغاربية، ومنه تعتبر عملية صياغة وتبني أيديولوجيا خاصة وبالمعايير المغاربية أمر ضروري وأساسي من أجل بناء ليس فقط الديمقراطية التي تتوافق مع هذه الخصوصيات وإنما تسهم وتدفع نحو بناء الدولة ككل.

تكون هذه الأيديولوجيا ليست بالليبيرالية الغربية البحتة، وليست بالإشتراكية، بل تعبر عن صيغة فكرية مميزة تخصها وتفرقها عن غيرها من الأنساق الأيديولوجية المعروفة والمذكورة سابقا، بل تكون أيديولوجية مبنية على أفكار وقيم الدين الإسلامي والعادات والتقاليد والثقافة السائدة في هذه المجتمعات، وعلى أساسها يتم صياغة نظام حكم ديمقراطي على المقاييس المغاربية. ومنه، فإن الأيديولوجية المقصودة هي ذلك النسق المنتظم والمتكامل من المبادئ والأفكار والقيم والتوجهات الإجتماعية والسياسية والسلوكية، يصدر عن أرضية التجربة التاريخية والحياتية للشعوب المغاربية، من أجل وصف الواقع الإجتماعي السياسي وتفسيره وتقويمه.[3]

---

[1]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية. دراسة في الاجتماع السياسي: البنية والأهداف**، (الجزء الثالث، الأزبارطية، دار المعرفة الجامعية، 2002). ص21.

[2]- نفس المرجع. ص22.

[3]- غازي فيصل حسين، مرجع سابق. ص145.

وبالتالي فالدور الذي تلعبه الأيديولوجيا هي التعبير عن التوجهات العامة للمجتمع بما فيها نهج النظام السياسي المراد تبنيه في صياغة نظام، أي صياغة نظام ديمقراطي مواءم للمجتمعات المغاربية والعمل على تحقيقه.

ويتفق معظم العاملين في حقل التنمية على أن نجاح المجتمع في مجابهة صعوباته، والتغلب على كل صور المعاناة فيه، إنما يعتمد على توجيه وإدارة التنمية السياسية بأعلى مستوى من الكفاءة من خلال إطار فكري وأيديولوجي واضح.[1] ومن هنا كان التعويل على الأيديولوجيا من اجل المساعدة في الإسراع بعملية التنمية وتيسير انطلاقها كبيرا وأساسيا، لأنها من خلال بلورتها أفكار واتجاهات المجتمع الذي تمثله والتعبير عن مصالحه وأهدافه، وبتحديد الوسائل المؤكدة لهذه المصالح أو المحققة لتلك الأهداف تعد إطارا فكريا موجها لعملية التعبئة الاجتماعية وما تهدف إليه هذه العملية من تغييرات بنائية و وظيفية و ثقافية في المجتمع ونظامه السياسي. وتطوير مؤسساته الرسمية والطوعية وما تستند إليه من قدرات.

الفرع الثاني: التعبئة الاجتماعية:

إذا كانت الأيديولوجيا هي الإطار الفكري الموجه لعملية التنمية السياسية، فإن التعبئة الإجتماعية هي العملية الأولى والأساسية لهذه التنمية وما تهدف إلى تحقيقه من تغييرات بنائية وثقافية ووظيفية على حد سواء.

تنطوي عملية التعبئة الإجتماعية على عديد من عمليات التغيير المميزة، كما يترتب عليها الكثير من النتائج والآثار التي تنعكس بدورها على كل من النظام السياسي والصفوة الحاكمة والعملية السياسية بأسرها والتأثير في السلوك السياسي وتحويله.[2]

ومن هنا، فالبلدان المغاربية يجب أن تتبنى عملية تعبئة اجتماعية من منطلقات أيديولوجية مبنية على قيم وأفكار وأهداف المجتمعات والشعوب المغاربية. والعمل على إدخال التغييرات اللازمة في الثقافة السياسية السائدة فيها، هذا لا يعني أن ثقافة الشعوب المغاربية هي ثقافة متخلفة وتحتاج إلى التبديل، ولكن هذه الدراسة تركز على إدخال تلك التغييرات عليها اللازمة من أجل بناء نظام ديمقراطي على المعايير والمقاييس المغاربية، نظام عصري تقدمي، مبني على الأسس الدينية ومقومات الشخصية المغاربية يتخطى تلك الثغرات والسلبيات التي تجعل من ثقافة المواطنين ثقافة سلبية، إنعزالية وغير مشاركة.

---

[1]- نفس المرجع. ص47.

[2]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية في الاجتماع السياسي: البنية والأهداف**، مرجع سابق. ص47.

إن الثقافة السياسية هي عبارة عن توزيع معين للاتجاهات والقيم والأحاسيس والمعلومات والمهارات السياسية.[1] فمن المفيد وضع خريطة للأبعاد المهمة لثقافة نظام سياسي ديمقراطي على النهج المغاربي، إلى جانب رسم خريطة أخرى لبنى ووظائف ذلك النظام السياسي.[2]

فمما لا خلاف عليه أن بناء الديمقراطية يرتبط وثيقا باليقظة السياسية للمواطنين وتنامي وعيهم الوطني والإجتماعي كما تتوقف جدية ممارساتهم الديمقراطية على مدى حضورهم الفاعل وشراكتهم الإيجابية في جدليات العمل السياسي وديناميات العمل العام كذوات مستقلة فاعلة لا كموضوعات مسيرة منفعلة، أي كمواطنين نشطاء فاعلين لا مجرد رعايا هامشيين أو مغتربين.[3]

وهذا ما يتسنى تحقيقه عمليا وتجسيده واقعا ملموسا حالما تتحرر ساحة العمل الوطني من سيطرة الثقافة السياسية التقليدية، مما يكبل إرادتهم ويعوق حركتهم، ويحول دون شراكتهم الإيجابية الفعلية، ويحد من فاعلية دورهم في سياق الحياة السياسية والإجتماعية بوجه عام.[4]

وهو ما يعني ضرورة تنمية هذه الثقافة وإفساح المجال لتطوير أو استحداث نسق عصري لثقافة سياسية مستنيرة، بناء على التزام مبدئي صارم يتغيا الصالح الوطني العام كتوجه رئيسي وقاعدة أساسية.[5]

ويشير مصطلح التنشئة إلى الطريقة التي يكتسب الأطفال من خلالها قيم وباتجاهات مجتمعهم، أما التنشئة السياسية فهي ذلك الجزء من هذه العملية الذي يقوم بتشكيل الاتجاهات السياسية.[6]

يمكن أن تأخذ التنشئة السياسية شكل النقل أو التعلم المباشر عندما تتضمن النقل الصريح للمعلومات والقيم والمشاعر تجاه السياسة، فمقررات التربية الوطنية في المدارس العامة هي تنشئة سياسية مباشرة والتنشئة غير المباشرة تحدث عندما يتم تشكيل وجهات نظرنا السياسية من خلال خيراتنا دون إنتباه أو تعمد ويكون لها تأثير وقوة خاصة في السنوات الأولى من عمر الطفل.[7]

---

[1]- جبرائيل ألموند وآخرون، **السياسة المقارنة: إطار نظري**، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، (الطبعة الأولى، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 1996). ص103.

[2]- عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة**، مرجع سابق. ص188.

[3]- غازي فيصل حسين، مرجع سابق. ص170.

[4]- السيد زيات، "الديمقراطية وجدل الإصلاح السياسي"، **الديمقراطية**، العدد الثالث، صيف 2001. ص102.

[5]- أحمد وهبان، مرجع سابق. ص131.

[6]- عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق. ص208.

[7]- جبرائيل ألموند وآخرون، **السياسة المقارنة إطار نظري**، مرجع سابق. ص87.

تستمر التنشئة السياسية طيلة حياة الفرد، فالاتجاهات التي تتكون خلال فترة الطفولة تتعرض دائما للتعديل والتكيف أو التعزيز والتأكيد خلال مواجهة الفرد لمختلف الخبرات الإجتماعية.[1]

والتنشئة السياسية تقوم بتغيير الثقافة السياسية عندما تقود المواطنين أو بعضهم إلى النظر إلى السياسة بطريقة مختلفة. تتم هذه العملية عن طريق العديد من المؤسسات والقنوات بدءا بالأسرة والمدرسة والمؤسسة الدينية، ثم جماعات الرفاق والأقران والمهنة والطبقة والمركز الإجتماعي، وسائل الإعلام، جماعات المصالح والأحزاب السياسية.[2]

فالفكرة الأساسية هي أن الثقافة السياسية والإدراك الواعي لمعطيات الحياة السياسية ومتغيراتها تتوقف على نمط تنشئة الفرد المبكرة، ومجموعة القيم والإتجاهات والمعايير السلوكية التي اكتسبها عن طريق هذه العملية وأصبحت تشكل جزءا لا يتجزأ من مكونات شخصيته.

ومعنى هذا أن نمط التنشئة الإجتماعية والسياسية الذي يدرج عليه الفرد في طفولته، وما يتجمع لديه من قيم وإتجاهات ومعارف خلال هذه المرحلة، يؤثر مستقبلا في استجابته لمختلف المواقف السياسية، وتنعكس آثاره أيضا على مدى رغبته في المشاركة السياسية.[3]

التنشئة السياسية عملية غرضية، تتغيا نقل الثقافة السياسية للمجتمع عبر الأجيال، أو خلق ثقافة سياسية جديدة أو تعديل أو تغيير الثقافة السياسية السائدة. ومن خلال هذه الأدوار وفعالياتها تسهم بقدر كبير في عمليات التغيير السياسي والثقافي المنشود، وتمثل في الوقت نفسه ميكانيزما أساسيا بالنسبة لمتطلبات التنمية السياسية.[4]

من هنا تصبح أولوية رئيسية لدى المجتمعات المغاربية التي شرعت منذ دخولها مرحلة التحول الديمقراطي في القيام بعمليات تحديثية إقتصادية وإجتماعية وسياسية واسعة النطاق، ومثل تلك العمليات تتطلب إجراء كثير من التغييرات البنائية وتحقيق قدر ملموس من التمايز البنائي والتخصص الوظيفي، وتقتضي إحلال نسق من القيم السياسية الحديثة التي تدفع أماما بعلمية التعبئة الإجتماعية كإحدى مقومات ودعامات التنمية السياسية في هذه البلدان.

ويحدث التغيير في الثقافة السياسية في البلدان المغاربية نتيجة عملية التعبئة الإجتماعية التي تشير أحد جوانبها إلى تقويض أنماط التنشئة الأولية وأنساق القيم التقليدية، مع تعريض أفراد المجتمع لأنماط جديدة من التنشئة

---

[1]- غازي فيصل حسين، مرجع سابق. ص178.

[2]- نفس المرجع. ص180.

[3]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة الاجتماع السياسي: البنية والأهداف**، الجزء الثاني، مرجع سابق. ص92.

[4]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة الاجتماع السياسي: الأدوات والآليات**، الجزء الثالث، مرجع سابق. ص46.

وتلقينهم قيما سياسية حديثة.[1] وفي هذا الصدد يعتبر الإهتمام والإسراع بتطوير نظم التعليم الرسمي ومناهجه وتقنياته، وربطها بأهداف التنمية الشاملة، مدخلا مناسبا لفعاليات التنشئة السياسية وتطوير الوعي السياسي لمجموع المواطنين في هذه البلدان.

يعتبر التعليم إحدى القضايا متزايدة الأهمية، ويقصد به التشكيل الثقافي للفرد بهدف تكوين المواطن وإشاعة الديمقراطية وترسيخ التنمية المتواصلة، وتنبع هذه الأهمية من عدة ظواهر لعل في مقدمتها مناخ الأزمات المتشابكة وضرورات إدارة التغيير، الأمر الذي يملي على البلدان المغاربية حتمية التركيز على بناء القدرات وتنمية مهارات الإنسان التي يستطيع بها أن يتعامل بذكاء وإقتدار مع كل هذه التحديات.[2]

لا بد من تدريب الأبناء على الممارسة الواعية والسلوك الرشيد كمواطنين لهم حق المشاركة في اإانتخابات والحياة العامة وإختيار الحكام والمفاضلة بين السياسات المطروحة بل وبذل مجهود عمل لإنجاز التنمية الذاتية والنهضة الوطنية، لأن التنمية والإستثمار وتحسين الإنتاجية وثمار التقدم مهددة في حالة غياب نظام سياسي ديمقراطي يضمن توسيع المشاركة في صنع القرار وحرية الإختيار القومي.

إن التعليم المدني أو التعليم السياسي في مفهومه المعاصر يهدف إلى تنمية المجتمع المدني ليس تعليما حزبيا، وإنما يقوم على التعددية الثقافية والإجتماعية، بأخذ أثمن ما في الدين من قيم ومثل أخلاقية وروحية وقيم إنسانية مشتركة، ويرعى الأصالة القومية كي تتفاعل بوعي مع الحضارة العالمية المعاصرة.[3]

كما يلعب نظام التعليم دورا محوريا في إعداد النخبة السياسية وتأهيل حكام الغد من القيادات والمرؤوسين، وتتوقف أبعاد هذا الدور على غاية العملية التعليمية في مختلف المراحل وعلى امتداد سني للدراسة من الطفولة، فالصبا حتى الشباب في إطار فلسفة النظام السياسي، فقد تكون الغاية هي تخريج الموظفين والفنيين من التكنوقراط، وقد تتسع لتكون إعداد المواطن الراشد والإنسان الإيجابي.[4]

إن التعليم الذي نعنيه أوسع بكثير من المفهوم الضيق للتعليم داخل المدارس والجامعات ليشمل الثقافة والإعلام والتدريب والصحة والرعاية، وكل صور التنمية البشرية، بل والتنمية السياسية حتى تشمل تقاليد الحكم والممارسات الدستورية ومستوى المشاركة الديمقراطية.[5]

---

[1]- نفس المرجع. ص49.

[2]- السيد عليوة، "حكومة الغد والتعليم المدني"، **الديمقراطية**، العدد الثالث، صيف 2001. ص160.

[3]- نفس المرجع. ص161.

[4]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأدوات والآليات**، الجزء الثالث، مرجع سابق. ص50.

[5]- نفس المرجع. ص51.

وجدير بالذكر أن التعليم المدني أو التعليم السياسي للشباب ليس مسؤولية مؤسسات التربية والتعليم، كالمدارس والجامعات ومراكز الشباب فقط، بل إنه يمتد إلى كافة المنظمات التي تشارك في التنشئة السياسية للمواطنين مثل الأسرة والنادي ودور العباءة والخدمة العسكرية، وأجهزة الإعلام والمنظمات الأهلية التطوعية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن آفاق التعليم السياسي الذي يستهدف تنمية فعاليات المجتمع المدني الجديد التي نحاول إرساءه بهدف خلق المواطن المشارك يشمل العديد من الإهتمامات والمسؤوليات التي يتوجب على الشباب فتيات وفتيانا القيام بها مع الأخذ في الإعتبار توسيع مفهوم العمل السياسي والمشاركة الشعبية لتشمل ظروف الأقطار المغاربية أهمية بعث روح الخدمة العامة والعمل التطوعي لدى الشباب.[1]

الفرع الثالث: بناء المؤسسات:

مالم تقترن عملية صياغة الأيديولوجيا وعملية التعبئة الإجتماعية الشاملة بما تحويه من تنشئة سياسية وبناء ثقافة سياسية ملاءمة بمأسسة السلطة، فإن أي حديث عن محاولات التحول نحو الديمقراطية بعد من قبيل العبث بالديمقراطية ذاتها، ذلك لأن مأسسة السلطة توفر الأساس الموضوعي لإستنباب وتجذير قيم ومبادئ الديمقراطية في العمق المجتمعي بمرتكزاتها الرئيسية.[2]

ومنه فالبلدان المغاربية منوطة لها الولوج في هذه المرحلة وإقامة الدعامة الثالثة من أجل بناء الديمقراطية ألا وهي البناء المؤسسي الذي يعتبر المقوم الثالث من مقومات التنمية السياسية، وأصل المفهوم هو المؤسسية أو المأسسة وهي البديل الموضوعي لظاهرة الشخصنة والتي تعني إندماج وتماهي الأشخاص في المؤسسات لدرجة يصبح معها من الصعب التفريق بينهما، لذلك فالمؤسسة تعني فصل الأشخاص عن المؤسسات واعتبارهم ممارسين لوظائف محددة وليسوا ملاكا لهذه المؤسسات.[3]

ووفقا لهذا التحديد فالبناء المؤسسي مفهوم إجرائي يقصد به "منظومة الأنساق المؤسسية الحديثة التي يتشكل منها النظام الديمقراطي التعددي القائم على التعددية السياسية بشقيها الحزبي والمدني بالإستناد إلى تنظيم دستوري وقانوني يحمي هذا التعدد وينظمه ويقننه".[4]

وتكمن أهمية هذه التعددية المؤسسية فمن كونها تمثل الأطر المناسبة لتبادل الآراء بغية إتخاذ المواقف الصحيحة حول الأوضاع العامة وعرضها على الجماهير بالوسائط الإعلامية المتاحة لتمنحها فرصة الإختيار للبدائل. من بين

---

[1]- السيد عليوة، مرجع سابق. ص161.

[2]- محمد غالب سعيد البكاري، مرجع سابق. ص11.

[3]- نفس المرجع. ص68.

[4]- Robert A.Dahl, « What Political Institutions Does Large-scale :Democracy Require ? », **Political science quarterly**, (volume 120, number2-summer 2005), P190.

مجموع القوى والأحزاب السياسية التي تتسابق في الوصول إلى السلطة عبر التنافس البرامجي لتحقيق مصالحها وتنفيذ برامجها.[1]

وذلك من خلال السير في خطين متوازيين الأول دمقرطة عن طريق مؤسسات موازية تؤثر في السياسات العامة، والثاني من خلال دمقرطة المجتمع عن طريق تنمية وعي المواطن العادي، فالممارسة الديمقراطية إنما تتم في إطار مجتمع والمجتمع ليس مجرد كم من الأفراد ولكنه علاقات ومصالح فئات وصراعات ومنافسات مما يجعل الديمقراطية في نهاية التحليل طريقة سليمة ومثلى لتنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة لفائدة المجتمع وتقدمه في إطار ممارسة المواطن لحقوقه.[2]

وبهذا المعنى فإن الأحزاب السياسية هي الأطر المؤسسية المعنية بتفعيل مبدأ التداول السلمي للسلطة بين مختلف القوى السياسية المتنافسة، وهي تطور نوعي يحد أو يقنن عملية الصراع على السلطة بنقله من مجال العنف المسلح إلى مجال التنافس البرامجي السلمي، ولذلك يعتبر الحق في التجمع السلمي وإنشاء الأحزاب والتنظيمات السياسية والمدنية من أهم مبادئ الديمقراطية التعددية.[3]

فالديمقراطية لا يمكن أن تنشأ مالم يكن هناك فهم وإدراك من قبل المجتمع السياسي ذاته بما هو تركيبة مؤسساتية، وهذا يتطلب ثقافة ديمقراطية تسمح باستيعاب هذه الوظائف وعدم التصادم معها بإعتبار أن البناء المؤسسي هو مجموع مؤسسات تصهر التنوع والإختلاف وتساعد على التعايش والإقتناع بحق الآخرين في الوجود.[4]

ولذلك تواجه عملية الإصلاح الديمقراطي –كنظام حكم بمؤسسات عصرية– صعوبات متعددة ومنها إحتواء المؤسسات التقليدية للمؤسسات الحديثة بدلا من تذويب المؤسسات الحديثة للمؤسسات التقليدية بطريقة علمية ممنهجة. فالديمقراطية عملية بناء متواصل تقوم في الأساس على الحلول الوسط وهي لذلك لا تقبل في عملية بنائها الإندفاع المفرط والمجتمع المدني هو أهم عوامل الدفع نحو التحول والإصلاح الديمقراطي.[5]

ومؤدى هذا كله أن تطوير التكوين النظامي للمؤسسات والإجراءات السياسية ليس مجرد عملية إجرائية بسيطة أو موقوتة، بل هو عملية سياسية معقدة متواصلة، تنطوي على سلسلة من التغييرات البنائية والنظامية والوظيفية والثقافية التي يمكن بموجبها مواجهة تحديات عمليات التعبئة الإجتماعية والتحديث، وبالتالي الإستجابة لمتطلبات عملية التنمية السياسية. ولذلك فهي تقتضي في المحل الأول ضرورة ترشيد نظام السلطة وتطوير مؤسسات

---

[1]- Op.cit. p192.

[2]- غازي فيصل حسين، مرجع سابق. ص120.

[3]- عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة**، الكتاب الأول، مرجع سابق. ص115.

[4]- أمل مختار، "المنظور التكاملي، مناهج الإصلاح المؤسسي في مراحل التغيير السياسي"، **السياسة الدولية**، العدد 194، أكتوبر 2013. ص17.

[5]- نفس المرجع. ص19.

للحكم تستمد شرعيتها من مصادر غير تقليدية. وتتطلب أيضا ضرورة التوسع في المشاركة السياسية، وتكوير مؤسسات للمشاركة لديها من القدرات ما يساعد على ربط الجماعات المشاركة حديثا بالمؤسسات الحاكمة. وتستلزم في الوقت نفسه ضرورة إقامة المؤسسات السياسية على أساس من التمايز البنائي والتكامل الوظيفي، وتطوير جهاز بيروقراطي كفء وفعال، لديه من البنى والإجراءات ما يفي بالوظائف الإدارية التي يشهدها المجتمع من نظامه السياسي، فضلا عن ضرورة التخطيط لعملية بناء المؤسسات، وضرورة التنسيق أيضا بين هذه المؤسسات والوظائف المنوطة بها.[1]

المطلب الثالث: الهندسة السياسية واستراتيجية بناء ديمقراطية تشاركية:

عندما طالب الشعب بإسقاط النظام في تونس وليبيا، لم يكن لديه تصور مفصل حول طبيعة نظام ما بعد الثورة، فكان كل ما طالبوا به هو نظام ديمقراطي يتميز بالشفافية واحترام حقوق المواطن وإنعدام الفساد والمسؤولية أمام الشعب.[2] ولكن بروز نزاعات استبدادية بين مختلف القوى السياسية وممارسات إقصائية وحالة من الإحتقان والشعور بالإحباط في هذه المجتمعات والبلدان التي شهدت سقوط النظام القديم. كلها تنبع من تجاهل عام لأطروحة مبدئية لشكل النظام ووضع أسسه المناسبة لمرحلة ما بعد الثورة.[3]

إن الديمقراطية على الشاكلة الحزبية النيابية الكلاسيكية الغربية يجب أن تستغل كمرحلة عابرة نحو الديمقراطية التشاركية التي تجسد مشاركة كل القوى الإجتماعية في الحكم وفي التوزيع العادل للثروة والتنمية.[4] وتعتبر الديمقراطية التشاركية، بأنها نظام للحكم الجيد وإعادة الثقة في السياسات الحكومية، وإن من نتائجها التحاور وإيجاد الحلول للمشاريع التي تلقى معارضة قوية من طرف المجتمع، وأنها طريقة للتقويم والتتبع والمراقبة الشعبية، وأنها كذلك عملية لترميم الديمقراطية التمثيلية،[5] فالديمقراطية التشاركية تجعل من المواطن العادي في قلب إهتماماتها بإعتبارها شكلا من أشكال التدبير المشترك للشأن العام المحلي، يتأسس على تقوية مشاركة السكان في إتخاذ القرار السياسي وهي تشير إلى نموذج سياسي بديل يستهدف زيادة إنخراط ومشاركة المواطنين في النقاش العمومي وفي إتخاذ القرار السياسي.[6]

---

[1]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي**، الجزء الثالث، مرجع سابق. ص60.

[2]- عصام الدين الراجحي، الطريق إلى الديمقراطية التشاركية، من الرابط: (15-09-2016).
http://nawaat.org/portail/2015/03/25/التشاركية_الطريق_إلى_الديمقراطية.

[3]- نفس المرجع.

[4]- John Gaventa, « Participatory Development Participatory Democracy ?... Linking Participatory Apporoaches to Policy and Governance », **Participatory Learning and Action**, (N°50, october 2004). P150.

[5]- Ibid, p159.

[6]- إسماعيل علي سعيد والسيد عبد الحليم الزيات، **المجتمع والسياسة**، (الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2003). ص336.

أي أن تتحول حقوق المواطن من حقوق موسمية تبدأ مع كل إستحقاق إنتخابي وتنتهي بإنتهائه إلى حقوق دائمة ومستمرة ومباشرة تمارس بشكل يومي وعن قرب، وهي بهذا المعنى تتميز عن الديمقراطية التمثيلية التي تمارس عبر واسطة المنتخبين اللذين قد يتخلون عن دور الإقتراب من المواطن وإشراكه في صنع وإنتاج القرارات وبذلك يصبح دور المواطن هو تتبع وتدبير الشأن المحلي دون وساطة.[1]

وفي هذا الصدد، أي في وجوب مرور البلدان المغاربية إلى التفكير في بناء نظام ديمقراطي يتخطى تلك الثغرات التي جعلت من الديمقراطية التمثيلية تعجز عن تلبية طموحات الشعوب في هذه البلدان، إذ أن القصور الذي لازم عملية التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية خلال العقدين الأخيرين يجد تفسيرا له من خلال طبيعة النموذج الديمقراطي الذي تم الأخذ به. أن نموذج الديمقراطية التمثيلية الذي لازالت تعتمده في تسيير الشأن العام في هذه البلدان يتحمل جزءا مهما من هذا القصور، فهذا النموذج قد إستوفى كل شروط نجاعته القانونية والسياسية ضمن مجتمعات تتميز بقدر كبير من التلاحم والإنصهار الإثني، والإستقرار السياسي، وتحكمها ثقافة سياسية مبنية على أسس التنافس والتداول والتمثيل. في حين وبالرجوع إلى حالة المجتمعات المغاربية التي تتميز بالإنقسام المجتمعي، والإختلافات الإثنية والعرقية والسياسية، وصعوبة الإستقرار السياسي المصحوب بحالات العنف والتمرد الإجتماعي فإنه يكون من المنطقي أن يتم التفكير في نموذج بديل ألا وهو الديمقراطية التشاركية.[2]

إن بناء صياغات جديدة حول نظام حكم ديمقراطي مشاركاتي لا يكون إلا عن طريق هندسة سياسية تقوم بالأساس على منطق تحليلي–نسقي يستخدم المسافات العالمية لحقوق الإنسان في تقديم وطرح نظام جديد يضمن حركية للمشروعية بإرتباطها إبتداءا بإنتخابات ديمقراطية وإستمرارا بوجود فعالية سياسية تتمحور حول إستجابة من يحكم لأكبر قدر من المطالب والحاجات المجتمعية بشكل عقلاني وإقتصادي ... بإسم الخدمة العامة والصالح العام.[3]

فالهندسة السياسية لا تهدف فقط لإنتاج الإستقرار بأية طريقة، بل عن طريق أداء سياسي قوامه إنتفاع أكبر عدد من المواطنين بأكبر قدر من الحقوق في أطول مدة ممكنة.[4]

---

[1]– عبد النور بن عنتر وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004). ص72.

[2]– زياني صالح، "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر"، **الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات**، (16–17 ديسمبر2008)، جامعة حسين بن بوعلي–الشلف: كلية العلوم القانونية والإدارية.

[3]– أحمد برقوق، **مفاهيم في السياسة المقارنة**، من الرابط: (18–09–2016).
www.ta3lime.com/showthread.php?T:14761.

[4]– نفس المرجع.

تقوم الهندسة السياسية على منطق حركي-تكاملي-تفاعلي وعقلاني وذلك بتبني منطق جامع بين التأسيس المرجعي (دستور وقوانين)، التأسيس بالمشروعية (الإنتخابات) والتأسيس بالفاعلية الديمقراطية (المؤسسات) فالهندسة السياسية هي عملية بناء توافقي مع منطق عولمة حقوق الإنسان والديمقراطية المشاركاتية.[1]

إنطلاقا مما سبق ذكره، يمكن القول وببساطة أن الإنسان أو الفرد في البلدان المغاربية يستطيع بأسلوب عملي ومنهجي تغيير مجتمعه عن طريق تغيير المؤسسات والقوانين والعمليات السياسية فيه. فالهندسة السياسية تعتبر أهم وأقوى الأدوات السياسية للقيام بتغييرات جوهرية في المجتمعات المغاربية وفي تشكيل الهيكلية السياسية في الدولة المغاربية ببناء نظام ديمقراطي تشاركي جديد.

أما سمات وخصائص هذا النظام الديمقراطي التشاركي الجديد فيكون ملائما ويتوافق ويتماشى مع خصائص المجتمعات المغاربية ويهدف في نفس الوقت إلى تحقيق أهداف هذه المجتمعات وخدمة لمصالحها وإنعكاسها لإنشغالاتها وهذا ما تهدف إلى تحقيقه التنمية السياسية الواجب تبنيها في هذه البلدان.

إن عملية بناء نظام ديمقراطي مستقر وراسخ في البلدان المغاربية يتطلب إضافة إلى وضع صيغة مواءمة لخصائص هذه البلدان، القيام أيضا هندسة سياسية من أجل عملية البناء. وذلك وفق مايلي:

- يعتمد جوهر عملية البناء الديمقراطي في البلدان المغاربية على تأسيس عقد إجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها، ووضع وإرساء أسس دولة المؤسسات وسيادة القانون والإصلاح الإداري وفق مناهج جديدة ومتطورة، وتطوير هياكل وعمليات صنع السياسات العامة.
- الإعتماد على مقومات التنمية السياسية كدعامات للبناء الديمقراطي وذلك بتحديد وتبني أيديولوجية سياسية تعكس التوجه الفكري للنظام السياسي المراد تبنيه والتي تعكس أفكار وإتجاهات المجتمع الذي تمثله والتعبير عن مصالحه وأهدافه، ثم القيام على أساسها بتعبئة إجتماعية وما تقوم به من تغييرات بنائية ووطنية وثقافية في المجتمع ونظامه السياسي، ثم الإعتماد على مأسسة السلطة لما توفره من أساس موضوعي لإستتباب وتجذير قيم ومبادئ الديمقراطية في العمق المجتمعي بمرتكزاتها الرئيسية.
- الإعتماد على هندسة سياسية من أجل بناء صياغات جديدة حول نظام حكم ديمقراطي مشاركاتي جديد ملائما ويتماشى مع خصائص المجتمعات المغاربية ويهدف إلى تحقيق أهداف هذه المجتمعات وهذا ما تهدف إلى تحقيقه التنمية السياسية.

[1]- نفس المرجع.

المبحث الثالث: ميكانيزمات التنمية السياسية لبناء الديمقراطية في البلدان المغاربية.

إن الإصلاح المطلوب إحداثه في بيئة الواقع المجتمعي المغاربي هو من النوع الشامل سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا، وليس إصلاح جزئي أي أن يكون إصلاح سياسي على حساب بقية المجالات الاجتماعية والإقتصادية والثقافية أو أن تكون أكثر جزئية من خلال إصلاح جزئي في نطاق واحد من هذه المجالات كأن يتم الأخذ بنظام الانتخابات فقط على حساب بقية الحقوق في المجال السياسي.

وهو أيضا إصلاح دائم غير مؤقت بأخذ بالتدرج المنتظم والمتواصل والمستمر الغير متقطع وبوتائر متسارعة تضمن توطينه وتجذره في الواقع المجتمعي المغاربي كثقافة وسلوك كما حدث في الغرب إذ لم يتم إقرار كافة مبادئ الديمقراطية والعمل بها دفعة واحدة ولكنها ترسخت بالتوازي مع تطور مجتمعي عام وشامل.

وفي إطار عملية بناء نظام ديمقراطي مغاربي مستقر يجب أن تشمل هذه العملية جميع الجوانب ليس السياسية فقط وإنما أيضا الإقتصادية والإجتماعية، وفق تكامل هيكلي يخدم كل طرف الآخر.

وأما عن الجانب السياسي فيه وبالإعتماد على ميكانيزمات التنمية السياسية يمكن التوصل إلى تحقيق الهدف المنشود وهو بناء نظام سياسي متطور ومستقر. وهذا ما سوف نحاول التطرق له من خلال:

أولا: دور الأحزاب السياسية في بناء الديمقراطية.

ثانيا: دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية.

ثالثا: دور الصفوة السياسية في بناء الديمقراطية.

رابعا: دور المثقفون في بناء الديمقراطية.

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في بناء الديمقراطية:

يتطلب تحقيق الإستقرار الديمقراطي عاملا مهما، وهو الإعتقاد في شرعية نظام ديمقراطي بديل، وهذا الإعتقاد على مستويين:

- مستوى عام يشير إلى أن الديمقراطية هي الصيغة المناسبة للحكومة.
- مستوى المواطنين حيث يعتقدون أنه رغم بعض الفشل فإن النظام الديمقراطي هو الأفضل من غيره.[1]

[1]- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى**، (القاهرة: مكتبة مديولي، 2004). ص53.

يضاف إلى هذا ضرورة وجود مؤسسات ديمقراطية ووجود تعددية حزبية إعتبار الأحزاب مؤسسات وسيطة بين المواطنين والدولة، وحيازة تلك الأحزاب لتأييد المواطنين.

ويرى "هانتجتون" إن الديمقراطية الناجحة تعتمد على وجود مؤسسات فعالة أكثر من وجود عدد كبير من الأفراد يؤمنون بقيم الديمقراطية ويبحثون عن المشاركة الديمقراطية، وهو يسجل الأحزاب السياسية كمؤسسات فعالة.[1]

وبالنسبة لأي الأنظمة الحزبية قدرة على تحقيق ترسيخ الديمقراطية، يشير "إيدي" إلى سلبيات نظام الحزبين بالقول أنه يحرم الناخبين من الخيارات السياسية، حيث ينصب التنافس أساسا في الإختيار ما بين الشخصيات وليس ما بين البرامج الحزبية.[2]

تلعب الأحزاب السياسية كأحد أهم ميكانيزمات التنمية السياسية دورا محوريا وأساسيا في بناء ديمقراطية مستقرة وراسخة في البلدان المغاربية وذلك عن طريق أدائها مهمات متعددة، فهي تحدد طبيعة الدولة الجديدة، وتوجه الإقتصاد الوطني، وتنظم البنى الفوقية السياسية، وتسهم في تغير البنى الإجتماعية التحتية، بفعل ارتباط تأسيسها بإدارة إجتماعية وبمبادرة من النخب السياسية، ولقدرتها على تكوين علاقات فعالة ومباشرة مع المجتمع من خلال بنيتها التنظيمية الممتدة، واستطيع بفضل مجموعة أهداف أساسية تنظيم النشاطات القومية لتحقيق التنمية السياسية.[3] وتضطر الأحزاب عند بناء الأطر التوحيدية لمجتمع الدولة، إلى مراعاة القيم التقليدية الدينية والإجتماعية والإقتصادية الكامنة في المجتمع، إذ تلجأ الأحزاب إلى تكييف لغتها ورموزها مع ثقافة البيئة التقليدية، عند إستخدام وسائل الإتصال، بغية إحداث التأثير والتغيير. إذ أن العودة إلى الرموز وللقيم الفعالة، يسهل على الأحزاب، تنظيم الحياة السياسية خاصة في البلدان المغاربية والتي تتميز أيديولوجياتها بخصائص توقيفية بين التقليدية والتحديث.[4] فالحزب بوصفه مؤسسة سياسية، قادر على التغيير، بفعل علاقته وتأثيره في القوى الإجتماعية التي يمثلها، ومن ثم قدرته على بلورة المصالح العامة للمجتمع، لكي يتحول إلى عنصر من عناصر الإستقرار السياسي.

وتعد الأحزاب السياسية أهم أداة للقضاء على أزمات التنمية السياسية (أزمة الشرعية، أزمة المشاركة السياسية، أزمة الهوية) وهذه الأزمات التي تشكل جزءا أهم من العوامل الداخلية التي أدت بالبلدان المغاربية إلى الدخول في مرحلة من التحول الديمقراطي، ونشأة الأحزاب السياسية في هذه البلدان، ويؤدي ظهور الأحزاب السياسية إلى القيام بنشاطات حيوية لتحقيق الديمقراطية والإستقرار والتباين البنيوي، والتخصص، والتكامل القومي،

---

[1]- نفس المرجع. ص54.

[2]- نفس المرجع.

[3]- غازي فيصل حسين، مرجع سابق. ص148.

[4]- نفس المرجع. ص149.

هكذا يمكن للمجتمع أن يأخذ شكلا تعدديا يضم تجمعات دينية وقومية وعرقية ولغوية متعددة والتي تعكس حالة التنوع الثقافي.[1]

فمن منطلق أن التنمية السياسية تبنى على أيديولوجية سياسية معينة، وتتغيا تحقيق سلسلة من التغيرات الثقافية والبنائية والوظيفية المرتبطة بالظاهرة السياسية والعملية السياسية ككل، تقتضي بالضرورة وجود الحزب كمنظمة سياسية تناط بها مهمة التبشير بهذه الأيديولوجيا، والقيام بعملية التعبئة الإجتماعية اللازمة لحشد الجماهير وراء الأهداف والقيم والتوجهات السياسية والسلوكية التي تنطوي عليها. ومن هنا يتبين أن الحزب السياسي ميكانيزم أساسي تتطلبه عملية التنمية السياسة في إطار ما يسمى ببناء نظام سياسي مستقر.[2]

ومن خلال تتبع الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية يمكن التعرف على دورها في التحول نحو الديمقراطية وبناءها ثم إستقرارها وتتمثل هذه الوظائف في التنشئة السياسية، المشاركة السياسية، بناء الشرعية والتكامل الإجتماعي.

أولا: الأحزاب والتنشئة السياسية:

تمارس الأحزاب دورا مهما في عملية التنشئة السياسية —هذه العملية التي تم التطرق لها في المبحث السابق في إطار مقومات التنمية السياسية– حيث تقوم الأحزاب بتلقين وغرس مجموعة القيم والمعايير السياسية والإتجاهات العامة بين المواطنين وبشكل تدريجي من خلال عملها الحزبي الشعبي، فالأحزاب تعمل على جذب المواطنين نحو الإهتمام بالمسائل العامة، كما تساهم في تزويد المواطنين بالمعلومات السياسية والقدرة على تشكيل الثقافة السياسية القادرة على التعامل مع المشاكل العامة التي تواجه المجتمع، وهي تعمل على غرس أنماط سلوكية معينة تتعلق بالعملية السياسية، ومنها تعلم ممارسة الديمقراطية، بما فيها إنتخابات ومحاورات ونقاشات وتقبل الرأي الآخر.[3]

وجدير بالذكر أن دور الحزب في عملية التنشئة السياسية والدور الذي يتوخاه من وراء هذه العملية يتراوح عادة بين دعم وتعزيز الثقافة السياسية السائدة، وبين خلق أو تطوير ثقافة سياسية جديدة.[4]

---

[1]–نفس المرجع، ص151.

[2]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الإجتماع السياسي: الأدوات والآليات**، الجزء الثالث، مرجع سابق. ص152.

[3]– بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق. ص69.

[4]– السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأدوات والآليات**، الجزء الثالث، مرجع سابق. ص 154.

ويتوقف دور الأحزاب في القيام بهذه المهام في البلدان المغاربية على مدى قوة الأحزاب في تأديتها وإثبات فاعليتها وعلى قدرتها في التأثير على الجماهير والتأثير بهم، وبعلاقاتهم بالمؤسسات السياسية الأخرى في النظام السياسي.[1]

ثانيا: الأحزاب والمشاركة السياسية:

يعتبر الحزب السياسي جماعة فرعية داخل المجتمع، فهو منظمة سياسية طوعية من بنى النظام السياسي، ينشأ من أجل أهداف معينة في مقدمتها تنظيم الحركة السياسية للجماهير، وتيسير مشاركتها في مختلف الأنشطة السياسية بشكل منظم ومشروع، وذلك عن طريق تمكين الأفراد والجماعات من التعبير عن مصالحها ورغباتها ومعتقداتها من ناحية، وتهيئة الفرصة أمامها كي يبدي رأيها فيما تتخذه الحكومة من قرارات، فضلا عن تشجيعها على المشاركة في صناعة القرار السياسي، وإختيار الهيئة الحاكمة بأسلوب ديمقراطي منظم ومشروع يساعد على التجديد المستمر في حركة العمل السياسي.[2]

ثالثا: الأحزاب وبناء الشرعية السياسية:

إن أزمة الشرعية في البلدان المغاربية، والتي يمكن أن تسهم الأحزاب في حلها ترتبط ليس فقط بعدم الإستقرار الذي تحفل به هذه البلدان كسمة ملازمة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة، وإنما أيضا كنتاج لإنشاء نظم سياسية جديدة تنطوي على أنماط جديدة من المشاركة السياسية.[3]

إن إنتقال السلطة من حزب لآخر، يكون عادة نقطة الاختبار الحاسمة لشرعية النظام، كما أن مشاركة الأحزاب في العملية السياسية تمنح النظام السياسي الشرعية في حين أن مقاطعة الأحزاب للإنتخابات مثلا قد تشكك أو تقلل من شرعية النظام.[4]

رابعا: الأحزاب والتكامل القومي:

يقصد بالتكامل القومي إدماج العناصر الإجتماعية والإقتصادية والدينية والعرقية والجغرافية في الدولة القومية الواحدة، أي قدرة الحكومة على السيطرة على الإقليم الخاضع لسيادتها القانونية من جهة ومن جهة ثانية، توافر الولاء والإخلاص والرغبة في إحلال الإعتبارات القومية فوق الإعتبارات المحلية أو الضيقة لدى الشعب إزاء الأمة

---

[1]- شادية فتحي، إبراهيم عبد الله. مرجع سابق. ص41.

[2]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأدوات والآليات**، الجزء الثالث، مرجع سابق. ص 159.

[3]- أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق. ص181.

[4]- نفس المرجع. ص185.

عموما.[1] ويمكن للنظام الحزبي التنافسي –إن وجد– في البلدان المغاربية، أن يكون أداة فعالة للتكامل القومي، طالما ضم أحزاب وقيادات حزبية ذات أفق قومي يتجاوز الإنتماءات والمصالح الضيقة للإتصال، وبوجود قادة سياسيين على أهمية الإستعداد لصياغة وتجميع المصالح المختلفة وبالتالي لبناء الوحدة القومية من خلال التعدد العرقي.[2]

إن الأحزاب السياسية الحديثة كانت ولاتزال تعبيرا عن ضرورة واقعية، منطقية وتاريخية هي ضرورة التنظيم مقابل العشوائية والفوضى، وتعبيرا عن الطابع الضروري أيضا للمجال السياسي الذي ينتجه المجتمع في سياق عملية الإنتاج الإجتماعي بمعناها الواسع، ومن هنا كانت حداثة المجال السياسي وإنفتاحه على إمكانيات الديمقراطية مرهونة بتحديث المجتمع نفسه.[3]

تلعب هذه الأدوار المختلفة وبتفاعلها وتكاملها على بناء تنمية سياسية داخل المجتمعات المغاربية والتي يكون هدفها الأول هو بناء نظام ديمقراطي مستقر وراسخ. هذه الأدوار نبقى رهينة مدى فاعلية هذه الأحزاب وتخلصها من كل ما يحول بينها وبين قيامها بهذه الوظائف.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية.

يلعب المجتمع المدني Civil Society دورا محوريا في دعم الديمقراطية من خلال تصحيح أو توجيه أو تقييد سلطة الدولة، من خلال دعم المشاركة، وتنمية الثقافة الديمقراطية المتعلقة بالتسامح والمساواة، وخلق قنوات إضافية للتعبير عن المصالح وتمثيلها، وتجنيد وتدريب قادة سياسيون جدد.[4]

وحسب "لاري دياموند" "Larry Diamond"، يمثل المجتمع المدني مجالا لتنظيم الحياة الاجتماعية التطوعية التي تنمو مستقلة عن سلطة الدولة، وهو يضفي شرعية عليها عندما تكون قائمة على القانون[5]، ويؤدي المجتمع المدني عددا من الوظائف الديمقراطية، أهمها:

- هو أداة هامة لإستيعاب قوة الحكومات الديمقراطية وتصحيح مسارها، وبمحاولة تطبيق القانون وإخضاعها للرقابة العامة.
- تدعم تنظيمات المجتمع المدني دور الأحزاب السياسية في زيادة المشاركة السياسية، وزيادة الكفاءة السياسية، ومهارات المواطن الديمقراطي.

---

[1]– نفس المرجع. ص186.

[2]– السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأدوات والآليات**، الجزء الثالث، مرجع سابق. ص 165.

[3]– جاد عبد الكريم الجباعي، "التجربة الحزبية العربية: مالها وما عليها"، من الرابط: (05-08-2016) http://ben.breadband.net/b153948/stu6-htm.

[4]– شادية فتحي إبراهيم عبد الله، مرجع سابق. ص41.

[5]– نفس المرجع. ص42.

- خلق قنوات للتعبير عن المصالح وتمثيلها مما يتيح الفرصة لبعض الفئات والأقليات للتعبير عن نفسها.

لكن فاعلية وإسهام مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية وإرساء قواعدها تشمل مجموعة من الشروط نذكر منها:

- أن تتوافر المؤسسات المدنية على درجة من الإستقلالية وعدم التبعية سواء للمؤسسات أو الجماعات أو أفراد.
- الإنسجام بين المؤسسات المدنية الذي يتولد عن توافر ثقافة مدنية ديمقراطية.
- إنتشار هياكل المؤسسات المدنية على نحو يسمح إرتفاع عدد المنخرطين فيها، ومن ثم ضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع.
- الإستقلال المالي الذي يتولد عنه إستقلال في القرارات والأهداف.[1]

إن وجود رؤية استراتيجية واضحة المعالم في التعامل مع الأزمات البنيوية للمجتمعات يكون عن طريق إحداث مشروع مجتمعي لا الإكتفاء بالإصلاح والتغيير السياسيين، وضمن هذا السياق يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تسهم في صوغ هذا المشروع.[2]

إنه لن يكون ممكنا تحقيق الترسيخ الديمقراطي الفعلي من دون إشراك الجمعيات المدنية المختلفة في حملة التغيير، فالمخزون القيمي لهذه الجمعيات، وكذا نشاطها، سيساهمان في تثبيت قيم ومعايير الحرية في إختيار الممثلين والعمل على إبراز دور المواطن وأهميته في المجتمع، وترسيخ حب الوطن في قلوب المواطنين.[3]

إن حماية المواطنين المؤيدين لحزب أو حركة سياسية معينة من طرف الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، أمر ذو أهمية قصوى في التخفيف من عزوف المواطن عن المشاركة في الحياة السياسية والإدلاء بصوته من أجل تدعيم الديمقراطية. وبناء على ذلك تصبح العملية الإنتخابية مسألة مركزية لتدعيم شرعية النظام كما أن بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني تدفع نحو نزع الطابع التسلطي عن الممارسة السياسية.[4]

إن تفعيل مؤسسات المجتمع المدني والعمل على إشراكها في صناعة القرارات وإعطاء الحلول والبدائل، يصبح أمرا بالغ الأهمية لتحقيق إستقرار الدولة والمجتمع معا. إن الإهتمام بترقية مؤسسات المجتمع المدني سيسهم في التخفيف

---

[1]- محمود غالب سعيد البكاري، مرجع سابق. ص57.

[2]- صالح زياني وأمال حجيج، "الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري: التهديدات والسياسات والآفاق"، من كتاب: **المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل**. مرجع سابق. ص269.

[3]- نفس المرجع. ص270.

[4]- طارق عاشور، الإصلاح السياسي العربي بعد 2011: تحليل للحالة الجزائرية، من كتاب: **المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل**، مرجع سابق. ص211.

من الصبغة التسلطية لنظام الحكم في البلدان المغاربية، كما أن تفعيل هذه المؤسسات سيسهم ذلك في المحافظة على عدم تفكيك الدولة ويساعدها في التصدي للعديد من التحديات التي سيواجهها خلال العقود القادمة.[1]

المطلب الثالث: دور الصفوة السياسية في بناء الديمقراطية:

تمثل الصفوة السياسية إحدى أهم أدوات التنمية السياسية التي تعتمد عليها في عملية بناء الديمقراطية. فإذا كانت عملية التغيير المنشودة في المجتمعات المغاربية ومخططاتها من أجل بناء نظام ديمقراطي قوي، فهذا يتطلب بالضرورة تحديدا للأولويات والبدائل والأساليب والوسائل الكفيلة بتحقيق الغايات المتوخاة منها، ولا يمكن لهذه العملية أن تتم وتحقق أهدافها دون وجود قيادة سياسية تقدر كل ذلك، وتقود جهود الآخرين وتدفعها في هذا الإتجاه.

وينصرف مفهوم الصفوة Elite بمعناه العام إلى أكثر شرائح المجتمع هيبة وتأثيرا، أو أعلى شريحة في أي من ميادين التنافس، وتتألف الصفوة عادة من الأفراد المبرزين، الذين يعدون بالقياس إلى غيرهم، قادة في مجال بذاته، كالصفوة السياسية، الصفوة الفنية، الصفوة العلمية والصفوة الدينية ...الخ. من شأنهم مباشرة ضرب من النفوذ المؤثر في تشكيل قيم وإتجاهات القطاعات التي يمثلونها في المجتمع.[2]

ومن ثم يقال إن الصفوة في جوهرها جماعة أو فئة قوامها قلة من أفراد المجتمع، تؤثر أو تتحكم في كل أو بعض قطاعاته، بناء على ما تتحلى به من مزايا نسبية معترف بها إجتماعيا.[3]

إن متطلبات تنظيم المجتمع السياسي الحديث، وتصريف شؤونه، تقتضي ضرورة تقسيم العمل السياسي بين أعضائه بحيث تختص قلة منهم بمهمة رسم السياسات العامة وإتخاذ القرارات السلطوية الملزمة وتلكم هي الصفوة الحاكمة والصفوة السياسية Political Elite، في حين يقتصر دور الكثرة الغالبة على الإمتثال لأوامر ونواهي تلك الصفوة وإلتزام حدودها وهؤلاء هم جموع المواطنين.[4]

ويمكن التمييز بين نماذج عديدة للصفوة السياسية في المجتمعات المغاربية التي تنتمي في معظمها إلى الطبقة المتوسطة الحديثة، وتشترك مع بعضها في كثير من السمات والخصائص المميزة، وإذا كانت ثمة إستثناءات نلمسها في هذا المجتمع أو ذاك فإنها لا ترقى إلى مستوى الظاهرة العامة، ويمكن ذكر الصفوة المثقفة Intellectuel

[1]- صالح زياني وأمال حجيج، مرجع سابق. ص271.

[2]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأدوات والآليات**، الجزء الثالث، مرجع سابق. ص171.

[3]- نفس المرجع.

[4]- نفس المرجع.

Elite والصفوة العسكرية Military Elite، فضلا عن الزعامات الكاريزمية التي كان لها دور حاسم في قيادة كثير من هذه المجتمعات.[1]

وتكتسب الصفوة السياسية أهميتها في عملية بناء الديمقراطية باعتبارها المسؤول الأول عن تحدي وتوجيه وتنفيذ التغيرات البنائية والوظيفية والثقافية اللازمة لبناء النظام السياسي، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن تهيئة المناخ الإجتماعي والسياسي والفكري الملائم لتحقيق هذه التغيرات على نحو رشيد، يكفل الوصول إلى الأهداف المنشودة، ويضمن إستمرار ديناميات التغيير والتحديث في المجتمع.[2]

ويتثمل جهد الصفوة السياسية في مجال البناء الديمقراطي في كثير من مراحل هذا العمل وجوانبه، وفي تعدد الأدوار وتنوع الوظائف التي تقوم بها أو ينبغي أن تؤديها من أجل تطوير النظام السياسي والبناء السياسي للمجتمع بوجه عام.

ويعتبر الإختيار الأيديولوجي للصفوة وتطوير النسق الأيديولوجي للنظام في مقدمته الأدوار التي تضطلع بها الصفوة السياسية في هذا الصدد، كما يتضح دورها في توجيه عملية التعبئة الإجتماعية وعملية المشاركة السياسية، كما تسهم الصفوة بقسط كبير في تحقيق هدف التكامل السياسي للمجتمع.[3]

المطلب الرابع: دور المثقفون في بناء الديمقراطية.

كان المثقفون كأفراد أو جماعات حاضرين دائما كعنصر مهم من عناصر المجتمع وتشكيلاته منذ القديم وإلى الوقت المعاصر. وقد عرف "شيلز" "E. Shils" المثقفون على أنهم أفراد تختلف عن غيرها من أفراد المجتمع بإعتمادها الكبير على استخدام رموز عامة ودلالات مجردة تدور حول الإنسان والمجتمع والكون ونشاطاتها. ويصفهم "بوتومور" بأنهم كل المساهمين بشكل مباشر في إبتكار ونقل ونقد الأفكار، ويتكون هؤلاء من العلماء والفلاسفة والمفكرين والمتخصصين في حقول الإجتماع والدين إلى جانب الفنانين والمؤلفين ومن في حكمهم من الأكاديميين، هذه الفئة من الناس تتميز بتأثرها وإنجذابها للعمل السياسي بشكل يفوق غيرها من أفراد الجماعات الأخرى.

وبصفة عامة، يغلب على مثقفي العالم العربي عدد من الخصائص والسمات تميزهم عما عداهم من أفراد الجماعات والشرائح الذين يضمهم الطيف الإجتماعي في العادة فأفرادها في العادة من المتقطعين عن المجتمع وغير المندمجين أو الذين يعوزهم الإندماج بالمجتمع وخصوصا إبان مراحل التحديث الأولى، فهم يتميزون بالحساسية المفرطة تجاه المشكلة الإجتماعية في بلدانهم ونفاذ صبرهم مما هو قائم أو ما يتوقع له في ظل السياسات المتبعة. ومن هنا

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الحراك السياسي وإدارة الصراع**، الكتاب الثاني، مرجع سابق. ص203.

[2]- نفس المرجع.

[3]- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأدوات والآليات**، الجزء الثالث، مرجع سابق. ص 242.

يأتي تأكيد أفرادها على أولوية العمل السياسي وإعطاء هذا الأخير قيمة عليا تتجاوز الإهتمام الذي يمكن أن تعطيه الفئات والعناصر الإجتماعية الأخرى له.[1]

ويمكن حصر أهم أدوار المثقفين في عملية التنمية السياسية ومنه بناء الديمقراطية العناصر التالية:

1- نقل الوعي:

يخضع المثقف الواعي اليومي المعاش للفحص والتأمل، ثم يضع تصوره الخاص وذلك في إطار الغايات العامة والقيم التي ستتجاوز مجرد الإهتمام بالحاجات اليومية والمطالب العلمية المباشرة.

فمن خلال القدرة على الانفلات من الواقع كما هو سيكون بالإمكان إدراك الواقع بكل تحولاته وتناقضاته والتعبير عنه بشكل دقيق وإجراء عملية التحليل والتقييم لعناصر هذا الواقع وبالتالي إخضاعه لعملية صياغة جديدة تسمح بتجاوز بعض أو كل جوانبه ومتضمناته. كل ذلك يتم في ضوء تصور جديد كل الجدة، وسيمهد ذلك كله للعملية التي ستنتهي بقطع روابط التبعية والخنوع التي تشد الجماهير إلى ما هو قائم من كيانات وما تعبر عنه من علاقات.

2- تشكيل الحركات الإجتماعية:

من خلال الدور الأول يعمل المثقفون على تهيئة الأرضية النفسية للأفراد من أجل تقبل فعل الإنخراط في سلك جماعة جديدة. ومن بين الجماعات المرشحة لانضمام هؤلاء الأفراد إليها ستكون تلك الجماعة التي ترفع شعار التغيير وهي ما يطلق عليها تسمية الحركة. وستعمد إلى إكمال عملية فصل الفرد عن بيئته بكل ما تمثله من روابط مادية ومعنوية، بغية تهيئته لعملية إعادة تشكيل شخصيته في مرحلة لاحقة تنتهي بإدماجه بشكل كلي في الحركة.

إن مطلب التضامن والحاجة إلى الأمن لدى الأفراد، هي دوافع أصلية في الإنسان، وخصوصا المنقطعين منهم عن الجماعة لسبب أو لآخر. تدفعهم إلى البحث عما يشبع هذه الحاجة لديهم. وهو ما تسعى الحركات الإجتماعية إلى إستغلاله. فتعمل على تكريس هذا الوضع لدى الأفراد من خلال الإمعان في تعرية الأفراد وإستكمال عزلهم، الذي كانت عمليات التنمية والتحديث قد بدأته، عن محيطهم الجمعي الذي كانوا قد ألفوه فيما مضى وعن روابطهم به. بغية تسهيل إنضمامهم إلى الحركة ودمجهم بها. والعمل من ثم على إعادة تشكيل توجهاتهم بما يتفق وأغراض الحركة.[2]

[1]- نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007). ص216.

[2]- نفس المرجع. ص 218.

وتتمحور نشاطات الحركة في هذا المجال في عملية تنمية مدركات الناس وتوعيتهم بضرورات التغيير وذلك عبر سلسلة من العمليات تنتهي إلى خلق هيئة جمعية، ثم يتم تعيين الوسائل الملائمة من أجل المباشرة بالتغيير.

وصفوة القول هنا، أن الإعتماد على أدوات التنمية السياسية في بناء نظام ديمقراطي مستقر وراسخ تكون الخطوة التي تمثل تنفيذ أهداف الهندسة السياسية التي وضعت أهم الأهداف المراد الوصول إليها. فلكل أداة من أدوات التنمية السياسية دور مهم وفعال في بناء نظام ديمقراطي مستقر وذلك كما يلي:

- يمكن للأحزاب السياسية كأهم أداة من أدوات التنمية السياسية أن تسهم في عملية البناء الديمقراطي زذلك عن طريق أهم وظائفها الأساسية والمتمثلة في التنشئة السياسية، المشاركة السياسية، بناء الشرعية السياسية والتكامل القومي.
- يلعب المجتمع المدني كأداة من أدوات التنمية السياسية دورا محوريا في دعم الديمقراطية من خلال تصحيح أو توجيه أو تقييد سلطة الدولة، ومن خلال دعم المشاركة وتنمية الثقافة الديمقراطية المتعلقة بالتسامح والمساواة.
- وجود صفوة سياسية تقود جهود الآخرين وتدفعها في إتجاه تحديد الأولويات والبدائل والأساليب والوسائل الكفيلة بتحقيق الغايات المتوخاة من عملية التنمية السياسية وبالتالي بناء نظام ديمقراطي راسخ.
- دور المثقفون في عملية بناء الديمقراطية تتمثل أولا في نقل الوعي وتشكيل الحركات الإجتماعية بغية تهيئة الفرد والجماعات لإنضمام إلى الحركة السياسية ودمجهم بها والعمل من ثم على إعادة تشكيل توجهاتهم وتوعيتهم بضرورات التغير التي تتطلبها عملية بناء ديمقراطية راسخة.

خلاصة الفصل:

تخلص الدراسة إلى مجموعة النتائج المهمة والمتمثلة في:

- نشأة الديمقراطية الغربية مخالفة ومغايرة للشكل والأفكار النهائية التي وصلت إليها اليوم، وما يشوبها من نقائص وتناقضات تجعل من البلدان المستقلة لهذا النظام، تعيد النظر في إستيرادها له وتجسيدها له على أرض الواقع دون إعادة مراجعة وإعادة فرز ما هو في خدمة مجتمعاتها وحضارتها وما هو غير ملائم لها.
- حضارات البلدان المغاربية لم تكن هي التربة التي نشأت فيها الديمقراطية، إنما الوعاء الذي يحاول اليوم إستيعابها، الأمر الذي يقتضي إجراءات تتميز بالقدرة على تحقيق التلاؤم بين الأيديولوجيا الديمقراطية الوافدة وحضارة البلدان المغاربية، التي يطغى عليها المكون الإسلامي على سائر العناصر التي تتألف منها هذه الحضارة.
- يتطلب توطين الديمقراطية في البيئة المغاربية تأصيل فكري من داخل المنظومة الدينية والثقافية والباسها زيا محليا يتفق ويتناسق مع المقومات العربية.

- عملية الملائمة ليست خروجا عن الطريق الغربي القديم للديمقراطية، بل إن المواءمة الخلافة مضروع كونها تحافظ الغرض الأساسي للديمقراطية وتتصرف بالوسائل التي تتناسب مع الأنماط الحضارية للبلد المتلقي، عن طريق متابعة التحول الديناميكي المستمر في مدركات ووسائل تلك الأيديولوجيا محاولة تكييف بين الحضارة الإسلامية والديمقراطية الغربية.

- يعتمد جوهر عملية البناء الديمقراطي في البلدان المغاربية على تأسيس عقد إجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها، ووضع وإرساء أسس دولة المؤسسات وسيادة القانون والإصلاح الإداري وفق مناهج جديدة ومتطورة، وتطوير هياكل وعمليات صنع السياسات العامة.
- الإعتماد على مقومات التنمية السياسية كدعامات للبناء الديمقراطي وذلك بتحديد وتبني أيديولوجية سياسية تعكس التوجه الفكري للنظام السياسي المراد تبنيه والتي تعكس أفكار وإتجاهات المجتمع الذي تمثله والتعبير عن مصالحه وأهدافه، ثم القيام على أساسها بتعبئة إجتماعية وما تقوم به من تغييرات بنائية ووطنية وثقافية في المجتمع ونظامه السياسي، ثم الإعتماد على مأسسة السلطة لما توفره من أساس موضوعي لإستتباب وتجذير قيم ومبادئ الديمقراطية في العمق المجتمعي بمرتكزاتها الرئيسية.
- الإعتماد على هندسة سياسية من أجل بناء صياغات جديدة حول نظام حكم ديمقراطي مشاركاتي جديد ملائما ويتماشى مع خصائص المجتمعات المغاربية ويهدف إلى تحقيق أهداف هذه المجتمعات وهذا ما تهدف إلى تحقيقه التنمية السياسية.
- الإعتماد على أدوات التنمية السياسية من أحزاب ومؤسسات المجتمع المدني وصفوة سياسية ومثقفون من أجل بناء نظام ديمقراطي مستقر وراسخ.

خـــــــاتـمة

خاتمة:

تحاول البلدان المغاربية منذ دخولها مرحلة التحول الديمقراطي بناء نظام سياسي قوي ومستقر، مواكبة لفيض التطورات السياسية التي شهدتها سواء الأوضاع الداخلية أو الساحة الدولية في إطار ما أصطلح على تسميته بالثورة الديمقراطية العالمية، وبالرغم من ولوجها هذه المرحلة منذ عقود من الزمن، إلا أنها لم تستطع تحقيق هدفها المنشود، فوجدت نفسها تقبع في بوتقة مغلقة تعرف فيها عملية الدمقرطة حالة من المد والجزر، جعلت منها ليست بالبلدان التسلطية التقليدية وليست بالنظم الديمقراطية المستقرة والراسخة. بل أصبحت نظمها تصنف ضمن الأنظمة الهجينة أو الأنظمة التسلطية التنافسية التي استمرت من خلالها النخب الحاكمة في ممارساتها الغير ديمقراطية وبذلك جعلت هذه البلدان تعيش مرحلة متجددة من أزمة بنائية شاملة سببها المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومختلف الأزمات السياسية التي عبرت عن إشكالية بناء نظام مستقر في هذه البلدان والتي أدت في النهاية إلى تلك الموجة من غضب الشعوب التي خرجت وطالبت بتغيير الأنظمة القائمة، وبالتالي دخول هذه البلدان في مرحلة جديدة من اللا إستقرار المجتمعي الشامل.

هذا الأمر يبرز وبجلاء درجة التعقيد والغموض الذي يكتنف هذه المرحلة التي تعايشها البلدان المغاربية وهو نفسه التعقيد والغموض الذي إكتنف مراحل عديدة من هذه الدراسة، التي تحاول التقصي والبحث عن ما وصلت إليه، بالرغم من أن بلدانا أخرى دخلت نفس مرحلة الدمقرطة إلا أنها قطعت أشواطا كبيرة نحو تحقيق الاستقرار الديمقراطي.

وفي هذا السياق، وفي محاولة لاستجلاء هذا الغموض قدمت الدراسة ضبطا دقيقا لأهم مصطلحات البحث ويأتي في مقدمتها مفهوم التحول الديمقراطي ومفهوم التنمية السياسية، واللذان أسسا في نفس الوقت لبناء متغيري الدراسة، وذلك عبر الإحاطة بالأبعاد المعرفية والمنهجية لدراسة كل منها.

وبتبني هذا الإطار المعرفي والمفاهيمي لدراسة التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية أو بتعبير أدق باستخدام مدخل التنمية السياسية في تحليل عملية الدمقرطة في هذه البلدان. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، نستعرضها فيما يلي:

أولا: تأثر التأصيل النظري للتحول الديمقراطي بتعقد التشابكات والتفاعلات على المستوى العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والدفع تجاه تبني نمط لبرلة الحكم السياسي والاقتصادي الأمر الذي عمل على تغيير طبيعة السياسات والمؤسسات الوطنية والدولية من جهة، كما مست كذلك المستوى الأكاديمي، أي كيفية تناول الظواهر السياسية وتغير مناهج وأجندة البحث في السياسة المقارنة.

ثانيا: تم فهم التحول الديمقراطي على طول خط متدرج من موقف أضيق إلى موقف أوسع، وحسب التعريف الأضيق ينظر إلى التحول الديمقراطي على أنه الإجراء المنتظم للانتخابات النزيهة وتطبيق المعايير الأساسية التي تجعل هذه الانتخابات النزيهة ممكنة مثل: التنافس بين حزبين اثنين على الأقل، ونظام الاقتراع العام... بينما يشمل التعريف الأوسع إضافة إلى تلك العناصر، توفير واحترام حقوق فردية ليبيرالية، كحرية الاجتماع، الحرية الدينية، صحافة حرة، حرية التقدم للمناصب العامة، ... وخلق نظام متعدد القوى.

ثالثا: التحول الديمقراطي عملية مستمرة، تأتي بانتقال نظام سياسي غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي، فهو سيرورة ذات اتجاه إصلاحي تقدمي، تهدف إلى استيعاب الديمقراطية كنظام للحكم ودمجها في الثقافة الوطنية، وانعكاساتها على السلوك الفردي والجماعي.

رابعا: تختلف أنماط التحول الديمقراطي باختلاف حالات التحول في الدول وباختلاف المعيار والمقياس الذي يستخدمه الباحث في دراسته، إلا أنه أكدت خبرات وتجارب التحول الديمقراطي على أن طريقة الانتقال تؤثر على نوعية وطبيعة النظام الديمقراطي الوليد وعلى فرص واحتمالات استمراره وترسيخه في مرحلة ما بعد الانتقال.

خامسا: التحول الديمقراطي يكون نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة، بعضها داخلي والآخر خارجي، وهذا يرتبط بالخصوصية الشديدة التي تصاحب التجربة الديمقراطية في كل دولة، بل ومن فترة إلى أخرى داخل كل دولة.

سادسا: إن الحركة الضخمة نحو الديمقراطية منذ نهاية السبعينيات أدت إلى بروز أدبيات جديدة في حقل السياسة المقارنة ما يسمى بـ: "التحول نحو الديمقراطية"، كما أدت كذلك إلى إعادة إحياء مدخل التنمية السياسية الذي ربط بين خصائص وميزات المجتمعات الغربية واستقرار النظم الديمقراطية فيها، ومن هنا أصبحت التنمية السياسية مدخلا أساسيا في دراسة عملية الدمقرطة في حالات عديدة عبر العالم، وفي مختلف مراكز البحث العلمية والجامعات وهذا ما يقودنا إلى البحث أكثر في مجال التنمية السياسية عبر وضعها في إطارها المعرفي والمفاهيمي.

سابعا: التنمية السياسية عملية مجتمعية مستمرة تهدف إلى القضاء على التخلف السياسي الذي يعاني منه الجسد السياسي في أي دولة عبر تطوير قدرات معينة للنظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة.

ثامنا: يختلف مضمون مفهوم التنمية السياسية من المنظور الغربي عنه من المنظور العربي، حيث أن الأول ينطلق من فكر اقتصادي وسياسي يكون الفرد فيه هو الفاعل والهدف الأساسي، أما المنظور العربي، فينطلق من فكر اجتماعي سياسي تكون فيه الجماعة هي الفاعل والهدف والأداة في نفس الوقت.

تاسعا: إن الإنقسامية والإلتحامية كانتا وجهين متلازمين للوجود الاجتماعي المغاربي، وكان التفاعل بين عوامل الإنقسام والإلتحام يمثل جدلية العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع بوحداته القبلية والريفية والحضرية الذي تطور إلى إرهاصات الدولة الحديثة.

عاشرا: إن الطبيعة الخاصة للثقافة والقيم الاجتماعية السائدة في أمثال المجتمعات المغاربية تجعل من الصعوبة بمكان على أفراد أو نخب بيئات مكانية وزمانية كهذه تقبل أفكار التجديد الاجتماعي والسياسي وإدخالها في صميم المجتمع.

إحدى عشر: إن طبيعة الأزمة البنيوية في الدولة المغاربية الحديثة هي نتاج لتفاعل العديد من الأزمات الفرعية التي ازدادت حدتها وتأثيرها المتنوع على خلفية الضعف الهيكلي للدولة ومؤسساتها وتعدد مصادرها وأشكالها مما يجعلها أزمة بنيوية مركبة. هذه الأزمة مثلت وصبغت في مجملها ظروف مرحلة ما قبل دخول هذه البلدان عملية الدمقرطة، حيث شكلت القاعدة التي بنت من خلالها النخب السياسية في البلدان المغاربية نظاما جديدا دون البت في معالجة وتهيئة الأرضية اللازمة لعملية الإحلال الديمقراطي. وقد عرفت الإرهاصات الأولى لهذه العملية العديد من المؤشرات التي أعلنت من خلالها هذه البلدان دخولها مرحلة جديدة من التحول نحو الديمقراطية.

إثني عشر: أدى عدم إستكمال البناء المؤسسي للدولة القطرية المغاربية إلى ظهور مشاكل عديدة ومختلفة، يأتي في مقدمتها تحول الدولة إلى وسيلة وأداة لضمان إستمرار الأنظمة التسلطية بسبب انعدام إمكانية التداول الحر والديمقراطي للسلطة. الأمر الذي يضع الدولة المغاربية أمام إشكالية قواعد بناء شرعيتها كدولة وشرعية النظام الحاكم فيها.

ثلاثة عشر: عدم وجود علاقة سليمة وصحيحة تربط الدولة المغاربية بالمجتمع، أدى إلى غلبة الطابع المركزي للدولة في المجال السياسي، وبالتالي تدني/غياب المشاركة السياسية للمجتمع بهذا الصدد مما يفقد النظام السياسي كثيرا من أركان شرعيته وأسباب إستمراره، الأمر الذي انعكس لاحقا في عجز الدولة عن المحافظة على وحدة مجتمعها وتماسكه.

أربعة عشر: عملية الإنفتاح على الديمقراطية في البلدان المغاربية كانت بمبادرة من السلطة أو النخبة السياسية فيها، عبرت عن خطوة وقائية تضمن من خلالها وجودها وإستمرارها في السلطة إزاء إستفحال أزمة الشرعية في النظم السياسية المغاربية، ولم يكن هدفها التأسيس لعملية تحول ديمقراطي. الأمر الذي يؤثر على مستقبل إستقرار الديمقراطية في هذه البلدان.

خمسة عشر: مثلت أزمة الهوية في البلدان المغاربية سببا رئيسيا في فتح المجال السياسي نحو الديمقراطية، فعدم الإندماج السياسي والإجتماعي بسبب تنوع التكوينات الإثنية، إضافة إلى عنصر الدين واللغة شكلت في مجملها ظاهرة عدم تكامل سياسي أثرت على التحول نحو الديمقراطية في هذه البلدان.

ستة عشر: لعب العامل الاقتصادي دورا مهما في دفع عملية التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية، حيث كان له أثر بارز ودور حاسم في جعل الدولة المغاربية تتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي وما إنجر عنه من تغيير سياسي أسس لعملية الدمقرطة في هذه البلدان.

سبعة عشر: لعبت العوامل الخارجية في عملية الدمقرطة في البلدان المغاربية الدور المكمل والمتمم للعوامل الداخلية، فالدور الخارجي مهم ومكمل للبيئة الداخلية التي دون نضجها لا يكون للبعد الخارجي تأثير يذكر. حيث أن العوامل الخارجية لا تؤتي تأثيراتها الإيجابية بخصوص التحول الديمقراطي كما تكون تأثيراتها محدودة في حال عدم وجود قوى وعوامل داخلية محركة للتحول الديمقراطي، مما يعني أن الأصل في عملية الدمقرطة هي العوامل الداخلية أما دورها فيكون مساندا.

ثمانية عشر: إن محاولة إسقاط وإحلال الديمقراطية الغربية كنظام وافد على البلدان المغاربية جعلها تواجه وتقبع ضمن بوتقة التخلف السياسي التي أثرت على عملية بناء نظام ديمقراطي بالمعايير الغربية في هذه البلدان، وأهم مؤشرات ذلك:

- ضعف التكوين المؤسساتي.
- إشكالية قدرة العملية السياسية.
- ضعف قدرة النظام على التغلغل.
- عدم تمايز الوظائف والبنى السياسية.
- عدم ترشيد بناء السلطة وغياب المساواة.

تسعة عشر: نشأة الديمقراطية الغربية مخالفة ومغايرة للشكل والأفكار النهائية التي وصلت إليها اليوم، وما يشوبها من نقائص وتناقضات تجعل من البلدان المستقبلة لهذا النظام، تعيد النظر في إستيرادها له وتجسيدها له على أرض الواقع دون إعادة مراجعة وإعادة فرز ما هو في خدمة مجتمعاتها وحضارتها وما هو غير ملائم لها.

عشرون: حضارات البلدان المغاربية لم تكن هي التربة التي نشأت فيها الديمقراطية، إنما الوعاء الذي يحاول اليوم إستيعابها، الأمر الذي يقتضي إجراءات تتميز بالقدرة على تحقيق التلاؤم بين الأيديولوجيا الديمقراطية الوافدة وحضارة البلدان المغاربية، التي يطغى عليها المكون الإسلامي على سائر العناصر التي تتألف منها هذه الحضارة.

واحد وعشرون: عملية الملائمة ليست خروجا عن الطريق الغربي القديم للديمقراطية، بل إن المواءمة الخلاقة أمر مشروع كونها تحافظ على الغرض الأساسي للديمقراطية وتتصرف بالوسائل التي تتناسب مع الأنماط الحضارية للبلد المتلقي، عن طريق متابعة التحول الديناميكي المستمر في مدركات ووسائل تلك الأيديولوجيا ومحاولة تكييف بين الحضارة الإسلامية والديمقراطية الغربية.

إثنان وعشرون: يعتمد جوهر عملية البناء الديمقراطي في البلدان المغاربية على تأسيس عقد إجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها، ووضع وإرساء أسس دولة المؤسسات وسيادة القانون والإصلاح الإداري وفق مناهج جديدة ومتطورة، وتطوير هياكل وعمليات صنع السياسات العامة.

ثلاثة وعشرون: الإعتماد على مقومات التنمية السياسية كدعامات للبناء الديمقراطي وذلك بتحديد وتبني أيديولوجية سياسية تعكس التوجه الفكري للنظام السياسي المراد تبنيه والتي تعكس أفكار وإتجاهات المجتمع الذي تمثله وتعبر عن مصالحه وأهدافه، ثم القيام على أساسها بتعبئة إجتماعية وما تقوم به من تغييرات بنائية ووظيفية وثقافية في المجتمع ونظامه السياسي، ثم الإعتماد على مأسسة السلطة لما توفره من أساس موضوعي لإستتباب وتجذير قيم ومبادئ الديمقراطية في العمق المجتمعي بمرتكزاتها الرئيسية.

أربعة وعشرون: الإعتماد على هندسة سياسية من أجل بناء صياغات جديدة حول نظام حكم ديمقراطي مشاركاتي جديد ملائما ويتماشى مع خصائص المجتمعات المغاربية ويهدف إلى تحقيق أهداف هذه المجتمعات وهذا ما تهدف إلى تحقيقه التنمية السياسية، والتي عبر الاعتماد على ميكانيزماتها يتم بناء نظام ديمقراطي مستقر وراسخ.

بناءا على ما توصلت إليه الدراسة من تحديد لأسباب عدم إستكمال مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية من جهة، ولمكنات تحقيق بناء نظام ديمقراطي مستقر وراسخ في هذه البلدان عبر تبني عملية التنمية السياسية، من جهة أخرى، يمكن أن تحدد جملة من التوصيات والمقترحات التي تعكس وجهة نظر الدراسة لإنجاح عملية الدمقرطة والتنمية السياسية في البلدان العربية عامة والبلدان المغاربية على وجه الخصوص، والتي يمكن من خلالها أن نفتح أفاقا أخرى أكثر تشعبا تكون منطلقا لبحوث مستقبلية، وهي كالآتي:

- التعامل مع عملية التنمية السياسية كمطلب واعي وحاجة أساسية غير قابلة للتأجيل أو الإستبدال، حتى لا تصبح أزمات النظام السياسي مصدرا للتوتر الاجتماعي والصراع السياسي بين القوى والحركات الاجتماعية والسياسية، وهي قضية متى ما حدثت ستؤدي إلى مزيد من عرقلة مسيرة الدمقرطة.
- الإستفادة قدر الإمكان من المشاريع والمبادرات الدولية للإصلاح الديمقراطي والتنمية السياسية في المجتمعات المغاربية، بإعتبار أن الديمقراطية إرث إنساني مشترك لجميع الشعوب وليست حكرا على المجتمعات المتقدمة،

لأن ذلك يؤدي لبقاء المجتمعات المغاربية على حالة التخلف الحضاري والدوران في حلقة مفرغة تجسد التبعية للدول المتقدمة.

- تفعيل مشاريع ومبادرات الإصلاح الديمقراطي العربية حتى لا تظل مجرد حبر على ورق، الهدف منها امتصاص المطالب الداخلية والمطالب الخارجية أو الدولية.
- تفعيل آلية الحوار والتواصل مع مكونات المجتمع وتقديم التنازل للداخل بدلا من التنازل والخضوع للقوى الخارجية والتي أثبتت الأحداث أنها لا تؤدي إلا إلى مزيد من المعاناة لهذه الأنظمة والمجتمعات.
- تنمية مبدأ المواطنة والشعور بالذات الوطنية لما لذلك من دور محوري في تحقيق التلاحم العضوي بين الدولة والمجتمع، ليدرك المواطن أن كل إصلاح هو لأجله وفي صالحه.
- التعامل مع قضية التنمية السياسية وبناء الديمقراطية كمنظومة متكاملة تتخلل الواقع المجتمعي بأبعاده المتعددة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.
- تفعيل دور كافة مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية إبتداء من الأسرة، المدرسة، الجامعة، المسجد، الحزب السياسي، المنظمات المدنية، المؤسسات الإعلامية والثقافية... الخ، وبالمستوى الذي يخدم ويعزز عملية توطين الديمقراطية في الواقع المجتمعي.
- تحقيق التكامل المغاربي على صعيد حل ومواجهة كافة المشاكل والعوائق التي تعترض عملية الدمقرطة سواء على مستوى المجتمعات المغاربية ككل أو في إطار أي مجتمع على حده.
- تفعيل دور مراكز الدراسات والبحوث والمؤسسات العلمية الأكاديمية والمدنية في تحديد أولويات التطور ومتطلباته على أسس علمية منهجية تكفل الإستفادة القصوى من كافة الجهود والإمكانات المتاحة والبحث عن السبل الكفيلة بترشيدها.

في الأخير يمكن القول إن الديمقراطية الكاملة هي غاية مثلها مثل كل الغايات والمثل العليا التي لم تتحقق في الماضي، وليست محققة في الوقت الحاضر ولن يمكن تحقيقها على أكمل وجه في المستقبل، غير أنه يبقى السعي من أجل تحقيق غاية الديمقراطية، بعد الإنتقال إلى نظام الحكم الديمقراطي، مثل سائر الغايات النبيلة الأخرى، سعيا مشروعا يستحق العمل من أجله، وما لا يدرك كله لا يترك جله.

قـــــائمـــة

المـــراجـــع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

I. الكتب:

1) إبراهيم، حسنين توفيق، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

2) إبراهيم، سعد الدين، وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

3) ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق حامد أحمد الطاهر، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفجر للتراث، 2004.

4) أبوخرس، عبد الرحمن أحمد، **من قضايا الإصلاح الديمقراطي في إفريقيا**، السودان: مطابع شركة السودان للعملة المحدودة، 2007.

5) أبو عامد، محمد سعد، **الرأي العام والتحول الديمقراطي**، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010.

6) أحمد، يوسف أحمد، وآخرون، **حالة الأمة العربية 2012-2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

7) الأسود، شعبان الطاهر، **علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003.

8) البكاري، محمد غالب سعيد علي، **الإصلاح الديمقراطي والبناء المؤسسي للسلطة في المجتمعات العربية: تحليل سوسيولوجي مقارن**، الطبعة الأولى، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2013.

9) الجوجو، عبد الله حسن، **الأنظمة السياسية المعاصرة دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة، 1996.

10) الجوهري، محمد الجوهري حمد، **النظام السياسي الإسلامي والفكر الليبيرالي**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1993.

11) الدوسكي، ديندار نجمان شفيق، **التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث**، الطبعة الأولى، دمشق: دار الزمان، 2009.

12) الزيات، السيد عبد الحليم، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأبعاد المعرفية والمنهجية**، الجزء الأول، الأزبارطية: دار المعرفة الجامعية، 2002.

13) ــــــــــــــــــ، **التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي: الأدوات والآليات**، الجزء الثالث، الأزبارطية: دار المعرفة الجامعية، 2002.

14) ــــــــــــــــــ، **التنمية السياسية. دراسة في الاجتماع السياسي: البنية والأهداف**، الجزء الثاني، الأزبارطية، دار المعرفة الجامعية، 2002.

15) السيد، سليم محمد، صدقي، عابدين السيد، **التحولات الديمقراطية في آسيا**، القاهرة: مركز الدراسات الآسياوية بجامعة القاهرة، 1999.

16) الصاوي، علي، "الإصلاح البرلماني في الدول العربية"، في كتاب: مصطفى كامل السيد وآخرون، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.

17) ــــــــــــــــــ، **مستقبل البرلمان في العالم العربي**، الطبعة الأولى، القاهرة: النهضة العربية، 2000.

18) الصواني، يوسف محمد جمعة، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

19) ــــــــــــــــــ، **"ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة"**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2013.

20) الطيب، مولود زايد، **علم الاجتماع السياسي**، ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل، 2007.

21) العمار، منعم، "الجزائر التعددية المكلفة"، في الأزمة الجزائرية –**الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

22) القصبي، عبد الغفار رشاد، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.

23) ــــــــــــــــــ، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة**، الطبعة الثانية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

24) ـــــــــــــــ، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: الحراك السياسي وإدارة الصراع**، الطبعة الثانية، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

25) ـــــــــــــــ، **مناهج البحث في علم السياسة: بناء المقاييس، كيف تكتب بحثا أو رسالة**، الجزء الثاني، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.

26) الكتبي، إبتسام وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

27) الكواري، علي خليفة، وآخرون، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

28) ـــــــــــــــ، **المسألة الديمقراطية في العالم العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

29) ـــــــــــــــ، **أزمة الديمقراطية في البلدان العربية: اعتراضات وتحفظات على الديمقراطية في العالم العربي**، الطبعة الأولى، بيروت: دار الساقي، 2004.

30) ـــــــــــــــ، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

31) المحمد، صخر، **"أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية: الجزائر نموذجا"**، دمشق: كلية العلوم السياسية، 2011.

32) المدني، توفيق، **المغرب العربي بين الأحياء والتأجيل**، دمشق: اتحاد الكتاب العربي، 2006.

33) المشاط، عبد المنعم، **دليل الديمقراطية**، الطبعة الأولى، القاهرة: الشروق الدولية، 2011.

34) المغيربي، محمد زاهي بشير، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، الطبعة الثانية، بنغازي: جامعة قاريونس، 1998.

35) ألموند جبرائيل، وآخرون، **السياسة المقارنة: إطار نظري**، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، الطبعة الأولى، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 1996.

36) أونيل، باتريك هـ، **مبادئ علم السياسة المقارن**، ترجمة: باسل الجبيلي، الطبعة الأولى، سورية دمشق: دار الفرقة للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.

37) براون، ناثان ج، **المشاركة لا المغالبة: الحركات الإسلامية والسياسية في العالم العربي**، ترجمة: سعد محيو، الطبعة الأولى، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

38) براون، ناثان ج، وآخرون، **المناطق الرمادية "الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي"**، ترجمة: عبد الرحيم علي، الطبعة الأولى، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2006.

39) بشارة، عزمي، **في الثورة والقابلية للثورة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012.

40) بلقزيز، عبد الإله، **المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

41) بن عنتر، عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005.

42) بوالشعير، سعيد، **النظام السياسي الجزائري**، عين مليلة: دار الهدى، 1990.

43) بيليس، جون، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

44) ثابت، أحمد، **الإصلاح السياسي في دول العالم الثالث**، تحرير علي الدين هلال ومحمود إسماعيل، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، الطبعة الأولى، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992.

45) ثابت، أحمد، **التحول الديمقراطي في المغرب**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994.

46) جردات، أحمد علي، **النظرية السياسية في الإسلام**، الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.

47) حرب، أسامة الغزالي، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997.

48) حرب، علي، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي في المنظومة إلى الشبكة**، الطبعة الثالثة، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

49) حرب، وسيم، **إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية: مقاربة إصلاحية في خدمة حكم القانون**، الطبعة الأولى، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2014.

50) حريق، إيليا، **الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب**، الطبعة الأولى، بيروت: درا الساقي، 2001.

51) حسن، قرنفل، **المجتمع المدني والنخبة السياسية: اقتصاد تكامل**، المغرب: إفريقيا الشرق، 2000.

52) حسين، غازي فيصل، **التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**، الطبعة الأولى، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2014.

53) حميد، حازم صباح، **الإصلاحات الدستورية في الدول العربية 1991-2007**، الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

54) خير الله، خير الله، **المغرب في عهد محمد السادس ماذا تغير**، الطبعة الأولى، بيروت: دار الساقي، 2007.

55) دبلة، عبد العالي، **الدولة الحديثة –الاقتصاد والمجتمع والسياسة–**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفجر، 2004.

56) ربيع، فايز، **الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية**، الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004.

57) رشوان، ضياء، **دليل الحركات الإسلامية في العالم**، الطبعة الثالثة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006.

58) زمام، نور الدين، **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998**، الطبعة الأولى، الجزائر: الكتاب العربي، 2002.

59) ــــــــــــــ، **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

60) سعد الله، أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992.

61) سعيد، إسماعيل علي، والزيات، لسيد عبد الحليم، **المجتمع والسياسة**، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 2003.

62) سعيد، جين، وآخرون، **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، بيروت: مؤسسة فريد ريتس إيبرت، 2004.

63) سلامة، غسان، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد**، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

64) شاهين، عماد الدين، **قراءة في أدبيات التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007.

65) شريط، الأمين، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

66) شلبي، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، (الجزائر: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1997).

67) عارف، محمد نصر، **الابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي–النظرية–المنهج**، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

68) عبد الحافظ، عادل فتحي ثابت، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة للنماذج والنظريات التي قدمت لفهم السياسية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997.

69) عبد الله، ثناء فؤاد، **آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

70) عبد الله، شادية فتحي إبراهيم، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، الطبعة الأولى، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005.

71) عبد الجبار أحمد عبد الله، **معوقات الديمقراطية في العالم الثالث**، الطبعة الأولى، عمان: مكتبة الطليعة العلمية، 2013.

72) علي، رعد عبد الجليل، **التنمية السياسية مدخل للتغير**، الطبعة الأولى، بنغازي ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2002.

73) عليوي، خالد، **الديمقراطية في الفكر القومي المعاصر**، بغداد: جامعة بغداد، 2000.

74) فوزي، سامح، **ألوان الحرية: الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي في العالم**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007.

75) فيلالي، صالح وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

76) قشطة، عبد الحليم عباس، **الجماعات والقيادة**، بغداد: دار الكتاب للطباعة والنشر، 1981.

77) قيرة، إسماعيل وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

78) متكيس، هدى، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، القاهرة: اللجنة العلمي للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999.

79) مراد، علي عباس، **المجتمع المدني والديمقراطية**، الطبعة الأولى، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.

80) منصور، بلقيس أحمد، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى**، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.

81) منيسي، أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

82) مهنا، محمد نصر، **في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005.

83) ميهوبي، فخر الدين، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، الطبعة الأولى، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

84) هلال، علي الدين، وآخرون، **الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة**، الطبعة الأولى، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013.

85) ــــــــــــــــ، **تطور النظام السياسي في مصر (1803-1997)**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1997.

86) هلال، علي الدين، مسعد، نيفين، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

87) هيدي، فيريل، **الإدارة العامة: منظور مقارن**، ترجمة محمد قاسم القريوني، الطبعة الثانية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.

88) هيجوت، ريتشارد، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، الطبعة الأولى، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001.

89) وافي، أحمد، بوكرا، إدريس، **النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1980**، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1992.

90) وهبان، أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسة**، مصر: الدار الجامعية، 2002.

91) ـــــــــــــــــ، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، الإسكندرية: الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

II. التقارير:

1) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أبوظبي، دار الفجر، 1988.

2) **التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 2009.

3) **التقرير السنوي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي عام 2010**، مركز ابن خلدون للدراسات الديمقراطية، القاهرة، دار رؤوف للطباعة، 2010.

4) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

5) المصرف الدولي، جداول ديون العالم، 1991،1992.

6) المنظمة العربية لحقوق الانسان، **تقرير عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي 1997**، القاهرة: المنظمة العالمية لحقوق الانسان، 1997.

7) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **تقرير عن حقوق الإنسان في الوطن العربي 2008**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008-2009.

8) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، **تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي السنوي 2009-2010**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

9) بلعزوز، بن علي وكتوش، عاشور، **دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية في الجزائر**.

10) **تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، القاهرة: الأمين، 1995.

11) **دليل الجزائر السياسي 2002**، الطبعة الثالثة، الفصل الثالث، الأحزاب السياسية.

12) مركز البحوث الاستراتيجية، "**التقرير الاستراتيجي الأفريقي**"، معهد الدراسات الإفريقية، 2001-2002.

13) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، **التقرير الإستراتيجي العربي (2002-2003)**، القاهرة: 2003.

14) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، المشهد السياسي المغربي من خلال الأحزاب المغربية، المغرب: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001.

15) مشري، مرسي، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله، **ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات**، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 20 أوت 2008.

16) قسم الدراسات الانتخابية والقانونية في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، **دساتير الدول العربية**، بيروت: منشورات الحلبي، 2005.

17) كوفمان، دانيال، وآخرون، مسائل الحوكمة: مؤشرات الحوكمة الإجمالية والفردية للفترة الممتدة بين العامين 1996 و2008. تقرير تقني رقم: 4978، واشنطن البنك الدولي، مجموعة أبحاث التنموية 2009.

III. الدوريات :

1) أحمد، إيمان، "قراءات نظرية: عوامل التحول الديمقراطي"، **السياسة الدولية**، العدد 202، 2015.

2) الريضي، مسعود، الزغبي، محمد، "سياسات التكييف الهيكلي وآثارها على التنمية السياسية في الدول العربية: دراسة حالة مصر–اليمن–الجزائر–المغرب في الفترة (1989–2003)"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**، العدد الثاني، 2008.

3) السيد، مصطفى كامل، "تحول ديمقراطي بطيء"، **الديمقراطية**، العدد الثاني، ربيع 2001.

4) اوتاواي، مارينا، **المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟**، مركز غارنيغي، رقم 71، 2006.

5) بشور، معن، "التجربة الحزبية في الوطن العربي خلال نصف قرن"، **المستقبل العربي**، العدد 244، جوان 1999.

6) بيلترو، روبرت، "الولايات المتحدة تساند القيم الديمقراطية وسوف تعارض التعصب"، **مجلة المجال**، عدد 276، أفريل 1994.

7) بيومي، صلاح، "صناعة القرار السياسي في مصر: ناصر–السادات–مبارك"، **الديمقراطية**، العدد الثالث، صيف، 2001.

8) ثابت، أحمد، "تآكل شرعية الدولة العربية–الحالة المصرية"، **مجلة أبعاد**، عدد 04، كانون الأول، 1995.

9) حسن، مازن، "الديمقراطية التمثيلية...معضلات عالمية وتحديات عربية"، **الديمقراطية**، العدد 55–جويلية 2014.

10) ـــــــــــــــ، "مقايضة مؤلمة: إدارة التحديات الاقتصادية في مراحل التحول الديمقراطي"، **السياسة الدولية**، العدد 191، جانفي 2013.

11) حنوش، زاكي، "حقوق الانسان العربي وترسيخ الديمقراطية والحرية السياسية"، **مجلة دراسات عربية**، العدد 5، أفريل 1997.

12) زيات، السيد، "الديمقراطية وجدل الإصلاح السياسي"، **الديمقراطية**، العدد الثالث، صيف 2001.

13) سعيد، محمد، "الحراك الثوري العربي بين ضرورات الديمقراطية ومخاطر التدخل الخارجي"، **مجلة الوعي العربي**، المؤتمر القومي العربي الرابع والعشرون، 2013.

14) شلبي، محمد، "مفهوم الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند، دراسة مقارنة"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية**، العدد 1، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004.

15) زياني، صالح، "تفعيل الهمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركتية في الجزائر"، **مجلة الفكر**، العدد الرابع، أفريل 2009.

16) عبد الفتاح، معتز بالله، "الديمقراطية العربية بيم محددات الداخل وضغوط الخارج"، **المستقبل العربي**، العدد 326 أفريل 2006.

17) علي، خالد حنفي، "الصناديق المغلقة: مداخل تفسير الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي"، **السياسة الدولية**، العدد 190، أكتوبر 2012.

18) عليوة، السيد، "حكومة الغد والتعليم المدني"، **الديمقراطية**، العدد الثالث، صيف 2001.

19) قراني، بهجت، "تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي، وأهمية البعد الثقافي المهمل"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 290، السنة 24، آذار 2002.

20) مختار، أمل، "المنظور التكاملي، مناهج الإصلاح المؤسسي في مراحل التغيير السياسي"، **السياسة الدولية**، العدد 194، أكتوبر 2013.

21) مفتاح، عبد الجليل، "دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي"، **مجلة المفكر**، العدد الخامس، مارس 2010.

22) مقبل، ريهام، "هل يشكل النفط عائقا أمام الديمقراطية"، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة: العدد 199، 2015.

23) وطفة، علي أسعد، "إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة"، **المستقبل العربي**، العدد 282، بيروت، 2002.

24) ياسين، أشرف محمد، "السلطوية الانتخابية وإشكالية الشرعية في النظم السياسية المختلفة"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 57، جانفي 2015.

IV. الجرائد:

1) غليون، برهان، "المحنة العربية في الدولة الحديثة، القطرية والقومية، وعناصر نقدها"، **جريدة الحياة**، عدد 1997/08/28.

V. المؤتمرات والملتقيات والمنتديات:

1) مجاهد، يونس، **"المجتمع المدني والتجربة المغربية"**، ورقة مقدمة في مؤتمر: المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، لبنان: تجمع الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فريديرش، أفريل 2004.

2) صالح، زياني، "تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر"، **الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات**، (16-17 ديسمبر2008)، جامعة حسين بن بوعلي-الشلف: كلية العلوم القانونية والإدارية.

3) مشري، مرسي، **المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله**، ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 20 أوت 2008.

4) المنتدى الشبه الإقليمي، مشاركة بعد الانتخابات البرلمانية بعد الثورة: الخبرات المقارنة لمصر ليبيا تونس، القاهرة 2012.

5) حريق، إيليا، "نشوء نظام الدولة في الوطن العربي"، ضمن ندوة: **الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي**، تحرير غسان سلامة وآخرون، الجزء الثاني، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

VI. مواقع الأنترنت:

1) أبوزخار، أ.د. فتحي سالم، **"ثوابت الهوية الليبية"**، من الرابط:

www.alwatan-libya.net .

2) الثورة التونسية، **باكورة الربيع العربي**، من الرابط:

www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/524/الثورة_التونسية_باكورة_الربيع_ال عربي.

3) الجاري، فتحي، **الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي**، من الرابط:

Studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412811314273 78.

4) الجباعي، جاد عبد الكريم، **"التجربة الحزبية العربية: مالها وما عليها"**، من الرابط:

http://ben.breadband.net/b153948/stu6-htm.

5) الجندي، محمود جميل، **الربيع العربي واشكالية التحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاستثنائية العربية في مسألة ديمقراطية**، من الرابط:

http:ar.scribd.com/mobile/document/331573689/الربيع_العربي_وإشكالية_التحول_الديمقراطي

6) الحمادي، فيصل عصام، **حقوق الانسان**. من الرابط:

www.socielinfo.com

7) الخطيب، رولا، **"القبائل في ليبيا عامل هام مؤثر في تشكيل الثقافة السياسية للبلاد"**، من الرابط:

http://www.alarabiya.net

8) الراجحي، عصام الدين، **الطريق إلى الديمقراطية التشاركية**، من الرابط:

http://nawaat.org/portail/2015/03/25/التشاركية_الطريق_إلى_الديمقراطية.

9) السملالي، محمد، يوسف، قسو، **الحاكمة المالية والميزانياتية بالمغرب، مجلة القانون والأعمال**، من الرابط:

http://www.droitetentreprise.org/web/?p=2100.

10) الزيدان، رابح حسن، **مفهوم المجتمع المدني**، نقلا عن الحوار المتمدن، العدد 3327، 4-5-2011. من الرابط:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=253668.

11) السيد، سعيد محمد، **مفهوم المجتمع المدني العالمي...الصعود والتحديات**. من الرابط:

http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/94434-2004-04-01%2010-40-12.html

12) القاضي، باسل عبد المحسن، **إشكالية العلاقة بين الإسلام والديمقراطية**، من الرابط:

www.ao-academy.org/wesima_articles/library_20070220_1060.

13) المالكي، سعيد، **منظمة العفو الدولية وحقوق الانسان في الجزائر**. من الرابط:

www.nusvol.com

14) **المداخل النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي**. من الرابط:

http://ahmedwahbun.com

15) المغيربي، محمد زاهي بشير، **الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات**، من الرابط:

Arabenewal.info/2016/06_11_14_22_29/10595مرا الديمقراطية_والاصلاح_السياسي_جعة_عامة_للأدبيات_.html

16) ــــــــــــــــ، **المداخل النظرية للتحول الديمقراطي**، من الرابط:

http://hewarat.com/frum/showpost.php.

17) **الموقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر)**، من الرابط:

http://www.ons.dz

18) **النظام السياسي في ليبيا**، من الرابط:

www.aljazeera.net/news/reportsandinterviws/2011/2/23/النظام_السياسي_في_ليبيا.

19) **إهتماما أمريكي متزايد بالمغرب العربي**، من الرابط:

www.swissinfo.ch/ara/3070914/اهتمام-أمريكي-متزايد-بالمغرب-العربي

20) برقوق، أمحند، مفاهيم في السياسة المقارنة، من الرابط:

www.ta3lime.com/showthread.php?T:14761.

21) بلقزيز، عبد الإله، **المغرب والانتقال الديمقراطي: قراءة في التعديلات الدستورية سياقاتها والنتائج**، من الرابط:

www.maghress.com/alittihad/140158.

22) بن الشريف، خالد، **جيوش بلدان المغرب العربي**، من الرابط:

www.sasapost.com/arabic-armies/

23) ــــــــــــــــ، **الاعلام المغاربي**، من الرابط:

www.sasapost.com/mghreb-media/

24) بن بيه، رشيد، **حالة المغرب في تقارير بعض المنظمات الدولية**، من الرابط:

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=193702&r=0

25) بن علي، بلعزوز، عاشور، كتوش، دراسة لتقييم إنعكاس الإصلاحات الإقتصادية على السياسة النقدية في الجزائر. من الرابط:

Iefpedia.com>arab>uploads>2010/04

26) تحديات الديمقراطية: **المجتمع المدني والديمقراطية**. من الرابط:

www.democracy.se/ar/ar04/ar04bg/المجتمع_المدني_و_الديمقراطية.

27) **تونس وصندوق النقد الدولي**، من الرابط:

www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=181&L=1.

28) **ثورة ليبيا وأطول حكم بالتاريخ**، من الرابط:
www.aljazeera.net/news/2011/10/15/ثورة_ليبيا_وأطول_حكم_بالتاريخ.

29) **حركة 20 فبراير بالمغرب**، من الرابط:
www.aljazeera.net/news/reportsandintirvions/2011/3/12/حركة_20_فبراير_بالمغرب.

30) حمزاوي، زين العابدين، "**الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي بالمغرب**"، من الرابط:
http://www.aljabriabed.net/n91_01hamzapui.htm#_ednM.

31) سعيد، محمد السيد، **مفهوم المجتمع المدني العالمي...الصعود والتحديات**، من الرابط:
http://www.onislam.net/arabic/madaric/culture-ideas/94434-2004-04-01%2010-40-12.html.

32) سلامة، غسان، **نحو عقد جديد بين الدولة والمجتمع**. من الرابط:
www.alawan.org/نحو_عقد.html.

33) شولت، جان آرت، **مجتمع مدني: المجتمع المدني العالمي**، ترجمة: سحر مندور، نقلا عن موقع: جريدة الاتحاد، 2005، من الرابط:
http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=10971.

34) علي، خالد حنفي، **القذافي والثورة الليبية خيارات السقوط والصمود**، من الرابط:
http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/10.htm

35) غليون، برهان الدين، **معوقات الديمقراطية في الوطن العربي**. من الرابط:
www.aljazeera.net/specialfiles/pages/813ba045-44cd-4c2c91

36) فوزي، سامح، **الموجة الرابعة الديمقراطية تواجه الدكتاتورية**. من الرابط:
http://www.islzmonline.net/arabic.

37) **في تقرير منظمة العفو الدولية عن واقع حقوق الانسان**، من الرابط:
www.assabahnews.tn/article/التضييق-على-الحريات-تواصل-في-تونس

38) **لمحة تاريخية عن تطور الحياة البرلمانية: الدستور التونسي منذ الإستقلال إلى اليوم**، من الرابط:
http://www.chambredesconseillers.tn/ar/index.php?id=234.

39) للمزيد من المعلومات ارجع إلى: جان آرت شولت، ترجمة: سحر مندور، **مجتمع مدني: المجتمع المدني العالمي**، من الرابط:
http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=10971

40) محمد، السملالي، قسو يوسف، **الحكامة المالية والميزانياتية بالمغرب، مجلة القانون والأعمال**، من الرابط:
http://www.droitetentreprise.org/web/?p=2100.

41) مختار، عبده، **نوعية الديمقراطية**، من الرابط:
www.alintibah.net/مختار_عبده_بروفيسور_الديمقراطية_نوعية_70955

42) **مضامين الإصلاح الدستوري بالمغرب**: من الرابط:
www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/11/مضامين_الإصلاح_الدستوري_بالمغرب

43) مناصرة، عبد المجيد، **"قراءة في نتائج تشريعات 2007"**، من الرابط:
http://www.hmsalgeria.net/modules.php?name=news=1164>.

44) ميتكيس، هدى، **التجارب اللآسياوية في الإصلاح السياسي**. من الرابط:
http://www.arabrenwal.com

45) www.babnet.net/mobile/rttdetail-amp.php?id=122547

46) www.swissinfo.ch/ara/3070914/ اهتمام-أمريكي-متزايد-بالمغرب-العربي

ثانيا: باللغة الفرنسية:

I. Livres :

1) Badie, Bertrand, **Le développement politique**, Paris : Economica 5e Edition, 1994.

2) Diamond, Larry, et autres, introduction : « la comparaison des expériences démocratique ». In Larry Diamond et autres, **les pays en développement et l'expérience de la démocratie** traduit de l'American par Brigitte Delorme, Bernard Vincent, Paris : nouveau horizon, 1993.

3) PROVOST, Lucile, **La seconde guerre d'Algérie**: **le quiproquo Franco-Algérien**, Paris : Editions Flammarion.1996.

Shumpeter, Joseph, **Capitalisme**, **socialisme et démocratie**, traduit par Gael Fain, Paris : Editions payot, 1990.

II. **Articles**:

1) CHENAL, Alain, « La France rattrapée par le drame Algérien », **Politique étrangère**, N°2, 1995.

2) Devaix, Serge Boi, « Pays Arabe-France-Europe », **Défense nationale**, N°12, 2003.

3) Gazibou, Mamadou, La démarche comparative binaire : éléments méthodologique à partir d'une analyse de trajectoires contrastées de démocratisation, **revue internationale de politique comparée**. Vol 9 N°3, 2002.

4) KHOROKHAVAR, Farhad, « l'Islam des jeunes musulmans : sur l'exclusion dans la société Française contemporaine », **comprendre les identités culturelles** N°01, 2000.

5) Rapher, Robin Lynn, « anniversaire de l'Union de Maghreb », **Etudes internationales**, N°71,2/1999.

6) SENIGUER, HAOUES, "Les pays Arabes entre Autoritarisme et Démocratisation "Contrôlée"", **Annales de philosophie et des sciences humaines**, N°23, t1, 2007.

7) Shumpeter, Joseph, **Capitalisme**, **socialisme et démocratie**, 1942.

III. **Journaux** :

1) **La Tribune** : N°1369, le 19-01-2000.

ثالثا: باللغة الإنجليزية:

I. **Books** :

1) Andeson, Liza, **transition to democracy**, USA : Columbia university Press, 1999.

2) Beetham, David, and Others, **International IDEA Handbook on Democracy Assessment**. The Hague : Kluwer Law International, 2001.

3) Diamond, Larry, and others, **Consolidating in the third wave democracies : themes and perspectives**, Baltimore : The John Hopkins University Press, 1997.Freeman, John, Democracy and Markets, Ithaca N.J: Comell Univ Press 1990.

4) David E.Apter, **political change : A Coolection of Essays**, Oxom : Routledge, 2012.

5) Freeman, John, **Democracy and Markets**, Ithaca N.J, Comell Univ Press 1990.

6) G. Philip, **Democracy and Democratisation**, London : University of London, 2011.

7) Grugel, Jean, **Democratization : a Critical introduction**, USA : Palgrave, 2002.

8) Huntington, Samuel, **The Third Wave Democratization in the Late Twentieth**, Century, London :University of Oklahoma, press 1993.

9) J .Linz, Juan, & Stepan, Alfred, **Problems of democratic transition and consolidation : South Europe, South America and post-Communist Europe**, USA : The John Hopkins university Press, 1996.

10) Lijphart, Arendt, **Democratic political systems**, New Haven Yale: Univ Press, 1990.

11) Linz, John, and Stepam, Alfred, « Toward Consolidated democracies », in takashi Inoguchi, Edward Newman and John Keane, **The changing nature of democracy**, Unites Nations University Press, 1998.

12) – MOLLER, JORGEN AND SKARNING, SVEND-ERIK, **Democracy And Democratization In Comparative Perspective** : **Conceptions**, **Conjunctures**, **Causes And Consequences**, First published. LONDON : Routledge, 2013.

13) N. Ayubi, Nazih, **Over-stating The Arabe State** : **Political and Society in the Middle East**, London : I.B Tauris, 1995.

14) Norton, Augustus Richard, **Civil Society in the Middle East**, Leiden and New York and Koln : E.J. Brill, 1995.

15) O'Donnel and Shmmiter, **Transitions from authoritarian rule** : **tentative conclusions about uncertain democracies**, The John Hopkins university Press, 1986.

16) Saward, Micheal, **The Terms of Democracy**, Cambridge :Polity press,1998.

17) Brian Smith, **Good Governance and Development**. London : Palgrave Mac millan, 2007.

18) Snyder, Richard, "The humain Dimension of comparative research", in Gerardo L.MUNCK, Richard Snyder, **Passions**, **craft and method in comprative politics**. Baltimore : the Johns HOPKINS University press Forthcoming . 2007.

19) Vanhenan, Tatu, **The Process of Democratization**, **A comparative Study**, Washington D.C: Crane, Russak 1992.

II. **Rapports** :

1) Economist Intelligence Unit, Democracy index 2010 : Democracy in retreat.

III. **Articles** :

1) Art, David, « **what do we know about authoritarianism after ten years ?** », **Democratization**, vol 20, N°1, 2013.

2) CHASE, R.S, HILL, EB and KENNEDY, P, « Pivotal states and US strategy », **Foreign Affairs**, Jan-Feb, 1996.

3) Dahl, Robert A. « What Political Institutions Does Large-scale :Democracy Require ? », **Political science quarterly**, volume 120, number2-summer 2005, New York.
4) Dankwart, « Democracy : A Global Revolution ? », **Foreign Affairs**, Vol 69, N°4, Fall 1990.
5) Gaventa, John, « Participatory Development Participatory Democracy ?... Linking Participatory Apporoaches to Policy and Governance », **Participatory Learning and Action**, N°50, october 2004.
6) Karl, Terry and Schmitter, Philip, « wat Democracy is and is not », **Journal of Democracy**, Vol 2, 1991.
7) Karl Terry Lynn, Dilemmas Of Democratization the Press of Democratization, **Lian America Comparative Politics** ,23 oct 1992.
8) L. Munck, Gerardo, **Democratic transition in comparative perspective comparative politics**, vol 26 N°3, Apr 1994.
9) Lipest, Seymour Martin, « The Social Pequisites of Democracy Revisited », **American Sociological Review**. Vol53 N°1, 1959.
10) Naciri, Rabea, Alesis de Tocqueville society organization in north Africa Algeria Morocco and Tunisia, **international review**, 2011.
11) R.Bollen, Political Democracy, Concetual and Measument Traps Studies, **Comparative international Development**, Spring 1994.
12) Weiner, « Empirical Democratic Theory », **Political Science 20** Fall 1987.

IV. Newspapers :

1) Anderson, Lisa, « Antiquated before they can ossify : states that fail before they form », **Journal of international affairs**, Number1, volume 58, FALL 2004.

2) Karl, Terry and Schmitter, Philip, « wat Democracy is ans is not », **Journal of Democracy**, Vol 2, 1991.

3) Larry Diamond, « Rethinking Civil Siciety : Towards Democratic Consolidation », **Journal of Democracy**, Vol5, N°3, 1994.

4) Levitsky, Steven and Lucan A. Way 2002. « The Rise Of Competitive Authoritarianism », **Journal of Democracy**, vol13, 2002.

5) Lojoulos, Michal, Russk based decision makink in organation of programs, **journal of operation reseach**, N°175, 2008.

6) S.Migdal, Joel, « state building and non-nation-state », **Journal of international** », Number 1, volume 58, Full 2004.

V. Websites :

1) D .Latin, David, « Comprative politics : the state of the subdiscipline », paper presented at the annuel meeting of the american political science association. **Washington** D.C, September 2000 www.stanford,edu/~dlation/papers/Cpapsa.doc

http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/Goodgovermance.index.aspx

فـــهـــرس

الـــجـــداول

والأشـــكـــال

فهرس الجداول:

رقم الجدول **عنوان الجدول** **الصفحة**

الجدول رقم (01): أنماط دور القائد في عملية التحول الديمقراطي.....69

الجدول رقم(02): الأحزاب السياسية في الجزائر بعد مطابقتها لقانون الأحزاب 06 مارس 1997.....200

الجدول رقم (03): تطور العجز الغذائي في الجزائر من سنة 2000 إلى 2012. 242

الجدول رقم (04): تطور معدلات البطالة والتضخم من سنة 2000 إلى 2012. 243

الجدول رقم(05): إجمالي خدمة الدين أقساط وفوائد في البلدان المغاربية (1973-1983).....243

الجدول رقم (06): الدين العام الخارجي للدول المغاربية المقترضة.....243

الجدول رقم (07): الصادرات والواردات الأمريكية للدول المغاربية عام 2000.....253

الجدول رقم (08): صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية عام 2000 254

الجدول رقم (09): المبادئ الرئيسية لتقييم الديمقراطية.....278

الجدول رقم (10): نوعية الديمقراطية في البلدان المغاربية لسنة 2010.....280

الجدول رقم (11): البدائل المتاحة أمام المجتمعات المغاربية.....289

فهرس الأشكال

رقم الشكل **عنوان الشكل** **الصفحة**

الشكل رقم (01): مراحل التحول الديمقراطي.....49

الشكل رقم (02): نموذج دافيد إيستون للتظام السياسي.....142

فـــهـــرس

المحـــتويـــات

إهداء

شكر وتقدير

خطة الدراسة

مقدمة.....01-18

الفصل الأول: الأطر النظرية والمعرفية ولدراسة التحول الديمقراطي.....**19-94**

المبحث الأول: التحول الديمقراطي كأجندة متجددة للبحث والتحليل في حقل السياسة المقارنة....21

المطلب الأول: التغير السياسي والتحدي النظري لحقل السياسة المقارنة.....21

المطلب الثاني: تطور دراسة وتحليل عمليات الدمقرطة وتغير أجندة السياسة المقارنة.....27

المطلب الثالث: دراسة التحول الديمقراطي أولوية بحث تعكسها الحاجيات السياسية العربية.33

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي: دراسة في المفهوم والأدبيات.....39

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي وعلاقته ببعض المفاهيم.....42

المطلب الثاني: أنماط التحول الديمقراطي ومراحله.....56

المطلب الثالث: عوامل التحول الديمقراطي.....64

الفرع الأول: العوامل الداخلية.....65

الفرع الثاني: العوامل الخارجية.....75

المبحث الثالث: الأطر النظرية لدراسة وتحليل عملية التحول الديمقراطي.....83

المطلب الأول: المقاربات النظرية الهيكلية ودراسة التحول الديمقراطي.....84

المطلب الثاني: مقاربة النشأة ودراسة التحول الديمقراطي.....88

المطلب الثالث: المقاربات النظرية البيئية ودراسة التحول الديمقراطي.....92

خلاصة الفصل.....**93**

الفصل الثاني: التنمية السياسية كمقاربة لبحث وتحليل التحول الديمقراطي: دراسة في المفهوم والنظريات.....95-163

المبحث الأول: الجهود الرائدة والاجتهادات الحديثة في دراسة التنمية السياسية.....97

المطلب الأول: التغيرات الدولية والمجتمعية ودراسة التنمية السياسية.....97

المطلب الثاني: التطورات الفكرية والامبريقية وظهور حقل التنمية السياسية.....101

المطلب الثالث: التنمية السياسية كمدخل وأجندة متجددة لتحليل الدمقرطة.....105

المبحث الثاني: التنمية السياسية: البناء المعرفي وإشكالية التعريف.....109

المطلب الأول: التنمية السياسية: المفهوم وطبيعة الظاهرة.....110

المطلب الثاني: التنمية السياسية وبعض المفاهيم المشابهة لها.....115

المطلب الثالث: أهداف التنمية السياسية.....125

المبحث الثالث: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية.....132

المطلب الأول: المداخل النظرية التقليدية.....133

الفرع الأول: المدخل القانوني.....133

الفرع الثاني: المدخل المؤسساتي.....135

الفرع الثالث: مدخل نظرية النخبة.....139

المطلب الثاني: المداخل النظرية السلوكية.....140

الفرع الأول: المدخل البنائي الوظيفي.....141

الفرع الثاني: مدخل الثقافة السياسية.....145

الفرع الثالث: مدخل الأزمات التنموية.....148

المطلب الثالث: المداخل النظرية ما بعد السلوكية.....158

الفرع الأول: المدخل الماركسي.....159

الفرع الثاني: مدخل التبعية.....160

خلاصة الفصل.....**162**

الفصل الثالث: التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية: ضرورات الواقع ورهانات التحول....**164 –268**

المبحث الأول: الأبعاد البنائية للدولة المغاربية: ظروف ما قبل التحول الديمقراطي.....165

المطلب الأول: الانثروبولوجيا الاجتماعية وتقاليد الدولة المغاربية.....166

المطلب الثاني: المقومات البنائية والفكرية للدولة القطرية المغاربية.....174

المطلب الثالث: طبيعة ومحددات العملية السياسية في البلدان المغاربية.....185

المبحث الثاني: إرهاصات التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية: دراسة المؤشرات.....193

المطلب الأول: الإصلاحات الدستورية.....194

المطلب الثاني: التعددية السياسية.....198

المطلب الثالث: الانتخابات.....205

المبحث الثالث: دمقرطة البلدان المغاربية: حتمية تفرضها ضرورات الداخل.....210

المطلب الأول: انهيار شرعية النظم التسلطية المغاربية.....211

المطلب الثاني: ضعف العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع.....216

الفرع الأول: أزمة المشاركة السياسية.....216

الفرع الثاني: دور النخبة في التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية.....221

الفرع الثالث: دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية.....223

المطلب الثالث: أزمة الهوية.....226

الفرع الأول: اللغة.....227

الفرع الثاني: الدين.....232

الفرع الثالث: التكوينات الاجتماعية.....237

المطلب الرابع: العامل الاقتصادي.....240

المبحث الرابع: العوامل الخارجية لدمقرطة البلدان المغاربية: بيئة ودوافع التحول.....246

المطلب الأول: دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى.....247

الفرع الأول: دور القوى الغربية.....247

الفرع الثاني: دور التكتلات الكبرى في دفع البلدان المغاربية نحو الدمقرطة.....253

المطلب الثاني: دور مؤسسات التمويل الدولية.....258

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني العالمي.....262

خلاصة الفصل.....**267**

الفصل الرابع: الترسيخ الديمقراطي في البلدان المغاربية: دراسة تحليلية للمعوقات.....**269-329**

المبحث الأول: مقاربة تفسيرية لظهور الأنظمة التسلطية التنافسية المغاربية.....271

المطلب الأول: تقييم مسار عملية دمقرطة البلدان المغاربية.....271

الفرع الأول: الجهود المعاصرة لقياس التحول الديمقراطي.....271

الفرع الثاني: المبادئ العامة لأسلوب التقييم الديمقراطي.....274

الفرع الثالث: قياس نوعية الديمقراطية في البلدان المغاربية.....279

المطلب الثاني: استمرار الأنظمة غير الديمقراطية المغاربية.....282

الفرع الأول: الأنظمة التسلطية التنافسية وآليات إعادة تموضعها.....282

الفرع الثاني: المقاربات المفسرة لإستمرار الأنظمة غير الديمقراطية.....285

الفرع الثالث: إستمرار الأنظمة التسلطية التنافسية المغاربية.....287

المبحث الثاني: التخلف السياسي في البلدان المغاربية وإشكالية البناء الديمقراطي.....292

المطلب الأول: ضعف القدرات النظامية والسياسية للنظم المغاربية.....294

الفرع الأول: ضعف التكوين المؤسساتي.....294

الفرع الثاني: إشكالية قدرة العملية السياسية.....301

الفرع الثالث: ضعف قدرة النظام على التغلغل.....304

المطلب الثاني: عدم تمايز الوظائف والبنى السياسية المغاربية.....304

الفرع الأول: عدم إنفصال المجالات النظامية للمؤسسات.....304

الفرع الثاني: مركزية بناء مؤسسات الدولة المغاربية..... 307

الفرع الثالث: عدم تخصص الأدوار.....309

المطلب الثالث: عدم ترشيد بناء السلطة وغياب المساواة.....311

الفرع الأول: ضعف الدساتير المغاربية.....311

الفرع الثاني: غياب الولاء وأزمة التكامل.....312

الفرع الثالث: غياب الثقافة السياسية.....313

المبحث الثالث: الثورة كنتاج لفشل إحلال الديمقراطية الغربية.....315

المطلب الأول: الاحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة التسلطية التنافسية.....316

المطلب الثاني: الإصلاح السياسي واستراتيجية البقاء.....319

المطلب الثالث: تعثر المسار الانتقالي للثورة.....322

خلاصة الفصل.....**328**

الفصل الخامس: التنمية السياسية وإدارة الانتقال الديمقراطي في البلدان المغاربية: هندسة التغيير الشامل.....**330-369**

المبحث الأول: الديمقراطية وعملية المواءمة في البلدان المغاربية.....332

المطلب الأول: نسبية الديمقراطية الغربية.....332

المطلب الثاني: الطرح الديمقراطي الغربي وإشكالية المواءمة.....336

المطلب الثالث: توطين نهج ديمقراطي وفق الخصوصيات المغاربية.....339

المبحث الثاني: التنمية السياسية وهندسة بناء الديمقراطية في البلدان المغاربية.....344

المطلب الأول: المداخل الضرورية لبناء الدولة الديمقراطية المغاربية.....345

الفرع الأول: المدخل السياسي: تأسيس عقد إجتماعي.....345

الفرع الثاني: المدخل الدستوري: وضع إرساء أسس دولة المؤسسات وسيادة القانون.....346

الفرع الثالث: المدخل الإداري: الإصلاح الإداري وفق مناهج جديدة ومطورة..347

الفرع الرابع: تطوير هياكل وعمليات صنع السياسات العامة.....347

المطلب الثاني: مقومات التنمية السياسية كدعامات البناء الديمقراطي.....348

الفرع الأول: الأيديولوجيا السياسية.....349

الفرع الثاني: التعبئة الاجتماعية.....350

الفرع الثالث: بناء المؤسسات.....354

المطلب الثالث: الهندسة السياسية واستراتيجية بناء ديمقراطية تشاركية مغاربية.....356

المبحث الثالث: ميكانيزمات التنمية السياسية لبناء الديمقراطية في البلدان المغاربية.....359

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في بناء الديمقراطية.....359

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية.....363

المطلب الثالث: دور الصفوة السياسية في بناء الديمقراطية.....365

المطلب الرابع: دور المثقفون في بناء الديمقراطية.....366

خلاصة الفصل..... 368

خاتمة.....370-376

قائمة المراجع.....377

فهرس الجداول والأشكال.....398

فهرس المحتويات.....400

ملخص

ملخص:

عرفت البلدان المغاربية تحولا نحو الديمقراطية كان بسبب تفاعل مجموعة من الظروف الداخلية والعوامل الخارجية، لكن هذا التحول أدى إلى ظهور أنظمة تسلطية تنافسية زادت من تعقيد الأزمة البنائية للدولة المغاربية. لتصل إلى ظهور حراك عربي طالبت من خلاله الشعوب بإسقاط الأنظمة السياسية القائمة وإقامة نظم ديمقراطية حقيقية. وهو الأمر الذي كشف عن عدم نجاح هذه البلدان في تحقيق الهدف الأساسي من عملية الدمقرطة أي بناء نظام ديمقراطي مستقر وراسخ. وترجع الأسباب الرئيسية لهذا الفشل إلى البدايات الأولى لعملية التحول الديمقراطي والتي كانت بسبب إقامة نظام سياسي جديد في بيئة سياسية واجتماعية مغايرة دون القيام بعملية الموائمة لتبني هذا النظام. حيث كان من المفروض على هذه البلدان أن تعتمد أولا على عملية تنمية سياسية تقوم على أيديولوجية مجتمعية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمعات المغاربية، تنعكس في صياغة نظام ديمقراطي على الطريقة المغاربية.

Résumé :

Les pays du Maghreb ont connu un changement vers la démocratie qui est due à une combinaison de conditions internes et l'interaction des facteurs externes, mais ce changement a conduit à l'émergence de régimes autoritaires concurrentiels qui ont accru la complexité de la crise structurelle de l'Etat du Maghreb. Pour atteindre l'émergence de la mobilité des peuples arabes qui ont exigé à abandonner les systèmes politiques et la mise en place de véritables systèmes démocratiques existants. La première raison Qui a révélé le manque de succès de ces pays dans la réalisation de construire un système démocratique stable et bien établie, étais le début du processus de transition démocratique, qui est due à la mise en place d'un nouveau système politique étranger dans un différent environnement politique et social sans faire un processus de l'harmonisation de l'adoption de ce système. Ces pays doivent d'abord adopter le processus d'un développement politique fondé sur l'idéologie communautaire qui prend en compte les spécificités des sociétés du Maghreb, et qui se reflète dans l'élaboration d'un système démocratique a la façon Maghrébine.

Summary :

The Maghreb countries have experienced a shift towards democracy due to a combination of internal conditions and the interaction of external factors, but this has led to the emergence of competitive authoritarian regimes that have increased the complexity of the structural crisis Of the Maghreb State. The first reason That revealed the lack of success of these countries in the realization of a stable and well-established democratic system was the beginning of the process of democratic transition, which is due to the establishment of a new foreign political system In a different political and social environment without making a process of harmonization of the adoption of this system. These countries must first adopt the process of political development based on community ideology that takes into account the specificities of Maghreb societies and which is reflected in the development of a democratic system in the Maghrebian way.